



مجلة العلوم الإجتماعية

Journal of Social Science

دورية دولية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتجية والسياسية والإقتصادية ألمانيا - برلين

العدد 10 سبتمبر 2019



V.R33616
ISSN 2568-6739



المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والإقتصادية
برلين-ألمانيا
ISSN 2568-6739 V.R33616

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

الإيداع القانوني V.R33616

ISSN 2568-6739

سبتمبر 2019

الــعــدد العاشر (10)

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

تصدر من ألمانيا- برلين- عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

شروط النشر:

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دولية علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاجتماعية باللغات العربية والانجليزية والفرنسية على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية:

- أن تكون المادة المرسلة للنشر أصيلة ولم ترسل للنشر في أي جهة أخرى ويقدم الباحث إقرارا بذلك.
- أن يكون المقال في حدود 20 صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والجداول والأشكال والصور.
- أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس وإحترام الأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
- تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال باللغة العربية وترجمة لعنوان المقال باللغة الإنجليزية، كما تتضمن اسم الباحث ورتبته العلمية، والمؤسسة التابع لها، الهاتف، والفاكس والبريد الالكتروني وملخصين، في حدود مائتي كلمة للملخصين مجتمعين،(حيث لا يزيد عدد أسطر الملخص الواحد عن 10 أسطر بخط simplified Arabic 12 للملخص العربي و Times New Roman 12 للملخص باللغة الانجليزية)، أحدهما بلغة المقال والثاني باللغة الانجليزية على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية.
- تكتب المادة العلمية العربية بخط نوع simplified Arabic مقاسه 12 بمسافة 1.00 بين الأسطر، بالنسبة للعناوين تكون Gras، أما عنوان المقال يكون مقاسه 14.
- هوامش الصفحة أعلى 2 وأسفل 2 وأيمن 2 وأيسر 3 ، رأس الورقة 1.5، أسفل الورقة 1.25 حجم الورقة مخصص(16 23.5X).
- يجب أن يكون المقال خاليا من الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية قدر الإمكان.
- بالنسبة للدراسات الميدانية ينبغي احترام المنهجية المعروفة كاستعراض المشكلة، والإجراءات المنهجية للدراسة، وما يتعلق بالمنهج والعينة وأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية وعرض النتائج ومناقشتها.
- تتبنى المجلة نظام توثيق الرابطة الأمريكية لعلم النفس.(APA)، ويشار إلى المراجع داخل المتن بذكر الاسم الكامل للمؤلف ثم سنة النشر والصفحة بين قوسين، أو ذكر الإسم الكامل للمؤلف، السنة بين قوسين.
- يشار إلى ذكر قائمة المراجع في نهاية البحث وترتيبها هجائيا وفق نظام الرابطة الأمريكية لعلم النفس، المؤلف(السنة) ، عنوان الكتاب؟، ط(الطبعة إن وجدت)، دار النشر، مكان النشر، البلد، أما المقال: للمؤلف(السنة)، عنوان المقال، المجلة، م(المجلد)، ع(العدد)، مصدر المجلة(الجامعة أو المخبر مثلا)، مكان النشر، البلد.
- المقالات المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
- المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا على رأي أصحابها.
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.
- يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

sciences@democraticac.de

كلمة العدد

تصدر مجلة العلوم الاجتماعية في عامها الثاني بعدد جديد يضمن عدة مقالات متنوعة في حقول المعرفة الاجتماعية، وهي بذلك تؤكد العهد الذي تم عقده منذ تأسيسها مع الباحثين من جل دول العالم، على إعتبار أنها حافظت على رسالتها منذ بدايتها.

لقد كانت ولا تزال مجلة العلوم الاجتماعية نافذة للكثير من الأكاديميين والباحثين لنشر أبحاثهم ومعارفهم ونتائج دراساتهم بهدف تطوير المعرفة الإنسانية والمساهمة فيها، وكذا تزويد القراء والدارسين بآخر المستجدات العلمية في حقول معرفية كثيرة.

إن الثقة التي تحصل عليها مجلة العلوم الاجتماعية لم تكن بالأمر السهل لكنها كانت بناءا على وعد قطعناه على أنفسنا أن نكون جادين في النشر العلمي وأن نحاول أن نسير بخطى ثابتة بالمجلة للأمام، خاصة وأن المجلة اليوم أضحت وبلا منازع قبلة للكثيرين من مختلف دول العالم.

إن الدقة والتميز والأمانة هو ما يميز مجلة العلوم الاجتماعية التي تصدر وفق رزنامة واضحة، كما أن التنوع هو ما نلمسه في كل عدد من أعداد المجلة بتعدد أقلامها الباحثة وبتميزها أين أضحت منارة تنير دورب البحث العلمي وبإمتياز في ظل الإبداع أساس نجاح المجلة اليوم.

إننا نتوجه إلى كافة القائمين على المجلة بجزيل الشكر وخالص العرفان خاصة الذين يبذلون معنا في كل عدد جهد لا يستهان به، الذين هم أساس صدور المقالات والأبحاث، محكمين كانوا أو خبراء دوليين، أو محررين.

الدكتور بحري صابر

رئيس التحرير

مجلة العلوم الاجتماعية

المركز الديمقراطي العربي، العدد 10 سبتمبر 2019

فهرس المحتويات

صفحة

دور الدعاة في تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات من وجهة نظر طلبة الجامعات وسبل تفعيله

د. محمود عبد المجيد عساف، كلية التربية، جامعة فلسطين– فلسطين

The role of preachers in raising awareness of the dangers of drug abuse from the point of view of university students and ways to activate it

Dr. Mahmoud Abdel Majeed Assaf, Faculty of Education, University of Palestine- Palestine

ملخص: هدفت الدراسة التعرف إلى درجة تقدير طلبة الجامعات بمحافظات غزة لدور الدعاة في تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات، ولتحقيق ذلك اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي بتطبيق استبانة مكونة من (34) فقرة على عينة (405) طالباً وطالبة من الجامعات (الإسلامية، الأزهر، فلسطين) بمحافظات غزة، والمسجلين للفصل الصيفي 2018/2017. وقد أظهرت النتائج أنّ درجة التقدير الكلية لدور الدعاة في تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات كانت عند وزن نسبي (80.34%) وبدرجة كبيرة، حيث جاء مجال (تعزيز الوعي الصحي والاجتماعي) في المركز الأول، ومجال (تعزيز الوعي الديني والأخلاقي) على المركز الثاني، كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لدور الدعاة في تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات تعزى لمتغير الجنس، بينما وجدت فروق تعزى لمتغير الكلية لصالح (الكليات العلمية)، وأوصت الدراسة بضرورة عقد دورات تدريبية للدعاة حول آليات توظيف مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات.

الكلمات المفتاحية: دور، الدعاة، الوعي، تعاطي المخدرات، طلبة الجامعات

Abstract: The study aimed at identifying the degree of appreciation of university students in Gaza governorates for the role of preachers in raising awareness about the dangers of drug abuse. To achieve this, the researchers followed the analytical descriptive method by applying a questionnaire consisting of (34) paragraphs on a sample of (405) from the University of (Al-Azhar, Islamic, Palestine) in the Gaza Governorates, and a registrar for the summer semester 2017/2018.

The results showed that the overall degree of appreciation for the role of preachers in raising awareness of the dangers of drug abuse was relatively high (80.34%). Where the field of (promotion of health and social awareness) ranked first and the field (promotion of religious and moral awareness) in second place, there were no statistically significant differences at the level of importance of ($\alpha \leq 0.05$) between the average sample scores for the roles of preachers in increasing awareness of the risks of drug use due to sex variable. But there were differences attributed to the variable college in favor of (scientific colleges)

The study recommended that training courses should be held for advocates on the mechanisms of employing social networking sites in raising awareness about the dangers of drug abuse.

Keywords: The role, advocates, awareness, drug abuse, university students.

مقدمة:

إن الدعوة إلى الله من أشرف الأعمال وأجلها عنده I، فهي رسالة الأنبياء والمرسلين من لدن أبينا آدم υوصولاً إلى نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، فالدعاة إلى الله هم من يحملون رسالة الإسلام الخالدة، والتي جاءت لتنير الطريق أمام التائهين والحيارى، ولتزيل الشبهات التي تعتري طريق المسلم الموحد لربه، ويتضح ذلك من قوله تعالى: **{وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ}**(فصلت:33).

وحيث إن إدمان المخدرات من أخطر المشكلات التي يتعرض لها الفرد أو المجتمع، فهي لا تمس مدمن المخدرات فقط، بل تمتد آثارها لتلحق أضرارًا اجتماعية واقتصادية تؤثر على بنية المجتمع ومقدراته الحالية والمستقبلية. كان الدور الذي يقع على الداعية ليجسد العلاقة الوثيقة بين الدعوة والتربية, تضم ميادين الحياة كلها: الدعوة والبلاغ، التربية والبناء, الإعداد والتوجيه, النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري والنفسي، ولا نعتقد أن هناك أكثر من ظاهرة تعاطي المخدرات أهمية لدور الدعاة في التوعية والإرشاد.

فتعاطي المخدرات له آثار جسمية على الفرد والمجتمع صحياً ونفسياً واجتماعياً، فهو يهدد الدين والقيم والمعتقدات، ويهدد الأخلاق والروابط الاجتماعية وتفكك الأسرة وجنوح الأحداث، ويهدد صحة أفراد المجتمع وانتشار الأمراض النفسية، ويؤدي إلى اختلال الأمن الاجتماعي وزيادة أنواع الجريمة(غنيم، 1991، ص62). وناهيك عن الآثار الحية للفرد، فإن تعاطي المخدرات يقيد الإنسان التعامل مع الآخرين والتفاعل في المواقف الاجتماعية، ويجبره على التصرف بتصرفات لا منطقية مخالفة لعادات وتقاليد المجتمع، وفي النهاية الفشل في التكيف مع المجتمع (صيام، 2015، ص35).

وبهذا الجانب أثبتت العديد من الدراسات أنه مهما حاولت الحكومات والمجتمعات علاج هذه الظاهرة، لن تكون محاولاتها مجدية ما لم يكن هناك دوراً اجتماعيا (وقائياً) من قبل المؤسسات التربوية، ورجال الدين ودور الرعاية الصحية، ودوراً تثقيفياً يعزز دافعية الذين انسحبوا من الإدمان في الاستمرار والتكيف (Kathleen, 2005, p22)، كما أثبتت دراسة Fitzpatrick (2005, p266) أن الرصيد لاجتماعي والديني للشخص الناتج عن التوجيه والإرشاد يمثل إطاراً حاميا للوقاية من تعاطي المخدرات، ويعزز من الصلابة النفسية للمراهقين ليكونوا أكثر جرأة ومقدرة على رفض التعاطي أو تجريب المخدرات.

ولما كان أصل الدعوة في الإسلام تبليغ الناس دينهم ليكونوا خلفاء لله في الأرض وتجسيد العلاقة بين لتربية والدين ليكون الفرد والمجتمع هو الأصل في إخراج الأمة المعيار الشاهد على الناس، فن الدعوة تمثل جوهر الخطاب الإسلامي والمهمة التي تقع على كاهل الدعاة في ظل التحولات الخطيرة التي تستهدف إضعاف الشباب المسلم.

وتشير كل الجهود والإحصاءات إلى عظم الخطر الذي يعتري المجتمع الفلسطيني بشكل عام جراء تفاقم ظاهرة تعاطي المخدرات، لكن ما يثير الاهتمام التزايد المخيف في معدل التعاطي والإدمان خلال السنوات الأخيرة في محافظات غزة جراء تداخل العديد من الأسباب والعوامل التي سببها الحصار والانقسام السياسي.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، عرض المعهد الوطني للصحة العامة في رام الله نتائج بحث خاصة بمدى انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في فلسطين، أعدها بالتعاون مع وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية في فلسطين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والوكالة الكورية للتعاون الدولي في بداية عام 2018 كان من أهمها أن حوالي (26500) شخص يتعاطون المخدرات بشكل خطر في فلسطين بينهم 16453 في المحافظات الشمالية يتعاطون الحشيش والماريجوانا الصناعية، 10047 في غزة يتعاطون بشكل رئيس الترامدول والليريكا، وأن (1118) شخصاً يتعاطون المخدرات بالحقن، وأن 20% من المجموع بدأوا بالتعاطي تحت سن 18 سنة، وأن أكثر من 50% من الذين يتعاطون المخدرات بشكل خطر يستخدمون أكثر من نوع مخدرات(أبو أسد، 2018، ص64).

وحسب إحصائيات الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في محافظات غزة في نهاية عام 2017 فإن نسبة المتهمين المضبوطين على قضايا مخدرات من الفئة (18-15) عام بلغت 4.5% من إجمالي جرائم المخدرات. (الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، 2017، ص3).

والمتأمل في هذه الإحصائيات والأرقام يلحظ حجم الخطر الذي قد يلحق بالمجتمع على خلفية التعاطي والاتجار بالمخدرات، مما يستلزم دوراً فاعلاً للدعاة في الحد والتوعية من هذه الآفة الطامة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعد ظاهرة تعاطي المخدرات (الإدمان) ظاهرة مرضية تصنف حسب بعض القوانين إلى جرائم، يعاني منها كافة المجتمعات، إلا أن درجة خطورتها تختلف من مجتمع إلى آخر تبعاً لمستوى الانتشار، ويزداد الأمر تعقيداً في محافظات غزة كون هذه الظاهرة مركبة اجتماعياً وأمنياً ومكانياً، حيث تشكل إحدى مداخل الإسقاط الأمني أو صورة من صور تفسخ العقد الاجتماعي.

ولما كان المجتمع الفلسطيني ذو ظروف استثنائية، عاش خلالها ولا زال تحت وطأة الاحتلال، وتعرض ولا يزال للعديد من المشكلات التي أرخت بظلالها على مسيرته والتي تمثلت أوج صورها في الانقسام السياسي وتبعاته السلبية، والحصار وآثاره، مما أثر على الحالة النفسية لأفراده، ودفع البعض منهم للانحراف والإدمان على المخدرات بكافة أنواعه، فإنه من الواجب أن يكون للداعية دور فعال من خلال الدروس والمواعظ في تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات خاصة للشباب الذين يمثلون عماد الأمة وأساس نهضتها تمهيداً لتنشئة جيل قادر على تحمل المسئوليات.

فرغم الجهود الحكومية والمجتمعية للحد من ظاهرة تعاطي المخدرات بشكل عام، ورغم ما أقره المجلس التشريعي من قانون المخدرات رقم (7) لعام 2013م، والذي شدد من خلاله الأحكام

التي يمكن إصدارها بحق تجار المخدرات والتي تصل إلى حد الإعدام، ورغم جهود المؤسسات التربوية والمجتمعية في التحذير من مخاطرها، إلا أن العملية لا زالت في انتشار مستمر، حيث تشير التقارير إلى أن ما تم ضبطه من المخدرات خلال الربع الأول من عام 2017 كان يساوي ما تم ضبطه خلال عام 2016 بأكمله.

وعليه تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما دور الدعاة في تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات من وجهة نظر طلبة الجامعات وسبل تفعيله؟ ويتفرع من هذا السؤال، الأسئلة الفرعية التالية:

-ما درجة تقدير طلبة الجامعات بمحافظات غزة لدور الدعاة في تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات؟

-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لدور الدعاة في تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات تعزى للمتغيرات (الجنس، الكلية)؟

-ما سبل تفعيل دور الدعاة في تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات؟

فرضيات الدراسة: ينبثق عن السؤال الثاني، الفرضيات التالية:

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لدور الدعاة في تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات تعزى لمتغير الجنس (طالب- طالبة).

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لدور الدعاة في تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات تعزى لمتغير الكلية (إنسانية، علمية، شرعية).

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية إلى:

-التعرف إلى درجة تقدير عينة من طلبة الجامعات بمحافظات غزة لدور الدعاة في تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات.

-الكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لدور الدعاة في تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات تعزى للمتغيرات (الجنس، الكلية).

-صياغة بعض المقترحات التي قد تسهم في تفعيل دور الدعاة في تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات.

أهمية الدراسة:

-تكمن أهمية الدراسة في حساسية القضية التي تتناولها، حيث تبحث في تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات تلك الظاهرة التي تفاقمت في السنوات الأخيرة، وكذلك في دور الدعاة وأثرهم على المجتمع الفلسطيني في التوعية بالتحديات التي يتعرض لها.

-على الرغم من تعدد الدراسات التي تبحث الظاهرة في الفترة الأخيرة إلا أن الدراسات لم تبحث- في حد علم الباحثين- في دور الدعاة باعتبارهم أكثر الفئات حرصاً على الإصلاح المجتمعي.

-يمكن أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات المتعمقة حول الموضوع، القائمون على الوعظ والإرشاد في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في التعرف إلى مستوى أداء الدعاة بدورهم،والدعاة أنفسهم في الاطلاع على سبل تفعيل دورهم في هذا الجانب.

مصطلحات الدراسة:

الدور: هو مجموعة من أنماط النشاط المرتبطة أو الطرق السلوكية التي تحقق ما هو متوقع من مواقف معينة، يترتب عليها إمكانية التنبؤ بسلوك الفرد في المواقف المختلفة(أحمد، 1999، ص208).

الدعاة: هم الخطباء وأئمة المساجد، ومن يحمل هم الدعوة والذين توكل لهم من الناحية المنهجية والثقافية عملية التصدي للتحديات التي تواجه المجتمع بشكل تطبيقي. (نوفل، 2014، ص7).

ويعرف الباحث **دور الدعاة** إجرائياً بأنه: (مجموعة الأنشطة التي يقوم بها الدعاة من الخطباء والوعاظ بهدف إرشاد الناس وتوجيههم إلى الخير وتوعيتهم بمخاطر تعاطي آفة المخدرات على الفرد والمجتمع الفلسطيني دينياً وأخلاقياً).

الوعي: الدراية بأساليب الحياة وإدراك الإنسان لما يختلج في نفسه وما يحيط به، وامتلاك العلم والمعرفة في أمور معينة وبقدر واسع. (عبد المطلب،1992، ص4).

ويعرف الباحث **الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات إجرائياً** بأنه: " إدراك المعلومات والمعارف والقيم حول تعاطي المخدرات، فيتفاعل الفرد معها ويتفهمها بفاعلية ليتجنب مخاطرها الصحية والاجتماعية الأخلاقية".

تعاطي المخدرات: حالة تعود قهري مزمن على مادة مخدرة بصورة دورية متكررة، بحيث لو انقطعت ظهرت أعراض جسمية ونفسية ترغم المتعاطي على البحث عنها بشتى السبل(العيسوي، 2002، ص226).

ويعرفه الباحث **إجرائياً** بأنه استخدام أي نوع من أنواع المخدرات بصفة دائمة أو متقطعة، اختيارية أو مرغمة، تسبب تحول في الحالة السوية عند الامتناع عنها.

حدود الدراسة:

حدود موضوعية: التعرف إلى درجة تقدير عينة من طلبة الجامعات بمحافظات غزة لدور الدعاة في تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات(تعزيز الوعي الديني والأخلاقي- تعزيز الوعي الصحي والاجتماعي).

حدود بشرية: عينة من طلبة الجامعات الفلسطينية (الإسلامية، الأزهر، فلسطين) المسجلين للفصل الصيفي.

حدود مؤسساتية: الجامعات الفلسطينية (الإسلامية، الأزهر، فلسطين).

حدود مكانية: محافظات غزة (الجنوبية لفلسطين).

حدود زمانية: تم تطبيق الشق الميداني من هذه الدراسة في الفصل الدراسي الصيفي 2018/2017.

الدراسات السابقة: تعددت الدراسات السابقة التي قد تتلاقى بشيء أو آخر مع الدراسة الحالية، ولكن في حدود علم الباحثان لم توجد دراسة سابقة ذات علاقة مباشرة بها، وفيما يلي عرض للبعض هذه الدراسات، التي تم الاستفادة منها :

دراسة الكركي (2018) هدفت التعرف إلى أثر مؤسسات التنشئة الاجتماعية على الحد من إدمان المخدرات، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (50) من المدمنين في المصحات العلاجية بالأردن، وأظهرت النتائج أن أهم أسباب الإدمان كانت (رفاق السوء، المغامرة والتجريب، رخص العقاقير وتوفر المال، الفراغ) كما تبين عدم وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين العوامل الاجتماعية والإدمان على المخدرات كحالة الأبوين الاجتماعية أو الأسباب المدرسية.

دراسة مقداد (2015) هدفت التعرف إلى دور الدعاة في تصحيح العادات الاجتماعية في ضوء المعايير الإسلامية حيث استخدمت المنهج الوصفي التحليلي بتطبيق استبانة مكونة من (48) فقرة على (190) داعياً وداعية، وأظهرت أن دور الدعاة جاء كبيراً في تعديل وتصحيح العادات الاجتماعية خاصة في المجال الأخلاقي، وأن هناك فرق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لهذا الدور تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور، وبينما لم توجد أي فروق تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

دراسة Njeri نجيري (2014) هدفت التعرف إلى الآثار المترتبة على تعاطي المخدرات طلبة المدارس الثانوية في نيروبي، حيث طبقت الدراسة على عينة مكونة من (160) طالباً، وأظهرت النتائج أن ضغط الأقران هو أكبر عامل يسهم في تعاطي المخدرات وكذلك حب التجربة، وتبين أن إدمان المخدرات يؤدي إلى توتر العلاقة بين الطالب والمدرسة، وإلى ترك المدرسة وأن له انعكاسات نفسية واجتماعية تؤثر على علاقة الطالب بالآخرين.

دراسة الطويسي وآخرون(2013) هدفت التعرف إلى اتجاهات الشباب في محافظة معان بالأردن نحو المخدرات، استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت استبانة على (538) شاباً من المحافظة، وأظهرت النتائج أن أكثر الفئات تعاطياً للمخدرات هم العاطلون عن العمل، ثم طلبة الجامعات، وأن أكثر الفئات المؤثرة في توجهات الشباب في التقليل من انتشار المخدرات هم رجال الدين ثم دائرة مكافحة المخدرات ثم المعلمين، كما وإن الحدود مع الدول المجاورة سبب لهم في انتشار المخدرات، وأن أهم أسباب بالانتشار هي: (ضعف الوازع الديني، ضعف الرقابة الأسرية، رفاق السوء، البطالة، والفجوة في المعالجات القانونية).

دراسة النجار (2012) هدفت الكشف عن حجم ظاهرة تعاطي المخدرات في محافظات غزة، والتعرف على الخصائص الأولية والاجتماعية للمدمنين، ولتحقيق ذلك اتبع الباحث النهج الوصفي بالاعتماد على سجلات البحث الجنائي الصادرة عن وزارة الداخلية، وتطبيق استبانة على (100) شخص في مراكز الإصلاح، وقد أظهرت النتائج أن جرائم تعاطي المخدرات في ازدياد مستمر، وأن المشكلة الرئيسة تتحدد في عقار الترمادول وأن هناك علاقة قوية دالة إحصائياً بين الكثافة السكانية والمساحة السكانية وبين انتشار ظاهرة تعاطي الترمادول الذي يعد أكثر المخدرات تناولاً.

دراسة الشلوي (2012) هدفت الكشف عن مخاطر تعاطي المخدرات، ولتحقيق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي من خلال التعرف إلى حجم الظاهرة والجرائم المرتبطة بها، بتطبيق استبانة على (60) طالباً من طلبة الثانوية العامة، وأظهرت النتائج أن تعاطي المخدرات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإجرام المنظم، وأن الآثار الصحية لتعاطي المخدرات مرتبطة بتردي الوازع الديني والأخلاقي، وأن هناك قصور في دور المؤسسة التربوية في التوعية بمخاطر المخدرات.

دراسة النجار (2011) هدفت التعرف إلى درجة ممارسة الدور التربوي للدعاة في محافظة غزة، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي بتطبيق استبانة على (400) طالب وطالبة وأثبتت أن درجة تقدير أفراد العينة للدور التربوي للدعاة جاءت كبيرة بوزن نسبي (72,3%) وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لدور الدعاة التربوي تعزى إلى المتغيرات (المستوى الدراسي- الكلية- مستوى التحصيل).

دراسة الخوالدة والخياط (2011) هدفت التعرف إلى الأسباب التي تؤدي إلى إدمان الشباب على المخدرات، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، بتطبيق أداة الدراسة على (384) مدمناً من مراكز علاج المدمنين، أظهرت النتائج أن أهم دوافع تعاطي المخدرات عند الشباب هو: (الشعور باللذة، نسيان الهموم) وأن أهم الأسباب كانت (المشكلات الأسرية، الهروب من المشكلات الاقتصادية، رفاق السوء).

دراسة Steve(2011) هدفت التعرف إلى العوامل المؤدية إلى العود للإدمان وتيار تأثير الفاعلية الذاتية والتوازن العقلي على العود للإدمان، ولتحقيق ذلك اتبع الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، وشملت العينة (60) من المدمنين على المخدرات والكحول، وأظهرت النتائج أن أهم العوامل المؤدية إلى العود للإدمان هي: (سهولة تداول العقاقير المخدرة، البطالة، الفراغ) كما أن للفاعلية الذاتية تأثير كبير في الحد من العود للإدمان، كما أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد النفسي والعود للإدمان.

دراسة Mahony (2006) هدفت التعرف إلى العلاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية وجرائم المخدرات في ايرلندا ولتحقيق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وطبق استبانة على عينية من النزلاء في السجون على خلفية جرائم مرتبطة بالمخدرات، وقد أظهرت النتائج أن (80%) من أسباب الجرائم وتعاطي المخدرات هي: الاعتماد على المخدرات كمسكنات ومهدئات وأن للعوامل الاقتصادية (الفقر) والاجتماعية (انعدام فرص التعليم- وضعف التوجيه الديني) من أهم العوامل المسببة للتعاطي.

دراسة محمدين (2003) هدفت رصد وتحليل ظاهرة انتشار المخدرات في المجتمع المصري، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي/ التحليلي والاستبانة كأداة، وقد أظهرت النتائج أن البطالة والفقر أهم الأسباب الدافعة للتعاطي، وأن هناك ارتباط وثيق بين التدخين والتعاطي وأن المرحلة العمرية الأكثر تعاطياً للمخدرات هي (21-15) سنة، وأن انهيار النسيج الاجتماعي والقيمي من أهم الانعكاسات الاجتماعية لتعاطي المخدرات.

التعقيب على الدراسات السابقة: من خلال استعراض بعض الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، وجد أن هذه الدراسة تتقاطع من حيث هدف التعرف إلى دور الدعاة في الحد من

السلوكيات السيئة في المجتمع مع دراسة مع دراسة مقداد (2015)، ودراسة Mahony (2006)، ومن حيث التعرف إلى العوامل المسببة لعملية الإدمان، تشابهت مع دراسة الخوالدة وخياط (2011)، Steve(2011)، ودراسة Matthew(2010)، في حين اختلفت مع دراسة الطويسي وآخرون (2013)، والنجار (2012) التي هدفت التعرف إلى حجم الظاهرة.

كما اتفقت الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات في إتباع المنهج الوصفي، مع الاختلاف في استخدام الأداة، فقد استخدمت دراسة النجار (2012) سجلات البحث الجنائي، ومن حيث العينة فقد اتفقت مع دراسة Njeri (2014)، والنجار (2012)، والشلوي (2012)، واختلفت مع باقي الدراسات التي اعتمدت على المدمنين مثل دراسة Steve(2011)، الخوالدة وخياط(2011).

ولعل ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها أنها ارتبطت بالدور الوقائي للدعاة وخطباء المساجد في التوعية، وطبقت على عينة من طلبة الجامعات في محافظات غزة التي تعاني العديد من المشكلات، وقد استفاد الباحث منها في تأصيل الفكرة، وبناء الأداة، وتفسير النتائج في إطار الواقع الفعلي، وما توصل إليه الآخرون.

الخلفية النظرية للدراسة:

تشكل مشكلة تعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلو مجتمع إنساني من آثارها المباشرة أو غير المباشرة، باعتبارها أهم المداخل الرئيسة للفساد والضرر الذي يطال التنمية الاجتماعية والاقتصادية وارتباطها بالجريمة.

لذلك تظهر الآثار الاجتماعية والمخاطر على شكل اضطرابات في العلاقات الأسرية، فالأسر المتعاطية هي أسر متصدعة لا سيما إذا ما كان رب الأسرة من المتعاطين حيث ينتج عن تعاطي الأب أو الأخ فقدان آلية الضبط والمرجعية الأسرية، مما يعرض باقي أفراد الأسرة لخطر الانجراف في متاهات الانحراف والجريمة(الجبار، 1994، ص67).

وأما الآثار الصحية، فهي تختلف حسب عدة عوامل منها: (فترة الإدمان، نوع المخدر، عدد المرات، وغيرها)، أوضح الأصفر (2004، ص107) بأنه أجمع العلماء على أن هناك آثار سلبية عامة على صحة المدمنين، أهمها:

-النحافة والضعف العام واصفرار الوجه وقلة الحيوية والنشاط، واختلال التوازن.

-اضطراب وظيفي في الحواس.

-تهيج موضوعي لأغشية المخاطية للشعب الهوائية.

-اضطرابات الجهاز الهضمي وإتلاف الكبد.

-التأثير على النشاط الجنسي والإدراك الحسي العام.

وحول الآثار النفسية فقد أشار زكي (2005، ص49) إلى أن المواد المخدرة تؤثر بأنواعها على الحالة النفسية والمزاجية للأشخاص عن طريق تأثيرها على الجهاز العصبي المركزي، فتدخل المواد المخدرة عبر الدورة الدموية وتخترق الحاجز الوهمي للمخ (Blood brain barrier) وتدخل إلى مناطق المخ المختلفة، فتؤثر على المراكز التنفس والمراكز الحسية والتناسق الحركي للجسم وتؤدي إلى: (الهلوسة واليأس والحزن، وصعوبة التفكير وقلة النوم والانفعال والانسحاب من المجتمع).

كما حدد غنيم (1991) مجموعة من الآثار الناتجة عن تعاطي المخدرات، في:
-تهديد الدين والقيم والمعتقدات.
-تهديد الأخلاق والروابط الاجتماعية والأسرية وجنوح الأحداث وانحراف المراهقين.
-تهديد صحة الفرد وانتشار الأمراض النفسية والعقلية واختلال الصحة العامة.
-اختلال الأمن الاجتماعي وزيادة أنواع الجريمة بأسرها مثل (القتل العمد- السرقة والنهب-العنف بحق الآخرين- الشذوذ الجنسي- العمالة والجاسوسية)(غنيم،1991، ص67).

كل هذا وأكثر، وقبل كل أضرار فإن تعاطي المخدرات يؤدي إلى الانصراف عن ذكر الله ويضعف الإيمان ويورث الخزي والندامة، ويذهب الحياء ويفتح باب الفواحش، وهو يشكل صورة من صور ضعف الوازع الديني.وبهذا، يتعاظم دور الدعاة في التوعية بمخاطر المخدرات، على اعتبار أن الدعوة إلى الله تهدف إلى هداية الناس وتعليمهم أمور دينهم وتحسين أخلاقهم وتقليل خلافاتهم، ونشر الأمن والسلام، وحث الناس على الفضائل وحفظ الأموال وعصمة الدماء وصون الأعراض من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر(عدوان، 2009، ص47). ولا نعتقد أن هناك منكراً أشد خطراً على الإنسان والمجتمع في الحياة الدنيا والآخرة من المخدرات، مما يعظم من دور الداعية المربي في مواجهة كل المخاطر التي قد تضر بالمجتمع، ولأن الدعوة إلى الله هي صمام الأمان الذي يحفظ الله به الأمة (الفرد والمجتمع) فإن الإسلام لا يكتفي بتقرير وجوب الدعوة بل يرغب في الانتظام في سلكها، فقال تعالى: {**وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وأولئك هُمُ الْمُفْلِحُونَ**}(آل عمران: 104).

الأهمية الشرعية والتربوية للدعوة إلى الله:

اعتنى الإسلام بهذا الركن اعتناء عظيما واهتم به اهتماما بالغا،فذكر سبحانه وتعالى هذا الأمر في كتابه العزيز في عدة مواضع، تارة بذكر آدابه وأساليبه التي يجب اتباعها ضمانا لنجاحها، كما في قوله تعالى:{**ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ**}. (النحل:125)

يمثل موضوع الدعوة والمفاهيم المرتبطة بها جوهر الخطاب الإسلامي والمهمة الإسلامية التي تقع على كاهل خير أمة أخرجت للناس وعلى كاهل الدعاة خاصة في ظل التحولات الخطيرة واستضعاف المسلمين وهيمنة قوى الكفر والاستكبار وعصر الثقافات والأفكار المتباين(أبو دف ومنصور2005، ص1)، وأشار القرضاوي(1993، ص10) إلى أن" العالم اليوم بحاجة إلى رسالة جديدة تحمل حضارة جديدة، حضارة إنسانية، أخلاقية، تجمع بين الإيمان والعلم، وتمزج بين المادة والروح وتفرق بين حرية الفرد ومصلحة المجتمع، وليس في العالم من يحمل هذه الرسالة، ويؤدي هذه الأمانة، إلا الإسلام.

وتعظم أهمية دور الداعية المربي في حماية النسيج الاجتماعي، وتعزيز الانتماء الوطني، وحماية الأمة من الانسلاخ عن تاريخها والتنكر لعقيدتها وتغيير مناهج تفكيرها وثقافتها، وحمايتها من المخاطر.

وللدعوة مجالات واسعة، فالتعليم وإرشاد العاصي وتنبيه الغافل وإسداء النصيحة والتوجيه للخير، كل ذلك من الدعوة إلى الله، ويتبين ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم: " **من دل على خير فله مثل أجر فاعله**"(مسلم، د.ت، ج3، 1506)، ومن أعرض عن تعليم الآخرين وإرشادهم وتعليمهم أمر دينهم، فقد عرض نفسه للوعيد، وقد ذكر رب العزة في كتابه العزيز في قوله سبحانه: {**إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلعَنُهُمُ اللهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ**} (البقرة:159)، " فالعلماء ورثة الأنبياء عليهم بيان ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ورد ما يخالفه، وحاجتهم إلى الدعوة والبصيرة في الدين أشد من حاجتهم إلى الطعام والشراب، فالنفوس أحوج إلى معرفة ما جاء به صلى الله عليه وسلم واتباعه منها إلى الطعام والشراب, فإن هذا إذا فات حصل الموت في الدنيا، وذاك إذا فات حصل العذاب"(ابن تيمية،1987، ص316).

تشكل الدعوة بمعناها الرحب إحدى دعائم المجتمع، وهى سر قوتها في كل زمان ومكان، فهي الآصرة التي تشد الأفراد بعضهم إلى بعض، وهى روح الإيمان، ولباب الشعور الفياض التي تجعل بناء الجماعة راسخاً لا تنال منه الفتن، ولا تعصف به الأهواء، وبالأخوة الإسلامية يصبح الأفراد كأغصان الدوحة الواحدة، لا تكاد تؤثر فيهم عواصف الأعداء، أو رياح الأهواء، إلا كما تنال الرياح اللينة من أغصان الشجر التي تبقى معلقة بالشجرة السامقة الثابتة، والجماعة تبقى بذلك كشجرة طيبة، أصلها ثابت وفرعها في السماء، لأنها متمسكة بأصل التوحيد، ومرتبطة بخالقها وبارئها(الشويخ،1992، ص3).

ولعل هذا يجسد دور الداعية في ألا يكون دوره محصوراً في الإرشاد الديني، وإنما يمتد إلى تعزيز الوجود الإنساني، وتعظيم انتماء الإنسان بأرضه التي استخلف لإعمارها، وهذا صلب موضوع الدراسة.

لقد كانت هداية الإنسان وتوجيهه وإصلاح حاله وتنمية استعداداته ومواهبه وقدراته وتوجيهها نحو الخير والصلاح وإحداث التغيرات المرغوبة في سلوكه وتوجيهه إلى ما ينبغي أن تكون عليه علاقته بخالقه وبمجتمعه وبني جنسه وسائر الكون وأوجه نشاطه وسر وجوده ومصيره موضع اهتمام الرسالات السماوية ودعوات الإصلاح ومحط اهتمام الفلاسفة والمفكرين على امتداد تاريخ الفكر الإنساني(الشيباني، 1993، ص87).

ويبين القرآن أن الإنسان بحاجة إلى التوجيه والإرشاد ليحفظ فطرته ويستمر دوره الخلاق على الأرض، فهو مخلوق كرمه الله ونفخ فيه من روحه وغاية التوجيه أن يحرك وعي الإنسان بالله والكون والحياة، وما من شك في أن الاتجاه إلى الخالق الأعلى أصل في الفطرة البشرية نابع من أعماق النفس، غير أن هذا الشعور الأصيل كثيرا ما أخطأ الطريق إلى الله جل جلاله، وجرفته تيارات الجهل أو الغفلة أو التضليل فعبد غير الله أو عبد معه آلهة شتى، أو عبده بغير ما شرعه لذا كانت مهمة الرسل أن يوجهوا الفطرة وجهتها السليمة إلى الله، وأن يحفظوا ذلك الشعور الأصيل من الانحراف(القرضاوي،1981، ص131).

وعلى هذا فإن هذه الأمة مسئولة عن هداية البشر هداية إعلام وإرشاد وإظهار للحجة، ومستشهدة وموقوفة لتحاسب عن تبليغ الرسالة إلى البشرية،إنه لمن المفيد النافع في هذا العصر

الذي فترت فيه الهمم ومحقت فيه العزائم وأصيبت قلوب كثيرة باليأس أن ينطلق الداعية في دعوته من شعوره بمسؤولية الدعوة وأمانتها التي جعلها الله في عنقه لا من منطلق كسب الأتباع والحصول على النتائج، بل عليه أن يفكر في مسؤولية الدعوة أولا قبل أن يفكر في قبول المدعو لدعوته، و"لذلك فإن مهمة الدعوة اليوم أخطر بكثير من مهمتها في الظروف السابقة، فلم تعد مجرد التذكير، بل أوشكت أن تكون إعادة البناء، الذي تهاوت أسسه وأوشكت أن تنهار، في الوقت الذي تداعت فيه الأمم على الأمة الإسلامية من كل جانب"(قطب، 2010، ص2).

وعطفا على ما سبق، يمكن القول أن مشكلة تعاطي المخدرات تشكل خطرا كبيرا على المجتمعات وسلامتها ورفاهيتها، ولاسيما الشباب، وعلى الأمن الوطني للدول وسيادتها، وهذه المشكلة تهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدول، وتهدر الصحة العامة للإنسان، وتدمر الأفراد والأسر والمجتمعات، وتزيد السرعة في معدلات الجريمة والعنف والفساد. وعليه فإن الجانب الوقائي يستلزم جهود الكثيرين ممن يتوقع منهم القيام بهذا الدور خاصة الدعاة وخطباء المساجد، وذلك من خلال:

-التثقيف الأخلاقي والقانوني حول خطورة المخدرات على حياة الفرد، والترهيب بالعقوبة الرادعة للمدمنين والتجار، بالإضافة إلى التحذير المستمر من الأضرار الاجتماعية والجسمية والنفسية التي تحدث نتيجة تعاطي المخدرات.

-التثقيف العلمي والتوعية الصحية والتعريف بأنواع المخدرات وأشكالها، والنبذ الاجتماعي للمخدرات والنظر إلى المتعاطي على أنه شخص مريض قابل للشفاء أو الانتكاسة.

-التعزيز النفسي الاجتماعي، وتوضيح تأثير العوامل الاجتماعية المحيطة على تعاطي المخدرات مثل الأسرة، وجماعات الصداقة، والأقارب، والاتصال بالآخرين، كما يأخذ في اعتباره العوامل الشخصية المتصلة بالسن، والجنس، والضغوط النفسية التي يمر بها الأفراد وطبيعة المواقف التي أدت إلى التعاطي.

-التوعية الاجتماعي – الثقافية وتوضيح الأوضاع الاجتماعية المحيطة بالتعاطي، مثل: مشكلة الفقر، والبطالة، وسوء المعاملة، والتصنيع، ودرجة التحضر، وانخفاض الوازع الديني، وضعف أجهزة الضبط.

إجراءات الدراسة: يتضمن هذا الجزء من الدراسة الخطوات والإجراءات التي تمت في الجانب الميداني من حيث المنهجية المتبعة، ومجتمع وعينة وأداة الدراسة، والمعالجات الإحصائية التي استخدم في تحليل البيانات لاختبار صدق وثبات الأداة، ومن ثم جمع البيانات من العينة الكلية للتوصل إلى النتائج النهائية للدراسة، وذلك كما يلي:

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يبحث عن الحاضر، ويهدف إلى تجهيز بيانات لإثبات فروض معينة تمهيداً للإجابة على تساؤلات محددة بدقة تتعلق بالظواهر الحالية، والأحداث الراهنة التي يمكن جمع المعلومات عنها في زمان إجراء البحث، وذلك باستخدام أدوات مناسبة (الأغا, 2002، ص43).

مجتمع الدراسة وعينتها: يتألف مجتمع الدراسة من جميع طلبة الجامعات الفلسطينية (الإسلامية، الأزهر، فلسطين) بمحافظات غزة، والمسجلين للفصل الصيفي 2018/2017، والبالغ عددهم

(1766) طالباً وطالبة موزعين (779 من الإسلامية، 565 من الأزهر، 422 من فلسطين) وتكونت العينة الاستطلاعية من (40) طالباً وطالبة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية من خارج العينة الأصلية بهدف تقنين أداة الدراسة وحساب الصدق والثبات بالطرق المناسبة، وقد تم استبعادهم من التطبيق النهائي.

في حين تكونت العينة الأصلية للدراسة من (450) طالباً وطالبة من الجامعات الثلاث بنسبة (25.4%) تم اختيارهم بطريقة عشوائية بسيطة. وبعد تطبيق الاستبانات تم استرداد (422) منهم، وبعد فحص الاستبانات، تم استبعاد (17)، ليبقى اجمالي العينة (405) استبانة، موزعين حسب الجدول التالي:

جدول (1) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات التصنيفية

الجنس	أنثى		ذكر	الكلي
العدد	206		199	405
النسبة	50.86		49.14	100
الكلية	إنسانية	علمية	شرعية	الكلي
العدد	146	122	137	405
النسبة	36.05	30.12	33.83	100

أداة الدراسة: بعد الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة واستطلاع رأي عينة من المتخصصين عن طريق المقابلات الشخصية ذات الطابع غير الرسمي قام الباحث بتحديد مجالات الاستبانة وصياغة الفقرات التي تقع تحت كل مجال ومن ثم إعداد الاستبانة في صورتها الأولية لتشمل (36) فقرة موزعة على مجالين:(تعزيز الوعي الديني والأخلاقي– تعزيز الوعي الصحي والاجتماعي).

عرضت الاستبانة على (9) محكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات محل الدراسة، حيث اقترح بعضهم تعديل بعض الفقرات، وحذف بعضها،إلى أنتم اعتماد (34) فقرة بعد التعديل. حيث أعطى لكل فقرة وزن مدرج وفق سلم ليكرت الخماسي(كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جدا) أعطيت الأوزان التالية (5، 4، 3، 2، 1)، وبذلك انحصرت درجات أفراد العينة ما بين (170،34).

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test: استخدم الباحث اختبار (كولمجوروف- سمرنوف) Kolmogorov-Smirnov (K-S) لاختبار إذا ما كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول (2) يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

م	المجالات	الفقرات	القيمة الاحتمالية
1	تعزيز الوعي الديني والأخلاقي	18	0.068
2	تعزيز الوعي الصحي والاجتماعي	16	0.118
	الدرجة الكلية	34	0.168

يتضح من الجدول السابق أن جميع القيم الاحتمالية للمجالات كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha=$ 0.05 وبذلك يكون توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي، وبذلك سيتم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة عن أسئلة الدراسة.

صدق الاستبانة:

صدق المحكمين: تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على (9) من المتخصصين، حيث قاموا بإبداء آرائهم وملحوظاتهم حول مناسبة الفقرات والمجالات، ومدى انتماء الفقرات إلى كل مجال بعد الدمج، وكذلك وضوح صياغتها اللغوية، في ضوء تلك الملاحظات خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

صدق الاتساق: جرى التحقق من صدق الاتساق الداخلي بتطبيقها على العينة الاستطلاعية من خارج أفراد عينة الدراسة، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل مجال والدرجة الكلية وكذلك تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال، والجدول (3) التالي يوضح ذلك.

جدول (3) معامل ارتباط كل فقرة مع الدرجة الكلية

م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
المجال الأول: تعزيز الوعي الديني والأخلاقي							
1	*0.716	2	*0.824	3	*0.580	4	*0.792
5	*0.619	6	*0.730	7	*0.550	8	*0.734
9	*0.779	10	*0.822	11	*0.518	12	*0.362
13	*0.794	14	*0.733	15	*0.723	16	*0.631
17	*0.745	18	*0.792				
المجال الثاني: تعزيز الوعي الصحي والاجتماعي							
1	*0.675	2	*0.765	3	*0.765	4	*0.610
5	*0.617	6	*0.799	7	*0.752	8	*0.819
9	*0.813	10	*0.718	11	*0.849	12	*0.750
13	*0.817	14	*0.813	15	*0.714	16	*0.686

*الارتباط دال احصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

الصدق البنائي/جرى التحقق من الصدق البنائي من خلال حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة كما في الجدول التالي:

جدول (4) مصفوفة معاملات ارتباط كل مجال والمجالات الأخرى وكذلك مع الدرجة الكلية:

م	المجال	المجموع	تعزيز الوعي الديني والأخلاقي	تعزيز الوعي الصحي والاجتماعي
1	تعزيز الوعي الديني والأخلاقي	0.933	1	
2	تعزيز الوعي الصحي والاجتماعي	0.940	0.754	1

ر الجدولية عند درجة حرية (39) ومستوى دلالة (0.01) = 0.393

ر الجدولية عند درجة حرية (39) ومستوى دلالة (0.05) = 0.403

يتضح من الجدول السابق أن جميع المجالات ترتبط ببعضها البعض وبالدرجة الكلية للاستبانة ارتباطاً ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.01)، مما يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة من عالية من الصدق.

ثبات الاستبانة: أجرى الباحث خطوات التأكد من ثبات الاستبانة بطريقتين هما:

طريقة التجزئة النصفية: تم استخدام درجات العينة الاستطلاعية لحساب ثبات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية حيث احتسبت درجة النصف الأول لكل مجال من مجالات الاستبانة وكذلك درجة النصف الثاني من الدرجات وذلك بحساب معامل الارتباط بين النصفين ثم جرى تعديل الطول باستخدام معادلة (Spearman-BrownCoefficient)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (5) يوضح معاملات الارتباط بين نصفي كل مجال من مجالات الاستبانة وكذلك الاستبانة ككل قبل وبعد التعديل

م	المجالات	عدد الفقرات	الارتباط قبل التعديل	معامل الثبات بعد التعديل
1	تعزيز الوعي الديني والأخلاقي	18	0.790	0.883
2	تعزيز الوعي الصحي والاجتماعي	16	0.921	0.959
	الدرجة الكلية للاستبانة	34	0.728	0.842

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات الكلي (0.842) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحثان إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

طريقة ألفا كرونباخ: وذلك لإيجاد معامل ثبات الاستبانة، حيث حصلت على قيمة معامل ألفا لكل مجال من مجالات الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6) يوضح معاملات كرونباخ لكل من مجالات الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل:

م	المجالات	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1	تعزيز الوعي الديني والأخلاقي	18	0.935
2	تعزيز الوعي الصحي والاجتماعي	16	0.942
	الدرجة الكلية للاستبانة	34	0.962

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات الكلي (0.962) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحثين إلى تطبيقها.

المعالجات الإحصائية: تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي حسب مقياس ليكرت الخماسي (قليلة جدا، قليلة، متوسطة، كبيرة، كبيرة جدا) ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في مجالات الدراسة وثم حساب المدى (5-1=4) قم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة، أي (4/5=0.8)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في القياس وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى، وهكذا، والجدول (7) يوضح أطوال الفترات.

جدول (7) الدرجة والوزن النسبي المقابل له

طول الخلية	الوزن النسبي المقابل له	درجة التوافر
1– أقل من 1.80	20% -أقل من 36%	قليلة جداً
– أقل من2.60	36 % - أقل من 52%	قليلة
- أقل من3.40	52% - أقل من 68 %	متوسطة
3.40 - أقل من 4.20	68 % - أقل من 84 %	كبيرة
4.20 - 5.0	84 % - 100 %	كبيرة جداً

نتائج الدراسة وتفسيرها:

للإجابة عن السؤال الأول: ما درجة تقدير عينة من طلبة الجامعات بمحافظات غزة لدور الدعاة في تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات؟"

قام الباحث باستخدام التكرارات والمتوسطات والنسب المئوية، والجدول رقم (8) التالي يوضح ذلك.

جدول (8) التكرارات المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل مجال من مجالات الاستبانة وكذلك ترتيبها

م	المجال	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	تعزيز الوعي الديني والأخلاقي.	29164	72.010	11.850	80.01	2

2	تعزيز الوعي الصحي والاجتماعي.	26147	64.560	10.832	80.70	1
	الدرجة الكلية للاستبانة	55311	136.570	21.474	80.34	

من خلال الجدول السابق يتضح أنّ درجة التقدير الكلية لدور الدعاة في تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات كانت عند وزن نسبي (80.34%) وهي درجة كبيرة. مما يدل على أن هناك دور فاعل للدعاة في علاج القضية محل الدراسة من وجهة نظر أفراد العينة. يعزى السبب في ذلك إلى الجهود الواضحة التي يبذلها الدعاة في تصحيح عادات المجتمع من خلال الدروس والوعظ والإرشاد في المساجد وفي المناسبات الدينية والاجتماعية، باعتبار أن دورهم جزء من رسالة يؤمنون بها ويكلفون فيها من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. كما أن هذا الدور يتمثل من شخص مد أخلص قلبه إلى الله في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا أشد منكراً من الذي (قليله مسكر فكثيره حرام)، وهذا ما يتفق مع ما جاءت به دراسة مقداد (2015) ودراسة النجار (2011) التي أظهرت دوراً كبيراً للدعاة.

ومن حيث ترتيب المجالات، جاء مجال (تعزيز الوعي الصحي والاجتماعي) في المركز الأول بنسبة (80.7%)، يليه مجال (تعزيز الوعي الديني والأخلاقي) على المركز الثاني بوزن نسبي (80.01%)، ويعزى السبب في ذلك أن تركيز مشكلة الدراسة (مخاطر المخدرات) يغلب عليه الطابع الصحي والاجتماعي، على اعتبار أن البعد الزمني والأخلاق للتعاطي بين من ناحية الشرعية، ولا يختلف عليه أحد، كما أن التوعية الدينية والأخلاقية يمكن أن يقوم بها جميع من لهم علاقة بالتأصيل الشرعي لجريمة التعاطي، ولعل هذا ما أشارت إله دراسة الشلوي(2012) من أن الآثار الصحية للتعاطي مرتبطة بتردي الوازع الديني وأن التوعية الصحية الاجتماعية غالباً ما تؤثر في مستوى الرجوع عن التعاطي.

وفيما يلي عرض ومناقشة كل مجال من مجالات الاستبانة:

حيث قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لدرجات أفراد العينة على المجالات والدرجة الكلية.

المجال الأول: تعزيز الوعي الديني والأخلاقي

جدول (9)يوضح التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المجال الأول

م	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	يوضح الأدلة النقلية والعقلية في التشريع والتي تحرم تعاطي المخدرات.	1764	4.356	0.843	87.11	1
2	يسترشد بالأدلة القياسية على تحريم ما يذهب العقل من المخدرات.	1365	3.370	1.128	67.41	18

3	يحذر من خطورة ضعف الوازع الديني كعامل يؤدي إلى تعاطي المخدرات .	1761	4.348	0.838	86.96	2
4	يحث على مصاحبة الأخيار والبعد عن رفاق السوء بفعل وقائي للبعد عن تعاطي المخدرات.	1700	4.198	0.868	83.95	3
5	يحث على المداومة على العبادات كطريق للخروج من الوسواس والاكتئاب.	1694	4.183	0.827	83.65	4
6	ينهى عن التجريب والبعد عن الشبهات فيما يتعلق بالمخدرات.	1531	3.780	0.943	75.60	16
7	يوضح الدوافع الأخلاقية وراء تعاطي المخدرات.	1673	4.131	0.868	82.62	5
8	يوظف مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز الوعي الديني بمخاطر التعاطي.	1587	3.919	0.990	78.37	14
9	يحث على الصبر نظراً لقلة الحال بتحصين النفس بما أحل الله.	1589	3.923	0.940	78.47	13
10	يوضح أوجه التحريم (التهلكة- الإسراف...) في مجال تعاطي المخدرات.	1665	4.111	0.957	82.22	6
11	ينبه إلى أن تعاطي المخدرات سيؤدي إلى ما هو لا أخلاقي.	1627	4.017	0.874	80.35	10
12	يحذر من أن تعاطي المخدرات سيفقد الفرد مكانته بين الناس.	1650	4.074	0.928	81.48	8
13	يوظف دروس الوعظ والإرشاد في عرض دروس مستفادة من تجارب سابقة.	1601	3.953	0.918	79.06	12
14	يعرض من خلال خطبة الجمعة نماذج مشرفة من الشباب الوعد الملتزم.	1477	3.647	0.955	72.94	17
15	يركز في خطابه على إعلاء قيمة الإنسان وضرورة المحافظة على صحته.	1604	3.960	1.012	79.21	11
16	يوضح المقاصد الشرعية من مكافحة المخدرات وتعاطيها.	1585	3.914	0.952	78.27	15
17	يفند علاقات الفساد الناجمة عن تعاطي المخدرات.	1650	4.074	0.933	81.48	7
18	يوضح أن الإسلام يحارب جميع أنواع الإدمان (خيرها-شرها).	1641	4.052	0.912	81.04	9
	الدرجة الكلية للمجال	29164	72.010	11.850	80.01	

يتضح من الجدول السابق أن درجات تقدير أفراد العينة تراوحت ما بين (67.41%- 87.11%) ما بين متوسطة وكبيرة جداً، حيث كان أعلى فقرتين في المجال:

الفقرة (1) " يوضح الأدلة النقلية والعقلية في التشريع والتي تحرم تعاطي المخدرات" حيث احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي (87.11 %)، والفقرة (3) " يحذر من خطورة ضعف الوازع الديني كعامل يؤدي إلى تعاطي المخدرات." حيث احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي (86.96%) وهذه الدرجات درجات منطقية منسجمة مع الدور التوعوي والتربوي للدعاة.

ويعزى السبب في ذلك أن الجانب العقائدي هو الأصل في صحة العادات والمعاملات وأن التوعية الصحيحة تبدأ من خلال تقوية الوازع الديني، كما أن الواقع الاستثنائي الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني، وارتفاع وتيرة تعدد المشكلات قد ساهم في الاهتمام بالجانب العقائدي كأساس لتعزيز الصبر على البلاء وأن التغير الإيجابي للحياة (الفردية والاجتماعية) يتم بناء العقيدة السليمة.ولعل هذا ما أكدته دراسة النجار (2012)، ودراسة الطويسي وآخرون (2013) التي أثبتت أن ضعف الوازع الديني هو أهم عوامل تعاطي المخدرات.

وكان أدنى الفقرات في المجال:

الفقرة (2) " يسترشد بالأدلة القياسية على تحريم ما يذهب العقل من المخدرات." حيث احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (67.41%)، والفقرة (14) " يعرض من خلال خطبة الجمعة نماذج مشرفة من الشباب الوعد الملتزم." حيث احتلت المرتبة قبل الأخيرة بوزن نسبي (72.94%)، ورغم أن هذه الفقرات جاء في الترتيب الأخير إلا أن درجة التقدير لها كانت كبيرة، ويعزى السبب في ذلك إلى أنه لا يخلو أداء الداعية من قبل هذه الأدوار، على اعتبار أن أساس الدعوة إلى الله هو الإثبات بالأدلة النقلية والقياسية، وأن أسلوب الاستدلال بالنماذج من الأساليب المقنعة في مجال الدعوة إلى الله. وهذا ما أكدته دراسة مقداد (2015) والنجار (2011) من أن الداعية التربوي هو الداعية الذي يستشهد بالنماذج الحية ويعلم بالقدوة.

المجال الثاني: تعزيز الوعي الصحي والاجتماعي

جدول (10) التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المجال الثاني

م	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	يفند في خطابه ثقافة المخدرات (التعاطي- الأسباب المزعومة) .	1714	4.232	0.904	84.64	4
2	يحذر من وقت الفراغ ويدعو لاستثماره.	1749	4.319	0.832	86.37	1
3	يحث الناس على ممارسة كل الأساليب المشروعة لمكافحة تعاطي المخدرات.	1494	3.689	1.013	73.78	15

4	يوضح الآثار السلبية للتعاطي على النسيج الاجتماعي والأسرة.	1560	3.852	1.001	77.04	14
5	يبين دور الأسرة في تعزيز الوعي بمخاطر المخدرات.	1584	3.911	1.003	78.22	12
6	يوضح الأساليب السليمة في التعامل مع العقاقير الطبية.	1657	4.091	0.895	81.83	9
7	يؤكد على سلامة الجو الأسري كعامل وقائي من التعاطي المخدرات.	1570	3.877	1.024	77.53	13
8	يحذر الآباء من الإسراف في تدليل الأبناء خشية الانزلاق إلى تعاطي المخدرات.	1732	4.277	0.869	85.53	2
9	يوضح الآفات المجتمعية الناجمة عن تعاطي المخدرات.	1667	4.116	0.967	82.32	7
10	يشرح الآثار الصحية المترتبة على التعاطي والإدمان.	1681	4.151	0.980	83.01	5
11	يرغب الناس في كل ما هو طيب حلال من الطعام والشراب.	1677	4.141	0.961	82.81	6
12	يحث أفراد المجتمع على قبول ودمج المتعاطين من الإدمان.	1424	3.516	1.103	70.32	16
13	يشرح دور المجتمع المدني وجماعاته في الدعوة ومكافحة الإدمان.	1665	4.111	1.002	82.22	8
14	يمارس دوره التوعوي والإرشادي بالتطوع في المدارس.	1721	4.249	0.864	84.99	3
15	يتعاون مع المعلمين والمؤثرين في الحفاظ على سلامة النشء النفسية.	1647	4.067	0.964	81.33	10
16	يبادر إلى تنظيم حملات توعوية مجتمعية حول مخاطر تعاطي المخدرات.	1605	3.963	0.973	79.26	11
	الدرجة الكلية للمجال	26147	64.560	10.832	80.70	

يتضح من الجدول السابق أن درجات تقدير أفراد العينة لفقرات هذا المجال تراوحت ما بين (70.32%- 86.37%) ما بين متوسطة وكبيرة جداً، حيث كان أعلى فقرتين في المجال:

الفقرة (2) " يحذر من وقت الفراغ ويدعو لاستثماره." حيث احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي (86.37 %)، والفقرة (8) " يحذر الآباء من الإسراف في تدليل الأبناء خشية الانزلاق إلى تعاطي المخدرات." حيث احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي (85.53%).

ويعزى السبب في ذلك إلى أن الفراغ من الأمور التي قد تحرف التفكير في ظل اتساع رقعة البطالة نظراً للحصار وتردي الأوضاع الاقتصادية، وبالتالي يحذر منه الدعاة، كما أن دور الدعاة في توعية الآباء بأساليب التربية واجب لحمايتهم من باعتبار أن العلاقات الأسرية هي أساس التوافق النفسي وعدم الانجراف إلى وحل المخدرات.ولعل هذا ما يتفق مع ما جاءت به دراسة الكركي (2018) حيث أثبتت أن توفير المال للأبناء والفراغ من أهم أسباب الإدمان على المخدرات وكذلك دراسة (2011) Steveودراسة شربجي (2010) التي أشارت لحساسية دور الأسرة في وقاية الأبناء من الإدمان.

وكان أدنى الفقرات في المجال:

الفقرة (12) " يحث أفراد المجتمع على قبول ودمج المتعاطين من الإدمان." حيث احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (70.32%) والفقرة (3) " يحث الناس على ممارسة كل الأساليب المشروعة لمكافحة تعاطي المخدرات." حيث احتلت المرتبة قبل الأخيرة بوزن نسبي (73.78%)، ويعزى السبب في ذلك إلى أن هاتين الفقرتين تؤصل للإرشاد في حالة أن وقع الأبناء فريسة الإدمان، وما يجب علينا تجاههم بعد شفاءهم، وكذلك توجيه وقائي بأن يقوم الناس جميعاً بدورها تجاه مكافحة التعاطي كالتبليغ عن التجار لعقابهم أو المدمنين لعلاجهم، ولعل هذا ما أوصت به دراسة نجيري (2014) والطويسي وآخرون (2014) خاصة لفئات الشباب.

إجابة السؤال الثاني: هل توجد فروق هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدر أفراد العينة لدور الدعاة في تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات تعزي لمتغيرات الدراسة (الجنس، الكلية)؟ وللإجابة عن هذا السؤال، تم التحقق من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:لا توجد فروق هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدر أفراد العينة لدور الدعاة في تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات تعزى إلى متغير الجنس (طالب، طالبة).

وللتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T-test) لعينتين مستقلتين، وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات، والجدول التالي يوضح النتائج:

جدول (11) نتائج اختبار"T"–لعينتين مستقلتين – الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
تعزيز الوعي الديني والأخلاقي	طالب	199	72.759	11.110	1.251	0.212	غير دالة إحصائياً
	طالبة	206	71.286	12.509			
تعزيز الوعي الصحي والاجتماعي	طالب	199	65.040	10.110	0.876	0.382	غير دالة إحصائياً
	طالبة	206	64.097	11.492			
جميع المجالات	طالب	199	137.799	19.852	1.132	0.258	غير دالة

	طالبة	206	135.383	22.918			إحصائياً

قيمة (ت) الجدولية عند درجة حرية (403) وعند مستوى دلالة (0.05) = 1.96

قيمة (ت) الجدولية عند درجة حرية (403) وعند مستوى دلالة (0.01) = 2.58

من خلال الجدول السابق يتضح أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار (T) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) لكل مجال من المجالين وكذلك لجميع فقرات الاستبانة معاً، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير طلبة الجامعات الفلسطينية لدور الدعاة في تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات تعزى إلى متغير الجنس (طالب، طالبة)، يعزى السبب في ذلك إلى قناعة أفراد العينة من كلا الجنسين بدور الدعاة (الذكور- الإناث) في تصحيح الممارسات الخاطئة في المجتمع، كما أن كل من الطلبة والطالبات يوجه لهم نفس الخطاب الإرشادي أو الدعوي في التحذير من مخاطر المخدرات، خاصة بعد أن انتشر تعاطي الترمادول بين الفئات في الآونة الأخيرة حسب ما جاء به دراسة تمراز(2014) وهذا يختلف مع ما جاءت به دراسة مقداد (2015) التي كانت الفروق فيها لصالح الذكور.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) بين متوسطات درجات تقدر أفراد العينة لدور الدعاة في تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات تعزى إلى متغير الكلية (إنسانية، علمية، شرعية).

وللتحقق من هذه الفرضية قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA)، وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة ثلاث متوسطات أو أكثر، والجدول التالي يوضح النتائج:

جدول (12) مصدر التباين ومجموع المربعات ودرجات الحرية ومتوسط المربعات وقيمة "ف" ومستوى الدلالة تعزى لمتغير الكلية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة" ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
تعزيز الوعي الديني والأخلاقي	بين المجموعات	1049.970	2	524.985	3.790	0.023	دالة عند 0.05
	داخل المجموعات	55683.991	402	138.517			
	المجموع	56733.960	404				
تعزيز الوعي الصحي والاجتماعي	بين المجموعات	278.721	2	139.6360	1.189	0.306	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	47125.047	402	117.226			
	المجموع	47403.76	404				

		8					
الدرجة الكلية	بين المجموعات	2393.364	2	1196.682	2.616	0.074	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	183901.88	402	457.467			
	المجموع	186295.24	404				

قيمة (ف) الجدولية عند درجة حرية (404، 2) وعند مستوى دلالة (0.05) = 3.01

قيمة (ف) الجدولية عند درجة حرية (404، 2) وعند مستوى دلالة (0.01) = 4.65

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة (ف) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى (0.05) لكل من المجال الثاني والدرجة الكلية، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير طلبة الجامعات الفلسطينية لدور الدعاة في تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات تعزى إلى متغير الكلية، في حين أن قيمة (ف) المحسوبة اكبر من الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) في المجال الأول (تعزيز الوعي الديني والأخلاقي)، أي أنه توجد فروق تعزى إلى متغير الكلية، ولمعرفة اتجاه الفروق قام الباحثان باستخدام اختبار شيفيه البعدي، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (13): يوضح اختبار شيفيه في المجال الأول تعزى لمتغير الكلية

	كلية شرعية 70.766	كلية إنسانية 71.137	كلية علمية 74.451
كلية شرعية 70.766	0		
كلية إنسانية 71.137	0.371	0	
كلية علمية 74.451	*3.684	3.314	0.000

يتضح من الجدول السابق وجود فروق بين الكلية الشرعية، والكلية العلمية لصالح الكلية العلمية، ولم يتضح فروقاً في الكليات الأخرى، ويرجع السبب في ذلك إلى ويعزى السبب في ذلك إلى أن طلبة الكليات العلمية أكثر اهتماماً وانشغالاً من الطلبة في الكليات الأخرى، وبالتالي يعتبرون أن دور الدعاة أكثر وضوحاً وفعالية كما أن دراستهم العلمية تبرز مخاطر المخدرات(الصحية) أكثر من غيرهم.

كما أن طلبة الكليات الإنسانية والشرعية أكثر قرباً من غيرهم في المجال الاجتماعي وبالتالي لم يلحظوا فروقاً في دور الدعاة وهذا ما يختلف مع ما جاءت به دراسة النجار (2011) ، والتي لم تجد فروقاً في درجة ممارسة الدور التربوي للدعاة يعزى لمتغير الكلية.

إجابة السؤال الثالث: ما سبل تفعيل دور الدعاة في تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بإجراء مقابلات غير رسمية مع عدد من المسئولين في العمل الدعوي والتربوي خاصة في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وقد تم عرض نتائج الدراسة الميدانية عليهم، وسؤالهم حول سبل تفعيل دور الدعاة (خطباء المساجد والوعاظ) في تعزيز الوعي بمخاطر المخدرات في ظل الواقع الذي يعيشه المجتمع اليوم، وقد أجمع الجميع على أن الدعوة كمهنة ورسالة تحتاج إلى علم وكفاءة معينة على التأثير، وأنها مهمة صعبة توجب على العاملين فيها أن يكون واسع الاطلاع، غزير الثقافة محباً للقراءة، شغوفاً بالمعرفة.

ولكي يكون دور الداعية فاعلاً في مجال التوعية بمخاطر تعاطي المخدرات، وجب ما يلي:

إنماء ثقافة الدعاة حول المخدرات: ويمكن ذلك من خلال:

-القراءة المستمرة حول الموضوع الإدمان والمخدرات، والتعرف إلى أنواع المواد التي تؤدي إلى الإدمان، وطرق تناول المواد التي تؤدي إلى الإدمان.

-إطلاع الدعاة بشكل مستمر على الأبحاث العلمية والتقارير الرسمية المتعلقة بأسباب تعاطي المخدرات ومستوى انتشارها، والجهات الرسمية في الحد منها.

-عقد دورات تثقيفية للدعة بالشراكة مع (وزارة الداخلية-وزارة الصحة- وزارة الثقافة) لإثراء خبراتهم التربوية حول المخدرات (المنشطات-المنومات) وتصنيف العقاقير وأعراض انتشارها بين الشباب.

-عقد ورش عمل بهدف ربط الخصائص العلمية لحالة الإدمان بالأصول الدينية والاجتماعية، وتحديد سبل العلاج لكل من إدمان الفسيولوجي والإدمان السيكولوجي.

حث الدعاة على الارتقاء بأنفسهم وتطوير ذاتهم علمياً بالدراسة والمشاركة في إعداد الأبحاث العلمية ذات العلاقة بالمخدرات.

ترقية أداة الدعاة في تعزيز الوعي بمخاطر المخدرات: ويتم ذلك بإتباع الإجراءات التالية:

-ربط الدعاة بدائرة التوجيه والوعظ والإرشاد لتدريبهم على استثمار مواقع التواصل الاجتماعي في الإرشاد الفوري حول المخدرات وسبل معالجة الإدمان.

-توجيه الدعاة إلى التركيز على تفصيل قانون المخدرات في الشريعة والقانون ووصف الفقهاء لأنواع المخدرات.

-قيام الدعاة بزيارات ميدانية في المدارس والجامعات وتقديم الدروس والمواعظ والإرشادات حول تأثير المخدرات على الصحة والمجتمع والاقتصاد القومي.

-تسهيل عملية تناقل الخبرات بين الدعاة والمعلمين في مجال ثقافة مخاطر تعاطي المخدرات وتصنيفاتها (المهبطات –المنشطات-المهلوسات).

-القيام بزيارات ميدانية مشتركة إلى مراكز الإصلاح والسجون، ومراكز علاج الإدمان للاطلاع على مستوى التراجع عن الفعل الإجرامي (التعاطي-الاتجار).

-الدعوة من خلال الدروس والخطب إلى تقبل المدمنين سابقاً واستيعابهم في المجتمع وعدم تذكيرهم بماضيهم، كخطوات وقائية لعدم العود إلى الإدمان أو الاتجار بالمخدرات.

التوصيات: في ضوء نتائج الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

-التزام الدعاة بضرورة الإعداد والتحضير العلمي المسبق قبل إلقاء الدروس ومعالجة المواقف، لضمان وقوع التأثير.
-ضرورة عقد دورات تدريبية للدعاة حول آليات توظيف مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات.
-التركيز على الجانب التطبيقي من خلال الزيارات الميدانية لمراكز الإصلاح ومراكز علاج الإدمان.
-وضع آليات لتقييم جهود الدعاة ودراسة الآثار المترتبة على أدائهم لمهامهم في مجال تعزيز الوعي بمخاطر التعاطي.
-إنشاء مركز دراسات بحثية يضم أفضل المتخصصين في الشريعة والتربية وعلم النفس والاجتماع يهدف إلى دراسة أسباب وآثار وطرق الحد من ظاهرة تعاطي المخدرات.
-وضع خطة مشتركة بين دائرة الوعظ والإرشاد بوزارة الأوقاف والوزارات المعنية(ذات العلاقة) لتعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات في المدارس الثانوية والجامعات.

قائمة المراجع:

1. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم(1987)، الفتاوى الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، القاهرة، مصر.
2. أبو أسد، محمود(2018)، فاعلية وحدة مقترحة قائمة على تطبيقات الويب 2.0 في تنمية الوعي بأضرار المخدرات لدى طلبة الصف الحادي عشر، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
3. أبو دف، محمود ومنصور، مصطفى(2005)، مقومات الداعية المربي كما جاء في القرآن الكريم، مؤتمر الدعوة الإسلامية ومتغيرات العصر، كلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية، 16-2005/4/17، فلسطين.
4. أحمد، إبراهيم (1999)، نحو تطوير دور الإدارة المدرسية، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، مصر.
5. الإدارة العامة لمكافحة المخدرات (2017)، التقرير السنوي الرابع 2017، الشرطة الفلسطينية، فلسطين.
6. الأصفر، أحمد (2004)، عوامل انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العربي، رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية.
7. الأغا، إحسان (2002)، البحث التربوي وعناصره، مناهجه وأدواته, ط4, الجامعة الإسلامية, فلسطين.
8. الجبار، سعيد(1994)، تعاطي المخدرات- المعالجة وإعادة التأهيل، دار الفكر المعاصر، لبنان.
9. الخوالدة، محمود والخياط، ماجد(2011)، أسباب المواد الخطرة والمخدرات من منظور متعاطيها في المجتمع الأردني، مجلة الدراسات الأمنية، الدراسات الإستراتيجية، 4 (5).

10. زكي، نادية (2005)، الآثار الصحية لتعاطي وإدمان المخدرات، المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان، مصر.
11. شربجي، وسن(2010)، المخدرات والمجتمع تحديات متبادلة، مجلة جامعة ديالي، العدد 47(1)، العراق.
12. الشلوي، طلال(2012)، جرائم المخدرات المرتكبة من العصابات المنظمة-دراسة تأصيلية مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الرياض، السعودية.
13. الشويخ، عادل عبد الله(1992)، مسافر في قطار الدعوة، دار الإصلاح للنشر، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
14. الشيباني، عمرمحمد(1993)، من أسس التربية الإسلامية، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا.
15. صيام، طارق(2015)، هوية الذات والتوافق النفسي لدى السجناء متعاطي المخدرات وأبناءهم في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
16. الطويسي، باسم وآخرون(2013)، اتجاهات الشباب نحو المخدرات-دراسة ميدانية في محافظة معان، مراكز الدراسات والاستشارات وتنمية المجتمع، عمان، الأردن.
17. عبد المطلب، أحمد(1993)، التربية ودورها في نشر الوعي القانوني واستتباب الأمن، المجلة التربوية بسوهاج، 8 (1)، القاهرة.
18. عدوان، ناريمان(2009)، ملامح الانفتاح الثقافي في الفكر التربوي الإسلامي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
19. العيسوي، محمد(2002)، الجريمة والإدمان، موسوعة علم النفس الحديث، المجلد (11)، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان.
20. غنيم، إسماعيل(1991)، أضرار تعاطي المخدرات، مكتبة التوبة، الرياض، السعودية.
21. القرضاوي، يوسف(1993)، العبادة في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
22. قطب، محمد(2010)، كيف ندعو الناس، القاهرة- مصر، دار الأرقم الإسلامية للنشر.
23. الكركي، نسرين(2018)، أثر العوامل الاجتماعية على إدمان المخدرات، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، 26 (2).
24. محمدين، سيد(2003)، الأبعاد الاقتصادية والسياسية لمشكلة تعاطي المخدرات وإستراتيجية مواجهتها، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة.
25. مسلم، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري(د.ت)، صحيح مسلم كتاب العلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
26. مقداد، سمر(2015)، دور الدعاة في تصحيح العادات الاجتماعية لدى المرأة الفلسطينية في ضوء المعايير الإسلامية وسبل تطويره، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
27. النجار، كمال(2011)، درجة ممارسة الدور التربوي للدعاة في محافظة غزة في ضوء المعايير الإسلامية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

28. النجار، وسام(2012)، جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

29. نوفل، محمد(2014)، التحديات التربوية المعاصرة التي تواجه الدعاة في محافظات غزة وسبل التغلب عليها، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

30. Fitzpatrick, M(2005), Depressive Sympotamatology, Exposure to Violence and The role of Social Capital among African American Adolescents, American Journal of Orthopsychiatry, 25(2), p 262-274.

31. Kathleen, B(2005), Recourse for Dropout From Drug Abuse Treatment Symptoms Personality And Motivation, Addictive Behaviors Journal, 31(1).

32. Mahony, P(2006), Juvenile Justice in Ireland in Children, Young people and Crime in Britain and Ireland, Form Excision to inclusion Ed in burgh: Scottish Executive Central research Unit.

33. Njeri, N(2004), Causes and effect of drugs and substance abuse among secondary school students in Nairobi, Journal of inter disciple in any sciences, (3) 3.

34. Steve, S(2011), Factors affecting the recurrence of drug diction, International Journal of diction ,25 (7).

الهوية عند الأمازيغ: الأبعاد الصوفية المحددة للإنتماء

د. جمال لخلوفي، الكلية المتعددة التخصصات بسلوان، جامعة محمد الأول- المغرب

Imazighen Identity: the mystical dimensions of belonging

Jamal Lakhloufi, Mohamed First University, Oujda, Morocco

ملخص: يهدف البحث إلى مناقشة الأسس التي تقوم عليها الهوية عند الأمازيغ، وذلك من خلال تحليل الطرق التي يعبّرون بها عن انتمائهم. ونروم تحقيق ذلك عبر الوقوف مع الجانب الفني بوصفه أحد أهمّ أشكال التعبير الإنساني، وقد اخترنا العمل على الأغنية لأنّها الشكل الأوسع انتشارا بين الفئات العريضة من الناس. وهكذا، نطرح أنّ الهوية تتحدّد، عند الأمازيغ، وفق معان تختلف عن تلك التي يمكن أن نجدها عند بعض الثقافات الأخرى، وذلك لاختلاف العلاقة التي تربط البعد الوجودي بالبعد الأنثروبولوجي. وعليه، يعيد البحث مراجعة المعاني التي يقوم عليها التحديد الهوياتي من الناحية المفهومية، وينتقل إلى تجلي هذه المعاني في تحديد الهوية عند الأمازيغ، ثم يبحث في الأسس الأنثروبولوجية التي أدّت لسيادتها، وذلك بالوقوف على المخيال الناظم لهذه التصوّرات.

الكلمات المفتاحية: الهوية، الأمازيغ، المخيال، الصوفية، الرمز.

Abstract: This researchaims to discuss the basis of identity for Imazighen, by analyzing the ways in whichthey express theirbelonging. We do this by standing up to the artistic aspect as one of the most important forms of human expression, and we chose to work on songs because it is the most widespread form of arts.Thus, we propose that the identity, for the Imazighen, Is determined differently from what we find in other cultures, because of the different relationship between the existential and the anthropological dimension.Therefore, the research re-examine the concept and meanings of identity, and the manifestations of those meanings in the identification of the Imazighen, then examine the anthropological basis on their imaginary.

Keywords: Identity, Imazighen, Imaginary, Mystic, symol.

مقدمة:

توجد علاقات معقّدة تربط الفنّ بالواقع الاجتماعي الذي ينتج داخله؛ فمهما حاول الإبداع تجاوز شرطه التاريخي والابتعاد عن محدّدات وجوده، يمكننا دائما تلمّس الخيوط الخفية التي تعيده إلى الواقع الاجتماعي الذي ينتمي إليه. والأغنية مجال من مجالات الفنّ، ولها مميّزات عن باقي أشكال الإبداع الأخرى، ولعلّ أهمّها جمعها بين الشعر والموسيقى، ممّا منحها مكانة خاصة بين أصناف غذاء الروح. وقد جعلتها هذه الخصوصية سهلة التداول والانتشار، ممّا مكّنها من لعبأدوار اجتماعية مختلفة، امتدّت من التحريض على الشجاعة في الحروب، مرورا بالتخفيف عن الناس قساوة الحياة، ومنحهم الأمل في غد أفضل، ووصولا إلى التقرّب من الآلهة واسترضائها.

ويطلق، عادة، وصف الملتزمة على الأغنية التي اختارت الدفاع عن قضية أو قضايا من أبعاد الوجود الاجتماعي. والأغنية الأمازيغية التي تدافع عن الهوية وامتداداتها تدخل في هذا الإطار. ونحاول في هذه المداخلة، التساؤل عن الكيفية التي يتمّ بها تجسيد هذه الهوية،وذلك عبر الوقوف مع نموذج أغنية "ثمواث ينو tamwatinu" (معناها أرضي بالأمازيغية الريفية) لخالد إزري؛ حيث نطرح أن الانتماءيتحدّد بأبعاد صوفية mystique، ونسعى إلى إبراز جذور هذه الأبعاد في المخيال الجمعي، وكذلك نتائج هذه الأبعاد وتجلياتها على طبيعة هذه الهوية.

أما من حيث المنهج، فنعتمد التحليل البنيوي في ضبط المفاهيم، ولمّا كان الموضوع ذي أبعاد روحية mystique، فإنّ التأويلية الرمزية هو اختيار له ما يبرّره، وهذا الإطار المنهجي (التحليل البنيوي والرمزية)يستقي أسسه من رؤية تجد جذورها أيضا في التصوّف؛ إذ نقارب الموضوع برؤية **تسعى دائما للعودة إلى الجذور**، سواء عندما يتعلّق الأمر بضبط المفاهيم، أو الوقوف مع مخيال الأمازيغ؛ فالنظرة الصوفية للعالم تكتنفها دائما رغبة في العودة إلى الأصل (الهوية الأصلية) حيث حالة الانسجام قبل فوضى التعدّد. وعليه، ينقسم الموضوع إلى عنصرين: في الأوّل، نحاول التأسيس لطبيعة الهوية فلسفيا من خلال ضبط المفهوم. وفي الثاني، نعمد إلى الأنثروبولوجيا بالوقوف مع المخيال المؤطر لنظرة الأمازيغ إلى العالم.

1. الطبيعة والهوية: جدلية الذات والموضوع

1.1 مفهوم الهوية: التماهي وتردّدات الفصل والوصل

يستخدم مفهوم الهوية، كما هو متداول، للإشارة إلى ما يميّز الشيء عن غيره، وهو المعنى الذي يعكسه تعريف المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية:"حقيقة الشيء أو الشخص التي تميّزه عن غيره"؛ والذي يمكن أن نلاحظ فيهأنّ الهوية ترتبط بمعاني الثبات التي **تفصل** أشياء العالم عن بعضها؛ فيطغى وضع الحدود على طبيعة التعريف،وهو المعنى نفسه في الاستعمال الدارج في الفرنسية والإنجليزية، ومنها تشتقّ استعمالات اللفظ في بطاقة التعريف pièce d'identité.

غير أنّ العودة قصصا إلى البدايات، من خلال تتبّع أصل اشتقاق اللفظ étymologie du mot، يضعنا أمام معان أخرى؛ ففي اللغة العربية، لا وجود لمفهوم الهوية، وإنّما تمّ اشتقاقه، كما أكد الفارابي، لحاجة مترجمي الفلسفة لما يقوم مقام فعل الكينونة في اليونانية والفارسية. أمّا في

الفرنسية، وإن كنّا نجد المعنى السابق: "المظهر الثابت والأساس لشخص ما، أو مجموعة ما، والتي تمنحه تفرده"، إلا أنّنا نجد معان أخرى تشير إلى التعدّد والتشابه: "علاقة التماثل التام التي تربط بين كائنين،شيئين أو أكثر."كما يشير في أحد المعاني إلى" ملامح كائنين أو شيئين، والتي ليست سوى**مظهرين مختلفين لحقيقة واحدة**، ولا تشكّل سوى **كائن واحد**."وهي المعاني التي تجد جذورها في اللاتينية: "ما يجعل شيئين أو أكثر ليس سوى شيء واحد" (Dictionnaire de l'académie, 1694, p582)، ونجد تأكيدا لهذه المعاني، التي تشير إلى التماثل والتشابه، كلّما عدنا في الزمن، إلى اللاتينية القديمة والإغريقية. وهذا التعدّد في المعاني له تجليّات في الفلسفة؛ إذ نجد في معجم لالاندجردا لمعان أربع،والتي تتضمّن التماهي(التماثل) والثبات والتعدّد والعلاقة المنطقية بين حدّين(أندريه لالاند، 2001، ص607-610).

وعليه، يمكن أن نستنتج، من هذه العودة، أنّ مفهوم الهوية تضمّن في **الأصل** الاشتقاقي عدّة معان، لكنّنا نعتقد أنّ العديد من الدلالات قد تمّ ترسيخها على حساب أخرى في التداول والاستعمال،تحت تأثير دوافع تاريخية واجتماعية وثقافية، وسنقف على بعض امتدادات هذه الأسباب حين نأتي على دراسة علاقة الإنسان بالطبيعة، ونكتفي هنا بتسجيل أنّ **الهوية لا تعني فقط الوحدة والفصل**، بل يمكن أن تشير أيضا إلى **التعدّد والوصل بين شيئين أو أكثر.**

2.1 الهوية الأمازيغية: وحدة الإنسان والطبيعة

تتحدّد الهوية إذن بمعاني الفصل، لكنّها تتضمّن أيضا معاني الوصل، وعندما يتعلّق الأمر بالإنسان، يمكن أن نضيف إلى التحديدات السابقة، ذات الطابع الموضوعي،أبعادا ذاتية للهوية من خلال التصوّرات التي يدرك بها هذا الإنسان ذاته، والتي يعبّر من خلالها عن ماهيته وانتمائه. والفنّ مجال من مجالات تعبير الإنسان عن هذه الذات، بل هو على حدّ تعبير كروتشه، أولى درجات التعبير عن نشاط الروح، حيث تتماهى الروح والتعبير، وتبقى الواسطة مجرّد وسيلة للتوصيل(كروتشه، 2009، ص29-31). وبلوغ هذا الحدس، الذي يمسي مشتركا بين الفنان والجمهور، يقتضي النظر إلى الأثر الفني بوصفه يتضمّن، حسب هايدغر، بعدا آخر يتجاوز البعد الشيئي الحامل للعمل، بعدا يستحضرغائبا، ويعتبر تمثيلا له؛ "ففي الأثر الفني يتمّتأليف الشيء المصنوع مع آخر، **ويسمّى التأليف في اللغة الإغريقية رمزا**" (مارتن هايدغر، 2003، ص69-68). وهذا التأليف (symbelon)،هو البعد هو الذي نسترشد به في مقاربة مسألة الهوية في أغنية خالد إزري، والتي جاءت كلماتها كالآتي:

غاري ثمواث اينو، لالاسنثيمورا \ لدي أرضي، سيدة الأراضي
أربيع نس يتشعشع، أم ودفيرخيدورار \ عشبها يلمع، كالثلج فوق الجبال
أزري نس وايدجي، مارا دي الدنيا \ جمالها ليس له مثيل في الدنيا
وختاكيتتكمر، زكمزواراوانكار \ من أولها إلى آخرها
أربحارنبويافر، أيادماندكيري \ يا بحر بويافر، يا لؤلؤا يزين العنق
توساكداوراغ، تقاراس بد دي تشري \ مضيء أصفر، يناديك أن تمهل في المشي
أمان نس داجانا، خمي ياتصفايتبريري \ ماؤه كالسماء، عندما تكون صافية مثل الفضة
أيادرار أحرذوف، غاكرعويناإكسي \ يا جبل أحرذوف، نسيمك خاطف

غاكر عويندار احمت، يسخسيتيماسي\ نسيمك رحمة، يطفئ النيران
تزور انشكايو ودانذكعاشي ارعشي \ يزورك الناس من مساء إلى مساء
ماحنداد غارفنرعوين، خاف وايدجياوعسي\ كي يغترفوا من نسيمك الذي لا يراقبه أحد
أيا ريف أياريف، أمارمشتا ام ريخريف \ يا ريف يا ريف، يتشابه فيك الشتاء والخريف
شك تانواشت، تغانيمتاوزدجيف \ أنت وردة، قصبة فوق الرأس
شك دلفراحت، شك شكداريف \ أنت الفرحة، أنت أنت الريف
أريشار ابوقار، وايدجيداسقيف\ حتى تمتلأ الجرة، ليس مجرد شربة

تتضمّن هذه الأغنية،مجموعة كبيرة من عناصر المجال الطبيعي العام، مثل العشب (أربيع)، والجبال (أدرار)، والثلج (ودفير)، والبحر (أربحار)، والماء (أمان)، وعناصر طبيعية محدّدة كجبل "أحرذوف" وبحر "بويافر". ويمكن إظهار ارتباط هذه العناصر بالإنسان من خلال علاقة الانتماء، وهو ما يجسّده عنوان الأغنية **"تماوت ينو"**، و"إينو" في الأمازيغية تشير إلى الملكية كقولنا: "أقراب اينو" (محفظتي)، لكنّها تحيل أيضا إلى الانتماء كقولنا: "دشار ينو" (حيّي)، غير أن القول بمجرّد الانتماء ليس دقيقا؛ فالملاحظة الأنثروبولوجية تظهر أنّ الريفي عندما يقول"دشار ينو"، فالمعنى أقوى من مجرد الانتماء، إنه انتماء وملكية، بحيث لا يستطيع أحد أن ينازع الشخص فيه، ولا يمكن للغريب أن يدخل إليه، إنها ملكية وانتماء متبادل، حيث لا يوجد فصل بين الشخص ومجاله؛ إنها تشبه قولنا بالعربية: بلادي أفديك بدمي؛ **إن هذه "الاينو"، في اعتقادنا، لفظ كثيف يمثّل أبعاد التحديد الهوياتي في الأمازيغية الريفية**. والحقيقة أنّ الترجمة المستعملة عادة أثناء الحديث عن منطقة جبال الريف، خاصّة عندما يكون الشخص خارج هذا المجال هو "البلادlebladّ"، وهو ما يتقاطع مع الدلالات التي ألمحنا إليها. وتتعزّز الملاحظة السابقة، وتأخذ كامل أبعادها،عندما ندرك أنّ الطبيعة إنّما تتحدّد في الاستخدام من خلال لفظ الأرض؛ **فثمواث هي الطبيعة في الاستعمال الدارج في اللغة الأمازيغية الريفية**.

وهكذا، يتحدّد الانتماء، والذي هو البعد الأساس في تشكيل الهوية، بمعنى آخر مختلف عن ذاك الذي وجدناه في التعاريف السائدة التي أوردناها للهوية، والتي كانت تفيد الفصل؛ **يأخذ التحديد هنا معان تتداخل فيها الذات والموضوع أو المجال، وهو المتعيّن هنا بالطبيعة**. ويمكننا أن نتلمّس رؤية لعلاقة الإنسان بمجاله الطبيعي حيث تتواربالحدود. وتمكّننا**العودة**، أيضا، إلى الجذر اللغوي من الوقوف على دلالات تعضد الأطروحة التي نحاول بناءها؛ فالطبيعة في التحديد الإغريقي physis واللاتيني natura تعني القدرة على النموّ الكامنة في كلّ الأشياء، والمحيطة بكلّ شيء، وهو المعنى الأصلي قبل أن يضاف إليه، كما يذهب جون فالJean Wall، معنى الجوهر مع كلّ من أفلاطون وأرسطو (Jean Wall, p650-656)؛ **فالطبيعة من حيث الاشتقاق تأسّست في البداية على الاتصال والاستمرار وعدم الانقطاع، قبل أن تتوسع إلى معاني الماهية والهوية**، وهو ما يجعلنا نرسم دائرة مفاهيمية تبدأ بالهوية وتنتهي بها بعدما تمرّ بالطبيعة: **الطبيعة والهوية متماهيان**.

وإذا كانت الطبيعة ممتدّة ومتّصلة بكلّ شيء، بما في ذلك الإنسان، فإنه يغدو مفهوما أن يقول أرسطو في تفسير الحركة: "يسقط الحجر، في نظري، من الأعلى إلى الأسفل، لأنه يعشق العودة

إلى مكانه الطبيعي"؛ فالحب هو أساس حركات الطبيعة. وهذه النظرة ستتراجع لاحقا مع التأويلات الدينية التي سادت في العصر الوسيط، وجعلت الإنسان ينتمي إلى عالم السماء، والتي اكتملت مع مساعي السيطرة والسيادة التي دشنتها الحضارة الحديثة.

وعليه، تجد **النظرة الأمازيغية لمفهوم الهوية أصالتها في ارتباط الزوج (إينو-تمواث)** بما هي **علاقة تماه بين متماثلين**، وهي إحدى معاني الهوية كما حدّدناها في التعريف.وتتجسّد،كما رصدناها في الأغنية، من خلال الانتماء الى المجال الطبيعي، وعدم تصوّر الذات منعزلة عن فضائها.وهو ما يجعلنا نفهم أنّ الأرض-الأم الأمازيغية هو المكافئ للتعبير العربي أو اللاتيني "الطبيعة-الأم"؛ **فالطبيعة هي الأرض عند الأمازيغ، والأرض هي الانتماء، هي الهوية**. وهي نظرة كان لها نتائجها وتجلياتها؛ فإن كانت تعطي انتماء يتعالى على التاريخ، باعتبار أنّ الطبيعة سابقة على كلّ تاريخ، سابقة على كلّ ثقافة؛فهي المبتدأ، وهي بذلك أقوى من أيّ **علاقات** عابرة محدّدة للهوية (نشين سا: تعبير يستعمله الأمازيغ للدلالة على الهوية ومعناها نحن من هنا، وقد استخدمها المغني الريفي المشهور الوليد ميمون كعنوان لإحدى أغنياته). لكنّها، أيضا، سبب الحزن الذي قد يحسّه المغترب؛ إذ تبقي رابطة الحنين ترافق الريفي كلّما غاب عن مجاله الطبيعي أو غيّب عنه.

2. البعد الصوفي المؤسس للهوية

1.2 الأسس الأنثروبولوجية للهوية: النظرة الصوفية للعالم

من أجل فهم أفضل لدلالات عبارات ومفردات الأغنية، يتوجّب علينا العودة إلى **مخيال** الأمازيغ؛ أي إلى الرموز التي يتمثلون العالم من خلالها. ونروم القيام بذلك عبر التوجّه نحو المكانة التي احتلّتها الطبيعة عندهم، بالتنقيب في الشواهد الثقافية التي نقلت هذه التصوّرات عبر الأجيال، ولمّا كانت ثقافة ساكنة المنطقة شفهية في معظمها، فإنّ البحث في هذه المكانة يتطلّب منّا الاعتماد على الشواهد غير المباشرة، من قبيل الشعر والحكايات والأمثال وغيرها، لكنّنا نعتقد أنّ مجال المقدس قد يحظى بأهمية أكبر في هذا الباب.

وهكذا، تقدّم الشواهد التاريخية دلائل على أنّ مختلف عناصر الطبيعة كانت محلّ تقديس في المنطقة؛ ففي **أبحاث حول دين الأمازيغ**، يقدّم ريني باصي René Basset الأمازيغ بوصفهم شعبا قدّس كلّ شيءٍ كان في محيطه، مثل الجبال والأحجار (René Basset,1910, p1-5)، والمغارات والبحيرات والرياح، والأجرام السماوية (Ibid., p7-9-10-11). والحقيقة أنّ هذا المعطى قد أربك العديد من الباحثين، وهو ما جعلهم يخرجون بخلاصات متسرّعة أحيانا؛ فمثلا، يستنتج جزيلGsellمن المعطيات السابقة أنّ الأمازيغ، ورغم تديّنهم عبر التاريخ، قد افتقدوا إلى الخيال، وكانت الممارسات الطقوسية هي السِّمة الغالبة على معتقداتهم (Stéphane Gsell, 1927, p125)، وهي الفكرة نفسها التي تناقلها باحثون آخرون، من أمثال ريني باصي(R. Basset, 1910, p291-342)، وأوريك بايت Oric Bates (Oric Bates, 1914, p172-209)، وغيرهم.

إنّ المغالطة القائمة في مثل هذه الآراء، هو الخلط بين المعطيات التاريخية، والحكم الذي يصدره باحث ثم يتناقله آخرون، فنجد في الكثير من المؤلفات الاستناد إلى نفس الباحثين، وأحيانا

على نفس الشواهد التاريخية التي نقلها أحدهم، من ذلك اعتماد ألفرد بل على بعض التأكيدات والقراءات التي قدّمها جزيل لبعض المراجع التاريخية (ألفرد بل، 1987، ص57)، دون أن يتمّ إعادة النظر في أسسه ومنطلقاته؛ فالآراء السابقة، سواء وعت بذلك أم لا، تنطلق من تصوّر معيّن عن طبيعة المعتقدات الدينية والظواهر الثقافية، والذي يحاكمها وفق منطق تراتبي يجعل بعضها فوق بعض، ويملك بعضها سمات تفوّق بالمقارنة مع المعتقدات الدينية الأخرى. وقد كان ذلك نتيجة للإطار التاريخي الذي انتمى إليه هؤلاء الباحثون، والذي كان مطبوعا بانتشار الاتجاه التطوّري (جمال لخلوفي، 2016، ص199-219)، ممّا أدّى بالكثير منهم إلى التأثّر بأفكار مركزية وتفوّق الغرب. وهو ما حال بينهم وبين معرفة **أنّ عالم الطبيعة، كما نظر إليه الأمازيغ، يندرج ضمن تصوّر مختلف، تصوّر يكون معه العالم سحريا (صوفيا)، حيث كلّعناصر العالم متّصلةببعضها، وكلّ واحد من هذه العناصر يمكن أن يشكّل تجليا للمقدس: إنّه التصور الصوفي mystique للعالم**، والذي يمكن أن نجد صدى واسعا له في معتقدات الشرق القديم، باعتبار أنّها، وعلى عكس "تامزغا"، قد تمكنّت من حفظ هذه الآثار عبر الكتابة؛إذ نجد في هذه "الفلسفات" الشرقية رفضا كليا للنظرة التجزيئية للطبيعة(جون كولر، 1978، ص278-279)، والقائمة علىالتقسيم التعسفي الذي يقوم به الفكر بين الذات والموضوع (جون كولر، 1978، ص280-281-291).

2.2 تمواث ينو: النظرة الصوفية للطبيعة والحكم الجمالي

يغلب على النظرة الصوفية للعالم الإحساس المرهف، وتقدير الجمال حدّ تقديسه؛إذ في أشياء العالم يتجلّى الإله، فالطبيعة أقرب إلى هذا الإله من حيث التمظهر (إذا استعرنا أطروحة أفلاطون عن القرب من المثال). ومن هنا، يمكن أن نفهم الكثرة في تجليات المقدّس عند الأمازيغ، رغم وجود العديد من المؤشّرات التي تدلّعلى اعتقادهم في إله واحد متعال فوق هذه التجليات، وهو ما نجد مماثلا له في معتقدات الشرق القديم، كما أسلفنا، كما نجد صدى له في مذاهب المتصوّفة في الأديان السماوية.

وعليه، يمكن أن نقارب دلالات أبيات الأغنية كما يلي: فماء البلاد الصافي علامة على النقاء، والجبل علامة على الشموخ والارتفاع، وهو من النماذج البدئية في تجليات المقدس حسب كارل غستافيونغ، ونسيم الجبل يخطف **الروح** من أبعادها الزمانية والمكانية، ويغمرها بعطايا الرحمة التي تطفئ نيران الشوق والمحبة(غاكرعويندارحمات، يسخسيتيماسي)، **والبحر** امتداد اللانهائي **الجميلوالجليل**، وهي مشاعر القلب كلّما وقف أمام هذا العملاق، ممّا يستوجب **الخشوع**، وهو ما يجسّده أمر القمر الأصفر بالتمهّل؛ فسكون **الروح** مطلب إدراك العظمة، والجمال وردة **تسحرالأبصار** (شك تانواشت)، وعشب يتلألأ **كبياض** الثلج المنزه عن الاختلاط **فوق** الجبال.

والعشق يستوجب **الزيارة؛** ففي المساء يركن الأحبة إلى بعضهم (زاورنشكايوودان، اكعاشيغاوعشي)، وغاية الزيارة الاغتراف من نسيمالمحبوب حتى تمتلأ **جرة الروح،** لأنّ المحبّ لا يكتفي **بشربة** (أريشار ابوقار، وايدجيداسقيف).والحب الصوفي موطن فناء الفروق والاختلاف، عبر الذوبان في الأصل مصدر كلّ الأشياء؛ ففي الريف يتشابه الشتاء والخريف (أيا ريف أياريف، أمارمشتامريخريف)، فالوحدة والتعدد، عند المتصوفة، مظهران لشيء

واحد.والحركة نحو العمق اتجاه نحو المحبوب، من أجل الكمال الذي تتحقّق فيه النشوة l'extaseالصوفية (شك دلفراحت، شك شكداريف).

إنّ هذه المعاني تجعل الحكم الجمالي (أزري نس وايدجي، مارا دي الدنيا\جمالها لا مثيل له في الدنيا) لا يتأسّس على الحركة بين الخيال والفهم كما ذهب كانط (E. Kant, p57-58)، فلا إرادة للفهم مع وجود المحبوب، ولا يقوم على الأبعاد السوسيو-اقتصادية والواقع الاجتماعي كما أرادها بورديو(Pierre Bourdieu, 1979, p42-44)، فلا زمان ولا مكان ولا بنيات محدّدة للفناء في المحبوب؛ ولا يكون الجمال الفني أعلى من الطبيعي كما رأى هيجل، باعتبار أن الفن، حسب زعمه، هو إنتاج الروح التي هي أشرف من الطبيعة(هيجل، 1978، ص6)، وهو رأي ينطلق من النظرة التي تقوم كما رأينا على الفصل؛ فالعالم عند الأمازيغ، كما أسلفنا، كلّه روح،وتغدو "ثماوث ينو لالة نثيمورا"، أجمل مكان في الوجود حين ينظر المحب إلى قلبه، ففي الحقيقة لا وجود فيه لغيرها، وما لا يوجد في القلب منعدم الوجود في الواقع، فالحب هو **موجب الوجود**.

أهم نتائج الدراسة:

وعليه، يمكن أن نخلص إلى أنّ الأسس التي تقوم عليها الهوية عند الأمازيغ ترتبط ارتباطا وثيقا بنظرتهم إلى العالم، والتي تجد جذورها في الأطر الأنثروبولوجية التي تحكم هذه التصوّرات، والتي تجعل الإنسان جزءا من العالم الذي يحتويه، لا كائنا مضافا إليه؛ فكما كانت الزهرة امتدادا للشجرة التي أوجدتها، كان الإنسان جزءا من الفضاء الذي ينتمي إليه، وهو ما يجعل الهوية تتحدّد بأبعاد تجعل الامتداد والوصل أساس فهم الوجود. فيغدو مفهوما أن تتداخل، عند الأمازيغي، الذات بالموضوع، فيتحدث عن عناصر الطبيعة المحيطة به وكأنّه يتحدّث عن امتداد من امتدادات وجوده، فيضفي على الطبيعة مشاعره، ويصبغ مشاعره بسمات الطبيعة.

خاتمة

يقول فريدريك نيتشه: "لا يمكننا معرفة شيء من خلال المفاهيم إذا لم نخلقها بأنفسنا، أي إذا لم نبنها بحدس خاص بها" (Deleuze et Guattari, 1991, p12). وقد حاولنا جعل الزوج المفهومي("ثموات- ينو) أساسا في محاولة فهم أبعاد تشكّل الهوية الأمازيغية، وهو ما يمكن أن يكون مدخلا إلى فهم تشكل دوائر الهوية من "دشار ينو" إلى "تموات ينو" ("الدشار" بالأمازيغية الريفية يحيل على مجموعة سكنية صغيرة مترابطة، في أغلب الأحيان، فيما بينها بعلاقات قرابة). وقد حاولت هذه الصياغة المفهومية إزالة الحدود بين عناصر عالم الطبيعة، وذلك بالعودة إلى ما أطلق عليه الحكيم الصيني لاوتسه الكلمات الحقيقية، التي ورغم احتوائها دائماعلى المفارقات،لا يمكن لمعرفة أن تقوم بدونها(إريك فروم، 2007، ص27).

ومن نتائج التحديد الهوياتي السالف أنّ الانتماء إلى الأرض لا يكتنفه السؤال والإشكالات الناتجة عن الدين أو العرق أو العادات والتقاليد؛ إنّه انتماء بدئي مؤسّس وسابق على المحدّدات السالفة، وفي هذه الهوية تذوب الفروق والاختلافات؛ فهو انتماء صوفي mystique، والمعرفة الصوفية يقينية لا أسئلة بعدها؛ فالأرض-الأم (الريف) انفصلت عن ابنها الذي أوجدته من طينها ومائها، إلا أنّ الانفصال المادي لم يقطع أبدا سناء الرابطة الروحية التي تجمع بينهما.

قائمة المراجع

1. إريك فروم (2007)، الإنسان من أجل ذاته: بحث في سيكولوجية الأخلاق، ط1، ترجمة محمود منقذ الهاشمي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق.
2. ألفرد بل(1987)، الفرق الإسلامية في الشّمال الإفريقي: من الفتح العربي حتى اليوم، ط3، ترجمة عبد الرحمان بدوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
3. أندريه لالاند(2001)، موسوعة لالاند الفلسفية، م1، ط2، ترجمة خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت-باريس.
4. ب.كروتشه(2009)، المجمل في فلسفة الفن، ط1، ترجمة سامي الدروبي، المركز الثقافي العربي، بيروت-الدار البيضاء.
5. جمال لخلوفي(2017)، "التدين المغربي في الدراسات الأجنبية: تأثير المقاربة والإطار المنهجي على نتائج الأبحاث"، ضمن الثقافة الشعبية المغربية في النصوص والدراسات الوطنية والأجنبية، ع 167، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
6. جون كولر(1978)، الفكر الشرقي القديم، ع199، ترجمة كامل يوسف حسين، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
7. فريديريك هيجل(1978)، المدخل إلى علم الجمال، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة، بيروت.
8. مارتن هايدغر(2003)، كتابات أساسية، ج1، ترجمة إسماعيل المصدق، المجلس الأعلى للثقافة، مصر.
9. E. Kant(1955), « Le jugement esthétique», Textes choisis, trad. Florence, P.U.F., France.
10. G. Deleuze et F. Guattari(1991), Qu’est-ce que la philosophie, Ed. Minuit, France.
11. Jean Wall(1953), Traité de métaphysique, Payot,France.
12. Oric Bates(1914), The Eastern Libyans, Londres.
13. Pierre Bourdieu(1979), La distinction, "critique social du jugement", Ed. Minuit, France.
14. R.Basset(1910), « recherche sur la religion des berbères », Revue de l’histoire des religions, Paris.
15. René Basset(1910), Recherches sur la religion des Berbères, Ernest Leroux, Paris.
16. Stéphane Gsell(1927),Histoire ancienne de l’Afrique du nord: Les royaumes indigènes vie matérielle, intellectuelle et morale, Tome 6, Librairie Hachette, Paris.

من ملكية الأرض إلى الحراك الاجتماعي: رؤية سوسيو-تاريخية المجتمع الجزائري نموذجا

د.مولود قدور بن عطية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم –الجزائر

From land ownership to social mobility: a Socio-historical vision Algerian society model

Dr.Mawloud Kaddour Benattia
Abdelhamid Ben Badis University- Mostaganem- Algeria

ملخص: نكشف من خلال هذا البحث عن العلاقة الماثلة بين متغير ملكية الأرض والأثر الذي يخلفه في ظاهرة الحراك الاجتماعي، وذلك انطلاقا من عرض السياق السوسيو-تاريخي الذي مر به تطور ملكية الأرض بوصفها شكلا من أشكال الملكية العقارية في المجتمع الجزائري، لتُبرز بناء على ذلك نسق القوانين والمراسيم والقرارات التي وضعها المستعمر الفرنسي والتي مهد فيما بعد بناءً عليها الى تدمير نظام الملكية الجماعية للأرض وبعده إنشاء ملكية فردية تحضيرا لنزعها بشكل نهائي، وفي الأخير رصد التحولات المرتبطة بظاهرة الحراك الإجتماعي وتأثيرها في انتقال الأفراد من مكانة إجتماعية الى أخرى.

الكلمات المفتاحية: الحراك الاجتماعي، الملكية العقارية، القوانين، المراسيم، التفاوت الإجتماعي.

Abstract: In this study we explore the relationship between the variable land ownership and the effect it entails in the phenomenon of social mobility, from the presentation of the socio-historical context of the development of land ownership as a form of real estate ownership in Algerian society. And decrees and decrees issued by the French colonizer, which was subsequently built upon the destruction of the system of collective ownership of the land and thereafter the establishment of individual ownership in preparation for the final removal, and finally monitor the changes associated with the phenomenon of social mobility and its impact on the movement of individuals from the social status of Other.

Keywords: social mobility, property ownership, laws, decrees. Social inequality.

مقدمة

تمخضت عن موضوع الحراك الاجتماعي الكثير من القراءات، فمن حيث مضمونه الايبستيمولوجي يُنظر له من وجهات نظر خلافية، ومنها ذكرا لا حصرا إعتباره إنتقالا في الوضع الإجتماعي للفرد، أو تغيرا في مكانته الإجتماعية من جهة أخرى، ومن حيث المتغيرات التي تحركه عبر مستويات متباينة صاعدة أحيانا أو متجهة نحو الهبوط وفي أحيان أخرى أفقية المسار، فتتضافر عدة متغيرات كالمدرسة مثلا والعائلة أو الدخل والنسب العائلي.

موازاة مع ذلك نتحدث في هذا السياق عن واحد من المتغيرات الفاعلة بإمتياز في عملية الحراك الإجتماعي متمثلا في متغير ملكية الأرض، ذلك لأن إنتقال الملكية من شخص إلى آخر وفق كيفيات متعددة كالبيع والشراء أو الإستفادة منها من خلال الميراث، أو إستبدالها وتعويضها بشيئ آخر من شأنه أن يثري عملية الحراك الإجتماعي وانتقال الأفراد من وضع إجتماعي إلى آخر وإنتاج تفاوت إجتماعي معين، لأجل ذلك سنحاول إقامة قراءة نزاوج فيها بين متغير الحراك الإجتماعي ومتغير ملكية الأرض للنظر في العلاقة الماثلة إنطلاقا من التساؤل التالي: كيف تساهم ملكية الأرض في إحداث حراك إجتماعي؟

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة بإيجاز في البحث أولا عن إمكانية أن يُحدث إنتقال ملكية الأرض حراك إجتماعي، أما ثانيا فنبحث عن النتائج التي تترتب عن إنتقال ملكية الأرض من فرد إلى آخر أو من جماعة إلى أخرى.

أهداف الدراسة:

من الأهداف الموضوعية للدراسة اختبار متغير ملكية الأرض للنظر في امكانية تأثيره في عملية الحراك الاجتماعي من عدمه، ذلك لأن إنتاج هذه العملية الأخيرة بوصفها ظاهرة اجتماعية كان مقتصرا ضمن الكثير من الدراسات على متغيرات مألوفة على شاكلة المدرسة أو العائلة.

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية التي تنهض عليها الدراسة في تحيين معرفة سوسيولوجية جديدة من خلال اختبار متغير ملكية الأرض، نظرا لأن أغلب الدراسات السوسيولوجية المطروحة في هذا الشأن أغفلت المتغير سالف الذكر.

1. قراءة في مفهوم الحراك الاجتماعي:

لنحت تصور واضح لمفهوم الحراك الإجتماعي تتعدد المحاولات المفضية لذلك، حيث تنهض كل منها على متغيرات معينة، وبالتالي لا يمكن حصر أغلبها ضمن هذا السياق، بناء على ذلك يتم الإقتصار على عينة من القراءات السوسيولوجية متباينة المنطلقات.

من منظور ريموند بودون، من ضمن التصورات التي أسست لرؤية ريموند بودونحول الحراك الإجتماعي العلاقة بين المستوى التعليمي والوضع السوسيو-مهني، حيث تحدث بإسهاب عن دور التعليم وتبيئته للفرد في السلم السوسيو-مهني، حيث يذكر في هذا السياق "يعد المستوى التعليمي وسيلة ترفع شيئا فشيئا التلميذ في تراتبية الفئات السوسيو-مهنية(R BOUDON,2010, p50).

التعليم إذن وفق هذه القراءة يعد متغيرا مفصليا في عملية الحراك الإجتماعي، بحكم عمله على إدراج الفرد فــي المكانة السوسيومهنية التي تتوافق ومستواه التعليمي، حيث يؤسس لفكرته هذه مستطردا بقوله "إننا نلاحظ جيدا نفس أسلوب العلاقة بين المستوى التعليمي والوضع السوسيو-مهني في الحالة الفرنسية: شهادات المستوى العالي هي دائما لدى الفئات العليا." R) (BOUDON, 2010, p50وبالتالي فإن المستوى التعليمي يخضع الفرد لوضع سوسيو-مهني يتوافق مع حدود هذا المستوى في حد ذاته.

عن المستوى في علاقته بالحراك الإجتماعي يثري التعليمي هذا التصور عبد العزيز رأس مال بقوله "إن المستوى التعليمي للإبن له علاقة عضوية بمهنة الأب، فالفئة غير المتعلمة من الآباء لا يمكن أن تنجب إلا أبناءً غير متعلمين نظرا لعدم وجود المدرسة في الريف"(عبد العزيز رأس مال، 1999، ص158).

رغم كون الرؤية السابقة زماكانية تخص الريف كمكان وفي زمن آخر ينهض على معطيات سوسيو-إقتصادية، سياسية وثقافية خلافية لراهنية الرؤية التي نؤثث لها، إلا أن المستوى التعـليمي يجسد ركنا محـوريا في عـملية الـحراك الإجـتماعـي، من خـــــلال إخضـــاع الـفئات ذات الـمستـوى الـتعليمـــي الـعـالــي إلى وضع إجتماعي يتناسب مع مستواها الـتعليمـي بالضرورة.

لإثراء تصوره حول الحراك الإجتماعي يتحدث ريموند بودون عن هذا المفهوم في علاقته بالمستوى التعليمي، فيصيغ طرحا آخر يتمثل في المستوى التعليمي ونسبيته في تحديد الوضع الإجتماعي للفرد، يذكر فضلا على ما سبق "فرد له مستوى تعليمي رفيع يماثل مستوى أبيه، ووضع إجتماعي منخفض، وبحصوله مستقبلا على حظوظ فـإنه يحصل على وضع رفيع يـمــاثــل وضــع أبـيه، حتــى وإن كـان يملك مستوى تعليمي منخفض(R BOUDON, .(2010, p76

يتحدث بودون عن الحراك الإجتماعي من خلال تصور تضافري يتمثل في المستوى التعليمي والحظوظ التي يحصل عليها الفرد، فمن خلال الحظوظ بإمكان الفرد أن يؤسس لنفسه وضعا إجتماعيا رفيعا حتى وإن كان له مستوى تعليمي منخفض، وبذلك فهو يشير إلى التأثير النسبي للمستوى التعليمي إذا تعلق الأمر بالوضع الإجتماعي. حيث يقدم في خضم طرحه السوسيولوجي لمسألة الحراك الإجتماعي نموذجين من التحليل السوسيولوجي، أما الأول فيتم في إطار النظريات الميكرو-سوسيولوجية، بينما النموذج الثاني فـهو النظـريات الماكرو-سوسيولوجية، فقد ضم النموذج الأول نسقا من المداخل التي يصطلح عليها بـالشروحات، حيث تنطلق من متغير محدد لفهم المسألة المطروحة، يشمل الأول الشروحات من خلال الإختلافات بين أنساق القيم والطبقات الإجتماعية، إذ ينطلق من فرضية أن نسق القيم لدى الأفراد مستقل عن الطبقة الإجتماعية التي ينتمون إليها.

يتضح من خلال ما سبق إمكانـية وجود إنـفصال بين الطبقة الإجتماعية والنسق القيمي، فقد نجد طبقة إجتماعية معينة بنسق قيمي لا يتوافق مع خصوصيتها، ولإثبات هـذه الرؤية توصل كل من Hyman وKahl إلى أن عدم التساوي في الحظوظ الإجتماعية ومنها التعليم يفهم من خلال

قولهما "من منظور الطبقات الإجتماعية نلاحظ إختلافا في أنساق القيم الذي يؤدي إلى مظاهر وسلوكات مختلفة مقارنة مع النجاح المدرسي والإجتماعي"(R BOUDON, 2010, p93).

يؤسس هذا لرؤية معينة تتمثل في كون الطبقة لا تنتج طردا ما يماثلها، فبإمكان طبقة إجتماعية راقية إنتاج أفراد فاشلين مدرسيا، كما قد تصل طبقة أخرى سفلى إلى إنتاج أفراد ناجحين مدرسيا وإجتماعيا، ما يبرز قطعا التفاوت الحاصل بين الطبقة الإجتماعية والأنساق القيمية، يضيف بودون لتحليلاته الميكرو-سوسيولوجية مداخل شرح أخرى، على شاكلة الوضع الإجتماعي، وهي عبارة عن تصور قدمه كل من Kell وZavallouni، فالوضع الإجتماعي يحدد المستوى التعليمي كما يشير بودون مؤكدا أن المستوى المدرسي لدى فرد من الأفراد يتغير حسب وضعه الإجتماعي في حد ذاته، ويتبنى فضلا عن ذلك مدخل آخر يتمثل في الشرح من خلال الإرث الثقافي. لتظهر في إطار الحديث عن هذا المدخل نتيجتان تتعلقان بالعلاقة بين الإرث الثقافي وعدم تساوي الفرص تجاه التعليم، "الأولى الإرث الثقافي يجسد دورا مهما داخل أجيال الحراك تجاه التعليم، والثانية أن تأثير هذا الإرث يكون حساسا في سنوات الشباب" R (BOUDON, 2010, p99).

بخلاف هذه الرؤية ينطلق ريموند بودون من أعمال سوسيولوجية لفهم ظاهرة عدم تساوي الحظوظ تجاه التعليم، لكونها تعد ركنا مفصليا إذا تحدثنا عن الحراك الإجتماعي، ومن ضمن النظريات التي حاول من خلالها حسم طرحه النظريات ذات التأثير الوظيفي، ومنها تحديدا نظرية سوركنوبارسونز، وهو ما سوف نتعرض له في المنظورات الموالية.

من منظور بيتريم سوركن، من وجهة نظر هذا الأخيرفكل مجتمع ينزع نحو إعادة إنتاج وتشكيل ميكانيزمات الإنتقاء وإعادة الإنتاج التي من نتائجها تثبيت البنى الإجتماعية لدى الأفراد، وفي هذا الإطار تطرح العائلة كآلية أخرى تثري إستمرارية البنى الإجتماعية وتفعيل عملية الحراك الاجتماعي، يذكر ريموند بودون في تأصيله للتصور الذي صاغه سوركن حول الحراك الإجتماعي دور العائلة قي تثبيت البنى الإجتماعية "العائلة تنزع إلى كبح حراك الأفراد للأعلى والأسفل."(BOUDON, 2010, p88) فالعائلة إذن تعمل على توجيه الأفراد نحو وجهة محددة ضمن الحراك الإجتماعي، يضيف .Boudon "ولهذا السبب العائلة تفرض على الطفل مستوى من الطموح المدرسي رغبة في وضع إجتماعي مريح" R BOUDON, 2010, (p88).

يثري بيتريم سوركن تصوره الوظيفي لمسألة الحراك الاجتماعي إضافة إلى ما سبق بدور ووظيفة المدرسة، فهي تشكل وفقه عامل توجيه أساسي في المجتمع الصناعي من منطلق وظيفتها في إعادة الإنتاج، حيث توازي هذه الوظيفة ما تقدمه المدرسة من تكوين للأفراد، لتشكل بذلك دورا محوريا في سيرورة الحراك داخل المجتمع، وبخاصة المجتمعات الصناعية. يعطف ريموند بودون بقوله في السياق ذاته موضحا رؤية بيتريم سوركن حول وظيفة المدرسة "فوظيفتها في إعادة الإنتاج مهمة إلى جانب وظيفتها في التكوين...أنها تنتقي الأفراد وفق

شبكة من القيم تميز النسق الإجتماعي في تجمعاتهم...إن المدرسة وكذا العائلة تشكل دورا أثناء الفترات التي يتطور فيها المجتمع."(R BOUDON, 2010, p88).

من منظور تالكوت بارسونز، يدرج ريموند بودون أثر حديثه عن التوجه الماكرو-سوسيولوجي الوظيفي حول مسألة الحراك الاجتماعي أعمال تالكوت بارسونز، حيث لا يخرج عن الطرح الذي صاغه Sorokin حول العائلة، فهي وفقه تشكل دورا محوريا داخل سيرورة الأجيال إذا تعلق الأمر بعدم المساواة في الحظوظ والفرص، فالنسق العائلي يمنح للأفراد حظوظا لتشكيل وضع إجتماعي مماثل. يؤسس هذا لوظيفة العائلة في تأثيثها للتوافق داخل المجتمع، يقول بودون موضحا تصور بارسونز حول وظيفة العائلة داخل الحراك الإجتماعي بشكل عام "العائلة تشكل نسقا للتضامن، كل عنصر داخل عائلة يشترك داخل وضع إجتماعي هو ذاته لدى الجميع والذي يميز العائلة" (R BOUDON, 2010, p89) لا تؤسس العائلة إذن لوظيفتها الأصيلة داخل إشكالية الحراك الإجتماعي فحسب بل في المجتمع برمته، وان كانت قد حضيت بقراءات خلافية في التراث السوسيولوجي، فمنها ما يشير أنها "وبإعتبارها خلية أساسية في المجتمع فهي تتأثر بمختلف المؤسسات الموجودة في المجتمع مثل المدرسة، الجامعة...الخ"(عبد العزيز، رأس مال، 1999، ص43).

يمثل العرض السابق الرؤية التي صاغها بارسونز حول وظيفة العائلة النووية، أما المدرسة فتنهض هي الأخرى على أهمية بالغة ضمن تحليلاته التي صاغها حول الحراك الاجتماعي بشكل عام، فالمدرسة في تصوره تشكل دائما الإهتمام الأول داخل النسق التنموي للمجتمعات الصناعية الحديثة، كما وأنها تشهد إنتشارا كثيفا في الأحياء المهيأة والراقية داخل المدن مقارنة بالريف حيث يقل إنتشارها، وبالتالي نتحدث من هذا المنطلق عن الدور المحوري للمدرسة داخل المجتمع الصناعي وعملية الحراك الإجتماعي ككل، يقول بودون حول الرؤية التي طرحها T.Parsons فيما يتعلق بوظيفة المدرسة، "تشكل المدرسة المحاور الأولى للتنمية في المجتمعات الصناعية، والتي تنتشر بكثافة في المدينة مقارنة مع الريف"(BOUDON, 2010, p89) على إثر الحديث عن المدرسة ووظيفتها داخل إشكالية الحراك الإجتماعي، وعطفا على ما أسس له بارسونز، نأتي إلى إثراء هذه الرؤية بمدخل ثنائي الأبعاد، يؤسس بدوره لمكانة المدرسة فيما يتعلق بالحراك الإجتماعي، أما البعد الأول فهو التحليل من منظور الهيمنة وإعادة الإنتاج الإجتماعي، وهو مدخل أسس له كل من بيار بورديو وبارسونز، فوفقهما المدرسة تعمل على تحويل عدم المساواة الإجتماعية إلى عدم مساواة مدرسية، أو ما يصطلحان عليه بوظيفة الإنتقاء الإجتماعي.

يتمخض التحول السابق على ما يُصطلح عليه بالهيمنة الرمزية التي تعمل على تحويل الأحكام الإجتماعية إلى أحكام أخرى مدرسية، وتظهر بشكل جلي فكرة الهيمنة وإعادة الإنتاج من خلال إقصاء الأطفال الذين ينتمون إلى الطبقات المهيمن عليها، وبالتالي فإن الهيمنة على الطبقة الإجتماعية تفضي إلى الهيمنة على التمدرس، الأمر الذي يؤسس طردا إلى إعادة إنتاج طبقة مهيمن عليها، "إن أطفال الطبقة المهيمن عليها مُقصَون لسببين، الأول هو الفشل المدرسي، وأما الثاني فتقبل فكرة أن الفشل المدرسي دلالة على الحدود الفكرية لدى هؤلاء

الأطفال."(A BEITONE et autres, 2002, P177). في هذا السياق يتم تكريس مسألة الهيمنة وإعادة الإنتاج داخل مسألة الحراك الإجتماعي، أما البعد الثاني فيتمثل في عدم التساوي المدرسي كنتيجة للإستراتيجيات التربوية، ليثري R Boudon هذا التوجه بحديثه عن التقسيم الإجتماعي والتقسيم المدرسي ويفصل بينهما، فيؤكد من هذا المنطلق أن البنى الإجتماعية لا يمكن أن تتغير بتأثير الأنساق المدرسية وهذا راجع لما يسميه بالإكراه البنيوي سواء إقتصادي أو تكنولوجي.يشير في الآن ذاته إلى تعدد المسارات المدرسية وعدم التساوي في النجاح، فهو يربط النجاح المدرسي حسب الأصل الإجتماعي بالإختيار العقلاني للعائلة، وعليه فهو يشير إلى التوافق بين التقسيم الإجتماعي والتقسيم المدرسي، وكيف أن العائلة كبنية إجتماعية تساهم في رسم معالم النجاح المدرسي، بينما يشير ريموند بودون إلى حدود هذا التوافق بقوله "إن الإنسجام بين هذين التقسيمين الإجتماعي والمدرسي يقود إلى خفض عدم المساواة المدرسية ودون خفض عدم المساواة الإجتماعية" (A BEITONE et autres, 2002, P177) يؤسس هذا لرؤية واضحة تتمثل في كون الطبقة الإجتماعية لا تنتج طردا ما يماثلها أو يطابقها، فبإمكان طبقة إجتماعية راقية إنتاج أفراد فاشلين مدرسيا وإجتماعيا ما يبرر التفاوت الحاصل بين الطبقة الإجتماعية والأنساق القيمية.

2. ملكية الأرض في المجتمع الجزائري

1.2 السياق السوسيو-تاريخي:

ملكية الأرض؛ المرحلة العثمانية، فهي تؤسس لشكل محدد من السيطرة والهيمنة، تظهر في كيفية إستغلال تلك الملكية من حيث الإستئثار في ممارسة التملك لفئة دون الفئات الأخرى التي لم تستفد من حق الملكية، "تعود ملكية الأرض في البلاد الإسلامية لله، وفي المقام الثاني للطائفة الإسلامية، إنطلاقا من هذا الواقع يمارس زعيم الطائفة الإسلامية ملكية فوقية في البلاد الإسلامية"(عبد اللطيف بن أشنهو، 1997، ص26-27**).**

موازاة مع ما سبق لا يمكن إقصاء الحديث عن حيازة الملكية، كونها تضمن نوع الإستئثار في ممارستها، "يسري قانون الشيوع داخل الملكية العائلية، لذلك ترتبط أراضي الملك والعرش فيما بينها إرتباطا قويا ..فملكية الأرض عبارة عن حيازة جماعية أو عشائرية بالنسبة للقبائل وبطونها"(عبد اللطيف بن أشنهو، 1997، ص26-27) كما يتضح بناءً على ذلك دور العائلة في إكتساب وتداول الملكية، "فالملك عبارة عن مجموعة من الإقطاعات الزراعية المستغلة عائليا"(عبد العزيز رأس مال، 1999، ص124).

ملكية الأرض وفق هذا التصور هي ملكية تضافرية من خلال تساند عدد من العائلات في حيازتها وتداولها وراثيا، وفق هذا المنظور يمكن إستحضار مفهوم الإنتقال الذي يعبر بشكل صريح على إنتقال ملكية الأرض وراثيا بين العائلات، فكل من مفهوم العائلة والملكية يؤسسان لفهم جزء من إشكالية الحراك الإجتماعي في المرحلة العثمانية من تاريخ الجزائر، إنطلاقا من إنتقال حيازة الأرض وملكيتها عائليا بفعل العامل الوراثي. إضافة إلى دور الملكية والعائلة خلال المرحلة العثمانية، يحاول عبد العزيز رأس مال الحديث عن الحراك الإجتماعي في المرحلة ذاتها من زاوية التركيب الإجتماعي، فكيف يعمل التركيب الإجتماعي

على تفعيل عملية الحراك. ضمن هذه المرحلة كانت جباية الضرائب "قائمة من المدينة تجاه الريف، ومن زاوية أخرى كان التقسيم المديني في الفترة العثمانية يتراوح بين طبقة سائدة من الأتراك الذين يمتلكون أراضي هامة، إلى طبقة الأهالي التي لا تملك إلا قطعا صغيرة"(ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، 1984، ص97).

نستحضر في هذا السياق مسألة عدم المساواة في شقها الإقتصادي، يستطرد عبد العزيز رأسمال مضيفا "عدم المساواة الإقتصادية لم يتوقف عند هذا الحد بل أدى إلى توريث علاقات إستغلال جديدة بين الحاكمين والمحكومين، لذلك قامت كثير من الأرستقراطيات إلى الإستفادة من علاقات الهيمنة وبقيت الفئات الإجتماعية في الريف معزولة وإزدادت الهجرة الريفية(عبد العزيز رأس مال، 1999، ص124).

دور ملكية الأرض-المرحلة الاستعمارية الفرنسية

خلال الفترة الاستعمارية مر نظام الملكية في المجتمع الجزائري بمرحلة تميزت بكثرة المراسيم المفضية شكلا ومضمونا إلى تفكيك الملكية الجزائرية، وقد انطوت تلك المراسيم على شكل تتابعي في طرحها، حيث كان يهيئ كل مرسوم لمرحلة معينة من المراحل التي تم من خلالها تفكيك نظام الملكية الجزائري. وبالتالي فإن "نزع الملكية العقارية (الجماعية) سيتم بمساعدة قرارات وقوانين، القوانين العقارية الإستعمارية. ومنها قرار 22 جويلية 1834 الذي عمل على تثبيت الوضع القانوني للجزائر بالنظر إلى فرنسا"(LAHOUARI ADDI, 1985, P52) وقد توالى صدور المراسيم وفق شكل توليفي لتدمير الملكية الجماعية بكيفية قانونية والتأسيس بعدها للملكية الفردية.

نتحدث في هذا الإطار عن مرسومي 1844م، الذي كان هدفه العام مصادرة كل الأراضي التي لا يثبت أحد ملكيتها، إضافة إلى ملكية الحبوس. "منها أول أكتوبر 1844م قام بتغطية كل عجز لشراء الأرض، كل نقص في الصفقة بين الأوروبي والساكن الأصلي. برر الصفقات الماضية بسلطة رجعية لصالح الأوروبيين"(LAHOUARI ADDI, 1985, P52) بعد ذلك عمل هذا المرسوم على تصنيف بعض الأراضي وفق مصلحة المستعمر، وفي غضون ذلك "أعلن مرسوم 1844م أن جميع الأراضي غير المستثمرة في مناطق محددة ستصنف على أنها خالية إذا لم يثبت أحد حق ملكيتها، وفيما يتعلق بملكية الحبوس، لقد حان الوقت لإعلانها قابلة للبيع من جديد بسعر الفائدة النقدي القانوني، وبعبارة أخرى فقد ألغيت ملكية الحبوس"(مغنية لزرق، 1980، ص53-54).

لتدمير نظام الملكية العقارية في المجتمع الجزائري فضَّل المستعمر الفرنسي أن يستهل تلك العملية إنطلاقا من الأملاك الشاغرة التي لا يثبت أحد ملكيتها، فضلا على إنهاء ملكية الوقف الديني، وأما المرحلة الثانية فكانت من زاوية إثبات عقود الملكية فيما يتعلق بالأراضي غير المفلوحة، وهو ما نلتمسه بوضوح من خلال ما نص عليه مرسوم 1846م، "أما مرسوم 1846م فانه حدد الشروط التي نص عليها مرسوم العام 1844م فحسب، وهكذا أصبح من الضروري أن تملأ حجب ملكية الأراضي التي بدت غير مفلوحة في غضون 03 أشهر، وإلا تصبح حقوق الملكية لاغية، أما الحجب المؤرخة بعد 05 تموز يوليو 1830م... فقد تقرر

رفضها"(مغنية لزرق، 1980، ص53-54) ومن خلال قراءة خلافية لمضمون هذا الأخير فإن "قرار 21 جويلية 1846 طلب من السكان الأصليين سندات الملكية، وقام بتحديدات وفق هذه السندات، الأراضي بدون سندات والزيادات غير المبررة تم ضمها إلى الأملاك العامة التي إستعمرتها بسهولة، الأملاك العامة استولت كذلك على الأراضي البور"(LAHOUARI ADDI, 1985, P53) إنطلاقا من مرسوم 1846م كل الأراضي الخالية من أي نشاط فلاحي وجب إرفاقها بسندات الملكية وإلا سوف تتم مصادرتها، وأما التساؤل الذي يبرز في هذا السياق فهو: ما مصير الأفراد أو الجماعات الاجتماعية التي صودرت ملكياتها؟.

لا يتمثل الهدف العام للإدارة الإستعمارية في مجرد السيطرة على ملكيات الجزائريين فحسب، بل أكثر من ذلك محاولة إلحاق أقصى درجات الفقر بالجزائريين، حيث "أعيد توطين الجماعات التي صودرت أراضيها بهذه الطريقة في مناطق أكثر فقرا"(مغنية لزرق، 1980، ص54)، بهذا الشكل يكون مرسوم 1846م قد تربع على أهداف يمكن تلخيصها بصورة مقتضبة في عنصرين إثنين، أما الظاهر فنزع الملكية، والآخر المضمر إلحاق الفقر بالجماعات الإجتماعية الجزائرية.

لتدمير نظام الملكية الجماعية في المجتمع الجزائري شيئا فشيئا، يستمر صدور المراسيم والقرارات المفضية إلى ذلك،وعليه فقد تم إلحاق القرارات السابقة بقانون 16 جوان 1958، هذا الأخير "تم إخراجه وفق نظرية مغلوطة سترضي رغبة المستعمر، هذا القانون يقصي في الوهلة الأولى تطبيق قرارين سابقين أخطآ في الاعتراف بحقوق الملكية والإنتفاع وتقسيمات القبائل، ووفق النظرية القائلة أرض العرش، تمنح للقوة العمومية، الدولة، حق ملكية الرقبة على الأراضي الجماعية. وفق هذا القانون القبائل ليس لها حق ملكية الأراضي التي تشغلها، هي فقط تملك حق الإنتفاع"(LAHOUARI ADDI, 1985, P53).

فضلا على ذلك فان من المراسيم الحاسمة التي من خلالها تم تفكيك الملكية العقارية الجزائرية في المرحلة الفرنسية، مرسوم Senatus Consulte 1863م المعروف بالقانون المشيخي المتبوع بقانون 1873م المعدل في العام 1887م، حيث تم من خلاله في الوهلة الأولى التمييز بين ملكية العرش والملك، إضافة إلى تنقيح مرسومي 1844 و1846، فضلا عن ترتيبات أخرى مهدت عموما لتدمير نظام الملكية الجماعية، ويمكن حصر أهدافه عموما في ثلاث عناصر "تحديد أراضي القبائل أولا، وتوزيع الأراضي المحددة إلى ملكيات، وأخيرا توزيع الأراضي المحددة إلى ملكيات فردية"(عمار علوي، 2004، ص32).

من الأهداف التي تبناها مرسوم 1863م، نذكر محاولة إنشاء الملكية الفردية، "الهدف الرئيسي لـ Senatus Consulte هو تأسيس الملكية الفردية"(LAHOUARI ADDI, 1985, P55) لأجل تحقيق هذا الهدف وفي مراحل لاحقة "اقترح توزيع ملكية العرش المدرجة في قوائم الجرد بين أعضاء القبائل، وكانت الرغبة في خلق ملكية فردية من النوع الأوروبي ملحوظة لا تخطئها عين"(مغنية لزرق، 1980، ص55).

إستكمالا للمحتوى الفعلي الذي تبناه هذا المرسوم الهادف إلى تثبيت حق الملكية للسكان المحليين تم تقسيم ملكية العرش، "فقسمت ملكية الأرض إلى ثلاث فئات: (1) أرض للفلاحة الجماعية، (2) مراع جماعية أعلنت ملكية للقبائل التي تستطيع إستغلالها بصفة دائمة

وعلى النحو التقليدي، (3) أرض الملك."(مغنية لزرق، 1980، ص54) إذن من هذا المنطلق بالذات تم التأثيث لتدمير نظام الملكية في المجتمع الجزائري، من خلال تفكيك الملكية الجماعية وخلق الملكية الفردية، "وأعلنت الأرض الجماعية أرضا لا تقبل النقل إلى أن تثبت الملكية الفردية"(مغنية لزرق، 1980، ص54). بحضور معطى التفكيك يتم التماس النية المسبقة لخلق الملكية الفردية لدى المستعمر الفرنسي، لتتضح أكثر معالم الملكية الفردية مع صدور قانون 1873م، الذي يمكن اعتباره تقويما لمرسوم 1863م، "وقد أخذ على عاتقه تحديد الملكية الفردية لرجال القبائل وتعزيز إستخدام القانون الفرنسي في جميع مبادلات الأراضي"(مغنية لزرق، 1980، ص56).

يعد بذلك قانون 1873م التكميلي معلما تاريخيا بارزا بالنظر إلى تحولات نظام الملكية في المجتمع الجزائري، فهو "يعرف بقانون وارني warnier ، أخضع كل الأراضي تحت سلطة القانون الفرنسي، سيناتيس كونسيلت 1863م لم يتضمن إلا ثلاثة عمليات، وارني warnierتضمن فقط الثالثة: تأسيس الملكية الفردية."(LAHOUARI ADDI, 1985, P56) إلا أن هذا القانون في حد ذاته أدى وظيفتين، وظيفته الظاهرة تمت الإشارة لها مسبقا (ترسيخ الملكية الفردية)، وأما الوظيفة الكامنة فقد "أدى في إلى كشف بنية نظام التملك في المجتمع الجزائري نفسها، فقد تبين أن كل رجل قبيلة يحوز قسما من الأراضي التي يعيش عليها"(مغنية لزرق، 1980، ص56).

صدور المراسيم والقرارات التي ترسخ تأسيس الملكية الفردية في جزائر المرحلة الإستعمارية الفرنسية لم يتوقف على ما ذكر سابقا فحسب، وعليه فقد تم إصدار قانون 22أفريل 1887م، الذي "رتب لتطبيق Senatus Consulte 1863م في القبائل التي لم تُلمس قبل 1870م، وبذلك فقد إسترجع العمليتين الأوليين، تحديد أراضي القبائل وتقسيم القبائل إلى دواوير"(LAHOUARI ADDI, 1985, P56).

مرورا بأغلب القرارات والمراسيم التي أسست لها الإدارة الفرنسية تم التأثيث للملكية الفردية تمهيدا لنزعها مستقبلا، حيث إستكملت هذه الرغبة بقانون 16 فيفري 1897، حيث قام بحل مشكل "الوتيرة البطيئة التي تميز بها قانون 1887. يقترح قانون 1897 تطبيق العمليات التي جاء بها قانون 1887خصيصا على الذين يرغبون في بيع حقوق أرض العرش أو الملك، وكذلك السكان الأصليين المالكين لأرض الملك والذين يملكون حق أرض العرش، وذلك ببيعها سواءً لأوروبي أو ساكن أصلي آخر، أو لترسيخ حق ملكيتهم على تجزئة ثابتة ومؤكدة بالسلطة الإدارية الفرنسية"(LAHOUARI ADDI, 1985, P56).

في ختام نسق القوانين والقرارات التي أصدرتها الإدارة الفرنسية لتفكيك الملكية الجماعية والتأسيس لملكية فردية تمهد لاحقا لنزعها نهائيا من يد الأهالي الجزائريين، فقد تم إصدار قانون 04 أوت 1926 الذي استرجع إجراءات قانون 1873 مجتمعة، فيما يخص أرض العرش والذي إستمر إلى غاية 1897م. لقد إعتبر الطالب القانوني كمالك لأنه يملك حيازة الأرض"(LAHOUARI ADDI, 1985, P56). وفق هذه الكيفية تمكنت القوانين التي سنتها فرنسا لتدمير نظام الملكية الجماعية في القبلية من تكريس هدفها وإنشاء الملكية

الفردية، مع تقديم أملاك الجزائريين من الأراضي للمستعمر الفرنسي، "وقد حققت القوانين الغرض منها في أنها سلمت أراضي الأهالي إلى السوق الفرنسية"(مغنية لزرق، 1980، ص57).

من خلال العرض السابق يظهر أن تفكيك ملكية الأرض من شكلها الجماعي الى الفردي تم بناءً على مراسيم وقرارات وقوانين لم يتم وضعها من فراغ، كانت تلك القوانين دياكرونيكية في طرحها، حيث صدرت سنة بعد الأخرى تلبية لأهداف استعمارية محسومة مسبقا، ان تفكيك ملكية الأرض الجماعية هو الشكل الاول لانتاج نظام التملك الفردي تمهيدا لنزع الملكية بشرائها عندما يثبت صاحبها حيازة الملكية او بنزعها قسرا عندما لا يثبت ذلك.

3. الملكية العقارية والحراك الاجتماعي: عن أية علاقة نتحدث؟

مما لاشك فيه أن تدمير نظام الملكية العقارية الجماعية للمجتمع الجزائري خلال فترة الاستعمار الفرنسي خلف أثارا بنيوية، كما وقد كشف عن أشياء أخرى كان يخفيها نظام التملك الجزائري في تلك المرحلة، فقد "تزعزع البناء الإجتماعي بفعل انتزاع الملكيات العقارية، وتقسيم أراضي الرعي الجماعية والإقامة الحضرية في السهول العليا الداخلية"(الهواري عدي، 1983، ص117) إن تحولات نظام الملكية العقارية الجزائرية في المرحلة الفرنسية أفرزت فضلا عن ذلك تأثيرات مست قوى الإنتاج، ومنها تلك التي خلفها مرسوم 1846م، حيث عمل على مصادرة الأراضي غير المستثمرة والمخصصة للرعي، وعليه فان "الأهالي اضطروا إلى التخلي عن هذا الشكل التقليدي من أشكال نشاطهم"(مغنية لزرق، 1980، ص58).

الرعي إذن كان بمثابة المهنة التقليدية التي أقصتها المراسيم الإستعمارية من البنية الإنتاجية للجماعات الإجتماعية، الأمر الذي إمتد تأثيره إلى المهن الأخرى المرتبطة بمهنة الرعي وتربية الماشية بشكل عام، ومنها تجارة الماشية، "مما أدى إلى الحد بقسوة من النشاط التجاري الكثيف"(مغنية لزرق، 1980، ص57)، فمهنة التجارة الرعوية تأثرت بالمراسيم الإستعمارية لنزع الملكية، وعليه قام ملاكي الماشية بالتخلي عن مهنتهم الأصلية، وفي مقابل ذلك قاموا "بالبحث عن عمل لدى ملاكي الأرض الجدد الأوروبيين"(مغنية لزرق، 1980، ص57) بهذا الشكل يشهد أسلوب الإنتاج تحولا عنيفا، يمكن وصفه بـ "تحول صاحب العمل إلى باحث عن العمل"، وتدريجيا أصبح الفلاح الذي كان في وقت من الأوقات يملك أرضه مجرد خماس أو حصاد مشارك عليها"(مغنية لزرق، 1980، ص57).

نسجل في هذا السياق تعامل الأهالي مع معاملات إقتصادية جديدة على سبيل المثال الربا، التي تم بروزها انطلاقا من تطبيق القوانين الفرنسية على الملكية الجزائرية، وهذا جراء "تسجيل ملكية الفرد أو لإقامة دعاوى ضد الإدارة بسبب المصادرة أو الحجز أو كليهما"(مغنية لزرق، 1980، ص59)، ونظيف أن التأثيرات المرتبطة بالفوائد الربوية ساهمت بشكل مباشر في تفعيل تفكيك ثم إنهيار بعض الطبقات، "إن جميع الطبقات الوسطى القبلية تنهار تحت وطأة الربا، فهم مدينون بمبالغ طائلة"(مغنية لزرق، 1980، ص59).

يفضي إنهيار الطبقات الوسطى إلى ميلاد طبقات دنيا أخرى، ما يمكن أن نصطلح عليه بتشكل بنيوي جديد، ليس هذا فحسب بل نستطرد في هذا الإطار الحديث عن تأثيرات أخرى ظهرت

كنتيجة لتدمير نظام الملكية الجماعية، لنستحضر المؤسسات التي كانت تنشط داخل البنية القبلية للمجتمع الجزائري، والتي كانت تجسد وظيفة المعين الإقتصادي للأفراد، لنشير بذلك إلى أن "سياسة الحصر والأهمية التي أعطيت للنقد كوسيط لكل تبادل أدت إلى إنهيار وبالتالي إختفاء تلك المؤسسات القبلية التي كانت تساعد الأفراد حين يكون المحصول سيئا."(مغنية لزرق، 1980، ص57). ولذلك فإن المراسيم الفرنسية وتبعاتها التي منها تعميم إستخدام النقد أفضت إلى إقصاء بعض العمليات الاجتماعية التي ساهمت بشدة في تمتين البنية القبلية للمجتمع الجزائري، وبالتالي كان إنهيار الفلاح البسيط وقبله العائلات الكبيرة، وفضلا على هذا "تملك الإدارة الفرنسية لضياع الحبوس أدى في النتيجة إلى إلغاء الزوايا بصفتها مؤسسات خيرية اعتادت أن تقرض الفلاح الفقير الحبوب..."(مغنية لزرق، 1980، ص59)، لتنقطع بذلك مصادر الإعانات الإقتصادية عن الفلاح البسيط، ما فرض حتمية البحث عن مصدر آخر للدخل، ونمط جديد من العيش كذلك.

نسترسل في إبراز أهم التأثيرات التي مست بنية المجتمع الجزائري انطلاقا من المراسيم الفرنسية المعلن عنها في سنوات متعاقبة، ليستقر الحديث في هذا السياق عن التنظيم الاجتماعي للمجتمع الجزائري اثر تدمير نظام الملكية الجماعية، فنشير أن "التغير الجذري في بنية الملكية الجزائرية أثر بطبيعة الحال في التنظيم الإجتماعي للقبائل، لقد إكتملت عملية التشتيت بواسطة الإجراءات الإدارية التي هدفت إلى إنحلال قبائل يربط بينها الموقع محل قبائل تربط فيما بينها علاقة الدم، والحقيقة أن أقساما من قبائل مختلفة جمعت معا لتشكيل دوار واحد، أو أقساما من القبائل ذاتها قسمت إلى عدد صغير من الدواوير"(مغنية لزرق، 1980، ص59).

بحسب هذه الرؤية يكون قد حصل التناقض بين نسيج إجتماعي قبلي وآخر يعد في الأصل تنظيم إجتماعي أوروبي قائم على التنظيم الإداري، وعليه فإن تفكيك كل تنظيم إجتماعي قائم على وحدة القبائل يعد بداية لكل نزعة فردانية، مما يؤثث لتشكيل أسلوب إنتاج فردي مع دحر الأساليب الجماعية التي تشترك في إنتاج الخيرات، ليشهد المجتمع الجزائري في هذه المرحلة مفاهيم جديدة، على شاكلة الخمَاس والأجير، والتي تعبر بشكل صريح عن أنماط إنتاجية فردية.

كما لا يمكن إغفال التحولات البنيوية التي مست الإرستقراطية وبخاصة الدينية منها، التي كانت تمثل الوعاء الجماعي الذي يرفض أي نزعة فردانية، وينكب باستمرار نحو الروح الجماعية، وهنا نشير إلى أن الأرستقراطية الدينية وأرستقراطية المخزن، شهدت كل منهما تأثيرات متفاوتة، فالأولى كانت إلى جانب المقاومة الجزائرية، وبالتالي تم إضعافها وإنهاكها، وأما الثانية فحاربت ضد المقاومة الجزائرية، "وبوجه عام فان الحرب كبدت الأرستقراطية الدينية سلطتها الإقتصادية والإجتماعية"(مغنية لزرق، 1980، ص60).

أثث تفكيك الأرستقراطية الدينية وتدمير سلطتها الإقتصادية والإجتماعية بشكل ملفت للملكية الفردية، وهكذا قيل أنه "أثناء تعقب هذه الأشباح، فككنا المجتمع المحلي بصورة كاملة إلى حد أننا إذا ما إحتجنا إلى أن نفعل فعليا فيه نجد أننا لا نملك سلطة عليه...إننا نواجه أفرادا منعزلين." (مغنية لزرق، 1980، ص61). يعد تفكيك الأرستقراطية الدينية ثم القضاء على العائلات الكبيرة هو بمثابة إعادة إنتاج لبنية فردية أوروبية على المستوى المحلي للمجتمع

الجزائري، هذا ونظيف إلى مخلفات التحولات البنيوية للمرحلة الفرنسية، ظهور وظائف فردوية كنتيجة حتمية لتدمير الروح الجماعية، منها الخماسون، العمل المأجور والمزارعون، حيث "كانت بين العمال الريفيين فئتان إجتماعيتان جديدتان هما المزارعون والعمال المأجورون"(مغنية لزرق، 1980، ص36).

نأتي من خلال ما سبق إلى موضعة الفئات الإجتماعية داخل عملية الحراك الإجتماعي بالنظر إلى التأثيرات التي خلفها تفكيك نظام الملكية الجماعية في المجتمع الجزائري، وفي هذا الإطار نتبنى القراءة السوسيو-تاريخية لعبد العزيز رأس مال نظرا لكونها تصل إلى تقديم رؤية شاملة حول حراك الفئات الإجتماعية خلال الفترة الإستعمارية، لتظهر بحسب هذه القراءة ثلاثة فئات إجتماعية فاعلة، تشهد الأولى نوعا من الثبات والإستقرار الإجتماعي، أما الثانية فترَكُن للحراك التنازلي، وتتدرج الثالثة ضمن حراك تصاعدي.

أما الفئة التي كانت خاضعة للثبات الإجتماعي فهي فئة الخماسة، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة المرحلة الإستعمارية من جهة، إضافة إلى الوضع الإجتماعي القاسي الذي تعيشه هذه الفئة في حد ذاتها، ما كان يلزمها بالخضوع إلى بنى إستعمارية قهرية، أي العامل الخارجي كدافع وجيه للثبات الإجتماعي، إلى جانب هذا لا يمكن إغفال التركيبة الإجتماعية الداخلية للمجتمع الجزائري في تلك المرحلة دائما، التي كان ينشط فيها نوع من الإقطاعية متمثلة في الإقطاعية المحلية، وبالتالي يتمأسس الثبات الإجتماعي لدى فئة الخماسة على معطيين إثنين"، نتيجة للظروف القهرية الروتينية التي مارسها الإستعمار عليها، وتسلط الإقطاعية المحلية في الريف الجزائري"(عبد العزيز رأس مال، 1999، ص127).

تعد فئة الأهالي الفئة الثانية التي تشهد حراكا تنازليا، نظرا للتغيرات التي عرفتها منظومة التشريعات القانونية في المرحلة الفرنسية، حيث كانت تسعى لتقويض ليس فئة الأهالي فحسب بل ومن وراء ذلك المجتمع الجزائري برمته، من خلال نزع الملكية الجماعية والتأسيس الإستعماري للملكية الفردية كسياسة إستعمارية، ما تبرره سلسلة القوانين والتشريعات الإستعمارية، "أدت التشريعات القانونية دورا حاسما في الحراك التنازلي، الإقتصادي خاصة، بالنسبة للأهالي الجزائريين، فقد صرح بيجو بأن ملكية الفلاحين تنزع بالمحراث أو السيف ولكنه أغفل قوة القانون الذي يبرر هذا الانتزاع"(فوزي لوحيدي وعبد اللطيف قنوعة، 2013، ص45**).**

أهم نتائج الدراسة:

من النتائج التي خلفها نزع الملكية الفردية بعد تفكيكيها وتحويلها من شكلها الجماعي الأول ظهور فئات ضمن الأهالي تملك الأراضي ونقصد بذلك الملكية الفردية، إلى جانب أخرى لا تملك أو تشترك في ملكيات جماعية كبرى، أما الهدف العام من تأسيس الملكية الفردية فهو تمكين الأهالي من التصرف في ملكياتهم بشكل فردي. إلى غاية هذه المرحلة عرف إنتزاع الملكية كيفيات أخرى خارج النطاق القانوني، وعند هذا المستوى من التحليل تتضح الإرهاصات الأولى لعملية الحراك التنازلي، فالفئة التي كانت تملك الأراضي في إطار الملكية الجماعية إنفردت بملكية فردية بعد أن تم تدمير الشكل الجماعي للتملك، فما عجز عنه القانون أخذ قهرا، وبالتالي تم التأسيس لفئات شهدت إنتقالا من كونها تملك إلى كونها فقدت الملكية.

أما الفئة الإجتماعية التي عرفت حراكا إجتماعيا تصاعديا، فهي تتشكل من الفئات التي إستأثرت بنوع من الحظوظ الإجتماعية مع إختلاف المواقع والوضعيات التي كانت تحتلها، ويمكن الإشارة إليها من فئة الجنرالات الفرنسيين، القياد إضافة إلى البرجوازية العقارية. "فإذا أخذنا بعين الإعتبار تلك الحراكات الثانوية التي جعلت -الخماس السابق عاملا في القطاع الصناعي بالمدينة، فاننا نصل إلى أن الطبقة العاملة قد تم إعدادها في مرحلة ظهور العامل الموسمي، أما إذا انصب الإهتمام على الحراكات التصاعدية فان الفئة العسكرية الفرنسية هي التي حضيت بإمتيازات هائلة، وبعد هذه الفئة تظهر فئة هامة حصلت على إمتيازات إقتصادية وسياسية معتبرة تتمثل هذه الفئة في فئة القياد والباشاوات بفعل علاقاتهم مع السلطة الفرنسية ومع العسكريين، لذلك كان الجاه والإعتبار الإجتماعي بمثابة المكانة الرسمية أمام السلطات الفرنسية."

خاتمة:

فكل فئة من الفئات المذكورة إستأثرت بنوع من الحظوظ التي دفعت بها إلى الإنتقال من وضع إلى آخر بشكل تصاعدي، ودون أن ننكر في هذا الإطار دور الجاه في تفعيل عملية الحراك لدى بعض الفئات كما أسس لذلك ابن خلدون. وموازاة مع هذا السياق كتب موظف إستعماري عام 1864: ثمة بعض الضمانات للعمل في أساس هذه الفوضى، ثمة شعور ما بالمساواة. ولكن الأمر سيتغير جذريا مع تفريد الأرض، وما إن يتم إكتساب الأرض نهائيا حتى يبدأ التفاوت الاجتماعي: المالكون من جهة، والبروليتاريون من جهة أخرى، تماما كما هي الحال في مجتمعاتنا المتحضرة.

ترتبت عن تفكيك الملكية العقارية الجماعية للمجتمع الجزائري في المرحلة المقصودة تغيرات بنيوية ذات نزعة كمية ترتبط أساسا بدخل الفرد، وذلك من قبيل أن الإنتاج الذي كان يتم بشكل جماعي في إطار القبيلة المتماسكة والمتمتعة بالملكية الجماعية للأرض، أصبح فيما بعد يتم في سياق فردي، وبناءً على ذلك فإن دخل الفرد سيختلف آليا من الشكل الأول إلى الثاني، ليترافق هذا التغير الكمي في الأخير بتغير آخر كيفي يرتبط بالوضع الإجتماعي، وعلى العموم فإن تدمير الملكية الجماعية للمجتمع الجزائري في المرحلة ذاتها. تم بفعل عوامل خارجية، دون أن تؤدي هذه العوامل إلى خلق حالة إجتماعية أرقى نوعيا.

قائمة المراجع

1. بن أشنهو، عبد اللطيف(1997)، تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
2. عدي، الهواري(1983)، الإستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي 1830- 1960، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت.
3. علوي، عمار(2004)، الملكية والنظام العقاري في الجزائر، دار هومة، بوزريعة.

4.فيليب، كابان ودورتيه جون فرانسوا(2010)، علم الإجتماع: من النظريات الكبرى الى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات، ترجمة الياس حسن، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا.
5.فوزي، لوحيدي وعبد اللطيف قنوعة(2013)، الحـراك الاجتماعي في الـمجتمع الجزائري، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، ع1، سبتمبر، جامعة الوادي.
6.لزرق، مغنية(1980)، نشوء الطبقات، ترجمة سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.
7.رأس مال، عبد العزيز(1999)، كيف يتحرك المجتمع ونتائج ذلك على العلاقات الإجتماعية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
8.سوروكن، ألكسندر(دس)، المدرستان الإقتصادية والميكانيكية في علم الإجتماع، ترجمة حاتم الكعبي، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
9.ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي(1984)، الجزائر في التاريخ: العهد العثماني، ج 04، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
10.ADDI, Lahouari(1985), De l'Algérie pré-coloniale à l'Algérie coloniale : Economie et Société, Entreprise Nationale du Livre, Alger.
11.BOUDON, Raymond(2010), L'inégalité des chances: La mobilité sociale dans les sociétés industrielles, Librairie Arhteme Fayard, France.
12.BEITONE, Alain et autres(2002), Collection Science Sociale,03eEdition,editionDalloz, Paris.

آليات التزام الأخصائي الاجتماعي بالمسؤوليات الأخلاقية لتحقيق الأمن في المجتمع المدرسي

أ.د.ماجدي عاطف محفوظ
أستاذ العمل مع الجماعات ومنسق برنامج الخدمة الاجتماعية، جامعة قطر- قطر
م. د.أمل عبد المرضي الجمال
أستاذ التخطيط الاجتماعي المشارك كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان- مصر

Mechanisms of commitment of the social worker to the moral responsibility to achieve security in the school community

Magdy Atef Mahfouz
Professor of Group Work and Coordinator of Social Work Program at Qatar University- Qatar
Amal Abdelmordi Abdelmonem Elgammal
Associate Professor of Social Planning, Faculty of Social Work, Helwan University, Egypt

ملخص: يهدف البحث إلى تحديد المسؤوليات الأخلاقية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي والمرتبطة بممارسة السلوك الشخصي الملائم في البيئة المدرسية والمؤدية للأمن النفسي والاجتماعي للطلاب (تجاه الطلاب، تجاه الزملاء، تجاه المدرسة)، استخدام المنهج الوصفي حيث تم استعراض وتحليل المواثيق الأخلاقية للخدمة الاجتماعية المدرسية والعمل على تحليلها، استخدام المناقشة البؤرية والاستبيان بجمع البيانات من خلال عينة قوامها (160) أخصائي اجتماعي. توصلت الدراسة إلى تحديد الآليات المناسبة لالتزام الأخصائي الاجتماعي بالمسؤوليات الأخلاقية وتحقيق الأمن في البيئة المدرسية وهي (التدريب المستمر، الإشراف والمتابعة، الاجتماعات التقويمية الشهرية، تكوين جماعة التعليم الآمن، منتدى تحالف الحضارات، ميثاق المدرسة الآمنة، البحوث الإجرائية).

الكلمات المفتاحية: الميثاق الأخلاقي للخدمة الاجتماعية المدرسية، الأخصائي الاجتماعي المدرسي، البيئة المدرسية الآمنة.

Abstract: This article aims to determine the ethical responsibilities of the social worker, which are related to the conduct of appropriate personal behavior in the school environment and the psychological and social security of the students. The most important results were the identification of appropriate mechanisms for the commitment of the social worker to the ethical responsibilities and security in the school environment, the study recommends future research to characterize and assess the performance of the school social worker.

Keywords: Ethical charter of social service school, School social worker, School environment safe.

مشكلة البحث:

لقد أشار مؤتمر التعليم الثاني، والذي جاء بعنوان (قيادة التعليم: رؤى معاصرة)، وانعقد بدولة قطر عام 2016، إلى أن القيادة أساس التغيير، ولذا يجب إتاحة الفرص باستمرار للقيادة الكفؤة القادرة على إحداث تغيير في الاستراتيجيات والأفكار والمشاريع الجديدة لمواكبة التغييرات التكنولوجية والمعرفية، ويجب أن تساهم البيئة المدرسية في أهداف التوجهات الجديدة كالتعليم بالكفايات وتنوع الوسائل والأدوات التي تحقق جودة التعليم(نائب رئيس الوزراء، 2016، ص21).

ولذا أصبحت البيئة المدرسية الآمنة والمجتمع المدرسي الآمن مطلبا ملحا وأساسيا في الوقت الراهن الذي تتزايد فيه معدلات العنف بكافة أشكاله في المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي بصفة عامة، كما ينتشر أيضا من خلاله انحدار المنظومة الأخلاقيات وضعف الوازع الديني ليس ذلك فحسب بل كذلك سطحية الفكر وانسداد الأفق وغياب منطقية الحوار والميل إلى التطرف.

وفي هذا الصدد أشارت (الكليب أمل بنت عبد الله، 2017، ص11) المتخصصة في مجال الدراسات التربوية بكلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع بجامعة الملك سعود خلال ندوة عقدتها مؤخراً إدارة التربية والتعليم للبنات بمحافظة الخرج ممثلة بإدارة التقويم الشامل عن "البيئة المدرسية الآمنة" مفهوم البيئة المدرسية الآمنة لا يزال دون المستوى المطلوب مشيرة إلى أنه لم يشمل مفهوم البيئة الطبيعية والاجتماعية، بما تتضمن من أفراد وعلاقات، وتنظيمات وبُنى، وعادات، وتقاليد اجتماعية، وقيم أخلاقية، وعلوم وآداب وفنون.

ويدلل على غياب البيئة المدرسية الآمنة أحد القيادات التربوية بالأردن في قيام الطلاب بممارسات سلوكية خاطئة داخل وخارج مدارسنا: فتارة يدخنون ويخربون، ومرات يعاكسون ويشاكسون، وأحيانا يضربون زملاءهم الطلبة وزميلاتهم ويمضون، ووصل الأمر ببعضهم إلى الاعتداء على بعض أساتذتهم في مشهد لا يمت للإنسانية بشيء؛ وبعيد كل البعد عن الأخلاق التربوية وقيم الحضارة والسلوك البشري(دعمس مصطفي نمر، 2009).

ولعل هذا الوضع المضطرب في المدارس قد ينسحب على كثير من المدارس بأرجاء الوطن العربي ككل، الأمر الذي يدفعنا إلى التفكر في إيجاد البيئة المدرسية الآمنة التي تتميّز بالآتي:

-التعامل مع مشكلات وسلوكيات الطلاب والطالبات من منطلق تربوي وبأساليب تربوية فعالة بعيداً عن أي من أشكال العنف والإساءة.

-إنشاء مجالس للطلاب وللطالبات وأندية الحوار الطلابية، لنشر الوعي الطلابي حول الأمان البيئي المدرسي بجوانبه المتعددة.

-تحفيز الطلاب والطالبات على التفكير الجماعي في صوره المختلفة (الناقد – العلمي – الإبداعي...) في معالجة الجوانب السلبية في البيئة المدرسية(الدباس رجاء عبد الحليم، 2017).

-تنمية وعي الطلاب بالأهداف العليا للمجتمع، وتنمية قيم والولاء للوطن.

-تنمية وتطوير روح المشاركة والعمل الجماعي لكل مكونات البيئة المدرسية من مدرسين وإداريين وأخصائيين اجتماعيين ونفسيين وطلاب والعمل على اتخاذ القرارات الصائبة لتحقيق الأمن المادي والمعنوي بالمجتمع المدرسي.

ومع التغيرات العالمية الجديدة برزت أهمية التعامل مع متغيرات جديدة أفرزتها الساحة الدولية. إن امتداد عدم الحماية والأمن نحو الطلاب يجب أن يحظى بمزيد من الرعاية والاهتمام وما قد يتبع هذا من تغيرات اجتماعية تؤثر على سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية المدرسية، وهو ما يؤكد على أهمية التوصل إلى برامج الرعاية الاجتماعية الفاعلة التي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والأمن الاجتماعي وتكون قادرة على أن تتفق مع ما افرزته المتغيرات العالمية الجديدة من مشكلات ومع طبيعة وظروف الوطن العربي(نوفل، زيزيت مصطفى، 2012، ص4).

ولا شك أننا نتفق أن الخدمة الاجتماعية المدرسية تعد المسؤولة عن توفير الرعاية الاجتماعية للطلاب والتي تكفل لهم مستوي ملائم من اشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم وتنمية قدراتهم على المستوى الفردي والجماعي والمجتمع، فإنها مسؤولة أيضا عن توفير البيئة المدرسية الآمنة التي تساهم في مساعدتها على القيام بوظائفها كمؤسسة تعليمية واجتماعية.

تؤكد نتائج دراسة (Wilson, 2016) بعنوان تصورات العاملين الاجتماعيين في المدارس حول دورهم في معالجة مشكلات العنف بين الطلاب تلخصت ان أدوارهم من وجهة نظرهم في: (التعاون مع المتخصصين والمؤسسات مثل علماء النفس والأطباء النفسيين– إجراء البحوث والمسوحات المدرسية – التعليم المستمر – الاشراف). لذلك لابد أن يتوفر في الأخصائي الاجتماعي المدرسي مجموعة من المهارات التي تؤهله للقيام بأدواره بالمدرسة منها: مهارة (التقدير - تقديم المشورة – العمل الجماعي – القيام بالزيارة المنزلية ... الخ)(Linda, 2008).

ويمثل الخدمة الاجتماعية في المدرسة الأخصائي الاجتماعي الذي يقوم بأدوار متعددة مع الطلاب والمدرسين والإدارة المدرسية وفريق العمل المهني من أجل تحقيق المستوى الملائم للتوافق والتكيف، والإحساس بالأمن الاجتماعي، وهو في سعيه لتحقيق ذلك يقوم بالعديد من المسؤوليات الأخلاقية التي توجه سلوكه المهني نحو الأداء المهني الفعال الذي يؤدي الى تحقيق الأمن في المجتمع المدرسي، **والتي تتمثل في الآتي:**

-المسؤوليات الأخلاقية للأخصائي الاجتماعي تجاه الطلاب.

-المسؤوليات الأخلاقية للأخصائي الاجتماعي تجاه الزملاء.

-المسؤوليات الأخلاقية للأخصائي الاجتماعي تجاه المدرسة كمؤسسة تربوية لها أهداف اجتماعية.

-المسؤوليات الأخلاقية للأخصائي الاجتماعي المدرسي تجاه المهنة والمجتمع(أبو النصر، مدحت، 2008، ص14).

إلا أن نجاح الأخصائي أو عدم نجاحه يتوقف على مدى التزامه بالميثاق الأخلاقي للخدمة الاجتماعية المدرسية التي تترجم مهامه وأدواره إلى واقع ملموس.

وتأسيسا على ما تقدم تتحدد مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية:

-ما المسئوليات الأخلاقية التي يقوم بها الاجتماعي والمرتبطة بممارسة السلوك الشخصي الملائم في البيئة المدرسية والمؤدية للأمن النفسي والاجتماعي للطلاب؟.

-ما االأخلاقية التي يقوم بها الالاجتماعي تجاه الطلاب كمستفيدين. والمؤدية لاستقرارهم وتفوقهم التعليمي؟.

-ما الأخلاقية التي يقوم بها الاجتماعي تجاه الزملاء والمؤدية إلى الأداء الفعال للمهام واتخاذ القرارات السليمة في البيئة المدرسية؟.

ما الأخلاقية التي يقوم بها الاجتماعي تجاه المدرسة كمؤسسة تربوية والمؤدية إلى أمن الموارد والممتلكات العامة والحفاظ على البيئة المدرسية؟.

ما الأخلاقية التي يقوم بها الاجتماعي تجاه المجتمع القطري والمؤدية لتكامل البيئة المدرسية مع البيئة المجتمعية؟.

ما آليات المناسبة لالتزام الاجتماعي بالمسؤوليات الأخلاقية وتحقيق أمن في البيئة المدرسية؟.

أهداف البحث: يهدف البحث الراهن في تحقيق الأهداف الآتية:

-تحديد المسؤوليات الأخلاقية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي والمرتبطة بممارسة السلوك الشخصي الملائم في البيئة المدرسية والمؤدية للأمن النفسي والاجتماعي للطلاب.

-تحديد المسؤوليات الأخلاقية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي تجاه الطلاب كمستفيدين. والمؤدية لاستقرارهم وتفوقهم التعليمي.

-تحديد المسؤوليات الأخلاقية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي تجاه الزملاء والمؤدية إلى الأداء الفعال للمهام واتخاذ القرارات السليمة في البيئة المدرسية.

-تحديد المسؤوليات الأخلاقية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي تجاه المدرسة كمؤسسة تربوية والمؤدية الى أمن الموارد والممتلكات العامة والحفاظ على البيئة المدرسية.

-تحديد المسؤوليات الأخلاقية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي تجاه المجتمع القطري والمؤدية لتكامل البيئة المدرسية مع البيئة المجتمعية.

-تحديد الآليات المناسبة لالتزام الأخصائي الاجتماعي بالمسؤوليات الأخلاقية وتحقيق الأمن في البيئة المدرسية.

أهمية البحث: تتحدد أهمية البحث الراهن في الجوانب:

-ندرة الأبحاث العلمية التي تناولت العلاقة بين الالتزام بالمسؤوليات الأخلاقية للأخصائي الاجتماعي والمساهمة في تشكيل بيئة مدرسية آمنه.

-إن تحديد تلك المسؤوليات التي يجب أن يقوم بها الأخصائي الاجتماعي في البيئة المدرسية الآمنة يفرض على جميع المدارس صياغة ميثاق أخلاقي محدد وواضح يلتزم به جميع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمدارس.

-يسهم هذا البحث في توجيه الإدارة المدرسية إلى ضرورة الاهتمام بالخدمة الاجتماعية والتخصصات الأخرى العاملة بالمدرسة في إرساء دعائم الأمن الطلابي.

-تسهم نتائج هذا البحث في إلقاء الضوء على مقومات الأمن الاجتماعي بالمجتمع المدرسي والتي يجب أن تراعي الأنشطة الطلابية وتؤدي الى نجاحها.

مفاهيم البحث:

الميثاق الأخلاقي للخدمة الاجتماعية المدرسية: يمكن النظر إلى الميثاق الأخلاقي لمهنة الخدمة الاجتماعية على أنه رباط طوعي يقوم على ثقة وقبول بين الأخصائيين الاجتماعيين والمؤسسة التي يعمل بها ليصبح الشخص المهني ملزما بمسؤوليات أخلاقية محددة في المقابل تتكفل المؤسسة بتوفير كافة الموارد والمستلزمات المادية والمعنوية التي تسمح للأخصائي الاجتماعي بأداء تلك المسئوليات في جو من الحرية والثقة والتعاون والابداع لتحقيق الأهداف الإيجابية والعائد المتوقع والمطلوب.

وترى (سرحان نظيمة 2006، ص185) أن الميثاق الأخلاقي للمهنة يعبر عن الفلسفة التي تقوم عليها المهنة والإطار الذي في ضوئه يتم الحكم على تصرفات الأخصائي الاجتماعي وسلوكياته في المواقف المختلفة التي يوجهها، وكذلك الأساس الكيفي الذي يواجه التفاعلات والتعاملات الإنسانية.

ويرى (عبد العزيز، البريثن،2008، ص55) أن الدستور الأخلاقي المعاصر للخدمة الاجتماعية يظهر في صياغات عدة، لعل من أشهرها دستور الأخلاقيات الذي أصدرته الجمعية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين، والدساتير الأخرى الذي تلته. ثم أشار الى المسؤوليات المهنية NASW عام 1996م للأخصائيين الاجتماعيين كمتخصصين والذي استطعنا أن نستخلص منه هذه المسئوليات الأخلاقية التي ترتبط بعملهم بالمدارس على النحو التالي:

مسؤوليات الأخصائيين الاجتماعيين الأخلاقية بالمدارس.

أ.الكفاءة:

-الممارس المهني لابد وأن يتحمل المسؤوليات المهنية الأساسية التي تظهر الكفاءة أثناء الممارسة المهنية بالمدرسة.

-الممارسين المهنيين لابد وأن يختبروا وينتقدوا معارف الخدمة الاجتماعية الحديثة، وكذلك تمحيص الأطر النظرية المتخصصة والملائمة لفهم البيئة المدرسية وسلوكيات الطلاب، مع المساهمة في التعليم المستمر المرتبط بالبيئة الأمنه، ذو العلاقة بممارسة الخدمة الاجتماعية وأخلاقياتها.

ب.السلوكيات الخاصة:

-يجب تجنب الممارسة المهنية من أي انطباع أو تصرف أو إلماح لتفرقة عنصرية بين الطلاب أو المدرسين، بناءاً على الجنس أو العمر أو الطبقة الاجتماعية أو الجنسية أو اللون أو المعتقد السياسي أو الرأي الشخصي أو مستوى القدرة والعجز العقلي.

-على الممارس المهني ألاّ يسمح لصعوباته ومشكلاته الشخصية، كالصعوبات النفسية والمشكلات القانونية والإدمان والصعوبات والمشكلات العقلية، بأن تؤثر على أحكامه وتصرفاته المهنية مع الطلاب، بما يهدد مصالحهم كعملاء.

ج.الصراحة والوضوح:

-على الممارس المهني أن يبدي الصراحة والوضوح خلال تعامله مع الطلاب.

-أن يتحرى الأخصائي الاجتماعي المتحدث باسم المهنة أو باسم المؤسسة بالدقة والصراحة والوضوح، في طرح أو إظهار مواقف المدرسة التي يمثلها أو ينوب عنها رسمياً.

-على الممارس المهني أن يكون صادقاً في الإدلاء بشهادته، عند انتهاك أي ممارس آخر لحق من حقوق الطلاب التي نص عليها الدستور الأخلاقي للمهنة والمدرسة.

مفهوم البيئة المدرسية الآمنة:

إن مفهوم المدرسة الآمنة والجاذبة من المفاهيم الحديثة التي تسعى كل الأنظمة التربوية إلى إيجادها، وحث المدارس على ًتبنيها رؤية وتطبيقا. ومن الجدير بالذكر أن من حقوق الطفل أن يتعلم في بيئة يسودها الحب والأمن والرعاية، وهذا يتطلب إيجاد مدارس تتميز بتوفر معايير وشروط المدرسة الآمنة المحفزة للتعلم التي تسعى إلى تطوير تفكير الطفل واغناء خبراته.

ويمكن القول إن المدرسة الآمنة هي البيئة التعليمية التي تتمتع بمواصفات ومعايير تؤدي إلى بناء شخصية الطالب في الجوانب العقلية والانفعالية والجسمية والاجتماعية.

ومن معايير المدرسة الآمنة (وزارة التربية والتعليم ،2009، ص76):

-تمتلك رؤيا واضحة تعبر عن المستقبل.

-تسودها الأجواء الديمقراطية.

-تعبر عن تطلعات أولياء الأمور والطلبة.

-تنمي تفكير الطلبة.

-يسودها التواصل الفعال.

-تسعى إلى تزويد الطلبة بالكفايات اللازمة للدخول إلى سوق العمل.

-ومن المعايير التي تدل على وجود المدرسة الآمنة معيار الأجواء الديمقراطية في المدرسة التي تشجع التفكير، ولعل من مؤشرات الأداء على هذا المعيار(تقبل واحترام الآخرين. احترام الرأي الآخر. تقبل التنوع في المدرسة. تقبل أفكار الآخرين. تقبل النقد البناء. ضمان حرية التعبير، تشجيع روح الفريق. تشجيع المبادرات، وتشجيع التفكير الإبداعي.

-وهناك من يرى بأن البيئة المدرسية الآمنة وثقافة المدرسة المتقبلة والمحبة والدافئة تشكلان أهم العناصر المبادرة في مواجهة العنف المدرسي.

ولذا يجب أن يهتم المرشد الاجتماعي بصفة أساسية بمعالجة العنف وكذلك الوقاية منه، حيث إن المرشد الاجتماعي ومن خلال تعامله الفردي والجماعي مع الطلبة والمعلمين والأهل لابد أن يمثل القيم الإرشادية مثل التقبل واحترام آراء الأشخاص ومشاعرهم، كما يجب أن يكون لديه العديد من المهارات التواصلية التي يستخدمها وبشكل يومي، كما عليه أن يقوم بورشات عمل لتدريب المعلمين والأهل والطلبة على فهم العنف وأنواعه ومسبباته وطرق التربية الصحيحة لمنع حدوثه والتعرف على طرق التعامل معه حين حدوثه، وعلى طرق التنشئة والتواصل التي تسمح بتحقيق حاجات الطلبة ووعيهم لحدود تصرفاتهم بطريقة تحفظ حقوقهم وحقوق الآخرين (تايه،فيصل،2009، ص79). كما يشارك الأخصائي الاجتماعي المدرسي في تنمية مهارات القيادة لدي طلاب المدارس من خلال (E. Keswick, Susan & J. Cuellar, Matthew & E. Mason, 2018):

-زيادة التدريب والخدمات؛

-التركيز على الشراكات بين المدرسة والمجتمع؛

-الدعوة للتغييرات الهيكلية للسياسة والمدارس التي تؤثر على أمن وسلامة المدرسة.

ولعل ما تم طرحه يؤكد على أن الأخصائي الاجتماعي يجب أن يكون لديه أدوار فاعلة في نشر ثقافة المدرسة الآمنة من خلال الندوات والمناظرات والمناقشات الجماعية التي يقوم بتطبيقها مع جماعات النشاط بالمجتمع المدرسي، وكذلك الأدلة الإرشادية التي يمكن توزيعها دوريا على الطلاب لتكثيف الرسالة التي من شأنها نبذ العنف وإرساء القيم الإيجابية الدافعة للسلوكيات السليمة التي تحفز على المنافسة البناءة والابداع والتفكير المستقبلي لتنمية المجتمع المدرسي والمجتمع الأكبر الذي ننتمي اليه.

كما توجد عدة موجهات تؤهل الأخصائي الاجتماعي المدرسي لمساعدة ضحايا العنف من الطلاب في البيئة التعليمية منها :(Linda Openshaw,2008).

-تشجيع الطلاب علي ممارسة الرياضة بشكل دوري مثل رياضات (كرة القدم ، السلة ، السباحة ...)

-مساعدة المعلمون على الاكتشاف المبكر لمشكلات الطلاب.

-توفير جو اجتماعي مناسب لطلاب المدارس يتضمن الترفيه والتغذية ولعب الهويات.

-دعم مفهوم الأمن والأمان في البيئة المدرسية من خلال فتح قنوات اتصال بين المعلمين والطلاب وتوفير مناخ للحوار والنقاش الحر بين الطلاب بعضهم البعض وبين الطلاب والمعلمين والإداريين لطرح المشكلات التي تواجههم والاحتياجات المراد اشباعها.

وهناك علاقة ارتباطية قوية بين الميثاق الأخلاقي المدرسة الآمنة والميثاق الأخلاقي لمهنة الخدمة الاجتماعية، وتظهر طبيعة هذه العلاقة في الجوانب الآتية:

-هناك من ينظر إلى الميثاق الأخلاقي للمدرسة الآمنة على أنه: عقد يتفق فيه أفراد مجتمع المدرسة على التعايش فيما بينهم في ظله، ينطلق من أن النزاهة الشخصية والأكاديمية لكل فرد من أفراده تحسن نوعية الحياة للمجتمع المدرسي ككل، فالميثاق ركن أساسي لبناء هذا المجتمع الذي يعمل كل فرد من أفراده من أجل توفير بيئة مدرسية آمنة وداعمة (وزارة التربية والتعليم،2009، ص79).

-ويمكن القول أن الميثاق الأخلاقي للخدمة الاجتماعية، وهو عقد يلزم الأخصائيين الاجتماعيين بمسؤوليات أخلاقية وقيمية نحو إقامة الاحترام والعدالة والمسؤولية والإخلاص في العمل مع الطلاب وجميع مكونات البيئة المدرسية في لتحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع المدرسي.

-ووفقا لذلك يصبح الميثاق الأخلاقي لمهنة الخدمة الاجتماعية جزءاً رئيسياً من ميثاق البيئة المدرسية وداعماً له، بل يمكن القول أن نشر الأخلاقيات المرتبطة بالخدمة الاجتماعية بالمدرسة يرسى دعائم المجتمع المدرسي الأمن.

-تنص مفردات الميثاق الأخلاقي على أن يكون كل فرد من أفراد المجتمع المدرسي: يتحكم بمشاعره وانفعالاته، منضبطاً وأميناً، صادقاً ومتسامحاً ومخلصاً محبا لقدراته وإمكاناته، يحترم نفسه ويهتم بها وبالآخرين ومتفهما واثقا على مواجهة المشكلات واتخاذ القرارات، وقادراً،

منظماً ومتأملا متأنيا فاته وأقواله وقراراته وهو حريص على إنجاز المهمات الموكلة إليه على، لحقوقه وواجباته، يتحمل مسؤولية تص ًواعيا أحسن وجه. بالتغيير ويسعى إلى التطوير، للتعلم بشكل مستمر، مؤمناً وساعياً ومتعاونا متفاعلا يستمع ويحاور بفاعلية وتفهم وانفتاح، ويتقبل الاختلاف في الرأي ويحترم الرأي الآخر ويعبر عن نفسه بموضوعية، وبأسلوب ينم عن احترام الذات والآخرين. يحافظ على بيئته المدرسية وعلى كل ما يحيط بها، ويكرس جهوده وعلمه من أجل تحقيق القيم الإنسانية النبيلة(وزارة التربية والتعليم،2009، ص80).

وفي دراسة عن الأدوار التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي في (Martin,Paker,Eufene,1983,P) يؤكد مارتن أن عملية الإرشاد الجماعي في المدارس بولاية بنسلفانيا الأمريكية والتي كان من أهم نتائجها:

-أن الإرشاد الجماعي يؤدي إلى علاقة أكثر إيجابية بين الطلاب وفريق العمل بالمدرسة والذي يتكون من المدرس والإداري والزملاء من التخصصات الأخرى العاملة بالمدرسة.

-الإرشاد الجماعي يجب أن يراعي العلاقة بين ثلاثة أبعاد (البعد الأخلاقي، والتعليم الجيد، والانجاز الأفضل للطلاب من الناحية التربوية والاجتماعية.

وبالنظر إلى الدراسة السابقة يتضح لنا أن البعد الأخلاقي أحد الأبعاد الهامة لكل الأنشطة التي يقوم بها مع الطلاب سواء من ناحية العلاج والوقاية والتطوير والتنمية، وهذا ما يتمشى مع الميثاق الأخلاقي للمدرسة الآمنة.

ويشير (Cedrina Ruffin , 2017) إلى التطور التاريخي لمهام وأدوار الأخصائي الاجتماعي المدرسي منذ أكثر من قرن مضي بداية من دوره " كمدرس زائر" مروراً ربط الأخصائي بالأسرة والطلاب والبيئة المحيطة وأصبحت أدواره تتطور على سبيل المثال:

-المعالج الجماعي.

-إدارة الحالات الفردية.

-دعم المعلم والفصول الدراسية.

-دعم الأسرة في التنشئة الاجتماعية لأطفالها.

-تقديم الدعم السلوكي.

-تقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي للطلاب.

ويمكن القول أن الميثاق الأخلاقي للخدمة الاجتماعية في المدرسة الآمنة يجب ان يحتوي على ثلاثة أنواع من القيم ولعل أبرزها (محفوظ، ماجدي، عاطف، 2011، ص39):

-قيم أكاديمية تحث الأخصائي الاجتماعي على غرس سلوكيات التحصيل الدراسي والقدرة على الإنجاز وسلوكيات المنافسة البناءة والتفوق في التعليم، وسلوكيات التعبير الحر عن الرأي مع احترام الآخرين، والسلوكيات الدافعة للتعليم والتعلم المستمر.

-قيم مهنية تهدف إلى تنمية سلوكيات احترام الآخرين والعمل التعاوني والمسؤولية الاجتماعية والعدالة والانتماء لدي الأخصائيين الاجتماعيين والزملاء والمدرسين والإدارة المدرسية.

-قيم التوجيه والإرشاد وإحداث التغيير وتهدف إلى تنمية السلوكيات المرتبطة باستشارة الآخرين، والنصح والإرشاد الاجتماعي، واحترام الفرق الفردية وتنمية والمواهب، والصبر والمثابرة، والرغبة في العطاء، والتعلم الذاتي.

وبالنظر إلى القيم السابقة نجد أنها ترتبط تماما بالمدرسة الآمنة، بشرط أن تصبح هذه القيم ملزمة لذوي الاختصاص ويجب أن تترجم إلى واقع ملموس من خلال قيام أعضاء المنظومة المدرسية بمسؤولياتهم الأخلاقية والمهنية في إطار سياسات وخطط وبرامج ومشروعات نابعة من واقع احتياجات الطلاب والمشكلات التي يعانون منها.

يؤكد كل من (Cherian P Kurien, Bimal Antony, 2012) على ضرورة تزويد الأخصائيون الاجتماعيون في المدارس بالمعرفة والمهارات في مجالات الممارسة الستة الرئيسية:

-الممارسة المباشرة مع الطلاب / الأسر / العاملين بالمدرسة.
-إدارة الخدمة الاجتماعية المدرسية.
-تطوير المدارس وتغيير النظام.
-التعليم، المدرسة وغيرها من السياسات.
-البحث في قضايا التعليم والأسرة والطفل-الشباب.
-التعليم والتطوير المهني.

منهجية البحث وتساؤلاته:

منهج البحث: قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم استعراض وتحليل المواثيق الأخلاقية للخدمة الاجتماعية المدرسية والعمل على تحليلها وإيجاد الربط والعلاقات بينها وبين مسئوليات الأخصائي الاجتماعي في المجتمع المدرسي الآمن، وذلك للتوصل إلى الآليات الملزمة التي تحقق ذلك.

أدوات البحث: استخدم الباحثان أداتين رئيسيتين هما:

المناقشة البؤرية: حيث أن الباحث أدار مناقشة بؤرية متعمقة مع (10) من الأخصائيين الاجتماعيين للتعرف على أهم الآليات التي يمكن عن طريقها التزام الأخصائيين الاجتماعيين بالمسؤوليات الأخلاقية للقيام بها في المدرسة الآمنه.

استبيان للتعرف على المسؤوليات الأخلاقية للأخصائي التي يقوم بها في المجتمع المدرسي الآمن مرتبة وفقا لأولويات تنفيذها، وقد اشتمل الاستبيان على 25 مهمة أخلاقية مصنفة وفقا لخمسة مسؤوليات ترتبط بالعمل وكفاءته الذاتية مع الطلاب والزملاء والمؤسسة والمجتمع المدرسي.

عينة البحث: قام الباحث بجمع البيانات من خلال عينة قوامها (160) أخصائي اجتماعي من العاملين بنسبة 27 % من جملة الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس القطرية، تم اختيارهم عشوائيا من خلال اللقاءات التدريبية التي جمعت الباحثان بهم.

فترة جمع البيانات: وقد تمت خلال شهري فبراير ومارس 2018.

نتائج البحث:

النتائج الإحصائية: يعرض الباحثان في هذا الجزء النتائج المستخلصة من تطبيق الاستبيان: توصل الباحث إلى مجموعة من المسؤوليات الأخلاقية التي يلتزم بها الأخصائي الاجتماعي المدرسي ويقوم بها في المدرسة لتحقيق الأمن الاجتماعي بها. وهذه النتائج تجيب على تساؤلات البحث ويمكن عرضها على النحو التالي(*انظر الجداول الإحصائية بملاحق البحث):

المسؤوليات الأخلاقية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي والمرتبطة بممارسة السلوك الشخصي الملائم في البيئة المدرسية والمؤدية للأمن النفسي والاجتماعي للطلاب مرتبة طبقا لقيمة الأوساط الوزنية المرجحة:

-يجب على الأخصائي الاجتماعي تجنب الممارسات المتحيّزة مع الطلاب ليشعروا بالعدالة والأمن فيما بينهم.

-يجب أن يكون الأخصائي الاجتماعي مخلصا ومتفانيا في العمل مع الطلاب ليقوي العلاقة الآمنة فيما بينهم.

-يجب أن يتميز الأخصائي الاجتماعي ذو كفاءة في التعامل مع الطلاب ليتمكن من القضاء على الصراعات والعنف داخل المدرسة.

-يجب أن يقوم الأخصائي الاجتماعي بتحقيق الصالح العام للطلاب ليزيد من انتمائهم للمدرسة.

-يجب على الأخصائي الاجتماعي أن يكون النموذج الأمثل للطلاب ليغرس فيهم القيم والأخلاقيات الفاضلة.

المسؤوليات الأخلاقية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي تجاه الطلاب كمستفيدين. والمؤدية لاستقرارهم وتفوقهم التعليمي مرتبة طبقا لقيمة الأوساط الوزنية المرجحة:

-يقوم الأخصائي الاجتماعي بحماية الطلاب وعدم تعريضهم للخطر ليجعلهم يشعرون بقيمة المدرسة وأمن بيئتها.

-يحافظ الأخصائي الاجتماعي على أسرار الطلاب وأسرهم ليزيد من ثقة الطلاب بالمدرسة ككيان آمن.

-يساهم الأخصائي الاجتماعي في تقديم أفضل الخدمات للطلاب ليجعلهم يشعرون بالأمن والراحة النفسية.

-يقوم الأخصائي الاجتماعي بتهيئة الفرص لمشاركة الطلاب في اتخاذ القرار وحق تقرير المصير ليدعم قوتهم وثقتهم بأنفسهم.

-يتعامل الأخصائي الاجتماعي بعدالة مع الطلاب الأسوياء وذوي الاحتياجات الخاصة لتحقيق الاندماج الإيجابي بين الطلاب.

المسؤوليات الأخلاقية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي تجاه الزملاء والمؤدية إلى الأداء الفعال للمهام واتخاذ القرارات السليمة في البيئة المدرسية. مرتبة طبقا لقيمة الأوساط الوزنية المرجحة:

-يجب على الأخصائي الاجتماعي أن يتعامل مع الزملاء بروح الفريق لتحقيق التماسك وفاعلية الإنجاز واتخاذ القرارات الصائبة في البيئة المدرسية.

-يجب على الأخصائي الاجتماعي احترام زملائه ويخفف من حدة التوترات بينهم في العمل بالمدرسة.

-يحرص الأخصائي الاجتماعي على سمعة الزملاء ليزيد من الإحساس بالراحة والأمن لديهم ولدى وفريق العمل بالمدرسة.

-يجب أن يكون الأخصائي الاجتماعي غرس قيمة الاحترام المتبادل للتخصصات المهنية العاملة بالمدرسة لتدعيم الثقة بالنفس والانسجام مع الزملاء.

-يجب على الأخصائي الاجتماعي التدخل في حل مشكلات الزملاء ليزيد من قوة العلاقة الآمنة فيما بينهم.

المسؤوليات الأخلاقية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي تجاه المدرسة كمؤسسة تربوية والمؤدية إلى أمن الموارد والممتلكات العامة والحفاظ على البيئة المدرسية. مرتبة طبقا لقيمة الأوساط الوزنية المرجحة:

-يقوم الأخصائي الاجتماعي بتنمية اتجاهات الطلاب نحو المحافظة على المدرسة لتصبح ذات بيئة تربوية آمنه.

-يجب على الأخصائي الاجتماعي تطوير السياسات والإجراءات المدرسية ويسعى لتطويرها لنساهم في تحقيق أهدافها التعليمية والاجتماعية.

-يقوم الأخصائي الاجتماعي بتسهيل علاقة المدرسة بالمدارس والمؤسسات الأخرى لتبادل الموارد المادية والبشرية.

-يقوم الأخصائي الاجتماعي بتقديم تقارير التقييم والنقد الموضوعي عن أداء المدرسة كمؤسسة تربوية للاستفادة منها في الإصلاح والتعديل المرتبط بالبيئة الآمنة.

-يساهم الأخصائي الاجتماعي في تقديم صورة ذهنية إيجابية عن المدرسة لتوفير الدعم المادي والمعنوي اللازم للقيام بوظائفها.

المسؤوليات الأخلاقية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي تجاه المجتمع القطري والمؤدية لتكامل البيئة المدرسية مع البيئة المجتمعية. مرتبة طبقا لقيمة الأوساط الوزنية المرجحة:

-يقوم الأخصائي الاجتماعي بربط المدرسة بثقافة المجتمع وأهدافه العليا لتنمية قيمة افتخار واعتزاز الطلاب بمجتمعهم.

-يقوم الأخصائي الاجتماعي بإشراك الطلاب في الاحتفالات والمناسبات المجتمعية لتعزيز روح المواطنة لديهم.

-يقوم الأخصائي الاجتماعي بحث الطلاب على التفوق من أجل النهوض بالمجتمع وتطويره لتنمية روح المسؤولية الاجتماعية لديهم.

-يحترم الأخصائي الاجتماعي التنوع الثقافي في المجتمع للقضاء على العنصرية والتحيز لدى طلاب المدرسة.

-يكسب الأخصائي الاجتماعي ثقة أولياء الأمور بالمجتمع المحلي لاحتواء المشكلات وحل الصراعات بين الطلاب.

أما الآليات المناسبة لالتزام الأخصائي الاجتماعي بالمسؤوليات الأخلاقية وتحقيق الأمن في البيئة المدرسية. فقد توصل إليها الباحث من المناقشة البؤرية التي قام بها مع (10) من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمجال المدرسي. ويمكن عرضها على النحو التالي:

الآلية الأولى: التدريب المستمر. ويقصد بها تصميم استراتيجية لتنمية مهارات الأخصائيين الاجتماعيين على طرق التعامل مع السلوكيات العدوانية والممارسات الخاطئة التي تصدر من الطلاب واستخدام الأساليب والأنشطة المهنية الملائمة للقضاء عليها. على أن يتم ذلك بمعرفة الخبراء والمتخصصين في التدريب ووفقا للاحتياجات التدريبية المرتبطة بغايات وأهداف المجتمع المدرسي الآمن.

الآلية الثانية: الإشراف والمتابعة. ويقصد بذلك إنشاء إدارة على مستوى وزارة التعليم في قطر تتولى المتابعة الدورية للأخصائيين الاجتماعيين لتقييم جهودهم المهنية وتصويب الأخطاء وعلاجها بالأساليب التربوية من جانب المشرفين والخبراء، كما تتولى الإدارة تكليفهم بتنفيذ خطط ومشروعات ترتبط بالبيئة المدرسية الآمنة.

الآلية الثالثة: الاجتماعات التقويمية الشهرية: والمقصود بها أن يقوم الأخصائي الاجتماعي بعقد اجتماع شهري يضم الإدارة والمتخصصين المهنيين وأولياء الأمور والمجلس الطلابي وخبراء من منظمات المجتمع المدني ذات الصلة لاستعراض الجهود المبذولة والأنشطة الطلابية التي تم تنفيذها بغرض أمن المجتمع المدرسي، ومعرفة النتائج التي تحققت والاستفادة من الآراء التقييمية في استحداث أنشطة جديدة تتفق مع احتياجات الطلاب وثقافة المجتمع القطري وتسمح بالمشاركات الخارجية المؤسسات لدعم المدرسة واستقرارها.

الآلية الرابعة: تكوين جماعة التعليم الآمن: ويتم ذلك من خلال تكوين جماعة طلابية تضم طلاب من جميع الفصول الدراسية تحت مسمى (جماعة التعليم الآمن) ويكون لها قيادة ومجلس إدارة ولجان مثل لجنة الانضباط المدرسي ولجنة فض المنازعات ولجنة التطوير الطلابي ولجنة الأخلاقيات المدرسية ... الخ. ويكن لها أهداف ولائحة وأنشطة جاذبة للطلاب وتقوي لديهم التوافق والانسجام والتفوق والانتماء للمدرسة والمجتمع القطري، ويمكن لهذه الجماعة أن تعمم على مستوي مدارس قطر ويكون لها مسابقات ومهرجانات عامة لنشر ثقافة المدرسة الآمنة. وهذا يتفق تماما مع ما أشارت إليه دراسة (حسونة، عبد الله،2016، ص2) وبخاصة ضرورة توعية المجتمع المحلي بما تتميّز به البيئة المدرسية الآمنة وضرورة مشاركته في تحقيق رسالتها.

الآلية الخامسة: منتدى تحالف الحضارات: ويقصد بذلك المنتدى أن يقوم الأخصائي الاجتماعي بعقد لقاء دوري موسع يشارك فيه ممثلين عن كل الجنسيات الموجودة بالمدرسة، ويطرح من خلاله الموضوعات والقضايا المرتبط بالتعليم والحياة العامة وكذلك المشكلات التي ترتبط بالصراعات الثقافية على أن يتوصل المنتدى إلى قرارات وتوصيات تقوم المدرسة بتنفيذها لإيجاد مزيد من الالتقاء والتفاعل بين الطلاب متبايني الثقافات.

الآلية السادسة: ميثاق المدرسة الآمنة: ويقصد بذلك قيام الإدارة المسئولة عن الأخصائيين الاجتماعيين بالوزارة بتحديد ميثاق شامل يحدد المسئوليات الأخلاقية للطلاب والأخصائيين المهنيين والإدارة المدرسية، كما يحدد آليات الثواب والعقاب وكافة الأنشطة الأخرى اللازمة

لتحقيق الأمن المادي والمعنوي بالمدرسة ويصبح ملزم للجميع على أن يحدث الميثاق كل عام لاستيعاب التطورات المستحدثة التي تؤثر في التعليم بكافة جوانبه.

الآلية السابعة: البحوث الإجرائية: ويقصد بها قيام الأخصائيين الاجتماعيين بأجراء البحوث الإجرائية للتعرف على مشكلات الطلاب واتخاذ قرارات بشأن التغلب عليها وتنفيذ الخطط العلاجية لحلها، وبخاصة تلك المشكلات التي ترتبط بالعنف وتؤدي إلى عدم الاستقرار في البيئة المدرسية، ويجب تدريب الأخصائيين على إجراء ذلك النوع من البحوث التي تهتم بدراسة الظواهر والمشكلات والتعرف على الأسباب الحقيقية ثم اتخاذ قرارات بتحديد الحلول القابلة للتنفيذ والمسئولين عن القيام بها. كما تتميّز هذه البحوث بأنها سريعة ومؤثرة وتهتم أكثر بالحل، وهذا يتفق تماما مع ما أوصت به دراسة (رابعة إبراهيم) بأن تهتم البحوث الإجرائية بمشكلات المدرسة الآمنة والتوصل للحلول الفعالة الخاصة بها (الضبابي، رابعة إبراهيم،2010).

قائمة المراجع

1.أمل بنت عبد الله الكليب(2017)، البيئة المدرسية الآمنة، ورقة عمل، المملكة العربية السعودية، ندوة إدارة التربية والتعليم للبنات بمحافظة الخرج. نائب رئيس الوزراء يفتتح مؤتمر التعليم الثاني 2016: مقال بمجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، ع187، سبتمبر 2016.

2.دعمس، مصطفى نمر(2009): خصائص البيئة المدرسية الامنة، مدرسة حسان بن ثابت، مديرية عمان الرابعة، وزارة التربية والتعليم الأردنية.

3.رابعة إبراهيم الضبابي(2010)، تصميم نموذج مقترح لجعل مدارس مدينة اربد آمنه، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة اليرموك بالأردن.

4.رجاء عبد الحليم الدباس(2017)، نحو بيئة مدرسية آمنة، وكالة البلقاء الإخبارية موقع حياة البلقاء.

5.زيزيت مصطفى نوفل(2012)، فاعلية برامج الرعاية الاجتماعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال، دراسة تجريبية مطبقة على مركز الطفل بالإمارات العربية المتحدة، منتدى العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الشارقة.

6.عبد العزيز البرثين(2008)، نحو تصور لصياغة دستور أخلاقي عربي للخدمة الاجتماعية، بحث منشور: مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان

7.عبد الله حسونة(2016)، رسالة المعلم (المدرسة الأمنه)، دار المنظومة الالكترونية.

8.فيصل تائه(2000)، ثقافة المدرسة الآمنة، موقع فيصل تائه التربوي التعليمي.

10.ماجدي عاطف محفوظ(2011)، الاشراف المهني في محيط الخدمة الاجتماعية، السعودية، مكتبة الزهراء.

11.ماجدي عاطف محفوظ(2013)، الأدوار الأساسية للأخصائي الاجتماعي المدرسي، محتوي مقرر الخدمة الاجتماعية المدرسية، برنامج الخدمة الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر.

12.مدحت أبو النصر(2008)، الاتجاهات المعاصرة في ممارسة الخدمة الاجتماعية الوقائية. ط1. مجموعة النيل العربية، القاهرة.
13.نظيمة سرحان(2006)، الخدمة الاجتماعية المعاصرة. القاهرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
14.وزارة التربية والتعليم(2009)، إدارة التعليم العام وشؤون الطلبة بالمملكة الأردنية الهاشمية: الدليل التدريبي لإيجاد بيئة مدرسية آمنة خالية من العنف، الحملـــة الوطنيـــة (معـــاً... نحو بيئة مدرسية آمنة).
15.E. Elswick, Susan & J. Cuellar, Matthew & E. Mason, Susan(2018): Leadership and School Social Work in the USA: A Qualitative Assessment. School Mental Health, 10.1007/s12310-018-9298.
16.Cedrina Ruffin(2017), School Social Workers Roles involving teacher student sexual misconduct and explication, Walden university http\\: scholar worker .waldenu.edu.\dissertations.
17.Wilson(2016), School Social Workers Perceptions of their role within the framework of inclusive education, North-west University, Yunibesiti, YA Boskone – Bophirima.
18.Martin – Parker – Eugene(1983)ة the impact of static or Declaiming Enrollments on staffing and curricula practices in the public school. Districts of the sloth plan school. Study council group: UN. Of Pennsylvania (0175).
19.Linda Openshaw(2008), Social Work in Schools principles and practice, series Editor’s Note by Nancy Boyd Webb, the Guilford press, New York, London.
20.Cherian P Kurien , Bimal Antony(2012), School Social Work Practice – Connecting Schools, Families and Communities, Marian College, Kuttikkanam II MSW, No. 111.

ملاحق البحث

جدول (1) يوضح المسؤوليات الأخلاقية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي والمرتبطة بممارسة السلوك الشخصي الملائم في البيئة المدرسية والمؤدية للأمن النفسي والاجتماعي للطلاب:

م. المسئوليات الأخلاقية	نعم		الى حد ما		لا		الوسط	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	—	—

1 كفاءة الأخصائي في التعامل مع الطلاب يؤدي إلى القضاء على الصراعات والعنف داخل المدرسة.	120	75	40	25	–	–	2. 8	3
2 تجنب الممارسات المتحيزة مع الطلاب يؤدي إلى الإحساس بالعدالة والأمن فيما بينهم .	160	100	–	–	–	–	3	1
3 الإخلاص والتفاني في العمل مع الطلاب يقوي العلاقة الآمنة فيما بينهم.	130	81 .8	30	18 .2	–	–	2 .9	2
4 - قيام الاخصائي بتحقيق الصالح العام للطلاب يزيد من انتمائهم للمدرسة.	110	68 .8	50	31 .2	–	–	7 .2	4
5- حرص الأخصائي على تقديم النموذج الأمثل للطلاب يغرس فيهم القيم والاخلاقيات الفاضلة.	110	68 .8	50	31 .2	–	–	7 .2	4

جدول رقم (2) يوضح المسؤوليات الأخلاقية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي تجاه الطلاب كمستفيدين. والمؤدية لاستقرارهم وتفوقهم الدراسي.

م. المسئوليات الأخلاقية	نعم		الى حد ما		لا		الوسط	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	—	—
1 - حرص الأخصائي الاجتماعي على تقديم أفضل الخدمات للطلاب يجعلهم يشعرون بالأمن والراحة النفسية.	140	87 .5	20	12 .5	–	—	2 .9	2
2 التعامل العادل مع الطلاب الأسوياء وذوي الاحتياجات الخاصة يؤدي إلى الاندماج الإيجابي بين الطلاب.	110	68 .8	50	31 .2	–	—	2 .7	4
3 - الحرص على حماية الطلاب وعدم تعريضهم للخطر يجعلهم يشعرون بقيمة المدرسة وأمن بيئتها.	150	93 .8	–	—	10	6 .2	2 .9	1
4 - قيام الأخصائي الاجتماعي بتهيئة الفرص لمشاركة الطلاب في اتخاذ القرار وحق تقرير المصير يدعم قوتهم وثقتهم بأنفسهم.	130	81 .8	30	18 .2	—	—	2 .8	3
5- حفاظ الأخصائي الاجتماعي على أسرار الطلاب وأسرهم يزيد من ثقة الطلاب بالمدرسة ككيان آمن.	140	87 .5	20	12 .5	—	—	2 .9	1

جدول رقم (3) يوضح تحديد المسؤوليات الأخلاقية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي تجاه الزملاء والمؤدية إلى الأداء الفعال للمهام واتخاذ القرارات السليمة في البيئة المدرسية.

م. المسئوليات الأخلاقية	نعم		الى حد ما		لا		الوسط	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	—	—
1 - احترام الأخصائي الاجتماعي لزملائه يخفف من حدة التوترات بينهم في العمل بالمدرسة.	150	93. 8	10	6 .2	–	—	2 .9	2

2 التعامل مع الزملاء بروح الفريق يؤدي إلى التماسك وفاعلية الإنجاز واتخاذ القرارات الصائبة في البيئة المدرسية.	160	100	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	3	1
3 ـ الحرص على سمعة الزملاء يزيد من الإحساس بالراحة والأمن لدي الأخصائي وفريق العمل بالمدرسة.	150	93. 8	10	6 .2	-	ـــ	2 .9	2
4 ـ الاحترام المتبادل للتخصصات المهنية العاملة بالمدرسة يدعم ثقة الأخصائي الاجتماعي بنفسه والانسجام مع زملائه.	140	87. 5	20	12 .5	-	ـــ	2 .8	3
5- تدخل الأخصائي في حل مشكلات الزملاء يزيد من قوة العلاقة الآمنة فيما بينهم.	90	56. 3	70	43 .7	-	ـــ	2 .6	4

جدول رقم (4) يوضح المسؤوليات الأخلاقية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي تجاه المدرسة كمؤسسة تربوية والمؤدية

م. المسئوليات الأخلاقية	نعم		الى حد ما		لا		الوسط	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ـ	ـــ
1 ـ قيام الأخصائي الاجتماعي بتنمية اتجاهات الطلاب نحو المحافظة على المدرسة أمر ضروري لتصبح ذات بيئة تربوية آمنه.	150	93. 8	10	6. 2	ـــ	ـــ	2. 9	1
2. حرص الأخصائي الاجتماعي على تطوير السياسات والإجراءات المدرسية يؤدي إلى تطويرها في تحقيق أهدافها التعليمية والاجتماعية.	130	81. 2	30	18 .8	ـــ	ـــ	2. 8	2
3 ـ قيام الأخصائي الاجتماعي بتسهيل علاقة المدرسة بالمدارس والمؤسسات الأخرى يؤدي إلى تبادل الموارد المادية والبشرية	120	75	30	18. 8	10	6. 2	2. 7	3
4 ـ مساهمة الأخصائي الاجتماعي في تقديم صورة ذهنية إيجابية عن المدرسة أمر ضروري لزيادة الدعم المادي والمعنوي للقيام بوظائفها.	100	62. 5	60	37 .5	ـــ	ـــ	2 .6	4
5- قيام الأخصائي بتقديم التقييم والنقد الموضوعي عن أداء المدرسة كمؤسسة تربوية يؤدي إلى الاستفادة منه لجعلها أكثر أمنا.	130	81. 2	20	12. 6	10	6. 2	2. 7	3

جدول (5) يوضح المسؤوليات الأخلاقية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي تجاه المجتمع القطري والمؤدية لتكامل البيئة المدرسية مع البيئة المجتمعية.

م. المسئوليات الأخلاقية	نعم		الى حد ما		لا		الوسط	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	——	——
1 - حرص الأخصائي الاجتماعي على ربط المدرسة بثقافة المجتمع وأهدافه العليا بزيد من افتخار واعتزاز الطلاب بمجتمعهم.	150	93. 8	10	6. 2	—	——	2. 9	1
2. قيام الأخصائي الاجتماعي بإشراك الطلاب في الاحتفالات والمناسبات المجتمعية يعزز روح المواطنة ليهم.	150	93. 8	10	6. 2	—	—	2. 9	1
3- قيام الأخصائي بحث الطلاب على التفوق من أجل النهوض بالمجتمع وتطويره ينمي روح المسؤولية الاجتماعية لديهم.	140	87. 5	20	12. 5	—	—	2. 8	2
4 ـ احترام الأخصائي للتنوع الثقافي في المجتمع يقضي على العنصرية والتحيز لدى طلاب المدرسة.	140	87. 5	15	9. 4	5	3. 1	2. 8	2
5- حرص الأخصائي على أن يصبح أهل ثقة لدى أولياء الأمور بالمجتمع المحلي تساهم في احتواء المشكلات وحل الصراعات بين الطلاب	140		10		—	—	2. 8	2

السوسيولوجيا من أزمة نظرية إلى البحث عن البديل -بين التوافقية وما بعد الحداثة والتأصيل-

د. طرابلسي عبد الحق، جامعة محمد الشريف مساعديه سوق أهراس- الجزائر

Sociology from theory crisis issue to a search for replacement compatiblism and etymology -between consociationalism

Dr.Trabelsi abdelhak, university Mohamed chérif mesaadia souk ahras , Algeria

ملخص: لقد خاض علم الاجتماع منذ نشأته معارك فكرية وعلمية ضارية للدفاع عن مشروعيته، خاصة في المجال النظري غير أن علم الاجتماع عاش فترات متعاقبة من الاعتراك الابستمولوجي والمنهجي، وهذا ما سرع في نشأة أزمة حقيقية تهدد علمية العلم أصلا، فجذور هذه الأزمة قد تمتد إلى فلسفة التنوير وتكلساتها النظرية، التي تأثر بها علم الاجتماع وساهم بدرجة كبيرة في حالة الانشطار النظري الذي ينخر بطن العلم ومنهجه، وقد طرحت العديد من البدائل التجاوزية لهذه الأزمة وسنركز في هذه المعالجة البحثية على المقاربة النظرية التوافقية ونظرية ما بعد الحداثة ومحاولات أصحاب الاتجاه الإسلامي في التأصيل.

الكلمات المفتاحية: النظرية السوسيولوجية، الأزمة العلمية، مابعد الحداثة، التوافقية، التأصيل الإسلامي.

Abstract: Upon its originating, sociology had gone through ferocious battles of thought and science for the defence of its legitimacy, especially that of the theoretical field. It however witnessed successive periods of methodological and epistemological conflicts, its pioneers which accelerated the emergence of an actual crisis/issue threatening the scientificity of the science itself. The roots of this issue can be traced back to the philosophical feature/characteristic that distinguished the Renaissance and the French Revolution and led to the accumulation of several philosophical trends/currents, the. As several replacements for the said issue/crisis have been put forth, our focus in this research treatment would be on the of compatiblism/consociationalism, postmodernism, and the Islamic Current attempts in etymology/the etymologization.

Keywords: Sociological theor, The Scientific Crisis, Postmodernism, Compatibility, Islamic rooting

مقدمة:

تعالت الأصوات الأكاديمية طيلة السنوات الماضية بوجود أزمة معرفية في مجال السوسيولوجيا أين اشتد النقاش العلمي بضرورة تحديد أبعاد هذه الأزمة واقتراح الحلول والبدائل الملائمة، فكان علم الاجتماع منذ نشأته يعيش حالة من الاعتراك الابستمولوجي والتحير الانطولوجي بين العديد من الاتجاهات النظرية والمنهجية، فيبدو تارة انه علم فتي، مميز، خاص جدا، لا يشبه العلوم الطبيعية في مناهجها ولا أقيستها الرياضية، بينما يلح العديد من علمائه أنه علم يمكن التجريب والمشاهدة في ظواهره، وإخضاعها للفحص الإحصائي كما يذهب طباق آخر من العلماء إلى أنه علم كلي شمولي، غايته الإصلاح والمحافظة على توازن المجتمع، بينما يرافع فريق آخر على أنه علم ذري، يهتم بالأفراد والتفاعلات الاجتماعية بعيدا عن أي شمولية أو قهر اجتماعي.

فبين الثنائيات القطبية (الكم و الكيف)، (الكل والجزء)، (الموضوع والذاتية)، (التوازن والصراع)، عاش علم الاجتماع وعايش ظروف المجتمعات الغربية وخبراتها ولعلى ما زاد الأزمة وطأة اتهامه في الكثير من الأحيان بأنه علم عنصري، محوري، يحضر رواده دائما في مأدبة السياسة أو المال.

وفي بحثنا هذا سنسلط الضوء على الأزمة التي يعيشها علم الاجتماع لاسيما في المجال النظري وذلك من خلال الرجوع إلى الأصول الفلسفية الأولى لنشأته والمرتبطة في الأساس بعصر التنوير مع تحديدات متباينة للأزمة التي تنخر بطن هذا العلم خاصة في مجال النظرية ومناقشة البدائل الموجودة على الساحة العلمية كالموا لفة النظرية أو النظرية الموحدة والبحث عن بديل نظرية ما بعد الحداثة وعرض محاولة علماء الاجتماع العرب والمسلمين لما يسمى بالاتجاه التأصيلي لعلم الاجتماع.

وستشمل معالجتنا لهذا الموضوع العناصر التالية:

أولا: السوسيولوجيا: النشأة والأصول الفلسفية لعصر التنوير .

ثانيا: بوادر الأزمة والبحث عن البديل.

ثالثا: من النظرية التوافقية إلى سوسيولوجيا ما بعد الحداثة.

رابعا: الاتجاه الإسلامي- محاولة النقد وطرح التأصيل.

أولا: السوسيولوجيا: النشأة والأصول الفلسفية لعصر التنوير:

إن الحديث عن النظرية الاجتماعية يقودنا بالضرورة إلى تصفح إحدى أهم المراحل التاريخية في الحياة البشرية، وهي مرحلة التنوير فقد كان عصر التنوير عصر الإبداع والإنعتاق العقلي والفكري، فقد امتط الفلاسفة آنذاك سروج الحرية المنطقية، أين بدأت أولى قسمات التفكير الجدي بقضايا الانطولوجيا والوجود، الله والخلق، السياسة والفن، الفكر والتجريب، وقد شكلت أعمال الفلاسفة الأوائل والمتأخرين ومواقفهم المعرفية، المرجعية الحقيقية التي تكونت من خلالها الأطر الفكرية الأولى للنظريات السوسيولوجية فلا نستطيع أن ننكر تأثير المفكر والفيلسوف فيكو ومونتسيكيو على المدخل العلمي لأوجست كونت، كما أن جون لوك ودايفيد هيوم وبيركلي في بريطانيا أثروا بشكل واضح على المذاهب التجريبية والشكية العلمية في كل صنوف العلوم

الاجتماعية، بما فيها علم الاجتماع وقد ألف المسار الأدبي والفلسفي الرومانسي في ألمانيا أنشودته الفكرية المتميزة وإلهاماتها الخلاقة على النظرية السوسيولوجية، فقد ابتدع كانط وهيجل وشلينغ وهامان نموذجا فلسفيا مثاليا، يعطي أسبقية للفكر الجدلي والمكونات الروحية والعقلية عن أي تشييئات مادية خارجية، ويمكن أن نتأمل مثل هذا النزوع الفلسفي في الانطلاق الجدلي لماركس ثم بشكل أوضح عند ماكس فيبر في النظرية السوسيولوجية، كما أن حدث الثورة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر وانتشار مشاهد الميكانيكا والفيزياء، واكتشاف سحر التكنولوجيا مع بدايات القرن التاسع عشر كانت له تأثيراتها الكبيرة على العقل والفكر والعلوم، بحيث أن ولادة الثورة الفرنسية والثورة الصناعية هي ولادة حقيقية لحركة كوسموبولتية (كونية) كان لها الوقع التاريخي والحضاري والعلمي على الحياة البشرية، بل وأثرت على مسار العلوم جميعها بما فيها العلوم الإنسانية والاجتماعية وعموما فمن الممكن أن نرصد إحدى أهم الاتجاهات الفلسفية التي كان لها التأثير الواضح على النظرية السوسيولوجية، والتي شكلت الوعاء المعرفي الذي غرفت منه النظرية الاجتماعية الكثير من أسسها وعناصرها الجوهرية، فقد شيد الوضعيون عالم مسارهم الفكري الذي اهتم بقضايا العلمية والتجريب والذرية، ومحاولة القياس التكميمي على دراسة الإنسان المجرد من كل قيمة أو عقيدة أو عاطفة فكان هذا الاتجاه المعروف ينجرف دوما نحو العلمانية والمبدأ الإلحادي وإقصاء كل الأخلاق الكنسية العتيقة التي تخنق العواطف الإنسانية وتكبل العقول البشرية، بل وتسجن المعرفة العلمية ضمن الخرافات والترهات فكان هذا الاتجاه يصارح بمعاداته للدين ولسلطته على المجتمع.

حيث يشير **ف.فولغين**" إن تاريخ الفكر الفرنسي في القرن الثامن عشر هو قبل أي شيء آخر تاريخ التطور الجامح للايدولوجيا البورجوازية وروادها المنقطع النظي، تاريخ الإعداد الإيديولوجي للثورة الفرنسية عارض التصور الجديد العلماني للعالم الذي تقدم به المجتمع البرجوازي الوليد، عارض سلطة الكنيسة القوية في ظل الإقطاع، بمبدأ حرية تفتح الشخصية الإنسانية كما عارض أخلاق القرون الوسطى التقشفية والزهدية بالتأكيد على حق التنعم بملذات الدنيا و إشباع مختلف الحاجات والأهواء"(ف.فولغين، 2006، ص07).

وعليه يبدو أن الأزمة التي يعاني منها الطابع النظري لعلم الاجتماع هي أزمة فلسفية وفكرية موروثة في الأساس بل ومرتبطة بحركة النكران الوجودي المقصود للدين، الذي صاحب الدعوات والصيحات الفكرية الأولى للثورة الفرنسية على الرغم أن معظم الفلاسفة والمفكرين الأوربيين السابقين كجون جاك روسو، ديكارت، فولتير إلى هيوم وليبنتز أقروا بأهمية الدين ووجود الله وخلقه ويبدو إذن أن الأزمة في الاتجاه الوضعي أصلا هي أزمة دينية ومشروعية علمية وفكرية للدين في دراسة قضايا المجتمع وأحواله.

ويشير **ايزايابرلين** " كان القرن الثامن عشر كما يعرف الجميع -فقد أصبحت بداهة -عهد الانتصار العظيم للعلم هذه الانتصارات العظيمة للعلم كانت أكبر أحداث ذلك الزمن، وكانت أعمق ثورة في العاطفة الإنسانية هي التي حدثت في ذلك الحين نتيجة لتدمير الأشكال القديمة نتيجة للهجوم على الدين المؤسسي وعلى التراتبية القروسطية القديمة على حد سواء من قبل الدولة العلمانية الجديدة "(إيزايابرلين، 2012، ص101).

ثانيا: بوادر الأزمة والبحث عن البديل:

يبدو أن الأزمة في السوسيولوجيا هي أزمة هوية علمية حقيقية، تمتد جذورها إلى الفكر الفلسفي الأوروبي، أين نجد مجالها النظري والمنهجي يعكس انقساما واضحا بين أنساقا فكرية متباينةحول فهم الكيان الإنساني وماهية وجوده الفردي والاجتماعي ويعطي تمثيلات مختلفة للتصور الواقعي لحياة الإنسان، كما أن ظلال الأزمة تمتد إلى تلك الاتجاهات النظرية اللاحقة والتي اتسمت بالتناقض والتضارب وحتى التصادم الابستمولوجي، أضف بأنها في أغلب اللحظات التاريخية بزوغا كانت منشغلة في التحليلات والخبرات الخاصة بالمجتمعات الغربية والأوروبية خاصة حتى أصبح علم الاجتماع ونظريته متهمة بأنها تعكس واقع المجتمعات الأوروبية أو الأمريكية فحسب. حيث ينوه في هذا الإطار **السيد الحسني** "اختلف علماء الاجتماع المحدثون حول تشخيص المرحلة التي يمر بها علم الاجتماع المعاصر، فالبعض يذهب إلى أن الانجازات السوسيولوجية التي تحققت خلال تاريخ هذا العلم، يجب أن تخضع لمراجعة شاملة لأنها قد وصلت بالفعل إلى طريق مسدود والبعض الآخر يؤكد أن علم الاجتماع الحديث -وعلى الأخص الغربي- يتعرض "لأزمة" حقيقية بسبب تجاهله للخبرات الإنسانية التي تشهدها مختلف مجتمعات العالم وأيّا كانت التسميات التي يمكن أن تطلق على المرحلة الحالية من تطور علم الاجتماع فإن هناك عقبات معينة تحول دون تقدم هذا العلم ومن ذلك ضيق نطاق النماذج النظرية السوسيولوجية وعدم قدرتها على استيعاب مختلف أنماط المجتمعات والثقافات"(السيد الحسيني، 1985، ص20-21).

والأكثر من ذلك فإن البناء النظري لعلم الاجتماع ظل مرتهنا لفترات زمنية طويلة بالتمنيات السياسية للبحوث الاجتماعية، وبالأحداث التاريخية الاستعمارية للدول التي ظهر فيها، فرنسا وايطاليا وألمانيا وصولا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حتى تعالت الأصوات بأن السوسيولوجيا هي صناعة أوروبية مقيتة ومتحيزة وتخدم الأهداف الاستعمارية بل وتحمل النوايا الخبيثة للشعوب المتخلفة، وتريد تطبيعها بمعالم المجتمعات الأوروبية ويشير **يان سبورك"** إن ذلك يطرح علينا تحديات وأسئلة بشكل أقوى لأنه تحت أنظارنا يطفو أو ينبثق مجتمع جديد لا نعرف ولا نستطيع أن نعرف عنه سوى بعض العناصر، التي تظهر نطاقاته المتناقضة بعمق أنه مجتمع موسوم بالطابع الأوروبي، ومعولم يبحث عن قواعد وضوابط جديدة وعن أطر حديثة خاصة بالدولة، وفي إطار العلاقة المباشرة مع انبثاق هذا المجتمع الجديد يتساءل علماء الاجتماع اليوم حول أنفسهم ووجودهم وحول معنى هذا الوجود، وهم يتساءلون أيضا حول علمهم النظامي وحول مكانتهم في المجتمع كما حول علاقتهم باللاعبين الفاعلين الفرديين والجمعيين وأيضا حول خصوصياتهم ودورهم ومشاركتهم في بناء المجتمع"(إيان سبورك، 2009، ص10).

وفي ظل التنامي المتزايد للنزعة الاستقطابية في السوسيولوجيا، ترعرعت الأزمة العلمية والمعرفية للعلم الجديد حتى أصبحت الاتجاهات التقليدية منقسمة ومتجزأة وفق مقولات تفسيرية قطبية وثنائية بين (الكل والجزء)، (الفرد والمجتمع)، (التجربة والحدس)، (المادة والروح)، (المتعين والباطن)، (الموضوعية والذاتية) ،(الفهم والقياس)،(الكم والكيف)، (التوازن والصراع)، وقد اشتهر علم الاجتماع عموما بانقسامه إلى اتجاهين أساسين أحدهما محافظ

والأخر ثوري يساري فالاتجاه المحافظ يضم الوضعيون والوظيفيون والبنائيون والعضويون وحتى التطوريون وجميع تلك المداخل الناتجة عن التقاطعات النظرية والفكرية بين الاتجاهات السابقة حتى أصبح علم الاجتماع الوضعي والوظيفي هوالأكثر قبولا أكاديميا في أغلب الدول والجامعات الأوروبية والأمريكية بعد ذلك، حيث عرف هذا الاتجاه بتبنيه لأفكار التكامل والإجماع و ضرورة الاستقرار والتوازن للأنساق الاجتماعية وبفكرة الوظيفية للبنى الاجتماعية.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ظلت الاتجاهات المسيطرة على علم الاجتماع الأكاديمي منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الستينيات تتقاسمها البنائية الوظيفية لبارسونز وميرتون أي الاتجاه الكلي، والنظرية الوضعية المستحدثة للاندبرج ودود للاتجاه الكمي، والتفاعلية الرمزية لهربرت ميد وبلومر، وهو الاتجاه الفردي أو الجزئي في التفسير، وإلى جانب هذه المدارس الفكرية الثلاث كانت هناك أقلية معترضة على موقف المؤسسات الأكاديمية في علم الاجتماع الأمريكي مثل الماركسيين المحدثين ميلز وماركيوز والفينومينولوجيا الاجتماعية لشوتز والاتنوميتدولوجيا لجارفينكل، والتي تعتبر امتدادا علميا للاتجاه التفاعلي الرمزي(زينب شاهين، 1987، ص64).

والبعض يتفنن في تسميتها بعلم الاجتماع التأويلي أو النظريات الإبداعية نظرا لاهتمامها البالغ في تأويل الظواهر الاجتماعية، انطلاقا من التأويلات الخاصة بالفاعلين الاجتماعيين وتصوراتهم بل حتى عواطفهم ومشاعرهم ومكنوناتهم الذاتية.

أما الاتجاه الثوري فقد عرف بالمفاهيم الماركسية، والتفسير الاشتراكي التقليدي للجدلية المالية وثورة البورليتاريا، إضافة إلى تلك التحليلات التي ظهرت عند المتأخرين الناقدين للاتجاه الماركسي بداية من بيرنشتاين والمدرسة النمساوية، إلى الماركسية المحدثة لرالف دارندورف ولويس كوزر، ثم ذلك الاتجاه اللامع الذي ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية والذي عرف باليسار المعتدل وضم أعلام مدرسة فرانكفورت ورايت ميلز وإلفن جولدنر، إضافة إلى تلك الاتجاهات النقدية الأخرى وعموما فالاتجاه الثوري أو الصراع عرف بميله لأفكار الصراع والتناقض في التحليل السوسيولوجي.

وعموما فأزمة الانقسام النظري والتضارب في تفسير الواقع هي حقيقة يعترف بها كل العاملين تقريبا في مجال علم الاجتماع، غير أن الاستشكال النظري والمنهجي يطرح بقوة مرة أخرى وذلك عند الحديث عن البديل بل وتوفر وحدة مفهمية وتوافق نظري، وإمكانية الخروج من عش النماذج التقليدية التي ورثت أراء وأفكار حقبة التنوير والثورة الفرنسية، وقد أورثتها بدورها لكل تلك الاتجاهات السوسيولوجية.

ثالثا: من النظرية التوافقية إلى سوسيولوجيا ما بعد الحداثة:

فهناك من يرى أن البديل هو البحث عن نظرية توافقية موحدة بين جميع التيارات العلمية الموجودة في السوسيولوجيا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، بحيث تضم جميع المفاهيم والأدوات التحليلية لكل التوجهات الوظيفية والماركسية، الفردية والكلية، أي تآلف نظري ويشير **مصطفى خلف عبد الجواد** "كما لاقى مشروع الموالفة النظرية ترحيبا من بعض الشخصيات البارزة في النظرية المعاصرة، ومنهم من يتعاطف مع التركيز على البحوث في المشروع الأول إذ نجد جوناثان تيرنر يلح في اتخاذ الخطوات لكسر الحواجز التي تفصل بين المنظرين والمضي

قدما في اتجاه الموالفة النظرية على المستويات الكبرى والوسطى والصغرى، خاصة المستوى الأخير الذي طرح نظرية توليفية عن التفاعل الاجتماعي، وعلى الرغم من اعتراف تيرنر بأن الوصول إلى نظرية توحد بين جميع هذه المستويات أمر بعيد المنال، فانه يعتقد بأن النظريات الموجودة عند كل مستوى تحتوي على العديد الديناميكيات الفعالة للكون الاجتماعي مما يجعل علم الاجتماع يقترب من النظرية العامة القابلة للاختبار الأمبريقي من النوع الموجود في العلوم الطبيعية أي المبادئ الصحيحة التي تنطبق على مجالات عديدة"(مصطفى خلف عبد الجواد، 2001، ص233).

وقد ظهرت العديد من المحاولات التوليفية، كمحاولة أنطوني غيدنز في التشكيل الاجتماعي والطرح النظري لنوربرت الياس في البنيوية التكوينية، غير أن أبرز هذه الإرهاصات كانت لجفري ألكسندر لطرحه لبديل جديد في الوظيفية، يهتم بقضايا التمايز والصراع على قدر اهتمامه بمساءلات الاستقرار والتوازن واعتبار الاختلال واللاتوازن أمر واقع، وقد يكون محببا ومفضلا في حالات عديدة، كما نجده يهتم بمؤالفة تفسيرية بين الوحدات الصغرى والكبرى، ويشير **ايان كريب** "ولعلى تعديل الوظيفة البنائية هذا وفتح أبوابها يمكن أن يفهم بشكل أفضل في اطار فكرة الكسندر، كما يجب على النظرية الاجتماعية أن تفعله -وهو ما يطلق عليه خاصية التعدد في أبعادها- ففي المجلد الأول من مؤلفه الضخم "المنطق النظري في علم الاجتماع" يذهب إلى أننا لابد أن نأخذ بعين الاعتبار ثلاث مجموعات من المتقابلات الأولى التقابل بين النظرية والواقعة البعدين الميتافيزيقي والعيني لعلم الاجتماع، الثانية بين الإرادة الفردية والهيمنة الجماعية، والثالثة بين الفعل المعياري و الفعل الأداتي"(إيان كريب، 1999، ص93).

وتضيء الساحة العلمية للسوسيولوجيا بأفكار بديلة ومغايرة للطرح السابق حيث يصر طباق من علماء الاجتماع أن جهد الموالفة أمر غير مجدي وتشوبه الموارية النظرية والمنهجية، خاصة إذا تعلق بحقبة كلاسيكية طويلة من تراكم العديد من النظريات والنماذج التفسيرية التي تعكس بصورة أو بأخرى خبرات زماكانية قديمة لمجتمعات ومجموعات حضارية بعينها دون أخرى، لذلك ففترة الحداثة من النظرية السوسيولوجية حسب الكثير من علماء الاجتماع لابد أن نتجاوزها، للحديث عن الحداثة المتأخرة أو فترة ما بعد الحداثة ،فمع اشتداد النقاشات العلمية خلال الستينيات من القرن الماضي حول قضايا (الهوية، السلاسة، البيئة، القيم المادية، النزعة الاستهلاكية، الجريمة والتردي الأخلاقي، العنصرية، العولمة)، ظهرت حركات فنية وفلسفية وحتى أدبية وعلمية تنادي بمشروع ما بعد الحداثة، ما بعد المعلوماتية، ما بعد التكنولوجيا، والبعض يسميها بالرأسمالية المتأخرة أو الحداثة العليا.

فنجد **رايت ميلز** يتكلم عن عصر ما بعد الحداثة كإحدى الحقب التاريخية الطبيعية في تطور المجتمعات "نحن نقترب الآن من نهاية العصر الذي يطلق عليه العصر الحديث، ومثلما تلا العصور القديمة عدة قرون من الهيمنة الشرقية التي يطلق عليها الغربيون من ذوي الأفق المحدود في التفكير عصور الظلام فإن العصر الحديث الآن تعقبه فترة ما بعد الحداثة"(مصطفى خلف عبد الجواد، 2011، ص94).

كما أن غيدنز في الاتجاه اليميني المعتدل الوظيفي يرفض تسمية المرحلة الناقدة الحالية للفنون والعلوم بما فيها السوسيولوجيا بمرحلة ما بعد الحداثة، وأنما يسميها بالحداثة المتأخرة أين يتم تصحيح أخطاء البشرية في المرحلة السابقة وذلك عن طريق تجاوز التحديث الانعكاسي والآثار التدميرية له، كارتفاع درجة حرارة الأرض، الأسلحة النووية، الاستنزاف البيئي.

وفي علم الاجتماع كان ظهور مصطلح سوسيولوجيا الحداثة مرتبطة بأعمال دوركايم وفيبر وحتى ماركس بأقل درجة، غير أن أهم مراجعات وتحفظات علماء الاجتماع على سوسيولوجيا الحداثة، هو ضرورة الاهتمام باللآصرة الإنسانية والتحليل الفهمي للوجود الاجتماعي، من خلال المكونات الشخصية والعاطفية وحتى الذاتية وقبولها كحقيقة جوهرية في الحياة الإنسانية، لذلك فالمساءلات الوجدانية التي طرحت في علم الاجتماع كان لها الوقع العلمي الملائم حتى يخترق البحث السوسيولوجي، ليدغدغ المشاعر العلمية لعلماء الاجتماع و يزيدهم وعيا بمدارسة مجالات غير مألوفة، مثل (علم اجتماع الحب والفن والهوية والثقافة والتعددية، النظرية النسوية، والنوع الاجتماعي اللامساواة الكونية، الحركات البيئية والحقوقية، الأمن والسلام الكوكبي)، كما أن أغلب علماء الاجتماع في ما بعد الحداثة من أقصى القطب الوظيفي إلى أقصاه الماركسي يصرون على ضرورة أن تتجاوز التحليلات السوسيولوجية التعصب المفهمي لأحدى الثنائيات (الفرد،المجتمع)، (الجزء، الكل)، (الذاتية، الموضوعية)، وضرورة الوعي أن علم الاجتماع لابد أن يتمتع بنظرة تقرب الشخصي إلى العام وتهتم بالذاتية على قدر اهتمامها بموضوعية الظواهر الاجتماعية و ينوه **مصطفى خلف عبد لجواد** في تعليقه على علم اجتماع ما بعد الحداثة.

"وبلغة بسيطة يمكن القول أن كثيرا من علماء الاجتماع بدؤوا يقتنعون أن علم الاجتماع الكلاسيكي-بما فيه علم الاجتماع التأويلي- لم يعط التجربة الإنسانية حق قدرها، وتبذل جهود حاليا، لفهم ذاتية الرؤى (الشخصية /المشاعر) لكل من الناس الذين يدرسهم علماء الاجتماع من جهة، وعلماء الاجتماع أنفسهم من جهة ثانية و لم يكن الاهتمام بالرؤى والمشاعر الشخصية بجديد على علم الاجتماع بل و ازدهر حاليا إلى حد ترك أثره في هذا العلم، وسيظل يؤثر فيه والسؤال الآن ما الذي دفع إلى إعادة الإهتمام بالذاتية في علم الاجتماع؟ يعود الاهتمام الحالي بجذوره إلى حركات الاحتجاج في الستينيات، التي زعمت أن الاتجاه السائد في الحياة السياسية والعامة أصبح بعيدا عن خبرات الأغلبية و قيمها"(مصطفى خلف عبد الجواد، 2001، ص93)، ونلخص من خلال الجدول التالي أهم الاتجاهات النظرية السوسيولوجية السابقة واهتماماتها التحليلية.

جدول يوضح أهم الاتجاهات النظرية السوسيولوجية وقضاياها التحليلية

الاتجاهات النظرية	القضايا التحليلية
الاتجاه الوظيفي البناية الوظيفي (دوركايم، فيبر، بارسونز)	-التركيز على مفهوم الإجماع والتوازن في الأنساق الاجتماعية وكل نسق يؤدي وظيفته في إطار تكامل القيم والثقافة والأدوار وهو اتجاه يهتم بالتحليل الكلي للمجتمع.
الاتجاه الماركسي(ماركس، أنجلز)	-التركيز على مفهوم الصراع والتغير الجذري في البناء، الذي يرتكز على المادية الجدلية ومنطق الديلاكتيك والأساس الاقتصادي هو الأهم، اتجاه يهتم بالتحليل الكلي المجتمع من خلال إبراز المتناقضات والصراع.
النظريات الإبداعية والتأويلية (التفاعلية الرمزية الفينومينولوجيا، الإثنوميتودولوجي) (هوبرت ميد، شوتز، جارفينكل)	-تنطلق من مفهوم التفاعل الاجتماعي والحياة اليومية للناس، أسلوبها كيفي في التحليل تهتم بالتصورات والتأويلات الذاتية تهتم بالتحليل الجزئي "الفرد"
النظريات النقدية (الخيال السوسيولوجي التأمل السوسيولوجي، مدرسة فرانكفورت) (ميلز، غولدنر، هوركهايمر) .	الاهتمام بالرؤى النقدية للاتجاه الكلي والجزئي، وضرورة التوافق بين الفرد والمجتمع وتنمية وعي وخيال سوسيولوجي نوعي لدى علماء الاجتماع، ورفض أولوية المادة على الوعي والتغلغل في الكشف عن الخفايا الكامنة للظواهر والوقائع، مهمتها نقد النظم والأوضاع الاجتماعية .
الوضعية المحدثة (لاندبرغ، دود)	الاهتمام بقضية القياس الإحصائي ودراسة الظواهر من خلال معادلات رياضية مضبوطة تهتم بالتحليل على المستوى الذري الفردي، تتفرع إلى العديد من الاتجاهات كعلم الاجتماع التطبيقي، علم الاجتماع الرياضي.
النظرية التوافقية: اتجاه متعدد الأبعاد(ألكسندر الياس،غيدنز، بورديو....)	التركيز على أهمية وجود نظرية توافقية متعددة الأبعاد، والاهتمام بالتحليل على مستوى الوحدات الصغرى والكبرى معا، ولفت الانتباه أن المجتمع يعيش التمايز والصراع كما يعيش الإجماع والتكامل على السواء.
سوسيولوجيا ما بعد الحداثة	إثارة القلق لمجتمع الانعكاسية وآثار التدمير للتكنولوجيا و خطرها على البيئة والاهتمام بقضايا (الهوية، النوع الإنساني، النظرية النسوية المساواة العالمية، التغير المناخي)، الاهتمام بالعواطف والمكونات الشخصية أكثر في التحليلات السوسيولوجية والتمازج العميق بين الثنائيات الفردية والمجتمعية، الذاتية والموضوعية.

رابعا: الاتجاه الإسلامي: محاولة النقد و طرح التأصيل:

إن الاستشعار العلمي بأزمة النظرية السوسيولوجية سرعان ما ألقى بظلاله على الكثير من الأوساط الأكاديمية في الدول الإسلامية والعربية، وحتى بعض من تلك الحركات العلمية التي ظهرت في دول أمريكا اللاتينية، ففي المجتمعات العربية والإسلامية، تكونت هناك قناعة عند العديد من علماء الاجتماع والأساتذة أن علم الاجتماع الغربي الأكاديمي بصورته الحالية أصبح عاجزا ومغتربا عن فهم المشكلات النوعية التي تمر بها مجتمعاتنا، بل أنه مصدر الخطر الحقيقي إذا تم التسليم بكل تلك التيارات النظرية العلمانية والإلحادية في الأساس دون أي مراجعة علمية لهذه التيارات.

فقد ظهرت العديد من الكتابات والمراجعات النقدية في مجال السوسيولوجيا العربية والإسلامية بحيث نجد من يذهب لضرورة توطين علم الاجتماع، والبعض الآخر ينصح بالأقلمة والتكييف للنظريات الغربية، حتى تصبح مطوعة لدراسة الواقع العربي والإسلامي، بينما فريق آخر يصر على خلدونية السوسيولوجيا، أي أن علم الاجتماع هو علم مكتشف في الأساس من طرف العالم الإسلامي العربي عبد الرحمن بن خلدون وسماه "علم الاجتماع الإنساني والعمران البشري" وهو يتحدث من خلاله انطلاقا من مصادر الوعي والفطرة والتجربة، وهذا في الواقع ما يشجع رأي فريق رابع بضرورة الذهاب إلى ما يسمى بتأصيل علم الاجتماع ليكونا الوحي (القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة)، إحدى أهم مصادر المعرفة والتنظير في علم الاجتماع الذي يصبح علما موحدا لا ملحدا، ويشير **مراد زعيمي"** إن إعادة بناء علم الاجتماع يتطلب إعادة النظر في الإطار المرجعي والمدخل المنهجي، الذي يقوم عليهما هذا العلم واستئناف المسار الذي أسس له ابن خلدون الذي أخذ من الإسلام إطاره المرجعي والقياس الأصولي منهجه وإذا كنا ندرك من البداية أن الإسلام ليس نظرية اجتماعية، ولا ينطوي على نظريات علمية لا لعلم الاجتماع ولا لغيره من العلوم الإنسانية أو الطبيعية، لكننا نؤمن في ذات الوقت أن الإسلام هو المصدر الأساسي للإطار المرجعي لعلم الاجتماع الذي ينطلق منه الباحث ويحتكم إليه في الدراسة والبحث، وفي تشييد النظرية العلم اجتماعية"(مراد زعيمي، 2004، ص63).

وسنقوم فيما يلي بعرض لأهم الانتقادات والأفكار الأساسية لأصحاب الاتجاه الأخير الذي ينادي بتأصيل علم الاجتماع إسلاميا.

فقد قدم أصحاب اتجاه التأصيل العديد من الانتقادات للبنية النظرية والمنهجية في علم الاجتماع الأكاديمي الغربي ومن أهمها:

-أصبحت السوسيولوجيا أداة غير بريئة في أيدي رجال الأعمال والحكومات والساسة، الذين كثيرا ما يشيدون الجامعات ومراكز البحوث، لتمرير القرارات والوصول إلى المصالح الخاصة فلم يعد علم الاجتماع حتى بعد الحداثة سوى مصدرا للاسترزاق غير الموضوعي للكثير من محترفيه، ويشير **رايت ميلز** "إن -علم الاجتماع الجديد- كما يمارس في مجال رجال الأعمال خاصة، في مجالات الاتصال الخاصة بالإعلان، وفي القوات المسلحة وفي الجامعات كذلك قد أصبح يخدم عملاءه البيروقراطيون أيا كانت غاياتهم وأولئك الذين يقومون بترويج وممارسة هذا

الأسلوب من البحث، يتبنون فورا المنظور السياسي لعملائهم ورؤسائهم البيروقراطيين، وتبني المنظور غالبا ما يصبح قبول له"(رايت ميلز، 1997، ص181).

ويشير **أحمد مجدي حجازي"** إن اعتماد علم الاجتماع على مصادر تمويلية عامة وخاصة لتمويل البحوث الاجتماعية أظهر الشكوك في مصداقية أهدافه التي يسعى إليها، لقد لاحظ ستيفن ترنر مثلا عدم الاتساق بين النتائج التي توصلت إليها الدراسات الاجتماعية التي أجريت خلال القرن العشرين"(أحمد مجدي حجازي، 1998، ص217).

-إن السوسيولوجيا الغربية بدت متأثرة بنهضة التيارات العلمانية والإلحادية، الناتجة عن الثورة الفرنسية فهي تعكس أفكارا إلحادية غير سليمة، وعاجزة عن فهم الماهيات الوجودية للكون والإنسان، فهي تقصي الدين وتنكر وجود الله تعالى على الرغم من أن العديد من الفلاسفة أقروا بل أكدوا أن الله هو الخالق لهذا الوجود الكوني، ومن أمثال هؤلاء دايفيد هيوم وليبنتز ويشير **رونالد سترومبرج** "لقد كان لايبنتز يعتقد بأنه يتوجب أن يكون ثمة سبب كاف أو علة كافية لكل شيئ، بما في ذلك إرادة الله وأن الله قد اختار هذا العالم من بين العديد من العوالم الممكنة، ولم يختره اختيارا متعسفا، بل أن ثمة سببا وراء اختياره، وأن للعالم قوانينه الضرورية وعلاقاته المتبادلة"(رونالد سترومبرج، 1994، ص166).

-أن الروح لا وجود لها في التكوين الجبليّ للكينون الإنساني، وهي لا تلقى الاهتمام اللازم في التحليلات السوسيولوجية، حيث تعتمد عملية التأويل والتفسير على الخارجيات السلوكية للإنسان وإغفال ذلك الجانب الروحي الخفي والمضمر، والذي يشكل بل ويؤثر على صور الظواهر الإنسانية وحركتها، ثم أن الروح هي حقيقة خلقية فطرية، ويشير **محمد قطب** "فمن حقيقة خلق آدم من قبضة من طين الأرض ونفخة من روح الله، لا يمكن فصل عنصر في حياة الإنسان عن عنصر، لأنهما ممتزجان مترابطان، ومن ثم فكل نظام أو فكرة أو تصور الإنسان مادة فحسب أو روح فحسب فهو مخطئ من حيث أهمل الجانب الآخر في كيان الإنسان، ويسري الخطأ في كل خطوطه وتخطيطاته"(محمد قطب، 1983، ص126).

-إن الحقائق مؤطرة ضمن منهجية العلوم الاجتماعية من خلال العقل والتجربة والمشاهدة فقط بينما يصر أصحاب الاتجاه التأصيلي الإسلامي أن الوحي الإلهي المتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة هما مصدران أساسيان لتفسير الظواهر والحادثات الاجتماعية، ولا يمكن إسقاطها أو نكرانها لأي سبب كان والأصل هو الجمع بين المعقول والمنقول، بين المحسوس والوحي، بين الرواية والدراية، ويقول **مراد زعيمي** "ويتمثل هذا الإطار المرجعي في القرآن الكريم، السنة النبوية، الفكر الإسلامي، والفكر الإنساني، لقد تم الاعتماد على الإسلام نفسه في تحديد هذه العناصر المكونة للإطار المرجعي لعلم الاجتماع الإسلامي"(فوضيل دليو وآخرون، 1996، ص84).

-يعاب على السوسيولوجيا الأكاديمية الغربية بأنها محورية، شكية، مضطربة، تعكس تجربة الإنسان الأبيض الشمالي فحسب، وهي تبدو غريبة عاجزة في إعطاء تفسيرات مقنعة لمجتمعات عربية إسلامية توصف بأنها المجتمعات الأكثر روحية في كوكبنا.

-ضرورة الجمع بين الذاتية والموضوعية بين الإرادة الفردية وقوة الجمعية والمجتمع، فالخلق الإلهي هيّأ الكينونة الإنسانية للحياة الشخصية المتميزة، التي لا تملك إلا الارتماء في الأحضان الاجتماعية للمجتمع، ثم لا يملك الفرد أي حياة منعزلة عن الهيولة الاجتماعية التي يتفاعل معها ويعيش لأجلها في الكثير من الأحيان ويشير **عبد العزيز القوصي**: "وما نعلمه من وجود نظريتين إحداهما الفردية التي تبالغ في تقدير الفرد وتذويب كيان المجتمع والأخرى الجمعية لا يعني في الواقع شيئا فالفرد والمجتمع ليس في الحقيقة قوتين منفصلتين"(محمد التومي، 1990، ص247).

خاتمة:

يتضح أن علم الاجتماع يعيش فعلا أزمة ابستمولوجية ارتبطت أساسا بظروف نشأته، وانشطار نظريته ضمن العديد من الاتجاهات الفلسفية لعصر التنوير والثورة الفرنسية، فالوضعية العلمانية التي أثرت بقوة في التوجهات العلمية والنظرية للعلم، كانت متفوقة بل ولاقت القبول عند الكثير من العلماء والباحثين في علم الاجتماع، كما أن النزعة الرومانسية كان لها الأثر البالغ في الالتزام الأخلاقي والفكري لرواده، غير أن الأزمة بدت بشكل واضح في انقسام النظرية السوسيولوجية إلى عدة تفريعات ومداخل متضاربة مختلفة وغير متفقة، وذلك ضمن اتجاهين أساسين أحدهما محافظ (وضعي، وظيفي) يميني، والآخر ثوري ماركسي صراعي يساري وضمن هذين المدخلين بدت المعركة مشتدة في ايجاد القوالب والأنماط التفسيرية للظواهر الاجتماعية فنجد من يؤمن بالمجتمع وكليته وأسبقيته، ونجد من يمجد الفرد ويدافع عن تميزه، وهناك من يقدس الكم والعدد والإحصاء، بينما فريق مهوس بالشروحات الكيفية والتصورات الذاتية.

وعموما فالأزمة قد تعدت هذا الطرح ألاستقطابي، لتطرح مساءلات مشروعة حول الدور الذي يلعبه علماء الاجتماع في الجامعات ومراكز البحوث والشركات المالية والمؤسسات السياسية، في ظل التمويل المتزايد للبحوث السوسيولوجية التي تثار حولها العديد من الشكوك، كما أن السوسيولوجيا تظل متهمة بالمحورية والإقصاء بل والعنصرية في كثيرا من الأحيان، عندما يتخلى علماء الاجتماع في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية عن موضوعية التنوع الثقافي وخصوصيات المجموعات الحضارية في مدارساتهم العلمية، وإهمال تجربة المجتمعات الأخرى.

وأمام هذا الوضع طرحت العديد من المقاربات النظرية التجاوزية، كمقاربة النظرية التوافقية التي تسعى للتخلص نهائيا من الانحياز إلى إحدى قطبي ثنائية المجتمع أو الفرد، والإيمان أن الحقيقة الوجودية هي حقيقة متعددة الأبعاد (فرد، مجتمع)، كما ظهرت مقاربات ما بعد الحداثة التي تتحول من خلالها السوسيولوجيا إلى الاهتمام بمواضيع واستشكالات الناس اليومية(كالهوية النسوية، العاطفة والحب، السلالة والشباب، البيئة) لتكون في النهاية سوسيولوجيا قريبة إلى القلب.

ويطرح في العالم العربي والإسلامي مقاربات توطينية وتوليفية عديدة، إضافة إلى محاولات التأصيل التي تعتبر أن الأزمة أصلا مرتبطة في العجز المعرفي الناتج عن نكران الروح كمكون

فطري في خلق الإنسان، وإقصائه من أي محاولة لتغيير الواقع، أضف إلى ذلك فإن استكناه المعرفة لا يحصل فقط بالتجربة والعقل فالوحي (القرآن الكريم السنة النبوية)، يعتبر مصدرا أوليا للتنظير والبحث فلابد أن نجد هناك متقابلات في علم الاجتماع بين الوحي والتجربة والمنقول والمعقول.

قائمة المراجع:

1.أحمد مجدي حجازي(1998)، علم اجتماع الأزمة، دار قباء للطباعة والنشروالتوزيع، القاهرة مصر.

2.إيان كريب وآخرون(1999)، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسن غلوم ،عالم المعرفة، الكويت.

3.إيزايا برلين(2012)، جذور الرومانتيكية، ترجمة سعود السويدا، جداول للنشر والتوزيع بيروت، لبنان.

4.السيد الحسيني(1985)، نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

5.إيان سبورك(2009)،أي مستقبل لعلم الاجتماع، ترجمة حسن منصور الحاج، ط1، كلمة ومجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

6.رونالد سترومبرج(1994)، تاريخ الفكر الأوروبي الحديث، ترجمة أحمد الشيباني، ط3، دار القارئ العربي.

7.رايت ميلز(1997)، الخيال العلمي الاجتماعي، ترجمة عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري، دار المعرفة الجامعية، مصر.

8.زينب شاهين(1987)، الإثنوميتودولوجيا-رؤية جديدة لدراسة المجتمع-، ط1، مركز التنمية البشرية والمعلومات، القاهرة، مصر

9.محمد التومي(1990)، المجتمع الإنساني في القرآن الكريم، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب والدار التونسية للنشر، الجزائر/تونس.

10.ف.فولغين(2006)، فلسفة الأنوار، ترجمة هنرييت عبودي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

11.فوضيل دليو وآخرون(1996)، علم الاجتماع من التغريب إلى التأصيل، دار المعرفة الجزائر.

12.محمد قطب(1993)، دراسات قرآنية، ط4، دار الشرق، القاهرة، مصر.

13.مصطفى خلف عبد الجواد(2011)، نظرية علم الاجتماع المعاصر، ط2، دار الميسرة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن.

14.مراد زعيمي(2004)، علم الاجتماع –رؤية نقدية- ، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية قسنطينة، الجزائر.

فلسفة السخرية في موضوع التربية الجزائرية- النكتة الشعبية أنموذجا–

د.حميد قرليفة، جامعة غرداية- الجزائر

The irony philosophy in the subject of education Algeria- Popular humor as a model-

Dr. Hamid KRELIFA, University Ghardaia- Algeria

ملخص: النكتة هي دعوة الفرد الاجتماعي إلى التفاؤل والضحك، والمرح، قد تكمن من ورائها سخرية مريرة يرفضها أفراد المجتمع، ويريد إدانتها بأسلوب ساخر فاكه، يعتمد على المقارنة والمفاجئة، إنها تعبير جماعي عن الضيق والحاجة والتنفيس الفاكه عن هذا الضيق، وتسري النكتة في أوساط المجتمع معبرة عن إدراك أفراده ووعيهم، من جانب، ومن حاجتهم للتخلص من هذا الإحساس المرير الذي يعتريهم من جانب آخر، فتؤدي النكتة إلى ما يؤديه الحلم من إعداد التوازن إلى الفرد، وتعويضه عما ينقصه في عالم الواقع أو الحقيقة، أو كما أنها تشبه إلى حد بعيد ظاهرة تعاطي المخدرات، كما يرى عالم النفس الإسرائيلي افرايم لهمان. ويكمن هذا التشابه في كون النكتة وسيلة للهرب من الواقع المعاش وأشبه بغسيل دماغ ذاتي، يحل محل التفكير العميق.

الكلمات المفتاحية: السخرية – النكتة – موضوع التربية – النقد– التنفيس.

Abstract: Joke is the social individual‘s call to optimism, laugh and fun It may lie behind the bitter irony reject by members of the community and wants to condemn it in a sarcastic fashion based on the comparison and surprise It is a collective expression of distress and need and venting from this discomfort Community members express the awareness of their members on the Part of their need to get rid of this bitter feeling they have on the part of .

The joke leads to the dream of the preparation of balance to the person and compensate for what is lacking in the world of reality or truth Or as it is very similar to the phenomenon of drug abuse as seen by the Israel psychologist " Efraim Lehman" The similarity lies in the fact that humor is a way of escaping the reality of life and is like a brainwashing that replaces deep though.

keywords: The irony - humor - the subject of education - Criticism- catharsis.

مقدمة:

إن النكتة تخلق إجماعا وتسهل على الفرد سبيل الاتفاق مع الجماعة من حيث اللغة، القيم التقاليد العادات وغيرها من المؤشرات والأبعاد التي تتفق عليها الجماعات، وبواسطة النكتة يسهل الكثير السير مع التيار وتقبل الأهداف الاجتماعية الشائعة والمعروفة والمتفق عليها وبطبيعة الحال هذه الأهداف الاجتماعية السائرة في المجتمع بتقاليده وأعرافه ولغته معروفة من طرف كل أفراد المجتمع حيث أن كل مجتمع له الكثير من النكت باختلاف أنواعها وتقسيماتها التيبيولوجية، وهذه الأخيرة (النكت) لا تقبل الترجمة من لغة إلى أخرى نظرا لارتباطها بعادات المجتمع وأفكار أفراده.

ويرى برغسون أن الإنسان لا يستطيع أن يتذوق النكتة، أو يفهمها، أو يضحك لسماعها، لو أنه وحيد يحيا في عزلة مع بقية الناس، كما شدد كذلك على أنه " إذا أردنا أن نفهم السخرية (النكتة) على حقيقتها فلابد لنا من أن نتصورها في محيطها الطبيعي ألا وهو المحيط الاجتماعي أو المجتمع" (Henri Bergson،1940، p42-43).

إن للنكتة سرعة الانتشار مثل الإشاعة بين أوساط المجتمع، مكونة بذلك فكرة حول قضية من قضايا المجتمع التي يعاني منها، وبالتالي تكون بذلك رأيا عاما قد يضم سواء الناس، ويقول ألبورث غوردون، و ليو بوستمان في هذا الصدد أن الكثير من الأقاصيص والنكت التي تنتشر انتشار الإشاعة إنما هي نتاج صريح للخيال، لا تستهدف إثارة التصديق، وإنما إثارة الضحك ومع ذلك فإنها هي الأخرى يمكن أن تعبر عن الكراهية الإخبارية أو تنطوي على نقد اجتماعي، أو تطلع بالتنفيس على بعض المشاعر الانفعالية المقموعة، فالنكتة والإشاعة من حيث طريقة السيران، أو من حيث الوظيفة، غالبا ما تكشفان عن بعض التشابه يبعث على الدهشة.

وفي وقتنا المعاصر تصنف النكتة على أنها من أحدث الأشكال الأدبية إقبالا لأفراد المجتمع نظرا لبساطة لغتها وسهولة فك رموزها، وتناولها من طرف كافة أفراد المجتمع.

كما تعتبر النكتة بصورة أساسية ظاهرة اجتماعية ترسم في بعض الأحيان على شكل موجات متناقلة من الحديث وتنحدر في ظروف أخرى كشلالات من العنف على الواقع المعاش وتقتصر في بعض الأحيان على فئة محدودة في لحظات تحتضنها كمنفس عن آلامها وحقدها ولكن النكتة سواء كانت مسالمة أم مدمرة، واسعة المجال أم ضيقة، طويلة العمر أم قصيرة تظل ظاهرة قائمة ضمن نسيج كل الثقافات من ثقافة أي مجتمع، ومن المستحيل أن نتصور مجتمعا بغير نكت، ومن هذا المنطلق وإذا سلمنا أن من مميزات الظاهرة الاجتماعية الشمول والانتشار، فنجد أن النكتة هي ظاهرة اجتماعية، كونها كل المجتمعات البشرية وتنتشر بين جميع فئات المجتمع أيا كانت.

إن شكل التعبير في النكتة ليس ضروريا أن يكون إعلاميا و تبيانيا، بل النظرة الفاحصة للنكتة تكشف أن شكل التعبير فيها ينطوي في غالب الأحيان على مضمونها أو محتواها، أو على الدلالة الخفية لهاومن الممكن أن تكون الدلالة الخفية هي الأكثر أهمية والأكثر صدقا وهذا ينطبق على جميع النكت مهما كانت أنواعها أو أصنافها.

والنكتة فيما يرى فرويد سيغموند تفرض ضرب من التماسك الاجتماعي، "وتعمل على صياغة الاستقرار الفكري والاتحاد العاطفي ضد شتى عوامل التنافر والتشتت أو التميز والمفارقة وهذا ما دفع ببعض الباحثين إلى دراسة أخلاق الشعوب من خلال نكتهم، فالنكتة هي مرآة تنعكس عليها أحوال المجتمع وما مر به من أحداث"(Freud Sigmund، 1961، p59–60).

الفهم الفلسفي للنكتة:

قد يرى البعض أن النكتة ترتبط ارتباطا كليا بالأدب الشعبي كالنوادر والقصص والأساطير الخرافات وغيرها، لكن بعد التمعن والدراسة نجدها أقرب أكثر إلى الفلسفة فهي ظاهرة إجتماعية لأنها تتميز بميزات الظاهرة الاجتماعية وهي الشمول والانتشار، و بالتالي فالنكتة لها طابع درامي، وهي"عبارة عن قصة قصيرة جدا تتميز بطبيعتها الدرامية، كما أنها تتميز بتصعيد الحدث ونهايته بطريقة فجائية تتركز فيها الفكرة الأساسية في النكتة"(محمد الجوهري،1990، ص73).

من خلال هذا التعريف نستخلص أن النكتة هي عبارة عن رسالة مرمزة يرسلها المرسل إلى المستقبل تتكون بينهما عمليتين من التأثير فالعملية الأولى يعبر عنها المستقبل بالضحك والعملية الثانية من التأثير فهي الفهم للمعنى الخفي للنكتة وهو ما يعبر عنه بالفكرة الأساسية، وكل ذلك بعد تفكيك الرسالة أو الرموز الموجودة فيها كما أن هذه العملية الاتصالية لا تستغرق وقتا كبيرا للضحك بينما قد تستغرق وقتا للفهم وفك الرموز.

كما أن العيب الذي يكون مرتبط بالبشر والذي يحول إلى جملة وبالتالي إلى نكتة فهو يضحك الإنسان بحيث"...يبقى الضحك الذي تخلقه النكتة في نفوسنا وفي نظر الباحثين في علم النفس ظاهرة نفسية أو ظاهرة اجتماعية بحتة" (محمد أبوخضور، 1977، ص17) كما "ترجع أصول النكتة الخفية ما يعيش في قرارات روح الشعب من إحساسات واهتمامات روحية جمعية"(نبيلة ابراهيم، دون سنة، ص176-181).

وتعتبر "النكتة السيف المسلط الذي تسلطه الجماعة على رقاب الخارجين على معاييرها الجمعية وكل من تحدثه نفسه بالخروج عن قوانين الجماعة وأساليب سلوكها...فهي إذن تفرض وجود ضرب من التماسك الاجتماعي"(محمد أبوخضور، 1977، ص25).

فالنكتة لا تستهدف إثارة التصديق وإنما إثارة الضحك و السخرية وهي تعبير عن الكراهية الملل السأم، وتنطوي على نقد اجتماعي أو تطلع بالتنفيس عن بعض المشاعر الانفعالية المقموعة، فبدلا من أن يقول فرد أو جماعة نحن نكره أو مللنا من القيم الدخيلة، والعادات الجديدة، والتقاليد الغربية فيعملون على إشاعتها (النكت في أوساط المجتمع).

وترى مجلة الثقافة والتراث القومي أن " النكتة هي دعوة الإنسان الشعبي إلى التفاؤل وإلى المرح قد تكمن من وراءه سخرية مريرة من مظاهرها يرفضها الإنسان ويريد إدانتها بأسلوب ساخر فكه يعتمد على المقارنة والمفاجئة، إنما تعبير جماعي عن الضيق والحاجة إلى تنفيس الفكه عن هذا الضيق فهي تعمل على إعادة التوازن إلى الفرد وتعويضه عما ينقصه في عالم الواقع"(نرجس حجاب، 1992، ص36).

فالنكتة إذن هي صيغة لغوية بسيطة تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر حسب اللغة المتداولة تهدف إلى إثارة عمليتين، عملية نفسية، وعملية اجتماعية فالعملية النفسية هي الضحك و السخرية والعملية الاجتماعية هي عملية عقلية كالفهم والنقد، وكذلك هي طرح لغوي يعالج مختلف القضايا الاجتماعية ويختلف ذلك الطرح حسب ثقافة كل مجتمع يهدف إلى التنفيس والضحك والمرح كما يهدف إلى تكوين الجماعات والتماسك فيما بينها. ولذلك هي عملية اتصالية بين فردين أو أكثر وتحمل رسالة اجتماعية مرمزة يضحك المستقبل للنكتة عند سماعها ويفهمها عند فك رموزها الاجتماعية.

الدراسة اللغوية للنكتة ومميزاتها:

إن دراسة النكت من جانبها اللغوي وترجمتها من لغة عامية إلى لغة فصحى ليس بالأمر الهين وذلك لأسباب عدة أهمها فقدان المعنى الصحيح أو الفكرة الأساسية، ومع هذا تبقى اللغة العامية المتداولة إحدى الوسائل الاتصالية الأكثر فعالية في نجاح النكتة، كما أن النكت باللغة الفصحى تعتبر إرث ثقافي تفتخر به كل المجتمعات فالمجتمع الذي لا توجد فيه نكت هو مجتمع لا يعرف الضحك و السخرية و بالتالي فهو مجتمع عبوس، فقد يفقد التماسك الاجتماعي وهذا ما يرمي إليه فرويد " بأن النكتة تفرض وجود ضرب من التماسك الاجتماعي"(Sigmund Freud، 1930، p88) والنقد بواسطة النكت، فما أحوج الكثير من المجتمعات إلى الضحك في هذه الأوقات وما نقصده هنا، هو أن نعرف كيف نضحك ومتى نضحك.

يرى هنري برغسون "أن التلاعب اللفظي مظاهر إطلاق العنان للغة وكأن اللغة تنسى أو تناسى غايتها الحقيقية، فتزيد هي الأخرى أن تتحكم في الأشياء بدلا من أن تدع الأشياء تتحكم فيها"(هنري برغسون، 2007، ص 49-50). ومعنى هذا التلاعب اللفظي في النكتة هو دليل على انحراف اللغة انحرافا مؤقتا وكأنها تريد أن تلهو وتعبث وهذا اللهو أو ذلك العبث هو السر في ضحكها, وبالتالي تكون اللغة في النكتة في أغلبها عامية ذات عبارة أو عبارات متداولة تتناقلها جميع الشرائح حيث تكتسي النكتة طابع المرونة اللفظية التي تعيق الجاهل أو الأمي في فهمها والمتعلم في سردها فتتبقى محفوظة في ذاكرة مختلف شرائح المجتمع.

ومن خلال الجانب اللفظي للنكتة اتضح لنا من مجموعة النكت أن قائلها وبالأحرى ناقلها استعمل أفعال ماضية وما يدل على ذلك في اللغة العامية للنكتة كلمة "خطرة" أو "مرة" أو "قالك" أو "وحد النهار" والتي توازي باللغة الفصحى العربية "مرة" "كان يا مكان" أو "في زمن بعيد " أو مرة وغيرها, وذلك لغرض الاتصال أو التعبير عن قيمة الحادث أو الواقعة التي مضت.

أما الأفعال المضارعة فنجدها أقل إذا ما قرناها بالأفعال الماضية مثل الأفعال التي ترد في بعض النكت والتي تعطي طابع المشاركة, والمعايشة مع الحادث لتستنتج لسامع مزيد من الشغف والمتعة، أما خيال النكت فنجده يتناسب وغرضه، ليعطي للنكتة جانبها الفني وللألفاظ

جانبها الجمالي المنمق. و فيما يخص البديع فقد كان له عمق لفظي تسلل إلى النكت ليعطيها الاتحاد والترابط الجذاب كالطباق الذي يظهر كثير في مختلف النكت.

ومن أهم الخصائص التي تلفت الانتباه أن النكتة تعتمد بالدرجة الأولى على الأسلوب الخبري لأنه أقرب إلى سرد الحقائق أو القصص أو الوقائع، فالنكتة حكاية قصيرة مختزلة بطريقتها عن واقعة أو حادث. وتبقى النكتة ذات طابع فني تتوفر على جانب الخطاب والمتعة, فالخطاب غرضه تبليغ رسالة فتصبح النكتة وسيلة اتصال بين فئتين أو شريحتين من المجتمع (فرد مع جماعة, أو جماعة مع جماعة...) ويكون " تبادل النكت في أغلب الأحيان غرضه الترفيه فهي سبيل مأمون العاقبة يثير فينا الضحك و السخرية والتلذذ بالسمع وبالتالي تضفي على النكتة الخفة والإشارة بدون كلل أو ملل" (Francis, 1953, p90 Jeanson)، كما هو الحال للنكتة في مجتمعنا الجزائري فقد صورت وعبرت عن مختلف المواقف والأحداث وفي أغلبها رافضة لواقع معاش, حيث رفعت التحدي,ولو بطريقتها وأزاحت الضعف بطوفان من الألفاظ الفادحة الموجعة والضاربة, ساخرة من له صلة بالتلاعب بمعايير وقيم المجتمع وبالتالي تعتبر النكتة من أوسع الفنون الأدب الشعبي شيوعا وإنتشارا وأكثرها دورانا على الألسنة ورسوخا في الوجدان ووثوبا في الذاكرة فالإيجاز اللفظي في النكتة والبساطة في التعبير يسهل من تداولها بين كافة أفراد المجتمع.

لذا أصبحت النكتة من مستلزمات الحياة الاجتماعية وبذلك تكون أكثر شمولية للفئات الاجتماعية والأكثر تعبيرا عن نفسية غالبية أفراد المجتمع وإحساساته وانعكاسات ضمائرهم.

الوظيفة الاجتماعية والتربوية:

ما يجب الإشارة إليه في أول الأمر هو العلاقة الوطيدة بين الوظيفتين الاجتماعية والتربوية باعتبار التربية عملا اجتماعيا فإننا نتحدث عن وظيفتين في عنصر واحد، وكمثال عن ذلك النكتة الجنسية والتي تعبر في مجتمعنا عن إحدى الطابوهات أول ما نلاحظه في دراسته الآثار الأدبية الساخرة للنكتة نزعتها النقدية، فهي تحاول أن تحسس أفراد المجتمع بما تعج به الحياة الاجتماعية من إيجابيات وسلبيات. وذلك يتتبع ما يجري في الواقع ونقده، ومعالجته بهدف التصحيح أو الإصلاح، و التقويم، فنعدد مخزون النكت هو حتما تعدد السلبيات والإيجابيات، ففي الفكاهة والسخرية "اختلاف الحالات النفسية التي يكون عليها، وتنوع المخزون لا وعيهم"(سيمان بطيش، 1883، ص12-13).

وللنكتة وطبقة اجتماعية علاقة هامة هي الحفاظ على القيم والمعايير والمثل العليا للمجتمع، وهنا تعتبر السخرية "...أسلوب نقدي له مميزاته الفنية، ويعتبر في واقعه بناء الحياة، وحارسا للمثل العليا"(حامد عبد الهوال، 1882، ص17).

إن النقد الذي تحمله النكتة في مضمونها يساعد على تثبيت المقومات الاجتماعية التي تنسجم مع المجتمع ، كما تعمل (النكتة) على محاربة الانحرافات الاجتماعية مهما تكن، فهي تقف ضد كل من يسخر أو يستهين بالقيم والمقومات الاجتماعية، ولهذا عد بعض الباحثين أن كلا من النكتة، السخرية وغيرها من المفاهيم الأخرى التي تصحب السخرية"... لمجاهدة نقائص المجتمع وتوجيه الأفراد إلى سلوك اجتماعي قويم.."(فتحي محمد عوض أبوعيسى،

1970، ص16) و " ها نحن حينما نضحك من المقصر أو الشاذ المظهر، أو صاحب العقلة أو الشحيح أو المغرور، فإنما نؤدبه بطريق غير مباشر أي أننا نؤدي خدمة اجتماعية"(فتحي محمد عوض أبوعيسى، 1970، ص16).

إننا لا نقصد هنا أن بالنكتة نستطيع تأديب أفراد المجتمع، ولكن بواسطتها نستطيع الكشف عن العيوب والانحرافات، فتعتبر كناقد اجتماعي، والمغزى الأساسي أنها تحاول أن تساعد أفراد المجتمع أو تحسسهم بالواقع الاجتماعي المعاش، وإيقاظ أفراد المجتمع من غفلتهم، وبث الوعي في النفوس والأذهان.

وهنا تتجلى الوظيفة الاجتماعية السامية للنكتة، ويبدو الدور المهم والواعي لرسالة النكتة في الحياة الاجتماعية، وبهذا الوعي نستطيع أن نقدم صورة كاملة للواقع المعاش في جملة ألا وهي النكتة وبواسطتها، نقاوم، ننتقد، نصحح النقائص الموجودة في المجتمع، ونتصدى ونحارب الاعوجاج الذي يضربه (المجتمع).

إنه لا يخفى علينا أن للنكتة وظائف اجتماعية أخرى، هي إشعار أفراد المجتمع بضرورة تقويم أخلاقهم، وإظهار تقاليد المجتمع وعاداته، وتقاليده وإلزام أفراد المجتمع بالمحافظة عليها، فمن أضاع تقاليده، ومقوماته وعاداته أضاع انتمائه إلى مجتمعه، فقد تعمل النكتة دائما على التماسك الاجتماعي لا انفصال عنه أو الانفكاك، وكذلك تساعد على اكتشاف الصلة الاجتماعية بين جميع أفراد المجتمع.

كما تقوم النكتة بتنبيه الإنسان إلى حقه الضائع في مجتمعه، إذ تقوم بطريقة ذكية، وبرموز خفية إثارة مشاعر وعواطف أفراد المجتمع نحو مجتمعهم وحريته وهذا إذا تعدت النكتة الحدود الإقليمية للمجتمع، على محاربة الجماعات الأخرى الخارجة عن التقاليد أو المختلفة في المعايير، القيم العادات، وخاصة إذا كانت تمس الشخصية، فهي تعمل دائما على المحافظة على سيماتها الاجتماعية ولهذا قيل "... لفئات مستمرة تنبه الأذهان إلى لحق الضائع، وتجدد المشاعر الكراهية للمستعمرين وتذكي نار الوطنية المقدسة، فلا يضعف لهيبها، وإن بدا خافتا، فلا يخبو نورها رغم إرادة أعداء الحرية والنور"(حامد عبدالهوال، 1882، ص100).

أما الوظيفة التربوية المهمة أيضا، ونجدها كذلك في النكتة وهي " مساعدة الإنسان على تثقيف نفسه وتقوية مخيلته"(محمد ناصر أبوحمام، 2004، ص34) وذلك يتدرب ذهنه على التفكير السليم، وتحليل الوقائع بموضوعة، وتوخي المنطق السديد.

وهكذا تقوم النكتة بوظيفة تهذيب العقل، وتقويم التفكير، وهذا يندرج ضمن عملية التثقيف وتكوين الذوق وتحسين الحس الجمالي في النفس، وبهذا يحس الفرد الاجتماعي بضرورة إتقان عمله وأداء واجبه كما ينبغي، كي لا يكون محل تنكيت أو مصدرا للنكتة، ويقول عبد العزيز البشري في هذا الصدد"... خلل في القياس بإهدار إحدى مقدماته، أو تزييفها أو بوصلها بحكم التورية ونحوها، بما لا تتصل به في حكم المنطق المستقيم، فتخرج النتيجة على غير ما يؤدي إليه العقل لو استقامت مقدمات القياس"(فتحي عوض أبوعيسى، 1970، ص17) وهنا نرى الملاحظة التي تبديها النكتة حين تشير إلى خلل في القياس المنطقي.

كما تقوم كذلك النكتة عن طريق الضحك الهادف، المربي، الذي يبديه أفراد المجتمع تجاه الأفراد المتصلبين، بعملية إنذار لهم وذلك بمختلف الوسائل، كالحركة أو الإشارة أو الكلمة وغيرها.

ومن أهم الوظائف التربوية للنكتة هي تعويد أفراد المجتمع وتدريبهم على ملكية النقد الذاتي وتنبيههم إلى أخطائهم وغلطاتهم، "... تزودنا بطريقة التعامل مع الأشرار، وهي أن ننتقدهم ونعاتبهم ونشعرهم بأخطائهم بأسلوب لبق، فنسخر منهم بدل أن نقصوا عليهم، ونعبث بهم فنربيهم، و نستميلهم إلينا بدل أن نكرههم ونبغضهم"(عباس محمود العقاد، 1979، ص 221)، وكأن النكتة هنا تحاول جمع أفراد المجتمع لا إجباريا لكن بلطف ودون قسوة ولكن بليونة. وهكذا تساهم النكتة في التربية والتهذيب والتوجيه الاجتماعي، ولا نغالي إذا قلنا إنه ما تقوم به النكتة من وظائف تربوية و اجتماعية تعجز عن القيام به وسائل أخرى.

النكتة في الفلسفة:

لقد اعتبر أرسطو أقدم و أول فيلسوف إهتم بالنكتة فراح يتأملها، بينما كان الفلاسفة الآخرون يوجهون عقولهم إلى المطلق (الكون، الخلق، الطبيعة ...) وقد إعتبر أرسطو النكتة إهانة فقال: " إذا نكت إنسان على إنسان فقد شتمه "(عباس محمود العقاد، 1979، ص86).

وكانت النكتة بالنسبة له نوعا من التحدي في مواجهة التأمل الفلسفي، وأيضا صورة من صور الحكمة، كحكمة البسطاء، والسفهاء الذين يشتمون السادة الكبار بذكاء، ويحطمون هيبتهم بالسخرية منهم، أو نقد بعض الظواهر والقيم التي كانت تبدو غريبة لدى اليونانيين ففي نظر أرسطو أن النكتة تكون الرأي عندما يعجز الفعل، أو عندما يسحق الرأي فلا مفر من السب بواسطة النكتة. فقد وضع أرسطو النكتة بين الواقع والفن فقال: ".. تنبثق عن الواقع وتقترب من الفن ..."(عباس محمود العقاد، 1979، ص86)، في نظره تنتشر أكثر عندما ينحدر الفن، وتشتد مرارة الواقع.

كما أجمع معظم علماء النفس على أن النكتة إضافة إلى وظيفتها النفسية (الضحك) فهي تحاول إعادة التوازن داخل النفوس القلقة، أو المضطربة، فهي بهذا الأداء تعد أداة فعالة للمحافظة على الصحة النفسية، فهم يرون أن الابتسامة رد فعل للسرور، والضحك رد فعل للألم، وقد يكون ذلك الألم ناتج عن الواقع المعاش و الذي يؤول إلى نكت فيكون رد الفعل هو الضحك كما يرى علماء النفس كذلك أن الأكثر ضحكا هو الأسرع إكتئابا.

يرى الأنثروبيولوجيين أن الإنسان هو المخلوق الوحيد الذي يعرف الضحك أو يضحك فالكلب يهز ذيله، والحمار يحرك أذنيه، والقرد يبرز أسنانه، والإنسان يضحك، وخاصة لسماع النكتة فإذا كان الضحك خاصية إنفرادية للإنسان، فالنكتة ظاهرة إنفرادية للإنسان فلو ضحكنا على القرد فهذا فقط إذا ارتدى بذلة لأنه يقلد الإنسان، و يدخن سيجارة، أو يمسك بسماعة الهاتف، فلو تأملنا في هذا الفرق بين الإنسان والحيوان، نجد أن الإنسان وضع خيم للسرك للتنكيت على الحيوانات، ويسخر منها. مع أنه في قرون بعيدة كان عبدها، كما يرى برغسون أن عملية الضحك تكون "فقط عندما نكون بصدد مشهد بشري"(Henri, Bergson 1940, p2-3).

وهذا يفسر العلاقة الوثيقة بين الضحك والمقدرة اللغوية، أي بين النكتة والضحك، أو بالأحرى النشاط الذهني، والقدرات الحركية والميولات الاجتماعية، وحتى النزعات العدوانية.

يعتبر برغسون من أهم المنظرين للنكتة بجميع أنواعها، فيرى أن النكتة شيء حي مهما كانت، ثم أن النكتة توضح لنا مدى كفاءة أفراد المجتمع من حيث مدى التفكير، والتخيل الاجتماعي، وحتى القيم سواء كانت قيم مقدسة أو قيم فاسدة (غير مقدسة). أما سبنسر فقد حاول أن يقدم لنا تفسيرا معقولا للظاهرة السيكوفيزيولوجية وقد ربط هذه الظاهرة بالكلام والتنكيت وفي مقال تحت عنوان "فيزيولوجية الضحك" (H.Spencer, 1981, p59-60).

أما لوسيان فابر فيرى أنه لا نضحك إلا إذا شاهدنا شيء ما أو سمعنا شيئا ما وهي النكتة فالضحك هو مرحلة انتقالية بعد سماع النكتة "فمن الخطأ أن نقول أن الضحك انفعال من الانفعالات، فإن الضحك في الحقيقة هو عبارة عن ظاهرة عضوية تترجم عن نفسها سيكولوجيا بالانتقال المفاجئ...إلى حالات أخرى مغايرة" (Lucien Fabre, 1928, p138-136)

إن معظم علماء الاجتماع تناولوا النكتة حسب انتماءاتهم النظرية أو الإيديولوجية، فقد اهتموا بها (النكتة) و حللوها لمعرفة ما ترمي إليه النكتة، أو بالأحرى بينوا أن للنكتة غايات مختلفة فهي لا ترمي إلى الضحك فقط وإنما لها أهداف مختلفة، خاصة لدراسة ثقافة الشعوب وكيفية تفكيرهم وهو ما دفع برغسون إلى دراسة النكتة عن طريق تحليل محتواها، وإستعمل في ذلك الحكايات الشعبية كذلك لمعرفة ثقافة الشعوب أو ثقافة مختلف المجتمعات.

السخرية من البناء التربوي:

الكثير من النكت والسخرية عبرت عن حضور وسط المعلمين والأساتذة في النكتة، وسط التلاميذ والطلبة هو الآخر حاضر في النكت، وموضوع التنكيت بين الوسطين الاجتماعيين المتمثلين في الأساتذة، المعلمين، وطلبة، تلاميذ حيث تنبع الأهمية العلمية للنكتة من حقيقة أن معظم ما يتم تداوله منها هو وليد البيئة الاجتماعية للمجتمع بمختلف شرائحه ومناطقه، أو ما يمكن تسميته بالخصوصية الثقافية للمجتمع كمجتمع محافظ حيث تقوم النكتة بفضح المستور من ثقافة المجتمع مما يقدم مادة خصبة لفهم خفايا المجتمع، والنكتة دائماً ما تكون وليدة موقف عفوي نقوم به، ونحن من يروي ذلك الموقف للآخرين، بهدف إسعادهم وإضحاكهم على ذلك الموقف، وبطريقة غير مباشرة تعمل على إضحاك الآخرين على أنفسنا وبطريقة عفوية، هذا لأن الإنسان بفطرته يسعى إلى المرح وبشتى الوسائل حتى ولو كان يضحك الآخرين عليه، ودائماً ما تحوي جلسات الأهل والأصدقاء حيزا كبيرا للنكتة إذ تعد النكتة سبيلاً للألفة والمحبة والتقارب العفوي بين الأشخاص، تقارب بلا تنظيم أو تخطيط، وقد تكون النكتة تعبيراً عدوانياً عند اكتشاف ضعف الآخرين أو للاستمتاع بالتقليل من شأن الآخرين، و من هنا نجد أن عملية التكنيت الخاصة بالعلاقة بين الأساتذة، المعلمين، و طلبة، تلاميذ سببها العملية التعليمية.

فعن العلاقة بين الطلبة والأساتذة حاولت النكت التعرض للخلافات المتأزمة بين بعض الأساتذة والطلبة، فمن خلال النكت نجد أن هناك تغيرا كبيرا في طبيعة علاقة الدارسين بالأساتذة في الجامعة ففي الماضي كانت العلاقة بالمدرسين علاقة محدودة، كان ينظر إلى الأستاذ بإحترام شديد، وفكرة التواصل الإنسانى بين الطالب والأستاذة مطروحة في إطار من الإحترام المتبادل.

أما اليوم كما تبين أغلبية النكت (النكت التي تعالج موضوع التربية) فان العلاقة بين الطلبة والمدرس سيئة وهناك درجات من السوء لهذه الحالة أحيانا نجدها متوسطة وأحيانا شديدة وطبعا هذا التردي خطير ولا يجدي نفعا لا للأستاذ ولا للطالب والمتضرر الأكبر من تردي العلاقة بين الطالب والمدرس هو الطالب حيث سيرتد الأمر عليه وعلى مستواه التعليمي بصورة واضحة وتتجلى تلك الصورة في تراجع المستوى التعليمي للطالب وهذا يؤثر على مستقبله،إضافة إلى الحالة النفسية الغير جيدة والتي سيعاني منها الطالب جراء تردي العلاقة، ويعود ذلك إلى فهم المدرس لتقديم الدروس على انه مجرد سرد للمعلومات دون أن يكون هناك جو تعليمي جذاب ومشجع للطالب للمتابعة مع المدرس وفي نهاية الدرس نجد أن الطالب إن سألته سؤال عن الدرس تجده لا يعرف الإجابة لأنه لم يفهم أصلا الدرس،كما أن تواجد الطالب في قاعة الدرس لإثبات الوجود وعدم بذله أي جهد للتفاعل مع المدرس ومع الدرس الذي يقوم المعلم بشرحه، ومن هنا تبرز عملية التنكيت والاستهزاء وقلة الاحترام بين الطلاب والسخرية.

وعن العلاقة بين المعلم والتلميذ والتي ظهرت بنسبة كبيرة في النكت، فقد حاولت النكت من خلال محتواها الكشف عن النظام التعليمي والتربوي في المجتمع الذي عرف عدة مستجدات مست بعض القضايا الأساسية سواء على مستوى البرامج والمناهج الدراسية أو على مستوى بنياته التربوية ومفاهيمه الفلسفية، وذلك في إطار محاولة تحقيق الفاعلية والدعم التربويين.

ما ترجمته النكت هنا العلاقة الأستاذ / التلميذ، وما يزخر به الواقع من مشاكل و تحديات يؤكد فشل معظم المشاريع التربوية، التي جربت في المدرسة، فقد عبرت النكت على أن هذه البرامج في مستواها الآني لا تزال غير قادرة على الانسجام مع الحياة بجميع أشكالها الحضارية والاجتماعية في واقعنا، وبالتالي يمكن اعتبار هذه المشاريع فاشلة لم تحقق أهدافها التربوية، نبهت النكت على أن تكون السياسة التعليمية من أجل تجاوز الصعوبات وتحقيق الانسجام مع الحياة بجميع تناقضاتها.

ففي المجتمع ترتبط هذه المحاولات بجملة من الصعوبات على مستوى إيجاد إستراتيجية تربوية متكاملة قادرة على التلائم مع المستجدات العلمية والتربوية من جهة، والمحافظة على الخصوصيات الحضارية الدينية و الاجتماعية من جهة أخرى، في الوقت الذي تحاصرنا فيه التحولات الجذرية التي يعرفها العالم الجديد.

إن استيراد النماذج التربوية أو غيرها يتم في إطار استيراد رؤية الآخر للعالم و تصوره للكون والإنسان والحياة، لذلك ينبغي أن نتعامل مع كل مستورد بهذا الفهم لأن معظم

النظريات التربوية المستوردة لحد الآن، هي مفاهيم زرعت في دماء مؤسساتنا التعليمية بشكل عشوائي لا تراعي عدة ثوابت ومتحولات: (التحولات الحضارية، العلاقات الاجتماعية، الوضعية الاقتصادية، البنية التحتية لمؤسساتنا التعليمية الحالية....)، هذه اللامبالاة ساهمت بشكل فعال في إنتاج علاقة الأستاذ / التلميذ من النوع الذي نعايشه في بنياتنا التربوية الآن، والذي يدل على أن النماذج المستوردة أنتجت تعليما مشوها و غير قادر على التحدي الحضاري وغارق في جمل من الصعوبات وبالتالي التنكيت على هذه العلاقة.

فإذا كانت البرامج التعليمية بعيدة عن الواقع المجتمعي و خصوصياته، فإنها حتما تدفع بالأساتذة وبالمتعلمين إلى النفور، والذي يترجم في شكل ردود فعل عدوانية في بعض الأحيان من طرف التلاميذ تجعل الأساتذة حائرين في شكل وطريقة التعامل معها، خاصة إذا علمنا أن الأستاذ في مراكز التكوين يتلقى نصوص مبتورة من دروس فن التربية، وعلم النفس التربوي مستوحاة من فكر جان جاك روسو أو جان بياجي وغيرهما من مفكري الغرب منذ فترة عصر الأنوار.

تعتبر النماذج التربوية المقدمة للطلاب والتي يتلقونها من الأستاذ مادة علمية وليدة حاجات اجتماعية أصيلة فرضتها التغيرات الاجتماعي والثقافية التي تحدث في المجتمع، ومن خلال الإصلاحات التربوية التي تحدث في المجتمع الجزائري وبصفة متكررة نكتشف أن الكثير من النماذج التربوية مستوردة من بلدان غربية، ولكن هذه النماذج المستوردة لم تحقق الانجازات التي توصلت إليها في أوطانها الأم. وهذا الحالة الاجتماعية خلقت في المجتمع الجزائري حالة تربوية متخلفة وتابعة، أبسطها تترجمها العلاقة التربوية بين الأستاذ والتلميذ في المؤسسات التعليمية الجزائرية، لأن ما يصلح من برامج تعليمية في مجتمع ما ليس بالضرورة أن ينجح في جميع المجتمعات. لأن هناك إختلافات مادية ونفسية وفكرية واجتماعية وهنا يقع الفاعلون التربويون في تناقضات، فمن جهة الفاعلون التربويون ملزمون بتطبيق التعليمات التربوية الرسمية مع مراعاة المستويات المختلفة جماعيا و فكريا بالنسبة لجميع التلاميذ، ومن جهة أخرى ملزمون بتحدي جميع الصعوبات المطروحة لخلق علاقة نموذجية في المؤسسات التربوية وهذا لن يتأتى أبدا في ظل الظروف الراهنة.

وعلى هذا الأساس تغيّرت أساليب المزاح في الأوساط التربوية من التنكيت اللفظي وتقليد المعلمين والمؤطرين والزملاء والزميلات إلى التقاط صور لهم في لقطات مضحكة ثم بثها على مواقع الانترنت وجعلها موضع تعليق للزوار، ورغم منع إستعمال الهاتف النقال بالمؤسسات التربوية غير أن هذه التعليمة لم تلق إستجابة بالعديد من المؤسسات، حيث لا زال الكثير من التلاميذ يستخدمونه داخل الأقسام خفية، وليس هذا فحسب بل يلتقطون صورا ويسجلون أشرطة فيديو يعرضونها فيما بعد على الخاص والعام، وقد تبنى طلبة اليوم طريقة جديدة للمزاح و التسلية في الأوساط المدرسية مستغلين التطور التكنولوجي في مجال الاتصال لا سيما الهواتف النقالة التي باتت في متناول الجميع تقريبا، حيث تخصص بعض التلاميذ في تحيّن الفرص لاصطياد أطرف اللقطات التي تحدث في المدرسة سواء تعلق الأمر بالمدراء، المراقبين، المدرسين أو التلاميذ، المهم لديهم أن تكون اللقطة مضحكة

وغريبة ومثيرة لاهتمام ثلة المشاغبين الذين يطلقون العنان لتعليقاتهم الساخرة، وقد أصبحت هذه الأساليب من الأساليب المفضلة لتلاميذ المتوسطات و الثانويات الذين تخلوا عن طرق المزاح التقليدية التي لم تتعد سابقا تقليد حركات الأستاذ و إلصاق العلك في كرسيه أو رشقه بقطع الطباشير كلما أدار ظهره... وغيرها.

من الحركات التي تعوّد عليها المدرسون وغالبا ما يستعدون لها مع المحاولة المستمرة لضبط الفاعل متلبسا و بالتالي تلقينه العقاب المناسب، أما اليوم فقد تطورت وسائل الشغب مع التطور التكنولوجي حيث الأساتذة باتوا يخشون الوقوع في مثل هذه المقالب التي تعكس تراجع التربية وتحوّل المؤسسات التعليمية إلى فضاء لا يختلف عن فضاءات التسلية الأخرى لغياب التأديب، ولا تكاد مواقع الأنترنت تخلو من الصور الملتقطة داخل الأقسام و فناء المؤسسات التي يدرسون بها والتي يأخذونها بغرض الاحتفاظ بها للذكرى لكنها تتحول بفعل خيال زملائهم و تعليقاتهم الساخرة إلى محور للتنكيت.

لقد أصبحت الكثير من المواقع الالكترونية وخاصة مواقع التواصل الاجتماعية، تعرض بعض الصور على شكل كاريكاتور، وكذلك بعض الصور المفبركة التي تضفي عليها طابع الطرافة والتي تلقى بدورها تعليقات مضحكة، والكثير منها هذه الصور والتعليقات تجاوزت خطوط المزاح إلى الانتقاد اللاذع والسب وحتى التنبيه وغالبا ما يتجرأ التلاميذ على فعل ذلك بعد مغادرتهم للمؤسسة وانتقالهم إلى مؤسسات أخرى مستعملين في ذلك أسماء مستعارة.

أهم نتائج الدراسة:

-تعتبر النكتة إحدى التعابير الرمزية والمخزون الثقافي المجتمعي، فهي إحدى الركائز الأساسية لفهم المجتمع والجماعات الإنسانية ودراستها، فمن جهة يمكن اعتبارها مرآة صادقة لما تحمله من قيم ومعتقدات وممارسات، ومن جهة أخرى تكشف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن الجوانب الخفية و الحقيقية للمجتمع الجزائري.

الوظيفة الاجتماعية للنكتة، يمكن تلخيصها في تقوية التعاون الاجتماعي، تنشيط العقل والإبداع والخيال، فهم مطالب الآخرين والتفاعل والتواصل مع الناس، والتقرب إليهم وكسبهم في العمل العـام، مقاومة الاكتـئاب والقلق والغضب.

-تفسر النكت على أنها نوع من أنواع التعبير عن الأفكار غير المعلنة، وأن قوة النكتة تكمن في هدفها، وعادة تكون الأفكار غير المعلنة مؤلمة ومستفزة تؤدي إلى صراع نفسي كبير لدى الفرد، وتعبر النكتة عن نقد لواقع يصعب نقده بشكل مباشر وصريح.

-النكتة كيفما كان محتواها تتطلب مشاطرة وموضوع أي أن يكون الشكل هرميا، القاعدة هي القائل والمستمع أو المستمعون (الجماعة) والقمة هي المراد (شخصا كان أم جماعة أم مؤسسة) وعليه، فإن وظيفة النكتة إنما تنشأ من الدور الاجتماعي لها.

-تعتبر النكتة إحدى أهم أشكال المقاومة الثقافية في المجتمع الجزائري، الذي يعاني من الاحتقان والضغط بكل أشكاله، كما أن النكتة هي الشكل الفني للسخرية وهي البناء المعماري للنقد الساخر من المجتمع والمؤسسات والأفراد.

-النكتة لها وظيفة اجتماعية للتواصل مع الناس ولتحقيق التفاعل بين الأفراد والجماعات الاجتماعية، وللتحكم في سلوك الآخرين بالسخرية أو إزالة الخوف، ولمهاجمة السلطة السياسية والدينية والاجتماعية، وفي نقل المعلومات باتجاه تحذير الناس وتعزيز التماسك الاجتماعي.

-إن النكتة الجزائرية لها خصائصها التي تفرقها عن نكت الشعوب الأخرى، فهي مركبة، وهي كجنس أدبي لا يقتصر إنتاجه على فئة من الشعب دون غيرها، وإن اقتربت أكثر من فن القصة القصيرة، فهي متداخلة مع أجناس أدبية أخرى، فقد تأتي في بيت من الشعر كما تأتي في سياق روائي أو مشهد مسرحي أو غير ذلك.

-النكتة فن شعبي ساخر، يعبر عن حالات الشعب الجزائري خلال فترة زمنية معينة، ويمكن اعتبار النكتة أداة للتواصل الاجتماعي، لما تمتلك من قوة تلبي بعض الحاجات التعبيرية التي لا يمكنهم أن يعبروا من خلالها على أكثر من موقف، كما أنها تعبر عن أشياء حقيقية يلجأ إليها أفراد المجتمع الجزائري لكونها أفضل وسيلة للتعبير.

خاتمة:

إن إطلاق النكتة، أو سماعها، يستهدف في الأصل خلق رأي عام حول موضوع معين أو تناقض، أو مشكل داخل المجتمع، أو تنبيه، أو توجيه وجهة معينة سواء بالرفض أو التأييد أو القبول، ولهذا فالاتصال الجماعي وخاصة الاتصال الشفوي، ما يعتبر وسيلة هامة لانتقال وانتشار النكتة.

ومحتوى النكتة لا يبقى دائما طي الكتمان، و إنما ينتقل وينتشر، كما أنها تعمل على خلق الروح المعنوية، وهي الغاية التي تستهدف الحرب النفسية، ومن هنا نجد أن للنكتة دور هام في رفع أو خفض الروح المعنوية، وعلى ذلك تختلف درجة التأثير ونوعه تبعا لنوع النكتة، والأهداف التي تخبأ وراءها، وفي الأصل فإن إنتاج النكتة وانتشارها يأتي في إطار محاولة إرضاء الدوافع والتجارب مع انفعالات أفراد المجتمع الجزائري والتنفيس عنهم و لهذا نجد أن أفراد المجتمع بطريقة غير مباشرة يكونون في حالة تهيؤ لتلقي النكت و ترديدها، خاصة إذا كان الموضوع ذو أهمية بالغة.

في الواقع أن أغلب أفراد المجتمع يرددون النكت في بادئ الأمر لأنها تحمل عنصر التشويق والضحك، السخرية، ولكنهم سرعان ما يكتشفون المقاصد والمغزى الأساسي للنكت، وهنا تدخل النكت في مرحلة الاتصال والتوزيع، ولا شك أن النكت كموقف متفجر في أغلب تركيبها الجمالي واللغوي تستطيع الانتشار بين أفراد المجتمع الجزائري خاصة بين الجماعات العالية التفكير، فالوعي والتفكير المنطقي وعملية النقد والتحليل والفهم الواضح تمثل عوامل رئيسية في انتشار النكتة.

قائمة المراجع:

1.حامد عبدالهوال(1882)، السخرية في الأدب المازني، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر.

2.سيمان بطيش(1883)، الفكاهة والسخرية في أدب مارون عبود، دون ذكر مكان النشر، دون ناشر.
3.عباس محمود العقاد(1979)، ساعات بين الكتب منشورات المكتبة العصرية صيدا بيروت.
4.فتحي محمد عوض أبوعيسى(1970)، الفكاهة في الادب العربي، دراسات ووثائق. الجزائر: ش، و، ن، ت.
5.محمد أبوخضور(1977)، النكتة الصهيونية دراسة نفسية اجتماعية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
6.محمد الجوهري(1990)، علم الفلكلور، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر.
7.محمد ناصر أبوحمام(2004)، السخرية في الأدب الجزائري الحديث (1925-1962)، المطبعة العربية، ط1، الجزائر.
8.نبيلة ابراهيم(دس)، أشكال التعبير في الأدب الشعبي، دار النهضة، مصر.
9.نرجس حجاب(1992)، التراث الشعبي علم وحياة ،مجلة الثقافة والتراث القومي(المنظمة العربية للثقافة والعلوم)، ع1، تونس.
10.هنري برغسون(2007)، الضحك: ترجمة علي مقلد، ط 2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.
11.H.Bergson(1940), Le rire, PUF, Paris, France.
12.H.Spencer(1981), The physiology of laugherin: essays scientific political and speculative, VII.N-YD, Applentan.
13.Lucien Fabre(1928) Le rire et les rieurs, Paris.
14.Henri Bergson, laughter: an essay on the meaning of the comic authorised translation by Cloudesley l es l, (paris), m.a (cantab) and Fred Rothwell, b.a (London).
15.Freud Sigmund(1927), Humor The Future of an Illusion, Civilization and Its Discontents and Other Works, Standard Edition. Vol. 21. London: The Hogarth Press, 1961.
16.Sigmend Freud(1930), wit and its relation to the unconsions, moffat yard, new york.
17.Francis Jeanson (1953), The Human Meaning of Laughter: Translation by David Victoroff, Century British Philosophy, london.

دراسة المحددات السوسيو اقتصادية المرتبطة بالهجرة الداخلية في الجزائر 1998-2008

أ.قليل هجيرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان- الجزائر
أ.د علي حمزة شريف، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان- الجزائر

Study of Socioeconomic Determinants Associated with Internal Migration in Algeria

Hadjira Guellil, Laboratory of Population and Sustainable Development in Algeria, University Abou Bakr Belkaïd- Tlemcen- Algeria.
Professor .Ali hamza cherif, University Abou Bakr Belkaïd- Tlemcen- Algeria.

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى ضبط المحددات الإقتصادية والإجتماعية المؤثرة في الهجرة الداخلية بين الولايات في الجزائر خلال الفترة 1998-2008 من خلال تطبيق نموذج التحليل العاملي، فنجد في المرتبة الأولي معدل معرفة القراءة والكتابة ومعدل الأمية، يليه عدد السكان لكل طبيب، يليه بدرجة أقل المؤشر التركيبي للخصوبة، متوسط معدل النمو السنوي 1998-2008 ومعدل التعليم بشكل سلبي، وفي الأخير نسجل تأثيرا ضعيفا لنسبة السكنات القصديرية من مجموع السكنات ومتوسط حجم الأسرة ومعدل الشغل والكثافة السكانية على إتخاذ قرار الهجرة، كما سمح لنا تطبيق إختبار اللإنحدار من تحديد النموذج المثالي الذي يفسر لنا ظاهرة الهجرة الداخلية والذي يحتوي كل من معدل النمو السنوي، معدل الشغل ومعدل معرفة القراءة الكتابة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الهجرة الداخلية، التنمية المحلية، المحددات السوسيو إقتصادية، التحليل العاملي، الإنحدار.

Abstract: The objective of this study is to determine the economic and social determinants affecting internal migration between the states in algeria, during the period 1998-2008.Through the application of the model of ACP, we find the first rate of literacy and illiteracy rate ,followed by the population per doctor, followed by a lesser degree of the fertility synthesis index ,the average annual growth rate 1998-2008 ,and the rate of education is negative, in the latter, there was a slight impact on the propotion of tin housing in the total housing ,the average size of the family, the rate of employment and the density of the population to decide on migration .The application of the regression test allowed us to identify the ideal model that explains the phenomenon of internal migration, which includes both the annual growth rate, the work rate and the literacy rate.

Keywords: Migration ,Internal Migration, Local Development, Socioeconomic Determinants, Factor analysis, Regression.

مقدمة:

تعمل الهجرة على إعادة توزيع السكان، وما ينجم عنه ذلك من تغيرات في أرصدة الهجرة سواء إيجابا مناطق جاذبة أو سلبا مناطق طاردة، وبالتالي تأثيرها على التغير الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي على كلا المنطقتين.

وهي كعملية سكانية تزايدت معدلاتها في العالم بشكل واضح خلال العقود الأخيرة نتيجة للتحولات العديدة التي طرأت على أنماط العمل وأنظمة الإنتاج وخاصة التحول من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي والقطاع الخدماتي والتجاري، حيث أصبح القطاع الزراعي مصدرا محدودا لتوفير فرص العمل والمستويات المعيشية المطلوبة(دريدي محمد، 2009، ص23). هي غالبا أسباب أدت إلي إرتفاع نمط الهجرات من الريف نحو الحضر، ولهذا جزء كبير من هذه الهجرات كان نتيجة لأسباب إقتصادية وإجتماعية وسياسية، وبالخصوص التوزيع غير المتوازن للدخل والعمالة تبقي السبب الرئيسي لزيادة الهجرة.

عموما إن هذا التوتر (الطرد - الجذب) ينتج في واقع الأمر عن التوزيع غير المتساوي للموارد والإحتياجات، كما أنه يؤثر بشكل كبيرعلى مستوى النزوح من الريف والهجرة بين المدن والهجرة بين الأقاليم(Belhedi Amor, 2001, p2) .

وبالرغم من ذلك العوامل التي تساهم في الهجرة هي في الواقع معقدة للغاية، ولكن من المتفق عليه أن محور هذه الهجرات والمحددات الإقتصادية الرئيسية هي (فجوة الدخل والأجور، والبحث عن عمل، والتربية، الحياة النشطة والمهنية)، والعوامل الأسرية لدينا (الزواج، ودراسات الأطفال، والأسرة، والبيئة المنزلية)، بينما العوامل الثقافية (التعليم والتدريب والبيئة المعيشية) ليست أقل أهمية من سابقاتها (Belhedi Amor, 2001, p2-3).

وتشير الدراسات الإحصائية التحليلية إلى وجود علاقة بين معدل البطالة ودليل فعالية الهجرة(الشبيكات غازي، 2006)، وعليه البطالة المؤقتة والبطالة المستمرة عوامل أساسية في تحريك عملية الهجرة. وتظهر دراسات أن العمالة غالبا ما تكون مصدرا للهجرة(Belhedi Amor, 2001, p9)، والتي تسمح بتعديل مستوى الدخل والعمالة بين المناطق، لذلك يجب أن تختفي الهجرة بمجرد الوصول إلى التوازن الأمثل (Courgeau .Daniel, Aydalot Philippe, Gaudemar. J-P, 1974, p278)

ولهذا على أصحاب الاختصاص إعطائها نصيب أكبر من أسئلة استمارة التعدادات التي ستنجز مستقبلا، مع وجوب القيام بمسوحات وتحقيقات متجددة للظاهرة وتشجيع الباحثين على تناولها في دراساتهم ولفت الانتباه إليها من خلال الملتقيات والندوات العلمية.

إشكالية الدراسة:

رغم أهمية ظاهرة الهجرة الداخلية في الدراسات الديموغرافية وفي المخططات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد إلا أنها لا تلقي الاهتمام الكافي من قبل الباحثين ومراكز البحث وذلك لصعوبة

تحليلها وغياب المعطيات الإحصائية ولهذا يجب على الحكومات المتعاقبة عدم تغييب دورها الفعال عند القيام بمشاريع التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف مناطق الوطن.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: في ظل المعطيات المتوفرة ما هي أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الهجرة الداخلية في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

نهدف في هذا البحث إلى إختبار بعض عوامل اتخاذ قرار الهجرة لتسليط الضوء على بعض المحددات التي يتوقع أن تؤثر على الهجرة الداخلية في المستقبل، للتحقيق في سبب حدوث الهجرة ولماذا يهاجر السكان ، بقصد توفير فهم أفضل، ومعرفة أسباب ومحددات الهجرة الداخلية، فهي أكثر تعقيدا من حيث التحليل إذ تتأثر بالمتغيرات السوسيو اقتصادية والديموغرافية التي تؤدي إلى بروز الفوارق في معدلات الهجرة الداخلية عبر مختلف مناطق الوطن.

منهج الدراسة:

لمعالجة الموضوع نبدأ تحليلنا الإحصائي متعدد المتغيرات حسب الولايات من خلال تطبيق "التحليل العاملي"، وهذا أمر مهم لأننا بحاجة إلى معرفة العوامل التي تدفع السكان إلى الهجرة، على مستوي ولايات الوطن، بعد ذلك نقوم بتطبيق أسلوب "الانحدار"من أجل ضبط المحددات الرئيسية الفعالة والمؤثرة في الظاهرة المدروسة معتمدين بذلك على معطيات آخر تعداد أنجز في الجزائر لسنة 2008 باعتباره المصدر الوحيد الذي يتوفر على المعطيات التفصيلية لكل ولاية على حدا وخصوصا فيما يتعلق بظاهرة الهجرة الداخلية التي تعاني ندرة في الإحصائيات الحديثة، وللوصول إلى إجابة على إشكاليتنا سنستعين بالبرنامج الإحصائي spss.

تحديد مصطلحات الدراسة:

الهجرة : يتم تعريف الهجرة بأنها تغيير مكان الإقامة عن طريق عبور الحدود الإدارية أو السياسية المحددة بشكل دائم (MOHAMMAD MASTAK AL AMIN, 2011, p5).

الهجرة الداخلية: تعني التنقل داخل البلد نفسه و هي عكس الهجرة الدولية، والتي تشير إلى الهجرة بين البلدان(Li Li Swain , 2002, p1).

المهاجر : يقصد به الأشخاص وأفراد الأسرة ، الذين إنتقلوا إلى بلد أو منطقة أخرى لتحسين ظروفهم المادية أو الاجتماعية وتحسين المستقبل لأنفسهم أو لأسرهم (Richard Perruchoud, JillyanneRedpath-Cross,2011,p61).

التنمية : تعني عادة التحسين، إما في الوضع العام للنظام، أو في بعض العناصر المكونة له، قد يحدث هذا التحسين بسبب بعض الإجراءات المتعمدة التي يقوم بها وكلاء منفردون أو من قبل بعض السلطات التي تم ترتيبها مسبقًا لتحقيق تحسين ظروف مواتية في كليهما، أي سياسات التنمية والاستثمار الخاص، بكل أشكاله(Lorenzo G. Bellù,2011,p2).

المحددات السوسيو إقتصادية: يكون حسب الظاهرة المدروسة، فبالنسبة للهجرة الداخلية يعتبر البحث عن عمل، مستويات الدخل، تحسين المستوي المعيشي، التعليم والصحة وغيرها من بين العوامل التي تدفع بالأشخاص إلى الإنتقال من منطقة إلى أخرى.

أهمية دراسة الهجرة الداخلية في التنمية المحلية:

تتزايد أهمية توفير البيانات السكانية المستقبلية لسكان الجزائر مع تزايد الطلب عليها من قبل واضعي السياسات ومصممي خطط التنمية من الجهات الرسمية الحكومية فضلاً عن الباحثين والدارسين والمتخصصين في مختلف المجالات، إذ أن إستقراء مستقبل السكان والتغير في حجمه وتركيبه وتوزيعه يعتبر من الأساسيات العملية والعلمية في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات الحديثة.

لقد أصبح واضحا أن التنمية غير المتوازنة تؤدي إلى الهجرة فالسكان يهاجرون من المناطق الأقل إهتماما بها الى المناطق ذات الإهتمام الكبير، أي من المناطق الفقيرة الى المناطق الغنية، كذلك الحال فالهجرة تتم من المناطق التى تقل فيها مساحات الأراضي الزراعية إلى المناطق التى توجد فيها مساحات زراعية كافية ، فالهجرة تجري على نطاق واسع من الريف الفقير إلى المدن(سعيد ابراهيم احمد، 1997، ص92).

ظاهرة الهجرة الداخلية ليست جديدة. ففي الواقع، لوحظت دائما تحركات السكان في أماكن مختلفة داخل البلد نفسه وتشمل هذه الخدمات الاجتماعية والتعليمية والثقافية، وربما الصراع، أو الحصول على بعض الخدمات الأساسية والبنية التحتية، وبعد المسافة، وحلم الهجرة، حيث تختلف وجهات المهاجرين الداخليين حسب التكوين وحجم البلد ولكن أيضا دوافع الأفراد والأسر التي تتحرك. وهكذا، يكون التنقل الداخلي من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أو العكس، كما يمكن أن تحدث الهجرة بين المدن أو بين المناطق الريفية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التحركات السكانية الأكثر تكرارا هي المناطق الريفية إلى المدن الحضرية أوالمدن الصغيرة إلى الكبيرة. ويرى البعض أيضا الهجرة الداخلية كخطوة وسيطة نحو الهجرة الدولية.

يعتبر متغير الهجرة الداخلية من أكثر عوامل النمو السكاني صعوبة في القياس فالبيانات المتاحة تشوبها عيوب تتمثل أساسا في التغيير في المفاهيم المستخدمة في قياس الهجرة ودرجة شمولية البيانات في التعدادات وغيابها في السجلات الإدارية.

بالإضافة الى تداخل الظروف الإقتصادية والإجتماعية بالنسبة لكل من القطب المستقبل أو المرسل كلها عوامل تؤدي إلى صعوبة قياس الهجرة في الحاضرة ورصد إتجاهاتها في الماضي والتنبؤ بهذه الإتجاهات في المستقبل. وعلى هذا الأساس فإن التقديرات الداخلية للهجرة يصعب تقديرها بثقة (Lomax.N, 2013, p09)، وبما أن عدداً قليلاً من البلدان في العالم لديها سجلات للسكان لجمع المعلومات عن الهجرة، فيجب تقدير هذا المكون لتغير السكان على أساس التعداد أو معلومات الاستقصاء أي المسوحات(E.Arriaga, 1994, p243).

تعانى الجزائر وكغيرها مثل بعض الدول، ندرة البيانات السكانية المتعلقة بالهجرة الداخلية الأمر الذي يمثل صعوبة بالنسبة لمن يريد دراسة حقيقة الهجرات السكانية دراسة كمية ، وهو الأمر الذي يؤثر ويعيق من وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حسب نتائج تعداد 2008، فإن حركة الهجرة الجزائرية رغم بقائها قوية وذات طابع حضري في الغالب، تميل أكثر فأكثر إلى التراجع نحو المناطق الداخلية من البلد، بسبب تشبع المدن الكبيرة التي لا توفر المزيد من فرص العمل أو السكن، ومع ذلك، نلاحظ ظاهرة الهجرة العائدة،

أي عودة المهاجرين إلى بعض أقاليم الجنوب والمرتفعات: تقع الولايات الجذابة بشكل خاص في الجنوب العظيم والمنطقة الجنوبية الغربية وفي المركز الشمالي والمرتفعات الوسطى.

وتقع الولايات الطاردة في الشمال الشرقي، والشمال الغربي، والمركز الشمالي، وشرق المرتفعات (Miles.R, p16). وهكذا أصبحت الهجرة الداخلية في الجزائر من مناطق تعرف زيادة سكانية مرتفعة إلى أخرى تعرف انخفاضا في السكان، وهي تغييرات مؤثرة في إتجاهات التنقل الداخلي للسكان وجب متابعتها ودراستها.

البيانات المستعملة:

البيانات المستخدمة هي معطيات تم الحصول عليها من خلال منشورات الديوان الوطني للإحصائيات المصدر الوحيد الذي يمكننا الاعتماد عليه، نفس الأمر فيما يخص قيم معدل صافي الهجرة الناتجة عن تعداد سنة 2008 وهي البيانات الوحيدة والحديثة التي تحصلنا عليها وسمحت لنا بتحقيق أهدافنا، وشملت كل ولايات الوطن.

للقيام بالتحليل الإحصائي إختبار تحليل المركبات الرئيسية ال ACP إعتمدنا على أهم المتغيرات المؤثرة على الهجرة الداخلية في 48 ولاية في الجزائر. والـ 10 متغيرات هي كالتالي:

-معدل الشغل (Taxacti) taux d’activité

-معدل التعليم(Txscol)Taux_de_scolarisation

-معدل الأمية (Txbétisme) Taux d'analpha-bétisme(+10)

-معدل معرفة القراءة والكتابة(Txalph)Taux d’alphabétisation

-نسبة السكنات القصديرية من مجموع السكنات المشغولة(log)

Proportion de logements en étain dans le total des logements

-عدد السكان لكل طبيب(Hméd)Habitants par médecin

-المؤشر التركيبي للخصوبة(ISF)Indice synthétique de fécondité

-متوسط معدل النمو السنوي(r)Taux d'accroissement annuel moyen

-الحجم المتوسط للأسرة (TMM)Taille moyenne des Ménages

-كثافة اجمالي السكان المقيمين (Densité) Densité : Nombre d’habitants au km²

طريقة التحليل

الجدول 1: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

	ISF	Taxacti	Txscol	Txalph	Txbétisme	Log	Hméd	r	TMM	Densité
ISF	1,000									

Taxacti	,002	1,000								
Txscol	-,743	,004	1,000							
Txalph	-,081	,419	,499	1,000						
Txbétisme	,042	-,385	-,480	-,998	1,000					
log	-,113	,201	,072	,024	-,015	1,000				
Hméd	,295	-,651	-,399	-,701	,671	-,080	1,000			
r	,723	,206	-,601	-,066	,052	,151	,041	1,000		
TMM	,413	-,663	-,385	-,488	,447	-,288	,740	,170	1,000	
Densité	-,247	,261	,213	,407	-,405	,308	-,425	-,150	-,315	1,000

المصدر : نتائج برنامج الإحصاء spss21

مصفوفة الارتباط تبين أن المتغيرات، من الناحية النظرية، ترتبط بقوة مع متوسط معدل النمو السنوي، ومعدل التعليم، معاملات الارتباط بالكاد متوسطة للحجم المتوسط للعائلة وعدد السكان لكل طبيب والكثافة السكانية، ومن ناحية أخري، لا تظهر حقا علاقة كبيرة جدا مع معدل الأمية، معدل معرفة القراءة والكتابة وأضعفها مع معدل الشغل.

بعد عملية التدوير باستعمال طريقة varimax، يوضح(الجدول2) إسقاط المتغيرات على المستويين 1 و 2 بشكل أفضل والروابط بين المتغيرات.

الجدول2: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات والمكونات

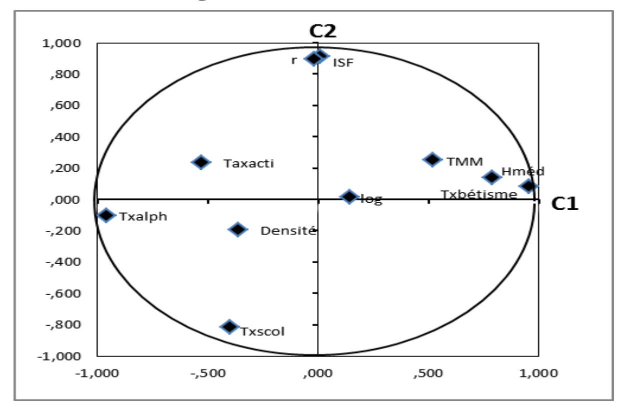
	Composante		
Variables	1	2	3
1. Txalph	-,959	-,103	,032
2.Txbétisme	,953	,081	,002
3.Hméd	,788	,139	-,403
4.ISF	,007	,915	-,263
5. r	-,017	,895	,120

6. Txscol	-,402	-,814	,027
7. log	,145	,016	,797
8.TMM	,520	,253	-,641
9. Taxacti	-,529	,235	,599
10.Densité	-,361	-,194	,459

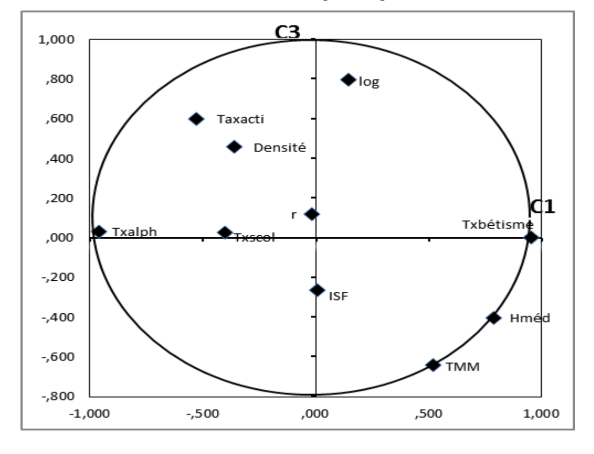
المصدر: نتائج برنامج الإحصاء spss21

الشكل1 : إسقاط المتغيرات على المستويين العاملية الاثنين

دائرة الارتباطات الأولى



دائرة الارتباطات الثانية



المصدر :الجدول2

C1: العامل 1،C2: العامل 2 ، C3: العامل 3

معدل الشغل

معدل التعليم

معدل الأمية

معدل معرفة القراءة والكتابة

نسبة السكنات القصديرية من مجموع السكنات المشغولة

عدد السكان لكل طبيب

المؤشر التركيبي للخصوبة

متوسط معدل النمو السنوي

الحجم المتوسط للأسرة

كثافة اجمالي السكان المقيمين

العامل الأول يرتبط بمعدل معرفة القراءة والكتابة وذلك بشكل سلبي(0,959 -)، وويرتبط إيجابيا بمعدل الأمية(0,953)، يليه عدد السكان لكل طبيب(0,788)، هاته المتغيرات الثلاثة تمثل لنا النواة التفسيرية للهجرة الداخلية.

في المستوى التحليلي الثاني نجد ارتباطا ايجابيا لكل من المؤشر التركيبي للخصوبة، ومتوسط معدل النمو السنوي 1998-2008، يليه معدل التعليم بشكل سلبي.

وأخيرا المتغيرات المرتبطةً إيجابا بالعامل الثالث هي نسبة السكنات القصديرية من مجموع السكنات وبدرجة أقل معدل الشغل ثم الكثافة السكانية، وترتبط سلبا مع متوسط حجم الأسرة.

وفي الختام، يمكن القول بأنه إذا كان علينا تلخيص العامل الأساسي المرتبط بالهجرة الداخلية، فيمكننا أن نضع معدل معرفة القراءة والكتابة، ومعدل الأمية وعدد السكان لكل طبيب كخصائص أولية للظاهرة.

نمذجة العلاقة بين معدل صافي الهجرة والمركبات الأساسية الممثلة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية:

بعد التوصل إلى المركبات الأساسية الثلاث الممثلة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على الهجرة الداخلية، قمنا ببلورة نموذج للإنحدار الخطي المتعدد على المتغيرات المستقلة التالية:

X1:المؤشر التركيبي للخصوبة 2008

X2:معدل الشغل 2008

X3: معدل التعليم(6_15) 2008

X4: معدل معرفة القراءة الكتابة 2008

X5: معدل الأمية 2008

X6: نسبة السكنات القصديرية 2008

X7: عدد السكان لكل طبيب 2008

X8: معدل النمو السنوي 1998_2008

X9: متوسط حجم الأسرة 2008

X10 :كثافة إجمالي السكان المقيمين 2008

و Y :معدل صافي الهجرة كمتغير تابع

معتمدين في ذلك طريقة «pas à pas» وكان النموذج الرياضي الذي تحصلنا عليه كالتالي:

يبدو من الوهلة الأولي أن نموذج الانحدار المتحصل عليه ذا نوعية جيدة بالنظر إلى معامل التحديد الذي يساوي 0.76 أي أن هذا النموذج يفسر ما يعادل 76% من صافي الهجرة.

الجدول 3: قيمة معاملات التحديد" R^2 "لإختبار الإنحدار المتعدد

النموذج	R^2	المعادلة
1	0.474	Y=-18.255+10.634**X**8
2	0.728	Y=-154.395+8.997**X**8+3.174**X**2
3	0.760	Y= - 170.824+9.489**X**8+2.614**X**2+0.543**X**4

المصدر: نتائج برنامج الاحصاء spss21

وعليه نتحصل على المعادلة التالية

(معدل معرفة القراءة والكتابة)0.543+ (معدل الشغل) 2.614+ (معدل النمو السنوي) Y=-170.824+9.489

هذا يعني انه كلما زادت وإرتفعت معدلات النمو السنوي ومعرفة القراءة والكتابة والشغل انخفضت وتراجعت معه شدة الهجرة.

دون إغفال أن دارسة محددات اتخاذ القرار بالهجرة تعاني من مشكلة أساسية مبعثها هو كون اتخاذ القرار بالهجرة كحدث يسبق وقت التعداد أو المسح بزمن محدد، بينما يتم جمع البيانات المتعلقة بخصائص المهاجرين كما هم وقت التعداد أو المسح، علماً بأن بعض خصائصهم قد تتغير عبر الزمن وبعضها قد يتأثر بحدث الهجرة وبالتالي تنشأ مشكلة أن بعض المتغيرات المستقلة أصبحت متغيرات تابعة لحدث الهجرة وهو ما يطلق علية مشكلة التزامن، ينتج عن هذه المشكلة تحيز في تقدير معاملات الانحدار(السعدني سمية، العرداوي احمد سلمان، 2015، ص 91).

تحليل النتائج: بناءً على النتائج التي توصلنا إليها يمكن القول:

-تتم الهجرة الداخلية أساسا من المناطق التي يقل فيها الطلب على العمل الى المناطق التي تتوافر فيها فرص التوظيف، أو تتوافر فيها فرص أفضل للمعيشة، ومن ثم فان النمط الغالب للهجرة الداخلية هو من المناطق الريفية إلى المدن.

- تبقى دائما التنمية الجهوية والمحلية العنصر الأساسي للتحكم في الهجرة بمناطق الإنطلاق والوصول.

-يتضح من خلال التحليل العاملي للهجرة، أن العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية تعد من أهم العوامل المؤثرة على الهجرة الداخلية في الجزائر.
-أظهر التحليل أن غالبية المتغيرات تؤثر طردياً على احتمالات الهجرة، وكما أظهرت نتائج التحليل أن جميع معلمات النموذج ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5%، وأن النموذج ذات دلالة معنوية مما أدى إلى نتائج منطقية.
-النموذج المثالي والأكثر تفسيرا لظاهرة الهجرة الداخلية في الجزائر يحتوي على ثلاثة محددات رئيسية هي معدل النمو السنوي، معدل الشغل ومعدل معرفة القراءة والكتابة.
-استجابة الهجرة لبعض التطورات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية المتمثلة في التعليم والعمل ونمو السكان يمكن من معالجة التطورات في القطاعات الريفية والحضرية في المجتمع بطرق مختلفة.
-تبين المقاربات النظرية والدراسات التطبيقية وجود علاقة بين حركات الهجرة الداخلية والتفاوتات أو الاختلافات الإقليمية، وأن كل واحد منهما يثير بعضه البعض.

خاتمة:

حاولنا في هذا البحث تطبيق البرنامج الإحصائي spss من خلال الاختبار الإحصائي "التحليل العاملي" والذي مكننا من تصنيف المحددات المؤثرة على اتخاذ قرار الهجرة الداخلية في الجزائر من خلال معطيات تعداد 2008 من حيث الاكثر تأثيرا وأهمية فنجد في المرتبة الاولي معدل معرفة القراءة والكتابة ومعدل الأمية، ثم عدد السكان لكل طبيب. يليه بدرجة اقل المؤشر التركيبي للخصوبة، ومتوسط معدل النمو السنوي 1998-2008 ومعدل التعليم بشكل سلبي. وفي الأخير نسجل تأثيرا ضعيفا لنسبة السكنات القصديرية من مجموع السكنات ومتوسط حجم الاسرة ومعدل الشغل والكثافة السكانية على اتخاذ قرار الانتقال. كما سمح لنا تطبيق اختبار "الانحدار من تحديد النموذج المثالي الذي يفسر لنا ظاهرة الهجرة الداخلية والذي يحتوي معدل النمو السنوي(نمو السكان)، معدل الشغل(العمل) ومعدل معرفة القراءة الكتابة(التعليم).

توصيات البحث: من خلال نتائج البحث يمكن طرح التوصيات التالية:
-إن ظاهرة الهجرة الداخلية تعتبر القاعدة الأساسية التي يجب دراستها وتحليلها وإستغلالها قبل القيام بأي مشاريع وإستراتيجيات مستقبلية، وذلك لإرتباطها القوي بالتنمية المحلية سواء على مستوي المناطق المرسلة أو المستقبلة معا، فمثلا تحدد الأدبيات المتعلقة بمحددات الهجرة الداخلية أيضا الأسباب الاقتصادية بإعتبارها الحوافز الرئيسية والأولية الدافعة للناس على ترك بيئتهم المنزلية والإستقرار في أماكن أخرى. وهي نتيجة لإعادة توجيه العمل. لذلك فإن قرار مغادرة البيئة المنزلية هو الدافع وراء فرص العمل فضلا عن الأجر المتوقع للمنطقة المضيفة، بالإضافة إلى هنا كالعديد من العوامل الأخرى التي يمكن أن تفسر التنقل الداخلي.
-تبين المقاربات النظرية والدراسات التطبيقية وجود علاقة بين حركات الهجرة الداخلية والتفاوتات أو الاختلافات الإقليمية، وأن كل واحد منهما يثير بعضه البعض.
-تعتبر الهجرة الداخلية عاملا للتنمية الاقتصادية إلا أن هذا لا يحدث في جميع المناطق وهذا ما يساهم في تعميق الفوارق الجهوية وتدعيم الهجرات لرؤوس الأموال نحو المناطق الغنية بالموارد

الطبيعية المحلية وبالتالي هجرات العائلات نحوها. وهذا ما يحدث ضغطا للمناطق المستقبلة وعدم تطوير المناطق المصدرة للهجرة وتعتبر الولايات الكبرى المستقبل التقليدي للهجرات الداخلية.

-الهجرة الداخلية تؤثر وتتأثر بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان، وتؤثر على التوزيع والتركيب السكاني حيث أنها تعمل على زيادة تركز السكان في مناطق دون أخري مما توفر الخدمات الاقتصادية كفرص العمل والخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة مما يجعل من ولايات معينة مراكز مرموقة تؤدي إلى زيادة الكثافة السكانية فيها ،وإلي خلل التوزيع السكاني في ولايات أخرى، مما يؤدي إلى وجود ضغط شديد على مختلف الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والترفيهية مع زيادة الطلب على العمل الأمر الذي يجعلها تقف عائقا أمام خطط التنمية الشاملة للبلد. بالإضافة إلى أن الخصائص الهامة التي يحتاجها المخططون والمسئولون عن رسم السياسات التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية والعمرانية وغيرها هي التي تتعلق بالسكان من حيث حجمهم ومعدلات نموهم وتركيبهم النوعي وتركيبهم العمري ومستوياتهم التعليمية والمهنية وغيرها.

-تعتبر بعض الولايات طاردة للسكان وقد يعود هذا الى نقص كثير من الخدمات الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عن قلة المشاريع الاستثمارية فيها.

-الهجرة الداخلية ظاهرة تستحق الدراسة والاهتمام، لمعرفة الأسباب والدوافع التي أدت لهذه الهجرة المتزايدة، بالإضافة إلى معرفة خصائصها واتجاهاتها وما يترتب عليها من آثار إقتصادية وإجتماعية على مناطق الإنطلاق و الوصول معا.

قائمة المراجع

1.ابراهيم احمد سعيد(1997)، أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا.

2.سمية السعدني، احمد سلمان العرداوي(2015)، الهجرة الداخلية في العراق، مجلة صحة الاسرة العربية والسكان، م7 ، ع18، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر.

3.غازي الشبيكات وآخرون(2006)، الاتجاهات الاجتماعية في الأردن، نشرة رباعيه متخصصة في الإحصاءات الاجتماعية تصدرها مديرية الإحصاءات السكانية والاجتماعية في دائرة الإحصاءات العامة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

4.محمد دريدي(2009)، الهجرة الداخلية والعائدة في الاراضي الفلسطينية، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطينى، فلسطين.

5. Arriaga(1994), E*population analysis with microcomputers,* NewYork, department of technical cooperation for development

6.Belhedi Amor (2001), Les facteurs socio-économiques de la migration Population et développement en Tunisie.

7.Courgeau Daniel, Aydalot Philippe, de Gaudemar J-P (1974), Les migrations, Population, Centre d'études techniques modernes TEM Espace n" 3.
8.Les Migration Internes Intercommunales - A travers : les résultats exhaustifs du RGPH 2008, ONS.
9. Lomax, N. M(2013), Internal and cross-border migration in the United Kingdom: harmonising, estimating and analysing a decade of flow data, The University of Leeds School of Geography.
10. Lorenzo G. Bellù(2011), Development and Development Paradigms, A (Reasoned) Review of Prevailing Visions, Research and Extension, FAO, Viale delle Terme di Caracalla, Rome, Italy.
11. MILES, R. (s.d.). Impact de l'urbanisation et des migrations internes sur le vieillissement spatial en Algérie. *Maitre de conférences à l'Université-Chercheure Associée au CREAD (Centre de Recherche en Economie appliquée au développement)*.
12. MOHAMMAD MASTAK AL AMIN(2011), "Factors behind internal migration and migrant's livelihood aspects: Dhaka City, Bangladesh, Institute of Migration ,Turku, FINLAND.
13.Richard Perruchoud, Jillyanne Redpath-Cross(2011), Glossary on Migration,international, 2nd edition, organization for migration(IOM) ,Geneva,Switzerland.

الملاحق

الجدول1: صافي الهجرة الداخلية في الجزائر خلال الفترة 1998-2008

ولايات	صافي الهجرة
ادرار	2521
الشلف	-2856
الاغواط	1044
ام البواقى	-4840
باتنة	-5920
بجاية	-2785
بسكرة	3018
بشار	-822

البليدة	22849
البويرة	-10829
تمنراست	-220
تبسة	-3374
تلمسان	-1418
تيارت	-8785
تيزي وزو	-11422
الجزائرالعاصمة	25032
الجلفة	-1766
جيجل	-7001
سطيف	-16363
سعيدة	-1709
سكيكدة	-5864
سيدي بلعباس	1777
عنابة	22
قالمة	514
قسنطينة	5075
مدية	-18595
مستغانم	5853
مسيلة	-3585
معسكر	-6325
ورقلة	1824
وهران	19426
البيض	-247
اليزي	3739
برج بوعريريج	-1428
بومرداس	26004
الطارف	6375
تندوف	3057
تيسمسيلت	-4961
الواد	-3472

خنشلة	-1608
سوق اهراس	-3214
تيبازة	7649
ميلة	-3371
عين الدفلة	-5048
النعامة	719
عين تموشنت	4947
غرداية	442
غليزان	-7568

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من Les Migration Internes Intercommunales - A travers: les résultats exhaustifs du RGPH 2008, ONS.

الجدول2**:** مخرجات نموذج التحليل العاملي المتعلقة بالمحددات الاجتماعية والاقتصادية ل1998-2008

Matrice des composantes après rotation[a]

	Composante		
	1	2	3
ISF_2008_المؤشر_التركيبي_للخصوبة	,007	,915	-,263
Taux d'activité %2008	-,529	,235	,599
_Taux_de_scolarisation_2008	-,402	-,814	,027
Taux d'alphabétisation	-,959	-,103	,032
(Taux d'analpha-bétisme(+10 2008معدل الامية	,953	,081	,002
2008نسبة السكنات القصديرية من مج السكنات	,145	,016	,797
Habitants par médecin2008	,788	,139	-,403
Taux d'accroissement annuel moyen1998-2008متوسط معدل النمو السنوي	-,017	,895	,120
Taille moyenne des Ménages	,520	,253	-,641
Densité : Nombre d'habitants au km² 2008	-,361	-,194	,459

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.
Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.[a]
a. La rotation a convergé en 4 itérations.

المصدر :مخرجات البرنامج الاحصائي spss21

الجدول3: مخرجات نموذج الانحدار لمعدل صافي الهجرة والمحددات السوسيو اقتصادية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,688[a]	,474	,462	12,40347	,474	41,400	1	46	,000
2	,853[b]	,728	,716	9,01643	,254	42,051	1	45	,000
3	,872[c]	,760	,744	8,55796	,032	5,951	1	44	,019

a. Valeurs prédites : (constantes), متوسط معدل النمو السنويTaux d'accroissement annuel moyen1998-2008
b. Valeurs prédites : (constantes), متوسط معدل النمو السنويTaux d'accroissement annuel moyen1998-2008, Taux d'activité %2008
c. Valeurs prédites : (constantes), متوسط معدل النمو السنويTaux d'accroissement annuel moyen1998-2008, Taux d'activité %2008, Taux d' alphabétisation

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي spss21

التنمية المستدامة والأمن المستدام

د.الشاذلي بيّة الشطي، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة قطر- قطر

Sustainable development and sustainable security

Dr. Baya Chatti, Chedli, Department of the Social Sciences, Qatar University, Qatar

ملخص: تحاول هذه الورقة، التي هي عبارة عن دراسة نظرية، تسليط الضوء على مقاربة الأمن المستدام التي تزامن ظهورها مع ظهور نموذج جديد لتنمية المجتمعات البشرية ألا وهو نموذج التنمية المستدامة. ينبني هذا النموذج على إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية والموارد البشرية بحيث يحقق على نحو متساوٍ الحاجات التنموية للأجيال الراهنة والأجيال القادمة ويجنب كلا الجيلين كل أشكال المخاطر التي تهدد استقرارهم. تمثل مقاربة الأمن المستدام، من منظور التنمية المستدامة مسؤولية مجتمعية بامتياز بحكم أنها تتطلب مشاركة جميع المكونات الرسمية وغير الرسمية للمجتمع، لهذا ستوجه مبادئها نحو دفع الجميع للمساهمة فيها. تهدف هذه الورقة إلى الإجابة على السؤال التالي: كيف يمكن أن تساهم التنمية المستدامة في تحقيق الأمن المستدام؟ من خلال طرح هذا السؤال يُمكن في نفس الوقت الوقوف على العلاقة بين تنمية المجتمعات وأمنها والاطلاع على السبل الكفيلة بتحقيق الأمن المستدام.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الأمن المستدام، مبادئ التنمية المستدام، الأمن البيئي، الأمن الاجتماعي، الأمن الاقتصادي.

Abstract: Thepurpose of this paper is to understand the critical relationship between sustainable security and sustainable development. The sustainable development paradigm calls for the management and protection of natural resources and human resources to achieve the needs of the present and future generations without depleting the natural resources. Sustainable security from the perspective of sustainable development approach is a social responsibility, which requires the engagement and participation of governments and non-government agencies to achieve the goals of sustainable development. The paper attempt to answer the question: How sustainable development can contribute to sustainable security. By answering this question would allow us to examine the relationship between community development and security and how to achieve sustainable security.

Keywords: Sustainable development, Sustainable security, Principles of sustainable development, Environmental Security, Social Security, Economic security.

مقدمة:

تُعتبر ظاهرة التنمية قديمة قدم المجتمعات البشرية، فمنذ وجوده على وجه الأرض سعى الإنسان إلى الزيادة من قدراته وإمكانياته وموارده، يبقى الهدف الأساسي من وراء كل ذلك هو تحسين ظروف حياته، والاحتماء من كل أشكال المخاطر التي من شأنها أن تهدد سلامته الجسدية، النفسية، والاجتماعية وبالتالي العيش في محيط آمنٍ وسليم.

يرتبط تحقيق ذلك بتوفُّر عدة شروط أساسية منها الاستقرار الاجتماعي الذي تغيب فيه كل أشكال الفوضى والصراعات والعنف. من هنا يمكن التأكيد على وجود علاقة تبادلية بين الأمن والتنمية، فالأمن يبقى من الشروط الأساسية لنجاح التنمية والأمن يعتبر من الأهداف الأساسية لأي عملية تنموية.

ساهم التطور المعرفي والعلمي والتكنولوجي في تغيير نظرة المجتمعات البشرية نحو التنمية، فظهر في البداية نموذج تقليدي (كلاسيكي) لتنمية المجتمعات البشرية يركّز على البُعد الاقتصادي، دون التفكير في بقية الأبعاد الأخرى للحياة الإنسانية.أدى التركيز الكلّي على هذا البعد إلى ظهور عدة مشاكل ومخاطر تهدد مستقبل الحياة البشرية. فأصبح الإنسان يعيش في محيط بيئي غير آمن، يهدِّد صحته وسلامته الجسدية، وفي محيط اجتماعي يتميّز بالتفاوت والصراعات والتمييز يهدِّد أمنه واستقراره الاجتماعي، وفي محيط اقتصادي تضبط إيقاعه الأزمات الاقتصادية التي أصبحت تهدِّد بشكلٍ غير مسبوق حاجياته الأساسية ورفاهه. كردّة فعل على هذه المخاطر الكبرى التي أنتجها النموذج التقليدي للتنمية ظهر نموذج جديد لتنمية المجتمعات البشرية أُطْلق عليه التنمية المستدامة. جاء هذا النموذج لإيجاد التوازن بين الثلاثة أبعاد الرئيسية المكوِّنة للحياة البشرية: البعد البيئي، البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي. يمثّل التصدي للمخاطر التي أصبحت متجذرة في هذه الأبعاد الثلاثة الهدف الرئيسي من وراء توسيع نطاق عملية التنمية. وبالتالي تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق الأمن الإنساني بأبعاده الثلاثة: البيئي، الاجتماعي، والاقتصادي، وهذا يعني التفكير في مسألة الأمن المجتمعي بشكل مُستدام. فكيف يمكن أن تؤسس التنمية المستدامة لأمنٍ إنساني مُستدام؟ الإجابة عن هذا السؤال، التي تمت بالرجوع إلى الأدبيات والدراسات العلمية المتخصصة في الموضوع، تمكننا من الوقوف على أن الأمن والتنمية هما مترابطان عضوياً وكليهما يعتبران مسؤولية مجتمعية بامتياز.

تنقسم هذه الورقة إلى قسمين رئيسيين. يتعرض القسم الأول إلى المفهومين الأساسيين في هذه الدراسة: التنمية المستدامة والأمن المستدام. بينما يتطرق القسم الثاني إلى العلاقة بينهما من خلال التركيز على مبادئ التنمية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن المستدام.

التنمية المستدامة أو حتمية مراجعة الخيارات:

شهدت نهاية القرن العشرين بروز جملة من المشاكل والمخاطر التي تهدد بشكل غير مسبوق مستقبل البشرية حيث أن كل ما يحيط بالإنسان أصبح ينبأ بالكارثة. لقد عرفت معدلات النمو

الاقتصادي تراجعا مذهلا سواءً في دول الشمال أو في دول الجنوب وهذا ما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة والفقر والجوع وفي تدهور معدلات الرعاية الصحية (Edgar Morin، 2007). تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية ترافق أيضا مع تدهور مخيف للمحيط الحيوي للإنسان حيث أنّ معدّلات التلوُّث الهوائي والبحري وصلت إلى نسب مرعبة تُؤشر على اختلال توازن النسق الأيكولوجي الذي فقد 58% من مكوناته. أمام هذه الوضعية المتأزمة كان لزامًا على البشرية أن تتحرك لكي تُوقف هذا النزيف وإيجاد الحلول والطرق البديلة الكفيلة لوضع حد لحالة الفوضى والمخاطر التي أصبحت تحيط بالإنسان من كل جانب وفي كل مكان (Ulrich Beck، 1992).أُعتبرَتْ فترة الحداثة التي انطلقت مع الثورة الصناعية وما رافقها من استغلال مفرط للإنسان وللطبيعة هي المسئول الأول عن هذه الوضعية الكارثية (AnthonyGiddens، 1990)الغير مسبوقة في تاريخ المجتمعات البشرية. تعود أسباب الأزمات المتعدِّدة الأوجه إلى نهاية القرن العشرين وبالتالي إلى النموذج التنموي الذي اعتمدته هذه المجتمعات لفترة تزيد عن القرنين من الزمن والذي ينظر إلى التنمية من منظور اقتصادي بحت دون التفكير في بقية الأبعاد الأخرى لحياة الإنسان وخاصة البعد الاجتماعي والبعد البيئي.

ظهر في هذا السياق المتأزم المليء بالمخاطر وبغياب الشعور بالأمن منطق جديد لتنمية المجتمعات البشرية أُطلق عليه التنمية المستدامة. قُدِّمت هذه الطريقة الجديدة لأوّل مرة في تقرير مستقبلنا المشترك الصادر في سنة 1987 عن لجنة برونتلاند[1] المنبثقة عن اللجنة الدولية للتنمية والبيئة. أكّد هذا التقرير على أن البشرية لا يمكنها الاستمرار في التنمية بهذه الشكل وعليها إتِّبَاع نموذج التنمية المستدامة الذي يدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عملية التنمية.

ينبني النموذج الجديد أساسًا على إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية والموارد البشرية (FAO، 1989) بحيث يحقق على نحو متساوٍ الحاجات التنموية للأجيال الراهنة والأجيال القادمة (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989) من خلال التركيز على الأبعاد الثلاثة الرئيسية للحياة البشرية: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي. يمثّل الأمن البيئي والاجتماعي والاقتصادي لهذه الأجيال رهان التنمية المستدامة فهي تسعى إلى النهوض بجودة حياتهم وحمايتهم من كل أشكال المخاطر مع توفير لهم ظروف معيشية تجعلهم يشاركون بفاعلية في تنمية مجتمعاتهم وحمايتها من المخاطر التي تهدد استمرارها واستقرارها وتماسكها.

على المستوى البيئي، تهدف التنمية المستدامة إلى الحد من الاستعمال المفرط واللاعقلاني للموارد الطبيعية غير المتجددة والمضرة بالبيئة من خلال الحث على استعمال موارد متجددة وصديقة للبيئة تساهم في الحدّ من التدهور البيئي الذي أصبح يهدِّد بشكل كبير مختلف مكونات النسق الأيكولوجي الذي يتأثر بالإنسان ويُؤثر بقوّة في جودة حياته (Richard A. Matthew and all، 2010). فالتنمية المستدامة تنبني على التفكير في المحيط الحيوي للإنسان وحمايته،

---

[1]لجنة بورنتلاندو المعروفة رسميا اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية تم تشكيلها في سنة 1983 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لتفكير في طريقة جديدة لتنمية المجتمعات البشرية بعد أن أدركت أن هناك تدهورا شديدا في البيئة البشرية، الموارد الطبيعية يهدد أن بشكل غير مسبوق حياة البشر في جميع أنحاء

فهي تسعى الى تحقيق أمنٍ بيئيٍ يوفر للإنسان في الحاضر والمستقبل محيطا خالٍ من التلوّث والمخاطر الأيكولوجية.

على المستوى الاجتماعي، يمثل القضاء على الفقر والحدّ من التفاوتات بين الدول وداخلها من أهم أهداف التنمية المستدامة التي ظهرت نتيجةً لقصور النظامين الاقتصادي والنقدي في فترة السبعينات في تحقيق معدلات نُمو تساهم في الحدّ من الفقر على مستوى العالم الذي أصبح يهدِّد بشكل غيرِ مسبوق السِلم الاجتماعي على المستويين المحلي والعالمي(Suzanne Vallance، 2011).فالتنمية المستدامة تسعى من خلال جملة من الآليات إلى تحقيق وترسيخ قيم العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المتعاقبة وبالتالي تحقيق الأمن الاجتماعي الذي يعتبر شرطا من شروط تنمية المجتمعات وتطورها.

على المستوى الاقتصادي، تهدف التنمية المستدامة إلى تركيز أنماط إنتاج واستهلاك مسئولة تراعي محدودية الموارد الطبيعية وهشاشة المحيط الحيوي ومبادئ العدالة الاجتماعية. الهدف من وراء هذه الأنماط هو تحقيق معدلات نُمو تساهم في تجنيب الأجيال الراهنة والقادمة الأزمات الاقتصادية الحادة من خلال إيجاد توازن بين القطاعات والحدّ من التبعية للخارج سواءً على المستوى الغذائي أو الصناعي أو الخدماتي (Aneta W. Senkus and Konrad Raczkowski، 2013). فالتنمية المستدامة تُؤسس لأمنٍ اقتصادي للمجتمعات يساعدها على تحقيق مستويات مرتفعة من الاستقلالية ومن الفاعلية على المستويين الإقليمي والعالمي.

كمحصِّلة لما سبق يمكن اعتبار التنمية المستدامة مشروعا مجتمعيا يتطلب مساهمة جميع مكوِّنات المجتمع فهو يسعى لحمايتهم جميعًا من المخاطر البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تهدِّد أمنهم بشكل فردي وجماعي وهي أيضا مشروع كوني يتطلب مساهمة جميع الدول بحكم المصير المشترك لجميع سكان الأرض. يمكن إذن اعتبار أنّ الأمن المجتمعي المستدام أو ما يطلق عليه أيضا الأمن الإنساني (Oxford research group، 2017) يمثّل الفلسفة الرئيسية التي ينبني عليها منطق التنمية المستدامة. فما المقصود بالأمن المستدام وما هي مجالات تطبيقه؟

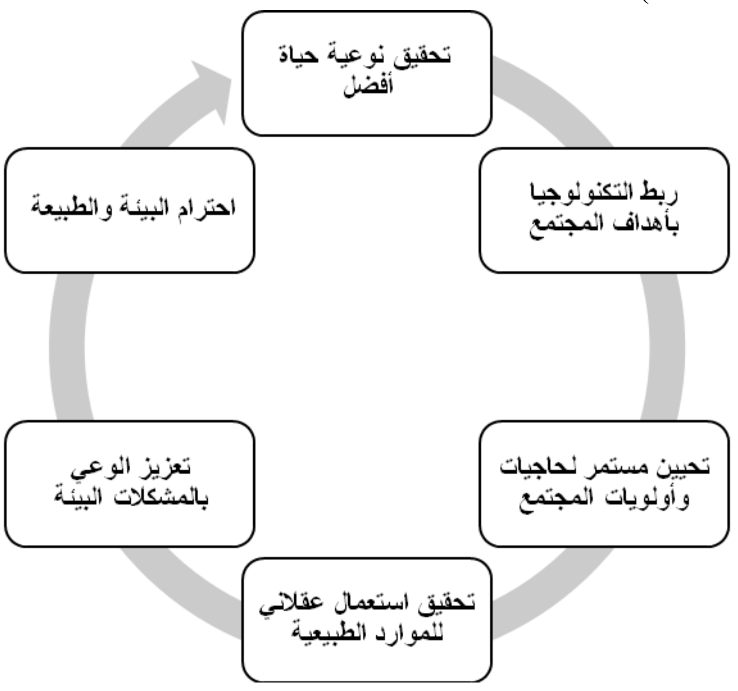
الأمن المستدام من أجل مقاربة أمنية شاملة للمجتمعات البشرية:

منذ تبنِّي مفهوم التنمية المستدامة من قِبل المنظمات الدولية وعدّة دول في أواخر القرن العشرين وُجدت عدّة محاولات لتفصيل الأهداف العامة لهذا المنطق الجديد للتنمية. كان الهدف من وراء هذه المحاولات هو جعل التنمية المستدامة حقيقةً ملموسةً لا مجرّد شعاراتٍ يتم رفعها في المحافل الدولية. أفضت هذه المحاولات إلى تحديد عدة أهداف إجرائية عرفت التطور عبر الزمن. تَم في البداية، سنة 2000، تحديد ثمانية أهداف أُطلق عليها الأهداف الإنمائية للألفية وحُدِّدت سنة 2015 كأُفقٍ لتحقيقها (Tina Sobti and Himannshu Sharma،2018). تم تحيين هذه الأهداف وإسنادها، في قمّة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة المنعقدة في نيويورك في 25-26 سبتمبر2015 بحضور أكثر من 150 من زعماء قادة العالم، من خلال تفصيلها الى 17 هدف و169 غاية فرعية أُتفق على تحقيقها في حدود سنة 2030(Norichkakanie and

---

العالم. أصدرت هذه اللجنة أول تقرير لها سنة 1987 تحت عن وان مستقبلنا المشترك شخصت فيه وضعية البشرية على المستوى التنموي والبيئي وقدمت خلاله لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة.

Frank Biermann، 2017). تم وضع هذه الأهداف والغايات المتفرعة عنها بالاستناد إلى الأهداف العامة للتنمية المستدامة المعروضة في الرسم التوضيحي رقم1 والتي تم تقديمها في تقرير مستقبلنا المشترك الذي أصدرته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في سنة 1987 في إطار عملها الذي انطلق في سنة 1983 لإعداد تصوّرٍ جديدٍ لتنمية المجتمعات البشرية (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989):



رسم توضيحي رقم 1: الأهداف العامة للتنمية المستدامة(تم إنجاز الشكل من قبل الباحث إعتمادا على تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية).

ترمي هذه الحزمة من الأهداف الرئيسيّة والأهداف الفرعية المشتقّة منها إلى تحسين نوعية حياة الإنسان على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ضمن رؤية شاملة تُرّكز على حماية هذا الأخير من كل المخاطر التي تهدِّدُ حياته والحفاظ على أمنه وأمن مجتمعه. ظهر في هذا السياق مفهومٌ جديدٌ ألا وهو الأمن الإنساني المستدام الذي سيصبح غايةً وأداةً في إطار نموذج التنمية المستدامة.

يحيل مفهوم الأمن الإنساني المستدام إلى مقاربة شاملة تسعى إلى تحقيق أمن إنسانيٍ مستمر عبر الزمن ومنتشرا في كل المجتمعات البشرية التي أصبحت مترابطة فيما بينها أكثر من أي وقت مضى بفضل الثورات التكنولوجية في مجال المواصلات والاتّصال وعولمة الاقتصاد التي جعلت الكوكب عبارةً عن قرية كونيّة يشترك أفرادها في المصير (Immanuel Wallerstein ، 2004).تسعى مقاربة الأمن المستدام إلى التعامل بطريقة مختلفة وجديدة مع المخاطر البيئية والاجتماعية والاقتصادية من خلال اعتماد نهج الوقاية منها عوضًا عن نهج انتظار وقوعها

للتحرّك خاصة وأنّ المقاربة الأمنية التقليدية التي تعتمد المراقبة واستخدام القوّة لم تعد قادرة على مسايرة كل المخاطر البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تزعزع أمن المجتمعات (Oxford research group، 2017).

يمر تحقيق الأمن المستدام حسب هذه المقاربة عبر التدخل في العمق وبطريقة استباقية مع جملة العوامل التي تُعتبر مصدرا للفوضى وانعدام الأمن (Klaus Schwab، 2014)تُحدِّد مقاربة الأمن المستدام أربعة عوامل أساسية مترابطة فيما بينها يجب التعامل معها بسرعة للسيطرة على حالة الانفلات الأمني وعدم الاستقرار على المستوى الكوني. ترتبط هذه العوامل كُلها بالنموذج التقليدي لتنمية المجتمعات الذي يُرَّكز على البعد الاقتصادي على حساب البعدين الاجتماعي والبيئي. يُعتبر الأمن المستدام إذن نابعا من منطق التنمية المستدامة الذي جاء ليُصلح أخطاء النموذج التقليدي ويتجاوز انعكاساته السلبية على البيئة والمجتمع. تتمثل العوامل الأربعة التي تحاول مقاربة الأمن المستدام التعامل معها للحدِّ وللوقاية من المخاطر التي تهدد امن المجتمعات في:

1.التغيُّر المناخي: يَعتبر مفكري ومنظري الأمن الإنساني المستدام والتنمية المستدامة أنّ التغيُّر المناخي الناتج عن التلوث البيئي الذي أَحدثه النموذج التقليدي للتنمية من أهم الأسباب التي تهدّد استقرار المجتمعات وأمنها. يساهم التغيُّر المناخي في تدمير البنى التحتية في عدة مناطق من العالم كما أنه يؤدي إلى تناقص الموارد الطبيعية الأساسية لعملية التنمية إضافةإلى أنه يمثل سببا مباشرا لهجرة السكان. تؤدي هذه النتائج المترتبة عن التغيُّر المناخي إلى صراعات ونزاعات داخل المجتمعات وفيما بينها (Nils Gilman and all، 2011). تسعى مقاربة الأمن الإنساني المستدام من خلال التركيز على التدخل في مجال التغيُّر المناخي إلى تحقيق الأمن البيئي الذي يبقى من ركائز الأمن الإنساني المستدام.

2.التنافس حول الموارد غير المتجدِّدة والنادرة: تُمثل عملية إيقاف التنافس حول الموارد الطبيعية الناضبة خاصة في المناطق الفقيرة وغير الآمنة من أولويات مقاربة الأمن الإنساني المستدام للوقاية من كل أشكال النزاعات والصراعات داخل الدول وبينها (MichaelKlare، 2002). تَعتبر مقاربة الأمن المستدام أن تجنب الفوضى وانعدام الأمن يستوجب إيجاد حلٍ سريعٍ لهذا التنافس المحموم ولن يكون ذلك ممكنا دون إيجاد بدائل لهذه الموارد وهي بالتالي تتفق مع فلسفة التنمية المستدامة التي تُعتبر مشروعا للبحث عن البدائل لتنمية المجتمعات البشرية.

3.التهميش والإقصاء الاجتماعي: تهدف مقاربة الأمن الإنساني المستدام إلى التصدي إلى كل أشكال التفاوت الاجتماعي والاقتصادي التي ما فتئت تزداد يوما بعد يوم. تعتبر هذه المقاربة أن ذلك يمثل أهم المجالات التي يجب التدخل فيها من أجل الحفاظ على أمن المجتمعات لأنه في ضل ذلك التفاوت سيرتفع الشعور بالحرمان الاجتماعي (هدى احمد الديب ومحمود عبد العليم محمد، 2015) الذي يؤدي إلى الثورات والانتفاضات وإلى حالات من انعدام الأمن.

4.العسكرة العالمية: تدعو مقاربة الأمن المستدام إلى تركيز الجهود أيضا على التطور المجنون للأسلحة وعلى انتشارها بشكل غير مسبوق في كل أنحاء العالم سواءً لدى الدول أو الجماعات والعصابات. تُمثل هذه الظاهرة من العوامل الوليدة التي تهدد بشدّة أمن الأفراد والمجتمعات.

كاستنتاج لما سبق، يمكن القول إنّ مقاربة الأمن المستدام تُركّز على العوامل الأربعة الرئيسية التي من شأنها أن تُهدد استقرار وتماسك المجتمعات. الهدف من وراء التركيز على هذه العوامل الأربعة في مقاربة الأمن المستدام هو تنمية الوضع الأمني حتى يكون ملائما لتحقيق التنمية التي تبقى على علاقة وثيقة بالأمن الإنساني. فما هي العلاقة بين التنمية والأمن؟

العلاقة بين التنمية والأمن:

ضلت مسألة الأمن بجميع أبعاده لفترة طويلة هدفا غير مُعلنا وضمنيا للتنمية التي كانت تُركز فقط على تنمية الجوانب الاقتصادية من خلال التفكير في الدخل الفردي. ساهم تنامي المخاطر التي تُهدد العملية التنموية للمجتمعات برُمتها إلى ضرورة التفكير بجدية في طرقٍ جديدة وآليات مبتكرة تُمكن من التصدي إلى هذه المخاطر التي من شأنها أن تهدد هذه العملية، من هذه المخاطر نذكر البطالة، التفاوت الاجتماعي، التلوث البيئي، الهجرة المكثفة، الإرهاب. من هذا المنطلق بدأ الانتباه شيئا فشيئا إلى أهمية البعد الأمني في العملية التنموية. أصبح الأمن الإنساني المستدام مع ظهور نموذج التنمية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من العملية التنموية حيث أُعتبر في نفس الوقت أداةً من أدوات وهدفاً من أهداف عملية التنمية. يمكن تبرير هذه الرؤية الجديدة بالترابط الوثيق بين أمن المجتمعات وتنميتها (France Stewart، 2010).

يظهر هذا الترابط في ثلاثة مستويات مختلفة. أولا يؤثر انعدام الأمن بطريقة مباشرة على العملية الإنتاجية التي تُعتبر أساس أي عملية تنموية فشعور المواطنين بعدم الأمان جرّاءَ انتشار الفوضى حولهم والمخاطر المحدقة بهم من كل جانب يَحُدُّ من دافعيتهم نحو العمل والإنجاز. يمكن اعتبار من هذا المنظور أن الأمن يمثل أداةً أساسيةً وشرطاً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة التي تتطلب مشاركة جميع فئات ومكوّنات المجتمع. ثانياً تسعى التنمية المستدامة من خلال تركيزها على مقاربة الأمن المستدام والشامل إلى توفير للإنسان في كل أرجاء المعمورة ظروف حياة سليمة وآمنة خالية من المخاطر البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي خلقها النموذج التقليدي للتنمية(TomaLa nkauskienė and Manuela Tvaronavičienė، 2012)، يمكن اعتبار من هذا المنظور أن الأمن يُعتبر هدفا أساسيا لنموذج التنمية المستدامة. ثالثا يُبشر نموذج التنمية المستدامة بالقضاء على كل أشكال النزاعات والصراعات من خلال التعامل بطرق مبتكرة مع أسباب حدوثها. يمكن اعتبار من هذا المنظور أن التنمية المستدامة تُعتبر أداةً لتحقيق الأمن المجتمعي المستدام ولتكريس جملة من القيم والمبادئ الجديدة التي تُمكن المجتمعات من توفير التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الباهظة لتلك النزاعات. يمكن أن نستنتج انطلاقاً من جملة التقاطعات المعروضة أن العلاقة بين التنمية المستدامة والأمن المستدام هي علاقة تأثير متبادل فكلاهما يُحقق الآخر ويعتمد عليه فدون أمنٍ مستدام لا يمكن أن نتحدث عن تنمية مستدامة والعكس أيضا صحيح. يصبح بذلك التنمية المستدامة والأمن المستدام وجهان لعملة واحدة.

تجد هذه الفكرة جذورها في التقرير الذي أصدرته في سنة 1980 اللجنة الخاصة بالتنمية الدولية والتي عُرِفت تحت اسم "اللجنة برندت[2]". دَعت هذه اللجنة في هذا التقرير إلى ضرورة

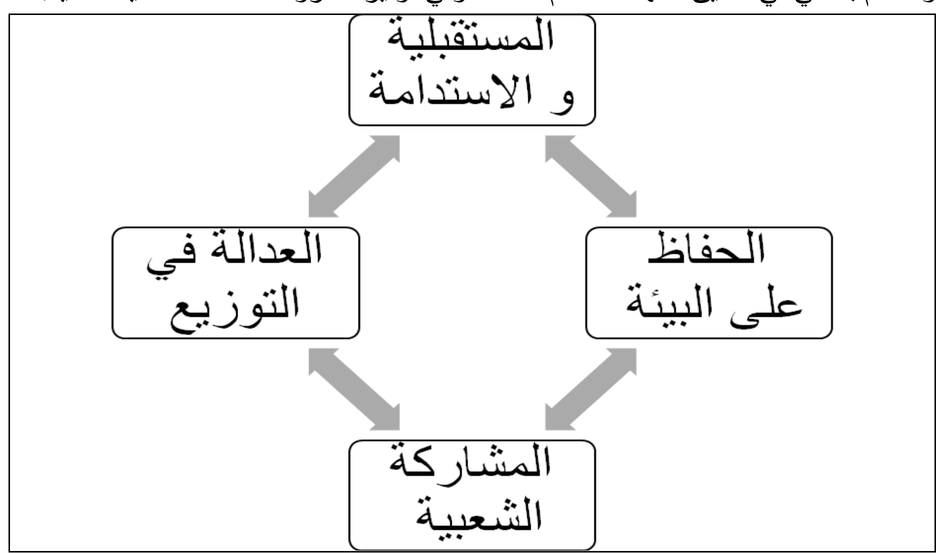
---

[2]لجنة برندت هي لجنة مستقلة تم تكوينها لدراسة مشاكل التنمية على المستوى العالمي. نبه هذا التقرير إلى خطورة التفاوت الموجود بين دول الشمال والجنوب حيث اعتبرته انه يهدد مستقبل البشرية جمعاء.

التفكير في إرساء قواعد جديدة لتنمية المجتمعات البشرية تُمكن من الحدّ من التفاوت الكبير بين الدول وبين الفئات الاجتماعية داخل المجتمعات والذي بات ينبأ أكثر من أي وقت مضى باندلاع صراعات وحروب بين الدول وداخلها. أُعتُبرت هذه اللجنة أنّ تفادي هذه الصراعات والنزاعات لا يمكن أن يتحققإلا باعتماد مقاربة أمنية جديدة تتجاوز النظرة التقليدية لأمن المجتمعات التي تعتمد على السلاح (Wionczek Miguel، 2007) تشمل هذه المقاربة جملة من الأبعاد التي يمكن تصنيفها ضمن ثلاثة محاور كبرى: الأمن البيئي، الأمن الاجتماعي، الأمن الاقتصادي. تتقاطع هذه الأبعاد مع الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة التي ستعتمد على تصور لجنة برندت للأمن الإنساني في إطار مجتمع المخاطر وستسعى إلى تجسيمها على أرض الواقع. فكيف يمكن أن تساهم التنمية المستدامة في تحقيق الأمن الإنساني المستدام الشامل؟

مبادئ التنمية المستدامة والأمن المستدام:

مثِّل ظهور فلسفة التنمية المستدامة قطيعةً جذريةً مع النظريات الكلاسيكية لتنمية المجتمعات التي كانت تفكر في الزيادة والانتشار الاقتصادي بالاعتماد على كل الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة دون التفكير في الانعكاسات السلبية لذلك على البيئة والمجتمع. ساهم كل من الوعي المجتمعي بمخاطر العملية التنموية على البيئة الاجتماعية والبيئة الطبيعية للإنسان، بداية من خمسينات القرن العشرين، والحقائق العلمية حول الانعكاسات السلبية لهذه العملية، بداية من سبعينات نفس القرن، في بروز منطق التنمية المستدامة. يرتكز هذا المنطق الجديد لتنمية المجتمعات البشرية على أربعة مبادئ أساسية(دوجلاسموسشيت ،2000)(رسم توضيحي رقم 2). يُمثل الالتزام بكل واحدٍ منها شرطاً للوقاية من المخاطر التي تُهدد استقرار هذه المجتمعات وتساهم بالتّالي في تحقيق أمنها المستدام الشامل وفي توفير الظروف الملائمة لعملية التنمية.



رسم توضيحي رقم 2: مبادئ التنمية المستدامة (تم إنجاز هذا الشكل من قبل الباحث إعتمادا على مرجع لدوجلاس موسشيت).

المستقبلية والاستدامة والأمن المستدام:

يمثل مبدأ المستقبلية والاستدامة الركيزة الأولى لمشروع التنمية المستدامة الذي يُعتبر مشروعا مجتمعيا بامتياز يسعى إلى إدماج كل فئات المجتمع. يُؤَسِّسُ هذا المشروع من خلال هذا المبدأ إلى ثلاثة أنواع من الاستدامة(David Pearce and Gilles Atkinson، 1998):أين مصدرها والمرجع الذي يشير لهذه الأنواع؟

الاستدامة الاجتماعية: التوزيع العادل للثروات وإرضاء الحاجيات المادية للجيل الحالي والأجيال القادمة لكي تجد الظروف الملائمة لتحقيق مزيد من التنمية.

الاستدامة البيئيّة: ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة لضمان نصيب الأجيال القادمة منها لاستعمالها في عملية التنمية الخاصة بها.

الاستدامة الاقتصادية: تأسيس نظام اقتصادي عالمي متوازن يغيب فيه التداين حتى لا يكون عبئا على الأجيال القادمة ولا يَحدُّ من الفرص أمامها لتحقيق التنمية.

يؤكد مشروع التنمية المستدامة من خلال مبدأ الاستدامة والمستقبلية على التحوّل الكبير في طريقة النظر والتفكير في عملية التنمية التي لم تعد حكرًا على الجيل الحاضر بل أصبحت تُمثل أيضا حقًا للأجيال القادمة. يُمكن التفكير في حق الأجيال القادمة في التنمية من خلال الحفاظ على نصيبها من الموارد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية وتمرير لها بيئة سليمة يطيب فيها العيش من تجنب القطيعة بين الأجيال التي قد تُصبح مصدرا للتوترات والاضطرابات الاجتماعية وبالتالي تُهدد الأمن الإنساني.

ساهمت النتائج السلبية للنموذج التقليدي للتنمية الذي لا يراعي مسألة الاستدامة في حدوث نقمة لدى الأجيال الجديدة تجاه الأجيال السابقة التي تم وصفها بالأنانية والتفكير في الذات دون التفكير في الفروع. وَجدت الأجيال السابقة نفسها مُتهمة من قِبل الأجيال الجديدة بالاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية والاقتصادية وبتبنِّي أنظمة إنتاج واستهلاك غير مستدامة ممَّا ساهم في تراجع مخزون هذه الموارد وفي زيادة نسب التلوُّث وفي تدهور النظام الأيكولوجي وفي حدوث أزمات اجتماعية خانقة. فقد انتشرت في نهايات القرن العشرين عدّة ظواهر سلبية مِثل البطالة والفقر وانعدام الأمن والاستقرار الوظيفي لدى الشباب. ترافق كل ذلك مع ارتفاع متوسّط معدّل الأعمار لدى الكهول ممّا زاد في قيمة إنفاق الدول عليها وكان كل ذلك على حساب تقديم خدمات لفئة الشباب. مثَّلت هذه الوضعية مصدراً للتوتر الاجتماعي بين الأجيال كان ذلك في مُؤسسة الأسرة أو مُؤسسة العمل. بدأ هذا التوتُّر ينعكس شيئا فشيئاً على أمن المجتمع لهذا جاءت التنمية المستدامة لتُرسخ مبدأ الاستدامة والمستقبلية.

يعتبر هذا المبدأ أكثر من ضروري لتوفير الظروف الملائمة لتحقيق مشروع التنمية المستدامة لهدفه المركزي المتمثل في حماية ووقاية المجتمعات البشرية من كل أشكال المخاطر التي تُهدِّد استدامة المجتمعات البشرية. ويُمثِّل وجود حالة الصراع من أهم العوائق التي تقف أمام تحقيق هذا الهدف المنشود من قِبل الجميع. فبفضل مبدأ الاستدامة والمستقبلية لا تُمكن التنمية المستدامة فقط من ضمان الأمن الاجتماعي بين الأجيال والذي يُعتبر شرطا من شروط نمو المجتمعات وتقدُمها بل أيضا تَضمن إدماجهم جميعا في هذه المسيرة التنموية التي تُعتبر مسؤولية مجتمعية

بامتياز (Suzanne Vallance، 2011).يساهم هذا المبدأ بطريقة مباشرة في إرساء في نفس الوقت الأمن الإنساني من خلال القضاء على أحد أسبابه وفي تحقيق التنمية للجميع دون تمييز هذا من شأنه أن يدفع جميع الأجيال للبذْل والعطاء الذي يبقى سِرَّ نجاح أي عملية تنموية.

الحفاظ على البيئة والأمن المستدام:

مثلت الآثار السلبية للنموذج التقليدي للتنمية على البيئة إحدى أهم النقاط التي نبَّه إليها تقرير لجنة برونتلاند عند اقتراحه لنموذج التنمية المستدامة لتنمية المجتمعات البشرية حيث بيَّن أنّ هذه الآثار لها انعكاسات سلبية على الأمن الإنساني وتتسبب في مشاكل اجتماعية وبيئية تجعل من حياة الإنسان أكثر تعقيدا وصعوبة. لهذا يُعتبر الحفاظ على البيئة من أهم المبادئ التي جاء ليُكرِسها هذا النموذج. ويساهم مبدأ الحفاظ على البيئة حسب واضعي هذا البرنامج من تجنب عدَّة مخاطر أصبحت تُهدِّد المستقبل المشترك للبشرية فهو يسعى إلى استمرارية التوازن الايكولوجي الذي ساهم النموذج التقليدي للتنمية في زعزعته من خلال الاستعمال المفرط للموارد الطبيعية غير المتجددة والمواد المضرة بالبيئة التي ساهمت بشكلٍ مباشرٍ في التغيُّر المناخي عبر العالم. كل هذا جعل الموارد النادرة تزداد ندرةً والمحيط الطبيعي أكثر خطراً على صحة الإنسان وعلى حياته. الحفاظ على التوازن الايكولوجي الذي تسعى التنمية المستدامة لتحقيقه من خلال مبدأ الحفاظ على البيئة:

-من شأنه أن يخلق بيئة سليمة خالية من المخاطر التي تُهدد سلامة وصحّة الإنسان والعملية التنموية بأكملها،

-يُمكِّنُ من زيادة الفرص والخيارات والحلول البديلة المتاحة أمام الإنسان فالتوزان الأيكولوجي يعني بالأساس الحفاظ على تنوعه،

يهدف مبدأ الحفاظ على البيئة الى تحقيق الأمن البيئي الذي يُعتبر جزءًا لا يتجزأ من الأمن المستدام ومن التنمية المستدامة فقد أثبتتْ كل الدراسات والبحوث في هذا الخصوص على العلاقة الارتباطية بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة من ناحية وبين الأمن الإنساني والأمن البيئي من ناحية أخرى(Norman Myers، 2004). يُعرّف الأمن البيئي على أنه من أُسُسِ تنمية المجتمعات وأمنها الشامل بحكم تَضَمُنِه لجملة الأبعاد التي ترتبط بشكل مباشرٍ بصحّة الإنسان وسلامته الجسدية والنفسية والاجتماعية فهو يضمن الأمن البيئي الغذائي والأمن البيئي الهوائي والمائي والأمن البيئي الصحي والأمن البيئي الاقتصادي والأمن البيئي المجتمعي والتثقيفي.

إضافة إلى تحقيقه للأمن البيئي يساهم مبدأ الحفاظ على البيئة في تحقيق الأمن الإنساني الشامل والمستدام من خلال سعيه للحفاظ على الموارد الطبيعية النادرة وغير المتجددة التي أصبحت مجالا للصراع والتنازع بين الدول وداخل المجتمعات خاصة مع الانفجار الديمغرافي الذي يتجاوز بكثير مخزونات الأرض من هذه الموارد حيث مرت البشرية من 1 مليار نسمة سنة 1800 إلى أكثر من 7 مليارات حالياً(Michael Klare، 2002).

كما أن مبدأ الحفاظ على البيئة يساهم بطريقة أخرى في تحقيق الأمن الإنساني المستدام والشامل من خلال مساهمته المباشرة في الحد من التغيّر المناخي الذي أصبح يُهدد أكثر من أي وقت مضى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للإنسان. ساهم ارتفاع درجات الحرارة نتيجة

للأنشطة الإنسانية غير المحسوبة في حصول حالة من انعدام الأمن الاقتصادي للأفراد وللجماعات. فقد أدى هذا الارتفاع إلى تغيّر بعض الدورات الطبيعية وهذا من شأنه أن يُؤثر على المياه العذبة والتربة للاستخدام الزراعي والغابات والتنوع البيولوجي وبالتالي القضاء على مصادر عيش عدد كبير من سكان المعمورة. إضافة إلى تهديده للأمن الاقتصادي يمكن أن يكون التغير المناخي مصدرا للنزاعات والصراعات فخسارة مصادر العيش ساهم في زيادة حدة التنافس على المواد النادرة نتيجة لتهجير عددٍ كبيرٍ من الناس عن مواطنهم الأصلية واستيطانهم في مناطق أخرى تعاني الاكتظاظ أصلاً. بالتالي تُمكن التنمية المستدامة من خلال مبدأ الحفاظ على البيئة من تعزيز الأمن البيئي والأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي التي تُعتبر كلها من مكونّات الأمن الإنساني الشامل المستدام.

العدالة في التوزيع والأمن المستدام:

مثلت مشكلة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الدول وداخل المجتمعات من أكبر الانتقادات الموجهة للنموذج التقليدي الذي أُعتبر أنه يُكرِّس هيمنة وسيطرة الدول والطبقات الغنية على الموارد الاقتصادية حيث أن أقلية من سكان الأرض (دول الشمال) يستحوذون على معظم خيراتها المتأتية أساسا في جزء كبير منها من دول الجنوب(AlexanderGallas، 2015). مثّل هذا الاختلال الكبير في توزيع الموارد مصدرا رئيسيا لعدة نزاعات وصراعات وحروب بين الدول وداخلها. مع نهايات القرن العشرين تزايدت حدة هذه الفوارق وتزايد الشعور بالحرمان الاجتماعي الذي يُعتبر من الأسباب الرئيسية لظهور الجريمة والانحرافات التي تُهدد أكثر من أي عامل آخر استقرار المجتمعات وبالتالي أمنها. كما ساهم هذا التفاوت الكبير بين الفئات والمجتمعات إلى تزايد غير مسبوق في أعداد المهاجرين بطرق سرية حيث أصبحت المناطق الغنية غاية يريد الفقراء الوصول إليها بأي ثمن. ساهمت هذه الظاهرة نتيجة لتجاوز المناطق الغنية لقدراتها التشغيلية في ارتفاع نسبة الجرائم داخلها وبالتالي أصبح أمن هذه المناطق على المحك.

من هذا المنطلق ركّز نموذج التنمية المستدامة على مبدأ العدالة في التوزيع بهدف تقليص الفوارق بين المجتمعات وبين الفئات المكونة للمجتمع الواحد. يضمن هذا المبدأ تقليص الفوارق بين المجتمعات والفئات الاجتماعية المكونة للمجتمع الواحد كما انه يحُد من ظاهرة الاستبعاد والتهميش والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي. يُعرَّف الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي على أنه حرمان فئة ما من الموارد والحقوق هذا ما يَحول دون مشاركتها الفعلية في الأنشطة المجتمعية(Sophie Bessis، 1995)، وبروز لديها حالة من النقمة والحقد تجاه الفئات التي استبعدتها ويكون بذلك سببا لحدوث اضطرابات داخل المجتمع ينعكس تأثيرها على كل فئاته سواءً كانت فقيرة أو غنية.

يقوم مبدأ العدالة في التوزيع الذي يعتبر من المبادئ الأساسية في نموذج التنمية المستدامة على محاربة كل أشكال الاستبعاد والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي الذي يتنافى مع قيمة العدالة الاجتماعية التي تعتبر أساس الأمن داخل المجتمعات وكما يقول ابن خلدون "العدل تحفظ به العمارة فالظلم يخل بحفظها."يجعل غياب هذه العدالة احتمالات قيام الصراعات والنزاعات كبيرة

جداً وهذا من شأنه أن يهدد استقرار وتماسك المجتمعات وبالتالي أمنها فالتنمية المستدامة ترمي أساسا إلى جعل عملية التنمية في خدمة الطبقات الفقيرة والهشة لتضمن تحقيق أمن اجتماعي داخل المجتمع وأمن اقتصادي لهذه الفئات اللذان يبقيان شرطان أساسيان لنجاح عملية التنمية ومن هنا يُصبح كل من الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي اللذان يمثلان بُعدان رئيسيان في الأمن الإنساني المستدام مرتبطان شديد الارتباط بالعدالة الاجتماعية التي يسعى نموذج التنمية المستدامة لترسيخها.

المشاركة الشعبية والأمن المستدام:

ضلت مسألة تحديد المسارات التنموية واتخاذ القرارات المتصلة بها متركزة في أيادي المسيطرين على القطاعين الاقتصادي والسياسي في المجتمع منذ بدايات النموذج التقليدي للتنمية في أواخر القرن التاسع عشر. ساهمت هذه الطريقة في التسيير في جعل عملية التنمية تصبح بمثابة الأداة التي يتمكن من خلالها أصحاب الأعمال ومعهم رجال السياسة من تحقيق مصالحهم وزيادة مكاسبهم دون إعطاء أي أهمية لرأي الأغلبية الساحقة في عملية أخذ القرارات المتعلقة بالتنمية. مع هذه الطريقة في إدارة عملية التنمية تكون المشاريع التنموية مسقطة من الأعلى عِوض أن تكون نابعة من الأسفل وبالتالي لن تراعي حاجيات وخصائص الفئات الموجهة لها وهذا من شأنه أن يؤدي إلى فشل تلك المشاريع أو الحياد عن الأهداف التي وضعت من أجلها. في ضل هذه الطريقة المركزية في وضع الخطط التنموية وتنفيذها حدثت قطيعة بين مكونات المجتمع الواحد فأصبح رجال السياسة ورجال الأعمال في ضفة والمواطنين في ضفة أخرى. أدى كل هذا إلى التباين بين مصالح وأهداف كلى الطرفيين. يسعى الطرف الأول إلى استغلال ما لديه من نفوذ وسيطرة لزيادة في مكاسبه من وراء المشاريع الاقتصادية دون الأخذ بعين الاعتبار انعكاسات ذلك على المحيط البيئي والاجتماعي للطرف الثاني. تزايد المشاكل والآثار السلبية للنموذج التقليدي للتنمية جعل من الطرف الثاني (المواطنون) يتحركون وينتظمون في إطار جمعيات ونقابات مهنية تدافع عن مصالحهم وأهدافهم وحقوقهم. بناءً عليه يمكن اعتبار أن النموذج التقليدي للتنمية خلق مواجهة وحالة صراع بين طرفين في المجتمع المسيطرين على أخذ القرار من ناحية والمواطنين، الذين المفروض أن تكون عملية التنمية موجهة لهم أساسا، من ناحية أخرى. أصبحت هذه المواجهة تهدد بشكل جدي تواصل العملية التنموية وقد تمظهرت في شكل تحركات اجتماعية وصلت إلى حد العنف والثورات والإضرابات التي تمثل أكبر تهديدا للأمن المجتمعي.

مثلت مسألة أخذ القرارات الخاصة بالعملية التنموية من أهم المسائل التي ركز عليها مهندسي التنمية المستدامة كنموذج بديل للنموذج التقليدي لتنمية المجتمعات حيث أُعتبرت هذه المسألة من أكبر التحديات التي يجب مواجهتها. من بين الحلول المقترحة لتجاوز هذا التحدي هو التخلي على المركزية في أخذ القرارات واعتماد اللامركزية من خلال ترسيخ مبدأ المشاركة الشعبية التي تضمن إدماج جميع فئات ومكونات المجتمع في مختلف مراحل العملية التنموية من التخطيط إلى التنفيذ.

يرسخ هذا المبدأ قيمة التشاركية من خلال ضمان حقوق الجميع في تحديد المسارات التي يجب أن تتبعها عملية التنمية وهذا من شأنه أن يساهم في تعزيز الروابط الاجتماعية داخل المجتمع لا في قطعها(Peter Oakley، 1991). تضمن مساهمة الجميع في تقاسم تكاليف عملية التنمية وفي جني ثمارها التصدي إلى الصراعات والتوترات الاجتماعية التي من شأنها أن تهدد أمن المجتمع وعملية التنمية برمتها وبالتالي يضمن مبدأ المشاركة الشعبية، تحقيق أمن اجتماعي داخل المجتمع الواحد ومن وراءه أمنا مستداما يساعد على استقرار المجتمع ونجاح عملية التنمية.

التركيز على مبدأ المشاركة الشعبية يعني أن التنمية المستدامة تنظر إلى عملية التنمية على أنها مشروع مجتمعي بامتياز يتوقف نجاحه على مساهمة عديد من الفاعلين(Kuhonta Martinez، 2013).إذا نظرنا إلى التنمية المستدامة كمشروع مجتمعي يمكنتصنيف الفاعلين فيها إلى ثلاثة فئات رئيسية:

-الحكومات (فاعلين رسميين).

-المجتمع المدني (فاعلين غير رسميين).

-المؤسسات الاقتصادية.

يمثل الفاعلين الرسميين (الحكومات) المفتاح الأساسي لضمان العدل والمساواة على المستوى الاجتماعي والسياسي وبالتالي ضمان حقوق الإنسان. بينما يمثل الفاعلين غير الرسميين (المجتمع المدني) المفتاح الأساسي لنشر ثقافة التنمية المستدامة. أما بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين (المؤسسات الصناعية والمالية) فهم يمثلون المفتاح الأساسي لتوفير منتجات ذات جودة تحترم القيم البيئية والقيم الاجتماعية. الهدف من وراء ترسيخ مبدأ المشاركة الشعبية هو جعل عملية التنمية خاصة في مرحلة التخطيط وتحديد التوجهات مشتركة بين كل هؤلاء الفاعلين. يعني هذا ضرورة إشراك الفاعلين غير الرسميين في تحديد المسارات الكبرى ويكون عبر وضع جملة من الآليات التي تمكن من إيصال آراءهم واقتراحاتهم ولن يكون ذلك ممكنا دون إرساء أنظمة حكم ديمقراطية ومحلية تقوم على الانتخابات وتمثيل كل فئات المجتمع في مواقع أخذ القرار وتحديد الاستراتيجيات الكبرى. لهذا يدعو نموذج التنمية المستدامة من خلال هدفه السادس عشر، ضمن حزمة الأهداف الجديدة (17 هدف) التي تم الإعلان عنها في قمة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة المنعقدة في نيويورك في 25-26 سبتمبر2015 بحضور أكثر من 150 من زعماء وقادة العالم وصادقت عليها 192 دولة(Norichkakanie and Frank Biermann، 2017)،إلى تنمية البنى والأنظمة السياسية لضمان وتحسين حقوق الأفراد خاصة على مستوى مشاركتهم المباشرة في اخذ القرارات ووضع المخططات التي تعنيهم بشكل مباشر. من هذا المنطلق يمكن اعتبار أن التنمية المستدامة تسعى من خلال مبدأ المشاركة الشعبية إلى الحد من الصراعات داخل المجتمع بين من يتخذون القرارات والمعنيين بها.

تعتبر الجماعات المحلية أبرز مثال على تطبيق مبدأ المشاركة الشعبية. تعرف هذه الجماعات على أنها هيئة أو مجموعة محلية لامركزية إقليمية ذات شخصية معنوية ولها استقلال مالي ولها اختصاصات، سياسية، اقتصادية وثقافية وهي أيضا تنظيم إداري للدولة (ولاية، بلدية). تضمن هذه الجماعات التي تضم مواطنين ينتمون إلى تلك المنطقة وتم انتخابهم من قبل بقية المواطنين

بهدف إشراكهم في اتخاذ القرارات التنموية التي تخص منطقة سكناهم وهذا ما من شأنه أن يعزز نجاح البرامج التنموية ويساهم في التصدي إلى كل أشكال التوتر التي يسببها استبعادهم عن مواقع أخذ القرارات الخاصة بهم. يُمثل المواطنين حجر الزاوية في مشروع التنمية المستدامة حيث يضمن تشريكهم فيه بطريقة مباشرة وفاعلة من خلال تبنيهم لسلوكيات أيكولوجية للمحافظة على البيئة وتطبيقهم لقيم التنمية المستدامة في حياتهم اليومية ونشرهم لثقافة التنمية المستدامة في محيطهم. لا تساهم هذه السلوكيات فقط في نجاح التنمية المستدامة فحسب بل تساهم في الحد من السلوكيات التي تهدد الأمن المجتمعي بمختلف أبعاده. تصبح المشاركة الشعبية إذا عنصراً أساسياً لتعزيز الأمن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي الذين يُكوّنُون مجتمعين الأبعاد الرئيسية للأمن الإنساني.

نتائج الدراسة: في ضوء ما سبق يمكن أن نلخص نتائج هذه الدراسة النظرية في ثلاثة نقاط كبرى:

-توجد علاقة وثيقة بين التنمية المستدامة والأمن المستدام فلا يستقيم أحدهم دون الثاني حيث أن تحقيق التنمية المستدامة لا يكون دون توفر أمن إنساني مستدام وشامل للجميع الذي يبقى في حد ذاته هدفا من الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة.

-يتطلب تحقيق الأمن الإنساني المستدام مشاركة وتظافر مجهودات كل مكونات المجتمع الواحد انطلاقا من الأفراد وصولا إلى المؤسسات الرسمية منها وغير الرسمية وبالتالي يمكن اعتبار الأمن المستدام مسؤولية مجتمعية بامتياز.

-يُمثل تحقيق الأمن الإنساني المستدام رهانا كونيا في عصرنا الراهن بحكم اشتراك كل المجتمعات في المصير والمخاطر لهذا يجب أن تتخلص الدول خاصة دول الشمال من تفكيرها في إنها فقط فغياب الأمن الإنساني المستدام في المجتمعات الأخرى يمثل تهديدا حقيقيا وجديا لها.

خاتمة:

لا يكمن الهدف من وراء محاولة تفكيك العلاقة بين التنمية المستدامة والأمن المستدام في إثبات العلاقة الموجودة بين هذين المتغيرين بقدر ما هو محاولة لفهم كيف يمكن أن تساهم التنمية المستدامة في تحقيق الأمن الإنساني المستدام الذي أصبح مطلباً مُلحاً في زمن تزايدت وتكاثرت فيه المخاطر. ما يمكن استخلاصه من هذا البحث النظري في فلسفة التنمية المستدامة هو أن هذه الأخيرة تؤسس لثقافة مجتمعية ترتكز على مجموعة من المبادئ لو تم التقيد بها يمكن تجاوز وتجنب المخاطر المذكورة وبالتالي إرساء أمن إنساني مستدام يكون دافعاً ورافداً ومساعداً على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية تستفيد منها كل الفئات داخل المجتمع الواحد وكل المجتمعات البشرية على حد السواء.

من خلال ما تم عرضه في الأعلى تم توضيح أن الاستدامة والمستقبلية والعدالة الاجتماعيةوالحفاظ على البيئة والمشاركة الاجتماعية، التي تمثل المبادئ الأساسية في التنمية المستدامة، تُعتبر السبل الأساسية لتحقيق الأمن المجتمعي المستدام بحكم أنها تضمن مجتمعة تحقيق أمن بيئي وأمن اجتماعي وأمن اقتصادي يحتاجهم الإنسان في عصرنا الحالي أكثر من أي وقت مضى.

قائمة المراجع:

1.أحمد محمد أبو زيد وآخرون(2000)، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد السياسية والاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

2.عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط(2014)، التنمية المستدامة:فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

3.ف.دوجلاسموسشيت (2000)،مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر.

4.اللجنة العالمية للبيئةوالتنمية(1989)، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف سلسلة عالم المعرفة، الكويت.

5.هدى احمد الديب ومحمود عبد العليم محمد(2015)،الاستبعاد الاجتماعي ومخاطرة على المجتمع، مجلة إضافات، ع 31، 208-221.

5.Alexander Gallas& all(2015), Combating Inequality: The Global North and South, Routledge edition.

6.Aneta W. Senkus and Konrad Raczkowski(2013), Economic security in the context of sustainability" In rural development, Aleksandra's Stulginskis University.

7.Anthony Giddens(1990), The Consequences of Modernity. Stanford, CA: Stanford University Press.

8.David Pearce and Gilles Atkinson(1998), The concept of sustainable development: An evaluation of its usefulness ten years after, Swiss journal of economics and statistics, Vol 146 (3) 251-269.

9.Edgar Morin(2007), Où va le monde ?, L'Herne, Paris.

10.Food and Agriculture Organization (FAO)(1989), Sustainable development and natural resource management. In: The State of Food and Agriculture. No 22.

11.FranceStewart(2010) Development and security, Conflict, Security & Development, (4:3), 261-288. Retrieved May 04, 2017, http://dx.doi.org/10.1080/1467880042000319863

12.Immanuel Wallerstein(2004), "World-Systems Analysis: An Introduction", Duke University Press.

13.Klaus Schwab(2014), The Global Competitiveness Report 2014–2015, Geneva, 2014 World Economic Forum.

14.Kuhonta Martinez and all(2013), A Tripartite Analysis of Sustainable Development: Environmental, Social, and Political Forms of

Sustainability, Retrieved April 24 04, 2017, https://www.mcgill.ca/isid/files/isid/pb_2013_19_kuhonta.pdf

15.Matthew Richard A. and all (2010), Global Environmental Change and Human Security: An Introduction**,** The MIT Press Cambridge: Massachusett.

16.MichaelKlare(2002), Resource Wars: The New Landscape of Global conflict, HoltPublisher.

17.Miguel Wionczek (2017), The Brandt report, Retrieved April 28 04, http://dx.doi.org/10.1080/01436598108419547.

18.Nils Gilman and all. (2011), "Climate Change and ‘Security’ ", In the Oxford Handbook of Climate Change and Society, Oxford University Press.

19.Norichkakanie and Frank Biermann(2017), Governing Through Goals: Sustainable Development Goals as Governance Innovation, London, MIT Press.

20.Norman Myer(2004), Environmental Security: What's New and Different, Keynoter for Conference on Environment, Security and Sustainable Development, The Hague, The Netherlands, 9–12 May 2004. Institute for Environmental Security, The Hague, The Netherlands.

21.Oxford Research Group(2017), “sustainability security”. Retrieved May 04, 2017, http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/ssp.

22.Peter Oakley(1991), The concept of participation in development, Landscape and Urban Planning, Volume 20, Issues 1–3, 115-122.

23.SpohieBessis(1995), From Social Exclusion to Social Cohesion: Towards a PolicyAgenda, paper presented at: The Roskilde Symposium, University of Roskilde, Denmark,2-4 March.

24.SuzanneVallance and all(2011), What is social sustainability? A clarification of concept, In Geoforum 42, 342–348.

25.Tina Sobti and Himannshu Sharma(2018), An Introduction to Sustainable Development Goals, independently published.

26.TomaLankauskienė and Manuela Tvaronavičienė(2012), security and sustainable development: approaches and dimensions in the globalization context, journal of security and sustainability1(4): 287–297.

27.Ulrich Beck(1992), "Risk Society: Towards a New Modernity". California: Sage publication.

التناوب اللغوي وأثره في تعليميّة الريّاضيات في الجامعة الجزائرية

د.عبد الكريم بنيني، كليّة الآداب واللغات والفنون، جامعة سعيدة الدكتور طاهر مولاي- الجزائر

Code Switching and Its Implications for Teaching Mathematics in Algerian University

Dr.Abdelkrim BENINI, Tahar Moulay University, Saida- Algeria

ملخّص: يُجمع الكثير من الباحثين على الدّور الفعّال الّذي قد يؤدّيه توظيف التناوب اللغوي في دروس الميادين العلمية في الأوساط متعدّدة اللغات. إذ إنّ اللجوء إلى هذه الإستراتيجية يُساعد الأستاذ في تجاوز عائق اختيار لغةٍ ما من بين لغاتٍ كثيرة تتواجد في نفس الوسط اللغوي. ونظراً لأهمّية الموضوع، فإنّنا سنعرض في هذا المقال خلاصة بحثٍ أنجزناه يتعلّق بدراسة مستوى فاعلية استعمال التناوب اللغوي في تسهيل أداء الأستاذ و الطالب في دروس الرياضيات في جامعات الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التعدّد اللغوي؛ الانتقاء اللغوي، التناوب اللغوي؛ تعليميّة الرياضيات؛ الجامعة الجزائرية.

Abstract: The present research work concern interrogations about the choice of the most adequate and appropriate language variation to be adopted by the Algerian educational system to teach scientific subject matters in a multilingual milieu. Increasingly, the results henceforth presented, are obtained from the implication of a study of code switching and its effect in the field of mathematic comprehension in the Algerian universities.

Key words: Mathematic, comprehension, pluralism, the language choice, code switching, Algerian universities.

مقدمة:

اكتشف الإنسان قدرته المتميّزة على التصويت، فإختار أن يستثمر هذه القدرة في تواصله مع أقرانه. ومكّنته خاصية التقطيع المزدوج من إنتاج وتوليد عدد هائل من اللغات تتباين وتختلف باختلاف المنظومات الاجتماعية التي تشكّلت عبر تطوّر الجنس البشري.

نتيجة لهذا، تكيّف البشر مع فكرة التعايش في أوساط متعددّة اللغات، حتى إنّنا نلاحظ التعددّ اللغوي في المجتمع الواحد من خلال ثلاثة مظاهر سوسيو لسانية تمثّل ما يُسمّى بالاحتكاك اللغوي من خلال: الاقتراض اللغوي، النسخ اللغوي والتناوب اللغوي. ويعتقد الكثير من الباحثين أنّ التعدّد اللغوي ميزة طبيعيّة تمكّن المتعلّم من استيعاب المعارف و بنائها، بينما تمثّل الأحادية اللغوية عائقاً أمامه لأنّها ترسّخ فكرة القاعدة، و بالتالي، الخوف من الوقوع في الخطأ، بل إنّ الوعي بوجود واستقلالية الطرف الآخر تشجّع على بناء العلاقات مع الأشخاص والجماعات الّتي لا تتحدّث بنفس اللغة، ومن ثمّة، إثراء الرّصيد اللغوي الّذي يُسهم في تنمية القدرات المعرفية (Cummins, J, and Swain, M, 1998). ويرى بعض هؤلاء الباحثين أنّ التعدّد اللغوي ليس ظاهرةً استثنائية، بل إنّ البشر يولدون مزوّدين بقدرةٍ فطريةٍ تمكّنهم من ممارسة هذا التعدّد وفكرة اعتباطية العلامة دليلٌ على ذلك لأنّها تثبت مبدأ الاختلاف في التواضع على العلامات الّذي أدّى إلى التعدّد اللغوي، والقول بأسبقية الأحادية اللغوية هو إنكارٌ لمبدأ الاعتباطية.نظراً لذلك، فإنّ الباحث "بلونشي Blanchet" يقترح توصيف اللغة بـِ: "الحركية المتوازنة (équilibre dynamique)" استناداً إلى فكرة "بياجيه Piaget" في التفسير الفيزيائي لحركة الدرّاجة الهوائية والقائلة بأنّ سبب توازن الدرّاجة وعدم سقوطها هو حركتها، وانطلاقاً من هذا المبدأ، افترض "بلونشيBlanchet " بأنّ سرّ استمرارية اللغة يكمن في تطوّرها وحركيتها (Blanchet, PH, and Robillard, D, 2003).

والتعدّد اللغوي، باعتباره كفاءةً لغويةً، ليس مجرّد تراكمٍ لمجموعة من الكفاءات اللغوية من لغات متعدّدة ومختلفة، بل هو مجموعة من اللغات المتعدّدة والمختلفة الّتي تتّسم بالحركية والّتي تنتظم في بناءٍ واحدٍ لتشكّل منظومةً مركّبة لكنّها واحدة(Castelloti, V, 2002) . ويتصوّر "قروجون (Grosjean, 1982) أنّ الازدواجية اللغوية تتشكّل من خلال الاستعمال المنتظم للغتين من أجل تحقيق احتياجاته التواصلية اليومية، فاللغة الأولى تتدخّل كوسيلة "ميتالسانية" أو "ميتامعرفية" لتبسيط عملية الفهم لما يستقبله من اللغة الثانية(*إنّ مصطلح "منتظم"، هنا، يدلّ على الاستعمال المتكرّر للّغة الثانية المُرافقة للغة الأولى، فتتحوّل اللغتان إلى منظومة تواصلية واحدة*). ومن ثمّة، فإنّ اكتساب كفاءة الازدواجية اللغوية لا تدلّ على التحكّم في نظامين لغويين مختلفين بل تدلّ على تسيير و تنظيم التداخلات بين اللغتين لتتحوّلا إلى نظامٍ تواصليٍّ واحد (Grosjean, F, 1992, p51-62). فاللغة العربية، مثلاً، كانت تثري رصيدها من لغات القبائل الأخرى، وفي هذا الشأن يقول ابن فارس: " كانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقّة ألسنتها إذا أتتهم الوفود من العرب، تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم. فاجتمع ما تخيّروا من تلك الّلغات إلى نحائزهم وسلائقهم الّتي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب" (أحمد ابن فارس، 1977، ص33-34). فالعربية الفصيحة تمثّل مرحلة من مراحل

تطوّر العربية بما أنّ لغة قريش كانت لهجة من بين اللهجات العربية، فلمّا تُخُيّرت من اللهجات الأخرى و استعملت في التبادلات التجارية و الطقوس التعبّدية صارت لغة مركزية ثمّ لغة العرب جميعا(رشاد الحمزاوي، 2004، ص232).

أهميّة و أهداف الدراسة

يرى الكثير من المشتغلين في حقل تعليمية اللغات أنّ اللّجوء إلى اللغة الأمّ، عبر الترجمة أو التناوب اللغوي، يخل بأبعاد وأهداف تعليمية اللغات، لا سيما اللغات الأجنبية. ويعتقد آخرون بأنّ استثمار التمثّلات المخزّنة لدى المتعلّم والمتعلّقة بالاكتساب اللغوي (اكتساب اللغة الأمّ) قد تمكنّه من اختصار الوقت والجهد في سبيل تعّلم لغات أخرى.

وبالنسبة للوسطين الأكاديمي والسياسي في الجزائر، فإنّ هذا النقاش لم يرتق بعدُ إلى المستوى الذي قد يسمح برسم آفاق مستقبلية في تصوّر سياسة لغوية فعّالة ومتزنة. ولعلّ من أهم الأسباب التي أدّت إلى ركود وجمود النقاش في مسألة التعايش اللغوي في الجزائر، اعتبار الكثيرين مناقشة منزلة اللغة العربية الفصحى من المحرّمات الّتي لا ينبغي تجاوزها، فهناك خط أحمر لا ينبغي تجاوزه عندما يتعلّق الأمر بالدعوة إلى تعايش العربية الفصحى مع لغات أخرى. ومردّ ذلك تصوّر هؤلاء بأنّ منزلة اللغة العربية مرتبطة بقدسية القرآن الكريم، وهنا، يضع هؤلاء أنفسهم في وضعية من يرى المشهد من زاوية واحدة فيبتعد عن التصوّر الحقيقي لحجم المسألة وقيمتها.

ولقد خاض الكثير من الباحثين الجزائريين "الفرونكوفونيين" في موضوع توظيفات التناوب اللغوي في الأوساط العمومية والأوساط التربوية، ونُعت الكثير منهم بمحاربة اللغة العربية والانحياز إلى اللغات الأجنبية، وهي نعوت صادرة عن تصوّرات منعزلة وذاتية لا تستند في الكثير من الأحيان إلى مقوّمات البحث العلمي.

ونظراً لهذه الوضعية المعقدّة، فإنّنا نتناول بالبحث و الدراسة موضوع التناوب اللغوي في الوسط التعليمي بالجزائر من أجل فحص بعض الملاحظات سعياً منّا لتأكيدها أو تفنيدها عبر منهج دراسي علمي وموضوعي. ولأنّ مسألة انتقاء اللغة أو اللغات المناسبة للتعليم في الجزائر صارت موضع اهتمام الأكاديميين والسياسيين، لا سيما مسألة إقحام اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية أولى بدلاً من الفرنسية، فإنّنا نسعى، من خلال هذه الدراسة، إلى التحقق من فعالية استعمال التناوب اللغوي كإستراتيجية تعليمية وتربوية. وإنّنا نحاول، من خلال هذا البحث، الإجابة عن أهمّ سؤال في تصوّرنا أ لا وهو: ما هي اللغة أو اللغات المناسبة لتعليم وتعلّم الحقول العلمية في المدرسة الجزائرية؟ ولهذا، فإنّنا نعتبر الخوض في مثل هذه الإشكاليات أمراً ضرورياً ومهمّاً من أجل وضع معالم واضحة أمام القائمين على مسألة انتقاء اللغات التعليميّة في وسط متعدد اللغات.

دور اللغة الأمّ في تعليميّة العلوم في إطار التعدّد اللغوي:

تؤدّي اللغة الأمّ وظيفةً أساسيةً في تفعيل المعارف القبلية المُكتسبة والمخزّنة من قِبل المتعلّم، من خلال تسهيل عملية فهم وبناء المعارف المُستقبَلة بلغةٍ أخرى(*نحن نستعمل، هنا، كلمة "أخرى" للإشارة إلى اللغة الثانية أو الثالثة...إلخ.*). ويلجأ المتعلّمون، في العادة، إلى اللغة الأمّ عندما يكونون في وضعية المجموعات المفوّجة ويتحوّلون إلى الاستعانة بالتناوب اللغوي في النشاط التعليمي الفصلي الّذي يقتضي التفاعل مع الأستاذ.

ويعتقد بعض الباحثين(يّنظر مثلاً : Grosjean ;Cummins : مرجعان سابقان) أنّ استثمار المتعلّم لمعارفه اللغوية باللغات الأخرى(الأجنبية) قد يمكّنه من بناء حلولٍ للصعوبات الّتي يواجهها في الوضعيات التعلّمية في الأوساط المتعدّدة اللغات. فهذا الاستثمار سيمكّنهم من تطوير قدراتهم على معالجة المعلومات الجديدة المقدّمة بلغةٍ أجنبية، ولهذا، ينبغي تمييز مفهوم الازدواجية اللغوية الفعّالة (bilinguisme additif) الّذي يُحيل إلى مقاربةٍ قائمةٍ على التعامل الإيجابي والفعّال مع اللغات الحاضرة في الوسط التعليميّ عند المتعلّم. ويقتضي هذا الشكل من التعاملات أن يُنظرَ إلى كلّ لغةٍ نظرةً إيجابية على أساس أنّ لكلّ واحدةٍ سلطة تمارسها بطريقةٍ خاصّةٍ ومتميّزةٍ. ويبدو أنّ هذه السلطة تُمارَس، في أغلب الأحيان، في شكل تناوبٍ لغويٍّ بين اللغات الّتي يتعامل بها المتعلّم بشكلٍ وظيفيٍّ في سبيل اكتسابه للمعارف العلمية.

سياسة التعريب في الأوساط الدراسية الجزائرية:

لقد كانت مسألة تعميم استعمال اللغة العربية من الأولويات المركزية بالنّسبة للّدولة الجزائرية، بعد الاستقلال، عبر تصنيفها لغةً رسميّةً في حملةٍ لمواجهة الحضور القويّ للّغة الفرنسية في المؤسّسات الرّسمية للبلاد وفي شوارع وبيوت الكثير من الجزائريين. فقضيّة التعريب صارت مرادفةً للهويّة والأصالة وأسلوباً قويّاً لاسترجاع كرامة الجزائريين الّتي حاول المستعمر الفرنسي طمسها(محمد المنجي الصيادي، 1980، ص168). ونظراً لذلك، أعلنت حكومة ما بعد الاستقلال مشروع تعريب التّعليم ابتداءً بالمواد المسمّاة بالأدبية وصولاً إلى المواد العلمية، لكنّ هذه العملية ستواجه صعوباتٍ ذات أبعادٍ كثيرة ومتنوّعة، ولعلّ البعد السوسيولساني من أهمّها. ويظهر ذلك من خلال صراع الحضور والاستعمال بين العربية والفرنسية من جهة، وبين العربية الفُصحى والعامّيات الجزائرية (Ibrahimi, K.T, 1997, p33-130). فبالرّغم من تشكيل"لجنة التعريب" سنة 1964، إلّا أنّه لم يكن هناك مواقف صريحة عند المسؤولين اتّجاه المسألة، فالقرارات الّتي كانت تُصدرها لجنة التعريب تبقى حبراً على ورق (محمد حربي، 1994، ص117).

وكان من نتائج هذا الصراع إهمال البُعد البيداغوجي والثقافي في المشروع الاجتماعي للدّولة الحديثة وضبابية الرؤية لسياسة لغوية ينبغي أن تعتني بالمكتسبات اللغوية الموجودة فعلياً من أجل استثمارها في بناء مواطنٍ فاعلٍ وفعّالٍ قادرٍ على استيعاب التعدّد اللغوي وتثمينه بدلاً من الرؤية الإقصائية الّتي تزرع الفُرقة بين أفراد الوطن الواحد.

السياسة اللغوية في التعليم العالي بالجزائر:

تشكّلت لجانٌ مختصّة من أجل تفعيل تعميم استعمال اللغة العربية في الجامعة الجزائرية. وكان من أهمّ مبادئ الإصلاح الّتي انطلقت في "سبتمبر" 1971 إلزامية إتقان اللغة الوطنية (العربية الفصحى) من قِبل الطلبة الحاصلين على شهاداتٍ بلغة أجنبية. ثمّ جاء قانون 1991 (قانون صدر في 16 يناير 1991: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 05-91 من 30 جمادى الثانية 1411) الّذي يُلزم بتعميم استعمال اللغة العربية ويحدّد ميادين ومجالات هذا الاستعمال. ودعماً لهذا القانون، ستُعلَن أمريتان تفرضان اللغة العربية كلغة تعبيرٍ واحدةٍ ووحيدةٍ في الوسط الجامعيّ: أمرية رقم18 المتعلّقة بالتدخّلات والإعلانات والمحاضرات؛ والأمرية رقم

37 الّتي تُلزم باستعمال العربية، فقط، كلغةٍ للتعليم في الفصول الدراسية بالجامعة، على أن يكون تاريخ 5 جويلية 1997 آخر أجلٍ لتعريبٍ كاملٍ ومطلقٍ. غير أنّنا عندما نفحص الواقع البيداغوجي في الجامعة الجزائرية، سنلاحظ أنّ تدريس العلوم الاجتماعية والإنسانية يتمّ باللغة العربية، بينما تدرّس مواد العلوم التجريبية والتكنولوجية باللغة الفرنسية وفي كثيرٍ من الأحيان بتوظيف التناوبات اللغوية بين العربية والفرنسية(مولود قاسم نايت بلقاسم، 1985، ص88). وبالرّغم من أنّ النصوص التشريعية تُلزم المدرّس والمتعلّم باستعمال اللغة العربية في الفصل الدّراسي، فإنّنا لاحظنا، عبر الزيارات الميدانية الّتي قمنا بها في أقسام وكلّيات جامعة سعيدة(جامعة تقع في الجنوب الغربي من الجزائر.)، بأنّ تعليم الرّياضيات يتمّ باستعمال مزيجٍ من العربية الفصحى والفرنسية، وفي كثيرٍ من الأحيان بين العامّية الجزائرية والفرنسية.

اللغة الفرنسية في تعليميّة العلوم في الجامعة الجزائرية:

إنّ حضور واستعمال الفرنسية، في الجزائر، يمثّل مشهداً يتّسم بالتناقض في كثيرٍ من الأحيان. فهي لغة المستعمر الّذي قهر الجزائريين وحاول تجريدهم من عناصر هويّتهم، ولهذا، ينبغي التخلّص منها. وهي، في نظر البعض، غنيمة حربٍ ينبغي استغلالها واستثمارها من أجل التفتّح على العالم، ولهذا، يجب المحافظة عليها والحرص على تواجدها في المؤسّسات الرّسمية للبلاد. وفي سنة 2001، انطلق مشروعٌ إصلاحيٌّ جديد أبرز اهتمام المسئولين الجزائريين، القائمين على ملفّ التربية والتعليم، باللغة الفرنسيّة. ونظراً لذلك، ستقتحم هذه اللغة الفصل الدّراسي ابتداءً من السّنة الثانية ابتدائي وستحافظ على منزلتها فيما يتعلّق بتدريس المواد العلميّة والتكنولوجية في المرحلتين الثانوية والجامعية.

استعراض إشكالية البحث:

إشكالية الانتقاء اللغوي في تعليميّة المواد العلميّة في الجامعة الجزائرية:

إنّ مسألة انتقاء اللغة المناسبة لتعليم وتعلّم المواد العلمية في الجامعة الجزائرية تشكّل إشكاليةً معقّدةً نظراً لصعوبة إدارة وتنظيم التراث اللغوي المتراكم عبر الزمان والمكان. ويُضاف إلى هذه الإشكالية صعوبة التحكّم في الذهنيات الّتي تتعاقب في تسيير شؤون المدرسة الجزائرية والّتي تتعلّق بكيفية التعامل مع ثنائية اللسانيات/ التعليميّة، حيث صار المتعلّم ضحيّةً لعدم الاستقرار اللغوي. ونظراً لأهميّة هذه المسألة، ينبغي التركيز على البُعد السوسيو-ثقافي في الخُطط الموضوعة من قِبل القائمين على السّياسة اللغوية في البلاد. وقد أشار فرقيسون (Ferguson, C, 1959, p325-340)إلى الدور الوظيفي الفعّال لعملية انتقاء اللغة (choix de langue) في بيئة لغويةٍ ما، مميّزاً بين مستوى رفيعٍ (*High*) واستعمالاتٍ لغوية دُنيا(*Low*). ومن خلال هذا التمييز، وصف الباحث المستوى الرّفيع بأنّه يعبّر عن الذوق الرّفيع، فهو الحامل للقيم التراثية وضامنٌ للاستقرار والوحدة، وممثّلٌ لصوت الأفراد في مجتمعٍ ما؛ بينما تُحيل المستويات اللغوية الدنيا إلى اللغة التواصلية المنطوقة الموظّفة في وضعياتٍ غير رسميةٍ.

بالنسبة للجزائر، فإنّ الوضعية معقّدة ومركّبة نظراً لتعايش ثلاث لغاتٍ (العربية؛ الأمازيغية؛ الفرنسية) تتفاوت من حيث القيمة السياسية والاجتماعية والثقافية، إضافةً إلى الحضور القويّ للعامّيات الجزائرية، ثمّ بداية ظهور الملامح الأولى للاهتمام باللغة الانجليزية. في هذه الحالة،

تبدو فكرة التمييز بين اللغات من حيث القيمة الوظيفيّة صعبة ومعقّدة. ومردّ هذا إلى عدم وضوح الرؤية بالنسبة لتحديد المنزلة اللغوية لكلٍّ من تلك اللغات، وقد يكون السبب المركزي لضبابية هذه الرؤية هو التوجّه السياسي أو الإيديولوجي للمُشرفين على التخطيط اللغوي في الجزائر، والتعامل غير الموضوعي مع فكرة القيمة الوظيفية للّغة العربية الفصحى في مقابل العامّيات الجزائرية. ومن أجل ذلك، وجب أن يتأسّس النقاش بناءً على تعيين الغايات وتوضيح الأهداف، ومن ثمّة، قد يتمكّن أهل الاختصاص من تقديم إجاباتٍ واضحة ورسم خطّة شفّافة وفي الوقت نفسه قويّة.

أثر استعمال التناوب اللغوي في تدريس الرياضيات:

إضافةً إلى نمط العلاقات اللغوية الّذي أثاره "فرقيسون (Ferguson, 1959)" في سياق تصنيفه للّغات، تبعاً للمنزلة الاجتماعية والسياسية والوظيفية، تُقدّم "مايرز-سكوتون Myers-Scotton" تصوّراً آخر للعلاقات الّتي تنتظم من خلالها العلاقات بين اللغات المتعايشة في البيئة اللغوية نفسها (Myers-Scotton, C, 1993a, p285). يتمثّل هذا التصوّر في نموذج سمّته بـِ: "Matrix Language Frame Model" ، وهو نموذج يفسّر أشكال "التناوب اللغوي" على أساس تمييز حدّة استعمال اللغة وموضعها في التشكّل المتعدّد اللغات من خلال التمييز بين نمطين من التناوب اللغوي هما: " matrix language " و "embedded language" وهما نمطان يمثّلان أحد أشكال التناوب اللغوي وهو: "التناوب اللغوي داخل الجملة intraphrastique" بينما يتمظهر الشكل الثاني في ما يُسمّى بـِ: "التناوب اللغوي بين الجُمل interphrastique ". في نظر هذه الباحثة، تمثّل اللغة القالب "Matrix Language" الإطار التركيبي المحوري للملفوظ الّذي تُستعمل داخله تراكيب لغوية أخرى وهي اللغة" المُدمجة " embedded language، ولهذا، تتميّز اللغةMatrix Language عن الثانية باعتبارها اللغة الوظيفيّة الأولى عند المتكلّم والأكثر استجابةً لاحتياجاته التواصلية. وتعتبر ماريلّلا كوزا (Causa, M, 2002, p2-55) أنّ التناوب اللغوي مظهرٌ من مظاهر الاحتكاك اللغوي يتحقّق عندما يوظّف المتكلّم مجموعةً من اللغات في وضعيةٍ تواصليةٍ واحدةٍ. بينما يميّز آخرون بين التناوب اللغوي(alternance codique /code-switching) الّذي يتحقّق بفعل التناوب بين مجموعة من الجمل من لغاتٍ مختلفةٍ والتمازج اللغوي (code-mixing) الّذي يتضمّن توظيف كلمةٍ أو مجموعة من الكلمات داخل جملةٍ من لغةٍ أخرى. وفي هذا الشأن، يرى "أوور (Auer, 1995, p115-135) أنّ عملية توظيف التناوب اللغوي، باعتبارها إستراتيجية تواصلية، تخضع لقواعد لغوية تؤطّر نظاماً تواصلياً يتشكّل من لغتين أو أكثر، بينما لا يحترم التمازج اللغوي نظاماً قواعدياً معيّناً بل يتشكّل من خليطٍ لغويٍّ يشكّل، في النهاية، نظاماً لغويّاً واحداً يتألّف من كلماتٍ من لغاتٍ مختلفةٍ لا تتمايز وظيفيّاً لأنّها تنتظم في شكل تواصليٍّ واحدٍ و لهذا، يصعب، في كثيرٍ من الأحيان، تحديد اللغة الّتي ينتمي إليها هذا الشكل التواصلي، شأن العامّيات الجزائرية الّتي تُمثّل، في تصوّرنا، مثالاً قويّاً يحيل إلى التمازج اللغوي وليس إلى التناوب اللغوي مثال ذلك قول المتكلّم في الغرب الجزائري: " *شحال يسوى هاذ البورتابل*" بمعنى: "*كم ثمن هذا الهاتف*

الجوّال؟". فإنّنا نلاحظ أنّ هذه الجملة المُلتقطة من وضعيةٍ حواريّةٍ طويلةٍ تتشكّل من كلماتٍ عربيّةٍ منحرفةٍ عن الفصحى ومن كلمةٍ أعجميةٍ منحرفةٍ عن اللغة الفرنسية.

أشكال التناوب اللغوي:

تعدّدت تصنيفات التناوب اللغوي تبعاً للمرجعيات المعرفية وللأطر النظرية الموضوعة من قِبل أصحاب هذه التصنيفات، ولعلّ الحقل المعرفي الّذي اهتمّ كثيراً بظاهرة التناوب اللغوي هو اللسانيات الاجتماعية (السوسيولسانيات Sociolinguistique)، باعتبار هذه الظاهرة علامة من علامات الاحتكاك اللغوي (Contact des langues) الحاضرة بقوّة في الأوساط المتعدّدة اللغات. إضافةً إلى ذلك، فإنّ الباحثين في ميدان التعليميّة بشقّيها: تعليميّة اللغات و تعليميّة الميادين غير اللغوية: "DNL" *الحروف الثلاث (DNL) تشير إلى (Disciplines non linguistiques)، وهو اصطلاح يميّز به بعض الباحثين بين الميادين التعليميّة الّتي تكون فيها اللغة موضوعاً للدّرس و الميادين الأخرى الّتي تكون فيها اللغة مجرّد أداةٍ للتدريس. وبالرّغم من ذلك، فإنّ بعض الباحثين (وأنا واحدٌ منهم) يرفض هذا التمييز على أساس أنّ كل الميادين التعليميّة هي ميادين لغويّة بالضرورة، لأنّ اللغة ليست مجرّد أداة بل هي حاملٌ للفكر و الثقافة.)* اجتهدوا كثيراً في مناقشة أثر استعمال التناوب اللغوي في النشاط التعليميّ، وقد انقسموا في ذلك إلى فريقين: فريقٌ يرى بأنّ توظيف التناوب اللغوي مظهرٌ من مظاهر العجز اللغوي وسبيلٌ إلى إضعاف الكفاءات اللغوية عند المتعلّم، وفريقٌ آخر يعتقد أنّ الاستعانة بهذه الظاهرة استراتيجية بيداغوجية فعّالة وناجحة قد تُسهم في تبسيط لغة التدريس وبالتالي في تسهيل عملية الاستيعاب عند المتعلّم. ونظراً لأهمّية التصنيفات السوسيولسانية، فإنّنا سنعرض بعضها من أجل تبسيط المفهوم وتوضيحه ثمّ سننتقل إلى مجال اهتمامنا والمتمثّل في الأطروحات والتصوّرات الّتي قدّمها الباحثون في ميدان التعليميّة في شأن مستويات الأثر البيداغوجي للتناوب اللغوي في تعليميّة الميادين العلميّة في الأوساط المتعدّدة اللغات.

ويميّز " كومبرون" بين ثلاثة أشكال من التناوب اللغوي تتحقّق أثناء التفاعلات اللغوية بين مجموعة من المتكلّمين:

--تناوبٌ لغويٌّ داخل الجملة " intraphrastique ": ويتحقّق هذا عندما تُستعمل تراكيب لغوية من لغات مختلفة من أجل بناء جملةٍ واحدةٍ مثل قولنا بالعامّية الجزائرية: " *لازم تقولّه ça suffit*." وهي جملةٌ مكوّنةٌ من تركيبٍ بالعربية الجزائرية وتركيبٍ باللغة الفرنسية بمعنى: "*ينبغي أن تقول له: يكفي*".

-تناوبٌ لغويٌّ بين الجمل " interphrastique ": ويُسمّى هذا النّوع، أيضاً، التناوب الجمَلي "phrastique" وهو يدلّ على استعمال تراكيب لغوية طويلة تتشكّل من جملٍ تنتمي إلى أنظمةٍ لغويةٍ مختلفةٍ ويتحقّق، في العادة، في الوضعيات التّواصلية الحوارية بين مجموعةٍ من المتكلّمين، مثال ذلك تدخّل أستاذ اللسانيات وهو يسعى إلى شرح مفهوم اللسان عند "دي سوسير" قائلاً: "*يرى "دي سوسير" بأنّ اللسان يمثّل un système de signe* ، فهو يتشكّل من مجموعةٍ من الوحدات الّتي تنتظم في بنيةٍ واحدةٍ".

-تناوبٌ لغويٌّ خارج الجملة "extraphrastique" : وهذا الشكل من التناوب شبيهٌ بالثّاني لأنّه يتشكّل من تراكيب لغوية تنتمي إلى لغاتٍ متباينة لتشكّل كتلةً تواصليةً واحدةً، غير أنّه يتميّز عنه في كون الجُمل المُناوِبة تمثّل أقوالاً شائعةً كالأمثال والحِكم، فهي ليست من إنتاج المتكلّم بل إحالات إلى أقوالٍ من إنشاء الغير، مثال ذلك استعانة أحدهم بالمَثل الفرنسي: *Dix chasseurs et dix pêcheurs font bien vingt menteurs*، وهو في معرض حديثه عن المزايدات أثناء وصف إنجازات ومغامرات المتحدّث.

ويُعدُّ "فيرجيسون" رائداً في طرح ومناقشة مفهوم الازدواجية اللغوية (Diglossie) في مقابل مفهوم الثنائية اللغوية(Bilinguisme). فهو يميّز، في سياق الأوساط المتعدّدة اللغات، بين مستويات لغوية عليا (High- haute) و أخرى دُنيا (Low-basse). وهو يرى أنّ اللغة ذات المستوى الرّفيع هي الّتي تمثّل أساس العملية التواصلية نظراً لانسجامها وقوّة حضورها في المؤسّسات الرّسمية وحملِها لمعالم الهويّة والتراث. في هذه الحالة، ستُستعمل اللغات الدُنيا كبدائل تواصلية في وضعيّاتٍ خاصّة في ثنايا اللغة العليا، وهنا تجدر الإشارة إلى المفهوم القريب إلى هذا الطرح والّذي طوّرته "مايرز سكوتون" وهي تناقش وظائف التناوب اللغوي بناءً على تقسيم اللغات الحاضرة في وسط سوسيولساني متعدّد اللغات إلى لغة "قالَب matrice" ولغة "مُدمجة encastrée" (Myers-Scotton, C, 1993a, p285). غير أنّ هذا النموذج يتعلّق، فقط، بالتناوب اللغوي داخل الملفوظ " intra- phrastique" وهنا، ينبغي التمييز بين اللغة "القالب" الّتي تمثّل الإطار التركيبي للعملية التواصلية من خلال تنظيم العلاقات النّحوية داخل وبين الجُمل وبين عناصر اللغة " المُدمجة" الّتي توظَّف داخل الجملة "القالَب".

وظائف التناوب اللغوي:

يتّفق الكثير من أهل الاختصاص في ميدان التعليمية حول فاعلية توظيف التناوب اللّغوي في الأوساط التعليمية متعدّدة اللّغات. فيرى أغلبهم أنّ استعمال هذه الاستراتيجية يستجيب فعليا للاحتياجات التواصلية اليومية، إذ إنّ اللّغة الأمّ تتدخّل كأداة ميتالسانية وميتامعرفية لتسهيل التحصيل العلمي من الدروس المقدّمة بلغة ثانية أو ثالثة، يُنظر في هذا الشأن: (Grosjean, F, 1982 ; Duverger, J, 2007, p2-8 ; Coste, D,1994a, p9-22). وفي سياق حديثه عن الوظائف الّتي قد يؤدّيها التناوب اللغوي في الفصل الدّراسي، أشار "كومبرون" إلى بعض المُحفّزات الّتي تشجّع على اللجوء إلى هذه الظاهرة السوسيولسانية (يُنظر: Cambrone, Stella ، مرجع سابق). فقد يُعتمد على التناوب اللغوي كإستراتيجية بيداغوجية يلجأ إليها المُدرّس ويشجّع، في بعض الأحيان، طلبته على الاعتماد عليها من أجل شرح وتبسيط بعض الأسئلة وبالتّالي جعل الدّرس أقرب إلى أفهام هؤلاء الطلبة. ولعلّ الانتباه إلى الرّصيد اللغوي للمتعلّم والأخّذ به في بناء إستراتيجية تعليميّة قد يبسّط من مهمّة الأستاذ والطالب معاً. ويعتقدُ بعض الباحثين أنّ اللجوء إلى توظيف التناوب اللغوي قد يكون مصدر أمانٍ وطمأنينةٍ بالنّسبة للمتعلّم من حيث إنّه يُسهم في تجاوز القلق الّذي يُحسّ به الطالب عندما يعجز عن التعبير بلغةٍ ما، فهو بهذا يؤدّي وظيفةً تعبيريّةً وانفعاليةً أمام بعض الصعوبات اللغوية الّتي يواجهها المتعلّم الّذي يتلقّى دروساً في وسطٍ متعدّد اللغات. وفي بعض الأحيان، قد يؤدّي استعمال التناوب اللغوي إلى

التعبير عن القيمة الاجتماعية للمتكلّم، وبالتّالي إلى التأثير في العلاقات بين المتخاطبين من خلال تذكير المُستمع بالكفاءات الثقافية المتعدّدة الّتي يمتلكها هذا المتكلّم والّتي يعبّر عنها عبر الانتقال من لغةٍ إلى أخرى. ويُضفي التناوب اللغوي مسحةً هزليةً وفكاهيةً في بعض الوضعيات التواصلية، وقد يكون مصدراً للمُتعة وشكلاً من أشكال اللعب بالمهارات اللغوية. ويتصوّر كلٌّ من " لودي و باي Ludi et Py" بأنّ توظيف التناوب اللغوي يؤدّي وظائف عديدة ومتنوّعةً قد يُساعد المتكلّم على تجاوز صعوباتٍ تتعلّق بالجانب المُعجمي للمفردات؛ ويبيّن الموقع الاجتماعي والثقافي لذلك المتكلّم؛ وأحياناً، تسهّل على بعض المتخاطبين انتقاء أقرانهم وإقصاء المُعارضين من أجل بناء محيطٍ توافقي؛ وتؤدّي هذه الظاهرة وظيفةً "ميتالسانية" عندما تسمح للمتخاطبين بتفسير وتأويل الكلام والتعليق عليه، أحياناً ؛ وبالإضافة إلى وظائف أخرى كثيرةٍ، فإنّ التناوب اللغوي يمكّن المتكلّم من استعراض بعض الأفكار بلغات أصحابها حفاظاً على المعنى...إلخ (يُنظر في هذا الموضوع:(Grojean, 1982).

التناوب اللغوي في الوسط التعليميّ الجامعيِّ بالجزائر:

يعتقدُ بعض الباحثين أنّ تعايش اللغات في وضعية تعليميّة واحدة يُسهم بقوّةٍ في بناء المعرفة، من خلال عمليتي "التّجريد والتعميم" اللتين تتمّان بوساطة اللغة، وكلّما تعدّدت اللغات صار للمتعلّم فرصةً من أجل خلق مسافةٍ تمكّنه من التركيز والتحليل والاستنتاج (Coste, D, 1994a, p9-22). وهنا تظهر أهميّة الاستعمال الواعي والعقلاني للتناوب اللغوي في استثمار النشاطات القادرة على تفعيل بناء المفاهيم المتعلّقة بالمعارف المُكتسبة لدى المتعلّم من أجل تحويلها إلى موضوعاتٍ يفكّر فيها ويحلّلها بدلاً من الاكتفاء بتخزينها في الذاكرة.

وفي هذا السياق، ينبغي التذكير بأنّ طلبة التخصّصات العلمية في الجامعة الجزائرية يواجهون صعوباتٍ تتعلّق بلغة التعليم والتعلّم. هذه الصعوبات تسبّب عائقاً أمام عملية فهم واستيعاب الدّروس الّتي تُقدّم عادةً باللغة الفرنسية وبالتناوب بين العربية والفرنسية في كثيرٍ من الأحيان. ولقد أدّت هذه الوضعية إلى إضعاف المهارات اللغوية لدى هؤلاء الطلبة فولّدت أجيالاً تتفاعل مع التناوبات اللغوية بشكلٍ واضحٍ وجليٍّ أكثر من الاتّجاه إلى التعامل مع لغةٍ واحدةٍ. ويبدو أنّ هذا الأسلوب في التعامل مع الأرصدة اللغوية الموجودة لدى الطلبة الّذين يدرسون في أوساطٍ متعدّدة اللغات يمثّل النتيجة الحتمية والطبيعيّة من أجل ضمان استيعاب الدّروس.

التناوب اللغوي بين الاستعمال الواعي و الاستعمال العشوائي:

في إطار تعليمية الميادين العلمية، فإنّ توظيف التناوب اللغوي يمثّل استراتيجيّةً مقصودة يعتمد عليها المدرّس في سبيل تبسيط أدائه البيداغوجي (Ehrhart, 2003, p13). وتدعم "ماريلّلا كوزا (Mariella, C, 2002) " هذا الطرح باعتبارها التناوب اللغوي ظاهرةً يتمّ من خلالها الانتقال من لغةٍ إلى أخرى دون أن يحدث لَبسٌ بين النظامين، إذ لا يتعلّق الأمر بخلطٍ عشوائيٍّ بين نظامين لغويين بل بتوظيفٍ استراتيجيٍّ هادفٍ و مقصودٍ من قِبل المتكلّم. وفي هذا الشأن، اجتهد الباحث الفرنسي "جون ديفارجي" (Duverger, 2007, p2-8) من أجل التمييز بين الوضعيات البيداغوجية الّتي يتمّ فيها اللجوء إلى توظيف التناوب اللغوي، فقسّمه إلى ثلاثة أشكال:

-نمطٌ يسمّيه "macro - alternance " وهو يُحيل إلى توظيفٍ مُبرمجٍ ومقرّرٍ مسبقاً لظاهرة التناوب اللغوي كأسلوبٍ بيداغوحيّ. وفي هذا الأسلوب التعليميّ، يختار المدرّس الوضعيات الّتي تقتضي استعمال لغةٍ ما، فيميّز بين المحاور الّتي تستدعي توظيف اللغة الأمّ وتلك الّتي تقتضي اللجوء إلى اللغة الأجنبية.

-ونمطٌ ثانٍ سمّاه "micro - alternance " وهنا، يتمّ اللجوء إلى التناوب اللغوي أثناء الدّرس دون أن يقرّر المدرّس ذلك مُسبقاً. في هذه الحالة، فإنّ من المُتوقّع أنّ الدّرس سيتمّ باستعمال لغةٍ واحدةٍ غير أنّ المدرّس سيلجأ إلى لغةٍ أخرى، خلال الدّرس، بطريقةٍ عفويّة غير مقصودةٍ وغير مُبرمجة.

-ونمطٌ آخر سمّاه "méso - alternance " ويُشبه هذا الشكل النمط الثاني لأنّه يتمّ أثناء الدّرس وليس قبله، فالمدرّس يعتمد في الأساس لغةً واحدةً من أجل التدريس إلّا أنّه ينتبه من حينٍ إلى آخر إلى أهمّية اللجوء إلى لغةٍ ثانيةٍ فيختار بوعيٍ نوع اللغة الّتي ينبغي له استعمالها في وضعيةٍ جديدةٍ أثناء إلقائه الدّرس. إذن، يتميّز هذا النمط بأنّه استعمالٌ واعٍ و مقصود للتناوب اللغوي أثناء الدّرس لكنّه غير مقرّر ولا مُبرمجٍ مسبقاً خارجه.

الإجراءات المنهجية للدراسة: قياس مستوى استعمال التناوب اللغوي و دوره في تعليميّة الرياضيات في جامعة "سعيدة":

العيّنة: تمّ اختيار مادّة الرياضيات موضوعاً لاختباراتنا نظراً للتجاوب والتفاعل الإيجابي من قِبل أغلب أساتذة هذه المادّة، بينما وجدنا صعوبةً في التعامل مع الكثير من أساتذة المواد الأخرى. وتجدر الإشارة، هنا، إلى أنّ علاقاتنا الشخصية مع بعض الأساتذة هي الّتي هيّأت لنا الطريق في التعامل مع أساتذة الرياضيات.

ورغم أنّ بحثنا شمل بعض الجامعات الجزائرية، إلّا أنّنا ركّزنا على جامعة " سعيدة" وهي جامعة تقع في الجنوب الغربي من الجزائر نظراً لأنّنا نشتغل فيها أستاذاً وبالتّالي، فإنّ قربنا من أساتذة الرياضيات قد يسهّل علينا عملية البحث والتقصّي.

التحقيقات والاختبارات:

بالنّسبة للوسط الجامعي في الجزائر، تتعايش مجموعة من اللغات بدرجاتٍ ومستوياتٍ مختلفة تبعاً للتخصّصات وللمواد المدرَّسة. ولأنّ التناوب اللغوي يظهر بحدّة في دروس المواد العلمية، قمنا بالبحث و التقصّي في من أجل الإجابة عن بعض الأسئلة المتعلّقة بعملية الانتقاء اللغوي من قِبل المدرّس:

-في سياق التعدّد اللغوي الحاضر في الوسط الجامعي، هل يستعمل مدرّس الرياضيات لغةً واحدةً أم أنّه يلجأ إلى أكثر من لغة؟

-إذا كان المدرّس يستعين بأكثرَ من لغةٍ في نفس الدّرس، فهل هذا الاستعمال يندرج ضمن ظاهرة التناوب اللغوي أم أنّه مجرّد خليطٍ ومزيجٍ من اللغات؟

-هل يُدرك المدرّس بأنّه يستعين بالتناوب اللغوي كاستراتيجيّة بيداغوجية مسهّلة ومساعدة أم أنّه لا يعي ذلك فهو يستعملها بشكلٍ تلقائيٍ وعفويٍّ؟

-هل يُدرك المدرّس مفهوم التناوب اللغوي وأبعاده ووظائفه؟

-هل يتلقّى مدرّس الرياضيات تكويناً في لغات التدريس يمكّنه من القيام بعملية الانتقاء اللغوي المناسبة لكلّ وضعيةٍ تعليميّة...إلخ؟

هي أسئلةٌ كثيرة ترتبط بواقعٍ لغويٍّ معقّدٍ في الجزائر. ويبدو أنّ مصدر التعقيد هو التناقض الصارخ بين السياسة اللغوية المقرّرة دستوريّاً وقانونيّاً والواقع الّذي يُظهر الابتعاد الواضح عن مقرّرات هذه السياسة. ورغبةً منّا في الإجابة عن بعض تلك الأسئلة، أنجزنا بحثاً تشكّل عبر لقاءاتٍ مباشرة مع الأساتذة والطلبة، أُرفق باستبيانات مرحليّة من أجل فحص ومُراجعة الإجابات الّتي تحصّلنا عليه أثناء تلك اللقاءات، وختمناه بمجموعةٍ من الاختبارات الّتي أردنا، من خلالها، قياس مستويات الفهم والاستيعاب عند الطلبة في وضعياتٍ لغويّةٍ مختلفةٍ: وضعيات الاستعانة بلغةٍ واحدة؛ وضعيات الاستعانة بالتناوب اللغوي؛ وضعيات الاستعانة بالتناوب اللغوي عند مدرّسين لا يُدركون أهميّة هذه الإستراتيجية وقيمتها البيداغوجية؛ وضعيات الاستعانة بالتناوب اللغوي عند مدرّسين تمّت مُرافقتهم من قِبلنا من أجل توضيح المغزى البيداغوجي من توظيف هذه الظاهرة.

موضوع التحقيق: أمّا موضوع الاختبار الهدف فهو البحث في مستوى اللغة أو اللغات المستعملة في الدّروس والامتحانات بالنّسبة لمادّة الرياضيات في جامعة " سعيدة". وقد تمكّنّا بعد البحث و التقصّي أن نحصر بحثنا في اثني عشر(12) أستاذاً مثّلوا محور الاختبار.

إجراءات التحليل: من بين خطوات البحث الّتي مكّنتنا من فهم وتحليل البيئة السوسيولسانية المعقّدة الّتي يعيش فيها مدرّسو وطلبة الرياضيات في جامعة "سعيدة"، الإجابات الّتي شكّلت مادّةً ثريّةً للتحليل والاستنتاج وبناء التوقّعات والفرضيات.

النتائج و التحليلات:

الإجابة عن السؤال الأوّل: ما هي اللغة الّتي تستعملها في الدّروس؟

معدّل الإجابات: استعمال حصري وتامّ للّغة الفرنسية= 00 بنسبة0 %

استعمال حصري وتامّ للعربية الفصحى= 00 بنسبة0 %

استعمال حصري وتامّ للعامّية الجزائرية= 00 بنسبة0 %

استعمال التناوب اللغوي= 12 بنسبة100 %

الإجابة عن السؤال الثاني: ما هي اللغة المُستعملة في المراجع الّتي تعتمد عليها من أجل الإعداد للدّروس؟

معدّل الإجابات: استعمال حصري وتامّ اللّغة الفرنسية= 12 بنسبة100 %

استعمال حصري وتامّ العربية الفصحى= 00 بنسبة0 %

استعمال حصري وتامّ العامّية الجزائرية= 00 بنسبة0 %

استعمال التناوب اللغوي= 00 بنسبة0 %

الإجابة عن السؤال الثالث: ما هي اللغة المُستعملة من أجل إعداد الامتحانات الكتابية؟

معدّل الإجابات: استعمال حصري وتامّ اللّغة الفرنسية= 03 بنسبة25 %

استعمال حصري وتامّ العربية الفصحى= 09 بنسبة75 %

استعمال حصري وتامّ العامّية الجزائرية= 00 بنسبة0 %

استعمال التناوب اللغوي= 00 بنسبة0 %

الإجابة عن السؤال الرّابع: ما هي اللغة المُستعملة أثناء عرضك لأسئلة الامتحانات الشفهية؟

معدّل الإجابات: استعمال حصري وتامّ للّغة الفرنسية= 03 بنسبة25 %

استعمال حصري وتامّ للعربية الفصحى= 00 بنسبة00 %

استعمال حصري وتامّ للعامّية الجزائرية= 00 بنسبة0 %

استعمال التناوب اللغوي= 09 بنسبة75 %

خاتمة الدّراسة ونتائجها:

لقد مكّنتنا الإجابات عن الأسئلة الموجّهة إلى أساتذة الرّياضيات في جامعة " سعيدة"من استخلاص نتيجة مهمّة تتعلّق بملابسات استعمال التناوب اللغوي. فالأساتذة يميلون، في العادة، إلى المُناوبة بين العامّية الجزائرية واللغة الفرنسية دون الانتباه إلى أنّ ما يقومون به، وهذا اختيارٌ ينبغي أن يُهذّب ويُبرمج من أجل أن يؤدّي وظيفته البيداغوجية.

ثمّ إنّ حدّة هذا الاستعمال تتباين باختلاف الوضعيات التعليميّة. فالأستاذ يوظّف، مثلاً، العربية الفصحى في بناء أسئلة امتحان الكتابي، لكنّه يوظّف الفرنسية أثناء عرضه للمعلومات المتعلّقة ببعض المفاهيم الرّياضية ويستعين بالعامّية للشّرح والتعليق. بينما يلجأ الطلبة إلى استعمال العامّية في حركة تناوبية مع اللغة الفرنسية من حينٍ لآخر(محمد مرزوق و نادية العمري و عبد الجواد السقاط، 2016، ص24-38). وفي هذه الحالة، فإنّ اللغة "القالَب matrice" هي العامّية الجزائرية أمّا اللغة "المُدمجة encastrée " فهي الفرنسية (يُنظر: Myers-Scotton، مرجع سابق). وهذا يؤكّد ما قدّمناه سابقاً والمتعلّق بالصعوبات اللغوية الكبيرة الّتي يواجهها المدرّس والطالب أمام التعامل مع دروسٍ تقدّم و تُتلقّى بمزيجٍ من اللغات.

ومن بين الملاحظات الّتي سجّلناها عبر معاينتنا لدروسٍ كثيرةٍ في جامعة "سعيدة" إضافةً إلى اللقاءات المباشرة مع الأساتذة، الاستعمالات العشوائية وغير المنتظمة للتناوب اللغوي، ما جعلنا نُدرك بأنّ لجوء الأساتذة إلى هذه الظاهرة لا يخضع لأيّة قواعد. ومن الأمثلة الّتي نسوقها لتأكيد هذه الملاحظة بعض العبارات الّتي انتقيناها من تسجيلاتنا للدّروس الّتي حضرنا حصصها، و منها مثلاً:

-A est dite **(.)** diagonalisable**(...) بْلْعرْبيّا**

الترجمة إلى العربية الفصحى: تُعتبر"أ" [Diagonalisable] (**قابلة للتخثير**)و معنى هذا بالعربية... **(قابلة للتخثير)**

- si elle est semblable à une matrice diagonale **(...)**

الترجمة إلى العربية الفصحى: تُعتبر"أ" قابلة للتخثير إذا كانت شبيهةً بحاضنةٍ مخثّرة.

-[وْهنايا وين راهي] l'importance ↗ **(?)**

الترجمة إلى العربية الفصحى: وهنا، أين هي الأهمّية؟

-[معناهْ لْمّا نقولك بلّي هاذي] une nouvelle base **(...)**

الترجمة إلى العربية الفصحى: معنى هذا أنّ قولي بأنّ هذه قاعدة جديدة...

نلاحظ، هنا، أنّ أغلب الإضافات اللغوية ليست جملاً تامّةً بل مفردات أو عبارات قصيرة استُعملت للتفسير أو لملأ فراغٍ معجميٍ، وقد تمّ اختيار هذه الإضافات من العامّية الجزائرية أحياناً

أو من اللغة الفرنسية أحياناً أخرى. ولهذا، فإنّ المدرّسين يتلاعبون بإنتقاءاتهم اللغوية في حركة لا يمكن توقّعها والتنبّؤُ بها، فنجدهم يستعملون العربية الفُصحى، أحياناً، في منزلة اللغة " القالب" ثمّ يجعلونها، في وضعياتٍ أخرى، في مقام اللغة" المُدمجة" وهي حركةٌ مستعملة مع العامّية الجزائرية واللغة الفرنسية ولكن بصورةٍ غير واضحة وغير مبرّرةٍ في كثيرٍ من الأحيان. وفي أغلب الأحيان، فإنّ المدرّسين يعتمدون على التناوب اللغوي في الجزء الأكبر من دروسهم وهو تناوبٌ بين العربية بمستوييها الفصيح والعامّي و اللغة الفرنسية في شكل تناوبٌ لغويٌّ داخل الجملة " intraphrastique "حيث توظّف، غالباً، مفرداتٌ وعباراتٌ باللغة الفرنسية داخل جملٍ بالعربية الفصحى أو بالعامّية الجزائرية أو مفردات وعبارات بالعامّية الجزائرية داخل جملٍ بالعربية الفصحى أو اللغة الفرنسية. أمّا عندما يتعلّق الأمر بالكتابة على السبّورة، فإنّ أغلب الأساتذة يستعملون اللغة الفرنسية من أجل كتابة الرّموز والمفاهيم الرياضية وينتقلون إلى العربية الفصحى من أجل كتابة الملخّصات والأمثلة التبسيطية. وكلّما تعلّق الأمر بعرض المعلومات والأفكار المهمّة، يلجأ هؤلاء الأساتذة إلى العامّية الجزائرية فيركبّون ملخّصات ويقدّمون أمثلةً ويستعملونها، أحياناً، في سرد طرفةٍ أو فكاهةٍ. ولقد بيّنت الكثير من الدّراسات كيف أنّ الأستاذ يختار عدّة قرارات أثناء تحضيره للدّرس، وأنّه يلجأ إلى اتّخاذ قرارٍ ما كلّ دقيقتين تقريباً بناءً على تحليله للمُعطيات الجديدة الّتي تفرضه وضعية تعليميّة ما Shavelson, R. J, Cadwel, J, and Izu, T, 1977, p83-97). وفي نظر هؤلاء، فإنّ تنظيم سلوك الأستاذ يتأثّر برؤيته و تصوّراته الواعية أو غير الواعية المشكّلة مُسبقاً والمتعلّقة بالمادّة المقصود تدريسها. ولهذا، ينبغي على هذا الأستاذ أن يُدرك أنّه أمام مهمّةٍ معقّدة تفرض عليه الانتباه إلى اختياراته وقراراته بشكلٍ واعٍ حتّى لا يتحوّل الدّرس إلى فعلٍ آليٍّ و عشوائيٍّ.

يبدو، إذن، أنّ الباحثين في ميدان التعدّد اللغوي يُجمعون على الدوّر الإيجابي الّذي قد يؤدّيه التناوب اللغوي في معالجة الكثير من الصعوبات الّتي يواجهها المدرّس والمتعلّم. وتأكيداً لهذه الفكرة، فإنّنا نعتقد بأنّ المدرّس الّذي يستثمر رصيده اللغوي المتعدّد في حركةٍ تناوبية واعية ومخطّطة قد يساعد طلبته في استيعاب الدّرس بشكلٍ أفضل من إلقاء درسٍ بطريقة عشوائية وآلية قد تؤدّي فيها اللغات المستعملة نتائج عكسية فتزيد من حدّة الصعوبات الّتي يتلقّاها الطالب في محاولته فهم الدّرس.

قائمة المراجع:

1.أحمد ابن فارس(1977)، الصاحبي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد الصقر، دمشق.

2.الحمزاوي رشاد(2004)، المعجمية، مركز النشر الجامعي، تونس.

3.رابح تركي(1985)، جهود الجزائر في تعريب التعليم العالي والتقني والجامعي 1962-1984، مجلة الثقافة، ع91، الجزائر.

4.محمد المنجي الصيادي(1980)، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

5.محمد حربي(1994)، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.

6.مولود قاسم نايت بلقاسم، العربية في التعليم العالي وأساليب النهوض بها في الجزائر، مجلة الثقافة.

7.Auer, P(1995), The pragmatics of code-switching: A sequential approach. *One speaker two languages: Cross-disciplinary perspectives on code-switching* ed. by Lesley Milroy & Pieter Muysken, 115-135. Cambridge: Cambridge University Press.

8.Beacco, J-C, and Byram, M(2003), *Guide pour l'élaboration des politiques linguistiques éducatives en Europe. De la diversité linguistique à l'éducation plurilingue.* Strasbourg : Conseil de l'Europe.

9.Blanchet, PH, and Robillard, D(2003), Langues, contacts, complexité. Perspectives théoriques en sociolinguistique. *Cahiers de Sociolinguistique* n° 8, Rennes, Presses Universitaires de Rennes.

10. Calvet, L.-J(1999), *Pour une écologie des langues du monde*, Paris, Plon.

11.Cambrone, S(2004) Contact de langues en milieu scolaire : L'alternance codique en situation de classe : quelles stratégies ? http://www.mq.ird.fr/pdf/AREC-F-Cambrone.pdf

12.Castelloti, V(2002), *Pluralité linguistique et appropriation : approche linguistique et didactique, représentations, intervention*. Dossier présenté pour l'Habilitation à Diriger des Recherches, Université François Rabelais – Tours.

13.Causa, M(2002), *L'alternance codique dans l'enseignement d'une langue étrangère : Stratégies d'enseignement bilingues et transmission de savoir en langue étrangère*. Bern: Peter Lang.

14.Coste, D(1994a), L'enseignement bilingue dans tous ses états, *Études de Linguistique Appliquée*, n° 96, Paris : Didier Érudition.

15.Cummins, J, and Swain, M(1998), *Bilingualism in Education Aspects of theory, research and pratice*, London and New York : Longman (1st edition : 1986) ; Lüdi, G, and Py, B(2002), *Être bilingue*, Bern, Peter Lang (2e édition revue). En ligne : http://www.intellectica.org/archives/n20/20_10_ Ludi.pdf.

16.Duverger, J(2007), Didactiser l'alternance des langues en cours de DNL, Tréma Numéro 28 -2007, http://trema.revues.org/302.

17.Ehrhart, S(2003), *L'alternance codique dans le cours de langue : le rôle de l'enseignant dans l'interaction avec l'élève*. Sarre.

18.Ferguson, C(1959), Diglossia Word. vol. 15.

19.Grojean, F(1982), Life with two languages, Cambridge, Harvard University Press: http://books.google.com/books?hl=fr&lr=&id=VqGpxZ9pDRgC&oi=fnd&pg=PA1&dq=Grosjean,+F.+%281982%29.+Life+with+two+langua

20.Grosjean, F(1992), Another View of Bilingualism , in *Cognitive Processing in Bilinguals*, R.J. Harris eds., Armsterdam, Elsevier Science Publishers B.V.

21.Ibrahimi, K.T(1997), Les algériens et leurs langues : Eléments pour une approche sociolinguistique de la société algérienne. Editions El Hikma.

22.Myers-Scotton, C(1993a), *Social motivations for code switching. Evidence from Africa*, New York, Oxford University Press Inc.

23.Shavelson, R. J, and Cadwel, J, and Izu, T(1977), Teachers' sensitivity to the reliability of information in making pedagogical decisions. American Educational Research Journal,14 (2).

قيم المواطنة بين مركزية الوطني وانبعاث المحلي (القبلي)
دراسة ميدانية لجمعية زاوية أحمد المجدوب –النعامة

أ.محمد الحنفي مراح، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان- الجزائر

Values of citizenship between the centrality of the national and the local (tribal) Revival- field study of Zawya Ahmad Al Majdoub

Mohammed El Hanafi MERAH,University of Abou Bakr Belkaid-Tlemcen-Algeria

ملخص : تهدف هذه الورقة لفهم ودراسة الأنساق الضمنية، التي يستدعيها المحلي، بخصوصياته القبلية والجماعاتية، مؤطرا لاشتغاله بقيم مواطنة تنهل من الأرض والقبيلة والزاوية ، ومستدعيا في نفس الوقت النماذج التنظيمية الحداثية، وتظهر تجلياته في تجربة جمعية زاوية أحمد المجدوب تلك البنية العلائقية التفاوضية والتبادلية، بين النماذج الخصوصية والمتخيلات التقليدية، التي أطرت لنفسها بنى حداثية، وبين الاعتراف من مركزية الوطني والدولة الوطنية لتحقيق مواطنة جامعة لخصوصيات سوسيو-ثقافية موحدة.

الكلمات المفتاحية: المحلي، القبلي، قيم المواطنة، مركزية الوطني، جمعية زاوية أحمد المجدوب، الانبعاث.

Abstract: purpose of this paper is to understand and study the implicit patterns that the local calls for in its tribal specificities ،its préoccupation with the value of citizenship from the land،the tribe and the zawya،and at the same time called modernist organitional method،negotiation and reciprocity beteween private approches and traditional imaginations that have developed modernist structures ،and the recognition of the centraly of the national state to achieve citizenship that combines the peculiarities of a unifield socio cultural society.

Kyewords : Local, Tribal, Values of Citizenship, Centraly of the national, Zawiya Ahmad Al Majdoub, Revival.

مقدمة:

يعتبر المحلي وفي ظل التنوع الدينامي والتحولات التي يعرفها المجتمع الجزائري محل اهتمام سوسيولوجي، بعودة براديغمات علم الاجتماع المعاش واليومي، الذي يعتبر في سياقاته وعلاقاته مع مركزية الوطني السياسي ومن الدولة المركزية في توزيع سلطاتها وخدماتها، فهو نقطة وصول لاستراتيجيات نموذجية للوطني عبر تجهيزاته المتخصصة لإظهار الاعتراف بالسلطة (في نموذجها الريعي).

تظهر مسألة رؤية المحلي في مستوياته القبلية والجماعاتية من شبكة علائقية بواسطة التحالفات والذي تتخذ أشكالا ضمنية، فيعمل المركزي الوطني بمؤسساته وتدخلاته مستهدفا من وراء ذلك اندماج المحلي والقبلي في نموذج مواطنة موحدة في أبعادها السوسيو-ثقافية, ليظهر المحلي في نسق اشتغاله وانتمائه لتفعيل آليات بقائه وتكيفه مع الظروف الحداثية المفروضة من أعالي السلطة المركزية للوطني.

إن قيم المواطنة وإعادة إنتاجها لأبعاد الانتماء والولاء الهوياتي للسمات السوسيو ثقافية في تدبير الفضاء المشترك، بما يشكل إنبعاثا للمحلي بفواعله الجماعاتية قد تتكامل أو تتناقض في الجوهر، خصوصا إذا تم الإقرار نظريا بالمواطنة في إطار الدولة الواحدة التي تحددها الحقوق والواجبات المتساوية في الفضاء المحلي،أين تطرح البنية السوسيو ثقافية طبيعة مواطنة نابعة من تراتبيات قبلية وفق امتدادها في المجال ليعيد بذلك طرح إشكالات مركزية من قبيل: هل أن المواطنة هي حق الدم؟أم حق الأرض أم هي الانتماء الديني؟أم هي توافق اجتماعي بين المحلي والوطني؟

1.الإشكالية:

لا مراء أن المحلي بخصوصياته القبلية واستدعائه لنسج علاقات ضمنية تحالفية لحماية تواجده ومقاومته لنماذج التغيير المفروضة من مركزية الدولة الوطنية، ودخوله في أشكال تنظيمية حداثية بترتيباتها التعاقدية ليبقى نسق الإشغال السوسيو ثقافي منتجا لقيم المواطنة في مستويات قبلية، تظهر تجربة جمعية "زاوية أحمد المجدوب" تلك العلاقة التفاوضية والتبادلية بين المحلي في مضامينه القبلية وبين مركزية الوطني مستعينا بذلك بنموذج لمواطنة وطنية عكس ما يفرزه اشتغال المحلي من قيم مواطنة تنهل من الأرض والزاوية والتاريخ المشترك.

ومن هنا سنحاول طرح السؤال السوسيولوجي التالي: كيف نفسر استمرارية قيم مواطنة في مستوياتها القبلية والجماعاتية المرتبطة بفضاء الزاوية ممثلة بجمعيتها "جمعية زاوية أحمد المجدوب" في ظل مسايرتها للتحولات السوسيو بنائية وانبعاث المحلي بالموازاة مع مركزية الوطني في التسيير والضبط على المستوى التعاقدي والقانوني الجامع للأشكال الهوياتية النابعة من خصوصيات المنطقة؟.

2.الفرضية:

-تتمظهر علاقة المركزي الوطني بانبعاث المحلي القبلي في إعادة إنتاج التراتبية القبلية للأصل المشترك لفاعلي "جمعية زاوية أحمد المجذوب" والذي يشكل فضاء الزاوية محور لإعادة بعث

وحيازة المجال والذي يلقى هو بدوره الإعتراف من الوطني المركزي للذوبان في النموذج الموحد لمواطنة جامعة وبتجسده في علاقة تبادلية تخادمية بين النسقين.

3.أهمية وأهداف الدراسة: تنطلق أهمية البحث في كونه يعالج إشكالية سوسيولوجية مترسخة في بنية الثقافة العربية على العموم،والمجتمع الجزائري على الخصوص من خلال استمرارية المضامين والأشكال التقليدية القبلية وانعكاسها على طبيعة إفراز قيم مواطنة تطبع بسمات المحلي.

كما تبرز أهمية الدراسة في إبراز قدرة المحلي والقبلي على الانبعاث ولو في أشكال توصف أنها حداثية تعاقدية ورسمية كأطر اندماج اجتماعي من مركزية الوطني.

إن المحلي بوصفه براد يغم سوسيولوجي الذي يمكنه أن يتخذ أشكالا معاصرة منها القرابي والجهوي يعتبر في نظرنا توجها وجيها تجاوزا للماكروسوسيولوجي وفق أدوات كيفية للوصول للمخرجات العلمية حول إعادة إنتاج الولاءات المحلية واختبار مدى قدرتها على ترجمة مواطنة موحدة في النموذج الوطني المركزي.

4.شرح مفاهيم الدراسة:

قيم المواطنة: ونقصد به تلك القيم المرتبطة بمجموعة من الضوابط المتعلقة بالمجال والفضاء المحلي المشترك، وهي تتجلى في أربعة مستويات:

الإنتماء(الهوية): الانتماء إلى مجتمع محلي ذو خصوصيات قبلية ذات الأبعاد التقليدية(تحديدا في مؤسسة الزاوية)، والناتج بالضرورة عن الوجود المشترك لأساس الجماعة(رابطة الدم لتضاف إليها رابطة المحلية localité ثم في علاقات التقارب الروحي، عن طريق التعاطي لنفس الأنشطة والايمان بنفس المعتقدات (Ferdinand Tonnies, 2006, p167).

الواجبات: واجب المشاركة في تسيير شؤون الفضاء العام محليا.

الحقوق: الحق في إنشاء جمعيات مدنية والانخراط في العمل الجمعوي، يتم أجرأة مفهوم قيم المواطنة بإدراجها في ثنائيات مفاهمية: بين العقد المجتمعي والعقد الجماعاتي.

الفضاء العمومي المشترك: تحيل هذه القيمة إلى المشترك بين المواطنين في الدولة الوطنية كبناء لعقد اجتماعي في بعده المدني الذي يتطلب قيما عقلانية،في مقابل امتداد فضاء عمومي جماعاتي يخضع لمرجعيات قرابية ولادية.

كما تتجلى ترابية سوسيو-سياسية لفضاء قبلي في المناسبات الانتخابية.

مركزية الوطني: نقصد بمركزية الوطني في كل ما ينتج أو يعتمد في إطار جغرافي موحد يسمى" وطنا" من ممارسات سوسيو-ثقافية خاصة بكل منطقة أو إقليم مع وجود تقاطعات ناتجة عن الانتماء للوطن بثقله التاريخي (التاريخ المشترك) في سياقاته الوطنية.

كما أنه يشير في بعض دلالاته المفاهيمية إلى مفهوم المركز الجامع والملم لكل الخصوصيات السوسيو ثقافية بسيماتها القبلية والعروشية وحتى الجهوية في نموذج موحد (الدولة الجزائرية) بما هو ضبط وتدبير قانوني ومؤسساتي بما يهدف إلى ضمان التوازن والتعاضد والدمج على اعتبار أن انبثاق قيم مواطنة يمثل علاقة دمج الاجتماعي والسياسي، فالثقافة الجزائرية وفق

الشواهد التاريخية والواقعية قد نشأت في شكلها الحديث ضمن أحضان الوطنية التي تخفي وتكسب الاختلافات وتسمح بتغطية التفاوتات(Ansart, 1977, P28).

القبلي (القبلية): نقصد بالقبلي أو بالقبلية في مفهومها السوسيولوجي إلى كل ما يمت بصلة إلى امتداد واستمرارية الولاءات العشائرية والعائلية، وانبعاثها في أشكال وأنساق مستحدثة باستمرارية القيم الثقافية التقليدية وتعايشها مع القيم العصرية التي تطبعها بمنطق فكرة استعمال العصرنة في إعادة إنتاج التقليد وما ينجر عنه من ولاءات في ظل مركزية الوطني، وحين يصبح الانتماء القبلي أهم من الانتماء الوطني(المنجي حامد، 2004، ص97).

مما يستدعي ممارسات تخادمية تبادلية بين النسقين: قبلي/ وطني، ويصبح فعلا اجتماعيا سياسيا نابع من قهر التراتبيات القبلية ذات السلطة الرمزية والتي تمنع الفرد من ممارسة سلوك مغاير لذلك، إنها عملية اختراق للوطني إلى جبرية الدفاع عن رمزية الخصوصي والمحلي والانصهار في بوتقته ليتعداه إلى كل ما يرمز إلى الهوية التقليدية.

التعريف بالولي أحمد المجدوب: تملي الضرورة البحثية في دراستنا تقديم تعريف مختصر عن الولي الصالح سيدي أحمد المجدوب، والتي تأخذ جمعية الدراسة نموذجها البحثي من اسمه.

يعتبر" أحمد المجذوب " الجد المؤسس لقبيلة المجاذبة والده سليمان بن أبي سماحة، وأمه هي عائشة بنت أحمد بن عبد الجبار الشريف الإدريسي، وتشير المصادر إلى أن ميلاد أحمد، ما بين سنة1489 وسنة 1493 بقصر الشلالة الظهرانية أو باديتها، تلقى العلم الإسلامي السني الابتدائي على يد أبيه ثم واصل طلب العلم عند جده لأمه بفغيغ (المغرب)، كان سنيا أشعريا مالكيا مثل أجداده، الذين سيروا منذ بداية القرن 15م مؤسسات دينية في ربو الشلالة الظهرانية، فاعتنوا بتحفيظ القرآن الكريم، ودرسوا الفقه المالكي والحديث، والنحو.

كما تشير معظم المصادر التي تناولت مناقب البوبكرية، بأن التعاليم التصوفية على النظام الشاذلي والتي كان يتلقاها سيدي أحمد بن يوسف لسليمان بن أبي سماحة تركت أثرت بالغا في عقل وروح أحمد المجدوب، والذي لم يكد يتجاوز سن السادسة عشر سنة 1505(عبد الله طواهرية، 2012، ص67).

ويشير مفهوم "المجدوب" إلى معنى "التصوف الروحاني" في دلالاته التيبونومية(علم الأسماء والأماكن)، وهو أسمى أنواع الكفايات في جغرافية المقدس فصاحبها في الوقت ذاته داخل العالم وخارجه إلى المعنى الذي يتضمن فكرة الانجذاب إلى قوة علوية، فيدخل الصوفي حال الانتشاء، فالمجذوب كنعت صوفي يتجلى في كونه ينظر إليه على أنه "المنور"، العازف عن الدنيا وملذاتها بامتياز وكذلك عن العقلانية الإنسانية فكثيرا ما يتم الخلط بين صورة المجذوب وصورة المجنون(Rachik, 1998, P107).

هذه الصورة الصوفية القدسية في شخص "أحمد المجذوب" أضحت تشكل سلطة رمزية خالدة في منطقة الجنوب الغربي الجزائري الأعلى.

بما في ذلك الروايات الكرامية لتدخلات الولي الصالح"أحمد المجذوب" لنصرة الحق أو حل معضلة، كل هذا جعله يحتل مكانة مرموقة في المخيال الشعبي، إنه ارتباط كرامات الأولياء بالمقدس وماله من سلطة وسطوة على الأنفس، كما أنه نتاج اجتماعي وإفراز لأوضاع تاريخية،

فالكرامات الصوفية للولي تصور العلاقات الاجتماعية عبر البطولات التي ينتصر فيها في النهاية هذا الولي(علي نابتي، 2013، ص168)، فهي تكريس لسيادة روحية وسلطة ما فتئت تستمر في المجال والزمان، فهو في الأخير تعزيز للمكانة القبلية " للمجاذبة" ومركز تدعيم جمعي ومجتمعي ليس بالجزائر فقط وإنما على الصعيد المغاربي.

5.المقاربة النظرية للموضوع: سنعتمد في هذه الورقة البحثية على البراديغم السوسيو-ثقافي البنائي الذي يطرح مسألة ديناميكية المحلي في مختلف مستوياته: القبلية، الجماعاتية، وحتى الوطنية، كما أن هذا الطرح يستمد عدته التأطيرية في ما يعرف ب"المقاربة التفاعلية"(interactionnisme) التي ستشكل أسس المقاربة البنائية، فالقبلي هو بناء ذاتي كما أنه بناء جماعي، إرادي قبل أن يكون نظاما موضوعيا، فلا يمكن مثلا حصر المعطى القبلي في مستواه السوسيو بيولوجي(socio-Biologique) فهو قبل كل شيء "بناء اجتماعي للتميز والاختلاف" Simple signe construit de différenciation"(بوبريك رحال، 2018، ص07).

هذا التميز والاختلاف يتجلى في منزعه عن النموذج الوطني الذي يبتغي إذابة مختلف الأشكال السوسيو-ثقافية في بوتقة وحدوية لنموذج مواطناتي واحد.

في نفس السياق نجد ميشيل مافيزولي"M. Maffesoli" في دراسته لأشكال جديدة من التضامن والتكتل في المجتمعات الما بعد الحداثية الذي عرفت بنهاية الأيديولوجيات أو "اليقنيات الكبرى" حتى الوطنية المركزية منها، فهي أشكال تحاكي نموذج القبلية من حيث هي مجموعة عاطفية، "Communauté émotionnelle " فالفرد والجماعة داخل النسق الوطني يصبح محكوما عليه بالانتماء إلى الدولة كبنية بيروقراطية التي تستعمل جاهدة على صهر مفهوم "الأمة الواحدة"(كلود دوبار، 2008، ص229).

6.المنهج المتبع: انطلاقا من فكرة كون أن المنهج هو الأسلوب الذي يترجم موقف الباحث اتجاه موضوع دراسته، في هذه الحالة يملي المنهج خاصة طرق ملموسة لتصور البحث أو تنظيمه(غراويتز مادلين، 1993، ص10) وفق الرؤية والمنظور الذي يأخذ طبيعة الدراسة لبناء منهج حول التصورات التحليلية التي يستخدمها في تفسير الظاهرة، فمن هذا المنطلق انقدنا وراء استخدام "المنهج الفهمي التحليلي" وفق الرؤية الفيبرية (نسبة لماكس فيبر) Max weberكتموقع فهمي لإنتاج سياقات تفهمية لسؤال البحث، حول قيم مواطنة بين نسقين مركزية الوطني من جهة وانبعاث المحلي القبلي، بما تشكل مفارقات بحثية تستدعي البحث والتقصي وإفرازها لدلالات ومعاني بخصوص الجذب الممارس من النسقين اتجاه انبثاق قيم مواطنة وتحديد طبيعتها وكيف أن انبعاث المحلي (القبلي) ينبع من سماته السوسيو-هوياتية في مستوياتها القبلية والجماعاتية، وإعادة تأهيل مكوناته ولو بآليات حداثية التي تنبع من سلطوية تقليدانية مأسسة الزاوية كفضاء جذب اتجاه مركزية الوطني.

7.التقنيات المستعملة: تعتبر في الدراسة بمثابة الأداة الرئيسية، فهي عبارة عن محادثة يستعملها الباحث لمعرفة إمكانية إنتاج تمثلات وأراء وحتى ممارسات اجتماعية التي تصدر عن المبحوث(سعيد سبعون، حفصة جرادي، 2012، ص184) من منطلق ملائمتها للموضوع الذي

يسير وفق خط المنهج الكيفي في بحثنا عن رموز ودلالات بيانية ترشدنا عن طبيعة العلاقة التجاذبية بين مركزية الوطني وبين عودة المحلي والقبلي، وسياقاته الأمبريقية في ظل تثبيت الوطني لمساراته التحديثية والتنظيمية في سياق عمل جمعوي يخص نموذج البحث.

وقد استعملنا "المقابلة غير الموجهة" بحكم أن الباحث وهو ينسج محاور أسئلته بناءا على متغيرات الفرضية لا يتبنى فيها طريقة منتظمة في توجيه الأسئلة المحددة مسبقا، حتى يتسنى للمبحوث إنتاج خطاب نابع من خبراته وسياقاته المعاشة لتمثلات الوقائع والأحداث التي يقدر أهميتها وتقديم تعاريفه الخاصة للدلالة والإفصاح عن أرائه ومواقفه حسب رؤيته لمدى ملائمتها(شافا فرانكفورت ناشماز، 2014، ص273) يأتي هذا كله بعد عملية تفكيك مفاهيم الدراسة لقرائن تحققية في سياق الميدان البحثي.

كما تم استخدام تقنية "الملاحظة بالمشاركة التي يقوم بها الباحث كعضو مشارك في الحياة الجماعة التي ينوي ملاحظتها بحيث استعملنا هذه التقنية في أطوار الوعدة (وعدة منطقة عسلة) المنظمة من لدن أعضاء الجمعية في سياق رصد المعاش واليومي وتدفق الرموز والدلالات الحقلية.

8.مجتمع البحث: جمعية زاوية أحمد المجذوب نموذج بحثي للتقصي حول سؤال البحث بفرضيته، وهي جمعية ذات طابع ثقافي تعنى بالتراث الروحي والديني لزاوية "أحمد المجذوب" بمنطقة عسلة التابعة إداريا لولاية النعامة أحد ولايات الجنوب الغربي الجزائري الأعلى، كما أن تشكيلة الأعضاء تتكون من (11) عضو بتراتبياتهم التنظيمية وهي الفئة المستهدفة من البحث وربطها بالمتغيرات السوسيو مهنية للأعضاء على اعتبار أن الفاعل الجمعوي لنموذج البحث يحوز على رساميل سوسيو هوياتية قبلية مشكلة بذلك خصوصية انبعاث المحلي ببنياته الموضوعية، وقد تأسست جمعية زاوية أحمد المجذوب وفق قانون الجمعيات الصادر في 04 ديسمبر 1990 وهو المعروف بقانون 31/90(هشام حشروف، 2012، ص79).

9.العينة والمعاينة: تعتبر العينة من المراحل المهمة في البحث السوسيولوجي فهي تعتبر مجموعة من العناصر أو الوحدات التي يتم استخراجها من مجتمع البحث ويجري عليها الاختبار والتحقق، وعليه يمكن القول أن العينة "مجموعة فرعية من عناصر مجتمع البحث(أنجرس موريس، 2006، ص301)، فقد جاء اختيارنا للعينة بطريقة قصدية انتقائية لأكبر قدر ممكن من الدلالات والمعاني السوسيولوجية في علاقتها مع متغيرات الدراسة (الفرضية).

10.المعايير السوسيولوجية للمبحوثين (أعضاء جمعية زاوية أحمد المجدوب):

المتغيرات	التكرار		النسبة%	المتغيرات	التكرار		النسبة%
السن	(60-50)	03	%27	المستوى التعليمي	تعليم ديني	07	%64
	(70-60)	02	%18		ابتدائي	03	%27
	(80-70)	06	%55		جامعي	01	%09
	المجموع	11	%100		المجموع	11	%100
أقدمية الإنخراط في العمل الجمعوي (جمعية الزاوية)	(10-05)	03	%27	الوظيفة	متقاعد	06	%55
	(15-10)	05	%46		موال	03	%27
	(20-15)	03	%27		أعمال حرة	02	%18
	المجموع	11	%100		المجموع	11	%100

11.التعليق السوسيولوجي على العينة:

تتجلى القراءة التحليلية حول الجدول بخصوص متغير السن أن أعضاء الجمعية من كبار السن بحيث نجد ما نسبة 55% من الفئة العمرية (80-70)، يتعلق هذا المتغير بممارسة العمل الجمعوي، متخذة ذلك من الرمزية القبلية لنسب الولي "أحمد المجذوب" والذي يشير إلى حقيقة التماهي التي تتولد عن التفاعل مع مفهوم الجماعة وحمل للرموز والمعاني التي تضفي إلى إعادة إنتاج تراتبية قبلية في هيكل تنظيمي حديث.

كما يظهر المتغير التعليمي من التعليم الديني للزاوية ما يمثل نسبة 64%، فقد أخذ جل المبحوثين تعليمهم من النمط التعليمي الديني في مستوياته التقليدية، والذي لم يتغير كثيرا ممثلا بذلك الصورة الأصلية للتعليم الذي عرفته ولا يزال مناطق الجنوب الغربي الأعلى.

تأتي ملاحظتنا الميدانية لمشاركة أطوارما يعرف تجليا ب "السلكة" – القرآن الكريم - المرتبطة بفصول وأطوار الوعدة المنظمة على شرف الولي الصالح "أحمد المجذوب" أين يتجلى الطقس الديني في اجتماع الطلبة (حفظة القرآن الكريم) من كل أرجاء الجنوب الغربي الأعلى، لترتيل القرآن كما يظهر مشاركة أعضاء الجمعية في الترتيل مع فاصل زمني يبدأ من صلاة العصر إلى طلوع الفجر، مع حضور شخصيات من السلطات العمومية بما هو تقاطع الوطني(السياسي) مع القبلي المحلي،مع ما يمتلكه هذا الأخير من وجاهة استقطاب، والتي كانت ولا زالت توفر مصدرا آخر لاكتساب وسائل النفوذ والتأثير في المجتمع(المنصور 2006، ص37).

ثم يليه متغير الوظيفة والتي نلاحظ أن جل الأعضاء متقاعدين عن العمل ما يمثل 55%، كما نجد ما نسبته27% يمتهنون مهنا متعلقة بالفلاحة وتربية المواشي التي تعتبر خاصية تمتاز بها مناطق الجنوب الغربي وهي مهن متوارثة جيليا لها علاقة بالخاصية الجغرافية للمنطقة.

12.التأويل السوسيولوجي للمقابلات:

يتم الانطلاق من تحليل المعطيات المجمعة من الميدان بما فيها المقابلات الغير الموجهة باقتراب سوسيو-فهمي لاستنطاق مدلولات وتمثلات خطاب المبحوثين حول الظاهر والكامن في

علاقة الوطني(السياسي) بانبعاث المحلي (القبلي) في إعادة إنتاج التراتبية القبلية للأصل المشترك لفاعلي الجمعية(جمعية زاوية أحمد المجذوب) بمجالاته المتعلقة بفضاء الزاوية.

إن التقاطع الحاصل بين خصوصية قيم المواطنة بما فيها من بعد الانتماء الهوياتي يعمل على اسطرة نظام جماعاتي متخيل وفق أسس قرابية وشائجية لإعادة إنتاج ممارسات تدبير الفضاء العمومي، فهي تترجم في تمثلات المبحوثين في سؤال من أنا؟وماذا يجب علي أن افعل؟عندما يتم طرحها في الفضاء العمومي المحلي(Matteo Gianni, 2001, p136).

فلا يمكن أن يغيب عن الباحث اختيار الفرضية بمتغيراتها التحققية وترا بطاتها الدلالية لمكنون الخطاب في سياق معاش المبحوثين:

1.12 التراتبية القبلية وإعادة المحاصصة لقيم المواطنة:

توفر لدينا المعطيات الميدانية للاقتراب التحليلي المبني على ما يتمثله المبحوثين أعضاء "جمعية زاوية أحمد المجذوب" كنموذج إجرائي يخص البحث مؤطر في اتجاه انعكاسي لمخطط تصميم البحث: قبلي(محلي)←وطني(سياسي)←مواطناتي: وفق ثنائية إجرائية: جماعاتي- مجتمعي:

يؤكد جل المبحوثين أصولهم المشتركة من خلال مخيال الأصل والقرابة والدم ويمكن جمع هذه الكلمات في مفهوم واحد هو مفهوم"القبيلة"، لكن طرحها الضمني من طرف المبحوثين غايته تحصين التماسك مع التأكيد على الأصل المشترك.

نستشف ذلك من الأفكار والتمثلات التي يقدمها المبحوثين عن أصلهم المشترك الذي يحافظ من خلاله على عنصر التماسك في وجه التحولات السوسيو- بنائية، لتظهر ثنائية متعلقة بطرح المسألة في الايديولوجيا والممارسة، فعلماء الأنثروبولوجيا التي كانت إسهاماتهم النظرية تصب في مجالين: الإبستيمولوجيا وتحليل الثقافة (الإيديولوجيا)(ليلى أبو اللغد، 1994، ص25) كما نجد بيار بورديو "Bourdieu " يرى أن علاقة عالم الأنثروبولوجيا الخاصة بموضوع دراسته يحتوي على مكونات "تشوش نظري" فالاستبعاد يدفعه إلى خلق تمثيلات تفسيرية تأويلية للممارسات مما يدفع الباحث إلى رد كافة العلاقات الاجتماعية إلى علاقة اتصالية.

إن المعطيات تمثل بالنسبة لنا بمثابة احتراز ابستيمولوجي، فمن خلال التجربة الميدانية التي بحوزتنا حول موضوع الدراسة تؤكد أن الأفكار والتمثلات لا تحوز على إيديولوجيات مختلفة أو متصارعة تناقض التماسك القبلي، إلا إذا أتينا إلى مسألة جينالوجية سلالة"الولي الصالح أحمد المجذوب"، بما يشكل ذلك تصريحات المبحوثين جلهم أنه يوجد "عشرة كوارط" بمعنى الأصل الذي يمثل هوية الفرد، في شكلها التصنيفي الذي يحيل إلى السلالة المشتركة.

لكن مع سياقات بحثنا عن الإيديولوجيات القبلية التمسنا محاولة لإقصاء القصوريين(سكان القصر) الذين يعتبرون تاريخيا خداما للولي الصالح "أحمد المجذوب" ويتخذون هويتهم من مجال عمراني يشمل القصر.

يقول رئيس الجمعية: "حنا في ذرية الولي الصالح سيدي أحمد المجذوب كاين عشر كوارط... لكن القصوريين نسموهم أهل عسلة وسكان الشرفة البوبكرية هي شجرة نسب سيدي احمد

المجذوب ونحن داخل الجمعية رتبنا العضوية على حساب التمثيل القبلي للمنطقة..."(المقابلة رقم 3، 2018/10/17).

يحيل هذا التمثل للأصل المشترك إلى محاولة حيازة المجال وإضفاء عليه قداسة الأصل القبلي، كما أن الفضاء وحيازاته المجالية تتخذ أبعادا إجتماعية، بما في ذلك فضاء عمومي كقيمة تدخل في سياق تشكيل قيم مواطنة لكنها بآليات اشتغال قبلية وبروابط اجتماعية لنظام إنتاج قيم وممارسات قبلية تمتد لتطال تمثلات اجتماعية تمنح قبيلة "المجادبة" (نسبة للولي أحمد المجدوب) مظهرا أكثر واقعية وليس شكلا مثاليا قدسيا.

ضمن هذا المنظور نجد الاندماج الوطني أكثر اتساعا من الإطار القبلي، كون الحركية من المجتمع بسياقه التعاقدي (الأشكال الإدارية والقانونية التي تحاول دمج المواطنين في نظام واحد)، في مقابل الجماعاتي من شرف ورفعة في النسب الذي نجد سنده في الاعتراف الهوياتي للفاعلين(الأصل المشترك).

كما يظهر اتساع نطاق الوطني بما فيه من انتماءات قبلية إلى ولايات أخرى بالجنوب الغربي، كما أن العصبيات القبلية تنتظم وفق البنية الأبوية تحت مسمى"أولاد العم" بحيث يتصرفون بوصفهم شخصا جماعيا قابلا للتعبئة لمختلف الأهداف (السياسية بالخصوص).

فمن المتداول في عرف قبائل ناحية الجنوب الغربي الجزائري وبمنظور الإيديولوجية العربية عموما، فإن الشخص الذي يجهل هويته القبلية ويكتفي بالانتماء الوطني هو ذو هوية غامضة، والبحث في الأصول هو في الأخير التماس للهوية،انه البعد الايكولوجي للمجال رغم تغيراته،"... يمتلك الفلاح أرضا أما السيد فيمتلك قصرا وأما الحضري فيعيش في مدينته والمواطن في دولته، في حين لا يملك البدوي إلا جسده، ذاكرته وعهده، فأرض أجداده إقليم مبهم، متبدل ومعرض دائما للغزو ولا شيء في كسبه" (S.Carantini، 1998، p79).

وبالرجوع لقيمة الفضاء العمومي كفئة للمواطنة نجدها تنبع من قيم اجتماعية، كالشرف كقيمة مركزية في تجليات المجال المشترك الذي يترتب وفق فضاء جماعاتي، وانتظامه على مدى قدرة قبيلة المجاذبة وجمعيتها الدينية (الزاوية) على التحكم في قوة انبعاث القبلي وبخاصة منه الديني والمشهور في الجزائر أنثروبولوجيا بكلمة"البركة".

فالحماية التي تقدمها الزاوية الأكثر شهرة ورفعة بالجنوب الغربي الذي يشرف عليها الأولياء وامتدادا كذلك لعائلاتهم المرابطية واتخاذها الغطاء الرسمي القانوني (قانون الجمعيات) وتكيفها مع ظروف الحداثة، فالسلطة تؤسس في الجغرافيا (الإقليم بوصفه نفوذ قبلي في وجه النفوذ الوطني).

كما أن القانون الشريفي المرابطي بوصفه " نتاجا لتملك رساميل مزدوجة، رمزي واجتماعي..." (بيار بورديو، 2007، ص66).

إن من بين هذه الوظائف الأساسية التي يقوم عليها اشتغال القبلية (المجاذبة) هي وظيفة الدفاع والحكم (M.Goudelier، 2010، p18) وهي الدفاع عن الخطاطة القبلية الثابتة والمرسخة من لدن شيوخ القبلية، بما تمثله من وجاهة اتجاه كل ما هو وطني (سياسي، هيئات رسمية، المجلس البلدي، المجلس الولائي...) ممارسة بذلك قيما لمواطنة تنطلق أساسا من المحلي مرورا بالوطني،

الذي يخترق (القبلي) بدوره جميع علاقات القرابة، إنه سيرورة من الجماعاتي إلى المجتمعي في أبعاده التعاقدية الرسمية ليكون بذلك مصدرا للتضامن والذي يفترض أن القرابة تحققه.

إن المحاصصة اتجاه قيم مواطنة وفق التراتبية القبلية تقوم على أساس استغلال الموارد بناءا على الانتماء (أي انتماء الأعضاء الجمعويين لجمعية زاوية أحمد المجذوب لقبيلة المجاذبة)، بحيث تولد هذه المسألة قرينة ميدانية تخص مفهوم"الاستزلام" والذي يعتبر نمطا علائقيا قائما على التبعية الشخصية، التي تربط الزليم"client" أو الفاعل الجمعوي ذو التراتبية العلائقية الجماعاتية، اتجاه الطرف الأخر أو"المعزب" "Patron" باعتباره مسوغ النعمة(إبراهيم حافظ، 2006، ص16).

تتم هذه العملية بصيغة تفاوضية تبادلية لاستغلال الموارد المتاحة والذي يقره الغطاء القانوني بما يسوغه من دعم مالي، وسياقات تنموية محلية للظفر بمشاريع تنتجها السلطة الرمزية وفق الاشتغال الوجائهي كقوة ضغط اتجاه السياسي والوطني، يقول كاتب عام الجمعية: "... في الانتخابات نقدم مرشحنا على أساس أنه ينتمي لقبيلة المجاذبة... والسلطة التمثيلية لعروش المنطقة تفرضها سلطة الجماعة، لأنه لا يمكن تخيل وجود تنمية بلا جماعاتنا وحنا المهم يخدم المنطقة..." (المقابلة رقم04، 2018/10/19).

إن تقديم المترشح الانتخابي المحلي لانتخابات المجالس البلدية على أساس النفوذ الواسع في الحقل السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي (الخدماتي) والديني(الزاوية)، إلى جانب الاستقطاب العائلي(العشائري) والاقليمي(ملحم شاوول، 2003، ص46) إنها تجسيد لمعادلة تتمثل في: الولاء= خدمات= تصويت= سلطة.

إن هذه الصيغة التفاوضية والتبادلية، تقدم على أساس أنها تجليات لمحاصصة قيم مواطنة من النسقين.

تجد اقتراحا نظريا في تلك العلاقة الجدلية السوسيو-تاريخية التي نشأت وترسخت بين الدولة ذات الميزات العشائرية في سياقاتها السوسيو-سياسية وبتأطريها المدني، الذي يعمل على دمج الخصوصيات السوسيو-ثقافية ابتغاء تحقيق وتكريس مواطنة جامعة لكل الأطياف القبلية بحمولاتها الرمزية كونها إرث وطني مشترك، بحيث تتجلى فرضية " التخادم المتبادل" (كريم حمزة، 2017، ص66) في براد يغم تحليلي مرتبط بالزبونية السياسية الناجمة عن نمط الدولة الريعية في أساسها المركزي.

2.12 إكراهات المجال بين نمط العيش وإمكانات تملك الفضاء:

يحيل مفهوم إكراهات المجال إلى المتغير السوسيو-مهني الذي يحوز عليه أعضاء "جمعية زاوية أحمد المجذوب" والذي طرأ عليه تحولات سوسيو بنائية مغايرة لمكانة عليه الجماعة الأولى (الأعيان والشيوخ).

وخلافا لما تبلورت لدى الفاعل الجمعوي من شخصية الفرد القادر على تشكيل إتحاد أو مجتمع أو جمعية بالتعاقد أو افتراض التعاقد، فيمكن هنا أن نفكر بالعشيرة والقبيلة من بقايا الظواهر في عصرنا على الرغم من كل التغيرات التي اعترتها واعترت علاقة الفرد بها Benidict (Anderson, 2006, p15).

إذ أن هذه الأبنية تعتبر مسألة انسياق الجيل إلى التماهي مع شؤونه اليومية، فهي وضعية عامة يعاصرها الأفراد وأثرت فيهم في علاقتها مع البنية الثقافية لتسير ظاهرة اجتماعية تطبع كل جيل من أجيال المجتمع.

إن هذا التنوع السوسيو مهني في المجال المحلي من لدن الفاعلين الجمعويين لجمعية الزاوية ينتج وفق الاقتراب الفهمي الفيبري وعي بإكراهات المجال خصوصا في التدخل الوطني (السياسي)، بما سماه السوسيولوجي عبد القادر جغلول" بوكيل التنمية الذي أقدم على تغيير البيئة العمرانية المجالية بما فيها من تحولات تتناسب مع النموذج الوطني المنشود.

إن المحلي يستفيد من الماضي في تعبئة التحالفات الاجتماعية القديمة والممارسات المرتبطة بها(عبد الله مساهل، سيدي محمد طراشي، 2016، ص07) فالنموذج التقليدي برواسبه الماضوية يعمل على التكيف لتجنب الزوال أمام ظهور فئات اجتماعية جديدة.

فممارسة قيم المواطنة مرورا بمستوياتها المدنية والسوسيو-سياسية وبآليات اشتغالها محليا وقبليا تتحدد وفق" التكيف" مع الحالة الجديدة، التي باتت تعرفها المجتمعات المحلية بالجنوب الغربي الجزائري الأعلى متقوية بالروابط الاجتماعية لمواجهة عوالم حديثة والتي يقوم فيها كل عضو في جمعية الزاوية في تغيير التموقع باستمرار من مرجعية إلى أخرى من المحلي إلى المعولم.

3.12 المحلي (القبلي) والوطني بين ثنائية التقاطب والاستقطاب:

يظهر إنتاج القيم القبلية والجماعاتية في الدفاع عن المجال وتملكه في نفس الوقت، فالقبيلة لم تعد في راهنها تمثل تلك الجماعة الدائمة التماسك والتعبئة.

تأتي المعاينة الميدانية عندما يعترف المبحوثون بانتماءات أخرى لاسيما الانتماء الوطني، يصرح أمين عام "جمعية زاوية أحمد المجذوب" في سؤالنا له حول ثنائية الانتماء"...أنا أقر شخصيا بالتعصب القبلي فهو كظاهرة موجودة لكن الانتماء القبلي هو الأخر انتماء للوطن اللي يجمعنا كلنا والتعارض بين القبلي والوطني لازم نتجاوزه فالوطنية هي المواطنة اللي لازم تقوم على التعددية الثقافية واللغوية... وفي الوطن ديما لازم نحاسبو أنفسنا ماذا قدمنا للوطنية وللثورة والشهداء والمساهمة في المجال الوطني..."(المقابلة رقم05، 2018/10/19).

يحيل التقاطع الحاصل بين المحلي في مستوياته القبلية المحلية وبين الوطنية في أبعادها التاريخية لمتخيلات تحركها ممارسات الفاعلين الجمعويين، بحيث تتشكل هذه المخيالات بما تزوده تاريخية المنطقة في الحقبة الاستعمارية من معارف كالمقاومات الشعبية لينتج بذلك قيما وطنية، ترتكز في أحيان كثيرة على كريزما الشخصيات تاريخية قادت الثورات الشعبية كشخصية "الشيخ بوعمامة " الذي اندلعت مقاومته وانتفاضته في ربيع1881بالقرب من منطقة الشلالة.

إن ثنائية التقاطب والاستقطاب تمر حسب ما حزنا عليه من معطيات ميدانية بشبكة تحليل وبراد يغم يرى أن المجتمع المحلي يسخر بالثقافة الأصلية في ممارسة الطقوس المتفرغة غالبيتها من الدين ويتم مزاوجتها مع الثقافة الداخلية(طوالبي نور الدين، 1988، ص156).

إن مقاربة"التقاطب الثقافي" التي ترى أن إعادة إنتاج القيم القبلية في مستوياتها الدينية(الإسلام الطرقي) المتعلق بمؤسسة الزوايا بما تحمله من قوة جذب سوسيو تاريخي منتجة بذلك مقولة دينية هي "الجهاد" في سبيل الله والوطن، يتضح ذلك من خلال المتخيلات التي يحملها أعضاء الجمعية اتجاه التاريخ الوطني وإبان الثورة التحريرية وقبل ذلك في زمن الانتفاضات الشعبية.

يقول احد أعضاء الجمعية: "لا يخفى لكم أن المنطقة قدمت الكثير من الشهداء والذي يقدر بـ400 شهيد"(المقابلة رقم 06، 2018/10/20)، فالوطني يحاول بحيازته للتاريخ ممارسة عملية الاستقطاب لدمج المحلي والقبلي في بوتقة التاريخ المشترك. فنحن إزاء مقاربة المواطنة وفق انبثاقها من المقاربة الوطنية التاريخية التي ترنوا إلى تعزيز الشعور بالانتماء إلى الهوية الوطنية الحاضنة لمساهمات المحلي في صياغة التاريخ والشعور به وإعطائه الأولوية إزاء أطروحات الهويات الخاصة.

إن تجانس الأنساق الثقافية بوصفها هدفا يؤسس للانتماءات الفرعية، تخضع كثافتها للدرجة الاجتماعية لانتشارها(ماتحت الوطني أو ما قبل الوطني،الوطني أو العالمي، فالمجانسة الثقافية ظاهرة حديثة احتضنتها العقيدة الوطنية (Gellener Ernest, 1983, p251)

فالانتماء وفق الاستقطاب الوطني المحلي يكون بالتركيز على ايلاء الأهمية القصوى للمناسبات الوطنية وكل ما يمت بصلة مع تاريخ المنطقة والأحداث التي طبعتها في أوجه أخرى لعملية التقاطب والاستقطاب، نجد انبعاث المحلي اتجاه الوطني في الشهرة التاريخية التي تحوز عليها "وعدة عسلة" المنظمة على شرف الولي الصالح" أحمد المجذوب" في ظل تمتعها بقدسيتها الحاملة في ثناياها مدلولا هوياتيا.

إن هذا الاستقطاب يمثل في المرحلة الراهنة دورا جديدا للزوايا، فهل أصبحت الزاوية وجمعيتها الممثلة لها حزبا غير معلن؟ هل تحول فيه المريدون إلى مناضلين يؤدون مهاما جديدة سياسيا؟.

إن هذه الأسئلة المطروحة أو غيرها ربما تعكس مشروعية طرحها السوسيولوجي من باب كونها تتموقع ضمنيا للسلطة السياسية، وكملجأ أمان من منطلق مقولة "الاستثمار السياسي" فالبعض يرى فيها (الزاوية) الأرضية الخصبة لكل تجدد فكري معرفي مادامت توفر للمنتسب إليها سلطة روحية ورمزية، إن مركزية الوطني تفترض علاقة ترابطية بين أشكال الشرعية السياسية والقاضية بتطابق الحدود الثقافية مع الحدود السياسية، ليصبح بذلك الوطني في توافق تام بين الثقافة والمرجعيات المجتمعية(Eriksen,t, 1993, p154).

فالمؤكد أن الحقل الصوفي وما يرتبط به من تأطير حداثي جمعوي أو نقابي يمثل عنصرا مهما في تشكيل قيم وطنية.

يتضح ذلك في التأطير الثنائي والسياسي المبرمج والممنهج من الدولة الجزائرية في منح ما يعرف بالإسلام الشعبي، كمعطى وطني يجد التزكية من المؤسسة الدينية بتجلياته المعتمدة على التشجيع على تأسيس الجمعية الوطنية للزوايا ومشاركتها في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وفي برامج القرآن الكريم، فضمن التحولات أضحت مؤسسة الزوايا طرفا في صياغة القرار السياسي (الوطني) وحق إضفاء المصداقية على نظام الحكم المركزي، إنها إرادة الوطني في

استقطابه المحلي الذي يرمي إلى إعادة قراءة تاريخ الجزائر لإحقاق التواصل المأمول بين المحلي وسلطة الدولة المركزية.

أهم نتائج الدراسة: إن من بين ما توصلت إليه الدراسة بعد طرحنا للموضوع ومقاربته منهجيا ومن ثمة تحليليا إلى نتائج نذكر منها:

-إن قيم المواطنة أبانت عن مستويات وأبعاد خصوصية نتيجة لاستمرارية الفواعل التقليدية وتكيفها مع ما يفرضه مركزية الوطني من سلطة جذب اتجاه صهر مواطنة موحدة لاستثمارها ممارسة بذلك تقاطبا بين المحلي والوطني .

-كما أبان البحث عن وجود علاقة تفاوضية تبادلية بين الأطر الوطنية والمضامين القبلية بتقديم تنازلات ثنائية لكلا النسقين.

-بالرغم من المتغيرات السوسيو مهنية للأعضاء الجمعويين إلا أن التموقع والصفة الجماعاتية وحمولاتها القرابية تخترق العقد المدني في تدبير الفضاء المشترك.

خاتمة:

إن مستويات القبلية والجماعاتية لقيم مواطنة في أبعادها المحلية الخصوصية المرتبطة أساسا بفضاء الزاوية وجمعيتها الدينية في نموذج الدراسة بما تحمله من متخيلات تقليدية وولوجها في نماذج حداثية تعاقدية، يشكل انبعاثا للمحلي بموازاة مركزية الوطني مشكلا بدلك بنية علاقة تفاوضية تبادلية بين النسقين، بحيث تتمظهر هده العلاقة الانعكاسية في حدود رسم تراتبية قبلية مشكلة للنسيج الجمعوي محل الدراسة بمتغيرات سوسيومهنية لحيازة وتملك الفضاء والمجال المؤسس لقطب الزاوية استقطابا وتقاطعا مع المركزي الوطني (الدولة الوطنية المركزية) لاكتساب وسائل النفود والتأثير محليا.

إن من بين آليات البنية العلائقية الموحية لإبراز مواطنة ذات مستويات قبلية وهوياتية محلية، تلك المحاصصة المرسومة تفاوضيا وتبادليا في ثنائية إجرائية تحليليا بين : المجتمعي/ الجماعاتي للأشكال التعاقدية التطويعية لإعادة إنتاج كل ما يمت بصلة بالأصل المشترك وإضفاءا لقدسية فضاء تقليدي بوسائل حداثية، التي تلقى الاعتراف مركزيا في مقابل استمرارية سياقات قيمية لمبدأ الشرف والبركة المرتسمة قبليا في حدود عملية استقطاب وتقاطب سوسيو ثقافي من لدن المركزي الوطني.

أما المحلي يعمل على استغلال الموارد المتاحة بناءا على وحدة الانتماء المتأتية من وحدة التاريخ الوطني المشترك.

كما يمثل التقاطب والاستقطاب الممارس ثنائيا بين النسقين (المحلي، القبلي /الوطني المركزي) راهنا في مقولة الاستثمار السياسي المولَد لقيم مواطنة ذات متخيلات تقليدية وبتأطير حداثي للاستمرار في الزمان والمجال تحديدا في الحقل الصوفي و مؤسساتيا بالزاوية بإرادة وطنية مركزية في جذب المحلي (القبلي) الذي يرمي بدوره إحقاق التواصل المأمول لخلق مواطنة جامعة لكل التفرعات المحلية ودمجها في نموذج سوسيو-ثقافي موحد وطنيا.

قائمة المراجع:

1.المنجي حامد(2004)، توظيف مفهوم العصبية في دراسة المجتمع العربي المعاصر، نماذج تطبيقية ذات صلة بالتنمية، برفكت برنت، تونس.

2.المنصور محمد(2006)، المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدولة والدين1792-1822، ترجمة محمد حميدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.

3.بوبريك رحال(2018)، عودة الهويات الجماعية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، المغرب.

4.حافظ إبراهيم(2006)، الزبونية السياسية في المجتمع العربي، قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

5.بيار بورديو،(دس)، الرمز والسلطة، ط3، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب.

6.هشام حشروف(2012)، الحركة الجمعوية في الوسط الريفي، حالة ولاية بجاية، إنسانيات، عدد 03، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر.

7.طوالبي نور الدين(1988)، الدين والطقوس والتغيرات،ترجمة وجيه البعيني, منشورات عويدات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

8. كلود دوبار(2008)، أزمة الهويات تفسير تحول، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان.

9.كريم حمزة(2017)، تاريخ الاستخدام السياسي للهوية المحلية العشائرية في العراق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

10.ليلى أبو اللغد(1994)، المجلات النظرية في الأنثروبولوجيا للعالم العربي، منبر الحوار، ع32-33، دار الكوثر، بيروت، لبنان.

11.ملحم شاوول(2003)، مقاربة اجتماعية سياسية لمواقف وسلوك اللبنانيين في الانتخابات النيابية، ط1، مؤسسة فريدرش بيرت ومعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية والاتحاد الأوربي، بيروت،لبنان.

12.ناشيماز شافا فرانكفورت، ناشيماز دافيد(2014)، طرائق البحث في علم الاجتماع، ترجمة ليلى الطويل, ط1، بترا للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.

11.سعيد سبعون، حفصة جرادي(2012)، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصبة، الجزائر.

13.عبد الله مساهل، سيدي محمد طراشي(2016)، قصور الجنوب الغربي الجزائري تمدن وتغير اجتماعي، دفاتر مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، عدد: 32، وهران، الجزائر.

13.علي نابتي(2013)، المقدس والفضاء العمومي، مقاربة الكائن والكامن في فضاءات منطقة عين الصفراء، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه، تخصص علم الاجتماع الاتصال، كلية العلوم الاجتماعية، قسم: علم الاجتماع، جامعة وهران، الجزائر.

14.عبد الله طواهرية(2012)، معجم الأعلام البوبكريين الصديقين، منشورات دار الأديب، وهران، الجزائر.

14.غراويتز مادلين(1993)، مناهج العلوم الاجتماعية، منطق البحوث في العلوم الاجتماعية، ترجمة فاطمة الجيوشي، ط1، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف، دمشق، سوريا.

15.Benedict Anderson(2006),Imagined communities,Reflection on the Origine and spread of Nationalism,Versie london,New york revised edition.

16.Eriksen.T(1993),Ethnicity and Nationalism,Anthropological perspectives,london,pluto press.

17.Gellener Ernest(1983),Nation and Nationalism,Ithaca,NY;Cornell Univercity.

18.Matteo Gianni(2001),Multiculturalisme and democratie,In Swiss political science Review,1(4).

19.Maurice Goudelier (2010),les tribus dans l'histoire et face aux etats,paris, éd, C.N.R.S.

20.Piere Ansart(1977) ،Idiologie ،Conflits et pouvoir: sociologie d'aujourd'hui, paris ،process3 universitaire de France.

21.Rachik hassan (1998), essai sur la sainteté anti-exemplaire des majdub en l'autorité des saints, Mohammed Kerrou(dir)،édition recherches sur civilisation, paris.

22.S.Caratini(1998),revue insanyat ،Oran ،Alger.

23.Tönnies Ferdinand,Community and Civil society,Edited by, josé Harris,Cambridge series in the history throught,london.

الممارسة الإرشادية في المؤسسة التربوية بين النصوص القانونية والممارسة الفعلية من وجهة نظر مستشاري التوجيه المدرسي والمهني

د.مصطفاي بوعناني د.محصر عونية

جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة-الجزائر

The practice guidance in the educational schools Between practiced legislation and The effective practice From the point of view of school counselor

Dr.Mostefai Bouanani Dr.Mahsar Aounia

University of Moulay Tahar-Saida-Algeria

ملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على الممارسة الإرشادية في المؤسسة التربوية من وجهة نظر مستشاري التوجيه المدرسي حسب النصوص الرسمية والممارسة الفعلية، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبيان كأداة للدراسة تم تطبيقه على عينة مكونة من 50 مستشار ومستشارة للتوجيه المدرسي يشتغلون بالمتوسطات والثانويات المتواجدة بولاية سعيدة اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، حيث بينت النتائج أن الممارسة الإرشادية التي يمارسها مستشاري التوجيه موجودة وبدرجة عالية جدا في المؤسسات التعليمية وفق النصوص الرسمية، في حين لم تشر الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائيا في الممارسة الإرشادية من وجهة نظر عينة الدراسة تعزى لمتغير الجنس والاقدمية المهنية، بينما توجد فروق دالة إحصائيا في الممارسة الإرشادية من وجهة نظر عينة الدراسة تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي لصالح تخصص علوم التربية، لا توجد فروق دالة إحصائيا في معيقات الممارسة الإرشادية تعزى لمتغير الجنس، والتخصص الأكاديمي، والخبرة المهنية.

الكلمات المفتاحية:الممارسة الإرشادية،المؤسسة التربوية، مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني.

Abstract: The study aimed to identify the guiding practice in the educational institution from the point of view of the counselors of the school guidance according to the official texts and actual practice.The researcher used a questionnaire that was applied to a sample of 50 counselors and guidance counselor working in the intermediate and secondary schools in Saida. The descriptive approach was used in the study. The results showed that the guiding practice practiced by the guidance counselors is very high in the educational institutions according to the official texts.

The study showed that there are no statistically significant differences in the indicative practice from the point of view of the study sample due to sex variable And professional experience, while there are statistically significant differences in the indicative practice from the point of view of the sample of the study due to the variable of academic specialization in favor of the field of education sciences, there are no statistically significant differences in the obstacles of the indicative practice due to gender variable, academic specialization and professional experience.

Keywords: instructional practice, educational institution, school guidance counselor.

مقدمـــة:

يلعب التوجيه والإرشاد المدرسي دورا مهما في زيادة قدرة الطالب على التكيف، والنجاح وتجنب العديد من المشكلات المدرسية التي تحتاج إلى خدمات الإرشاد المدرسي مثل التأخر الدراسي ومشكلات النمو، واختيار نوع الدراسة، والتخصص وسوء التوافق، وتكرار الرسوب وكثرة الغياب، والتسرب،حيث "أصبحت وظيفة المرشد التربوي المدرسي من الوظائف الرئيسية والأساسية في المدرسة الحديثة التي تهدف إلى مساعدة الطلاب على تنمية ذاتهم وقدراتهم، ووقايتهم من الانحراف والاضطرابات السلوكية، ومساعدتهم في حل ما يواجهونه من مشكلات خلال العملية التعليمية مما يتطلب تضافر جهود المعلمين، والإدارة وأولياء الأمور مع جهود المرشد المدرسي"(شاهين، 187، ص2014)، كما تعتبر الجزائر من الدول التي أولت اهتماما كبيرا للبرامج الإرشادية منذ صدور الامرية76/72 الصادرة في 16افريل 1976 المتضمنة تنظيم التربية والتكوين، ونظرا للأهمية التي يحتلها التوجيه الإرشاد في الوسط المدرسي عمدت وزارة التربية الوطنية إلى جملة من الإصلاحات تمثلت في استحداث مناصب خاصة بالتوجيه والإرشاد المدرسي من خلال تعيين مستشارين للتوجيه والإرشاد المدرسي في المؤسسات التعليمية عبر إصدار المنشور الوزاري رقم 212 المؤرخ في 16 سبتمبر1991، والذي يقضي بتعيين مستشاري التوجيه في الثانويات، وذلك لتلبية الحاجة الملحة للتوجيه وتنظيم التوجيه المدرسي والمهني في المؤسسات التعليمية، حيث برزت الضرورة لإعادة النظر في مفهوم التوجيه، وأساليبه للخروج به من حدود التسيير الإداري إلى المجال التربوي والبيداغوجي، بهدف "مساعدة التلاميذ على التوافق الدراسي بشكل صحيح، وتجاوز المشكلات الدراسية التي تواجههم خلال مسارهم الدراسي، والتي من شأنها أن تؤثر في تكييف التلاميذ في المدرسة والاستمرار والنجاح فيها" (الزغبي، دس، ص236) بالإضافة إلى تقويم مستوى الأداء التربوي للمؤسسات التعليمية وتحسين مردود النظام التربوي " لذلك كان لزاما على الإدارة المدرسية بمختلف مستوياتها أن تولي اهتماما لعملية التوجيه المدرسي والمهني بالتعاون مع الأساتذة والمستشارين، والأولياء لمساعدة التلاميذ في مسارهم الدراسي"(بن فليس، 2014، ص05).

حيث يشير الكبيسي وآخرون(2002، ص56) أن اغلب مدراء المؤسسات التربوية والمدرسين ليست لهم دراية كافية بالتوجيه والإرشاد النفسي والتربوي، ومبادرتهم في حل مشاكل التلاميذ بطرائق ووسائل بعيدٌة عن الأدوات والاختبارات الإرشادية الحديثة، ومن خلال استطلاع أراء مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي عبر الزيارات الميدانية لبعض المؤسسات التربوية، والتي مكنت الباحث من استقراء واقع عمل هؤلاء داخل هذه المؤسسات، وكذا التعرف عن قرب على واقع الممارسة الإرشادية للمرشدين، والصعوبات والمعيقات التي تواجهها والتي أثرت بشكل أو بأخر على أداء المرشدين بفعل عوامل عديدة نذكر على سبيل المثال لا الحصر قلة وسائل العمل، كنقص الاختبارات التشخيصية وإن وجدت فإنها لا تطبق لكون غالبية المستشارين ليس لديهم المهارات اللازمة لاستخدامها بسبب نقص التكوين، وعدم الإدراك التام للعملية الإرشادية التي يقوم بها المستشار من طرف المدراء والمعلمين وأولياء الأمور كل ذلك ساهم إلى حد ما في

نقص الدافعية لديهم ، والتي تعتبر أحد الركائز التي يبنى عليها نجاح الممارسة الإرشادية، باعتبار الإرشاد المدرسي أحد الوظائف المهمة في ميدان التربية والتعليم، والذي يحتاج إلى ممارسين يتمتعون باتجاهات إيجابية لكون القاعدة العامة نشير إلى أن الاتجاهات الإيجابية تبعث على إصدار السلوك المحبذ نحو موضوع الاتجاه، أما الاتجاهات السلبية تبعث على إصدار السلوك المنبوذ(Raymond & Corsini , 1994, 116) فان الدراسة الحالية تسعى إلى الكشف على واقع الممارسة الإرشادية في المؤسسات التعليمة التي تضمنتها النصوص الرسمية عبر تسليط الضوء على الممارسة الفعلية لها من وجهة نظر مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني، والمعيقات التي تحد من فعاليتها.

مشكلة الدراسة:

يعد التوجيه المدرسي من أهم العناصر التي تنبني عليها المنظومة التربوية فهو يهدف إلى إيجاد التلاؤم والتوافق النفسي والاجتماعي والمهني والتربوي للتلميذ، من خلال مساعدته على بناء مشروعه الدراسي والمهني وفقا لإمكاناته وقدراته العقلية والجسمية والدراسية، بأسلوب يشبع حاجاتهم وميولهم ويحقق تصورهم لذاتهم وتكيفهم مع مجتمعهم، من هذا المنطلق باشرت الدولة عدة إصلاحات أدت إلى إصدار عدة نصوص تشريعية منظمة لجهاز التوجيه المدرسي والمهني حددت من خلالها أسسه ومقاييسه ومهام وصلاحيات القائمين عليه،إلا أن واقع الحال يبين أن العملية الإرشادية في مؤسساتنا التربوية لازالت بعيدة عن الأهداف المسطرة لكونها تعترضها العديد من المعيقات، والعراقيلٌ التي تأثر دون شك على نفسية القائمين بالعمليةٌ الإرشادية، وعلى فعاليةٌ أدائهم المهني، من اجل وضع حد لمختلف تلك المشاكل عملت وزارة التربية الوطنية على توظيف مختصين في الإرشاد والتوجيهٌ المدرسي في المؤسسات التعليمية واعتمادهم كأحد العناصر الفاعلة في التصدي لتلك الأزمات، والعمل على معالجتها بمساعدة مختلف الفئات والأطراف ذات الصلة(القرار الوزاري رقم 827 المؤرخ في 13 نوفمبر 1991)، في هذا الإطار يشير زهران(2001، ص06) أن وظيفة المرشد التربوي من الوظائف الأساسية في المدرسة الحديثة التي تهدف إلى مساعدة التلاميذ على تنمية أنفسهم ووقايتهم من الانحراف، وعلاج مشاكلهم من خلال العملية الارشادية ،حيث أن القائمين بهذه المهمة في المدارس يتناولون مشاكل تربوية متنوعة، وعديدة لها اتصال بالمجالات التعليمية كافة فضلا عن الجوانب التي تخص شخصية الطالب(الأسدي وإبراهيم، 2003، ص84).

وقد بحثت العديد من الدراسات في واقع العملية الإرشادية في المؤسسات التربوية سواء ما تعلق بالخدمات التي يقدمها التوجيه والإرشاد المهني للتلاميذ أو البحث عن المعيقات والعراقيل التي تحد من فعالية تلك الخدمات، سواء ما تعلق بالجانب التشريعي والقانوني، الاستعداد الشخصي، الإعداد المهني والأكاديمي للمستشار، وظروف عمله، ومن بين هذه الدراسات نذكر دراسة البرديني2006، وليام ولبيرمان2010، عمراني2014، عبد الرسول وأخر2014 قرفي 2014 شاهين2014، بوعزيز2014، ساري2015، فرحاتي وشماس 2015، فتحي اخلف 2016، بوزكار ويحي عمار2016، بلقاسم والهامل2017، وانطلاقا لما توصلت إليه هذه الدراسات جاءت هذه الدراسة لتجيب على التساؤل الرئيسي التالي: ما واقع الممارسة الإرشادية

في المؤسسات التعليمية وما هي العوائق التي تحد من فعاليتها من وجهة نظر مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي؟

وانبثق عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الممارسة الإرشادية من وجهة نظر مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي تعزى لمتغير الجنس؟

-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الممارسة الإرشادية من وجهة نظر مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي؟

-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الممارسة الإرشادية من وجهة نظر مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي تعزى لمتغير الخبرة المهنية؟

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معيقات الممارسة الإرشادية من وجهة نظر مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي تعزى لمتغير الجنس والتخصص الأكاديمي والخبرة المهنية؟

أهداف الدراسة: يمكن تحديد أهداف الدراسة في النقاط الآتية:

-التعرف على تأثير متغير الجنس والخبرة والتخصص في الممارسة الإرشادية لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي.

-تسليط الضوء على واقع الممارسة الإرشادية داخل المؤسسات التربوية من وجهة نظر مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي.

-تقديم مقترحات موضوعية تساهم في التغلب على المعيقات التي تواجه عمل المستشارين دخل المؤسسات التعليمية.

أهمية الدراسة: تتضح أهمية هذه الدراسة في ما يلي:

-أنها تتطرق إلى العملية الإرشادية من وجهة نظر المرشدين باعتبارهم الطرف الفعال فيها، من خلال التعرف على وجهة نظرهم حول سبل و طرق تحسين الممارسة الإرشادية داخل المؤسسات التعليمية.

-تساهم في إيجاد الطرق، والوسائل لتغيير الاتجاهات السلبية نحو العملية الإرشادية، وبالتالي تفعيل دور مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي في الميدان.

-توفر البيانات والمعلومات لكل المهتمين بالتوجيه والإرشاد المدرسي بهدف تسطير البرامج الإرشادية التي تساعد المرشدين في ممارساهم المهنية.

-وعليه تكمن أهمية الدراسة في أنها تحاول التعرف على واقع ومعيقات الممارسة الممارسة الإرشادية في المؤسسات التعليمية مما يساهم في تحسين و تطوير الممارسة الإرشادية المقدمة من طرف مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي عبر تطوير الأدوات والوسائل الكفيلة بتحقيق النجاعة.

حدود الدراسة: اشتملت الدراسة على الحدود الآتية:

بشرية: تمثلت في مستشاري التوجيه المدرسي العاملين بولاية سعيدة، الجزائر.

مكانية : تقتصر الدراسة الحالية على الثانويات والمتوسطات المتواجدة بالولاية.

زمانية: أجريت الدراسة خلال السنة الدراسية 2017/2016.

مصطلحات الدراسة:

الممارسة الإرشادية: هي مجموعة من الإجراءات التي تتضمن علاقات إنسانية سليمة بين المرشد و الطالب، تهدف إلى مساعدة الطالب في تفهم ومواجهة المشكلات التي تواجهه بغية إرشاده إلى الطريق الصواب لاتخاذ القرارات السليمة نحو المواقف والقضايا التي تواجهه من أجل تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي"(داود والكبيسي، 1989، ص03).

تعرف إجرائيا بأنها جملة الخدمات التي يقدمها مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني للتلاميذ، والمتمثلة في المتابعة النفسية، والإرشاد المدرسي، والإعلام والتقويم، ونعبر عنها هنا بالدرجة الكلية المحصل عليها بعد تطبيق الاستبيان الذي تم بناؤه من طرف الباحث.

المؤسسة التعليمية: هي مؤسسة عمومية للتعليم تتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي يمنح فيها التعليم الثانوي والأساسي قد تكون ثانوية أو متقنة أو ثانوية متشعبة أو إكمالية داخلية أو نصف داخلية أو خارجية ,مختلطة أو خاصة بالبنات فقط(الأمر رقم: 76/72 بتاريخ 1976/04/16).

وتعرف إجرائيا بأنها عبارة عن مكان أو موقع يتم فيه تعليم التلاميذ وتزويدهم بالمعومات والمعارف وتلقينهم الخبرات، وتتكون هذه المؤسسة التعليميّة من الأساتذة والتلاميذ والمدير.

مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني: أحد موظفي قطاع التربية، وعضو في الفريق التربوي، ويساعد على تنفيذ برنامج التوجيه المدرسي فهو يسعى إلى ملاحظة التلميذ في شخصيته، وتحديد طموحاته، وتعريفه بقدراته وابرز ميوله كما يساعده على فهم نفسه، وفهم محيطه كما يقوم مستشار التوجيه بمتابعة بعض الحالات المرضية وإحالتها على الأخصائيين إن استدعى الأمر"(بن فليس، 2014، ص125).

ويعرفه الباحث إجرائيا بأنه ذلك الفرد المكلف بعملية الإرشاد و التوجيه المدرسي و المهني للتلاميذ في المؤسسات التعليمية ضمن مقاطعة تشمل (متوسطة أو ثانوية) لأجل مساعدة التلاميذ على بناء مشروعهم الدراسي والمهني وفق رغباتهم و ميولهم و قدراتهم وفق متطلبات الواقع المدرسي والمهني.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

برزت الحاجة إلى التوجيه والإرشاد نظرا للانفجار الهائل في عدد السكان وتقلص دور الأسرة التوجيهي بسبب تعقد الحياة وتشابك العلاقات الاجتماعية يضاف إلى ذلك التقدم العلمي والتكنولوجي والتطور الذي طرأ على التعليم ومفاهيمه، حيث لم يعد المدرس قادرا على مواجهة هذا الكم من الأعباء والتغيرات بمفرده مما تتطلب الاستعانة بخدمات التوجيه والإرشاد بهدف الاهتمام بحاجات المتعلم وتنمية شخصيته في جوانبها النفسية والاجتماعية والسلوكية إضافة إلى سبل الرفع من مستوى التحصيل الدراسي لدى المتعلمين ورعاية المتأخرين دراسياً والموهوبين.

حيث يشير السياق التاريخي لبداية التوجيه بالتركيز على التوجيه المهني فقط،" حيث ركز من خلاله على ضرورة دراسة الفرد والتعرف على قدراته وإمكانياته واستعداداته وميوله وتزويده بجميع المعلومات الصحيحة والكافية عن المهن المختلفة، وطبيعة متطلبات كل مهنة" (Wright, Robert J, 2011,p123)، وفي الثلاثيات من القرن 20 تحول الاهتمام بالتوجيه

إلى رجال الاقتصاد نتيجة التطور الحاصل في المجال التكنولوجي وتطور الآلات والماكنات وبروز مشاكل جديدة كالبطالة، التقاعد، وتجلى هذا الاهتمام بوضوح في أسس اختيار الموظفين وتوزيع الأعمال عليهم، ومعرفة قدراتهم،أما في الأربعينات فقد كان لمفاهيم فرويد في التحليل النفسي الأثر الواضح في الاهتمام بمشكلات الفرد و صحته النفسية (Schellenberg, R.2012,122)

يشير عبد الرسول والشميري (2014، ص255) أن أهم ما يهدف إليه الإرشاد التربوي والنفسي في المراحل الدراسية المختلفة هو مساعدة الطالب من اجل تحقيق التوافق النفسي من خلال مساعدة الفرد على التعرف على قدراته وإمكانياته ومواهبه وتطويرها وتحقيق رغبات وإشباعها، ومساعدة المتعلمين في تحقيق النجاح تربوياً وعلمياً وسلوكياً من خلال متابعتهم ومرافقتهم عبر مسارهم الدراسي، مما يكفل لهم تحقيق التوافق الأكاديمي، كما يهدف الإرشاد التربوي والنفسي أيضا إلى مساعدة التلميذ على تخطي مشكلاته بأسلوب علمي وسليم ومنظم مما يمكنه من تحقيق ذاته وتوجيه حياته بنفسه بذكاء وببصيرة وكفاية في حدود المعايير الاجتماعية والالتزام بأخلاقيات المجتمع وقواعد الضبط الاجتماعي وتقبل التغير الاجتماعي مما يحقق له التوافق الاجتماعي، وبالتالي مساعدته في حل مشكلاته بنفسه(http://www.schoolcounselor.org) ويشير تايو (Taiwoo, 1998) إلى أن الإرشاد جزء من التعليم لأنّه يحدث داخل المدرسة ويلعب دورا مهما في تنمية الإمكانات القصوى لدى الطلاب، وفي إنتاج العقل السليم وإعداد أفراد منسجمين في المجتمع، ويمكن أن يساعد أفراد المجتمع للاندماج والتوافق الحسن مع متغيرات الحياة المستقلة (Taiwoo, 1998,p2) .

كانت البدايات الأولى للتوجيه المدرسي والمهني في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 76/35 المؤرخ في 16 افريل 1976 الخاص بتنظيم التربية والتكوين، والذي خصص مواد للتوجيه منها ما تضمنته المادة 61 التي أشارت إلى إن مهمة التوجيه المدرسي والمهني هي تكييف النشاط التربوي وفقا للقدرات الفردية للتلاميذ ومتطلبات التخطيط المدرسي وحاجيات النشاط الوطني حيث يرتبط التوجيه بمسيرة الدراسة في مختلف مراحل التربية والتكوين، في حين نصت المادة64 أن من أهداف التوجيه المدرسي هو تنظيم اجتماعيات إعلامية حول الدراسات ومختلف المهن، وإجراء الفحوصات النفسية والمقابلات التي تتيح اكتشاف مؤهلات التلميذ عبر متابعة المسار الدراسي للتلميذ قصد المساهمة في إدماج التلاميذ في الوسط المهني على أن يتم التوجيه المدرسي في المراكز المتخصصة في مؤسسات التربية والتكوين وبالتالي برز اهتمام النظام التربوي بالتوجيه حيث ركز المرسوم على ضرورة إتباع أساليب علمية وتقنيات خاصة لفحص مؤهلات التلاميذ بين حاجيات التخطيط الوطني وبين القدرات الفردية لمتطلبات سوق العمل.(الجريدة الرسمية، عدد33 بتاريخ 23 أفريل 1976).

غير أن البداية الفعلية والعملية للتوجيه والإرشاد المدرسي والمهني بالجزائر كانت سنة 1991 عندما تم إحداث إصلاحات على مستوى مصالح التوجيه المهني والمدرسي، وذلك بتعميم توظيف المستشارين الرئيسيين للتوجيه المدرسي والمهني بمؤسسات التعليم الثانوي توكل إليهم مهمة تطبيق البرنامج الوطني للتوجيه المهني والمدرسي في الجزائر، وكان ذلك من خلال إصدار

القرار الوزاري رقم219 /91/1241 المؤرخ في1991/09/18 المتعلق بتعيينهم في الثانويات، ثم المنشور الوزاري رقم 92/124/356 المؤرخ في 1992/11/11 المتضمن المحاور الكبرى لبرنامج عمل مصالح التوجيه المدرسي و المهني، ومن اجل تنظيم مهام مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي في الثانويات أصدرت وزارة التربية الوطنية المنشور الوزاري رقم 24/م.ت.أ/93 المؤرخ في 1993/12/04 المتعلق بالإجراءات التنظيمية لنشاط مستشاري التوجيه في الثانويات، وكان الهدف من هذه النصوص التنظيمية والتشريعية هو ترقية التوجيه ضمن حقل التسيير الإداري للتلميذ إلى مجال المتابعة النفسية عبر تكييف النشاط التربوي وفقا للقدرات الفردية للتلميذ ومتطلبات التخطيط المدرسي وحاجات النشاط الوطني من خلال تنظيم مهام ونشاطات مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني داخل الثانويات.

ونظرا لأهمية الإرشاد المدرسي في العملية التعليمية وزيادة الوعي لدى المختصين والمعنيين بأهمية الممارسة الإرشادية، فقد حضي هذا المجال بالاهتمام من قبل الباحثين في الفترة الأخيرة سواء على الصعيد المحلي أو العربي وتوالت الدراسات التي بحثت في الموضوع فقد هدفت دراسة فرح وعامودي (1996) إلى التعرف على المشكلات التي يواجهها المرشد التربوي في المدارس الحكومية في الأردن وعلاقة هذه المشكلات ببعض المتغيرات، تكونت عينة الدراسة من 110 مرشدا ومرشدة، وتم استخدام استبانة شملت 46 مشكلة موزعة على ستة مجالات، حيث أظهرت الدراسة أن مجال المشكلات الفنية ومجال الاتجاه نحو العمل الإرشادي ومجال الإعداد والتدريب من بين المجالات التي ظهر فيها اكبر عدد من المشكلات لدى المرشدين التربويين، وأظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات المشكلات لدى المرشدين تعزى إلى كل من جنس المرشد وخبرته في الإرشاد، في حين انه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسط المشكلات تعزى إلى المؤهل العلمي للمرشد.

أما دراسة ملحم والطويل (1999) فهدفت إلى تشخيص الإعداد المهني للمرشد الطلابي بين الواقع والمأمول،تكونت عينة الدراسة من611 مرشد و 94 موجه إرشادي و61 عضو هيئة تدريس بجامعة الملك سعود،استخدم الباحثان الاستبيان، وقد توصلت النتائج إلى أن قسم علم النفس يقدم أكثر المواد ذات العلاقة بمجال الإرشاد،أوصت الدراسة بضرورة استبعاد خريجي قسم علم الاجتماع من العمل في مجال الإرشاد و ضرورة ألحاقهم بدورة خاصة بهذا الغرض.

وسعت دراسة البرديني(2006) إلى التعرف على واقع الإرشاد التربوي في المدارس التابعة للحكومة ووكالة الغوث الدولية في محافظات غزة، وعلى ابرز المشكلات التي تواجه المرشدين التربويين، والحلول المناسبة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وقام بتطبيق إستبانة على عينة مكونة من 269 مرشدا ومرشدة من مدارس الحكومة والوكالة، وقد توصلت الدراسة إلى أن مجال الإدارة وظروف عمل المرشدين ومشكلات الإعداد والتدريب هي ابرز المشكلات التي يواجهها المرشدين التربويين في حين لم تشر الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائيا في مجال التدريب وظروف عمل المرشدين تعزى لمتغير الجنس في حين كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مشكلات الإدارة والهيئة التدريسية لدى المرشدين تعزى لمتغير الجنس، ولصالح الذكور.

وحاولت دراسة وليام ولبيرمان (2010) التقصي في فعالية المرشديين النفسيين خلال ممارستهم لمهنتهم وتأثير هذه الفعالية بمتغيرات الجنس والخبرة حسب بعض المتغيرات من خلال تطبيق استبيان على عينة مكونة من276 مرشدا تقنيا واجتماعيا في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج إلى انه هناك فروق دال إحصائيا بين فاعلية المرشدين واتجاهاتهم نحو المهنة حسب سنوات الخبرة، حيث حصل المرشدون الأكثر خبرة على تقديرات أعلى على مقياس الفاعلية، وكانت اتجاهاتهم نحو المهنة أكثر ايجابية على عكس المرشدين الأقل خبرة.

وهدفت دراسة عبد الرسول وآخرون (2014) إلى التعرف على دور الإرشاد التربوي والنفسي في تحقيق أهداف العملية التربوية حيث توصلت إلى أن الإرشاد التربوي والنفسي ساهم في التغلب على المشكلات التي تعوق قدرة الطالب التحصيل العلمي والتفاعل مع متطلبات الحياة الجامعية عن طريق زيادة وعي الطلبة بمسؤولياتهم الأكاديمية وتشجيعهم على بذل مزيد من الجهد في حل المشكلات الأكاديمية والشخصية التي تحول دون تحقيقهم أهدافهم التعليمية، عن طريق تزويد الطلبة بالمهارات الأكاديمية المتنوعة التي ترفع من تحصيلهم الدراسي ومناقشة طموحاتهم العلمية، كما يتضمن أيضا توعية الطلبة بلوائح وقوانين الجامعة.

أما دراسة عمران (2014) فهدفت إلى التعرف على وجهات نظر مستشاري التوجيه المدرسي والمهني في تفعل دورهم في المؤسسات التربوية، من خلال تطبيق استبيان تضمن 56 فقرة على عينة مكونة 125 مستشار للتوجيه المدرسي والمهني من بينهم 45 مستشارة وقد بينت الدراسة على أن المنطقة الجغرافية ليست عاملا محددا لممارسة أو عدم ممارسة مستشاري التوجيه المدرسي والمهني للمهام المنصوص عليها كما لم تشر الدراسة لوجود فروق حقيقية بين مستشاري الشمال الغربي وزملائهم في الجنوب الغربي حول المشاكل المعيقة لممارسة مهامهم الواردة في النصوص الرسمية، كما انه لا تختلف رؤية مستشاري التوجيه المدرسي والمهني حول عملية تفعيل دورهم باختلاف المنطقة الجغرافية.

في حين تناولت دراسة قرفي (2014) الكشف عن خدمات التوجيه والإرشاد المهني الموجهة لتلاميذ التعليم الثانوي من وجهة نظر طلبة الإرشاد والتوجيه، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي الاستكشافي المقارن، وقد شملت العينة 102 طالبا من طلبة الإرشاد والتوجيه قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، وقد استخدمت الباحثة الاستمارة كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن خدمات التوجيه والإرشاد المهني المتضمنة مجال الاختياري المهني، المجال الإعلامي، المجال الأكاديمي، المجال الاجتماعي تصدرت الترتيب من وجهة نظر طلبة الإرشاد، كما أشارت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر تلاميذ التعليم الثانوي، وطلبة الإرشاد في الخدمات المقدمة في الإرشاد والتوجيه المهني وفقا لمتغير الجنس (ذكور-إناث)، ومتغير المستوى(ماستر، ليسانس) ونوع الدراسة السابقة.

وبحثت دراسة شاهين(2014) في درجة امتلاك المرشدين التربويين في المدارس الحكومية الفلسطينية للمهارات الإرشادية من وجهة نظرهم، بحسب بعض الخصائص النوعية استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، حيث تم تطبيق استبانة على عينة من مكونة من49 مرشدا، وأظهرت

النتائج أن تقديرات المرشدين للمهارات الإرشادية كان متوسطا بنسبة 47.3%، كما أظهرت النتائج وجود فروق في درجة امتلاك المهارات تبعا لمتغير الجنس ولصالح الإناث، في لم لا توجد فروق دالة تعزى للتخصص أو سنوات الخبرة.

أما دراسة بوعزيز(2014) فهدفت إلى التعرف على الاتجاه نحو العملية الإرشادية لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني، وعلاقتها بالدافعية للإنجاز، تكونت عينة الدراسة من 25 مستشارا منهم 18إناث، و07 ذكور يعملون بالثانويات ومركز التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني بولاية الوادي، تم اختيارهم بطريقة عشوائية بسيطة، واستخدمت الباحثة كل من مقياس الاتجاه نحو العملية الإرشادية، ومقياس الدافعية للإنجاز، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الارتباطي، وتوصلت نتائجها إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة ضعيفة بين الاتجاه نحو العملية الإرشادية والدافعية للإنجاز لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني، كما يتميز مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني باتجاهات إيجابية نحو عملهم الإرشادي، وأشارت أيضا الدراسة إلى انه لا توجد فروق تعزى لمتغير الجنس إضافة إلى وجود فروق بين الجنسين في الدافعية للإنجاز لدى عينة الدراسة.

وتقصت دراسة ساري(2015) عن واقع ممارسة خدمات التوجيه المدرسي والمهني من وجهة نظر تلاميذ سنة أولى ثانوي، وقد قام الباحث بتطبيق استبيان على عينة مكونة من 76 تلميذا من السنة أولى ثانوي، وقد أشارت نتائج الدراسة أن ممارسة خدمات التوجيه المدرسي والمهني لازالت بعيدة نوعا ما عن المستوى المرغوب فيه، حيث أن هناك فرق بين ما هو مرغوب فيه وبين ما هو موجود في النصوص التشريعية وبين واقع الممارسة، حيث أن هذه الخدمات غير كافية لتلبية حاجيات التلاميذ.

أما دراسة فرحاتي وشماس (2015) فهدفت إلى التعرف على معيقات الممارسة المهنية لبرامج التوجيه والإرشاد النفسي التربوي بمؤسسات التعليم الثانوي من وجهة نظر مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني، تم تطبيق استبيان على عينة مكونة من 114 مستشارا للتوجيه والإرشاد المدرسي، حيث اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي وشملت أداة الدراسة على وقد بينت نتائج الدراسة أن اغلب المستشارين يواجهون معيقات كثيرة تحول دون الممارسة الناجعة لبرامج التوجيه والإرشاد النفسي والتربوي خاصة منها ما تعلق بالمحيط المهني من إدارة ووسائل وموظفين وكذا علاقة المستشار بالعناصر الفاعلة من الأساتذة والتلاميذ وأولياء الأمور، تليها المعيقات التي تتعلق بالجانب التشريعي القانوني، ويلي ذلك المعيقات التي تخص كل من الإعداد المهني والأكاديمي، وفي الأخير الاستعدادات الشخصية كما أشارت الدراسة انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المعيقات التي يواجهها المستشارين تعزى لمتغير الجنس أو التخصص الأكاديمي أو الخبرة المهنية.

في حين تناولت دراسة اخلف (2016) الخدمة التوجيهية والإرشادية لمستشار التوجيه ومساهمتها في بناء المشروع المدرسي والمهني من وجهة نظر تلاميذ السنة الأولى ثانوي وتوصلت نتائج الدراسة أن الخدمات التوجيهية والإرشادية لمستشار التوجيه لها مساهمة في بناء المشروع المدرسي والمهني من وجهة نظر التلميذ حسب الشعبة والجنس، وتختلف حسب الدور

الذي يقوم به، كما انه لا توجد فروق دالة إحصائيا فيما يخص الخدمة التوجيهية والإرشادية ومساهمتها في بناء المشروع المدرسي والمهني من وجهة نظر التلاميذ تعزى لمتغير التخصص، كما أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا فيما يخص الخدمة التوجيهية والإرشادية ومساهمتها في بناء المشروع المدرسي والمهني من وجهة نظر التلاميذ تعزى لمتغير الجنس.

كما جاءت دراسة بوزكار ويحي عمار (2016) لتكشف عن المعوقات التي يعاني منها مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني في الميدان، ومدى تأثيرها على السير الحسن لعملية التوجيه والإرشاد، حيث قامت الباحثتان ببناء استبيان تم تطبيقه على عينة مكونة من 60 مستشار ومستشارة تم اختيارهم بطريقة قصدية، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج انه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين مستشاري التوجيه والإرشاد بخصوص المعوقات المتعلقة بالتكوين وظروف العمل وأدوات التخطيط تعزى لمتغيرات(الجنس، المؤهل العلمي الخبرة المهنية، التخصص).

وقام اليوش(2017) بدراسة هدفت إلى تقييم مهام مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني من وجهة نظر تلاميذ التعليم الثانوي، تكونت عينة الدراسة من 217 تلميذ وتلميذة من تلاميذ السنة ثانية ثانوي، تم اختيارهم بطريقة قصدية، وبينت الدراسة على أن مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني يمارس مهامه بدرجة أقل من المتوسط من وجهة نظر تلاميذ التعليم الثانوي، كما انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم مهام مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني تعزى لمتغير الجنس، ومتغير الشعبة.

كما أجرى بلقاسم والهامل (2017) دراسة لمعرفة مستوى المهارات الإرشادية لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني، ولتحقيق أهداف الدراسة قاما الباحثان ببناء مقياس خاص بالمهارات الإرشادية، طبق على عينة عشوائية قوامها 60 مستشارا، وبعد المعالجة تم التوصل إلى مستوى المهارات الإرشادية لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني مرتفع، كما يؤثر متغير التخصص الأكاديمي على المهارات الإرشادية لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني، في حين لا يوجد أثر لمتغير سنوات الخدمة.

باستقراء أهم نتائج الدراسات السابقة يمكن القول بأن:

-هناك تأكيد وتركيز على أهمية الممارسة الإرشادية في أبعادها التربوية والنفسية والوقائية وهو ما أشارت إليه جل الدراسات.

-هناك تباين من حيث الموضوع الذي تناولته هذه الدراسات فمنها من بحث في واقع الإرشاد التربوي كما هو الحال في دراسة البرديني(2006) ساري(2015) وإبراز دوره في التغلب على المشكلات التي تعوق قدرة الطالب التحصيل العلمي كدراسة عبد الرسول وأخر(2014) ومنها من هدفت إلى التعرف على خدمات التوجيه والإرشاد المهني الموجهة للتلاميذ مثل الحال في دراسة قرفي(2014) شاهين(2014) بوعزيز(2014)، بلقاسم و الهامل(2017)، ومنها من تناول معيقات العملية الإرشادية كما في دراسة فرحاتي وشماس (2015)، بوزكار ويحي عمار(2016).

إجراءات الدراسة:

منهج الدراسة: اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع أهداف الدراسة لكونه يعْتمد على دراسة الواقع والظاهرة كما توجد في الواقع ويهْتم بوصفها وصفا دقيقًا ويعُبر عنها تعبيرًا كيفٌياٌ أو تعبيرًا كمياٌ، فالتعبيرٌ الكيفٌي يصٌف الظاهرة ويوٌضح خصائصها، أما التعبيرٌ الكمي يعٌطينٌا وصفا رقمياٌ يوٌضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى(عبيدٌات وآخرون، 1996، ص223).

مجتمع الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة في جميع مستشاري التوجيه و الإرشاد المدرسي العاملين في المتوسطات والثانويات المتواجدة بولاية سعيدة، والبالغ عددهم 50 مستشار ومستشارة حسب إحصائيات مديرية التربية لولاية سعيدة للموسم الدراسي 2017/2016.

عينة الدراسة: أجريت الدراسة على مجتمع الدراسة كاملاً والبالغ عددهم 50 مستشارا ومستشارة، منهم 40 يعملون بالثانويات، و10 يعملون بالمتوسطات، يتوزعون حسب متغيرات الدراسة المبينة في الجدول رقم 01.

جدول رقم (01) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة.

المتغيرات		العدد	%
الجنس	ذكور	20	%40
	إناث	30	%60
المجموع		50	%100
التخصص	علوم التربية	23	%46
	علم النفس	15	%30
	علم الاجتماع	12	%24
المجموع		50	%100
الاقدمية المهنية	من 0 إلى 5 سنوات	26	%52
	من 6 سنوات فأكثر	18	%36
المجموع		50	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن60% من أفراد العينة من الإناث و40% فقط من الذكور، أما من حيث التخصص فنجد أن 46% من أفراد العينة تخصصهم الأكاديمي علوم التربية و30% لديهم تخصص علم النفس، أما 24% فقط تخصصهم علم الاجتماع، أما من حيث الاقدمية المهنية فنجد أن 52% من أفراد العينة لهم اقدمية في المهنة لا تتعدى 5 سنوات في حين 36% فقط العينة لهم خبرة تفوق 6 سنوات.

أداة البحث: لأجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبيان" كأداة للدراسة"، بعد مراجعة التراث النظري والدراسات السابقة الذي تناولت موضوع مهام مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني، وكذا الاطلاع على النصوص الرسمية الخاصة بالتوجيه المدرسي والمهني حيث تكون الاستبيان في صورته الأولية من 37 فقرة موزعة على ثلاثة مجالات (الإعلام، التوجيه، التقويم)، بعدها تم عرض الأداة على مجموعة من المحكمين وعددهم 9 محكمين من أساتذة جامعيين مختصين في علوم التربية، وعلم النفس، وفي اللغة من جامعة الدكتور مولاي

الطاهر بسعيدة، حيث قاموا بإبداء ملاحظاتهم من حيث تناسق الفقرات والسلامة اللغوية وفي ضوء ذلك تم استبعاد سبعة 7 فقرات وتعديل بعضها ليصبح عدد فقرات الاستبيان 30 فقرة تغطى الأبعاد الآتية:(التوجيه10 فقرات، التقييم10 فقرات، المتابعة10 فقرات، تقابلها البدائل التالية: دائما(5)، غالبا(4)، أحيانا(3)، نادرا(2)، أبدا(1) أما ثبات الأداة فتم حسابه باستخدام معامل ألفاكرونباخ والذي بلغت قيمته 0.78 وهي قيمة عالية تشير إلى أن الاستبيان يتمتع بقدر عالي من الثبات.

المعيار الإحصائي لفقرات أداة البحث: تم تدريج فقرات الأداة وفق مقياس ليكارت الخماسي وإعطائها الدرجات التالية (1 متدنية جدا،2 متدنية، 3 متوسطة، 4 عالية، 5عالية جداً) وبذلك تكون درجة ممارسة المستشارين للعملية الإرشادية حسب المعيار الإحصائي على النحو المبين في الجدول2.

جدول (2) المعيار الإحصائي لدرجة ممارسة المستشارين للعملية الإرشادية.

المجال	درجة الاستخدام
من 1.00 – أقل من 1.80	متدنية جداً
من 1.80 – أقل من 2.60	متدنية
من 2.60 – أقل من 3.40	متوسطة
من 3.40 – أقل من 4.20	عالية
من 4.20 – 5.00	عالية جداً

متغيرات البحث: اشتملت الدراسة على المتغيرات المستقلة والتابعة على النحو الآتي:

أولاً: المتغيرات المستقلة:

الجنس: وله فئتان:(ذكر، أنثى).

التخصص: ولها ثلاثة فئات:(علوم التربية، علم النفس، علم الاجتماع).

الأقدمية المهنية: ولها فئتان (من0 الى5 سنوات، من 6 سنوات فأكثر)

ثانياً. المتغير التابع: اشتمل على درجات ممارسة مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني للعملية الإرشادية ممثلة بالمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المقياس.

الأساليب الإحصائية: استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية المتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري اختبار" ت " لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية، معامل ألفا كرونباخ لحساب ثبات الاستبيان.

عرض ومناقشة النتائج:

النتائج المتعلقة بالتساؤل الرئيسي: ما واقع ومعيقات الممارسة الإرشادية في المؤسسات التعليمية من وجهة نظر مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على فقرات الاستبيان كما هو مبين في الجدول رقم 3

جدول رقم (3) يبين المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لواقع الممارسة الإرشادية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
14	يقوم مستشار التوجيه بتوجيه التلاميذ وإعلامهم ومتابعة عملهم الدراسي.	4,81	1,76	عالية جداً
1	يمارس مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي نشاطه باستمرار في المؤسسات التعليمية	4,63	1,93	عالية جداً
3	تتمثل نشاطات مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي في مجال الإعلام في تنشيط حصص إعلامية جماعية وتنظيم لقاءات بين التلاميذ والأولياء	4,61	1,32	عالية جداً
22	يستثمر مستشار التوجيه نتائج رغبات التوجيه واستبيان الميول والاهتمامات لإعداد حوصلة تكشف ميول ورغبات التلاميذ	4,55	1,44	عالية جداً
24	تبليغ و تحسيس أولياء التلاميذ بمستوى أبنائهم و حثهم على توفير ظروف جيدة لتمدرسهم	4,44	1,80	عالية جداً
12	يقوم بإجراء مقابلات للتلاميذ الذين لديهم صعوبات في التعلم,	4,41	1,55	عالية جداً
11	يقوم مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي بتوجيه التلاميذ إلى مختلف الشعب حسب رغباتهم وميولهم الدراسية.	4,20	1,67	عالية
2	بتعاون مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي مع نائب المدير للدراسات والأساتذة الرئيسيين ومستشار التربية عند القيام بنشاطاته	3,88	1,47	عالية
5	يساهم مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي في تحليل المضامين والوسائل التعليمة وإجراء الدراسات والاستقصاءات لتقويم مردود المنظومة التربوية وتحسينه	3,87	1,71	عالية
10	يتابع المسار الدراسي للتلاميذ للحد من ظاهرة التسرب المدرسي.	3,86	1,68	عالية
4	يقوم مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي بإعلام التلاميذ حول الدراسة والحرف والمنافذ المهنية المتوفرة في عالم الشغل.	3,85	1,58	عالية
7	يساهم مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي في استكشاف التلاميذ المتخلفين دراسيا والمشاركة في تنظيم التعليم المكيف ودروس الاستدراك وتقييمها.	3,84	1,61	عالية
9	يشارك مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي في مجالس الأقسام بصفة دورية.	3,83	1,20	عالية
6	بساعد التلاميذ على التكيف مع النشاط التربوي التكفل بالتلاميذ الذين يعانون من مشاكل خاصة.	3,82	1,60	عالية

19	تنظيم حملات إعلامية في إطار الأسبوع الوطني للإعلام حول الدراسة والحرف والمنافذ المهنية المتوفرة في عالم الشغل والتخصصات الجامعية.	3,81	1,81	عالية
13	تمكن العملية الإرشادية المستشار من إتاحة الفرصة للتلاميذ للتعرف على قدراتهم	3,80	1,61	عالية
18	يتمثل دور مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي في استكشاف التلاميذ المختلفين دراسيا والمشاركة في تنظيم التعليم المكيف ودروس الاستدراك وتقييمها	2,79	1,65	متوسطة
15	يقوم مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي بالدراسات والاستقصاءات في مؤسسات التكوين وعالم الشغل	2,78	1,76	متوسطة
21	يقوم مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي بتطبيق الروائز السيكومترية للتعرف أكثر على التلميذ	2,77	1,75	متوسطة
23	تمكن تطبيق اختبارات التقويم التشخيصي المستشار من معرفة المكتسبات القبلية للتلميذ والعمل على كشف نقاط الضعف لديهم	2,76	1,66	متوسطة
17	تساعد الفحوص النفسية الضرورية التي يقوم بها مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي في التكفل بالتلاميذ الذين يعانون من مشاكل خاصة.	2,75	1,46	متوسطة
25	تصحيح ملمح التلميذ عبر إيجاد توافق بين رغباته و متطلبات التخصص	1,74	0,88	متدنية
20	من خلال تطبيق استبيان الميول و الاهتمامات سيمكن ذلك المستشار من تربية الاختيارات لدى التلاميذ.	1,73	0,55	متدنية
8	يطلع مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي على ملفات التلاميذ كل ما تطلب الأمر ذلك	1,72	0,65	متدنية
16	يساهم الإرشاد النفسي والتربوي الذي يقوم به المستشار في مساعدة التلاميذ على التكيف مع المحيط المدرسي.	1,71	0,65	متدنية
الدرجة الكلية		3,47	1.47	عالية

نستنتج من خلال الجدول رقم 3 أن الممارسة الإرشادية في المؤسسات التعليمية موجودة وبدرجة عالية وبكل ما تتضمنه من أنشطة (الإعلام، التوجيه، المتابعة) وهذا ما تبينه استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبيان، حيث كان ترتيب الفقرات التي تضمنت توجيه وإعلام التلاميذ ومتابعة عملهم الدراسي، والتي اعتبرها أفراد العينة من المهام المرتبطة بنشاط مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي في مجال الإعلام المدرسي التي يقوم به مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي عبر تنشيط حصص إعلامية جماعية، وتنظيم لقاءات بين التلاميذ والأولياء وإعداد حوصلة تكشف ميول ورغبات التلاميذ وتبليغهم بها من خلال تطبيق بطاقة الرغبات واستبيان الميول والاهتمامات، وحوصلة ذلك في شكل نتائج وتبليغ وتحسيس أولياء التلاميذ بمستوى أبنائهم

وحثهم على توفير ظروف جيدة لتمدرسهم، إلى جانب توجيه التلاميذ إلى مختلف الشعب حسب رغباتهم وميولهم الدراسية من مهام العملية الإرشادية التي يقوم بها مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي حيث يتعاون مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي مع نائب المدير للدراسات، والأساتذة الرئيسيين ومستشار التربية عند القيام بنشاطاته إضافة إلى ذلك يرى أفراد العينة أن تحليل المضامين والوسائل التعليمة وإجراء الدراسات والاستقصاءات في إطار تقويم مردود المنظومة التربوية وتحسينه، يساهم فيها مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي، وذلك من خلال متابعة المسار الدراسي للتلاميذ للحد من ظاهرة التسرب المدرسي فهي من الممارسات الإرشادية التي يطلع بها مستشار التوجيه داخل المؤسسات التعليمية كما يرى أفراد العينة انه زيادة على ذلك يساهم مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي في استكشاف التلاميذ المتخلفين دراسيا والمشاركة في تنظيم التعليم المكيف ودروس الاستدراك و تقييمها، وهذا ما يشير على أن مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني يحققون على أرض الواقع ما هو مسطر في النصوص الرسمية حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة بين (4,81-3,80)، مما يشير إلى ارتفاع مستوى الممارسة الإرشادية لدى عينة الدراسة – مستشاري التوجيه المدرسي و المهني- ويقدر عدد الأفراد الذين كانت الممارسة لديهم أعلى من المتوسط النظري بـ85 % مما يشير إلى أن غالبية العينة تمارس بشكل جيد المهام الإرشادية المصاغة في شكل الاستبيان المعد، وتتفق هذه النتائج مع دراسة عبد الرسول وأخر (2014) التي توصلت إلى أن الإرشاد التربوي والنفسي ساهم في التغلب على المشكلات التي تعوق قدرة الطالب التحصيل العلمي، والتفاعل مع متطلبات الحياة الجامعية عن طريق زيادة وعي الطلبة بمسؤولياتهم الأكاديمية وتشجيعهم على بذل مزيد من الجهد في حل المشكلات الأكاديمية والشخصية التي تحول دون تحقيقهم أهدافهم التعليمية عن طريق تزويد الطلبة بالمهارات الأكاديمية المتنوعة التي ترفع من تحصيلهم الدراسي ومناقشة طموحاتهم العلمية، كما يتضمن أيضا توعية الطلبة بلوائح وقوانين الجامعة وهو ما ذهبت إليه أيضا دراسة اخلف (2016) على أن الخدمات التوجيهية والإرشادية لمستشار التوجيه ساهمت في بناء المشروع المدرسي والمهني للتلميذ التلميذ في حين تختلف الدراسة الحالية مع دراسة اليوش (2017) التي بينت أن مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني يمارس مهامه بدرجة أقل من المتوسط من وجهة نظر تلاميذ التعليم الثانوي، ودراسة ساري (2015) التي أشار من خلالها أن خدمات التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني مازالت بعيدة نوعا ما عن المستوى المرغوب فيه، حيث لا يوجد فرق بين ما هو موجود في النصوص التشريعية المنظمة لعملية التوجيه المدرسي والمهني وبين الواقع الممارس في بعض المحاور كما أن هذه الخدمات غير كافية لتلبية احتياجات التلاميذ ذلك لأنها ركزت على عملية الإعلام والتوجيه وأهملت محاور أخرى لها تأثير على المسار الدراسي للتلاميذ كعملية الإرشاد النفسي والتقويم في حين حازت الفقرات الآتية (19-13-18-15-21-23-17-25) على ادني استجابة من قبل أفراد العينة إذ تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (1,83 و1,71) وهو ما أشارت إليه أيضا دراسة عمران (2014) التي بينت أن مستشاري التوجيه المدرسي والمهني لا

يمارسون بدرجة كافية المهام الواردة في النصوص المنظمة لنشاطات مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي.

الإجابة على السؤال الأول: والذي نصه هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الممارسة الإرشادية من وجهة نظر مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي تعزى لمتغير الجنس؟

للإجابة على هذا السؤال، تم تطبيق اختبار" ت "لمجموعتين مستقلتين (Independent t-test) كما هو مبين في الجدول رقم 4.

جدول رقم (4) يبين نتائج اختبار (ت) لاختبار الفروق بين المجموعتين

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	مستوى الدلالة
ذكور	20	93,77	12,07	0,916	غير دال إحصائياً
إناث	30	91,47	10,68		

قيمة (ت) الجدولية (1,67) وقيمة (ت) المحسوبة (0,916)

وللتأكد من النتائج التي تم الوصول إليها من خلال اختبار (ت) قام الباحث باستخدام اختباري(شيفه Scheffe) و(توكي Tukey) حيث أظهرت نتائج الإختبارين السابقين نفس النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام اختبار (ت) مما يؤكد صحة النتائج التي تم توصل إليها الباحث

جدول رقم (5) يبين نتائج (شيفه وتوكي) لمتغير الجنس (ذكور وإناث)

الجنس	العدد	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	مستوى الدلالة
ذكور	20	20531	49	201,31	غير دال إحصائياً
إناث	30	20124		223,30	

من خلال النظر إلى الجدولين السابقين يتبين انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) بين المرشدين الذكور والإناث في وجهة نظرهم للممارسة الإرشادية ويرجع الباحث ذلك إلى طبيعة العملية الإرشادية التي تكاد تكون واحدة لا يختلف فيها الذكور عن الإناث، إذ أن هذه المهام حددتها النصوص والمناشير الوزارية التي تحدد نشاط مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي داخل المؤسسات التربوية، وبالتالي لا اختلاف بين الجنسين في ممارسة هذه المهام داخل المؤسسة التعليمية (ثانوية أو متوسطة) التي تخضع لأنظمة وقوانين متشابهة، مثل هذا التشابه جعل مستشاري التوجيه يعيشون بيئة مدرسية واحدة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم وجود فروق بين الجنسين في نظرتهم للممارسة الإرشادية داخل هذه المؤسسات،التي لها نفس الأهداف والخصائص، كما أن خصائص المرحلة التعليمية إذ أن مشكلات التلاميذ سواء في التعليم الثانوي أو المتوسط متشابهة مهما تنوعت فهم يتعرضون لمستوى واحد من ظروف الدراسة، والمشكلات المدرسية والنفسية، نفس الواقع والمناخ التعليمي السائد داخل الثانويات والمتوسطات، فيتأثرون به وبالأساليب التدريسية المتبعة من طرف أعضاء هيئة التدريس، وقد يفسر أيضا من وجهة نظر الباحث في عدم اختلاف النمط الإداري، والأنشطة والبرامج التكوينية

التي يتلقاها المستشارين (ذكور،إناث) مما أدى إلى توحيد وجهة نظر التلاميذ رغم اختلاف جنسهم، وبذلك تتفق الدراسة الحالية مع دراسة البرديني(2006)، قرفي (2014)، فرحاتي و شماس (2015) التي أشارت إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة في مجال التدريب وظروف عمل المرشدين وكذا الخدمات المقدمة في الإرشاد والتوجيه المهني أو في المعيقات التي يواجهها المستشارين وفقا لمتغير الجنس (ذكور- إناث) في حين اختلفت نتائجها مع دراسة فرح وعامودي (1996) وليام ولبيرمان(2010)، شاهين(2014)، اخلف (2016) والتي أظهرت نتائجها وجود فروق تبعا لمتغير الجنس سواء في درجة امتلاك المهارات أو تقييم المهام التي يقم بها مستشار التوجيه وكذا المشكلات التي تعيق العملية الإرشادية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي ينص: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الممارسة الإرشادية من وجهة نظر مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي؟

للإجابة عن السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب متغير التخصص والمبينة في الجدول رقم 6.

جدول(6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الممارسة الإرشادية

حسب متغير التخصص

الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
علوم التربية	23	3.77	0.62
علم النفس	15	3.58	0.88
علم الاجتماع	12	3.42	0.22
المجموع	50	3.59	0.57

يبين الجدول رقم6 تباينا ظاهريا في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الممارسة الإرشادية بالمؤسسات التعليمية، والتي تعزى لمتغير التخصص، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الأحادي كما هو مبين في الجدول رقم 7

جدول (7) تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين المتوسطات الحسابية لواقع الممارسة الإرشادية حسب التخصص

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3.10	2	1.55	2.82	0.03
داخل المجموعات	42.58	77	0.55	-	-
المجموع	45.68	79	-	-	-

ولبيان اتجاهات الفروق استخدمت المقارنات البعدية باستخدام اختبار شفيه (Scheffe) كما هو مبين في الجدول 8.

جدول (8) نتائج اختبار شفيه للمقارنات البعدية تبعاً لمتغير التخصص على مجمل فقرات الاستبيان

التخصص الأكاديمي	علوم التربية (3.77)	علم النفس (3.58)	علم الاجتماع (3.42)
علوم التربية (3.11)	-	0.14	0.24
علم النفس (4.77)	-	-	0.11
علم الاجتماع (3.33)	-	-	-

يظهر الجدول رقم 8 وجود فروق دالة إحصائياً تغزى لمتغير التخصص الأكاديمي لمستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي لصالح الذين لديهم تخصص علوم التربية مقارنة بتخصص علم النفس وعلم الاجتماع، كما توجد فروق دالة إحصائياً بين من لديهم تخصص علم النفس وتخصص علم الاجتماع، ويعزو الباحث تأثير متغير التخصص على الممارسة الإرشادية تخصص علم الاجتماع بمختلف فروعه هو تخصص بعيد نوعا ما عن ميدان التربية والإرشاد المدرسي مقارنة بتخصص علم النفس يضاف إلى ذلك أن مستشاري التوجيه الإرشاد المدرسي الذين تخصصهم علوم التربية يمتلكون المهارات الإرشادية ولديهم إلمام كاف بتقنيات الإرشاد والتوجيه، وقد يعزى ذلك إلى أن الدراسة الجامعية والتربصات الميدانية التي تلقوها استثمروها في الميدان، فبرامج التكوين في شعبة علوم التربية سواء في الليسانس أو الماستر تتضمن محاور تتعلق بالبرامج الإرشادية والعلاجية الخاصة بالتوجيه المدرسي إضافة إلى أنهم تدربوا على استراتيجيات التكفل النفسي والتربوي بالمسترشدين، مما اظهر فروقا بين التخصصات وهو ما ذهبت إليه دراسة ملحم والطويل (1999) التي أوصت بضرورة استبعاد خريجي قسم علم الاجتماع من العمل في مجال الإرشاد وضرورة إلحاقهم بدورة خاصة بهذا الغرض، وأيضا دراسة بلقاسم والهامل (2017) التي بينت نتائجها أن متغير التخصص الأكاديمي يؤثر على المهارات الإرشادية لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني، في حين اختلفت نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة فرح وعامودي (1996)، والتي أظهرت نتائجها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المشكلات التي تعترض المرشدين خلال ممارستهم للعملية الإرشادية، والتي تعزى إلى المؤهل العلمي، وكذا دراسة قرفي (2014) واخلف (2016) التي أشارا من خلالها لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالخدمة التوجيهية والإرشادية ومساهمتها في بناء المشروع المدرسي والمهني للتلميذ والتي تعزى لمتغير التخصص الذي يحمله المرشد، وأيضا دراسة فرحاتي وشماس(2015) التي بينت إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا في معيقات الممارسة المهنية لبرامج التوجيه والإرشاد النفسي التربوي من وجهة نظر المرشدين تعزى إلى عامل التخصص الأكاديمي(علم النفس وعلم الاجتماع) نظرا لعدم التناسب والبعد بين الإعداد الأكاديمي والواقع المهني لهؤلاء في حين تتفق الدراسة الحالية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والذي ينص: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الممارسة الإرشادية من وجهة نظر مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي تعزى لمتغير الخبرة المهنية؟

للإجابة على هذا السؤال، تم تطبيق اختبار" ت "لمجموعتين مستقلتين (Independent t-test) كما هو مبين في الجدول رقم 9 .

جدول رقم (9) يبين نتائج اختبار (ت) لاختبار الفروق بين المجموعتين

الاقدمية المهنية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	مستوى الدلالة
من 0 إلى 5 سنوات	26	12.05	12,07	0.09	غير دالة إحصائياً
من 6 سنوات فأكثر	18	11.22	10,68		

دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05

يتضح من خلال الجدول أن مستوى الدلالة (0,09) اكبر من مستوى الدلالة (0,05) وبالتالي نستنتج أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين المستشارين في الممارسة الإرشادية بالمؤسسات التعليمية تعزى إلى متغير الأقدمية المهنية، مما يشير إلى أن جميع مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي المدرسي لهم نفس درجة الاستجابة، وعليه يمكن القول أن عامل الخبرة ليس له تأثير في الممارسة الإرشادية لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي داخل المؤسسات التعليمية، ويفسر الباحث عدم تأثير متغير سنوات الخدمة بعدم التزام مستشاري التوجيه والإرشاد بتنفيذ برنامج المسطر من طرف وزارة التربية وكذا الالتزام بالنصوص الرسمية والمناشير الوزارية التي لا تزال بعيدة التجسيد على ارض الواقع والتي تقتصر في بعض الأحيان على الجانب الإداري أكثر من البيداغوجي ،كتحديد مميزات وخصائص القائمين بالعمل الإرشادي، وتحديد الطرق والوسائل الفنية والبرامج الإرشادية وهذا ما أدى إلى النمطية في العمل بغض النظر عن سنوات العمل، وكثرة المسؤولية وتحمل أعباء العمل في مقاطعة (ثانوية و متوسطات)، وكذا تكليفه بأعمال إدارية أخرى تحد من نشاطه وتطوير وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة شاهين(2014)، فرحاتي وشماس (2015)، بلقاسم والهامل (2017) والتي أشارت جميعها انه لا توجد فروق دالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة وبالتالي لا يوجد أثر لمتغير سنوات الخدمة في الممارسة الإرشادية من طرف مستشاري التوجيه المدرسي والمهني، في حين اختلفت مع دراسة فرح وعامودي (1996)، وليم ولبيرمان (2010) التي بينت أن هناك فروق دالة إحصائيا بين فاعلية المرشدين واتجاهاتهم نحو المهنة حسب سنوات خبرتهم، حيث حصل المرشدون الأكثر خبرة على تقديرات أعلى على مقياس الفاعلية، وكانت اتجاهاتهم نحو المهنة أكثر ايجابية على عكس المرشدين الأقل خبرة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع والذي ينص:ما معيقات العملية الإرشادية في المؤسسات التعليمية من وجهة نظر مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعيقات وترتيبها حسب استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبيان كما هو موضح في الجدول رقم10.

جدول رقم 10 يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب للمعيقات الخاصة بالعملية الإرشادية.

الرقم	الفقـــــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
02	تكليف مستشار التوجيه بأعمال إدارية لا علاقة لها بالمهنة.	3.94	1.15	1
09	عدم تقدير المديرين لأهمية العملية الإرشادية في المؤسسة	3.97	1.11	2
03	عدم الأخذ برأي المستشار بالنسبة للقرارات المتخذة في مجالس الأقسام.	3.66	1.00	3
07	كثرة المهمات والأعباء الملقاة على عاتق المستشار	3.41	1.22	4
01	عدم وجود حصص مخصصة للإرشاد في البرنامج الأسبوعي	3.45	1.12	5
12	جهل المستشارين للنصوص والمناشير المتعلقة بمهام المستشار	3.15	1.45	6
08	الإعداد والتدريب المهني للمرشد غير كافيين .	3.24	1.22	7
05	عدم وجود قوانين واضحة تحدد علاقة المستشار بالعناصر الفاعلة	3.01	1.44	8
06	الافتقار إلى مكتب خاص ولائق	2.70	1.35	9
13	قلة تفهم الأساتذة لطبيعة العملية الإرشادية.	2.47	1.42	10
04	قلة تعاون الطاقم التربوي والإداري مع مستشار التوجيه	2.65	1.26	11
11	قلة الخبرة العملية.	2.61	1.23	12
10	ازدحام الصفوف بالأعداد الكبيرة من التلاميذ .	2.36	1.30	13

يتضح من الجدول أن ابرز المعيقات التي تحد من فعالية العملية الإرشادية داخل المؤسسات التعليمة من وجهة نظر مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي، والتي تصدرت ترتيب الفقرات كانت على النحو الآتي: تكليف مستشار التوجيه بأعمال إدارية لا علاقة لها بالمهنة والتي تجعل منه إداري أكثر من تربوي، وعدم تقدير المديرين لأهمية العملية الإرشادية في المؤسسة التعليمية التي يقوم بها مستشار التوجيه يضاف إلى ذلك عدم الأخذ برأي المستشار بالنسبة للقرارات المتخذة في مجالس الأقسام والتي تجعل دوره استشاري فقط كما أن كثرة المهمات والأعباء الملقاة على عاتق المستشار، وعدم إدراج حصص للإرشاد المدرسي ضمن التوقيت الدراسي الأسبوعي للتلاميذ هي في نظر مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي من المعيقات التي تحد من فعالية العملية الإرشادية، أما المعيقات المتعلقة بالجانب التنظيمي والقانوني فتمثلت في عدم إطلاع المستشارين على النصوص والمناشير الوزارية المنظمة لمهامهم، كما أن غموض القوانين التي تحدد علاقة المستشار بالعناصر الفاعلة وهو ما اعتبره المستشارون انه يشكل عائقا حقيقيا بدرجة نفسها للعوائق السابقة التي تواجههم في نشاطهم داخل المؤسسات التعليمية، وهذا ما يتفق مع ما أشارت إليه بعض الدراسات السابقة كدراسة، فرح وعامودي (1996)، عمران (2014)، فرحاتي وشماس (2015)، بوزكار ويحي عمار (2016) التي بينت أن الصعوبات

والعراقيل التي تواجه مستشار التوجيه هي نقص الخبرة العلمية والعملية، ونقص التدريب المهني، يضاف إلى ذلك عدم متابعة الأولياء واهتمامهم بتمدرس أبنائهم في حين يرى (العزة، 2009 ،ص202) أن التفاوت في التدريب العلمي للمستشار وتقصير المستشار في توضيح دوره وطبيعة عمله، هي من بين الصعوبات الذاتية التي تواجه المستشار في العملية الإرشادية.وعليه فان المستشار تعترضه معوقات موضوعية مختلفة، فمنها ما هو مرتبط بتكوينه، بحيث يكاد يصبح عمله إداري أكثر منه تربوي وبعيدا كل البعد عن ما كان ينتظره عندما التحق بالمنصب، بالإضافة إلى الظروف المادية والمعنوية السلبية التي يتخبط فيها مما يحد من فعاليته ويجعله يعيش نوعا من الاحتراق النفسي، كما يعاني من جملة من الصعوبات مصدرها سوء التخطيط، المجتمع، الذي لا يساعد في عملية التوجيه والإرشاد كونه يغرس العديد من التصورات السلبية في ذهن التلميذ سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتحد من إقباله على الدراسة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس والذي ينص: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معيقات الممارسة الإرشادية من وجهة نظر مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي تعزى لمتغير الجنس والتخصص الأكاديمي والخبرة المهنية؟

للإجابة على هذا التساؤل تم استخدام تحليل التباين الأحادي(One-way ANOVA)، كما هو مبين في الجدول رقم11.

جدول رقم(11) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في معيقات الممارسة الإرشادية

المتغير	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط الانحراف	(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
الجنس	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	2 46 47	0.043 3.201 3.243	0.042 0.073	0.577	0.453
التخصص الاكاديمي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 45 48	0.273 3.016 3.289	0.091 0.079	1.328	0.378
الاقدمية المهنية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	2 46 48	0.169 3.121 3.289	0.084 0.079	.1216	0.426

يتضح من خلال النتائج المتعلقة بمعيقات الممارسة الإرشادية من وجهة نظر مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي أنه لا وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في نظرتهم للمعيقات التي تحد من ممارستهم الإرشادية داخل المؤسسات التعليمية حيث أن المستشارين باختلاف جنسهم (ذكور-إناث) جميعا يواجهون هذه المعيقات، وهذا ما أشارت إليه دراسة البرديني(2006)، قرفي (2014)، فرحاتي وشماس(2015)، بوزكار ويحي عمار (2016) التي بينت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مجال التدريب وظروف عمل المرشدين تعزى

لمتغير الجنس، في حين اختلفت نتائج الدراسة مع دراسة فرح وعامودي (1996) التي أظهرت نتائجها وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات المشكلات لدى المرشدين تعزى إلى كل من جنس المرشد.

ويمكن القول أيضا أن متغير التخصص الأكاديمي والاقدمية المهنية لا يؤثران على المهارات الإرشادية فمستشاري التوجيه باختلاف تخصصاتهم الأكاديمية (علوم التربية، علم النفس، علم الاجتماع) يواجهون نفس المعيقات، ويعزو الباحثان إلى جملة من الأسباب منها ضعف تكوين مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني واعتماد قرارات التوجيه المدرسي بالدرجة الأولى على العلامات، والنتائج الدراسية والتي قد لا تعكس المستوى الحقيقي للتلاميذ كما أن خضوع عملية التوجيه لمتطلبات الخريطة المدرسية، والتنظيم التربوي، وبالتالي تلغي ملمح التلميذ، يضاف إلى ذلك التعداد المرتفع للتلاميذ في الفوج الواحد مما يجعل مستشار التوجيه يعتمد على خدمات الإرشاد الجماعي بعيدا عن خدمات الإرشاد الفردي، وهو ما ذهبت إليه دراسة بوعزيز (2014)، اليوش (2016)، بلقاسم و الهامل (2017)

خلاصة:

يعتبر الإرشاد التربوي جانباً مهماً من جوانب العملية التربوية التي تقدمها المدرسة للتلاميذ دون استثناء مما دعا إلى أن تكون هناك حاجة لخدمات المرشد التربوي في المؤسسة التعليمية إذ يسهم بدور إيجابي في تسهيل مهمة إدارة المدرسة وهيئتها التدريسية في حل مشكلات الطلبة وتوجيه سلوكهم من أجل الإسهام في عملية رفع تحصيلهم. وأتضح من خلال نتائج الدراسة أن الممارسة الإرشادية داخل المؤسسات موجودة و بدرجة عالية حسب النصوص الرسمية المتعلقة بذلك، إلا أن هناك معيقات تحد من أداء مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي في الميدان أبرزها المفهوم الخاطئ حول خدمات الإرشاد والتوجيه، مثل الاعتقاد أنها عبارة عن نصائح وخطط جاهزة تقدم للمسترشد، يضاف إلى ذلك الضغط الذي يعاني منه مستشاري التوجيه حيث يكلفون بمقاطعات بأكملها تحوي عدة مدارس(إبتدائيات، متوسطات، ثانوية) وكذا تكليفه بأعمال إدارية على حساب أنشطة التوجيه والإرشاد، في حين لم تشر الدراسة إلى وجود فروق في الممارسة الإرشادية من وجهة نظر عينة الدراسة تعزى لمتغير الجنس والخبرة المهنية المكتسبة في مجال الإرشاد،بينما أشارت الدراسة إلى وجود فروقا تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي لصالح المرشدين الذين تخصصهم علوم التربية، حيث أن الحاملين لهذا التخصص لهم اطلاع واسع على الممارسة الإرشادية لكونهم تلقوا تكوينا ذلك في الجامعة حول البرامج والخطط الإرشادية مقارنة بذوي التخصصات الأخرى.

التوصيات: على ضوء نتائج الدراسة يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

-توسيع نطاق العملية الإرشادية لتشمل كافة الأطوار التعليمية، ابتدائي، متوسط، ثانوي وحتى الجامعي لكونها خدمات ضرورية داخل المؤسسات التعليمية .

-العمل على توعية المدرسين ومديري المؤسسات التعليمية بأهمية الإرشاد التربوي ، والتأكيد على أهمية دوره في توجيه وإرشاد التلاميذ لمساعدتهم على بناء مشروعهم المدرسي والمهني.

-إعطاء مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني الصلاحية في أخذ القرارات التي تهم التلاميذ وذلك بتعزيز مكانته في المؤسسات التعليمية.
-تنظيم دورات خاصة للمستشارين لتبادل خبراتهم والاطلاع على ما هو جديد.
-الاهتمام بالإرشاد التربوي من خلال تعيين مستشار التوجيه في كل المؤسسات التعليمية للتقليص من المقاطعات التي يشرف عليها مستشار التوجيه.
-ضرورة العمل على تجسيد كل ما جاء في النصوص التشريعية المنظمة لمهام مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني.
-استفادة مستشار التوجيه المدرسي والمهني من التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وإدماجها في مجال عمله.

قائمة المراجع:

1. الزبادي، أحمد محمد والخطيب هشام(2001)، مبادئ التوجيه والإرشاد النفسي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
2. أحمد إسماعيل البرديني (2006)، واقع الإرشاد التربوي في المدارس الحكومية ومدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظات غزة (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير منشورة ، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين
3. أحمد محمد الزغبي(دس)، الإرشاد النفسي نظرياته واتجاهاته، دار زهران للنشر، عمان، الأردن.
4. الأسدي سعيد جاسم، إبراهيم مروان عبد المجيد(2003)، الإرشاد التربوي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5. الحلبوسي، سعدون سلمان نجم(2001)، المشكلات التي تواجه طلبة المرحلة الثانوية ودور الإرشاد في علاجها من وجهة نظر المدراء والمدرسين والمرشدين، الندوة التنشيطية للتعليم الأساسي والمتوسط، يفرن.
6. أمال اليوش(2017)، تقييم مهام مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني من وجهة نظر تلاميذ التعليم الثانوي، مذكرة ماستر غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
7. بلقاسم محمد، هامل منصور(2017)، مستوى المهارات الإرشادية لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي المهني (دراسة ميدانية بمراكز التوجيه المدرسي والمهني)، مجلة التنمية البشرية، ع7، مارس 2017، جامعة وهران، الجزائر.
8. بن فليس، خديجة(2014)، المرجع في التوجيه المدرسي والمهني، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر.
9. بوزكار فتيحة ويحي عمار آمال (2016) معوقات التوجيه والإرشاد في التعليم الثانوي من وجهة مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني، مذكرة ماستر منشورة، قسم العلوم الاجتماعية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر.

10. جودة محفوظ(2009)، التحليل الإحصائي المتقدم باستخدام SPSS، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
11. حامد زهران(2001)، التوجيه والإرشاد النفسي، عالم الكتب، ط1، دار النشر القاهرة، مصر.
12. خلف فتحي (2016)، الخدمة التوجيهية والإرشادية لمستشار التوجيه مساهمتها في بناء المشروع المدرسي و المهني من وجهة نظر تلاميذ السنة الأولى ثانوي، (دراسة وصفية إحصائية ببعض ثانويات مقاطعة ولاية سعيدة)، مذكرة ماستر منشورة، قسم العلوم الاجتماعية كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر.
13. دراسة بوعزيز(2014)، الاتجاه نحو العملية الإرشادية وعلاقته بدافعية الإنجاز لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني، مذكرة ماستر منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، الجزائر
14. ساري، بدر الدين(2015)، واقع خدمات مستشار التوجيه المدرسي والمهني من وجهة نظر تلاميذ سنة أولى ثانوي، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر.
15. شاهين محمد أحمد(2014)، درجة امتلاك المرشدين التربويين في المدارس الحكومية الفلسطينية للمهارات الإرشادية، مجلة العلوم النفسية والتربوية، م15، ع3، فلسطين.
16. عدنان فرح وعامودي كفى(1996)، مشكلات المرشدين التربويين في الأردن، مجلة أبحاث سلسة العلوم الإنسانية والاجتماعية، م66، ع4، جامعة اليرموك، الأردن.
17. عمران محمد (2014)، وجهة نظر مستشاري التوجيه المهني والمدرسي حول عمليةٌ تفعيلٌ دورهم في المؤسسات التربوية (دراسة استكشافيةٌ مقارنة بينٌ بعض ولايٌات الجنوب الغرب والشمال الغرب الجزائري)، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، كليةٌ العلوم الاجتماعيةٌ، جامعة وهران، الجزائر.
18. فنطازي كريمة (2010)، معوقات العملية الإرشادية وآثارها النفسية على القائمين بها، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع7، جامعة ورقلة، الجزائر.
19. محمد عبد الرسول، عبد الهادي ،سلمان الشمري(2014)، الإرشاد التربوي والنفسي ودوره في تحقيق أهداف العملية التربوية (دراسة تحليلية)، مجلة كلية التربية الأساسية، ع16، جامعة بابل، العراق.
20. محمد احمد شاهين(2014)، درجة امتلاك المرشدين التربويين في المدارس الحكومية الفلسطينية للمهارات الإرشادية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، م15، ع3، جامعة غزة، فلسطين.
21. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 59 الصادر في12 أكتوبر 2008.
22. المنشور الوزاري رقم 827 بالجزائر المؤرخ في 13/11/1991 المتضمن تحديد مهام مستشار التوجيه المدرسي والمهني ونشاطاتهم في المؤسسات التعليمية بالثانويات

23. المنشور رقم 12 بالجزائر المؤرخ في 26 سبتمبر 1992، المتضمن الإعلام المدرسي في السنة السابعة أساسي.
24. المنشور رقم 344 بالجزائر المؤرخ في 3 أفريل 2011، المتضمن التذكير بمهام مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني في المؤسسات التربوية.
25. المنشور رقم 48 بالجزائر المؤرخ في 13 فبراير 2008، المتضمن إجراءات انتقالية لتوجيه التلاميذ إلى شعبة السنة الثانية من التعليم الثانوي.
26. المرسوم التنفيذي رقم 315 /8 ،المؤرخ في 11 أكتوبر 2008، التضمن القانون الخاص بأسلاك التربية الوطنية.
27. Taiwoo, H(1998), School congealing, the nature yman in islam as its fundation Kuala, lumpar, As Noordeen, Malayzia
28. .Raymond, J.& Corsin(1994), Encyclopedia of psychology, Second edition, volume n°1, Awilley interscience publication.
29. Wright, Robert J(2011), School Counseling, an Evolving Profession. Introduction to School Counseling. Thousand Oaks, California : SAGE Publications, Inc.
27. -American School Counselor Association(n.d), Student-to-School-Counselor Ratio 2010–2011. Retrieved from
28. http://www.schoolcounselor.org/asca/media/asca/home/Ratios10-11.pdf
29. Schellenberg, R(2012), The school counselor's study guide for credentialing exams. New York: Routledge

برامج العمل الجماعية: مشاريع طموحة بمقاربة تشاركية ينقصها التزام الشركاء(حالة جماعتي عين عتيق وعين العودة بضواحي العاصمة الرباط)

د. إدريس بنعبد المالك، كلية الآداب، تطوان- المغرب
أ.عبد العزيز عبد الصادق، كلية الآداب، تطوان– المغرب

Community work programme: Ambitious projects with an integrating approach, but without the commitment of the partners(Case of the local communities of Ain Aouda and Ain Atiq in the suburb of the capital city, Rabat)

Idriss BEN ABDELMALEK
Aabdelaziz ABDESSADEK
University Abdelmalek Essaadi- Tetouan-Morocco

ملخص: نتج عن استهلاك مدينة الرباط لرصيدها العقاري التوسع نحو مجالها الضاحوي خاصة الضاحية الجنوبية الغربية والمتمثلة في جماعتي عين عتيق وعين العودة اللتين عرفتا تحولا وظيفيا بفعل هذا "الاختراق الحضري" الناتج عن توسع مدينة الرباط والصخيرات_تمارة، هذا التحول يتجلى أساسا في التحول من مجال فلاحي بامتياز إلى محال شبه حضري متعدد الوظائف بظهور أنشطة غير فلاحية وذات طابع حضري.
غير أن هذين المركزين الصاعدين عرفا مجموعة من الاختلالات البنيوية الناتجة عن التوسع المجالي غير المتحكم فيه، فظهرت عيوب مجالية أبرزها اختلال مرفولوجية الجماعتين وعدم الالتزام بتطبيق مقتضيات قانون التعمير الموجه لهما، ما فرز مشاكل عده تعيق مسألة الإعداد والتهيئة ومن خلالهما تعيق التنمية المجالية المندمجة.
يتناول هذا العمل العوامل المتحكمة في التوسع المجالي لمدينة الرباط، وإبراز الدور الذي لعبته جماعتي عين عتيق وعين العودة في امتصاص الثقل الديمغرافي لمدينة الرباط والصخيرات-تمارة، مع إبراز كيف أن هذا المجال الضاحوي يعيش اختلالات مجالية مرتبطة بهذا الاقتحام السريع وغير المتحكم به والذي نتج عنه زعزعة وظيفية الجماعتين والتي زاد منها تعدد المتدخلين وعدم تنزيل المقتضيات القانونية الموجه لتعمير هذا المجال.
الكلمات المفتاحية: برنامج العمل الجماعي، المقاربة التشاركية، الحكامة الترابية، عين عتيق، عين العودة.

Abstract: Community work programme: Ambitious projects with an integrating approach, but without the commitment of the partners. (Case of the local communities of Ain Aouda and Ain Atiq in the suburb of the capital city, Rabat.)
Rabat is creeping across its southern suburb, especially the local communities of Ain Aouda and Ain Atiq due to the scarcity of the territorial space. The target suburb has been transformed from an agricultural area to an urban-like center where non-agricultural activities have flourished.
These two emerging centers, however, have witnessed many defects because of the non-controlled urbanizing process. As a result, many territorial space related

problems have appeared, especially breaking the law of urbanization. Consequently, the integrated local development has been hindered and delayed.
My research is dealing with the factors that influence the territorial extention of Rabat city, and highlighting the role played by the area of Ain Atiq and Ain Aouda to absorb the demographic explosion in Rabat and Skhirat Temara. I am also attempting to show the territorial problems that have appeared in the aftermath of this radical transformation.
Key Words: Community Work Programme. An integrating approach. Territorial governance. Ain Atiq. Ain Aouda.

مقدمة:

يعتبر التخطيط الجماعي أداة أساسية لتكريس دور الجماعات الترابية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بمجموع ترابها وآلية لخلق انسجام والتقائية تدخلات جميع الفاعلين من مصالح تابعة للدولة وهياكل الجماعات الترابية الأخرى، كمجلس الجهة والعمالة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. يعد "المخطط الجماعي للتنمية"[1] الذي تم تعويضه ببرنامج العمل الجماعي[2]، آلية قانونية جديدة وحديثة لتدبير الشأن المحلي وتحقيق التنمية والحكامة الترابية، تحدد فيه الأعمال التنموية المقرر إنجازها بتراب الجماعة لمدة ست سنوات، وفق منهج تشاركي يأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع، كما تتضمن وثيقة المخطط الموارد والنفقات التقديرية المتعلقة.

في هذا الإطار، وعلى غرار باقي الجماعات الترابية بالمغرب، عملت المجالس الجماعية لعين عتيق وعين العودة، على بلورة رؤيا إستراتيجية كأساس لمشروع برنامج عمل تنموي لمجموع المجال الترابي لكل جماعة، وفق المقاربة التشاركية بوصفها أسلوبا للحكامة المحلية وكأداة فعالة في أي فعل تنموي، إذ تم الحرص على إشراك فعاليات متنوعة ومتعددة في كل مراحل مسلسل

1 - برنامج العمل الجماعي

2 - وثيقة مرجعية للجماعة لبرمجة المشاريع والأنشطة ذات الأولوية المقرر أو المزمع إنجازها بتراب الجماعة بهدف تقديم خدمات القرب للمواطنين والمواطنات. كما تنص المادة رقم 6 على المراحل التي يتوجب المرور بها لإعداد الوثيقة وهي: التشخيص، ترتيب الأولويات، تقييم موارد ونفقات الجماعة للسنوات الثلاثة المقبلة وبلورة وثيقة البرنامج ووضع آلية للتتبع يتم إعداد المخطط الجماعي للتنمية وفقا لمقتضيات المادة 36 من الميثاق الجماعي، صدر بالجريدة الرسمية مرسوم رقم 2.10.504 بتاريخ 28 أبريل 2011، والذي منح الرئيس صلاحية وضع مخطط جماعي للتنمية ابتداء من السنة الأولى لانتدابه بعد عقد اجتماع إخباري وتشاوري بحضور أعضاء المكتب والأجهزة المساعدة.وقد تغير اسم هذا المخطط ابتداء من سنة 2016 إلى برنامج عمل الجماعة، دون أن يتم التغيير في مضمون الوثيقة أو التغيير في منهجية إعدادها، إذ نص القانون التنظيمي للجماعات رقم 113.14 في المواد 78 إلى 82: على أنه يتوجب على الجماعة إعداد برنامج عمل الجماعة في السنة الأولى من مدة انتداب المجلس على أبعد تقدير بانسجام مع توجهات برنامج التنمية الجهوية ووفق منهج تشاركي، وأنه يجب أن يتضمن تشخيصا لحاجيات وإمكانيات الجماعة وتحديدا لأولوياتها وتقييما لمواردها ونفقاتها التقديرية الخاصة بالسنوات الثلاث الأولى. وأن الجماعة تعمل على تنفيذ برنامج عملها وفق البرمجة المتعددة السنوات ويمكن تحيين هذا البرنامج، ابتداء من السنة الثالثة من دخوله حيز التنفيذ.من جهة أخرى ينص المرسوم رقم 2.16.301 الصادر بتاريخ 29 يونيو 2016 والمتعلق بمسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده في المادة رقم 2.

إعداد البرنامج بدءا من التشخيص وتحديد الحاجيات والأولويات وبلورة الأهداف الإستراتيجية والإجرائية وصولا إلى آليات التنفيذ والتتبع والتقييم. من هنا ستطرح هذه الدراسة التوجهات الإستراتيجية لبرنامج العمل للجماعتين، وتقييم مدى تنزيلها على أرض الواقع، مع محاولة رصد العوائق والاكراهات التي تحول دون تنزيل مضامينها.

أولا: الإطار المنهجي والجهاز المفاهيمي للدراسة:

1.إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية المداخلة المقترحة حول مدى قدرة كل من جماعتي عين عتيق وعين العودة على لعب الأدوار المنتظرة منهما، في مقابل جسامة الرهانات وتواضع التجهيزات والبنيات التحتية والنسيج الاقتصادي، عن طريق صياغة وتنزيل برامج عمل جماعية وفق مقاربة تشاركية".

ولفك إشكال هذه الإشكالية، قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات، التي سنحاول إثبات مصداقيتها أو تفنيدها وهي:

-يتم التمدن بالمجال المدروس في غياب التخطيط، مما أفرز اختلالات مجالية عميقة؛

-غياب التصور الاستراتيجي في التعامل مع هذه المجالات يعكس عدم وعي المسئولين بأهمية المجالات الضاحوية؛

-الحكامة الترابية آلية للتخطيط الاستراتيجي للضاحية، لتحقيق توافق بين مختلف المتدخلين في أفق تحقيق التنمية المنشودة.

2.**المنهج المعتمد في الدراسة:** اعتمدنا في دراسة وتحليل هذه الدراسة على منهجين:

المنهج التوثيقي: باستحضار مجموعة من الوثائق والدراسات التي تضمنت موضوع الدراسة في أبعادها المتعددة والتي تضمنت المشاريع والبرامج التنموية التي تمت برمجتها بتراب جماعتي عين عودة وعين عتيق بهدف أولا تشخيص وضعية المجال الحضري بهاتين الجماعتين وثانيا، بغية تتبع سير برامج التأهيل الحضري الذي انجازه.

المنهج الوصفي: من خلال تتبع الإشكالية المدروسة في الميدان واستخلاص مقوماتها المعرفية والإجرائية، وتتبع مدى انجاز المشاريع التأهيل الترابي لمجال جماعة عين عودة وعين عتيق كمجال ضاحوي لمدينة الرباط، خاصة المتعلقة بتوفير الوعاء العقاري الموجه للسكن وتطوير التجهيزات الأساسية من طرق تظهير السائل.

الدراسة الميدانية. شكل البحث الميداني الركيزة المنهجية الأساسية لدراسة الموضوع، حيث تم الاعتماد على معطيات الاستمارة الميدانية في إبراز طبيعة التدخلات التي يعرفها المجال وتطلعات الساكنة المحلية من المشاريع المنجزة، بالإضافة إلى المقابلات التي تمت مع مجموعة من الجمعيات المحلية بهدف رصد وتتبع دورها التنموي داخل هذا المجال الضاحوي الذي يمكن وصفه بالمركز الصاعد.

3.الجهاز المفاهيمي المهيكل لدراسة:

المقاربة التشاركية: لا يستقيم الحديث هنا عن هذا المفهوم دون ربطه بسياستي اللامركزية واللاتمركز وإدراج الإنسان في قلب التحولات وأولى الأولويات بالنسبة للخيارات السوسيو

اقتصادية، ومن خلال "المزاوجة بين الحكم التمثيلي **gouvernement représentatif** بالحكامة التشاركية **gouvernance participative** التي لن تتأتى إلا بتبني ثقافة تضامن الجماعات المحلية فيما بينها (خلوق جمال، 2012، ص68)، إلى جانب تبني العقلانية بخصوص علاقة المجالس الجماعية بسلطات الوصاية، ومختلف هيئات المجتمع المدن ي والنخب المحلية(سياسية، ثقافية، اقتصادية...الخ)، من أجل الوصول إلى تحقيق تنمية مندمجة ومستدامة عبر تدبير معقلن للشأن العام المحلي(إدريس بن عبد المالك، 2019، ص47).

يمكن أن نعرف الالتقائية بتقنية تتوخى ربط علاقة بين عدة مراكز لاتخاذ القرار(مصالح خارجية – جماعات محلية – مجتمع مدني...الخ)، والتي تتدخل في مجال متقارب أو متطابق في أفق تطوير جودة العمل التنموي المشترك من خلال المشاريع والبرامج المنجزة والمرتقب انجازها على المستويين المحلي والوطني بغية الخروج ببرنامج ومشروع واحد، متكامل ومندمج ومنسجم وذو نتائج ايجابية (أشرقي عبد العزيز، 2014، ص35).

وعليه، يمكن القول إن الهدف من المقاربة التشاركية يتجلى في التنسيق بين المشاريع القطاعية وبين المشاريع المزمع انجازها من طرف القطاع الخاص والنسيج الجمعوي في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبين الجماعات المحلية، بغاية خلق تناسق تام فيما بين المشاريع انطلاقا الاستجابة لحاجيات الساكنة.

المراكز الصاعدة: يشير هذا المفهوم للتجمعات السكانية، خارج المدينة الأم، والتي عادة ما تتميز بدينامية متعددة الأبعاد والجوانب، سواء من حيث تطور عدد سكانها أو توسع رقعتها المجالية، كما تدل على مرحلة تحول مركز قروي إلى مركز حضري عن طريق ارتفاع مهم في عدد سكانه، وطبيعة التجهيزات والمرافق العمومية الأساسية الموجودة فيه، ارتفاع الكثافة السكانية في المركز، تغير بنية الساكنة النشيطة وبداية تطور أنشطة اقتصادية حضرية (أمين أشبيكة، 2010، ص17).

كما تعتبر المراكز الصاعدة مجالا انتقاليا بين الريف والمدينة، إلا أنها بتجلياتها الحضرية أصبحت حاليا تثير اهتمام المتدخلين في سياسة التخطيط والتهيئة والتعمير نظرا لما أصبحت تلعبه من دور في الحد من الهجرة القروية وتقريب الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والتجهيزات العمومية لساكنتها ولساكنة ظهيرها الريفي.

في هذا السياق تعتبر جماعتي عين عتيق وعين العودة اللتين كانتا سابقا جزء من المجال القروي، ومركزين ناشئين عرفا بدورهما تحولات عميقة مست الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتي كانت لها أيضا أبعاد مجالية، خاصة مع النمو الديموغرافي الذي تعرفه الجماعتين. هذه الدينامية أصبحت تطرح رهانات كبيرة لتأهيل هذين المركزين ليصبحا قادرين على احتواء الساكنة المرتبطة بشكل أساسي بتحسين المرافق والتجهيزات الأساسية، بالإضافة إلى رهان خلق أنشطة اقتصادية مواكبة لهذه الدينامية.

الضاحية: الضاحية مفهوم جغرافي مركب ومعقد، وما يزيد من تعقيده، الافتقار لتعريف دقيق وموحد، نظرا لاختلاف منظور الباحثين ولتباين مرجعياتهم، ولتنوع الظاهرة من بلد لآخر. ولعل ما يؤكد تعقد وغموض المفهوم، قول بيير جورج **George Pierre**" كم يصبح الأمر محيرا

عند ترجمة **banlieue** إلى لغة أخرى **[...]**"، إن الضاحية "الفرنسية" وتجاوزا "الأوربية" تغاير تحضر المدن الأمريكية **[...]** ويختلف الأمر تماما بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو" (أشقار الطيب، 2007، ص6). والضاحية كلمة عربية أصيلة وردت في المعاجم اللغوية العربية إذ جاء في لسان العرب "ضاحية كل بلد.

ويرجع مصطلح "**La Banlieue**" إلى القرن 13م، حيث استعمل للدلالة على المجال المحيط بالمدينة والذي يمارس فيه وعليه الحاكم سلطته، وهو ما تشير إليه لفظة "**Ban**"، لينتقل استعماله منذ القرن 17م للدلالة على الأرياف والقرى المحيطة بالمدن الكبرى (المفضل دوحد، 2007، ص9)، وبالتالي إن مفهوم الضاحية كان في الأصل يشير إلى المجال الريفي خارج المدينة، ليتحول بعد ذلك إلى واقع حضري.

إذا كان هذا التعريف قد أشار إلى بعض العناصر المحددة لمفهوم الضاحية، مثل قدم الظاهرة وارتباطها بمدن كبرى، وكذا طبيعة المجال الضاحوي الذي يكون عبارة عن مجال ريفي محيط بالمدينة، ثم امتداد الضاحية وبعد حدودها على مسافة "فرسخ" والذي تشير إليه لفظة "**Lieu**"، لكن هذا التعريف فتح في نفس الوقت نقاشا حول مدى مصداقية الطرح القائل أن الضاحية هي وليدة الثورة الصناعية خاصة خلال القرنين 18و19(أشقار الطيب،2007، ص8).

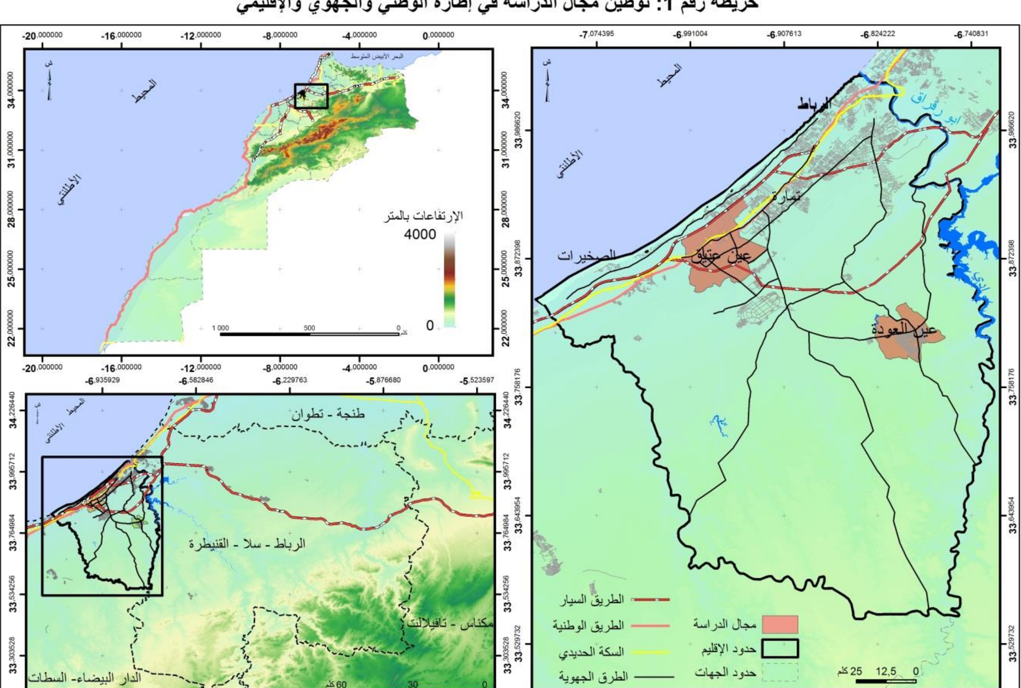
ومجمل القول، إن الضاحية هي ذلك المجال القريب من المدينة والخاضع لنفوذها، الملبي لحاجياتها وهي نتاج الدينامية الداخلية للمدينة الأم والتحول السريع للأرياف المجاورة.

ثانيا: السياق التاريخي والمجالي لتشكل الضاحية الجنوبية الغربية للرباط

1. توطين مجال الدراسة: موقع مركزي في قلب المحور الحضري الأطلنتي

تنتمي الجماعتان الحضريتان لعين عتيق وعين العودة حسب التقسيم الجهوي الجديد إلى جهة الرباط-سلا-القنيطرة، وتحديدا عمالة الصخيرات-تمارة، التي تقع جنوب العاصمة الرباط على بعد حوالي 15كلم بالنسبة لعين عتيق و20 كلم بالنسبة لجماعة عين العودة، تقع الجماعتين في قلب المحور الحضري الأطلنتي الذي يعتبر القلب النابض للمغرب (الخريطة رقم 1)، حيث لا يبعد مجال الدراسة عن العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء سوى بحوالي 70 كلم، هذا الموقع يمنح للجماعتين موقعا استراتيجيا، تعززه شبكة المواصلات المتوفرة التي تربطهما بمحيطهما الجهوي والوطني:

خريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة في إطاره الوطني والجهوي والإقليمي



المصدر: انجاز شخصي اعتمدا على معطيات التقسيم الجهوي الجديد

-خط السكة الحديدية الرابط بين مدينة الرباط والدار البيضاء؛

-الطريق السيار الرباط-الدار البيضاء بالنسبة لجماعة عين عتيق والدار البيضاء-فاس بالنسبة لعين العودة؛

-الطريق الوطنية رقم 1 بالنسبة لجماعة عين عتيق والطريق الجهوية رقم 401 الرابطة بين الرباط والرماني بالنسبة لجماعة عين العودة.

مكن هذا الموقع الاستراتجي المتمثل في القرب من العاصمة الإدارية الرباط والعاصمة الاقتصادية الدار البيضاء، وتوفر شبكة متنوعة من المواصلات من تبوء الجماعتين مكانة داخل محيطهما المحلي والجهوي، وجعل منها الظهير/ الضاحية التي من خلالها تحقق مدينتي التمارة والصخيرات ومن خلالهما العاصمة الرباط توسعها المجالي، لما توفره من وعاء عقاري كان في الأساس فلاحيا فتحول إلى عقار موجه للسكن بفعل النمو الديمغرافي للساكنة الحضرية وارتفاع آثمة العقار بمدن الرباط والتمارة والصخيرات ما دفع الأسر المتوسطة الدخل إلى النزوح نحو مجال دراستنا المتميز بانخفاض آثمة العقار(بنعبد المالك إدريس، 2010، ص14).

2.الرباط تبلغ مرحلة الإشباع وبداية الحديث عن التجمع الحضري الرباط - سلا - تمارة

بعد حصول المغرب على استقلاله سنة 1956، احتفظت الرباط بوظيفتها كعاصمة سياسية وإدارية للمغرب المستقل، وشكلت بذلك مركزا لمختلف المؤسسات السياسية كالبرلمان والوزارات، كما احتضنت مقرات التمثيليات الدبلوماسية والمنظمات الدولية. ومن الناحية

الجغرافية تأثرت الرباط بالوضع الطبوغرافي الذي ساهم في توجيه التوسع المجالي للمدينة ومن أهمها: (وادي أبي رقراق وعكراش في الشمال والشرق وغابة تمارة في الجنوب والساحل الأطلنتي بالغرب)، هذه العوائق الطبيعية جعلت من الرباط مدينة مغلقة لا تتجاوز مساحتها 118 كلم مربع، ما جعل توسعها الحضري شبه مستحيل. امتدت جبهات التعمير في البداية نحو الجنوب الغربي بشكل موازي لخط الساحل، حيث أقيمت مجموعة من الأحياء مثل يعقوب المنصور، الفتح، المسيرة. ثم الجبهة الثانية نحو الشرق، وهي عبارة عن مجموعة من الأحياء (الطيران، مابيلا، اليوسفية ، التقدم، النهضة، والسويسي)، أما أحدث الجبهات فتمت في الجنوب خاصة حي الرياض وبئر قاسم. والذي يميز هذه الأحياء هو تفاوتها من حيث الثقل الديمغرافي والاجتماعي وتعدد وظائفها، حيث نجد أحياء سكنية، كما هو الحال بالنسبة لحي الفتح، وأحياء إدارية كحي الرياض، وأحياء صناعية كحي التقدم...، يعزى هذا التفاوت إلى عاملين أساسين الأول بفترة ظهور الحي ونشأته وتطوره، والعامل الثاني يتمثل في مدى خضوع الحي لتصميم التهيئة الحضرية من عدمه.

وفي محاولة للخروج من حالة الاختناق التي أصبحت تعاني منها العاصمة الرباط، اتجهت التدخلات الحضرية في مرحلة أولى نحو الضفة اليمنى لوادي أبي رقراق من خلال فسح المجال أمام امتداد مدينة سلا في كثير من الأحيان خارج رقابة الدولة أو بتساهل منها. وفي مرحلة ثانية امتدت الرباط في اتجاه الجنوب الغربي خاصة مدينة تمارة مستفيدة من الظروف الطبوغرافية المساعدة والوضعية العقارية السهلة التعبئة خاصة أراضي الكيش (أي أراضي الجيش، وهي الأراضي التي كان السلطان يمنحها للقبائل مقابل تقديم خدمات عسكرية للدولة) التي وفرت الوعاء العقاري لتلبية التوسع المطلوب.

3.الدينامية الحضرية والديمغرافية ودورهما في خلق المراكز الضاحوية

ساهمت مجموعة العوامل في جعل جهة الرباط - سلا -القنيطرة، قطبا للجذب البشري بشكل مستمر، ومسرحا لتوسع حضري مهم، فبالإضافة إلى أهميتها السياسية والإدارية، تتوفر الجهة على مؤهلات فلاحية وصناعية وسياحية مهمة، كما أن الاستقطاب الحضري الذي تمارسه الرباط وسلا بفعل تواجدهما في قلب المغرب النابض الممتدّ من القنيطرة إلى الجديدة، وباعتبارهما كذلك جسر عبور بين شمال المغرب وجنوبه، كلها معطيات جعلت من هذه الجهة، قطبا محوريا ذا جاذبية قوية لتيارات الهجرة من مختلف مناطق المغرب، فانتقلت ساكنتها من 1.985.602 نسمة سنة 1994 إلى 349 .2.202 نسمة سنة 2004 لتتضاعف مرتين حسب إحصاء 2014، حيث وصلت إلى 4.580.866 نسمة (المندوبية السامية للتخطيط، 2017، ص 10)، يفسر هذا التزايد السكاني الكبير في حجم ساكنة الجهة مقارنة بالإحصاءات السابقة، بالتقسيم الجهوي الجديد الذي ألحق منطقة الغرب بجهة الرباط سلا-زمور-زعير، إضافة إلى استمرار استقطاب ساكنة جديدة خاصة إلى عمالة الصخيرات-تمارة.

هذا الانفجار الديمغرافي كان من نتائجه المباشرة، تكثيف شبكة المدن بالجهة وانتشار مظاهر الحياة الحضرية بشكل جلي، إذ انتقل عدد المراكز الحضرية من 18 مركزا سنة 1994 إلى 23 مركزا سنة 2014 الشيء الذي انعكس على نسبة التمدين التي انتقلت من 64.5% سنة 1971

إلى 78% سنة 1994 لتصل إلى 82% سنة 2004، ثم أكثر من 88% حسب إحصاء 2014، متجاوزة بذلك نسبة التمدين على الصعيد الوطني التي سجلت 64%(حاجي عبد الرحيم، 2000، ص42).

جدول رقم 1: تطور السكان بالتجمع الحضري للرباط-سلا-تمارة والجماعات الضاحوية بين 1960 و2014

الوحدة المجالية	1960	1971	1982	1994	2004	2014
عمالة الرباط	227445	374449	526124	631537	627932	577827
عمالة سلا	75 799	155 557	289391	579850	760 186	982 163
أربعاء السهول	17277	18247	17501	19959	19706	19915
تمارة (البلدية)	13734	22 233	48 644	126303	225 497	312 828
الهرهورة (البلدية)	*	*	2133	6386	9245	15361
مرس الخير	*	*	*	11 155	14 488	20 617
عين عتيق (البلدية)	*	*	*	15513	17688	23993
صباح	*	*	*	10 011	12 912	15 029
الصخيرات (البلدية)	9066	9801	16519	29599	43025	59596
المنزه	*	*	*	4 637	5 999	11 370
أم عزة	*	*	*	8204	10530	5990
سيدي يحيى زعير	9051	*	*	19 285	28 773	57 592
عين العودة (البلدية)	11291	8229	3533	13703	25105	49794
المجموع	363663	588516	903845	1476142	1801086	2152075

المصدر: انجاز شخصي اعتمادا على معطيات الإحصاءات العامة للسكان والسكنى ما بين 1960 و 2014

- معطيات غير متوفرة.

يظهر من خلال الجدول رقم 1، أن حجم التزايد السكاني يعرف تباينا كبيرا بين مختلف الجماعات المكونة للتجمع، ويمكن أن نقسم الجماعات الترابية حسب حجم الزيادة السكانية إلى ثلاثة فئات:

جماعات حققت زيادة سكانية مهمة: وهي الجماعات الترابية التابعة للنفوذ الترابي لعمالة الصخيرات تمارة، حيث تضاعفت الساكنة أكثر من مرتين مابين إحصاء 1994 و2014، ونخص بالذكر جماعة تمارة، الصخيرات، عين العودة ومرس الخير.

جماعات سجلت زيادة سكانية ضعيفة: وهي الجماعات الترابية التابعة لعمالة سلا كجماعة السهول والعييدة وبطانة.

جماعات سجلت نموا سكانيا سلبيا: تهم كل من جماعة أكدال-الرياض ويعقوب المنصور، حسان والسويسي، بالإضافة إلى بعض الجماعات القروية التابعة لعمالة الصخيرات تمارة، كأم عزة.

ليبقى السؤال مطروح، هل الركود الديمغرافي لمدينة الرباط هو تعبير عن تراجع في قدرة المدينة على الاستقطاب؟ أم أن المدينة تقوم بتصريف الفائض السكاني من خلال المدن الضاحوية المجاورة؟

بالرجوع إلى المؤشرات الديمغرافية، يتبين بالملموس أن المجالات الضاحوية أصبحت تستقطب وتتحمل جزءا كبيرا من الضغط الديمغرافي الموجه للمدن المجاورة كالرباط وسلا، خاصة من المجالات الريفية سواء القريبة أو البعيدة، أو من خلال جذب الساكنة الحضرية التي تجد نفسها مرغمة على مغادرة الرباط، إما اختيارا بدافع الرغبة في تملك عقار بأسعار معقولة، أو قسرا بفعل مشاريع ترحيل وإعادة إسكان قاطني دور الصفيح من الرباط وتمارة إلى الجماعات الضاحوية، وتحديدا في اتجاه جماعة عين العودة، هذه الأخيرة التي بدأت تشهد تحولا وظيفيا يتمثل في بداية الاندثار التدريجي للوظيفة الفلاحية وتزايد دور ومكانة أنشطة ذات صبغة حضرية كالصناعة والتجارة والخدمات.

إن مواجهة إشكالية النمو الحضري تقتضي اعتماد استراتيجيات تنموية واضحة وتشاورية، وآلية تدبير قوامها الحكامة الترابية، ولذلك أولت سياسة الدولة في مجال إعداد التراب والتنمية المجالية أهمية كبرى للمجال الحضري، واعتبرت الإشكالات الحضرية ذات أولوية وطنية خصوصا ما يتعلق بدور ووظائف الحواضر الكبرى.

أما المجالات الضاحوية وبحكم موقعها المتاخم للتجمعات الحضرية الكبرى، تشهد تحولات مختلفة بشكل سريع ومتواصل، مصحوبة بمشاكل ناجمة عن اختلالات متعددة وعن غياب إستراتيجية واضحة بالإضافة إلى ضعف آليات التخطيط المجالي، والتي "عادة ما يتم التركيز فيها على الجانب المتعلق بتتبع مسار المصادقة على وثائق التعمير، ويتم إهمال تتبع مدى إنجازها والالتزام بمضامينها، وفي هذا الإطار نشير إلى أن المغرب، كان يتوفر سنة 2010 على حوالي 50 تصميما مديريا للتهيئة العمرانية، وأزيد من 100 تصميم للتهيئة الحضرية والقروية، لكن وقعها الفعلي على وضعية مدننا يظل غير كاف، بل إنها شكلت في بعض الحالات عائقا أمام تنميتها" (DAAFI Redouan, 2017, p77).

تعتبر جماعتا عين عتيق وعين العودة نموذجا حيا للجماعات الضاحوية التي تشهد نموا مضطردا، ولا تواكبه بالمقابل زيادة في التجهيزات والخدمات، مما يدل على قصور أدوات التخطيط والتهيئة من جهة والنظر إلى الضاحية بشكل ثانوي ضمن استراتيجيات المخططين واعتبار موقعها إلى حد ما هامشيا ضمن المشروع الحضري للتجمع الحضري للرباط-سلا-تمارة.

ومن هنا نطرح التساؤلات التالية: ماهي مكانة الضاحية ضمن وثائق التهيئة ومخططات التنمية؟ وما مدى مساهمة هذه الوثائق في التحكم المجالي والإعداد الترابي؟

ثانيا: المجال الضاحوي: أهمية التحول الوظيفي والثقل السكاني الذي لا يوازيه اهتمام على مستوى التخطيط والإعداد

إذا كانت ظاهرة التمدن في المجتمعات المتقدمة نتاج مسلسل تنموي شامل، وتفاعلا إيجابيا بين التراكمات المعرفية والاقتصادية، فإن تطور الظاهرة في بلدان العالم الثالث بصفة عامة والمغرب بصفة خاصة، تمت بفعل الانفجار الديمغرافي وفشل النموذج التنموي بالأوساط الريفية، حيث أضحى النشاط الفلاحي غير قادر على توفير فرص الشغل لمجموع اليد العاملة، مما أدى إلى هجرة قروية اضطرارية نحو مدن نمت وتضخمت بشكل غير مخطط له.

أما التمدن بالمجال الضاحوي، فكان وليد تفاعل مجموعة من المؤثرات مثل الهجرة القروية والتدفق الحضري والبنية العقارية والإرادة السياسية، حيث شكل الهاجس الأمني ومحاولة الحفاظ على السلم الاجتماعي أساس هذا التحول وكان ذلك على حساب التنظيم العقلاني للمجال.

1.التوجهات الإستراتيجية لتنمية جماعة عين عتيق: محاربة السكن العشوائي من أولويات الساكنة

تتمثل أولويات الساكنة، حسب تحليل المعطيات والاستشارة مع الفاعلين من خلال الاتصال الميداني بها عبر الجمعيات، في طلبها الملح على توفير عيش كريم من خلال نهج سياسة محددة المعالم في الإسكان، هو الهدف الرئيسي بشراكة مع مؤسسة العمران، وفي مرحلة لاحقة تأهيل المجال عبر تمكينها من تجهيزات تحتية تخدم وتستجيب لطلباتها (العمل الميداني 2018).

1.1 الإسكان من خلال مشروع إعادة إيواء دور الصفيح

تتمثل الأسباب التي أدت لاختيار الهدف الاستراتيجي الرئيسي، في محاولة إيجاد حلول لمظاهر الفوضى الحضرية، التي سبق التطرق لمظاهرها، وذلك من خلال سياسة إعادة إسكان قاطني دور الصفيح باعتبارها أهم الانشغالات التي تهم الجماعة، وكذا بالرغبة في إيجاد حلول تناسب تحسن مستوى عيش هذه الفئة من السكان، والمجموعات المعنية بهذا التدبير الهام، والتي تمت الإشارة لها وترتيب درجات تدخلها وفق إحصائيات محددة.

"إن الهدف الاستراتيجي يكمن في مشروع إعادة إيواء سكان دور الصفيح، وذلك لتحسين ظروف عيش هذه الشريحة من السكان، من خلال تمكينهم من سكن لائق، وبالنظر لأهمية هذا المشروع وعدد التجمعات السكنية المستهدفة، من خلال توجه عمراني حضري موحد. تقدر الكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي 26.306 مليون درهم دون احتساب قيمة العقار وسيتم التمويل من خلال الموارد الآتية:

- دفعات المستفيدين من المشروع: 12.60 مليون درهم؛
- مساهمة صندوق ضمان السكن: 14 مليون درهم؛
- حصة مساهمة الجماعة في البرنامج تبلغ: 18.90 مليون درهم نسبة 48,46% من المبلغ الإجمالي"(المخطط الجماعي للتنمية لجماعة عين عتيق 2010-2016، ص43).

نسجل أنه إلى حدود الساعة لم يعرف برنامج إعادة إسكان قاطني دور الصفيح "مشروع الحمراء" طريقه إلى التحقيق، رغم التزام كافة الأطراف بتوفير حصتها في المشروع، ويعزى هذا التأخر لافتقار الجماعة إلى رصيد عقاري يمكنها من تنفيذ برامجها في مجال التعمير، بينما لازالت الدعوى القضائية جارية بخصوص الوعاء العقاري، المنزوعة ملكيته والمراد استغلاله لإعادة إيواء قاطني دور الصفيح، في حين يبدو أن المعارضة والتماطل الذي يطال هذا المشروع "ممنهج" بهدف استثماره كورقة انتخابية في الاستحقاقات المقبلة.

2.1 التأهيل المجالي خطوة نحو التنمية الحضرية

يفرض التفكير في التأهيل الحضري والتنمية المجالية، ضرورة الاهتمام بالبنيات التحتية والتجهيزات الأساسية وفي مقدمتها تدعيم الشبكة الطرقية، باعتبارها مفتاح أي اندماج للجماعة في محيطها ومدخلا لتحسين مستوى عيش السكان، والرفع من جاذبية الجماعة وقدرتها التنافسية

(الشيكر سيدي أحمد، 2013، ص212) ومن أهم المشاريع التي تم تحديدها لتنمية الجماعة من خلال الجدول رقم 2.

الجدول رقم 2: أهم المشاريع المبرمجة للتأهيل الحضري والتنمية المجالية بجماعة عين عتيق (2010-2016)

طبيعة المشروع	الأهداف المتوخاة	صاحب المشروع	الكلفة الإجمالية بالدرهم	مصادر التمويل	مراحل الإنجاز	الشركاء
تجهيز طريق الفوارات بالإنارة العمومية من سوق الجملة إلى الطريق الإقليمية رقم /RP 4015.	السلامة الطرقية	جماعة عين عتيق	700.438	الميزانية الجماعية	في طور الإنجاز	-
بناء وتجهيز السوق الأسبوعي عين عتيق	خلق بنية مناسبة وتجهيز لدعم الأنشطة الاقتصادية	جماعة عين عتيق	13.324.524	الميزانية الجماعية	منجزة	-
تزويد دواوير اغبولة وسي قاسم وجافيل بالماء الصالح للشرب.	تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب	جماعة عين عتيق	2.186.668	الميزانية الجماعية + السلطة المفوضة بتدبير قطاع الماء والكهرباء والتطهير	في طور الإنجاز	السلطة المفوضة بتدبير الماء والكهرباء والتطهير
بناء المسلك الرابط بين طريق الفوارات ووادي ايكم على طول 200 م، وبناء الطرق الداخلية لحي السعادة.	فك العزلة عن دوار النويفات وخلق بنية طرقية مناسبة.	جماعة عين عتيق	989.496	الميزانية الجماعية	في طور الإنجاز	-
بناء دار الشباب عين عتيق	دعم البنية الثقافية وخلق فضاء	عمالة الصخيرت- تمارة	1.076.174	- مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	منجزة	عمالة الصخيرات- تمارة - مندوبية الشباب

	ثقافي وترفيهي			- مساهمة الجماعة - مساهمة وزارة الشباب والرياضة		والرياضة - بلدية عين عتيق - المبادرة الوطنية
بناء وتثنية الطرق الإقليمية رقم RP4009 وRP4022 من الطريق السيار إلى تامسنا	دعم البنية التحتية الطرقية	وزارة التجهيز والنقل	90.000.000	الميزانيـــة العامـــــة	في طور الإنجاز	- التجهيز - شركة العمران
بناء قنطرة على السكة الحديدية (7km) pk(0+000)	دعم البنية التحتية الطرقية	جماعـــــة عين عتيق	7.700.000	الميزانيـــة العامـــــة	في طور الإنجاز	-
بناء قنطرة على وادي إيكم Pk + 000293	دعم البنية التحتية الطرقية	وزارة التجهيز والنقل	25.000.000	الميزانيـــة العامـــــة	في طور الإنجاز	-

المصدر: وزارة الداخلية، الجماعة الحضرية لعين عتيق، المخطط الجماعي للتنمية 2010-2016.

من خلال قراءة المشاريع الواردة في الجدول رقم 2، يتضح أن الجماعة تتحمل العبء الأكبر فيما يخص المشاريع المبرمجة، مقارنة بباقي الشركاء وفي مقدمتهم وزارة التجهيز والنقل، ويمكن تلخيص أهم محاور هذا المخطط فيما يلي:

- شبكة للطرق والأرصفة بمواصفات حديثة؛
- تمكينها من شبكة للتزويد بالماء الصالح للشرب والكهرباء؛
- شبكة للتطهير لدواوير الجماعة؛
- تهيئة المجال الموازي لطريق الفورات بالإنارة العمومية؛
- تقريب المؤسسات التعليمية من الساكنة؛

إن تحقيق مختلف البرامج القطاعية المقرر إنجازها في إطار برنامج المخطط الاستراتيجي بتراب الجماعة، من شأنه أن يساهم في التخفيف من آثار الفقر والهشاشة، غير أن تنزيل مثل هذا البرنامج يتطلب التفاف الشركاء والتزامهم بتوفير نصيبهم من الاعتمادات المالية الضرورية. وهو ما لم يتحقق في مجموعة من المشاريع والبنيات التحتية المتعثرة مثل (بناء الجسور على السكك الحديدية، بناء المسالك الطرقية، تعميم الإنارة العمومية وتزويد جميع الدواوير بالماء الصالح للشرب...الخ)، لارتباط تمويلها بالميزانية العامة، وهو ما يمكن أن نفسره بالظرفية

الاقتصادية الصعبة التي تمر منها البلاد في السنوات الأخيرة، التي اعتمدت على إثرها الحكومة سياسة التقشف.

2.التوجهات الإستراتيجية لتنمية جماعة عين العودة: توفير البنيات التحتية وخلق تشجيع الاستثمار من أولويات الساكنة:

أبانت نتائج اللقاءات التشاورية التي عقدت بهدف وضع برنامج العمل الجماعي بعين العودة عن تحديد التوجهات الإستراتيجية الكبرى[3]، التي يمكن تلخيصها في المجالات التالية:

أولا: ضمان تنمية مستدامة ودائمة والمحافظة على البيئة بتعزيز المناطق الخضراء؛

ثانيا: تأهيل المجال الحضري لإعادة التوازن التنموي به والرفع من تنافسيته وتحسين أدائه وتقوية قدراته لخدمة الساكنة؛

ثالثا: استقطاب الاستثمارات في الميادين التجارية والصناعية وإحداث فرص عمل إضافية عبر إقامة التجهيزات والبنيات التحتية الأساسية، يجرد الجدول رقم 2 أهم المشاريع المبرمجة في هذا البرنامج.

جدول رقم 3: المشاريع المبرمجة في إطار مخطط العمل الجماعي لعين العودة ومساهمة أهم الشركاء (بالدرهم)

طبيعة المشروع	الكلفة الإجمالية (بالدرهم)	مصدر التمويل
إنجاز وتقوية الطرق بعين العودة	60.000.000	ميزانية الجماعة
تهيئة وإحداث المناطق الخضراء	30.000.000	ميزانية الجماعة
شراء شاحنتين لجمع النفايات المنزلية وسيارات المصلحة	15.0009.2	ميزانية الجماعة
تسوية الوضعية العقارية للسوق الأسبوعي الجديد	8.180.000	ميزانية الجماعة
إحداث سوق مغطى	1.200.000	ميزانية الجماعة
شراء الأرض اللازمة لإنجاز محطة لمعالجة المياه العادمة	_	ميزانية الجماعة
تهيئة شارع محمد السادس من النقطة الكيلومترية 22 إلى النقطة الكيلومترية 25	45.000.000	ميزانية الجماعة+العمران+وزارة الإسكان
بناء مقر جديد للجماعة	12.000.000	ميزانية الجماعة
بناء مشروع سكني بموقع السوق الأسبوعي القديم	30.000.000	ميزانية الجماعة
نزع ملكية الخواص لتمرير قناة صرف المياه الشتوية	5.000.000	ميزانية الجماعة
شراء 50 دراجة نارية مجهزة بعربة	750.000	ميزانية الجماعة+ منعش عقاري
تهيئة شارع مولاي رشيد من النقطة الكيلومترية 20 إلى النقطة الكيلومترية 24	45.000.000	ميزانية الجماعة+ منعش عقاري
تهيئة منطقة حرفية بجوار تجزئة سيدي العربي	15.000.000	ميزانية الجماعة
المجموع	255.045.000	-

المصدر: وزارة الداخلية، الجماعة الحضرية لعين العودة، 2016، "المخطط الجماعي للتنمية 2010-2016".

يتضح من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه، أن مشاريع التأهيل الحضري لجماعة عين العودة، تشكل الأولوية بالنسبة للمخطط الجماعي للتنمية، كما نشير إلى المبالغة في بعض

[3] - تمت المصادقة على المخطط الجماعي للتنمية الخاص بجماعة عين العودة بالدورة العادية، ماي 2010 بالإجماع.

الاعتمادات المرصودة للمشاريع ونشير هنا على سبيل المثال، تخصيص مبلغ يفوق 2,9 مليون درهم لشراء شاحنتين للنفايات المنزلية وسيارات للمصلحة، بالإضافة بمبلغ 750 ألف درهم لشراء 50 دراجة نارية مجهزة بعربة قصد توزيعها على الشباب العاطل، وهذا دفعنا إلى التساؤل حول مدى استحضار الحكامة المالية في بناء المشاريع والمبالغ المرصودة لها، وعن الجدوى الاقتصادية منها، خاصة أن الدراجات النارية أصبحت تشكل عنصرا مشوشا للمشهد الحضري بالجماعة، ومعرقلا لحركة السير والجولان وتهديدا متنقلا لسلامة الركاب والراجلين، كما يظهر الاعتماد بشكل كبير على الموارد الذاتية للجماعة بما نسبته 75%، وهو ما يعني أنه يجب تعبئة باقي الشركاء لتوفير 25%المتبقية، والتي يراهن فيها على مساهمة بعض الشركاء، وفي مقدمتهم مؤسسة العمران والوزارة الوصية على قطاع الإسكان وبعض المنعشين العقاريين.

خاتمة:

شكلت هذه الدراسة مختبرا حقيقيا للإحاطة بالإشكالية المحورية، وتمحيص الفرضيات المصاغة والإجابة عن الأسئلة الفرعية المطروحة وبلوغ الغايات المسطرة، مستعينين في ذلك بمنهج علمي مرن يتيح المزاوجة بين الاستقرائي تارة والاستنباطي تارة أخرى، ومنفتح على باقي التخصصات كالتاريخ والاقتصاد وعلم الاجتماع والقانون...الخ، مع الحرص على توظيف أدوات متنوعة ومتكاملة مثل البحث البيليوغرافي، والاستمارة الميدانية، والمقابلات الشخصية، وكذا الوسائل التقنية الرقمية كصور الأقمار الصناعية والبرامج والصيغ الإحصائية التي مكنتنا في نهاية المطاف من التأكد من صحة الفروض الموضوعة في بداية البحث، وكذا الخروج بمجموعة من النتائج والخلاصات هي كالتالي:

- تقييم حصيلة الإنجازات، يبين حرص الجماعة على تنفيذ معظم المشاريع الممولة من طرف الميزانية الجماعية، وهو ما يعكس حجم المجهودات المبذولة من طرف المجلس المنتخب لتأهيل الجماعة وتلميع صورته أمام الكتلة الناخبة. في المقابل، نسجل تعثرا في إنجاز معظم المشاريع الممولة بشراكة مع مؤسسة العمران، رغم التزام الجماعة بتوفير نصيبها، وهو ما دفع مجموعة من المستشارين للاحتجاج على عدم وفاء المؤسسة بتعهداتها، رغم الامتيازات العقارية التي تحصل عليها، كما تم توجيه عدة ملتمسات في الموضوع لعامل الصخيرات-تمارة. يكمن الهدف من سلسلة المشاورات التي يتم عقدها في مرحلة إنجاز المخطط، تنويع الفرقاء ومصادر التمويل وتعبئتهم للوفاء بالتزاماتهم، اعتمادا على أسلوب إقناع حديث أساسه منطق رابح رابح.

- نؤكد على استمرار تعامل المخططين بالمقاربة الانتقائية وسياسة التمايز المجالي ومنطق ثنائية المركز والضاحية، من خلال استمرار مدينة الرباط في الإلقاء بمشاكلها على مجالاتها الضاحوية، عوض أن تشكل قاطرة للتنمية الجهوية والوطنية المتوازنة، بخلق أقطاب مستقلة تنافس أو تتكامل على الأقل مع قطب الرباط، وهذا لن يتأتى حسب قناعتنا، إلا بتدبير شؤون الجماعات الضاحوية من طرف مجالس منتخبة على قدر كبير من التكوين والاستقلالية، مدعومة بمجتمع مدني منظم متكتل ومنخرط في المشروع التنموي الترابي.

وفي الختام نشير إلى أن تنزيل التخطيط الاستراتيجي لضاحيتنا يتطلب الانتقال من السياسة القطاعية إلى السياسة المندمجة، عبر نهج سياسة ترتكز على تشخيص المجال من جهة، مع

تحيين وملائمة الترسانة القانونية باستمرار لتواكب حاجيات وخصوصيات كل مرحلة من جهة ثانية، وكذا توفير التأطير المؤسساتي عبر تدعيم مسلسل اللامركزية والنهوض بالمؤسسات الجهوية كبنية داعمة للمجال الترابي المحلي ومنحها صلاحيات واسعة على مستوى التخطيط والتدبير.

قائمة المراجع:

1.خلوق جمال(2012)، لتدبير الترابي بالمغرب، واقع الحال ومطلب التنمية"، الطبعة الأولى، مطبعة طوب بريس، الرباط.

2.بنعبد المالك إدريس(2019)، التمدن الضاحوي ومسألة الحكامة الترابية: حالة جماعتي عين عتيق وعين العودة (عمالة الصخيرات-تمارة)، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-تطوان- المغرب.

3.أشبيكة أمين(2010)، التمدين بأحواز الرباط: عين عتيق نموذجا، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، المغرب.

4.شرقي عبد العزيز(2014)، الحكامة الترابية وتدبير المرافق العمومية المحلية على ضوء مشروع الجهوية المتقدمة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.

5.أشقار الطيب(2007)، ضاحية مكناس: مقاربة جغرافية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

6.دوحد المفضل(2007)، ضاحية فاس: مقاربة جغرافية"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

7.بنعبد المالك إدريس(2010)، الدينامية الحضرية بالمدن الضاحوية وإشكالية التنمية - مدينة تمارة أنموذجا-، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، إعداد التراب والتنمية الجهوية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب.

8.حاجي عبد الرحيم(2000)، المدن الصغرى وتنظيم المجال: جهة الرباط-سلا-زمور-زعير، دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط.

9.الشيكر سيدي أحمد(2013)، التعمير بين الدولة والجماعات المحلية –المجالس الجماعية نموذجا-"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، المغرب.

10.مرسوم رقم 2.10.504 صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 28 أبريل 2011.

11.المرسوم رقم 2.16.301 الصادر بتاريخ 29 يونيو 2016 والمتعلق بمسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة.

12.المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاءات العامة للسكان والسكنى، لسنوات، 1960، 1971، 1982 1994 و2004 و2014.

13.المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية للرباط سلا-القنيطرة(2017)، الخصائص الديمغرافية والسوسيو اقتصادية للسكان، لجهة الرباط الرباط-سلا-القنيطرة، حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، منشورات المديرية الجهوية لجهة الرباط-سلا-القنيطرة.

14.وزارة الداخلية(2009)، الميثاق الجماعي، منشورات المديرية العامة للجماعات المحلية، الرباط، المغرب.
15.وزارة الداخلية، الجماعة الحضرية لعين العودة، 2016، "المخطط الجماعي للتنمية 2010-2016".
16.وزارة الداخلية، الجماعة الحضرية لعين عتيق، المخطط الجماعي للتنمية 2010-2016.
17.العمل الميداني 2018.

18.DAAFI Redouan(2017), «Le potentiel de métropolisation des villes marocaines – cas de l'aire fonctionnelle de Rabat», thèse pour l'obtention de doctorat en sciences de gestion, groupe institut supérieur de commerce et d'administration des entreprises- Rabat

مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تنمية المناطق الجبلية وإكراهات الوسط الطبيعي، حالة إقليم شفشاون (الريف، المغرب)

د.ظريف جواد، جامعة القاضي عياض مراكش- المغرب
د.مواق سعيد، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء- المغرب

Contribution of the National Initiative for Human Development to the development of mountain areas and the challenges of the natural environment, the case of Chefchaouèn (Rif, Morocco).

Dr: Darif jawad, Cadi Ayyad University, Morocco.
Dr: Mouak said, Hassan 2 University, Morocco.

ملخص: تنتظم منطقة شفشاون ضمن وحدة جبلية جد معقدة، تصل ارتفاعاتها إلى أكثر من 1700 متر وتتوالى بها انحدارات شديدة، وتتوزع ساكنتها على شكل دواوير متفرقة. وجماعات هذا الإقليم من بين المناطق القروية التي تشتد بها مظاهر الفقر والتهميش بالمغرب، لذلك تم استهدافها من طرف برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2005-2015 (برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي، برنامج التأهيل الترابي وبرنامج محاربة الهشاشة)، وقد كانت نتائج هذه البرامج متباينة، ففي الوقت الذي تحسنت فيه نسبة التزود بالكهرباء، وانخفاض نسبة الفقر، فإن النسب المتعلقة بالماء الشروب والتمدرس لا زالت منخفضة جدا، بسبب عدة إكراهات طبيعية أهمها الطبوغرافية الصعبة للإقليم.

الكلمات المفتاحية: المغرب، شفشاون، تنمية، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مجالات جبلية، إكراهات طبيعية.

Abstract: The region of Chefchaouen is part of a very complex mountain unit, whose height reaches more than 1,700 meters and is followed by steep slopes. And the groups of this region among the rural areas, which are characterized by the manifestations of poverty and marginalization in Morocco, and therefore were targeted by the programs of the National Initiative for Human Development 2005-2015 (the program to combat poverty in the rural area, the program of land rehabilitation and anti-vulnerability program) While the rate of electricity supply and poverty reduction have improved, the rates of drinking water and schooling are still very low, due to several natural constraints, the most difficult of which is the difficult topography of the region.

Key words: Morocco, chefchaouen, development, national initiative for human development, mountainous areas, natural constraints.

مقدمة:

تعيش ساكنة أغلب المناطق الجبلية بالمغرب (الريف، الأطلس الكبير، المتوسط والصغير)، ظروفا سوسيواقتصادية صعبة، تتمثل في تفشي مظاهر الفقر والبطالة والتهميش والإقصاء والعزلة. فهذه المناطق ظلت بعيدة عن المخططات والبرامج، التي وضعتها الحكومات التي تعاقبت على تسيير الشأن العام منذ الستينيات، باستثناء بعض البرامج التي اتخذت أساسا لمواجهة بعض المشاكل والتحديات الطبيعية والسوسيواقتصادية مثل برنامج التنمية الاقتصادية القروية للريف الغربي (الديروDERRO) سنة 1964، والذي كانت نتائجه محدودة. وتزايد اهتمام الدولة بالمناطق الجبلية منذ أواخر القرن 20م، من خلال العمل على تنميتها اقتصاديا واجتماعيا وتجاوز مشاكلها، عبر برمجة مجموعة من المشاريع التنموية الجهوية والوطنية (ظريف جواد، السامي عبد المجيد، 2016، ص126)، ويأتي ذلك في إطار إنصاف المناطق الجبلية (الكتمور حسن، مزورة ليلى، 2012، ص9)، بشكل يتلاءم مع مكانة وأهمية الجبل، الذي يساهم ب 30% من الحاجيات الوطنية من الأخشاب و 30% من الموازنة الطاقية و ب 17% من الحاجيات الكلئية، ويشكل خزانا للموارد المائية، مما يساهم في استقرار السكان. ويعتبر انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005، من بين البرامج التنموية التي تستهدف تنمية الجماعات الحضرية والقروية الفقيرة بالمغرب، عبر نهج تشاركي يهدف إلى الحد من الفقر والإقصاء الاجتماعي وانعدام الأمن ودعم الأنشطة المدرة للدخل (www.iemed.org, Jaidi L, p159)، وبالتالي تحسين ترتيب المغرب في التنمية البشرية، حيث صنف في المرتبة 123 عالميا سنة 2018 (Cherkaoui M, 2019, p9).

تعتبر جماعات إقليم شفشاون بجهة طنجة تطوان الحسيمة، من المناطق التي استفادت من تدخل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، عبر مساهمتها في تزويد المساكن بالكهرباء والماء الشروب، ودعم الجمعيات والتعاونيات والورشات الحرفية لإنجاز المشاريع المدرة للدخل والموفرة لفرص الشغل بالإقليم، وقد كانت نتائج البرامج التنموية متباينة، حيث تحسنت الأوضاع السوسيواقتصادية بعدة جماعات، بينما لا زالت جماعات أخرى تعاني من انخفاض هذه المؤشرات، بسبب عدة تحديات وإكراهات طبيعية، أهمها؛ توزع السكان على شكل دواوير متفرقة في مجال جبلي يتميز بطبوغرافية صعبة تسود بها المنحدرات الشديدة. ويشهد الإقليم حدوث مجموعة من الأخطار الطبيعية (انزلاقات أرضية وحرائق الغابات وهزات زلزالية...)، مما يتسبب في خسائر بشرية ومادية وتراجع إمكانيات الإقليم من الموارد الطبيعية.

1. الإطار المنهجي للبحث:

1.1 إشكالية البحث:

ترجع جذور التهميش والإقصاء وارتفاع نسب الفقر والبطالة بالمناطق الجبلية بالريف عموما وإقليم شفشاون خصوصا، لسنوات الاحتلال الاسباني للمناطق الشمالية للمغرب، فالمحتل استهدف نهب الثروات المعدنية والفلاحية، ولم يتجه إلى تحقيق التنمية البشرية، واستمرت هذه الوضعية حتى بعد الاستقلال، نتيجة لاتخاذ برامج تفرض من المركز ولا تنبني على المقاربة التشاركية، ولا تأخذ بعين الاعتبار خصائص المجال من الناحية الجيو-طبوغرافية والمناخية ثم

السوسيو-اقتصادية، ونتيجة لذلك، أصبحت المناطق الجبلية وحتى القروية طاردة للسكان، حيث انتقلت نسبتهم من 49% من مجموع الساكنة الوطنية سنة 1994 إلى 40% سنة 2014 (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2017، ص20). لذلك تمت برمجة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كأداة لتنمية المناطق الجبلية كإقليم شفشاون، حيث كانت الحصيلة متباينة بالنسبة لمجموعة من مؤشرات التنمية البشرية. وسيتطرق هذا البحث للأسباب الكامنة وراء محدودية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وعدم استفادة جميع السكان بالإقليم.

2.1 أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى التعرف على مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تنمية المناطق الجبلية، حالة إقليم شفشاون، اعتمادا على الإحصائيات الرسمية، وكذلك تسليط الضوء على إكراهات الوسط الطبيعي، التي تحول دون استفادة المواطنين من البرامج التنموية. ويتفرع عن ذلك مجموعة من الأهداف الفرعية، وهي على الشكل التالي:

- التعرف على برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي استهدفت تنمية جماعات إقليم شفشاون.
- المشاريع التي تم تمويلها من طرف المبادرة.
- حصيلة المبادرة والبرامج التنموية بالإقليم.
- التعرف على خصائص الوسط الطبيعي بإقليم شفشاون، وكيف يساهم في محدودية البرامج التنموية.

3.1 أهمية الدراسة: تكمن أهمية البحث في القيام بدراسة تحليلية وتفسيرية، لتقييم حصيلة البرامج التنموية عموما والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية خصوصا بإقليم شفشاون، ويندرج ذلك في ظل تزايد اهتمامات المملكة بتنمية المناطق الجبلية، من خلال التفكير في إنشاء وكالة خاصة بتنمية المناطق الجبلية وإصدار قانون الجبل. وبالتالي يمكن لهذه الدراسة أن تشكل مرتكزا ودعامة أساسية، يعتمد عليها الفاعل التنموي في صياغة مقاربات تنموية جديدة تتلائم مع طبيعة المناطق الجبلية بالمغرب.

4.1 منهجية البحث: تمت دراسة إشكالية البحث اعتمادا على منهجين، وهما على الشكل التالي:

المنهج التوثيقي: يتمثل في الاعتماد على الإحصائيات المتضمنة في التقارير والدراسات، التي تتعلق بالتنمية البشرية بالنسبة لجماعات إقليم شفشاون، وخصوصا التقارير الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، حيث أصدرت النتائج المفصلة عن الوضعية السوسيو-اقتصادية لساكنة ومساكن المملكة المغربية في إطار الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014. إضافة إلى الدراسات الصادرة عن التنسيقية الوطنية للتنمية البشرية، من خلال الوقوف على المشاريع المبرمجة من طرف المبادرة الوطنية بإقليم شفشاون.

المنهج الوصفي والتحليلي: ينبني على زيارة بعض جماعات الإقليم، للوقوف على خصائص واختلالات وإكراهات الوسط الطبيعي بهذه المناطق، وتحليل كيفية مساهمتها في نجاح أو فشل بعض البرامج التنموية.

5.1 مفاهيم البحث:

تنمية المناطق الجبلية: عملية شاملة ومستمرة، تهدف إلى تحسين ظروف عيش المواطنين بالمناطق الجبلية، والرفع من قدراتهم ومهاراتهم في كل مناحي الحياة. وقد عمل المغرب على تنمية هذه المناطق عبر مجموعة من البرامج التنموية، مثل؛ كهربة العالم القروي 1996، البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الشروب 1995، ومخطط المغرب الأخضر 2008، وإنشاء صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية والمبادرة الوطنية لتنمية البشرية 2005، وإستراتيجية 2020 للتنمية القروية.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: برنامج تنموي يستهدف الجماعات الحضرية والقروية الفقيرة بالمغرب، وتنقسم إلى ثلاث مراحل؛ الأولى، امتدت من 2005-2010، وخصص لها غلاف مالي بقيمة 10 مليار درهم. أما الثانية، فقد امتدت من 2011-2017، وخصص لها غلاف مالي بحوالي 17 مليار درهم (التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، 2013، ص5). وتهدف المبادرة إلى تدارك التأخر في مجال التنمية عبر أربعة برامج، وهي؛ **برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي**، و**برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي** بالوسط الحضري و**برنامج محاربة الهشاشة** ثم **البرنامج الأفقي**. أما الثالثة من 2019-2023، فتهدف إلى إتمام المسار التنموي، الذي تم تحقيقه في المرحلتين السابقتين عبر ترسيخ قيم الكرامة والعدالة الاجتماعية.

المجال الجبلي: وسط تتنوع ثرواته ومقوماته الطبيعية، البشرية والثقافية والتاريخية، وتعترضه في نفس الوقت عدة مشاكل وصعوبات ترتبط بهشاشته وطبيعة طبوغرافيته وتوزع ساكنته. وتمتد المجالات الجبلية (الريف، الأطلس الكبير والمتوسط والصغير) على مساحة تقدر بحوالي 19 مليون هكتار، بنسبة 28% من المساحة العامة للمملكة (اسباعي عبد القادر 2012، ص96)، ويظهر الطابع الجبلي في 9 جهات مغربية حسب التقسيم الجهوي لسنة 2015.

إكراهات الوسط الطبيعي: تحديات، عراقيل وصعوبات ترتبط بخصائص الوسط الطبيعي، وتتمثل في الطبوغرافية الصعبة، والصخارة الهشة والغابات الكثيفة، وعنف التساقطات المطرية، إضافة إلى تكرار حدوث الأخطار الطبيعية، مثل؛ الحركات الكتلية بالمنحدرات وحرائق الغابات، مما يتسبب في تناقص إمكانيات الوسط الطبيعي من الموارد (تربة، ماء ونبات) وتفاقم حدة الهجرة السكانية وعرقلة البرامج التنموية.

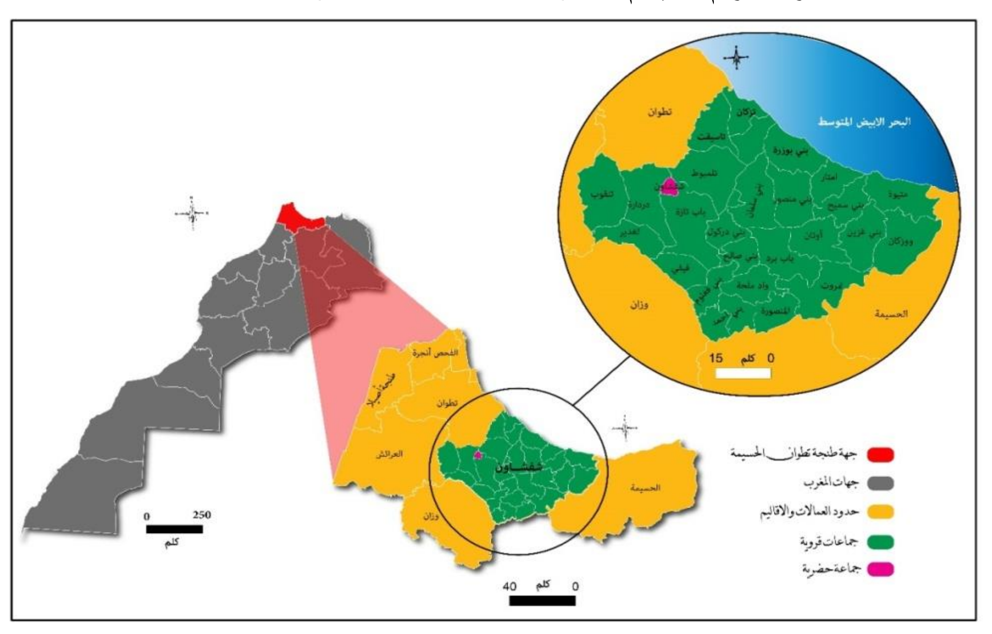
2. نتائج البحث:

1.2 يقع إقليم شفشاون في مجال جبلي صعب

ينتمي إقليم شفشاون إلى جبال الريف، ويتميز بعدة مرتفعات جبلية مثل جبل لقرع 2159 متر وتيسوكا 2122 متر وتالوسيس 2005 متر ثم تيزيران 2106 متر، ووجود انحدارات شديدة وأودية جد متعمقة ومنخفضات ضيقة، وهو من المجالات التي تشتد بها ظاهرة التعرية نتيجة لغزارة التساقطات المطرية. أما إداريا فالإقليم ينتمي لجهة طنجة تطوان الحسيمة (خريطة رقم 1)، ويتشكل من مجموعة من الجماعات القروية (باب تازة، باب برد وفيفي وبني دركول وسطيحة...)، وشهد الإقليم ارتفاعا لعدد السكان من 422891 نسمة سنة 2004 إلى 457289 نسمة سنة 2014، ويطغى الجانب القروي على عيش ساكنة الإقليم، حيث تمارس الزراعة

وتربية الماشية وتعتمد على المجال الغابوي لتلبية حاجياتها من خشب الطهي والتدفئة (Municipal fund of andalusia for international solidarity,2017, p16).

خريطة رقم 1: إقليم شفشاون ضمن جهة طنجة تطوان الحسيمة.



2.2 السياق العام لبرمجة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من طرف المغرب:

تعرف المجالات الجبلية بالمغرب تدهورا بيئيا بفعل الضغط البشري الذي اشتد مع بداية القرن العشرين، مما يؤدي إلى صعوبة إمكانية تطويرها وتنميتها(Laouina A, 2005, P27). فأصبحت بؤرة للفقر، الهشاشة والإقصاء الاجتماعي. وحتى الخطاب الملكي السامي في 18 ماي 2005، أشار إلى "الأوضاع الصعبة التي يعيشها بعض المواطنين في المناطق البعيدة والمعزولة؛ وخاصة بقمم الأطلس والريف، والمناطق الصحراوية والجافة والواحات، وببعض القرى في السهول والسواحل". لذلك جاء تبني المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من طرف المغرب، كسياسة اجتماعية تستهدف الحد من الفقر ومواجهة التفاوتات الاجتماعية بالأحياء الحضرية والقروية الفقيرة (Oecd, 2018, p23)، وتوسيع استفادتها من المرافق والخدمات والتجهيزات الاجتماعية الأساسية، المتعلقة بالصحة والتعليم وتزويد المساكن بالماء الشروب والكهرباء وربطها بشبكة التطهير، ثم تشجيع الأنشطة المتيحة للدخل والمدرة لفرص الشغل، إضافة إلى الاستجابة للحاجيات الضرورية للأشخاص في وضعية صعبة أو لذوي الاحتياجات الخاصة. وهذه المبادرة لا تستهدف أن تحل محل السياسات القطاعية في المجالات المستهدفة (التعليم، الصحة والماء الشروب والكهرباء...)، وإنما دورها هو تحفيز وتوحيد واندماج الأنشطة والتدخلات، على مستوى الجماعات والأحياء المستهدفة، عبر الاستثمار في مجال تقوية القدرات

ومواكبة الفاعلين المعنيين (المجتمع المدني، الجماعات المحلية والوزارات...) وتعتبر الجماعات القروية بجبال الريف، الأكثر هشاشة، بسبب إكراهات الوسط الطبيعي والاجتماعي، فالتجمعات البشرية موزعة في مجالات ذات طبوغرافية صعبة، وتعرف دينامية مستمرة، مما يعرقل إمكانية التنمية.

3.2 اهتمت برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعات إقليم شفشاون:

1.3.2 جماعات إقليم شفشاون في صلب اهتمام برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي:

يهدف برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي إلى النهوض بوضعية الفئات الفقيرة، عبر تحسين الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية وتعزيز مقاربة النوع، والتنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي. ويعتبر هذا البرنامج امتدادا لمجموعة من المشاريع والتدخلات العمومية والخاصة لمحاربة الفقر، حيث تخصص الدولة حوالي 20% من الإنفاق العام لتحسين الخدمات الأساسية، ويعتبر تفاقم ظاهرة الفقر بالمغرب نتيجة لسنوات من التهميش والإهمال، وتبلغ نسبته حوالي 3.6% على المستوى الوطني، (Department of environment, 2012, p26).

تعتبر المناطق الجبلية أهم بؤرة للفقر بالمغرب، ومجال يعيش على هامش التاريخ، وتسجل فيه أخفض النسب فيما يتعلق بالتزود بالماء الشروب والتأطير الصحي والتعليم (Ait Hamza M, 2005, P17)، وبالتالي لا يمكن تفسير حصيلة الفقر في المغرب، اعتمادا على برنامج واحد، وإنما هي نتيجة لتفاعل مجموعة من البرامج، التي اتخذها المغرب منذ الستينيات بغية تنمية هذه المجالات.

تم تبني برنامج محاربة الفقر على أساس معدل الفقر بالجماعات القروية، ففي المرحلة الأولى من المبادرة تم استهداف 403 جماعة قروية، والتي ترتفع بها نسبة الفقر إلى 30%، أما خلال المرحلة الثانية فقد تم استهداف 703 جماعة قروية حيث المعدل يتجاوز أو يساوي 14% (التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2013، ص4)، وتعتبر جماعات إقليم شفشاون (جماعة بني منصور، بني رزين وبني سميح ثم فيفي وإناون، إضافة إلى جماعتي بني سلمان ومتيوة...) من المناطق المستهدفة من طرف هذا البرنامج (الجدول رقم 1)، وخصوصا خلال المرحلة الثانية من المبادرة 2011-2015.

جدول رقم 1: الجماعات المستهدفة من طرف برنامج محاربة الفقر في الوسط القروي بإقليم شفشاون.

الإقليم	الجماعة	سنة الاستهداف
شفشاون	بني منصور	2015-2011
	بني رزين	2015-2011
	بني سلمان	2015-2005
	بني سميح	2015-2011
	الدردارة	2015-2011
	فيفي	2015-2011
	اونان	2015-2011
	متيوة	2015-2005

المصدر: (www.indh.ma)

يقتضي محاربة الفقر تحسين الدخل الفردي، من خلال العمل على خلق المشاريع والأنشطة المدرة للدخل، لذلك فقد استفادت جماعات إقليم شفشاون من دعم وخلق وتشجيع مجموعة من الأنشطة والمشاريع المهنية (جدول رقم 2)، من بينها؛ إنشاء مركز للنسيج بجماعة باب تازة سنة 2005، وإنشاء ورشة للحلي بجماعة شفشاون 2009-2011، ثم إنشاء معصرة للزيتون 500 كغ/ساعة بجماعة الغدير سنة 2006-2008، وستساهم هذه المشاريع التعاونية في تحسين الدخل الفردي للسكان.

جدول رقم2: بعض المشاريع المبرمجة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

الإقليم	الجماعة	المشروع	السنة	صاحب المشروع
		مركز النسيج	2005	جمعية الخزانة
		تطوير وحدة تربية الماعز	2006-2008	الإقليم
		اتحاد التعاونيات	2008	---
		أجبان		MEDA

شفشاون	باب تازة	معصرة الزيتون 500 كغ/ساعة وبناء مستودع	2006-2008	الإقليم
		تجهيز وحدة لجمع الحليب	2006-2008	الإقليم
	شفشاون	مكتب ومركز لعرض الصناعة التقليدية	2009	GIE لتسويق منتوجات الصناعة التقليدية
		ورشة للحلي	2009-2011	ADL Chefchaouèn/ AsociacionMosaycoMediterraneo
		مؤسسة العلوية لدعم المكفوفين وضعاف البصر	2006-2009	ATED والإقليم
		تقوية قدرات إنتاج المواد الأولية	2006	جمعية اليوسفية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة
	بني أحمد الشرقي	وحدة تجفيف التين	2007	الإقليم
	لغدير	معصرة الزيتون 500 كغ/ساعة وبناء مستودع	2006-2008	الإقليم

Source: (Landell M, 2011, P127-128)

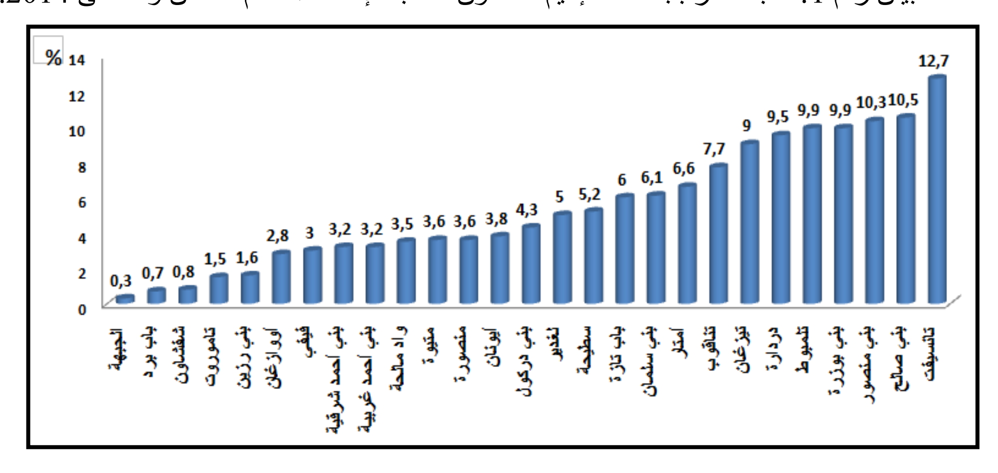
ساهم برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي إلى جانب البرامج التي تم اتخاذها سابقا، في تحسين وضعية جماعات إقليم شفشاون، وهذا ما أبانت عنه الإحصائيات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014 (جدول رقم 3)، حيث تبلغ نسبة الفقر في إقليم شفشاون 4.7%، وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع إقليم الفحص أنجرة ب 5.5%و العرائش ب 5.3%، ومرتفعة بالمقارنة مع إقليم طنجة ب 0.9% وتطوان ب 2% ووزان ب 3%. وبالنظر إلى نسبة الفقر التي سجلت بإقليم شفشاون سنة 2014، يتضح أنها متباينة بين الجماعات (مبيان رقم 1)، حيث تبلغ 0.3% في الجبهة و 4.3% في بني دركول و 9.5% في الدردارة و 12.7% في تانسيفت.

جدول رقم 3: نسبة الفقر بإقليم شفشاون مقارنة مع أقاليم جهة طنجة تطوان الحسيمة سنة 2014.

الجهة	الفقر %	الإقليم	الفقر %
جهة طنجة تطوان الحسيمة	2.6	شفشاون	4.7
		الفحص أنجرة	5.5
		الحسيمة	2.2
		العرائش	5.3
		وزان	3
		طنجة أصيلة	0.9
		تطوان	2

المصدر: (www.hcp.ma)

مبيان رقم 1: نسبة الفقر بجماعات إقليم شفشاون حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.



المصدر: (www.hcp.ma)

2.3.2 يهدف برنامج التأهيل الترابي إلى فك العزلة عن المجالات الجبلية:

يستهدف هذا البرنامج مليون مستفيدا، يقطنون في **3300** دوار تابع لـ **503** جماعة قروية جبلية أو صعبة الولوج بـ **22** إقليم، من أجل تلبية احتياجات ساكنتها في مجال التعليم، الصحة وتقليص الفوارق في مجال الولوج إلى البنيات التحتية الأساسية والتجهيزات (الماء، الكهرباء والطرق والمسالك القروية...)، ثم خدمات القرب، وتعزيز انتقائية الأنشطة القطاعية بتشاور مع

فاعلي التنمية المحلية وبتنسيق مع اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية التي يرأسها الوالي أو العامل. وهذا البرنامج هو امتداد لمجموعة من البرامج التنموية مثل البرنامج الوطني للماء الشروب، والكهربة القروية والطرق القروية(www.chambredesrepresentants.ma).

تعتبر الجماعات القروية بإقليم شفشاون، من أبرز الجماعات المستهدفة من طرف برنامج التأهيل الترابي، للنهوض بوضعيتها في خمس قطاعات أساسية، وهي؛ التزود بالماء والكهرباء، التعليم والصحة ثم الطرق. ويتبين من خلال تفحص نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، المتعلقة بالتزود بالماء والكهرباء ثم التعليم (جدول رقم 4)، أن ربط المساكن بشبكة الكهرباء عرف تطورا مهما، حيث تجاوزت النسبة 90% في عدد هام من الجماعات مثل؛ باب تازة، باب برد وبني دركول وبني صالح وبني سلمان ثم فيفي...، بينما تظل نسبة الربط بالماء الشروب منخفضة جدا، أقل من 5% في بني أحمد الشرقية والغربية وبني دركول وبني فغلوم وبني منصور... وأقل من 30% في أمتار، باب تازة وباب برد وبني بوزرة وسطيحة... أما بالنسبة للأمية فأغلب النسب المسجلة بجماعات إقليم شفشاون تتجاوز 40%، وهي بذلك تتجاوز النسبة المسجلة على الصعيد الوطني ب 32.2%.

جدول رقم 4: حصيلة القطاعات المستهدفة من طرف برنامج التأهيل الترابي بجماعات إقليم شفشاون سنة 2014.

الجماعات	القطاعات المستهدفة	الماء%	التعليم (الأمية%)	الكهرباء%
أمتار	ماء وكهرباء	21.1	47.8	88
باب تازة	ماء، كهربا وتعليم	28.4	33.2	95.6
باب برد	ماء، كهربا وتعليم	22.2	34	95.4
بني أحمد الشرقية	ماء وكهرباء	00.00	42.1	80.2
بني أحمد الغربية	كهرباء وتعليم	00.00	49.0	89.3
بني بوزرة	كهرباء وتعليم	22.6	53.7	88.7
بني دركول	ماء وكهرباء	3.2	42	94.1
بني فغلوم	ماء وتعليم	00.00	43	76.7
بني منصور	تعليم	00.00	50.5	85.9

90.2	35.1	10.4	كهرباء وتعليم	بني رزين
95.1	39.3	00.00	ماء وتعليم	بني صالح
96.4	43.2	00.00	ماء، كهربا وتعليم	بني سلمان
87.7	41.6	3.8	ماء، كهربا وتعليم	بني سميح
94	41.6	2.2	ماء، كهربا وتعليم	الدردارة
91.6	40.5	10.5	تعليم	فيفي
85.5	53	31.2	ماء وتعليم	أوناون
88.9	35.7	10	ماء	لغدير
82.4	49.4	0.1	كهرباء وتعليم	منصورة
85.8	43.5	0.1	ماء، كهربا وتعليم	ووزكان
73.4	47.5	00.00	ماء، كهربا وتعليم	واد ملحة
91.8	41.2	20.8	ماء وتعليم	سطيحة
83.2	47.7	0.1	كهرباء	تلمبوط
90.6	41.7	19.6	ماء وكهرباء	تنقوب
85.7	41.8	28.2	ماء، كهرباء وتعليم	تاسيفت
87.8	40.4	43.5	ماء	تزكان

المصدر: (التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، 2015، ص35).
(www.hcp.ma)

3.3.2 تعاني جماعات إقليم شفشاون من الهشاشة في ظل تنفيذ برنامج محاربة الهشاشة

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين الرعاية وإعادة الإدماج الأسري والاجتماعي للفئات المستهدفة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف الجمعيات والمؤسسات العمومية (التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، 2011، ص26)، ودعم الفاعلين والجمعيات التي تعمل لصالح الأشخاص في وضعية هشة، والعمل على تنفيذ مجموعة من الأنشطة والبرامج التي تهدف إلى مواجهة ظاهرة الهشاشة. ويستهدف هذا البرنامج مجموعة من الفئات في وضعية هشة، إضافة

إلى دعم التكوين وتعلم المهن والحرف والمساعدة على الاندماج المهني. وبالنظر إلى نسبة الهشاشة المسجلة على الصعيد الوطني، نجد أنها انخفضت من38.1% سنة 2001، إلى 12.5% سنة 2014، أما على صعيد جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، فتبلغ النسبة حوالي 9% بينما على مستوى إقليم شفشاون فترتفع إلى 14.8% (الجدول رقم 5)، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع أقاليم طنجة أصيلة ب 4.6% وتطوان ب 7.8% ثم الحسيمة ب 9.3%.

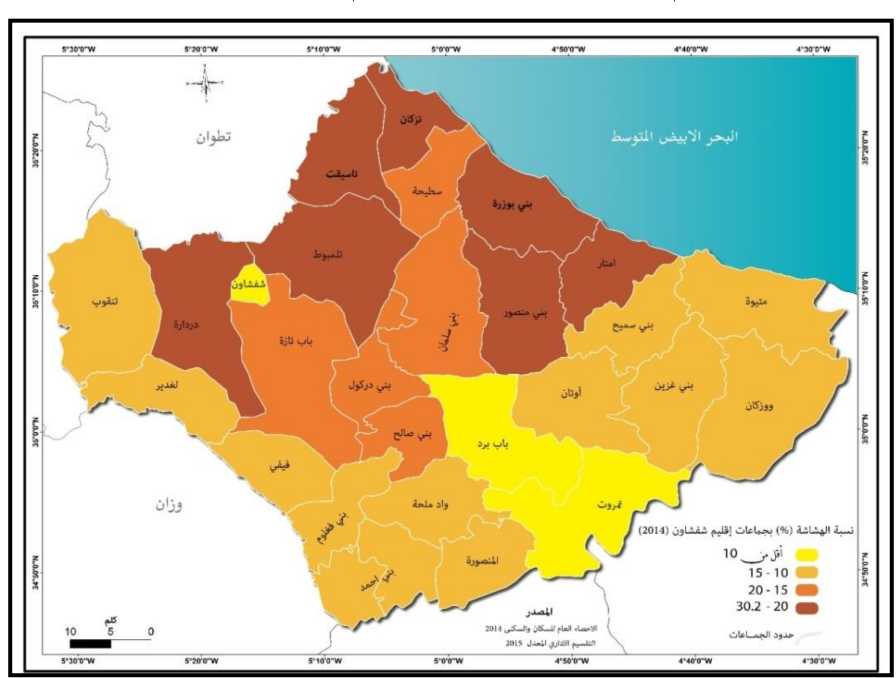
جدول رقم 5: نسبة الفقر بإقليم شفشاون مقارنة مع أقاليم جهة طنجة تطوان الحسيمة سنة 2014.

الجهة	الهشاشة%	الإقليم	الهشاشة%
جهة طنجة تطوان الحسيمة	9.6	شفشاون	14.8
		الفحص أنجرة	18.6
		الحسيمة	9.3
		العرائش	16.3
		وزان	13.5
		طنجة أصيلة	4.6
		تطوان	7.8

المصدر: (www.hcp.ma)

ومن خلال ملاحظة النسب المسجلة على مستوى جماعات إقليم شفشاون (خريطة رقم 2)، يتضح أن هناك تباينا واضحا، حيث ترتفع نسبة الهشاشة إلى أكثر من 20% في تلمبوط، بني بوزرة وبني منصور ثم تانسيفت. وأكثر من 15% في بني صالح، وبني دركول وسطيحة وباب تازة، وتنخفض إلى أقل من 10% في تاموروت، شفشاون وباب برد.

خريطة رقم 2: نسبة الهشاشة بجماعات إقليم شفشاون سنة 2014.



4.2 إكراهات الوسط الطبيعي بإقليم شفشاون:

إن تحسن مؤشرات التنمية البشرية يرتبط بنجاح البرامج التنموية، المتخذة من طرف الدولة لتنمية الجماعات والأقاليم الفقيرة، غير أن تنفيذها على أرض الواقع يواجه بعدة عراقيل وتحديات طبيعية واجتماعية.

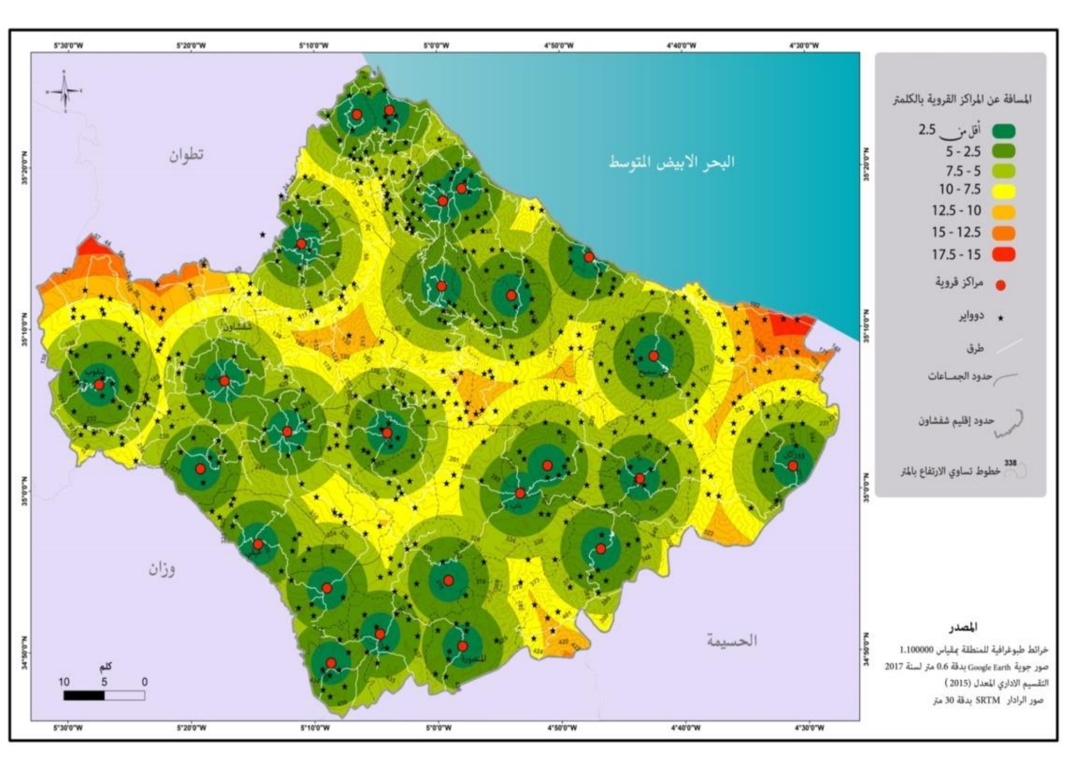
1.4.2 تجمعات سكانية متفرقة ترتبط بمراكز الجماعات بإقليم شفشاون.

إن وضع وتنفيذ البرامج التنموية يشترط تجمع السكان في مجال محدد، لكي تتحقق شموليتها لجميع الساكنة. إلا أن الملاحظ بالنسبة للجماعات القروية بإقليم شفشاون، فأغلب سكانها يتوزعون على شكل دواوير متفرقة- وذات كثافات منخفضة، ويختلف موضعها، بين المنخفضات الضيقة وضفاف الأودية والمنحدرات الشديدة بالمرتفعات الصعبة الولوج- لا تستفيد من البرامج التنموية بحكم تشتتها في المجال وانخفاض كثافتها.

ترتبط هذه التجمعات بشكل وثيق بمركز الجماعة، حيث يتوافد السكان باستمرار نحوه لإشباع رغباتهم وتلبية حاجياتهم من المرافق العمومية والخدماتية (مدارس، مستوصفات وإدارات عمومية وأسواق...)، وهنا تطرح إشكالية المسافة الجغرافية، التي تعتبر عاملا مؤثرا على الولوجية للخدمات والعلاجات الصحية، وتشكل عائقا أمام استفادة السكان من المرافق والخدمات العمومية، فالدواوير التي تبعد عن مركز الجماعة بأقل من 2.5 كم (خريطة رقم 3)، تستفيد ساكنتها أكثر بالمقارنة مع الدواوير التي تبعد بأكثر من 7 كم، مما يؤدي إلى تفاقم مشاكل الأمية

وصعوبة التزود بالماء الصالح للشرب وموت النساء خلال فترة الوضع، خاصة مع وعورة التضاريس وضعف الربط الطرقي، وضعف جودة الطرق.

خريطة رقم 3: توزع مراكز الجماعات والدواوير السكانية بإقليم شفشاون.



2.4.2 إقليم شفشاون، مجال جبلي موارده محدودة ومهدد بعدة مخاطر طبيعية

تتعرض المنحدرات بإقليم شفشاون للتعرية والحركات الكتلية مثل؛ الانزلاقات والانسياخات الأرضية والجريانات الوحلية والانهيارات الصخرية، مما يؤدي إلى انجراف التربة، وبالتالي تقلص سمك الأفق (أ)، المخصص للنشاط الزراعي. كما يعاني الإقليم من اندلاع حرائق الغابات، والتي تتسبب في تراجع مساحة الغطاء الغابوي، ففي سنة 2007 تسبب حوالي 54 حريقا، في احتراق 538.18 هكتارا من الغابة بإقليم شفشاون (Direction de la surveillance et de la prévention des risques, 2008, P35)، مما يؤدي إلى تضرر مواردها. ونتيجة لاستمرار تدهور وضياع الموارد الطبيعية، فإن هذه المجالات تصبح غير مساعدة على استقرار الإنسان.

3. مناقشة نتائج البحث:

نخلص من خلال نتائج البحث أن مؤشرات التنمية البشرية المتعلقة بالكهرباء، قد تحسنت في مجموعة من الجماعات القروية بإقليم شفشاون، حيث أصبح أكثر من 90% من المساكن مزودة بالكهرباء. أما المؤشرات المتعلقة بالتزود بالماء الشروب والتعليم، فهي منخفضة جدا بالمقارنة

مع ما هو مسجل على المستوى الوطني، وبالتالي فحصيلة البرامج التنموية عموما والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بإقليم شفشاون متوسطة وتحتاج إلى رؤية تنموية شاملة، تأخذ بعين الاعتبار عدة أبعاد وإكراهات، وخصوصا الجانب الطبوغرافي، حيث تتركز مجموعة من التجمعات السكانية بشكل متفرق.

4. توصيات ومقترحات:

-خلق تنمية متوازنة بين الجماعات القروية والحضرية بإقليم شفشاون، عبر دعم المقاولات والمبادرات الفردية وتشجيع الاستثمار في المنتجات المحلية.

-برمجة مشاريع تنموية السوسيو-اقتصادية، إلى جانب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مع الحرص على شموليتها لكل مشاكل السكان وضمان استفادة جميع الفئات الاجتماعية.

- ملائمة برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بشكل يتناسب مع الطبيعة الجبلية للجماعات الترابية بإقليم شفشاون، حيث تتوزع الساكنة على شكل دواوير متفرقة، مما يحول دون تزودها بالماء الشروب، ويشجع على الهدر المدرسي في صفوف المتعلمين، وبالتالي وجب العمل على خلق بدائل تنموية تتناسب مع طبيعة هذا المجال الجبلي، وتمكين الساكنة من هذه المادة الحيوية وضمان استفادة أبنائهم من التعليم.

-الأخذ بعين الاعتبار الأخطار الطبيعية، وخصوصا حرائق الغابات والحركات الكتلية في برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، نظرا لأضرارها البيئية، الاجتماعية والاقتصادية.

خاتمة:

يسعى المغرب من خلال تطبيقه للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إلى تحقيق تنمية متوازنة بين مختلف مناطق المملكة، وتجاوز التأخر في عدة قطاعات والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية (التعليم، الصحة والدخل الفردي...) لمختلف مناطق البلاد إلى مستوى البلدان المتقدمة (المرصد الوطني للتنمية البشرية، 2013، ص9). إلا أن مجموعة من المعيقات تحول دون تحقيق هدف هذه البرامج التنموية وهو تنمية السكان، لأن البرامج التي تبرمج لتنمية المناطق السهلية لا يمكن أن تتخذ لتنمية المناطق الجبلية، لذلك يجب الإسراع في إنشاء وكالة تنمية المناطق الجبلية، والتي ستضطلع باقتراح البرامج التنموية التي تتلاءم مع المناطق الجبلية، إضافة إلى إصدار قانون الجبل.

قائمة المراجع:

1. اسباعي عبد القادر(2012)، التهيئة الغابوية وتنمية المناطق الجبلية بالمغرب، مجلة التنمية القروية بالمناطق الجبلية الحاجيات والمنتظرات، ط1، منشورات الجماعة القروية لإغزران رقم 2، صفرو، المغرب.

2. التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية(2015)، استهداف برنامج التأهيل الترابي، الرباط، المغرب.

3. التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية(2013)، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الانطلاقة والتطور، حصيلة 2005-2012، الرباط، المغرب.

4. التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية(2011)، تقرير 2005-2010، الرباط، المغرب.
5. الكتمور حسن، مزورة ليلى(2012)، التنمية القروية بالمناطق الجبلية بين المؤهلات والاكراهات، مجلة التنمية القروية بالمناطق الجبلية الحاجيات والمنتظرات، ط1، منشورات الجماعة القروية لإغزران رقم 2، صفرو، المغرب.
6. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(2017)، التنمية القروية: مجال المناطق الجبلية، الرباط، المغرب.
7. المرصد الوطني للتنمية البشرية(2013)، تقييم منجزات المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2010-2005)، خلاصة، الرباط، المغرب.
8. ظريف جواد، السامي عبد المجيد(2016)، الريف الغربي بين الإنصاف والتضامن الترابيين، حالة إقليم الفحص أنجرة، مجلة البحث الجغرافي والتنمية بالجبال المغربية، نحو جغرافية القرب، ط1، منشورات الجماعة القروية لإغزران رقم 6، صفرو، المغرب.
9. Ait Hamza M(2005), Crise de la montagne et formes d’adaptation (haut atlas central, Maroc), actes du 7éme colloque Marocco - allemand, 1ére édition, faculté des lettres et des sciences humaines, Rabat, Maroc.
10. Cherkaoui M(2019), Social capital between state and society in Morocco: An outside-in reflection, report, al jazeera centre for studies, Qatar.
11. Department of environment(2012), sustainable development in morocco, achievements and perspectives from rio to rio +20, Rabat, Maroc.
12. Direction de la surveillance et de la prévention des risques(2008), Le risque feux de forêt, Rabat, Maroc,
13. Landell M(2011), Etude sur la dynamique du tissu économique en milieu rural-Maroc, Rapport de la phase I, Analyse de l’existence, Rabat, Maroc.
14. Laouina A(2005), La montagne dans les plans nationaux sectoriels et dans la vision de l’aménagement du territoire, actes du 7éme colloque Marocco - allemand, 1ére édition, faculté des lettres et des sciences humaines, Rabat, Maroc.
15. Municipal fund of andalusia for international solidarity(2017), mediterranean diet of chefchaouen, Tanger, Maroc.
16. Oecd(2018), morocco-oecd dialogue on territorial development policies, Paris.

17. www.chambredesrepresentants.ma.
18.www.iemed.org, Jaidi L, economic and social change in Morocco : civil society’s contributions and limits, Rabat, Morocco.
19.www.hcp.ma الموقع الرسمي للمندوبية السامية للتخطيط
20.www.indh.maالموقع الرسمي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

التيارات الأيديولوجية المعاصرة في العالم العربي"رؤية تحليلية نقدية"

أ.د محمد ياسر الخواجة، جامعة طنطا- مصر

Contemporary ideological streams in the Arab world "critical analysis vision"

Prof .Mohammed Yasser Elkawaga,Tanta University –Egypt.

ملخص: تهدف الدراسة الراهنة إلي تناول أهم التيارات الأيديولوجية المعاصرة في المجتمعات العربية، وهي التيار الإسلامي، والقومي، والليبرالي، والاشتراكي في كل المجتمعات العربية، وأنها استخدمت تحليل المضمون للأصول الفكرية لهذه التيارات، وفي نفس الوقت قدمت تحليلاً نقدياً لهذه التيارات، والنتائج أوضحت أن هذه التيارات تباينت في طريقة حل مشكلات المجتمعات العربية، وتقديم إجابات ملموسة لتحقيق التنمية، والتقدم، والدراسة ألقت الضوء علي بعض النتائج السلبية، والإيجابية الرئيسية لهذه الاتجاهات علي المجتمعات العربية.

الكلمات الافتتاحية: التيارات الأيديولوجية، الاشتراكية، الليبرالية، القومية، التيار الإسلامي.

Abstract: The present study is aimed at dealing the important contemporary ideological streams in all Arabic societies as Islamic, nationalism, liberalism and socialism streams, it employs, the content analysis and simultaneously invoking critical analysis to this streams.
Results showed that this trend has differentiation in the way of solving the Arab region problems and not presentation concrete answers about realizing progress and development, finally the study highlighted some of the major negative and positive consequences to these streamson the Arab societies.
Keywords: Ideological, Streams, Socialism, Liberalism, Nationalism, The Islamic Current.

مقدمة:

أوضحت النظريات الأساسية في علم اجتماع المعرفة أن المعرفة كظاهرة اجتماعية هي إحدى جوانب الظاهرة الاجتماعية الكلية، ومن ثم فإن إدراك العلاقات الوظيفية بين مكونات البناء الاجتماعي وأجزائه توضح أن هناك علاقات تبادلية بين البناء الاجتماعي والثقافي بشكل تفاعلي بمعنى أن كلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر، ولذا فقد أكد كونت أن المعرفة هي التي تشكل المجتمع في حين يرى دور كايم أن المجتمع هو الذي يشكل المعرفة أما ماركس فقد أكد أن الوجود الاجتماعي يحدد الوعي الاجتماعي، وبالتالي يتضح التطور الفكري الإيديولوجي لا يحدث في فراغ بل يرتبط بالسياق الاجتماعي والسياسي بوجه عام يؤثر فيه ويتأثر به.

ويبرز ذلك واضحًا في دول العالم العربي والنامي، حيث يزخر الفكر الاجتماعي والسياسي بأيديولوجيتين مغايرتين في توجيه الحياة الاجتماعية والسياسية، نمت الأولى وتطورت في المجتمع الغربي، وهي الإيديولوجية الرأسمالية الليبرالية التي تقوم على التعددية السياسية وتداول السلطة، أما الثانية فقد نشأت في الاتحاد السوفيتي وهيالأيديولوجيا الاشتراكية والتي تعتمد على نظام الحزب الواحد وهو الحزب الشيوعي للسلطة والإيمان بوحدة السلطة، وقد نجم عن ظهور هذين الإيديولوجيتين وجود تابعين لها في العالم العربي والنامي يحاول بعضها تطبيق أحد نماذج والسير في فلكه ويحاول الأخر الجمع بين النموذجين وظهر تياران آخران كرد فعل لانتشار الأفكار الغربية في العالم العربي وهما التيار الديني الإسلامي وتفرع منه اتجاه محافظ تقليدي وآخر إصلاحي تجديدي.

والتيار القومي الذي ظهر متحرراً من الاتجاه الديني بتأثير انهيار الخلافة العثمانية مرتكزاً على عناصر ثلاثة هي : اللغة والتاريخ والدين، وهي وليدة أوضاع عربية من خلال وعى الشعوب العربية لذاتها وتعميمها على نيل حقوقها وتأمين مصالحها وتقرير مصيرها.

وفي ضوء ذلك يحاول هذا البحث تناول أهم الإيديولوجيات الفكرية على الساحة العربية المعاصرة من خلال تحليل الركائز والمنطلقات الإيديولوجية لكل تيار من خلال ما طرحه هذا التيار في معالجة قضايا المجتمع العربي وحل مشاكله، وهي إيديولوجية التيار الإسلامي ثم الاتجاه القومي. ثم إيديولوجية التيار الليبرالي، والإيديولوجية الاشتراكية (اليسارية).

أولاً: التيار الإيديولوجي الإسلامي: إن المحقق لنشأة التيار الإسلامي فإننا نجده منقسمًا إلى ثلاثة اتجاهات أساسية وهي:

الاتجاه الأول. الاتجاه السلفي التقليدي المحافظ: وهو الذي يجعل من العودة إلى الماضي والتمسك بما كان عليه السلف هو أساس أي محاولة معاصرة، وهو لذلك يحاول التأثير على جمهوره المستهدف عن طريق إبراز الصور الناجحة في الماضي، وما كان عليه سلف الأمة الإسلامية من تقوى وعبادة، لأن هذه العودة هي الطريق الوحيد إلى استعادة أمجاد الماضي المفقود، وهو اتجاه ذو خطاب تقليدي محافظ، ولعل الإخوان المسلمون في مصر هم خير من يمثل هذا الاتجاه(نيفين عبد الخالق، 1994، ص183- فرانسوبورجا، 1992، ص61).

فجماعة الإخوان كما يقول الشيخ حسن البنا منشئ التيار الإسلامي للإخوان دعوة سلفية، وطريقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية، وجمعية ثقافية، وشركة

اقتصادية، وفكرة اجتماعية، أي ترى أن الإسلام دين، ودولة، وعبادة وقيادة، مصحف وسيف لا ينفك أحدهما عن الآخر(رفعت السعيد، 1989، ص25).

وهذا يعني أن الإخوان المسلمين مثلوا خطًا إيديولوجيا متميزًا منذ تأسيسهم، لكن اختلفت وسائل تحقيق غاياتهم عبر فترات تاريخ المجتمع المصري خاصة والعربي عامة، فالأصلعندهم أن الإسلام نظام شامل متكامل، وقائم على مصدرين أساسيين هما القرآن والسنة وأنه نظام صالح للتطبيق في كل زمان ومكان، ويؤكد على أن الحكومة والدولة قاعدة من قواعد النظام الاجتماعي الذي جاء للناس، وأن الطاعة وهي (أحد أركان الدعوة) هي امتثال للأوامر وإنقاذه فورًا، في العسر واليسر، والمنشط والمكره، ونظام الدعوة صوفي بحت من الناحية الروحية، وعسكري بحت من الناحية العملية، وبالتالي فشعارنا دائمًا أمر وطاعة من غير تردد ولا مراجعة ولا شك ولا حرج(رفعت السعيد، 1989، ص18).

الاتجاه الثاني. التيار الأصولي الحركي(الإحيائي): وهو التيار الذي ينتهج من (الجهاد) أداة للتعبير السياسي، ولتغيير المجتمع، وهو يرى أن العامل الرئيسي في الإحياء الإسلامي في الإسلام ذاته كعامل للإحياء، ويتضح هذا العامل بالنظر لطبيعة بناء وديناميه الإسلام، ذاته كعقيدة تحكم توجهات المسلمين، وينطلق من إدراك أن الإسلام يمتلك تصورًا لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الإسلامي، أي أن الإحياء الإسلامي هو تسييس كل ما هو إسلامي والعودة به إلى الأصول وان استلزم ذلك " العودة المسلحة" أي أن العنف الثوري أحد خصائصه المتفردة، وهو عودة إلى الذات الإسلامية باعتبارها نسقًا كليًا ونموذجًا أصيلاً يرفض النموذج الغربي، ويمثل الإحياء بهذا المعنى طرحًا مضادًا للطرح الحضاري الغربي، مشتملاً على طريقة التفكير، ونظرية المعرفة والمفهوم الفلسفي للعالم(رفعت سيد أحمد، 1989، ص40-42).

ويمثل هذا التيار "أبو الأعلى المودودي" أحد أبرز المنظرين له، ومن بعده جري مزيد من التحقيق والتفسير علي يد "سيد قضب" الذي أكد في كتابه معركة الإسلام والرأسمالية أنه إذا أريد للإسلام أن يعمل فلا بد للإسلام أن يحكم، فما جاء الدين لينزوي في الصوامع والمعابد أو يسكن في القلوب والضمائر، إنما جاء ليحكم الحياة ويصرفها وفقا فكرته الكاملة عن الحياة لا بالوعظ والإرشاد فقط وإنما بالتشريع والتنظيم كذلك(سيد قضب، 1980).

وهذا ما يوضح أن هذا التيار الأصُولي السلفي يعجز عن حل التناقض بين ضرورة الاستفادة من الثقافات الأخرى في مجال العلوم الطبيعية والاجتماعية وبين الاكتفاء الذاتي بالنص وحده للبحث عن الحلول الملائمة لكل الأزمات في المجتمعات الإسلامية وفي كل عصورها.

الاتجاه الثالث. التيار الإصلاحي التنويري: وهو يحاول التركيز على إبراز القيم الإسلامية في إعمار الكون والدعوة بالتي هي أحسن " وجادلهم بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولى حميم" ومحاولة التصدي للأفكار الخاطئة والهدامة والتي تحاول أن تكتسب إقرارًا مزيفًا باسم الدين، وهذا الخطاب التنويري قديم على الساحة المصرية، فإذا حاولنا تأصيله على مستوى الثقافة المصرية في العصر الحديث فإننا نرجعه إلى الإمام محمد عبده وجهوده الإصلاحية التنويرية القائمة على التجديد عن طريق العودة إلى السلف أيضًا، ولكن مع إعمال العقل وربط ذلك بواقع المجتمع، ومشاكله التي تحتاج إلى حلول ومن قبل الإمام كانت إرهاصات

هذا الاتجاه التنويري قد ظهرت على أيدي علماء ومشايخ من أمثال: الشيخ حسن العطار، والشيخ الشرقاوي، والشيخ الزيادي، والشيخ حسن الجبرتي وعبد الرحمن الجبرتي(نيفين عبد الخالق، 1994، ص184-185)، وكانت رؤية محمد عبده الإصلاحية للفكر الديني الإسلامي مدرسة كاملة من أبرز أعلامها رشيد رضا الذي اتخذ من الصحافة منبرًا لبث الخطاب الديني فأصدر مجلة المنار عام 1889م؛ لتواصل الطريق الذي بدأته من قبل العروة الوثقى، وذلك بالتركيز على بث الوعي في جماعة المسلمين، وقد انبثق هذا الاتجاه التنويري الإصلاحي عمومًا من فكر رفاعة الطهطاوي الذي اعتبر أبو الفكر العصري الحديث(لويس عوض، 1983، ص121) والذي كان حريصًا على التأكيد على ثلاث قضايا هي : العقل، وأن طبيعة الأشياء مقترنة بمقتضيات العصر، والشريعة الإسلامية، وكان لا يرى خلافًا بين الشريعة والعقل، ولا بين الشريعة والقوانين الوضعية، وبالتالي فليس لنا أن نعتمد على ما يحسنه العقل أو يقبحه إلا إذا ورد الشيء بتحسينه أو تقبيحه(علا مصطفي أنور، 1990، ص46).

وفي هذا السياق يرى – قيس العزاوي- أن السلفية كحركات تجديد مرت بأربعة مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى: وهي الحركة الوهابية والسنوسية، والمهدية وكلها كانت تدعو إلى إصلاح العقائد من خلال العودة إلى المنابع الإسلامية والاجتهاد.

المرحلة الثانية: وهي تتمثل في فكر النهضة الإصلاحية ومن روادها محمد عبده والأفغاني والطهطاوي ورشيد رضا والكواكبي وخير الدين التونسي وعبد الحميد ابن باديس وشكيب ارسلان، وعبد القادر الجزائري، وقد دعا هؤلاء إلى رفض التقليد ومحاربته، وفتح باب الاجتهاد واعمال العقل بالاعتماد على الكتاب والسنة، وتطهير الإسلام من البدع والخرافات التي لحقت به، والتوفيق بين العلم والدين.

أما المرحلة الثالثة فتشمل حركات الإخوان المسلمين التي تأثرت بفكر كل من الشيخ حسن البنا والمفكر الإسلامي السيد قطب.

وأخيرًا المرحلة الرابعة، وتضم الجماعات الإسلامية الحالية التي تسعى للرد على تحدي التخلف والاستعمار(حيدر إبراهيم، 1998، ص18-19).

وبالتالي يري الباحث أن التيار الإسلامي سواء باتجاهاته المختلفة أو مراحل تطوره تنطلق من مرجعية واحدة وهي الكتاب والسنة، وبالتالي فالإسلام حقيقة محورية في تفكير أصحاب الإيديولوجية الإسلامية بفروعها (المحافظ والأصولي والإصلاحي) لأن الدين الإسلامي في اعتقادهم يمثل قوة اجتماعية قادرة على تحقيق التكامل الاجتماعي، لذلك تصور مفكرو هذا الاتجاه النهضة في إطار إسلامي، وبدلاً من فهم المشاكل التي طرحها الواقع آنذاك ذهب الاتجاه الإسلامي المحافظ والأصولي إلى تمجيد الماضي دون وضع محاولة سند علمي يدعم تفسيراتهم، كذلك كان الاتجاه الإصلاحي التنويري محكومًا أيضًا بالتقاليد وكان هدفه حماية الإسلام في المحل الأول إلا انه كان أكثر عقلانية، لذلك طالب أنصاره بإعادة تفسير الدين بما يتلاءم مع الواقع الجديد والمتغيرات الناشئة وسعوا إلى إحياءالإسلام بتخليصه من الآراء والأفكار الفاسدة والغريبة التي علقت به خلال الزمن، ويرتبط هذا التيار خاصة بفكر محمد عبده(مريم أحمد مصطفي، 1989، ص120).

وفي هذا الإطار يرى الكاتب الفرنسي برونو أنه قد تم إدخال الحركة الإسلامية السلفية على الجزائر عن طريق الإمام محمد عبده الذي زار الجزائر عام 1930م، ومن اللافت للنظر أن زيارة واحدة لرجل واحد

أدت إلى تأسيس حركة إيديولوجية في حين فشلت فرنسا في تمرير أفكارها الاندماجية طيلة استعمارها للجزائر. ولذلك فقد تم استخدام الدين كأيديولوجية وكأداة للمقاومة. لذلك فقد قال المؤرخ الفرنسي شارل روبيرت اجيرو Ageron إن تركيز العلماء على الهوية العربية الإسلامية كان محاولة منهم لمواجهة الإيديولوجيات الأجنبية، وبالتالي إنهاء حالة الاغتراب السياسي والثقافي لمجتمعهم، ومن هنا فقد أكدت الكاتبة الفرنسية " فافي كولوناF. Colona"أن كل الحركات والأحزاب في الجزائر استخدمت الإسلام فعليًا في مرحلة ما من مراحل تطورها، وذلك لما له من قدرة خارقة على تجنيد الجماهير العريضة(صالح الغلالى، 1999، ص310).

ونظرًا لأن كثيراً من الباحثين يعتبرون " الإخوان المسلمون" الآباء الشرعيين لكثير من الحركات والجماعات الإسلامية المعاصرة سواء في مصر أو في شمال أفريقيا(المغرب العربي)(فرانسو بورجا،1992، ص61- Mitchell, R, 1993, P221-225)، ولذا فإننا سوف نركز على إيديولوجيةالإخوان المسلمين وتطورها التاريخي، وآلياتها، وأفكارها، ومناهجها في التفكير.

لكن إذا حاولنا فهم عملية الإحياء الديني وتناميها لدي الجامعات الإسلامية فلابد أن ندركها في سياقها الاجتماعي وتطورها الزمان لذا سنحاول أن نلقي الضوء على نشأة وتطور حركة الإخوان المسلمين في مصر.

وفي الواقع بدأت حركة الإخوان المسلمين في العشرينيات في مدينة الاسماعلية حيث كانت نجد الأتباع بين أبناء الطبقة الدنيا من العمال ثم انتقلت شعبيتها إلى الطبقة الوسطى الدنيا، من صغار التجار والفئات العمالية المتعلمة ثم إلى الطبقة الوسطى، من الموظفين والمهنيين، وفي إطار ذلك مرت حركة الإخوان المسلمين بثلاث مراحل مهمة:

المرحلة الأولى: المرحلة الأخلاقية وتمثل جذور الحركة ونشأتهاوفيها كانت أهداف الجماعة تتمثل في نشر الأخلاقيات المحافظة ومقاومة الأخلاقيات الصناعية الجديدة، وتوضح مذكرات حسن البنا أن بداية نشاطه من قبل تكوين جماعة الإخوان المسلمين تمثلت في اشتراكه في جمعيات، تقوم بنشر المبادئ الأخلاقية والمناداة بالتحلي بقيم المجتمع الدينية التقليدية وفي هذه المرحلة وجه نشاط الجماعة للعديد من الطبقات، ولكن نلاحظ أن النشاط الأخلاقي تميز بمحاولة فرض سلطة على الأخريين من خلال توجيه اللوم والتهديد لمن يقوم بسلوك يخرج عن نطاق الأخلاقيات المحافظة.

المرحلة الثانية: المرحلة الاجتماعية، وتتضمن هذه المرحلة بداية التأثير الفعلي على المجتمع العام، ففيها تزايد نشاط الجماعة، وكسبت اعضاء جدًا وتعددت مراكز الجماعة عبر مختلف مدن مصر، وفي هذه المرحلة التي تركزت في أوائل الثلاثينيات كانت الجماعة تقوم بدور تعليمي مهم في المجالات الصحية والاجتماعية ومن خلال الدور الاجتماعي وتقديم الخدمات للآخرين كانت الحركة تؤسس وجودها ونفوذها في المجتمع.

المرحلة الثالثة: فهي المرحلة السياسية وفي هذه المرحلة حاولتالجماعة المشاركة في الحكم بعد مشاركتها في التوجيه الاخلاقي، والنشاط الاجتماعي، لتنتقل من دائرة إلى دائرة أوسع ممارسة واندماجًا في الحياة العامة للمجتمع، وفي كل مرحلة كانت الجماعة تحقق نجاحًا مما يدفعها من مرحلة إلى أخري، ومن دور إلى آخر أكثر اتساعًا. ومع المرحلة السياسية كانت قاعدة الجماعة تنتمي إلى الطبقة الوسطى.

ومن هذا يتضح الارتباط بين تغير الطبقة التي تستند عليها الجماعة، وبين اتساع وفاعلية مجال عملها، مما يؤكد إلى أهمية دور الطبقة التي تستند عليها في إتاحة الفرصة لمزيد من التعمق في الأدوار المجتمعية. فتغير الطبقة التي ينتمي إليها أعضاء الجماعة كان دليلاً على تزايد إتباعها بين فئات أكثر نفوذًا وتأثيرًا في المجتمع والمضي في توسيع مجال نشاطها حتى وصلت إلى محاولة المشاركة في الحكم(رفيق حبيب، 1989، ص103- 104).

علاوة على ذلك حاول حسن البنا أن يضم المتصوفة إلى جماعته ونجح بالفعل في ضم بعضهم إلا أنه يئس من إمكانية اصلاح الصوفية وجذبها تمامًا إلى الاخوان فراح يهاجمها بضراوة، وراح يتهم الصوفية بأنها لم تقف عند حد علم السلوك والتربية ولكنها تجاوزت ذلك بعد العصور الاولى إلى الاذواق والمواجد، ومزج هذا بعلوم الفلسفة والمنطق ومواريث الامم السابقة الفكرية، فخلطت بذلك الدين بما ليس فيه، وفتحت ثغرات واسعة أمام كل ملحد أو فاسد ليدخل من هذا الباب إلى صميم الاسلام فيفسده باسم التصوف والدعوة إلى هذا الزهد(عمار على حسن، 2007، ص85-86).

ورغم ذلك يري الباحث أنه كانت هناك نقاط كثيرة للالتقاء بينهما لكن الممارسة العملية هي التي تخلق هذا القدر من التمايز؛ إلا أن المرجعية واحدة بينهما فالقرآن والسنة هما المرجعية الاساسية وهنا نجد الأساس والجذر الأول الذي تنبت منه وتشترك عليه هذه الجماعات الاسلامية؛ ومن هنا يرى أحد الباحثين أن الآليات والمنطلقات الفكرية للجماعات الاسلامية واحدة وغير قابلة للنقاش أو الحوار أو المساومة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

-التوحيد بين الفكر، والدين وإلغاء المسافة بين الذات والموضوع.

-تفسير الظواهر كلها بردها جميعًا إلى علة أولى وهو الخالق سبحانه وتعالى، وتستوى في ذلك الظواهر الاجتماعية أو الطبيعية.

-الاعتماد على سلطة السلف أو التراث وذلك بعد تحويل النصوص التراثية – وهي نصوص ثانوية- إلى نصوص أولية تتمتع بقدر هائل من القداسة لا تقل عن النصوص الأصلية.

-اليقين الذهني والحسم الفكري القطعي، ورفض أي خلاف فكري إلا إذا كان في الفروع والتفاصيل دون الأسس والأصول.

إهدار البعد التاريخي ويبدو هذا واضحًا في وهم التطابق بين المعنى الانساني(الاجتهاد الفكري) الآني وبين النصوص الاصلية والتي تنتمي من حيث لغتها على الأقل إلى الماضي وهو ما يؤدي إلى مشكلات خطيرة على المستوى العقيدي، وإذا كنا في مجال تحليل النصوص الادبية – وهي نتاج عقل بشري مثلنا – لا تزعم تطابق التفسير مع النص أو مع قصد كاتبه، فإن الخطاب الديني لا يكتفي بإهدار البعد التاريخي الذي يفصله عن زمان النص، بل يزعم لنفسه قدرة على الوصول إلى القصد الالهي.

وبنفس الدرجة من الوضوح يبدو إهدار البعد التاريخي في تصور التطابق بين مشكلات الحاضر وهمومه وبين مشكلات الماضي وهمومه، وافتراض امكانية صلاحية حلول الماضي للتطبيق على الحاضر، ومن هذه الزاوية نلمح التفاعل بين هذه الآلية وبين الآلية الثانية التي تتعلق برد الظواهر إلى مبدأ واحد خاصة فيما يرتبط بتفسير الظواهر الاجتماعية، إن رد كل أزمة منأزمات الواقع في المجتمعات الاسلامية، بل والبشرية كلها إلى البعد عن منهج الله هو في الحقيقة عجز عن التفاعل مع الحقائق التاريخية، وإلقائها في دائرة المطلق

والغيبي، والنتيجة الحتمية لمثل هذا المنهج تأييد الواقع وتعميق اغتراب الإنسان فيه(نصر حامد أبو زيد، 1989، ص45-58).

هذا عن الآليات التي تستخدمها الجماعات الإسلامية بشكل عام وجماعة الإخوان المسلمين بشكل خاص أما عن المنطلقات الفكرية لهم فهي تتمثل في عنصرين أساسيين هما:

أ- الحاكمية والجاهلية:

حيث بدأ الخطاب الديني التركيز على مفهوم الحاكمية من خلال كتابات سيد قطب مفكر جماعة الإخوان المسلمين خاصة في فترة الستينيات، وهنا نتساءل ماذا يقصد سيد قطب بالحاكمية؟ وهنا يميز سيد قطب بين مجتمع وآخر، بين مملكة وأخري على أساس الحاكمية فيها، فإن كانت الحاكمية فيها لله وحده فالمجتمع اسلامي وإن كانت الحاكمية للبشر، فان المجتمع جاهلي. وحين تكون الحاكمية العليا لله وحده الذي هو مصدر السلطات، لا الشعب ولا الحزب ولا أي من البشر تكون هذه هي الصورة الوحيدة التي يتحرر فيها البشر تحررًا كاملاً وحقيقيًا من العبودية للبشر، وتكون هذه هي الحضارة الانسانية.

والخطورة هنا هو وضع الإنساني مقابل الإلهي، والمقارنة الدائمة بين المنهج الإلاهي ومناهج البشر، ومن الطبيعي أن تؤدى المقارنة إلى عدمية الجهود الإنسانية.

أما الجاهلية وهي تعد فكرة محورية في كتاب " معالم في الطريق" وهذا المفهوم لدى (قطب) "ممثل التيار الأصولي المتشدد في الاخوان المسلمين" يتجاهل تمامًا تنوع المجتمعات البشرية والتشكيلات الاقتصادية والاجتماعية التي سادت على مدى التاريخ مكتفيًا بالإقرار بمجتمعين هما المجتمع الاسلامي والمجتمع الجاهلي والمعيار الذي يعتمده للتمييز بين المجتمعات هو المعيار الديني الإسلامي فحسب وبالتالي فالمجتمع الإسلامي هو المتحضر والمجتمعات الجاهلية (غير الإسلامية) فهي متخلفة(أحمد ماضي،1989، ص37- 38).

ب- النص:

وهنا يرى الخطاب الديني أن النصوص الدينية بينة بذاتها، ناطقة عن نفسها، ولا إعمال للعقل فيها وبالتالي فإن الخطاب الديني حين يرفع في وجه العقل والاجتهاد مبدأ لا اجتهاد فيما فيه نص يقوم في الحقيقة بعملية خداع ايديولوجي ماكرة، لأن الخطاب الديني المعاصر لا يكتفي تثبيت النص وسلبه حركته بالخلط بين المفهوم الحديث والمعنى القديم لكلمة النص بل يسعى لتثبيت دلالته بإعلان نفي الاجتهاد.

ولذا فإن اختزال دور الإسلام ومقصده الكلى في تحرير الإنسان من العبودية لغيره من البشر لكي يرده إلى عبودية من نمط آخر هو التزييف بعينه، لأن مقصده شكلي مادام يسلمه إلى عبودية كهنة النصوص، هذا فضلاً عن أنه تزييف يجمد النصوص كما يجمد الواقع، بإلغاء حقائق التاريخ واللغة ومحاربة العقل الذي حرره الوحي(نصر حامد أبو زيد، 1989، ص71-75).

منهج الإخوان المسلمين:

وعلى هذا فإن منهج الإخوان المسلمين يسعى – منذ قيادتها – إلى تجديد الاسلام وتحقيق أهدافها على المستوى المحلى والعالمي مع مراعاة المعاصرة التي تعني استيعاب ثقافة وعلم العصر والحفاظ على الأصالة والهوية، وأهداف الجماعة تقتضي ثقافة تؤهل لتحقيق هذه الاهداف، فالإسلامية المعاصرة والتأصيل المكافئ من أجل تحقيق الأهداف هما ركنان أساسيان في قضية المنهج. فانفتاح الشخصية المسلمة أمر لا يتحقق دون توفير ثقافة إسلاميةمتكاملة تعتمد الأصول والقوانين وتراعى المعاصرة، وتحرص على

تأكيد الهوية من أجل ذلك كان من المهم أن يؤكد الإخوان المسلمون على القرآن والسنة نبعًا لمنهجهم سعيًا لتكوين الإرادة القوية لدى الإنسان المسلم، والمعرفة بالمبادئ التي تفرق بين الأصيل، والدخيل، والصحيح والمزيف، وقبل كل ذلك الإيمان الذي يعصم من الخطأ ويبعد عن الزللويوفر التجرد والزهد ويولد العطاء والبذل.

أيضًا تراعى الجماعة في منهجها أن تضع للإنسان المسلم الميزان الذي يزن به كل ما حوله، وكل ما يحدث ويطرأ على الساحة، أي تعطي للإنسان المسلم المنظار الاسلامي الفعال الذي يرى الاشياء والأمور، والقرآن والسنة هما بصيرة للإنسان المسلم ونور حياته.

والتصور العام للعلوم في الإسلام يجب أن يتمثل في المناهج، فهناك من العلوم ما هو مفروض، فرض عين، وهناك الثوابت، والتخصص وهناك المتجدد، وهناك العلوم المكروهة والعلوم المحرمة، ويلاحظ في حق المسلم أن ما يفرض عليه من علوم لابد أن يلم ويعرف ضوابطها كما يلاحظ في التخصص في العلوم ما يجعله فرض عين على كل المتخصصين، ولكل مرحلة من مراحل حياة الانسان المسلم منهجها الذي يناسبها، كما تتميز المناهج التي التزامها الإخوان المسلمون في التربية بتوحيد الفهم، والالتقاء على رؤية حتى لا يكون للإسلام صوره المتعددة في نفوس الناس ومن ثم يأتي تعميم المناهج الإسلامية العلمية والعملية طريقًا عمليًا في دعوة الإخوان المسلمين، لأن المنهج الاسلامي لا يترك ثغرة ينفذ منها ضلال أو بلبلة لعقل الانسان المسلم أو قلبه، ومن ثم فهو منهج حريص على سد الثغرات، ومنافذ الفتنة والتشكيك، وفي نفس الوقت تهيئ الإنسان المسلم لمواجهة الوافد والتعامل معه وهو على ارض صلبة يدعمه الفهم الصحيح والوعي الناضج(محمد ياسر الخواجة، 2012، ص194- 196).

وهكذا يتضح من عرض وتحليل التيار الاسلامي (السياسي) أن هناك شبه اجماع بين مختلف التيارات الإسلامية المعاصرة بضرورة الرجوع إلى أصول الدين الصحيح، وأن سبب الانحطاط والتخلف هو تخلى المسلمين بطريقة أو بأخري عن تعاليم دينهم، ولذلك فهم قد دافعوا عن نموذج الدولة الإسلامية في أدبياتهم بأن الإسلام قد نجح في إقامة الحكم القائم على الشورى، وادارة الدولة لقرون طويلة، وفي أماكن متفرقة، وأن الحاكمية لله وليس للبشر، ومن ثم يدخل القول بأن الشعب مصدر السلطات عند بعض السلفيين تحت العبودية لغير الله، ومن ثم فقد رفضت التيارات الاسلامية الديموقراطية الليبرالية كأسلوب لنظام الحكم؛ كما أن الإسلام السياسي قد وقف تاريخيًا على الطرف الآخر من اتجاهات التغريب والمنهج الرأسمالي أو الاشتراكي بل أكثر من ذلك فأن الاتجاهات السلفية كانت نقيضًا للحركات الصوفية ولذلك فالقضية في النهاية دنيوية ترتبط بالمصالح والاهداف وليست روحية تقف عند حدود المشاعر والمعتقدات الدينية.

ولذا فإن التيارات الإسلامية وبخاصة تيار الإخوان المسلمين مطالبة بقيادة حركة تصحيحية تسعى إلى الوسطية والاعتدال والحفاظ على التراث الاسلامي والثقافة العربية وأن تكون هذه الدعوة وطنية المنبع أممية الانتشار؛ لأن الاسلام دين لا يعرف الحواجز أو الجنسيات، والسعي نحو التجديد الفكري والحياتي أي التجديد القيمي الإنمائي ولابد أن يكون هذا التجديد – كما يقول من صعب – منهجيًا لا عشوائيًا، ولا بد أن تستند منهجيته إلى مبدأ ذاتي إسلامي لا إلى المبادئ المنهجية الحركية الحديثة وحدها(حسن صعب، 1972، ص86).

خاصة كما يقول – أنور عبد الملك- أنه من المستحيل أن ينجح شخص يسعه ولو للحظة واحدة أن يستعبد الإسلام السياسي المعاصر والحركات الناشئة عنه، وهل من حاجة أن نشير إلى أن الإسلام السياسي هو

فلسفة الأخوة ومفهوم المساواة بين كل الجماعات الإنسانية وبوجهه خاص إزاء أهل الكتاب إتباع الديانات التوحيدية الثلاث(أنور عبد الملك، 1981، ص119).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل يستطيع الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي في مصر وتونس والوصول إلى السلطة أن يحقق النهضة الإسلامية بالاعتماد على المنهج الإسلامي الأصولي أم أنه سينتهي إلى صيغة توفيقية تجمع ما بين الأصالة والمعاصرة؟

ثانيًا: التيار الإيديولوجي القومي:

تعني القومية Nationalism اصطلاحيًا المشاعر، والآمال والوعي أو إعطاء الأولوية للدولة القومية Nation – State على كل ما عداها، ومع ذلك فإنها تنطوي أيضًا على أهمية حق تقرير المصير، ووجود التنوع والتعدد، بل وأسبقية سيادة الدولة على الأشكال الأخرى للحكم، ومركزية أو محورية الولاء القومي للقوة السياسية بوصفها الشكل الرئيسي للشرعية(جون سكوت، جوردن مارشال، 2011، ص579).

ولذا فقد ربط بعض الباحثين مفهوم القومية بمفهوم الأمة التي تضرب جذور دلالتها أساسًا في التاريخ التوسعي الغربي والذي قصد به أن يكون جوهر الفكرة أن القيم الأساسية المتعلقة بالارتباط بالأرض، والولاء للدولة والحب والإخلاص للشعب الذي ينتمي إليه الفرد والتضامن مع هؤلاء -كبارًا أو صغارًا- الذين نشأوا على نفس الأرض وفي ذات الثقافة وعانوا معًا لفترات طويلة حتى شكلت وصاغت الوضع الراهن(أنور عبد الملك، 1991، ص25).

ولذا فالفكر القومي بمختلف اتجاهاته وتعدد منطلقاته، يقف تحت مظلة فكر قومي يجعل قضية العروبة هي المحور الذي يرتكزون إليه، ويتحدد به مواقفهم قربًا أو بعدًا عنها، ولذلك لا ننسى دور الروح القومية التي انتشرت لدى المثقفين العرب، وبخاصة في بلاد الشام وتأثيرها في تفويض دعائم الحكم التركي، والتمهيد لنظام عربي جديد منذ نهاية القرن التاسع عشر(مصطفي الفقى، 1994، ص31).

وقد رأى (عابد الجابري) أن أهم انجازات الفكر القومي هو محافظة على القومية العربية ووحدة الأمة العربية، والبقاء على إسرائيل جسمًا معزولاً، محاصرًا لا مجال له حيويًا في المنطقة، جسمًا ليس أمامه إلا البحر، فهذا شيء مهم منذ عام 1948 إلى اليوم ووضع إسرائيل هو وضع جسم غريب محاصر لا متنفس له إلا عبر البحر وليس له أن يطير في الجو إلا على البحر، وفي اتجاه واحد فقط.(محمد عابد الجابري، 1995، ص8-9).

وفي هذا السياق يرى أحد الباحثين أن نشأةالأيديولوجية القومية وتطورها مر بأربع مراحل أساسية هي:

أن القومية العربية ولدت " كحركة فكرية في الأوساط الأدبية وفي أوساط الجمعيات السرية (مثل الجمعية التي نشأت في بيروت عام 1875م والتي كانت تتألف من خمسة شباب وكانوا جميعًا من النصارى إلا أنهم أدركوا ضرورة إشراك المسلمين والدروز معهم) بل أن المصادر الحقيقية للتاريخ العربي تجزم أن القومية العربية ولدت ونشأت يوم مولد الإسلام، فشعور العرب بقوميتهم لم يضعف يومًا طوال تاريخهم المديد وذلك بفضل رابطتين تعتبران بصورة عامة، من أقوى الروابط التي تربط أفراد الأمة في قومية واحدة، أعنى اللغة والدين، فقد ظل العرب

يشعرون أنهم عرب وقوميين لأنهم يؤمنون بدين واحد وهو الإسلام ولغة واحدة وهي اللغة العربية، وقد برهنت الروابط الحضارية الفكرية إلى جانب الرابطة الروحية الدينية عند العرب المسلمين على أنها أقوى من العوامل الجغرافية.

المرحلة الثانية التي انطلقت من قيام الثورة العربية الكبرى عام 1916م بقيادة الشريف حسين والانفصال التام عن تركيا الفتاة وتأسيس دولة عربية مستقلة ذات سيادة على غرار الدولة الغربية.

والجدير بالذكر هنا أن يقظة العرب المثقفين الواعيين لم تكن يقظة " العروبة" فيهم حيث أن عروبة العرب لم تقع يومًا في سبات، وإنما كانت اليقظة توقاً لتقرير المصير ولنيل الاستقلال السياسي. فضلاً عن النهوض لحماية الإسلام ولاستعادة أمجاده الماضية. وكان الرعيل الأول من زعماء القومية العربية – لا سيما الشريف حسين- كانوا في أثناء الحرب العالمية الأولى يتصورون قيام دولة عربية على أنقاض الدولة العثمانية بعد انهيارها ويكون على رأسها ملك عربي مسلم وتقوم على دعائم الإسلام، وجمع كلمة العرب وتوحيدهم في أمة واحدة.

المرحلة الثالثة وهي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الأولى في نشوء القومية العربية وتطورها، وهي فترة تتميز باليأس والقنوط وخيبة الأمل التي علقها زعماء العرب على الوعود التي قطعها الغرب على نفسه بأن يمنحهم الاستقلال وهي وعود غير حقيقية وبالتالي فعقد العرب الثقة في السياسات التي كانت تتبعها دول الغرب في منطقة الشرق الأدنى مما أدى إلى العداء السافر، واندلاع الثورات المتعاقبة ضد هذه السياسة.

المرحلة الرابعة وهي التي تلت الحرب العالمية الثانية عندما ظهرت بوادر إجراءات علمانية في بعض الدول العربية إلى جانب تطورات إقليمية، وبعدها راحت جذور الإقليمية تتأصل وتترسخ في دول عربية أخري، فضلاً عن أن بعض هذه الدول أصبحت تتبع أنظمة اشتراكية في سياستها الاقتصادية ثم الحصول على الاستقلال السياسي، والسيادة التامة وقيام الدولة بدوائرها الإدارية المختلفة كل هذه العوامل قوت روح القومية في كل بلد عربي، ولقد طرح الفكر القومي أسلوباً للعمل يمكن أن نطلق عليه "الطريق الثالث"(1)؛ الذي يعتبر اللحاق بالغرب أمراً لا مفر منه، إلا أنه يقدم نفسه كحل وسط ما بين الطروحات الليبرالية التي تعتبر الرأسمالي مساراً أساسياً للتاريخ وما بين الطروحات السلفية التي تعدل من طبيعة الرأسمالي نفسه في إطار خصوصية الدين الإسلامي؛ وهذه الوسطية الانتقائية ظلت خياراً نظرياً للفكر القومي المعاصر مما جعلها الأقوى والأقدر علي الاستقطاب في فترة الاستقلال الأولي وتقبل المفاهيم الحديثة للتنمية كالتقدم، التنمية والحداثة(فهيمة شرف الدين، 1990، ص77- 79).

لكن الذي لا شك فيه أن المسئولية القومية لبلاد الشام والدور التبشيرى بالعروبة الذي حمل الويته مثقفون ومفكرون وسياسيون في أرجائه المختلفة وهي أنهم عربيون بالطبيعة، وحدويون

(*)والطريق الثالث كما وصفه أنتوني جيدنز هو رؤية متكاملة يمكن أن يصنع بناءً نظريا متماسكاً يسعي إلى تحقيق التواؤم بين القيم التراثية التقدمي والتحديات الجديدة لعصر المعلومات، وتراكم الثروة والقوة المساواة أن الطريق الثالث لا يبدأ من فراغ باعتباره خلقاً جديداً وإنما بوصفه تجديداً للديمقراطية الاجتماعية وتحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين(أنتوني جيدنز، 2010، ص8).

بالفطرة، ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن تزدحم الساحة السياسية على أرض الشام منذ مطلع القرن العشرين بعشرات الأحزاب السياسية القومية والتنظيمات الشعبية العاملة في حقل الوحدة، الساعية إليها، ورغم اختلاف توجهاتها النهائية إلا أن النزعة القومية كانت بالنسبة لها هي المحو، والركيزة ونقطة الانطلاق وكانت أهم الأحزاب القومية هما الحزب السوري القومي، وحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا والعراق، وقد عبر الحزب السوري القومي بشكل مباشر عن قومية سوريا في إطار قومية أشمل وأكبر تحتوى العرب جميعًا فلقد أوضح " انطون سعادة" مؤسس هذا الحزب، عن هذا الاتجاه قائلاً " فنحن حين نقول (العالم العربي) نعنى هذا العالم الذي يتكلم اللسان العربي ونحن منه، وهذا التفسير يوضح كيف أن سوريا يمكن أن تكون إحدى الأمم العربية وتبقى أمة متميزة بمجتمعها، وتركيبها والاثني، ونفسياتها، وثقافتها، ونظرتها إلى الحياة، والكون والفن(زين نور الدين زين، 1972، ص136- 141)

ونلاحظ أن فكر الحزب القومي السوري الذي ردت إليه نظم سياسية عربية بعض الاعتبار، إنما يمثل مرحلة متقدمة على طريق تطور الفكرة القومية في الوطن العربي؛ وبالتالي فإن التقييم الموضوعي لفكر الحزب السوري القومي يمثل مرحلة بذاتها، تعطى منطقة الشام مفهومًا سياسيًا تعبر عنه بدول الهلال الخصيب في سوريا الكبرى(مصطفي الفقى، تجديد الفكر القومي، 1994، ص32-35)

أما حزب " البعث العربي الاشتراكي" يشكل – الذي نشأ تعبيرًا عن مرحلة توارى فيها الوجود التركي من المنطقة واتجهت فيها سوريا- منبع الفكر القومي ومصدر الحركات العروبية نحو الاستقلال متطلعة لممارسة دور مؤثر في السياسات الإقليمية، وقد استند فكر الحزب على أسس داخلية وخارجية، وخضع لمؤثرات فكرية وعملية، كما نجح في الوصول إلى مكونات المؤسسة العسكرية، ومارس السياسة على مستوى النظرية والشارع في وقت واحد، وها هو" ميشيل عفلق" فيلسوف الحزب الشهير يوضح الدور العربي لسوريا في الإطار القومي الذي يؤمن به حزبه، ما دام لنا هذا الشعار (أمة عربية واحدة- ذات رسالة خالة) فإننا لن نخشى أن ينسينا الجلاء عن سوريا واجبنا نحو أقطارنا العربية الأخرى التي لم تتحرر بعد في المشرق والمغرب أن شعار البعث العربي ليس ألفاظاً فارغة مرصوفة بل حقيقة راهنة حية، فالإيمان بوحدة الأمة العربية في حاضرها وماضيها هو الذي أتاح لسوريا أن تستقل وأن تجلى الأجنبي عن أراضيها.

وعلى هذا فإن حزب البعث العربي الاشتراكي الذي اكتمل بناؤه السياسي وهيكله التنظيمي في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين بالاندماج المعروف بين حزب البعث العربي والحزب العربي الاشتراكي، ولذا يرى – مصطفي الفقى- أن هذا الحزب قد تجاوز تأثيره في الحركة القومية، والسياسية العربية، حدود الحجم المعروف لشعبيته، بوصول جناحيه إلى السلطة في سوريا والعراق وهو أمر لم يتحقق لحزب سياسي ذي توجه قيمي، في المنطقة العربية كلها، ومهما اختلفت الآراء حول تقييم الحزب فكرًا وممارسة، إلا أن الخلاف لا يثور إطلاقا حول أهمية دوره وشدة تأثيره القومي على المستوى العربي(مصطفي الفقى، 1994، ص36-38).

وهكذا يتضح أن الفكر العربي القومي الذي نميزه عن الفكر العربي عمومًا قد ولد في أحضان الشام الكبير عندما انطلقت الفكرة القومية العربية من الرواد الأوائل في بلادهم أو في المهجر، بل

لقد أسهم المسيحيون العرب بدور كبير في بلورة ذلك الفكر القومي، وتأكيد وجوده وتلك علامة صحية في تاريخنا إلا أننا لم نحسن استثماراها والبناء عليها ودخلنا بعد ذلك في سراديب ضيقة من الخصوصية القطرية والدهاليز المظلمة للتبعية مع غياب الرؤية وجزئية النظرة(مصطفي الفقى، 2007، ص68).

لكن الفكر القومي في أكبر دولة عربية وهي مصر لم يكن موضع رعاية واهتمام كافية، حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين، بل نظر إليه كتاب التغريب المصريين ومفكروه نظرة دونية حيث تطلعت أبصارهم عبر البحر المتوسط إلى دول جنوب أوربا وحاولوا ربط الثقافة المصرية بثقافات اليونان والرومان على حساب التأثير العربي في مصر الإسلامية، ولعل كتابات طه حسين، وأحمد لطفي السيد، وسلامة موسى، وتوفيق الحكيم كانت تتحرك كلها في إطار الخصوصية المصرية ولا تعير اهتماماً يذكر للفضاء العربي الذي تحتل مصر قلبه، ولم تتعرف مصر على هويتها العربية من منظور سياسي إلا بعد ثورة يوليو 1952م ووصول قيادة عبد الناصر القومية إلى الحكم، وإن كان بعض المفكرين يرون أن المصريين يدركون غالبًا الارتباط الوثيق بين إسلامهم وعروبتهم، فإذا سُئل المصري عن هويته، يقول أنه مصري مسلم عربي، ولا شك أن هذا الترتيب في مسار الهوية يعكس بالدرجة الأولى إحساسا بأن العروبة بعد إسلامي على عكس ما يراه الشوام من أن الإسلام بعد عروبي لأنهم يركزون بالدرجة الأولى على عامل اللغة والثقافة(مصطفي الفقى، 1994، ص48).

وفي ذلك يقرر " ساطع الحصري" أن العناصر الأساسية في تكوين القومية هي وحدة اللغة ووحدة التاريخ، فاللغة بمثابة حياة الأمة، والتاريخ بمثابة شعورها، وما ينتج عن ذلك من مشاركة في المشاعر والآلام والآمال ويستطرد الحصري قائلاً: إن الأوان ليدرك الناطقون بالضاد أنهم أبناء أمة واحدة على الرغم من تعدد دولهم في الحالة الراهنة، وإن يعملوا على تكوين دولة موحدة ليصبحوا أقوياء من جميع الوجوه، الثقافية، والاقتصادية والعسكرية، والسياسية(أبو خلدون ساطع الحصري، 1985، ص95).

والجدير بالذكر هنا أن المضمون القومي للبعد العربي لمصر، لم يتبلور بشكله الحالي إلا على يد " جمال عبد الناصر" الذي استبدل بوحدة " وادى النيل" اتجاهًا عروبيًا شاملاً جعله صاحب النداءات القوية على طريق الفكر القومي منذ منتصف القرن العشرين، ولعل ذلك قد فتح شهية الشوام تجاه فكر عبد الناصر، وجعل منهم سنده الشعبي في حركته القومية رغم مراحل الاقتراب منه أو الابتعاد عنه، حتى أن أحد منظري البعث (منيف الرزاز) قد عبر عن ذلك التحول بحديثه عن " أولئك الذين يستغربون كيف انقلبت مصر من تلك الدولة التي كانت تتمسح بالعروبة تمسحًا خفيفًا، وهي لا تدرك لها مضى ولا تقيم وزنًا إلى تلك الدولة التي أصبحت تقود العروبة، وتقود حركة الوحدة كما لم تفعل دولة عربية من قبل" كما يقول ساطع الحصري "أن مصر تقع في موقع القلب من جسم العالم العربي فيجب عليها – والحالة هذه- أن تسير على سياسة عربية فتسعى إلى توحيد العرب بصورة فعلية"(مصطفي الفقى، 1994، ص48-49).

كما لعبت بعض الظروف الصعبة التي مرت بها الأمة العربية وخاصة الهزائم المتعاقبة من عام 1948م حتى عام 1967م – كما يقول سمير أمين- إلى نشوء حركة القومية العربية

وتطورها (مثل حركة القوميين بين المثقفين المجتمعين في بيروت من فلسطينيين ولبنانيين وسوريين وأخريين، وكان شعار الوحدة العربية أولاً كان ردًا طبيعيًا وتقارب الحركة مع الناصريين والبعثيين خاصة في الفترة من 1958م – حتى 1961م(سمير أمين، 1988، ص104).

وإذا أردنا أن نجرى مقارنة بين الحركة البعثية والناصرية فإننا نلاحظ أن كل منهما أكدت على فكرة الاشتراكية العربية، والقومية العربية، لكن الخلفيات الثقافية والسياسية والاجتماعية التي انطلقت منها كل من الحركة البعثية والناصرية جعلتهما يختلفان في تصوراتهما النظرية، خاصة فيما يتعلق بعلاقة الاشتراكية بالدين، فالبعثية مثلاً لم تعارض الدين في حد ذاته لكنها ركزت أكثر على الاشتراكية كعامل حاسم في الوحدة العربية ومن اجل تحقيق هذا الهدف دعت إلى التغيير في القيم، وفي المقابل اعتبرت الناصرية الإسلام كعنصر أساسي في ايديولوجياتها، بحيث لجأت الناصرية إلى الدين في التبشير باشتراكياتها العربية من جهة وتبرير سياسة النظام من جهة ثانية. فقال عن اشتراكيته أنها تؤمن بالله ورسله وبالقيم الدينية والاخلاقية بحيث أن عبد الناصر لم يفصل الدين عن السياسة بل اعتبره جزءًا من ايديولوجيته موضحًا أن حياة الناس تحكمها القوى الروحية والمادية وأنه لا مجال للفصل بينهما وانطلاقًا من هذا التصور استعمل عبد الناصر المفاهيم الإسلامية للمساواة والعدالة الاجتماعية والأخوة لتبرير ما أسماه بالاشتراكية وتطبيقاتها في الواقع(Stephens, R.,1971, p99-100).

والجدير بالذكر هنا أن الأيديولوجيا الناصرية القومية قد أثرت على تدعيم الفكر القومي وترسيخ اركانه وقد أكد ذلك أمين عام حزب الاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا قائلاً " إن حزب الاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا هو الابن الشرعي للتجربة الناصرية وبالتالي فأن تراث جمال عبد الناصر الفكري والسياسي يبقى دائمًا المصدر الذي يستلهم منه الحزب مبادئه ومنطلقاته الفكرية ومواقفه وان كان هذا التراث الفكري والسياسي لعبد الناصر يظل قائلاً للاجتهاد الذي لا يتعصب ولا ينحرف أي أنه تراث قابل للاجتهاد في اطار التجربة ذاتها وليس خارج هذا الإطار(مصطفي الفقى، 1994، ص54-55).

الفكر القومي بين التقييم والتجديد:

لقد اتسم الفكر القومي العربي بالخصوصية عن فكر القوميات الأخرى، فالمقارنة توضح على سبيل المثال أن الدول التي استعادت وجودها بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق والانظمة الشيوعية في دول ما كان يسمى بالكتلة الشرقية عندما كان غطاء الايديولوجية الماركسية يخفي تحته القوميات الحبيسة والمشاعر المكتومة والروح الخامدة فالفكرة القومية في تلك الدول أعيد ميلادها على أنقاض الكيانات الكبيرة، أما القومية العربية فهي تسعى في اتجاه عكسي لأنها تتجه إلى وحدة الكيان وجمع الشتات وتوحيد الأمة.

كما أن الأصل في الفكر القومي أنه لا يقع ضحية بين توجهات رأسمالية أو افكار اشتراكية، فالقومية تعبير عن هوية الأمة وليس عن طبيعة النظم الحاكمة ومن ثم فأن المواجهة التي شهدها الوطن العربي بين ما كان يسمى بالأنظمة التقليدية الرجعية والأنظمة الثورية التقدمية في فترتي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين هي تعبير عن روح متخبطة خلطت بين الشعوب والنظم الحاكمة وبين الافكار والقيم وبين القومية والايديولوجية.

ولذا فقد واجه الفكر القومي مأزقًا حقيقيًا كاد يحكم عليه بالعزلة ويحيله إلى إطار نظري جاف لا يلبى مطالب الجماهير ولا يستجيب لروح العصر وبالتالي فالفكر القومي لا يعبر عن قوالب جامدة أو أفكار محنطة أو شعارات صماء ولكنه تعبير عن المصلحة العربية المشتركة، فهو لا ينكر الخصوصية القطرية، كما يحترم الاقليات العرقية والدينية ويركز على الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ولا يظل حكرًا على الجوانب السياسية وحدها، ومن هنا يجب أن يستوعب الفكر القومي المتجدد لكافة التطورات التي استجدت على الساحتين الدولية والاقليمية، فالتطور سنة الحياة والتغيير جزء من فلسفة الوجود(مصطفي الفقى، 2007، ص69-70).

وفي هذا السياق يرى بعض الباحثين أن الانفصال بين الفكر والسياسة في الحركات القومية العربية أدى إلى تأزم واقع القومية العربية وانهيارها مما أدى إلى بعض المثالب التي أثرت على هذه الحركة القومية وهي:

غياب إطار نظري: انطلقت حركة القومية العربية من بث الشعور بالذات وبالتعلق بالهوية العربية وتنمية الوعى، ولقد عرف العرب لحظات مد قوى كما عرفوا لحظات انكسار تاريخي، وإن حالات المد والانحصار كانت بطبيعتها حركة أمة لكن في واقع الأمر أن حزب البعث والحركة الناصرية وهما أكبر منابع القومية قد واجها نوعًا من الشيخوخة المبكرة والترهل السياسي الذي بلغ قمته بمأساة الهزيمة العربية في يونيو 1967م حيث اعتمد التنظيمان معًا على أسلوب الاستمرار في الحكم واستمرار السلطة وهو ما يعبر عنه الدارسون لهذه الحقبة بأزمة البعث وجمود الناصرية. (مصطفي الفقى، 1994، ص55).

غياب الديمقراطية: حيث كان هناك خطاب سياسي ممتد على صعيد معظم الدول العربية والحركات السياسية الموجودة بتغيب الديمقراطية، وكان هناك فئة من المسئولين والحزبيين الذين يحملون قناعات عميقة ومتجذرة ضد ممارسات الديمقراطية ويعتبرونها نوعًا من الضعف وأن لا شيء غير السيف يستطيع حل مشاكل البلاد لدرجة أن أصبح الكلام عن الديمقراطية وكأنه نوع من الترف الفكري بل والانسياق وراء المجتمعات الأوربية العربية والأمريكية.

غياب المرونة في التعامل مع متطلبات المجتمع: حيث تكمن الأزمة السياسية التي جابهت القومية العربية في عجزها عن ترجمة الشعارات إلى برنامج سياسي ناجح وتحويل المشروع القومي من فكر ريادي إلى بيروقراطية الدولة، فبدلاً من التعامل من خلال الأجهزة الحزبية مع الحركات السياسية الأخرى، أصبحت العلاقات محصورة بالأجهزة الأمنية للدولة، وبدلاً من الانفتاح على حضارات العالم، اعتمدت الدولة على أجهزة الاعلام التي تغسل أذهان الناس بكثير من الفراغ وتعطيهم الفتات عما يدور حولهم من متغيرات دولية وإقليمية.

غياب الشفافية: كذلك من جوانب الأزمة الأساسية للتجربة القومية العربية عدم تمكنها من تشخيص مشكلاتها الذاتية بشكل موضوعي، وجريء، والتعامل مع هذه الأخطاء والنكسات من خلال الاعتراف العلني بالأخطاء ومحاسبة المسئولين عليه، وبالتالي فإن مأزق المشروع القومي في الفكر نفسه أي في عوائقه الذاتية التي حالت دون تحول المقولات إلى تجارب ممكنة تسهم في تشكيل عالم عربي أكثر توصلاً وتضامنًا بين دولة وشعوبه(صالح الفيلانى، 1999، ص321-322).

وقد لخص أحد الباحثين أزمة الخطاب العربي القومي على النظام العربي ذاته بحكم وحدة الفكر والممارسة في بروز عدد من المشكلات المحورية التي صيغت في شكل تناقضات: المفهوم القومي في

مواجهة المفهوم الديني، ويقصد به الاتجاه العربي في مواجهة الاتجاه الإسلامي، والمفهوم القومي في مواجهة المفهوم الإقليمي، ويقصد به التناقض بين النظام العربي والنظام الشرق أوسطى، والمفهوم القومي في مواجهة المفهوم المحلى ويقصد بالمحلى هنا التجمعات العربية الوسيطة (كمجلس التعاون الخليجي ومجلس الاتحاد المغاربي) والمفهوم القومي في مواجهة المفهوم السياسي من كل هذه الجدليات الأربع أثبتت الممارسة أن جدلية القومي في مواجهة المحلى هي الجدلية الأساسية التي تفعل فعلها في الوقت الراهن على حساب الجدليات الأخرى(السيد يسين، 2011، ص306- 307).

ومع ذلك ظل الخطاب القومي الرسمي يدور في فلك الشعار الأساسي له الوحدة، الحرية، الاشتراكية، دون أن يكون لهذا الشعار دوراً فعال في الحياة السياسية الراهنة والسؤال الذي يطرح نفسه هل يستطيع التيار القومي الرد على التحديات المعاصرة؟ وما هي آلياته في الرد على ذلك؟

ثالثًا: التيار الأيديولوجي الليبرالي:

والليبرالية Liberalism كمصطلح سياسي قد صار مستقرًا خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر رغم أنه يرجع إلى تقليد سياسي كان يمثله جون لوك وهو يشير إلى حركات أو أحزاب سياسية تدعو للحرية في إطار التصور الفردي، فهي تدعو بالتحديد إلى إقامة أنظمة دستورية تضمن لرعاياها بطريقة شرعية مختلف الحقوق والحريات مثل سلامة الشخص والممتلكات (لا حرمان من الحياة، أو الحرية أو الملكية دون قانون) وحرية الرأي والتجمعات والصحافة وغيرها(ميشيل مان، 1994، ص391).

وقد صاحب هذا المفهوم ميلاد وتطور المجتمع الرأسمالي الحديث، وحول الفكر الليبرالي يقول "حليم بركات" في كتابه المجتمع العربي المعاصر أنه مع انهيار الخلافة العثمانية ظهر في البلاد العربية تيار إصلاحي ليبرالي تمكن من أن يفرض نفسه في لبنان وتونس، ويساهم في عمليات التحديث في مصر وسورية والعراق والمغرب والسودان والاردن، وفي غيرها من الدول العربية الأخرى ولكن بدرجة أقل، وقد أكد التيار الليبرالي على الديموقراطية البرلمانية والدستورية، وإنشاء الأحزاب والنقابات، وعلى مشاركة المثقفين والمهنيين في الحكم، وعلى الانفتاح على الغرب واتخاذه نموذجاً للتنمية، وعلى العلم والعقل، وتغيير الذهنية السائدة عن طريق التعليم وبشكل تدريجي، دون الاهتمام بتحول حقيقي في النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية(حليم بركات، 1985، ص286).

ويرى بعض الباحثين أن الركائز التي قامت عليها حركة التنوير الليبرالي في أوربا وكذا طبيعة الموضوعات التي كانت مطروحة على الساحة العربية فسوف يدرك بوضوح وجود العديد من أوجه الشبه بينهما وخاصة في النصف الأول من القرن العشرين، ويبدو ذلك واضحًا في اعتمادها بين الحركتين على ركيزتين أساسيتين هما العلمانية Secularism والعلمانية Scientism إذ ناقشت كلتا الحركتين العديد من الموضوعات العقل، الطبيعة، التقدم، الدين، المجتمع، التعليم، التربية، الاخلاق، الاقتصاد، الدولة).

وعليه فلا سيادة عند الليبراليين الغربيين إلا للعقل ولا قداسة إلا للعلم ولا حرية اجتماعية إلا بالمحافظة على حرية الافراد، ولا حرية سياسية إلا في تطبيق الديموقراطية ولا اصلاح للمجتمع إلا بتحرير المرأة من اغلال العبودية واستبداد الرجال ولا حكم إلا بالتفكير الذاتي الحر والخاضع للتجربة الشخصية ولا تقدم ولا رقى إلا بنظرة مستقبلية متفائلة ولا شك أن بعض أفكار معظم الليبراليين المصريين لم تخرج عن ذلك كثيرًا، محمد عبده وقاسم أمين، ولطفي السيد، وسلامة موسى، ومصطفي المراغي، ومصطفي عبد الرازق وغيرهم.

ونخلص من ذلك أن التيار الليبرالي المصري قد استمد قضاياه من المجتمع وحاول معالجتها بمنهج عقلي وأسلوب علمي متأثر في ذلك بمفكري حركة التجديد في القرن التاسع عشر في مصر من أمثال حسن العطار، ورفاعة الطهطاوي وعلى مبارك، وجمال الدين الافغاني(عصمت نصار، 2004، ص217-218).

وترتيباً على ذلك يمثل هذا التيار نشأة الفكر الليبرالي الذي كان يفتقد أن هناك إمكانية تطوير العقيدة في عبارات أكثر عصرية، أي أنهم رجالاً أمنوا بالإصلاح، كما فعل الشيخ محمد عبده واتباعه المناصرون لذلك الخط من التفكير كانوا يؤمنون بإمكان تعايش العصرية داخل الإطار الوطن، وكانوا يرون ضرورة مواءمة الأساليب العصرية بالمتطلبات المحلية، وبذلك يخلقون شيئًا مغايرًا لا هو مسيحي عربي ولا هو إسلامي شرقي بل مزج حكيم لعناصر أفضل في كليهما وبالتالي فانهم في اعتقادي هم الليبراليون الحقيقيون رغم أنه قد يمكن اعتبارهم حالمين إذ طرحوا رؤيا لمجتمع المستقبل، رأوه من داخل إطار حكومة علمانية وداخل إطار إسلام متطور وعصري، كان أكثر جاذبية، تلك الرؤية الليبرالية كانت له الغلبة حتى العقد الثاني من القرن العشرين، وقد مثل هذا الفكر أفضل تمثيل في شخص أحمد لطفي السيد الذي كان صاحب النظريات السياسية وفيلسوف الجيل ورسول الفكر الليبرالي الذي نقل بوضوح آمال جيله ومثله العليا ونضالاتهم في تحقيق هذا الفكر الليبرالي الحقيقي(عفاف لطفي السيد، 1980، ص328- 329).

وكان التساؤل الذي يطرح نفسه هنا كيف نعمل من أجل بدء انطلاقة جديدة، كيف نحافظ على شخصيتنا في عالم يسيطر عليه الآخر (الغربي)؟

وقد أوضح مفكرو التيار الليبرالي العصري أن تحقيق ذلك يأتي من خلال النصف الأول من القرن العشرين، وبالتالي فكان تقليد الغرب يتم في كافة المجالات من الثياب حتى الفلسفة، ومن الابجدية حتى المؤسسات السياسية، ومن العادات الغربية حتى الاقتصاد، إذ أنهم كانوا يؤكدون أن وقف منحنى الانحطاط سوى قطيعة حاسمة مع الماضي والانفتاح على الغرب لتثبيت النهضة بكافة اركانها(أنور عبد الملك، 1981، ص36).

وفي إطار ذلك فقد ظهر في مصر مجموعة من الأحزاب السياسية ذات الطابع الليبرالي، لكنها في نفس الوقت كانت ضد الغرب سياسيًا ومن هذه الاحزاب الحزب الوطني الأهلي الذي نشأ عام 1879م، وقد قاوم هذا الحزب كل المحاولات التي كانت تهدف إلى اخضاع مصر من قبل الغرب، وطالب بحكم الشورى، واطلاق عنان الحريات للمصريين، ووحدة الأقباط والمسلمين في إطار الوطنية، وفي نفس الفترة ظهر حزب مصر القناه الذي كان أغلب مؤسسيه من المثقفين قاموا بنشر أفكاره في مجموعة من الصحف مطالبًا بفصل السلطات الحكومية والمساواة أمام القانون، وحرية الصحافة، وفي عام 1919م تم إنشاء حزب الوفد كحزب يعمل على تحقيق الاستقلال الوطني، وبناء الديموقراطية، وإصلاحالتعليم وتحسين أحوال المستضعفين في المجتمع(حليم بركات، 1985، ص288)، وقد سيطرت على حزب الوفد الأفكار الليبرالية الوطنية منذ نشأته من خلال تأكيده على الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسحيين، وضرورة اقامة حكومة دستورية واحترام حقوق الأفراد وحرية المرأة والنهوض بالصناعة الوطنية، وبالتالي تميز حزب الوفد في حركته الوطنية بخاصيتين تميزانه على القوة السياسية الأخرى آنذاك وهما:

-كان الوفد أكثر تمثيلاً للأمة المصرية بالمقارنة بالحركات الوطنية المبكرة التي كانت قائمة قبل ظهور الوفد مثل حزب الأمة والحزب الوطني.

-كما كان الوفد متميزًا في نشأت جذوره من صيحات الجماهير في مارس وابريل 1919م ويعتبر الوفد نموذجًا برلمانيًا للتنظيم ويمثل قيمة ممتازة، وله شعبية تتميز بالعمومية وديموقراطية ليبرالية في الاساس الاجتماعي والأيديولوجي(طه نجم، علم اجتماع المعرفة، 2009، ص262-263).

وقد خرج من رحم حزب الوفد حزبًا سياسيًا جديدًا سمى بحزب الاحرار الدستوريين وهو حزب له خلفية ايديولوجية ليبرالية أيضًا وقد اهتمت الفئات الاجتماعية المكونة لأيديولوجيته بمفهوم مصر بوصفها وطنية ومجردة من أي تعقيب للإسلام ومؤكدة على مبادئ الليبرالية المتمثلة في الاهتمام بحقوق الأمة، كما اهتم بالقضايا السياسية المصرية وبخاصة الاستقلال السياسي الحقيقي، وحرية الأفراد، وإقامة حياة دستورية، وأهمية حماية الصناعة المصرية وتنميتها(أحمد زكريا الشلق، 1982، ص47).

لكن التباين الليبرالي الذي احتل مكان الصدارة في النصف الأول من القرن العشرين- كما يقول سمير أمين – رضى بالازدواجية الثقافية حيث اتجهت نحو الغرب دون تحفظ في الوقت نفسه انه احتقر التراث إذا لم يكن تمسكه بالإسلام اكثر من اقرار باللسان، وفي هذا أنجز هذا التيار أجزاء متجزئة من التحديث المطلوب في عدد من المجالات مثل تحديث الشريعة والسياسة والتعليم ولكن فشل الليبرالية في ميدان التحرر الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية قد خلق الظروف المواتية والمناسبة التي فتحت السبيل للناصرية وتحقيق خطوات واسعة إلى الأمام(سمير أمين، 1988، ص246).

غير أن بعض الباحثين يؤكدون أن للتيار الليبرالي عديد من الانجازات الهامة الايجابية على الحياة المصرية ولعل أبرز هذه الايجابيات ما يلي:

-تحرير المرأة وتعليمها كما يعد أول مشاركة تقدمية من جانب الحركة الوطنية لتاريخ المرأة الاجتماعي في مصر، لأنه لا يمكن لبلد أن يتقدم ونصف سكانه لا يزالون في ركود فكرى.

-الاهتمام بنشر تعليم عام أفضل والنظر إلى التعليم على أنه دواء لكل داء ومن ثم استمرار التدفق على التعليم مستمرًا دون توقف حتى صار التعليم الثانوي إجباريًا والإقرار بمجانية التعليم ما قبل الجامعي.

-الاهتمام بتنمية الصناعة من خلال إنشاء طلعت حرب وشركائه لبنك مصر وفروعه مما ساهم في إنشاء صناعات جديدة في مصر أظهرت برجوازية صغيرة وطنية(عفاف لطفي السيد، 1980، ص295-307).

وفي هذا السياق يمكن القول:إن الأحزاب الليبرالية في المغرب والمشرق انشغلت بمسألة التحرر الوطني والقومي، وببعض الاصلاحات الجزئية دون أن تتمكن من التحول إلى حركات شعبية تكافح في سبيل دفع حركة الثورة داخل المجتمع العربي. وهنا يوضح – حليم بركات- أن الاحزاب الليبرالية اتخذت من مفهوم الاصلاح الليبرالي الغربي المرتكز على قضية التحديث Modernization نموذجًا تنمويًا من خلال الطرق التالية:

-تبنى النظام الرأسمالي والانفتاح على العالم الغربي.

-التحرر من القيم العربية التقليدية، وتبنى قيم غربية بديلة فتحل" حضارة العقل" مكان " حضارة القلب" والموضوعية محل العاطفة، وقيم المستقبل محل القيم الماضوية وقيم السيطرة على الواقع بدل القيم القدرية، والإيمان بالثقافة العلمية مكان الثقافة الغيبية، وقيم الاعتماد على النفس بدلاً من قيم الاتكالية والسلبية.

-تعزيز أساليب التربية والتنشئة التي تهدف إلى بناء شخصية طموحة مستقلة متفتحة الذهن تنمى العقلية النقدية التحليلية بدلاً من العقلية التلقينية والسطحية.

-بناء وتأسيس المؤسسات والهيئات الاقتصادية والاجتماعية الجديد بروح عصرية متطورة(حليم بركات، 1985، ص454).

ومع ذلك لم يستطع الفكر الليبرالي أن يقدم نفسه مشروعاً متميزاً قابلاً للتحقق في ظل الاختلاف التاريخي بين المجتمعات العربية والغربية الذي جعل من المنطقة العربية منطقة المزيد من الاندماج في النظام العالمي الرأسمالي، والخضوع لطموحات توسعه.

رابعًا: التيار الأيديولوجي الاشتراكي (اليساري):

ترجع البدايات الأولى للتيار الاشتراكي للمرة الأولى في النصف الأول من القرن العشرين في أعقاب الحرب الأولى، في ظل ما نتج عن الحرب العالمية الأولى من قيام أول دولة شيوعية في العالم وهي الاتحاد السوفيتي سابقًا على شكل تنظيمات سرية تنتمى إلى الفكر الماركسي وتؤمن بالثورة الشيوعية العمالية وجمعها وجدت أن التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في العالم العربي ومصر يتجه إلى اقامة ديموقراطية مزيفة واعطاء حريات شكلية للجماهير، في الوقت الذي تتجمع كل قوى الاستغلال والقهر لكبت ومصادرة الحقوق المشروعة للطبقة العاملة، التي لم تكن تشكلت بصورة واضحة، ولهذا أخذت تنشر فكرها سرًا، وتحاول إثارة الوعى والتبشير بثورة الخلاص من الحكم الرجعى والاستغلال البرجوازي والرأسمالي(مريم أحمد مصطفي، 1989، ص222- 223).

ويمثل التيار الاشتراكي جزءا من النسق الفكري الأكبر الذي يؤكد على العلم أو العلمانية، وقد بدأت الدعوة إلى الاشتراكية في مصر على يد بعض المفكرين مثل شبلي شميل، وسلامة موسى، ووجدت أفكارهم صدى لدى الطبقة العمالية التي ظهرت بصورة أقوى بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أوضح شميل كلمة الاشتراكية Socialism بأنها مستمدة من كلمة مجتمع وهي مستمدة من كلمة عمران، وكعقيدة فإن الاشتراكية لم تدع إلى المساواة المطلقة بل مشاركة عادلة في الثروة، أما سلامة موسى فقد أكد أنه مالم يكن الشخص ماركسيًا فإنه لا يستطيع أن يفهم قضايا الأخلاق وعلم الاجتماع وعلم النفس بطريقة موضوعية، وهو في هذا الرأي قد تأثر تأثرًا واضحًا بشمولية منهج ماركس في تفسيره لبناء ونظم المجتمع(مريم أحمد مصطفي، 1989، ص124-127).

ولذلك فهم يجدون في الماركسية إمكانية للمناورة الفعالة وللاستجابة المفيدة لمقتضيات العمل مع الإمبريالية العالمية المهيمنة. علاوة على قدرة الماركسية على تزويد المجتمعات النامية بأغنى وآخر نظرية ممكنة عن طريق البنائية الوراثية التي وصفها لوسيانجولدمان بصورة مفصلة لدراسة الواقع الخصوصي للوحدة القومية كبناء في إطار منظور دينامي معتمدًا على مبدأ الخصوصية التاريخية(أنور عبد الملك، 1991، ص107).

وفي هذا السياق يرى حليم بركات أن الحركات الوطنية العربية التقدمية تبنت المفاهيم الاشتراكية تدريجيًا، بحيث أصبحت جزءًا من ايديولوجياتها فترسخت قناعاتها بضرورة الغاء التباين الطبقي الهيراركى

الصارم في معظم الدول العربية، وتضييق الفجوة العميقة بين الاقلية المؤثرة والجشعة والاغلبية الساحقة من المحرومين والفقراء، وبالتالي التحرر من التطلعات البرجوازية والنزعات الاستهلاكية الغربية.

وعلى هذا فقد أصبحت الحركة الوطنية أكثر اهتمامًا بالاشتراكية وتبنت الكثير من مبادئها وشعاراتها، لأنها أدركت أن هناك ارتباطًا بين القهر القومي، والقهر الاجتماعي، وبين التحرر الوطني والتحرر من الفقر، من هنا كانت الدعوة لثورة اجتماعية سياسية(حليم بركات، 1985، ص124)، لكن تحقيق هذه الثورة كما يقول – سمير أمين – في العالم العربي تتطلب القطيعة مع النظام الرأسمالي العالمي والسلطة الشعبية، فليس هناك انتقال للاشتراكية دون الانفصال عن النظام الرأسمالي العالمي، والتخلي عن نماذج الاستهلاك العربية- وعلى الاقل جزئيًا – عن التقنيات الغربية، علاوة على التعاون المتبادل بين الدول العربية مع الاحترام الفردية القطرية، فهذا الطريق هو الوحيد لتحقيق وحدة عربية واشتراكية شعبية(سمير أمين، 1988، ص176- 178).

وقد وصلت الاشتراكية العربية إلى الحكم في سوريا ومصر والعراق والجزائر وليبيا وغيرها عن طريق الانقلابات العسكرية التي الغت الطبقة الاقطاعية والبرجوازية التقليدية الكبرى، خلال أقل من ربع قرن ابتداء من عام 1949م حتى عام 1970م حيث نجح أكثر من 35 انقلابًا عسكريًا في الدول العربية، واصبحت غالبية الدول العربية تحكم من خلال العسكريون.

وحاولت الأنظمة العسكرية أن توطد أركانها وتثبت شرعيتها عن طريق رفع شعارات الوحدة العربية وتحرير فلسطين وتحرير البلاد العربية من الاستعمار، كما رفعت شعارات الاصلاح الزراعي وتحقيق العدالة الاجتماعية ونشر التعليم والغاء الاقطاع، وتحسين علاقاتها مع الدول الاشتراكية، كما اتبعت سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز وعززت علاقاتها مع دول العالم الثالث(حليم بركات، 1985، ص291-292).

وبالتالي فقد سار التحول نحو الاشتراكية يسير آمنًا في معظم الدول العربية ففي منتصف الستينيات اتضح أن أكثر الاقطار العربية أهمية، مصر وسوريا والعراق والجزائر والتي يبلغ عدد سكانها (85%) من مجموع الدول العربية، وتمتلك غالبية الموارد الاستراتيجية والطبيعية في المنطقة ملتزمة – كما يقول هشام شرابى- بالمسار الاشتراكي والحياد الإيجابي، بل دفع هذا الوضع باعتبار الاقطار العربية الاشتراكية من منظور سوفياتي أعظم من كوبا وفينتام بالنسبة إلى مستقبل العالم العربي، علاوة على ذلك فقد أشار كل من سولو دوفنيكوف، وبوغوسلوفسكى في مطلع السبعينيات، إلى انجازات عبد الناصر دليل ساطع على صحة آراء لينين في التحول الاشتراكي في آسيا وافريقيا: تحتل مصر مكانة فريدة بين البلدان النامية في الشرق التي بدأت مسيرة تقدمها الإنمائي، وتبنت إقامة مجتمع اشتراكي، على أن الغاية القصوى لكافة التحولات العميقة في بنية النصر الذي انجزته القوى الثورية الوطنية بقيادة عبد الناصر عام 1952م، أرخ بداية ثورة في وجه الاستعمار والاقطاع، وكتب لهذه الثورة أن تترك اثرًا بالغًا على كافة مرافق حياة هذا البلد العربي(هشام شرابى، 1993، ص150).

وبالرغم من ذلك فإن المشروع الاشتراكي الذي تبنته الانقلابات العسكرية وبادرت بتطبيقه البرجوازية الصغيرة " الثورة" التي تسلمت مقاليد الحكم فشلت في تحقيق هذا التحول الاشتراكي، فالقيادة العقائدية المتذبذبة غير مؤهلة لأحداث تحول اجتماعي جذري، حيث ظلت الجماهير مغتربة سياسيًا، ومحافظة اجتماعيًا، وبدلاً من أن تتبنى هذه القيادة النظرية الماركسية فإنها صاغت لنفسها فهمها الأبوي المستحدث

للاشتراكية، ومن الطبيعي أن فهمها هذا لم يأخذ بمقولتي الطبقة والصراع الطبقي بل أقام مكانهما ايديولوجيا الوحدة القومية والتعايش المتجانس بين الطبقات في ظل زعامة خيرة تجسد كما يقول هشام شرابى الأبوية بأنماطها المختلفة التي تقوم على الولاء والطاعة والحكم المستبد، فما ان كانت نهاية الستينيات، ولم تتمكن هذه الانظمة من إنهاء حالة التبعية والغاء الفجوات بين الفقراء والاغنياء، بل اصبحت تتشكل من جماعات متمايزة اقتصاديًا وسياسيًا، فتوجد نخبة أقلية تمسك بمقادير الثروة ومقاليد الحكم، وتليها جماعة الطبقة الوسطى، ثم هناك قطاعات جماهير غفيرة وواسطة تشتمل على الفقراء والمعدومين والمستضعفين، وما ان حدثت هزيمة 1967م لتجرد هذه الانظمة من أية شرعية قد اكتسبتها خلال الفترات السابقة(هشام شرابى، 1993، ص153- 154).

والجدير بالذكر هنا أن التيارات الأيديولوجية الاشتراكية استمرت عندما تولى السادات الحكم وسمح بانفراجه وديموقراطية محدودة تمثلت في تشكيل المنابر السياسية، وقانون الاحزاب السياسية، ولذلك تم تأسيس حزب التجمع التقدمي الوحدوي عام 1976م لكى يعبر عن الاتجاه اليساري الاشتراكي، وضم في تكوينه الناصريين، والماركسيين، والمسلمين المثقفين والقوميين الوحدويين والديموقراطيين وتنطلق التوجهات الايديولوجية لحزب التجمع من قضايا الحريات السياسية عبر قرارات المؤتمر العام الأول للحزب في إبريل1980م حيث أعلن المؤتمر موقفه من القضية الديموقراطية التي تتلخص في اطلاق حرية تكوين الاحزاب السياسية لكافة القوى الوطنية، واطلاق حرية الصحف للأحزاب دون قيد أو شرط، وإلغاء كل صور العزل السياسي، وإلغاء كل الوسائل والقوانين المؤيدة لذلك كما أن حزب التجمع عمل ويعمل على تحرير الانسان المصري من كل الوان الاستغلال بما في ذلك استغلال الرأسمالية وقهر بيروقراطية الدولة، ودافع بثبات عن الملكية العامة وعن أهمية دور القطاع العام الرئيسي في قيادة عملية التنمية، وتمسك بدور ضروري للقطاع الخاص، ودور أساسي للملكية الخاصة، والتعاونية إلى جانب الملكية العامة، ويؤمن الحزب بأن بناء مجتمع اشتراكي يرتهن بقبول أغلبية الشعب للاشتراكية وتعبيرها عن ذلك في انتخابات حرة نزيهة، والايمان بالتعددية السياسية وحق كل القوى في تأسيس احزابها وبالتالي فليس هناك تناقضًا بين الاشتراكية والديمقراطية(حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، 1993، ص13- 15).

وصفوة القول: إن الاشتراكية العربية تتميز عن الاشتراكية العلمية ورفضها لمسألة الصراع الطبقي، وقبولها بالملكية الخاصة غير المستغلة، إضافة إلى عدم معاداتها للدين، كما هدفت الاشتراكية إلى إقامة مجتمع متحرر من استغلال الانسان لأخيه الانسان، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحويل الانتاج لمصلحة الشعب والمجتمع، وفي سبيل تحقيق ذلك عملت على التخلص من حكم البرجوازية التقليدية الكبرى، واستصلاح الأراضي، وتأميم الشركات، وتعزيز القطاع العام، لكن هذه الانجازات لم تكن كافية لإنهاء استغلال لأنسان للإنسان، وتحقيق العدالة الاجتماعية فلقد دعت الاشتراكية العربية لإنهاء الاستغلال ولكنها ابقت على الملكية الخاصة، وإقامة رأسمالية الدولة، وأعلنت تمسكها بمصالح الشعب ولكنها منعته من الاشتراك في تقرير مصيره، ومارست عليه – كما يقول هشام شرابى- سلطة أبوية تتخذ صفة جماهيرية لكنها لم تشتمل على العمال والفلاحين على وجه الدقة وفي هذا المجتمع الأبوي القائم على التجمع الجماهيري وليس الشعبي يغيب عنه التمايز الطبقي بشكل واضح أو وعى طبقي راسخ نتيجة هيمنة البرجوازية الصغيرة التي تنامت حجمًا وتعاظمت أهمية بحيث كان لها أن تحتل مكان الصدارة في الحياة الاجتماعية والسياسية، وتجد نزعة الأبوية المستحدثة اوضح تمثيل لها في البرجوازية الصغيرة، ففيها تتفاقم

كافة صور تناقضات الابوية المستحدثة: بين التقليد والحداثة، بين الدين والعلمانية، بين الرأسمالية والاشتراكية، بين الإنتاج والاستهلاك، ولا يجد أي من هذه التناقضات تصالحًا في هذه الثقافة التي تبدو أنها قادرة باستمرار على توليد ظروف تؤدى إلى النزاع وبالتالي أي الانهيار والضعف(هشام شرابي، 1993، ص147-148).

لذلك لم يستطع التيار الماركسي (اليساري) أن يقدم مشروعاً بديلاً قابلاً للتحقق في ظل العواصف السياسية والاجتماعية التي ضربت المنطقة العربية في الآونة الأخيرة.

خاتمة:

وهكذا يتضح من خلال عرض وتحليل أهم التيارات الأيديولوجية الفكرية في العالم العربي التي كان الهدف منها ليس وصف تفصيلي لمراحل تكوين الفكر الأيديولوجي بل الاكتفاء بإبراز أهم سماته العامة وتطوراته، حيث شهد المجتمع العربي المعاصر أربع تيارات أيديولوجية وهي التيار الأيديولوجي الإسلامي، والتيار القومي، والتيار الليبرالي، والتيار الاشتراكي، والمتبع لنشأة التيار الديني يلاحظ أنه كان منقسمًا في البداية إلى تيارين أساسيين الأول محافظ وهو الذي كان مرتبطًا بالخلافة العثمانية وكان يدعو إلى الإبقاء على نظام الخلافة الإسلامية، أما الأخر فهو تيار سلفي يدعو إلى العودة بالمجتمع العربي إلى أصول الدين الأولى، وقد أجمع هذين التيارين على أن سبب تخلف المسلمين يرجع إلى البعد عن تعاليم الدين الصحيح.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل التيار الإسلامي الأصولي يستطيع من خلال وصوله إلى السلطة اليوم أن يحدث أي تغير أساسي في البنى الاجتماعية السياسية القائمة؟ من الأرجح في ظل الواقع الراهن أن التغيير الذي يحدث هو في الشكل والخطاب وليس في جوهر بنية النظام الأبوي نفسه.

أما الاتجاه القومي الذي ظهر كوليد لأوضاع عربية خاصة وليس فكرة مستوردة من الغرب ما ساهم به في حدوث بدايات نهضة حقيقية في بنية المجتمعات العربية إلا أن مأزق المشروع القومي كما يرى بعض الباحثين لا يرجع إلى نزعات قطرية أو أنظمة رجعية ولا مؤتمرات تحركها القوى الخارجية، وإنما يكمن في الفكر نفسه لأن الرؤية الثورية تجابه اليوم أزمة عميقة على صعيد الممارسة العملية وعلى صعيد العقيدة النظرية.

أما التيار الليبرالي والذي شدد على اتباع النهج الغربي والديمقراطية البرلمانية والدستورية وإنشاء الأحزاب والنقابات إلا أنه لم يهتم بتحويل النظام والبني الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكل حقيقي كما حدث بالنسبة لتطور الرأسمالية في أوربا الغربية. وبالتالي فالنموذج البرجوازي للديمقراطية البرلمانية، كنظام سياسي مترهل لا جذور له في واقع المجتمعات العربية.

وبالنسبة للتيار الاشتراكي والذي ظهر في رحم الحركة الوطنية التقدمية والتي تبنت المفاهيم الاشتراكية بشكل تدريجي بحيث أصبحت جزءًا لا يتجزأ من أيديولوجيتها، ومن ثم أدركت الحركة الوطنية التقدمية أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين القهر القومي والقهر الاجتماعي، وبين التحرر الوطني والتحرر من الفقر، لذا فقد رأي الجابري أن معظم التيارات الفكرية العربية لا تقدم إجابات ملموسة عن أسئلة التقدم وحلولاً ناجعة لمشكلات المجتمعات عربية المتأزمة، بل إن فكرها لا يتعامل مع الواقع الفعلي بقدر ما يتعامل مع الحلم الذي يعكس رغبات أكثر مما يعكس استشرافاً محتملاً للمستقبل، كما أنها لا تعكس مطامح القوي الاجتماعية المختلفة(محمد عابد الجابري، 1989، ص13)؛ ومن هنا كانت الدعوة إلى أحداث ثورات اجتماعية

وسياسية؛ ولكن شيئًا من هذه النتائج المتوقعة لم تحدث كله أو بعضه حتى بدايات الألفية الجديدة من القرن الحادي والعشرين التي نعيشها اليوم، ويحتم هذا الوضع أن أي رهان عربي جدّيًا للمستقبل المنظور نحو عودة الوعيالجمعي الفاعل للجماهير العربية المغيّبة،وإذا لم تستطع الثورات العربية الشعبية الراهنة تأجيجالوعيالعربيالجمعي، فإنه لن تستطع بالتأكيد إلغاؤه أو استبعاده،وبالتالي فهناك أمل في نجاح القوى الثورية من الشباب العربي الصاعد ونشوء الحداثة والديمقراطية العادلة، وإن لم يتحقق ذلك حاليًا فالمرء عليه أن يتشبث بالأمل، فإن تشاؤم العقل لا يقاومه، كما يقول جرامش إلا تفاؤل الإرادة.

قائمة المراجع:

1.أبو خلدون ساطع الحصري(1985)، دفاع عن العروبة، (سلسلة التراث القومي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

2.أحمد زكريا الشلق(1982)، حزب الاحرار الدستوريين 22- 1953، دار المعارف، القاهرة.

3.أحمد ماضي(1987)، معالم في الطريق لسيد قطب، في سلسلة قضايا فكرية، الكتاب الثامن، القاهرة.

4.أنتوني جيدنز(2010)، الطريق الثالث (تجديد الديمقراطية الاجتماعية)، ترجمة أحمد زايد وآخرون، مكتبة الأسرة، القاهرة.

5.أنور عبد الملك(1981)، الفكر العربي في معركة النهضة، ترجمة بدر الدين عرودكي، دار الآداب، بيروت.

6.أنور عبد الملك(1991)، القومية والاشتراكية، ترجمة سامية الجندي، دار المستقبل العربي، القاهرة.

7.جون سكوت، جوردن مارشال(2011)، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرين، المجلد الثاني، المركز القومي للترجمة، وزارة الثقافة، القاهرة.

8.حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي(1993)، برنامجنا للتغيير، كتاب الأهالي، ع 43.

9.حسن صعب(1972)، تحديث العقل العربي (دراسة حول الثورة الثقافية اللازمة للتقدم العربي في العصر الحديث، دار العلم للملايين، بيروت.

10.حليم بركات(1985)، المجتمع العربي المعاصر: دراسة استطلاعية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت.

11.حيدر إبراهيم(1998)، الاتجاه السلفي، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد 4.

12.رفعت السعيد(1989)، الإسلام السياسي من التطرف إلى مزيد من التطرف، مجلة قضايا فكرية، الكتاب الثامن.

13.رفعت سيد أحمد(1989)، الحركات الإسلامية في مصر وإيران، سينا للنشر، القاهرة.

14.رفيق حبيب(1989)، الاحتجاج الديني والصراع الطبقي في مصر، سينا للنشر، القاهرة.

15.زين نور الدين زين(1972)، نشوء القومية العربية (مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية)، ط2، دار النهار للنشر، بيروت.

16.سمير أمين(1988)، الأمة العربية (القومية والصراع الطبقي)، الجزء الأول، مكتبة مدبولي، القاهرة.

17.سيد قضب(1980)، معركة الإسلام والرأسمالية، دار الشروق، بيروت.

18.السيد يسين(2011)، آفاق المعرفة في عصر العولمة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.

19.صالح الفلالى(1999)، الاتجاهات الفكرية المعاصرة، في كتاب " دراسات في المجتمع العربي المعاصر، دار الأهالي، سوريا.
20.طه نجم(2009)، علم اجتماع المعرفة (دراسة في مقولة الوعي والأيديولوجيا)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
21.عصمت نصار(2004)، الفكر المصري الحديث بين النقض والنقد، المكتبة المصرية، القاهرة.
22.عفاف لطفي السيد(1980)، تجربة مصر الليبرالية، 1922- 1936، ترجمة عبد الحميد سليم، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة.
23.علا مصطفي أنور(1990)، الفكر الاجتماعي عند رفاعة الطهطاوي، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
24.عمار على حسن(2007)، الصوفية والسياسية في مصر، مكتبة الاسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
25.فرانسوبورجا(1992)، الإسلام السياسي..... صوت الجنوب، ترجمة لورين ذكرى، دار العالم الثالث، القاهرة.
26.فهيمة شرف الدين(1993)، الثقافة والأيديولوجية في الوطن العربي، 1960- 1990، دار الآداب، بيروت.
27.لويس عوض(1983)، تاريخ الفكر المصري الحديث، الخلفية التاريخية، المبحث الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
28.محمد عابد الجابري(1989)، إشكاليات الفكر العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
29.محمد عابد الجابري(1995)، الفكر القومي: حاضر ومستقبل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 197.
30.محمد ياسر الخواجة(2015)، علم الاجتماع الديني: المفاهيم القضايا، دار الفكرة العربي، القاهرة.
31.مريم أحمد مصطفي(1989)، دراسة في التحليل السوسيولوجي لتاريخ مصر الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
32.مصطفي الفقى(1994)، تجديد الفكر القومي، دار الشروق، القاهرة.
33.مصطفي الفقى(2007)، الدولة المصرية والرؤية العصرية (من فقه المراجعة إلى فكر المستقبل)، مكتبة الاسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
34.ميشيل مان(1994)، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل الهوارى، سعد مصلوح، مكتبة الفلاح، الكويت.
35.نصر حامد أبو زيد(1989)، الخطاب الديني المعاصر آلياته ومنطلقاته الفكرية، سلسلة قضايا فكرية، الكتاب الثامن، القاهرة.
36.نيفين عبد الخالق(1994)، الخطاب الديني والعقل السياسي المصري، في كتاب الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرار والتغير، تحرير كمال المنوفي وحسنين توفيق، م1، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.
37.هشام شرابى(1993)، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة محمود شريح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2.

38.Mitchell, R(1993), the Society of the Muslim Brothers, Oxford University Press, London.
39.Stephens, R(1971), Political leadership of Twentieth century Nasser, Penguin.

دور التدريس المصغر في إكساب وتنمية مهارات الكفايات التدريسية لدى المعلمين

د.رقية نبــار، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة –الجزائر

The role of mini-teaching in the acquisition and development of teaching competencies

Dr. Rekia Nebbar, University of Moulay tahar Saida, Algeria

ملخص: حتى يقوم المعلم بدوره في العملية التعليمية فإنه لابد أن يمتلك عددا من الكفايات التعليمية التي يستطيع توظيفها وتطبيقها في مواقف تعليمية حقيقية، وهذا لن يتم إلا من خلال التربية العملية، ويعد التدريس المصغر فرصة حقيقية للطالب المعلم في إعداده المهني لإكساب مهارات وخبرات تدريسية فعلية؛ وخاصة عند وجود التوجيه الفعال، فهو يسمح للطالب المعلم بالتنقل من موقف متعلم إلى موقف معلم بصورة متدرجة كما يسمح له بتطبيق المبادئ والنظريات التربوية بشكل عملي في الميدان.

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على أحد أساليب التدريس الأساسية في إكساب وتنمية الكفايات التعليمية للمعلم المتدرب، وهو التدريس المصغر، مع توضيح دور هذا الأسلوب في إكساب وتنمية مهارات الكفايات التدريسية لدى المعلمين المتدربين.

الكلمات المفتاحية: التدريس المصغر، الكفايات التدريسية، المعلم، المعلم المتدرب،العملية التعليمية.

Abstract: For instructors to effectively carry out their part in the teaching process, they need a number of teaching competencies that they employ in real in-class situations. Such competencies can only be acquired through practical trainingmini-teaching group is a genuine opportunity for teacher-trainees to develop such competencies, especially under efficient supervision; as it allows the trainees to gradually assume the role of the teacher and put theory into practice. The current work aims at shedding the light on mini-teaching and its role as one of the main means to develop teacher-trainees'competencies in teaching.

Keywords:mini-teaching,teaching competencies, , teacher, teacher-trainees, teaching process,

مقدمة:

تعد كفاءة المعلمين في التدريس والتعلم عاملاً هامًا في تحديد نجاح العملية التعليمية، إذ سيكون لقدرتهم وحكمتهم في التعامل مع أنشطة التعلم تأثيرا مباشرا على المشاركة النشطة للطلاب في أنشطة التعليم، لذلك فإن تطوير كفاءة المعلمين يعتبر ضمن جدول الأعمال الرئيسي لتعزيز مهنة التدريس وضمان التطور الكبير لجودة التعليم في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم(Copriady, 2014).

يعد المعلم الكفء مفتاح التطوير في أي نظام تربوي، والعامل الحاسم في مدى فاعلية عملية التدريس، فوظيفته ليست عملية تقتصر فقط على نقل المعرفة إلى المتعلمين، بل هي عملية إنماء قدرات المتعلمين العقلية والاجتماعية والجسمية،وتطوير شخصياتهم بصورة عامة، وبذلك فإن دوره يبقى عاملا حاسما في إنجاح العملية التربوية أو إفشالها(البطاينة أسامة، 2004، ص32).

كما يعد المعلم من أهم العوامل في تحقيق الأهداف المنشودة، التي يرسمها ويخطط لها المسئولون عن التعليم لمواجهة تحديات التنمية الشاملة في ظل التغيرات العلمية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المعاصرة (الحيلة محمد محمود، 2002، ص42). وحتى يكون المعلم قادرا على أداء المهام الأساسية المنوطة به،عليه أن يمتلك عدد من الكفايات التدريسية التي تؤهله للقيام بدوره على الوجه الأكمل والمطلوب،ومن هذه الكفايات الواجب توافرها في المعلم والتي تساعده على تحقيق الأهداف التربوية المرجوة، كفايات التخطيط، كفايات التنفيذ وكفايات التقويم.

إن الحديث عن الكفايات التدريسية للمعلم تستدعي لفت النظر إلى تكوين المعلم وإعداده؛ إعدادا جيدا من النواحي الأكاديمية والمهنية داخل مؤسسات الإعداد قبل الخدمة، وتدريبه وتنميته مهنيا أثناء الخدمة، حتى يكتسب قدرات تمكنه من تحقيق أهداف التعليم داخل الصف الدراسي وخارجه، كما تمكنه من التفاعل مع مختلف تطورات عصر تكنولوجية المعلومات.

حسب(الزعانين جمال،2001)نقلا عن (مهدي فتيحة، 2011، ص284)، الهدف من إعداد المعلم هو مساعدته على امتلاك الكفايات التدريسية اللازمة لممارسة أدواره بدرجة عالية من الفاعلية، فعدم توافر المعلم المؤهل الكفء قد يؤدي إلى تراجع نتاجات التعلم. لذلك يعتبر التدريس المصغر من أساليب التدريب الهامة، التي يمكن من خلالها إكساب وتنمية الكفايات التدريسية للطلبة المعلمين وإعدادهم لمهنة التدريس حيث يقوم الطالب المعلم بالتدرب على مهارات التدريس، فيقوم بإلقاء درس مصغر لمجموعة من الطلبة ذات عدد محدود ولوقت قصير، يتزود من خلالها بالمهارات و الخبرات اللازمة التي يحتاجها للقيام بمهام التدريس في المواقف التعليمية الحقيقة.

مشكلة الدراسة:

يعد المعلم الحجر الأساسي في تحقيق الأهداف التعليمية من خلال وظيفته المحورية وهي التدريس،ولا يكون ذلك إلا من خلال امتلاكه الكفايات التدريسية اللازمة وتنميتها بالتدريب سواء قبل الخدمة أو أثنائها. ويعدالتدريس المصغرتقنية تدريب للمعلمين لتعلم مهارات التدريس، ويستخدم وضع التدريس الحقيقي لتطوير المهارات وللحصول على معرفة دقيقة فيما يتعلق بفن

التدريس، وتتضمن هذه التقنية خطوات "التخطيط والتعليم والمراقبة وإعادة التخطيط وإعادة التعليم والمراقبة"(Remesh, 2013).

تستخدم إستراتيجية التدريس المصغر في تدريب المعلمين لاطلاعهم على آليات ممارسة مهنة التعليم، وإكسابهم الكفايات اللازمة لذلك، حيث اعتبرت هذه الإستراتيجية من الأساليب الناجحة في تنمية الكفايات التدريسية، وفي هذا المجال يرى "ريشارد، Richards" (1989) أن هناك علاقة وثيقة بين تقنية التدريس المصغر والتدريب على المهارات التدريسية في برامج إعداد المعلمين، إذ تستند هذه التقنية على فكرة مفادها أن التدريس نظام معقد من الأنشطة الصفية، التي يمكن تحليلها إلى مجموعة مهارات تدريسية، بحيث يسهل التدرب عليها بشكل منفصل ثم تدمج تلك المهارات مع بعضها البعض (Richards,1989,p 06).

لقد أجريت عدة دراسات توصلت نتائجها إلى أهمية التدريس المصغر في تنمية الكفايات التدريسية، منها دراسة "الرقاد" (2016)، التي هدفت إلى التعرف على أثر استخدام أسلوب التدريس المصغر في تنمية الكفايات التدريسية، لدى معلمي الطلبة الموهوبين في المملكة العربية السعودية؛ وذلك من خلال مقارنة فاعلية كل من أسلوب التدريس المصغر والأسلوب التقليدي في إكساب المعلمين الكفايات (المعارف، المهارات الأدائية، والكفايات الانفعالية المتعلقة بالاتجاهات)، توصلت نتائج الدراسة إلى أن أسلوب التدريس المصغر أكثر فاعلية من الأسلوب التقليدي، في تنمية بعض الكفايات التدريسية لدى الطلبة المعلمين. ودراسة "دحلان و جودة" (2017)، التي هدفت للتعرف إلى فاعلية توظيف التدريس المصغر في إكساب مهارات التدريس لطلبة تعليم المرحلة الأساسية في جامعة الأقصى، وأظهرت النتائج فعالية التدريس المصغر في إكساب مهارات التدريس لعينة الدراسة.ودراسة "البركات و أبو جاموس" (2007)، التي هدفت إلى التعرف على مستوى أداء الطلبة المعلمين للكفايات التدريسية، ضمن مجالات التخطيط والتنفيذ والتقويم، وبيان أثر استخدام إستراتيجية التدريس المصغر في تنميتها ضمن المجالات المشار إليها، وتوصلت الدراسة إلى وجود تحسن في أداء جميع أفراد عينة الدراسة للكفايات التدريسية خلال فترة التدريب العملي، وإلى فعالية التدريب من خلال التدريس المصغر في تنمية كفايات التدريس لدى الطلبة المعلمين(العتوم سامح، 2018، ص163).

كما أشارت دراسة "العتوم" (2018) التي هدفت إلى التعرف على فاعلية استخدام التدريس المصغر في إكساب مهارات التدريس لطلبة التربية الفنية بجامعة اليرموك، إلى وجود أثر لاستخدام التدريس المصغر في إكساب طلبة التربية الفنية المعلمين لمهارات التدريس.

ضف إلى ذلك دراسة "كوريس، Koross" (2016) التي هدفت إلى دراسة الخبرات والكفاءات وتصورات (100) من الطلبة المعلمين، المتدربين قبل الخدمة من برنامج تعلم اللغة السواحلية في مدرسة التربية بجامعة كينيا، وتوصلت إلى أن الطلبة المعلمين اكتسبوا مجموعة متنوعة من الخبرات والكفاءات من التدريس المصغر، وأن معظمهم لديهم مواقف ايجابية تجاه التدريس المصغر كأسلوب في التدريس. كما أجرى أيضا "كوتسوكوس وفريقولاس، Koutsoukos&Fragoulis" (2016) دراسة هدفت إلى تحقيق في أراء المعلمين بشأن أسلوب التدريس المصغر كتقنية تدريبية، وتوصلت نتائجها إلى اعتقاد المعلمين أن أسلوب

التدريس المصغر يعتبر أداة مفيدة تساعدهم على تحسين مهاراتهم التعليمية. (العتوم سامح، 2018، ص161).

إلى جانب نتائج هذه الدراسات، أوضحت نتائج العديد من الدراسات والبحوث الأخرى، أن تدريب المعلمين أثناء الخدمة على مهارات التدريس يؤدي إلى تنمية تلك المهارات لديهم، ومنها دراسة (فتحي إسماعيل 1992)، (أحمد عبد العزيز 1993)، (أحمد العبد 1994)، (رضا مسعد 1998)، (سونيا قزامل1998)، (Uphan, Dayle, 2001)،(عبد الملك الرفاعي 2001)، (سعد محمد، 2002)، (بدرية محمد حسانين، 2003)، (محمد عبد المجيد، 2004)، (مصطفى عدلي، 2008)،(Park,et al, 2006) الواردة في (بلابل ماجدة راغب، 2013، ص15).

إن الدراسات المذكورة هنا رغم اختلاف عيناتها، تثبت نتائجها أن تدريب المعلم باستخدام التدريس المصغر يساهم في اكتسابه الكفايات التدريسية وتحسينها.

تأسيسا على ما سبق ذكره، وإضافة إلى ما لمسته الباحثة -من خلال عملها كأستاذة بيداغوجيا للأساتذة قبل الخدمة بمعهد تكوين المكونين على مدار عدة سنوات ماضية- حول أهمية التدريس المصغر في تطوير مهارات وكفايات التدريس لدى المدرسين قبل الخدمة،جاء مضمون هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما دور التدريس المصغر في إكساب وتنمية الكفايات التدريسية لدى المعلمين المتدربين؟.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة الحالية في موضوعها عن التدريس المصغر الذي يهتم بالجانب التطبيقي في إعداد المعلمين قبل الخدمة لتقليص المسافة بين ما هو نظري والتطبيق.

تكمن أهمية هذه الدراسة أيضا في كونها إحدى الدراسات التي تلقي الضوء على أحد جوانب العملية التربوية وهي أنه يمكن للمعلمين الاستفادة من التدريس المصغر في تعلم و تنمية مهارات التدريس.

كما أن أهمية الدراسة الحالية متجلية أكثر في توفير سند علمي، قد يكون مساعدا على إلهام الباحثين بجزء من أفكارهم و هممهم، لتكثيف الأعمال البحثية في ذات الموضوع أو المواضيع ذات الصلة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة لتحقيق ما يلي:

- التعرف على دور التدريس المصغر في تنمية الكفايات التدريسية لدى المعلمين المتدربين.
- تحديد مفهومي التدريس المصغر والكفاية التدريسية ودورهما في عملية التدريس.

أولا. التدريس المصغر:

مفهوم التدريس المصغر: التدريس المصغّر هو أسلوب لتدريب المعلمين يساعد المتدرب على إتقان مهارات التدريس، ويتطلب من المعلم المتدرب تعليم مفهوم واحد للمحتوى باستخدام مهارة تدريس محددة لمدة قصيرةلعددقليل جدا من التلاميذ، وبهذه الطريقة يمارس المعلم المتدرب مهارة التدريس بالشكل القابل للتعريف والقابل للقياس والقابل للتحكم به، وذلك مع دورات متكررة حتى يصل إلى مرحلة إتقان استخدام هذه المهارة(Banga, 2014).

ويعرف (Allen, 1967) التدريس المصغر بأنه عبارة عن لقاء تعليمي مصغر تم تطويره في جامعة ستانفورد ليخدم 3 أغراض: (1) كخبرة عملية مبدئية في التدريس، (2) كأداة بحثية لاستكشاف آثار التدريب في ظروف تحت السيطرة، و (3) كأداة تدريب أثناء الخدمة للمعلمين.وقد يتعرض المتدربون لمتغيراتعديدة في التدريس داخل الفصل لكن دون أن يعرضوا الموقف للتعقيد(Allen, 1967).

ويعرفه "دحلان وجودة" بأنه التدريس المحاكي للواقع القائم على تجزئة الموقف التدريسي بغرض التدريب لاكتساب المهارات التدريسية في ظروف مصغرة حيث يقوم الطالب القائم على تجزئة الموقف التدريسي بغرض التدريب لاكتساب المهارات التدريسية في ظروف مصغرة حيث يقوم الطالب المعلم بإعداد عنصر من عناصر الدرس يحوي مهارات محددة، ويتم تنفيذها على عدد من (5- 10) طلاب في مدة زمنية قصيرة من (10-5) دقائق يتم فيها ملاحظة أدائه ثم تقديم التغذية الراجعة المناسبة له، ومن ثم إعادة التطبيق مرة أخرى.(دحلان علي، جودة محمد، 2017، ص399).

ويرى " زيتون" أن إستراتيجية التعليم المصغر تعد أحد أبرز الإبداعات التربوية في مجال التدريب على مهارات التدريس وهو أسلوب مصمم لاكتساب مهارات جديدة أو تنقيح مهارات سابقة(زيتون حسين، 2004، ص565). أما "وانج بينجWang Beng" (2013) فيرى بأن التدريس المصغر هو إستراتيجية يمكن تطبيقها في مراحل متعددة قبل الخدمة وأثنائها في التطوير الوظيفي للمعلم. (دحلان علي، جودة محمد، 2017، ص496). وتضيف "رجاء عيد" (2003) أن التدريس المصغر استخدم في بداية الأمر في برامج الإعداد قبل الخدمة إلا أنه استخدم بعد ذلك في برامج مختلفة للتدريب أثناء الخدمة".(بلابل ماجدة راغب، 2013، ص16).

حسب(Simon som&Volker ,1984,p6) فإن التدريس المصغر يقوم على الاستعمال المنظم الهادف لموقف تعليمي حقيقي؛ فالمتدرب يركز اهتمامه على مهارة تدريسية معينة، يقوم بالتخطيط لها وأدائها أمام عدد محدود من الأفراد لمدة قصيرة، مع تسجيل الدرس على شريط فيديو؛ من ثم يتم تقويم أدائه وتطويره من خلال معلومات التغذية الراجعة مع جلسة المناقشة.

من خلال ما سبق ذكره، يمكن اعتبار التدريس المصغر أساسا في إعداد المعلم، وخاصة أن البحوث والدراسات التربوية قد أثبتت أن البرامج التقليدية لإعداد المعلم، والتي تقوم على المقررات الدراسية من ناحية والتدريس الطلابي بصورته التقليدية من ناحية أخرى، لم تعد تكفي حاجات المجتمع ومتطلباته من حيث تخريج معلم كفء قادر على القيام بأدواره وتحمل مسئولياته المتغيرة إزاء التطورات الحضارية المعاصرة.ويتميز أسلوب التدريس المصغر بأن استخدامه يمثل مواقف تعليمية حقيقة، يتدرب من خلالها المتدرب على أداء المهارات بطريقة صحيحة، كما أنه يتناسب ومجموعات العمل الصغيرة التي تتطلبها عملية تميز المهارات. فهو يتيح للطالب المعلم أن يتدرب على مهارات تدريسية معينة في فترة زمنية محددة أمام زملائه من الطلاب المعلمين والمشرف قبل أن يخوض تجربة التدريس الفعلي بالمدارس.

لمحة مختصرة عن ظهور التدريس المصغر: ظهر التدريس المصغر في أوائل الستينيات من القرن العشرين، عندما كانت تطبيقات الاتجاه السلوكي في علم النفس هي المسيطرة على مناهج

التعليم، بما فيها مناهج تعليم اللغات الأجنبية. وقد بدأ تطبيق التدريس المصغر في العلوم التطبيقية في جامعة "ستانفورد"على يد: "دوايت ألن وزملائه، Dwight Allen" (1961)؛ وعرف بمذهب ستانفورد، Stanford/Approch، ثم طبق في جامعة "بركلي" في كاليفورنيا، Universtyof Berkely California. وقد عرف هذا النمط من التدريس آنذاك بنموذج العلم التطبيقيThe.Applied.science.model، ثم طبق بعد ذلك على نطاق واسع في تدريب المهندسين والعاملين في المصانع وبرامج تدريب الجيش الأمريكي(حنفي راضي فوزي، 2010).

ثم شاع استخدام هذا النمط من التدريس في برامج التربية العملية للمعلمين في التعليم العام في الجامعات الأمريكية منذ ذلك التاريخ. واستخدم في بعض الجامعات الأوربية خاصة البريطانية منها، في بداية السبعينات الميلادية، حيث استحدثت أنماط وأساليب جديدة، بل إن الجامعات البريطانية أقرت التدريس المصغر واعتمدته جزءا أساسيا في عمليات إعداد المعلمين. ثم انتقل هذا النمط من التدريس إلى العالم العربي في منتصف السبعينيات الميلادية، وطبق في كثير من جامعاته، فنقلت بعض الكتب والدراسات الأجنبية إلى اللغة العربية، ثم ألفت كتب أخرى باللغة العربية نفسها، كما نشرت بعض البحوث والدراسات، وعقدت ندوات في مجال تدريب المعلمين، تناول بعضها جوانب من التدريس المصغر. لقد قام هذا النموذج من التدريس المصغر على أساس من المفهوم السلوكي للتعلم من خلال تعديل السلوك، كما هو عند رائد التعليم المبرمج "سكينر"Skinner"، الذي يؤكد على أهمية التغذية الراجعة Feedback والتعزيز الفوري في تعديل السلوك.وبناء على ذلك فإن المتدرب يحتفظ بالسلوك الصحيح، عندما يلقى تعزيزا ايجابيا من أستاذه أو من الحضور، ويبتعد عن السلوك الخاطئ بنا على التعزيز السلبي، ويحسن أدائه تدريجيا حتى يصل إلى الأداء المطلوب. وكي يضمن المتدرب الاستفادة من التغذية الراجعة والتعزيز لتحسين أدائه، ينبغي أن تكون المهمة أو المهارة التي يتدرب عليها قصيرة قدر الإمكان؛ من هنا جاءت فكرة تقسيم الدرس إلى أجزاء، ثم تقسيم كل جزء إلى مهارات أو مهمات قصيرة يمكن التدرب عليها مرات عديدة حتى يتم إتقانها.منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، بدأ التدريس المصغر يظهر بصورة غير الصورة السلوكية التقليدية التي كان عليها سابقا، حيث بدأ تطبيقه من خلال الاتجاه المعرفي، انطلاقا من المقولة التي ترى أن تغيير سلوك الفرد يتطلب التأثير على تفكيره واتجاهه نحو السلوك الأولي أولا، ثم توجيهه إلى السلوك المطلوب ثانيا. وبناء على ذلك فإن التدريس المصغر يمكن أن يكون وسيلة لتغيير اتجاه نحو أساليب التعلم والتعليم، وبالتالي بناء اتجاه معين نحو أساليب التدريس(حنفي راضي فوزي، 2010).

أهمية التدريس المصغر: يلعب التدريس المصغر دورا فاعلا في تطوير ورفع كفايات المعلمين وذلك من خلال:

-التعليم المصغر طريقة للنظر إلى التعليم ووصف جوانبه، حيث يستطيع المعلم الواحد الذي يعمل مع مشرف أو زميل، أن يتعامل مع نقاط ضعف أو مشكلات محددة، وأن يكتشف بعض نقاط القوة التي يمكن زيادتها أو تطويرها.

-يوفر التعليم المصغر عملية نمو مهني لمجموعات المعلمين، ويستطيع المعلمون أن ينقحوا مهاراتهم وأن يحسنوها عن طريق التفاعل مع بعضهم بعضا واستعمال أشرطة كأساس للتحليل والمناقشة.

-يهيئ التعليم المصغر فرصة للمعلمين الذين يرغبون في تحسين أنفسهم بمفردهم.

-يقدم التعليم المصغر طريقة لاختبار المواد والتقنيات التعلمية، فتسجيل درس قصير لمجموعة صغيرة باستخدام مواد محددة يتطلب استثمار ينطوي على مخاطرة قليلة؛ فمثلا إعادة عرض شريط مسجل لصف يجرب فيه نظام جديد يمكن أن تظهر ما إذا كانت التقنيات فعالة أم لا(الرقاد خالد، العنزي مرضي، 2016، ص03)، هكذا يمكن القول أن التدريس المصغر يتيح للطالب المعلم فرصة التدريب على المهارات التدريسية و الأنشطة التعليمية في مواقف تعليمية مصغرة.

الأسس التربوية التي يقوم عليها التعليم المصغر: يرتكز التدريس المصغر على مجموعة من الأسس على النحو التالي:

-إنه تدريس حقيقي يجرى فيه تعليم جدي بالرغم من أن الوضع التعليمي في الدرس وضع مصطنع.

-يقلل التدريس المصغر من أثر التعقيدات التي تنشأ في التدريس العادي، وذلك بسبب تخفيض حجم الدرس والمدة التي يستغرقها وعدد التلاميذ.

-في التدريس المصغر يكون التدريب مركزا على مهارة محددة من مهارات التدريس، فينصب الدرس على أدائها مثل: التقويم أو طرح الأسئلة أو المناقشة أو التعزيز وغيرها من مهارات التدريس.

-يسمح التدريس المصغر بالمراقبة المتزايدة للممارسة ودقة الملاحظة لها، ويتيح درجة عالية من السيطرة على برنامج التدريب، كما يعالج عناصر الوقت والتفاعل مع التلاميذ والمناقشة وعوامل عديدة أخرى.

-يوسع التعليم المصغر إلى حد كبير، الأبعاد القائمة على معرفة النتائج والتغذية الراجعة في التدريس، فبعد تدريس درس مصغر يشرع المتدرب في عملية نقد شاملة لما قام به، ثم إعادة التدريس لتنمية المهارات وتحسين الأداء(أبو عطوان مصطفى، 2008، ص41).

-فالتعليم المصغر يعتمد اعتمادا كبيرا على فكرة التغذية المرتدة: أي يعطي أهمية لسرعة معرفة المعلم المتدرب لنتائج سلوكه واستجاباته (كمعلم)، فهو يتيح له كمية هائلة من التغذية المرتدة الفورية سواء من تلاميذه الذين يدرس لهم، أومن الشريط المسجل الذي يراه بنفسه ويسمعه، أو من زملائه وأستاذه، كل هذا يضمن تعليما دقيقا مصحوبا بالأدلة والأسباب والموضوعية التي تدفع إلى تعديل وتحسين المهارة المنشودة(السيد مصطفى وآخرون، 2007، ص76).

شروط التدريس المصغر: تتمثل شروط التدريس في عدة نقاط هي كالآتي:

-تحديد الأهداف: تتوقف النتائج التي يمكن أن تجنى من تجربة التدريس المصغر على الأهداف المرجوة منها، فقد يكون الهدف تكوين مهارات محددة مسبقا لدى أشخاص معينين، أو استخدامه كوسيلة للبحث عن المهارات الأساسية التعليمية اللازمة لمهنة التدريس، أو لنوع من التدريس أو التعمق في مظاهر أخرى للعملية التعليمية.

-تنظيم بيئة تعليمية فعالة: بعد الانتهاء من تحديد الأهداف الخاصة للتدريس المصغر لابد من تنظيم الصف ليتم تحقيق تلك الأهداف، ولاشك في أن هناك شروطا تتصل بالعناصر البشرية التي ستعمل فيها.

-إعداد المشرف هو أساسا مدرس ودوره تحسين أداء المهارات التي تهدف إلى وصول المتدرب إلى إتقانها.

-اختيار طلبة التدريس المصغر: يعتمد اختيارهم على أهداف محددة موضوعة مسبقا.

-تسجيل التدريس المصغر: يتم التسجيل على شريط فيديو حيث يدعم أهداف التدريس المصغر من خلال: تطوير نماذج مختلف المهارات التعليمية وعرضها؛ ويعد التسجيل مصدر قوي للتغذية الراجعة ويساعد المتدرب على فهم أدائه(يارو فراس، حسن صاحب، 2014، ص117-118).

هكذا ترى الباحثة أنه لا يمكن أن يحدث تدريس مصغر بطريقة فعالة إلا اذا تم تحديد الهدف من التدريس المصغر، تنظيم الصف ليتم تحقيق تلك الأهداف، وجود المشرف، اختيار طلبة التدريس المصغر وتسجيل التدريس المصغر الذي يسمح بتغذية راجعة حول أداء المعلم المتدرب.

خطوات التدريس المصغر: يمر التدريس بمجموعة من الخطوات هي:

-تحديد الجانب التعليمي أوالمهارة التعليمية التي يراد تدريب الطلبة المعلمين (المتدربين) عليها.

-تحضير أدوات التسجيل والعرض والتأكد من سلامتها.

-التخطيط للتعلم المصغر الذي سيتناول المهارات المحددة ويشتمل هذا التخطيط على: صياغة الأهداف السلوكية، ذكر المهام والأنشطة التي يقوم بها التلاميذ، ذكر أسلوب التدريس الذي يراد استخدامه، وذكر كيفية التقويم.

-تنفيذ التعليم المصغر بهدف تطبيق المهارات التدريبية وفي نفس الوقت تسجيل هذا الأداء على شريط تلفازي.

-التغذية الراجعة: هي المعلومات التي يتلقاها الطالب المعلم المتدرب بشأن أدائه من خلال استعراض الشريط التلفازي المسجل ودراسته، وفي أحيان كثيرة يشترك المشرف والأقران الذين يعملون كفريق واحد وفي أحيان أخرى باستخدام بطاقة التقويم الذاتي لمعرفة المزيد من الأداء من خلال مشاهدة المتدرب لأدائه والإجابة عن الأسئلة في بطاقة التقويم الذاتي(حلس ديشو وأبو شقير محمد، دس، ص26).

من خلال هذه المراحل المذكورة نجد أن هناك أهمية كبيرة للتدريس المصغر في إعداد المعلمين فهو يسمح بإكتساب العديد من مهارات التدريس كما يسمح بالتعايش مع العديد من المواقف التعليمية مما يدعم ثقة المعلم المتدرب بنفسه ويساعده على التخلص من الأخطاء الجسيمة لاحقا أثناء الخدمة.

أنواع التدريس المصغر: يختلف التدريس المصغر باختلاف البرنامج الذي يطبق من خلالها، والهدف من التدريب، وطبيعة المهارات أو المهمة المراد التدرب عليها، ومستوى المتدربين، ويمكن حصر هذه التقسيمات في الأنواع التالية حسب ما جاء به(دحلان علي و جودة محمد، 2017، ص502) كما يلي:

التدريس المصغر المبكر: يبدأ التدريب عليه أثناء الدراسة، أي قبل تخرج الطالب وممارسة مهنة التدريس في أي مجال من المجالات، ويتطلب هذا النوع اهتماما بجميع مهارات التدريس العامة والخاصة، للتأكد من قدرة المعلم على التدريس.

التدريس المصغر أثناء الخدمة: هذا النوع يشمل المعلمين الذين يمارسون التدريس ويتلقون – في الوقت نفسه- تدريبا على مهارات خاصة لم يتدربوا عليها من قبل.

التدريس المصغر المستمر: يبدأ هذا النوع من التدريس في مراحل مبكرة من البرنامج الدراسي، ويستمر مع الطالب حتى تخرجه، ويرتبط غالبا بمقررات ومواد يرتبط فهمها بالتطبيق والممارسة الفعلية للتدريس في قاعة الدرس تحت إشراف مدرس المادة.

التدريس المصغر الختامي: يكون في الفصل الأخير من البرنامج، ويركز على المقررات الأساسية التي يدرسها الطالب.

التدريس المصغر الموجه: هذا النوع يشمل أنماطا موجهة من التدريس المصغر مثل التدريس المصغر النموذجي، وهو الذي يقدم فيه المشرف لطلابه المعلمين نموذجا للتدريس المصغر، ويطلب منهم أن يحاكوه.

التدريس المصغر الحر: يهدف هذا النوع من التدريس إلى بناء الكفاية التدريسية للطالب المعلم،ولا يرتبط بنظرية أو مذهب أو طريقة أو نموذج، وغالبا ما يمارس هذا النوع من التدريس المصغر في نهاية البرامج الدراسية.

التدريس المصغر العام: يهتم هذا النوع بالمهارات الأساسية التي تتطلبها مهنة التدريس بوجه عام، بصرف النظر عن طبيعة التخصص، ومواد التدريس، ومستوى الطلاب، الهدف منه التأكد من قدرة المتدرب على ممارسة المهنة.

التدريس المصغر الخاص: يهتم هذا النوع بالتدريب على مهارات الخاصة بمجال معين من مجالات التعليم كالرياضيات، والعلوم، والعلوم الاجتماعية لمجموعة معينة من الطلبة المتخصصين في مجال منها.

أهمية التدريس المصغر في تدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة: يذكر (فرحان عبيد عبيس،2011) مجموعة من فوائد التدريس المصغر في تدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة، نذكرها كما يلي:

أهمية التدريس المصغر في تدريب المعلمين قبل الخدمة: تتمثل فوائد التدريس المصغر في تدريب المعلمين قبل الخدمة كما يأتي:

-ممارسة المهارة من قبل الطالب المعلم: وبذلك يقوم التدريس المصغر بردم الهوة بين التعليم النظري، والتعليم العملي، مما يجعل التعليم عملية ميدانية.

-إدراك نواحي القوى والضعف لدى الطلبة: ويتركز برنامج استخدام التدريس المصغر في تدريب المعلمين قبل الخدمة على دور المدربين، وإسهامهم في تحقيق فاعلية التدريب، وذلك بالتعرف إلى المعلمين الذين يدربهم، وإدراك نواحي قدراتهم وضعفهم.

-الممارسة في حضور الآخرين: يمكن التدريس المصغر المعلم المتدرب منذ البداية على التدرب على تقبل الممارسة في حضور الآخرين، وبخاصة المشرف، وزملاء المتدربين، كما تؤتي المناقشات التي تقوم بين المشرف والمعلم المتدرب ثمارها في طلاقة لسان المعلم.
-إتقان بعض مهارات المصاحبة والضرورية: يساعد برنامج التدريس المصغر قبل الخدمة على صقل شخصية المتدرب مما يتيح له المرونة في الحركة والتفاعل، والسيطرة على الصوت المرتفع، أو السرعة، أو الوقوف بتصلب فوق المنبر إلى غير ذلك من الأمور المسلكية.
-حل المشكلات الصعبة: فتح التدريس المصغر مجالاً واسعاً للسيطرة على التحديات المختلفة، ومواجهة المشكلات الواقعية، والتمكن من المهارات المتعدد الكفيلة بمواجهتها وحله.
أهمية التدريس المصغر في تدريب المعلمين أثناء الخدمة: تظهر إمكانيات التدريس المصغر في تدريب المعلم أثناء الخدمة في:
-إن معظم المعلمين المبتدئيين يحاولون أن يحسنوا معرفتهم ويزيدوا من خبرتهم، ولكن كل معلم يدرك أن هناك بعض المهارات لم يستطيع السيطرة عليها، وأنه لن يستطيع تطويرها بمفرده، مثال مهارات الاتصال غير الشفوي أو غير الكلامي وهنا يكون الاعتماد على التدريب باستخدام أسلوب التدريس المصغر.
-إن التدريس المصغر قد يكون بمثابة حافز لدى المعلمين الذين وصلوا إلى مستوى من الانجاز في أثناء حياتهم العملية، ولكن حوافز التحسن عندهم بدأت تضعف مع الأيام بسبب افتقارهم للسبل التي تحملهم على التحسن ورفع كفايتهم.
-يمثل الانفجار المعرفي إحدى حقائق الحياة، ويمكن اعتباره كمشكلة تتطلب أساليب جديدة، والتدريس المصغر أحد هذه الأساليب، يعطي المعلمون المتدربون بالتدريس المصغر فرصة للسيطرة على هذه الأساليب والحصول على المهارات الجديدة في جو أكثر انضباطا وصولاً لإتقانهم قبل تعميم تنفيذها وهذا مما يجعل التدريب بالتدريس المصغر أفضل من أسلوب التدريب بالممارسة الصفية لأن الأخير قد يكون مضراً بالطلبة.

ثانيا. الكفايات التدريسية:

لا يستطيع المعلم أن يمارس أدواره المختلفة إلا إذا توافرت لديه مجموعة كفايات أساسية ترتبط وتؤثر على أدائه في المواقف التعليمية، وإن نجاح أي تطور في العملية التعليمية مهما يكن يتوقف على كفاءة المعلم، ويؤكد ذلك(متولي عبد الخالق وآخرون، 2003، ص153)، حيث يرى أنه لابد للمعلم أن يمتلك مجموعة من الكفايات الأساسية اللازمة حتى يكون عند مستوى المسؤولية التي تؤهله للقيام بدوره كاملا، قادرا على المشاركة في التطوير تخطيطا وتنفيذا وتقويما. ويضيف (Ali&Mittal,2015) "بما أن التدريس مهنة تتطلب معرفة ومهارات متخصصة يجب أن يتمتع المعلمون بكفاءات معينة من أجل أداء وظائفهم، ويرى البعض أن كفاءة التدريس تتضمن المعرفة والمهارة وخصائص المعلم الأخرى، بينما يرى البعض الآخر أن كفاءة التدريس هي سلوكيات المعلم التي تنتج التأثيرات المرغوبة".

مفهوم الكفايات التدريسية: يعرف (عادل محمد عادل، 2013، ص29) الكفايات التدريسية بأنها مجموعة القدرات والمهارات والاتجاهات، التي يمتلكها أعضاء هيئة التدريس، ويمارسونها في

الموقف التعليمي لتمكينهم من القيام بمهماتهم التعليمية بفعالية وإتقان. كما تعرفها (الفتلاوي سهيلة محسن كاظم، 2003، ص42) بأنها قدرات تعبر عنها بعبارات سلوكية تشمل مجموعة مهام (معرفية، مهارية، جدانية)، تكون الأداء النهائي المتوقع إنجازه بمستوى معين مرضي من ناحية الفاعلية، والتي يمكن ملاحظتها وتقويمها بوسائل الملاحظة المختلفة. كما عرفها "زيتون" (2008) بالقدرة التي يحتاجها المعلم لتمكنه من القيام بعمله بكفاءة وفاعلية واقتدار، وبمستوى معين من الأداء؛ كما عرفها "الشايب وزاهي" (2011) بقدرة المعلم على أداء السلوك التعليمي بمستوى معين من الإتقان، وبأقل جهد وفي أقصر وقت ممكن، وذلك من خلال مجموع المعارف والمهارات والاتجاهات،التي اكتسبها في إطار عمليات الإعداد المبرمجة له(الطراونة محسن، 2015، ص805).

إلى جانب ذلك عرفها (البغدادي،2005) على أنها جميع المعارف والمهارات والقدرات التي يحتاجها المعلم أثناء الموقف التعليمي، كما تشمل هذه الكفايات كل ما من شأنه تحضير التلاميذ واستثارة اهتمامهم بمحتوى التعليم، وطرائقه ونتائجه، ومساعدتهم على بلوغ النتاجات المستهدفة إلى أقصى ما تستطيعه قدراتهم الخاصة(الرقاد خالد والعنزي مرضي، 2016، ص07).

كما تعرف الكفايات التدريسية بأنها الحد الأدنى من المعرفة والمعلومات والمهارات والقدرات المبتكرة والإنتاجية التي يجب أن يكتسبها الطالب المعلم للقيام بعمله أثناء الخدمة **(**Al-Sharif ,2010).

أنواع الكفايات التدريسية: يقصد بالكفايات التدريسية (التعليمية) المهارة في الأداء التدريسي أي القدرة على أداء عمل معين ذي علاقة بتخطيط الدرس وتنفيذه وتقويمه، وهذا العمل هو قابل للتحليل لمجموعة من السلوكيات (الأداءات)المعرفية أو الحركية أو الاجتماعية. فالكفاية حسب ما أجمعت عليه الأدبيات المتعلقة بالموضوع هي: مكون معرفي: ويتمثل في المعلومات والمعارف والأفكار التي يكتسبها المدرس عن كافة عناصر العملية التعليمية التعلمية، ومكون وجداني: ويتمثل في القيم والميول والاتجاهات التي يجب تبنيها في العملية التربوية، ومكون أدائي (نفس حركي) ويتمثل في المهارات الحركية التي تلزم المدرس بالمشاركة في أوجه النشاط التربوي، كما يقصد به كافة أشكال الأداء الظاهري الذي تترجم فيه عناصر المكون المعرفي إلى أفعال أو أداءات واضحة يمكن ملاحظتها وقياسها وتنميتها(بن كريمة بوحفض،عواريب لخضر، 2017، ص222).

كفايات تخطيط التدريس: يعد التخطيط للتدريس من المهارات الأساسية التي تمثل عملية عقلية بالتنظيم، وتهدف إلى تحديد خطوات العمل الذي يؤدى إلى بلوغ الأهداف المرجوة، التي تتمثل في إكساب المتعلمين مجموعة من الخبرات التربوية الهادفة. إن التخطيط الجيد للتدريس يساعد المعلم على اختيار أفضل الأساليب واستراتيجيات التدريس، ووسائل التقويم التي تلائم مستويات تلاميذه، ويساعده في مراعاة الزمن ويولد الثقة في نفس المعلم، ويحقق الترابط بين عناصر الخطة من أهداف وأساليب وأنشطة ووسائل وتقويم(زيتون عبد الحميد، 203، ص375).

يعرف (الهويدي زيد، 2005، ص87) التخطيط للتدريس بأنه: تصور مسبق يقوم به المعلم من أساليب وأنشطة وإجراءات واستخدام أدوات وأجهزة أو وسائل تعليمية، من أجل تحقيق الأهداف التربوية المرغوبة.

ويلخص (زيتون عبد الحميد، 2003، ص373-374) أهمية التخطيط للتدريس في النقاط التالية:

-يشعر المعلم كما يشعر غيره من العاملين في المهن الأخرى، أن التدريس عملية لها متخصصوها ويلغي الفكرة التي سادت عن التدريس زمن طويل بأنه "مهنة لا مهنة لها".

-يستبعد سمات الارتجالية والعشوائية التي تحيط بمهام المعلم، ويحول عمل المعلم إلى نسق من الخطوات المنظمة المترابطة، المصممة لتحقيق الأهداف التدريسية.

-يجذب المعلم الكثير من المواقف الطارئة المحرجة، التي ترجع إلى الدخول في التدريس اليومي دون وضع تطور واضح.

-يؤدي ذلك إلى نمو خبرات المعلم العملية والمهنية بصفة دورية ومستقرة، وذلك لمروره بخبرات متنوعة في أثناء القيام بتخطيط الدروس.

-يؤدي إلى وضوح الرؤية أمام المعلم، إذ يساعد على تحديد دقيق لخبرات التلاميذ السابقة وأهداف التدريس الحالية.

-يساعد المعلم على التمكن من المادة، وتحديد مقدار المادة الذي يناسب الزمن المخصص.

-يكشف التخطيط للمعلم ما يحتاج إليه من وسائل تعليمية تثير تشوق التلاميذ إليها،وتوضح محتوى الدرس وتشجع على المشاركة الايجابية فيه.

-يعد التخطيط سجلا لأنشطة التدريس سواء أكان ذلك من جانب المعلم، أو التلاميذ، وهذا السجل يفيد المعلم، إذ يمكن الرجوع إليه إذا نسي شيئا في أثناء سير الدرس، كما يمكن أن يذكره فيما بعد بالنقاط التي تمت تغطيتها أو دراستها في الموضوع.

تتطلب كفايات التخطيط للتدريس، تمكن المدرس وقدرته على أداء المهمات التدريسية الآتية(زيتون عبد الحميد، 2003، ص373-374):

-صياغة أهداف الدرس بشكل سلوك قابل لقياس.

-تحديد مستويات الصعوبة في الدرس.

-مراعاة مستوى النضج العقلي للطلبة عند التخطيط.

-مراعاة مستوى خبرات المتعلم السابقة.

-اختيار طرائق التدريس الملائمة لتحقيق أهداف الدرس.

-اختيار الوسائل التعليمية المناسبة لتحقيق الأهداف.

-حسن توزيع الوقت على أجزاء الدرس.

-حسن اختيار أدوات التقويم.

كفاية تنفيذ التدريس: تتعلق هذه الكفاية بقدرة المدرس على تنفيذ التدريس وتنظيمه وإدارته بكفاءة، ويعرف (زيتون حسن حسين، 2004، ص10) كفاية تنفيذ التدريس بأنها: "قيام المعلم بمحاولة تطبيق خطة التدريس واقعيا في الصف الدراسي مع طلابه، وتهيئة بيئة التعلم المادية والاجتماعية لتحقيق الأهداف المرجوة من التدريس، ومن خلال قيامه بإجراءات تدريسية معينة."

كما يعرفها (الأزرق صالح، 2000، ص27)، بأنها: "سلوك المعلم التدريسي داخل الفصل الدراسي، الذي يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف لدى التلاميذ، وتعد كفايات التنفيذ المحك العملي لقدرة المعلم على نجاحه في المهنة".

تتطلب كفايات تنفيذ التدريس، تمكن المعلم وقدرته على أداء المهمات التدريسية الآتية(الشايب الساسي، بن زاهي منصور، 2011، ص31):

-تهيئة الدرس بطريقة تثير اهتمام التلاميذ.

-تنويع طرائق التدريس (إلقاء، حوار، مناقشة، عمل في مجموعات صغيرة ...).

-التنويع في الوسائل التعليمية واستخدامها بطريقة صحيحة وفي الوقت المناسب لذلك.

-التنويع في الأنشطة التعليمية.

-تأكيد على الفهم باستخدام الأمثلة والتنويع فيها بهدف مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين.

-التأكد من فهم التلاميذ قبل التقدم في النقطة الموالية في الدرس.

-الحرص على اكتشاف التلاميذ للمعلومات بأنفسهم بدل إعطائها لهم جاهزة.

-تسجيل الملاحظات الهامة على المذكرة خلال التنفي

-إنهاء الحصة في الوقت المحدد لها وتحقيق أهداف التعلم.

كفاية تقويم التدريس: تهدف العملية التعليمية إلى إحداث تغيير في سلوك المتعلمين من جميع النواحي المعرفية والنفس حركية والانفعالية، يعتبر التقويم أحد مكونات العملية التربوية إلى جانب الأهداف التعليمية والمحتوى، والأساليب والأنشطة.

التقويم لغة : يعني تقدير الشيء والحكم على قيمته.

وفي العملية التربوية يعني تعديل المنهاج وعناصره لتحقيق الأهداف المرغوبة، كما يعني التعرف على الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف، فالتقويم عملية تشخيصية علاجية وقائية وشاملة ومستمرة.

عملية تشخيصية: يمكن استخدامه في تحديد المستوى الأولي لمهارات الطلاب قبل بدء العملية التعليمية.

عملية علاجية: حيث يتضمن اقتراحات لحل مشاكل، ويقدم العلاج لما يحدث من أخطاء.

عملية وقائية: لأنه يمنع من حدوث الخطأ أو تكراره.

عملية شاملة كاملة: لأنه يمس جميع جوانب العملية التعليمية التعلمية (الأستاذ، الطالب، المنهاج، الأهداف، المحتوى، طرائق و أساليب التدريس، أساليب التقويم ...).

تتضمن كفايات تقويم التدريس قدرة المعلم على أداء المهمات الآتية(السيد مصطفى وآخرون، 2008):

-إعداد أدوات التقويم المناسبة لمعرفة مدى تقدم المتعلمين.

-ربط عملية التقويم بالأهداف المراد تحقيقها باستمرار.

-استخدام أساليب متنوعة لتقويم جوانب التعلم المختلفة.

-تشجيع المتعلمين على ممارسة التقويم الذاتي.

-تشخيص صعوبات التعلم لدى المعلمين بأساليب مناسبة.

-توظيف نتائج التقويم في تحسين أداء المتعلمين.
-مراعاة التوقيت المناسب لإجراء التقويم.
-تشخيص نواحي القصور في إستراتيجية التدريس في ضوء نتائج التقويم.
-تعديل إستراتيجية التدريس تبعا لنتائج التقويم.

إن التقييم يعطي الدلائل و المؤشرات للمعلم على نتائج مجهوداته وما يستخدمه من طرق ووسائل، فيشعر بالارتياح النفسي والثقة بالنفس بخصوص ما يقوم بعمله،أو يتعرف على النواحي التي يمكنه تغييرها،وتطويرها في أدائه التدريسي أو في علاقاته...الخ.(السيد مصطفى وآخرون، 2007، ص163).

دور التدريس المصغر في إكساب و تنمية الكفايات التدريسية للمعلم:

إن اكتساب الكفايات التعليمية تعد عملية منظمة تعتمد على التدريب الجزئي أو الكلي لكل خطوة أو عنصر من عناصرها وفق المستوى العقلي والمعرفي للمتدربين. فالمتعلم لا يتعلم كفاية معينة من دون ملاحظة ومحاكاة من يقوم بأدائها. والتدريس المصغر يوفر فرصة التدريب العملي لكل طالب معلم بشكل مستقل من خلال التدريس للزملاء أولا، وإعطائه تغذية راجعة نحو أدائه للدرس ثانيا، ومن خلال مشاهدة التسجيل الدرس على شريط الفيديو وتوفر التغذية الراجعة (داخلية) من المتدرب نفسه، والتغذية الراجعة الخارجية من خلال معلم المادة أو من الزملاء الطلاب، يتعرف الطالب المعلم على نقاط القوة ونقاط الضعف في أدائه خلال جلسة المناقشة. وهكذا يتمكن من تجاوز الأخطاء عندما يخطط للتدريس مرة ثانية لنفس الكفاية. فالتكوين له أهمية بالغة في إتقان الأساتذة لكفايات التدريس، هذا ما أكده "التومي" (2005) بقوله" الكفايات التدريسية تبنى من خلال عملية التكوين ومن خلال الممارسات اليومية للوضعيات المختلفة"(الشايب الساسي، 2018، ص780).

يقوم المعلم الطالب في البداية بإعداد المواد التعليمية وتنظيمها بنفسه، لأن التحضير للدرس المصغر غالبا ما يحتاج إلى مادة لغوية جديدة يعدها الطالب المعلم بنفسه، أو يعدل من المادة التي بين يديه، لتتناسب مع المهارة و الوقت المخصص لها. كما أنه في التدريس المصغر يمكن للمتدرب مباشرة بعد إلقائه للدرس المصغر من مناقشة أدائه مع المشرف ومع زملائه في أمور يصعب مناقشتها في مواقف تدريس حقيقية.

التدريس المصغر يسمح بتحليل العملية التدريسية داخل حجرة الصف، وتحليل مهارات التدريس إلى مهارات جزئية وسلوكية، مثل التهيئة للدرس وإدارة الصف وتوجيه الأسئلة الصفية ونشاط وحيوية المعلم داخل الصف، حتى يتمكن المعلم الطالب معرفة أهميتها وفهمها وبالتالي اكتسابها عن طريق التدريب بأسلوب التدريس المصغر. كما تظهر أهمية التدريس المصغر وفاعليته في تنمية وتطوير كفاية التنفيذ وذلك من خلال عرض الدروس المسجلة حيث أنها تساعد المعلم الطالب على تثبيت الأداء الصحيح وتجاوز الأخطاء، كما يمكن للطالب المعلم معرفة حقيقة تفاعله مع زملائه في الدرس. وهذا كله يسمح له بتجاوز الأخطاء ومعالجتها عند تنفيذ الدرس لمرة ثانية.

كما أن التدريس المصغر ينتهي بالتقويم إذ أن هذا الأخير جزء من هذا الأسلوب في التدريس، والتقويم هنا تعاوني يشترك فيه جميع المشاركين، وعلى ضوء الملاحظات والانتقادات يتقرر ما إذا كانت هناك ضرورة لإعادة التدريس أولا، مما يتيح للمتعلم فرصة أكبر في التعلم وفي تحسين كفاياته التعليمية.

أكدت عدة دراسات سابقة في مجال التدريس المصغر على أهميته ودوره في تنمية كفايات التدريس للطلاب المعلمين منها دراسة "الرقاد" (2016)، ودراسة" دحلان و جودة" (2017)، ودراسة "البركات وأبو جاموس" (2007)، ودراسة "العتوم" (2018). (سبق ذكرها في الدراسة الحالية). ضف إلى ذلك دراسة "المالكي" (2009) التي هدفت إلى معرفة فاعلية التدريس المصغر في إكساب الطلاب المعلمين مهارات التدريس المتمثلة في: مهارات التهيئة، مهارات استخدام السبورة، مهارات توجيه الأسئلة الصفية، مهارات إدارة الصف، وأسفرت نتائج الدراسة عن فاعلية استخدام أسلوب التدريس المصغر في إكساب الطلاب المعلمين بعض مهارات التدريس.

هكذا يمكننا القول أن التدريس المصغر أحد أساليب تدريب المعلمين وتحسين كفاياتهم، فهو يتيح للطالب المعلم أن يعيش مواقف تعليمية من خلالها يتمكن من رؤية أدائه ومدى إتقانه للكفايات التعليمية، ويمكنه مراجعة أشرطة التسجيل (الفيديو) حتى يصل إلى إتقان الكفاية.

كما يمكن اعتبار التدريس المصغر أسلوبا يساعد في تنمية وتطوير كفايات المعلمين المتدربين. فبالرغم من اعتباره موقف تعليمي اصطناعي تجريبي إلا أنه يساعد على إكساب وتنمية الكفايات التعليمية لدى المعلمين المتدربين، ويؤكد ذلك(الحيلة محمود، 1999، ص367) الذي يرى أن من مزايا التدريس المصغر أنه يتيح التحديد الدقيق للأهداف السلوكية وفرص الإتقان المحكم للمهارات المستهدفة.

نتائج الدراسة: من خلال السؤال المطروح خرجت هذه الدراسة بالاستنتاجات التالية:

-توجد علاقة وطيدة وارتباطية بين التدريس المصغر والكفايات التدريسية، فالتدريس المصغر ينمي كفايات المعلم التدريسية.

-التدريس المصغر هو موقف تعليمي اصطناعي تجريبي يساعد على إكساب وتنمية الكفايات التعليمية لدى المعلمين المتدربين.

-التدريس المصغر يوفر فرصة التدريب العملي لكل طالب معلم بشكل مستقل

.

-التدريس المصغر يسمح بتحليل العملية التدريسية داخل حجرة الصف، وذلك من خلال التخطيط والتنفيذ ثم التقويم وكلها مهارات تدريسية يتوجب على المعلم ممارستها في الموقف التعليمي.

خاتمة:

إن التدريس المصغر أسلوب مهم في تدريب المعلمين وإستراتيجية فعالة في إكساب وتنمية الكفايات التدريسية للمعلمين المتدربين، ومن هنا دعت الحاجة إلى التركيز على هذا الأسلوب في تنمية أداء المعلم المتدرب باعتباره المحرك الأساسي للعملية التعليمية.

إن التدريس المصغر يعد من الأساليب الحديثة في إعداد المعلمين وتدريبهم، وهو كبديل لبرامج التدريب القائمة على إرسال المعلم الطالب إلى المدارس لمشاهدة المعلم ثم القيام بعملية التدريس. فهو يسد النقص في مجال تدريب المعلمين ليكون مكملا للتدريس الميداني الحقيقي. وهو تعليم مناسب لتنمية كفايات تعليمية جديدة وتنقيح كفايات قديمة. وهذا ما يؤكده(الشايب الساسي، بن زاهي منصور، 2011، ص19) بقولهما "الكفايات التدريسية تبنى من خلال عملية التكوين ومن خلال الممارسات اليومية للوضعيات المختلفة. وبالتالي، فإن للتدريس المصغر دور مهم في إكساب وتنمية الكفايات التدريسية للمعلمين.

وعليه توصي الباحثة بضرورة استخدام أسلوب التدريس المصغر في تدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناءها والاستعانة به في العملية التعليمية حتى يتسنى رفع قدرات وكفايات المعلمين.

قائمة المراجع:

1.أبو عطوان مصطفى عبد الجليل مصطفى(2008)، معوقات تدريب المعلمين أثناء الخدمة وسبل التغلب عليها بمحفظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

2.الأزرق عبد الرحمن صالح(2000)،علم النفس التربوي، ط1، دار الفكر العربي، لبنان.

3.البطانية أسامة (2004)، تقويم الكفايات التعليمية لمعلمي ذوي الحاجات الخاصة في شمال الأردن، مجلة إتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، ع1، الأردن.

4.الحيلة محمد محمود (1999)، التصميم التعليمي، نظرية وممارسة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن.

5.الحيلة محمد محمود (2002)،طرائق التدريس واستراتيجياته، العين، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة.

6.الرقاد هناء خالد سالم، العنزي نافع مرجي مرضي(2016)، أثر استخدام أسلوب التدريس المصغر في تنمية الكفايات التدريسية لدى معلمي الطلبة الموهوبين في المملكة العربية السعودية، مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية، مصر.

https://www.researchgate.net/profile/Hanaa_Al-Raqqad/publication /316190515_ pdf

7.السيد ماجدة مصطفى، صلاح الدين خضر، فرماوي محمد فرماوي، مديحة عمر لطفي، عادل حسين أبو زيد(2007). التدريس المصغر و مهاراته، كلية التربية، الدار العربية للنشر والتوزيع، حلوان.

8.الشايب محمد الساسي، بن زاهي منصور(2011)، قراءة في مفهوم الكفايات التدريسية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، م3، ع2، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

9.الشايب محمد الساسي، لفقي جليلة(2018)، تقويم الكفايات التدريسية لأساتذة التعليم الابتدائي، دراسة على عينة من أساتذة مقاطعة الويسبات ورقلة، مجله الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع33، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

10.الطراونة محمد حسن (2015)، الكفايات التدريسية التي يمتلكها الطلبة المعلمون المتدربون في المدارس المتعاونة من وجهة نظر المعلمين المتعاونيين، دراسات العلوم التربوية، م42، ع3، الجامعة الأردنية، عمان.

11.العتوم منذر سامح(2018)، أثر استخدام التدريس المصغر في إكساب مهارات التدريس لطلبة التربية الفنية بجامعة اليرموك، المجلة الأردنية للفنون، م11، ع2، أربد، الأردن.

12.الفتلاوي سهيلة كاظم(2003)، الكفايات التدريسية، مفهومه-تدريب –أداء، ط1، دار الشروق للتوزيع والنشر، الأردن.

13.المالكي سلطان بن سفر دخيل(2009)، فاعلية التدريس المصغر في إكساب الطلاب معلمي الرياضيات بعض مهارات التدريس، دراسة تكميلية لنيل درجة الماجستير في المناهج وطرق تدريس الرياضيات، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

14.الهويدي زيد(2005)، الأساليب الحديثة في تدريس العلوم، العين، دار الكتاب الجامعي. الإمارات العربية المتحدة.

15.بلابل ماجدة راغب محمد(2013)، فاعلية برنامج مقترح قائم على فلسفة التدريس المصغر في تنمية الأداء المهني والاتجاه نحو المهنة لدى معلمي المواد الفلسفية بالمرحلة الثانوية، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، م36، ع3، السعودية.

16.بن كريمة بوحفص، عواريب لخضر(2017)، تصور برنامج تدريبي مقترح لتنمية الكفايات التدريسية الأساسية لدى مدرسي المرحلة الابتدائية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع28، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

17.حلس داود دويشو، أبو شقيرن، محمد (دس). محاضرات في مهارات التدريس
http://site.iugaza.edu.ps/dhelles/files/2010/02/mhraat.pdf

18.حنفي راضي فوزي(2010)، التدريس المصغر، كلية التربية، جامعة الحدود الشمالية، السعودية.
. https://fr.scribd.com/doc/27968306

19.دحلان عمر علي ، جودة موسى محمد(2017)، فاعلية توظيف التدريس المصغر في إكساب مهارات التدريس لطلبة تعليم المرحلة الأساسية في جامعة الأقصى، مجلة البحوث التربوية النفسية، ع54، غزة، فلسطين.

20.زيتون كمال عبد الحميد(2003)، التدريس نماذجه ومهاراته، عالم الكتاب، القاهرة.

21.زيتون حسن حسين(2004)، مهارات التدريس رؤية في تنفيذ الدرس، ط2، عالم الكتب، مصر.

22.عادل محمد فائز عادل(2013)، تطوير أداة لقياس الكفايات التدريسية للأستاذ الجامعي، مجلة جامعة الناصر، ع2، كلية التربية النادرة جامعة إب، اليمن.

23.عبيس فرحان عبيد(2011)، التدريس المصغر، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، العراق.http://humanities.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=10&lcid=9276

24.مهدي بلعسلة فتيحة(2011)، تكوين المعلمين بالكفايات: ماذاعن البرامج التدريبية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية،ورقلة، م3، ع2.
25.متولي عبد الخالق وآخرون(2003)، المدخل في أصول التربية، مكتبة الرشد، الرياض.
26.يارو فراس عجيل، حسن وسام صاحب(2014)، أثر إستراتيجية التعليم المصغر ونموذجين من المجاميع الصغيرة المتجانسة والغير متجانسة في تعليم السباحة الحرة، مجلة كلية التربية الرياضية، م25، ع4، جامعة بغداد، العراق.
27.Al-Sharif E.M(2010). Evaluation of Student / Teacher Teaching Competencies in the Curricula and Teaching Methods of Motor Expression in the Light of Quality Academic Standards, World Journal of Sport Sciences 3 (S): 331-358
28.Ali, S. S., & Mittal, R(2015). Improving Competency in Teaching Skill by Microteaching in Medical Education. *Annals of Health & Health Sciences, 2*(1), 1-3.
29.Allen, D. W(1967). Micro-teaching, a description. https://files.eric.ed.gov/fulltext/ED019224.pdf
30.Banga, C. L(2014). Micro teaching, an efficient techniques for learning effective teaching. *Scholarly Research Journal for Interdisciplinary Studies, 2*(15), 2206-2211
31.Copriady, J(2014). Teachers competency in the teaching and learning of chemistry practical. *Mediterranean Journal of Social Sciences, 5*(8), 312.
32.Remesh, A(2013). Microteaching, an efficient technique for learning effective teaching. *Journal of research in medical sciences: the official journal of Isfahan University of Medical Sciences, 18*(2), 158.
33.Richard J.et al(1989)Longmon dictionary of applied linguistics,3rd , Hong Kong
34.Simonson,M.R and Volker ,R.P(1984)Media planhing and production ,Bell &Howell company united states of America.

الإعــلام وعولمـــة الثقافـــة ومخاطرها على قيم الشباب

د.ياسين قرناني، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2- الجزائر

Information, culture globalization and the danger for youth value

Dr. Yassine Kernani, Mohamed lamine debaghine university setif 2, Algeria

ملخص: تعد العولمة الإعلامية ظاهرة العصر بامتياز بسبب التطور الهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال هذه الأخيرة جعلت شعوب العالم تتواصل ثقافيا بشكل مكثف وسريع إذ لم تعد الحواجز الجغرافية والتقنية تمثل حائلا في ظل التطور المستمر لتكنولوجيا الاتصال.

هذه الوسائل وان عددنا لها ايجابيات كتنوع مصادر المعرفة والانفتاح على الثقافات العالمية والاستفادة من التنوع الثقافي، إلا أن هناك مخاطر ثقافية أخرى للعولمة الإعلامية وهي إضعاف ثقافات الشعوب الضعيفة، وتقليص قيمها وإبهار شعوبها بقيم الثقافة الغربية كالتمكين للجوانب المادية وإلغاء الخصوصية وترسيخ الثقافة الاستهلاكية وإبعاد الفرد عن الجوانب الروحية والأخلاقية، وتشجيع الفردانية وتقليص العلاقة بين المثقفين وتهميش الثقافات الوطنية وكل ذلك يؤدي إلى التوتر وصراع القيم.

الكلمات المفتاحية: العولمة، العولمة الثقافية، التواصل الثقافي، القيم، قيم العولمة.

Abstract: Globalization of information a phenomenon due to the great development of information and communication technologies, It made the people around the world culturally intensively and rapidly communicate so geographical and technical barriers represent an obstacle of technology is no longer in the presence of the continuation of communication development.

These means have positive effects such as the diversity of knowledge sources, take advantage of the cultural diversity. However, there are other cultural risks of globalization information Which are :fold backward peoples ' cultures, reducing moral values, dazzle underdeveloped peoples values of foreign culture, uninstall privacy, proof Consumer culture, make an individual away from the moral and spiritual aspects, Encourage individuality, also reduce relationship among intellectuals, All of this leads to tension and conflict of values.

Keywords: Globalisation, cultural Globalisation, communication culturel, value/globalisation value.

الإشكالية:

يشهد العالم في الزمن المعاصر ظاهرة بارزة عملت على تشكيل نظام عالمي جديد بالاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة، اتضحت معالمه وآلياته تدريجياً حتى وصلت في تجلياتها العليا إلى ما يطلق عليه بالعولمة الإعلامية هذه الأخيرة أصبحت الإطار الذي يفترض أن تتحرك فيه وتتأثر به كل الظواهر المجتمعية على المستوى المحلى والإقليمي والدولي، كما اعتبرت آلياتها هي الحاكمة لكل ما سبقها من إنجازات المجتمع الدولي الاقتصادية والسياسية والثقافية بحيث أصبحت هذه الإنجازات مسخرة إلى حد كبير لخدمة أهداف العولمة سلبية كانت أو إيجابية.

لقد تم تبلورت ظاهرة العولمة ومؤسساتها وتقنياتها ووسائلها على مدى الحقبتين الماضيتين من خلال عدد من السياسات التي من شأنها أن تؤدى إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي لها، وهو إعادة تشكيل النظام الاقتصادي لجميع الدول وتحويلها إلى اقتصاد السوق بهدف إدماجها جميعاً في إطار السوق العالمي، ولتحقيق هذا الهدف الاقتصادي تشمل العولمة **تجليات** وآليات ذات أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وعسكرية، تنعكس على الشعوب العربية نساء ورجالا، شيوخا وأطفالا من خلال تبنى الحكومات لسياسات وبرامج العولمة وتحويلها إلى سياسات عامة وطنية يؤثر تطبيقها على حياة المواطنين سلبا وإيجابا(شهيرة دعدوع، 2014، .(http://www.ssrcaw.org

ومن ابرز مظاهر العولمة الإعلامية تطور شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، ولقد ازداد الاهتمام باستخدام شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في السنوات الأخيرة إذ تشير الإحصائيات الجديدة لسنة 2014 أن عدد مستخدمي شبكة الانترنت وصل إلى 3.290 مليار ومائتي وتسعون مليون مستخدم عبر العالم أي ما يعادل 35٪ من سكان العالم، ويستخدم 26 ٪ منهم مواقع الشبكات الاجتماعية(الموسوعة الحرة، 2014) وأشارت دراسة أخرى جديدة أن عدد مستخدمي الانترنت بلغ 3.290 مليار ومائتي وتسعون مليون مستخدم، وتمثل قارة آسيا وحدها 1 مليار مستخدم أي ما يعادل 44٪ من إجمالي مستخدمي الانترنت في العالم، 538 مليون مستخدم في الصين، وبلغ مستخدمو الانترنت في الجزائر 14 مليون مستخدم(مجلة واحة الحاسب الالكترونية، 2014).

يغلب الشباب على تركيبة الفئات العمرية لسكان الجزائر إذ يشكل الأفراد الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر سنة 40% فيم يشكل الذين تقل أعمارهم خمس وستون سنة 4.1%.. ويبلغ عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر 11 مليون مستخدم حسب تصريح وزير البريد وتكنولوجيا الاتصال في 16 ماي 2013 (وكالة الأنباء الجزائرية، 2013). وذكرت وزارة البريد أن 60% من مستخدمي الانترنت من الشباب و50% منهم في ولايات الوسط(عاصم بن محمد، 2013) وتوقعت ذات الوزارة أن تصل نسبة استخدام الانترنت إلى 75 % مع دخول الجيل الثالث للهاتف المحمول سنة 2014(عاصم بن محمد، 2013).

وقفز الرقم بسرعة كبيرة بالنسبة للجزائر والمقدر عدد سكانها بأكثر من 42 مليون نسمة، فإن عدد المتصلين بالانترنت بالجزائر وصل لغاية 20 مليون نسمة بنسبة 47% من النسبة الإجمالية

لعدد السكان وفق آخر الإحصائيات المنشورة في جوان 2018 (2019www.androydi.com). وبلغ عدد المشتركين في شبكة الانترنت 34مليون مشترك في مارس2018، وحسب تقرير وزارة البريد وتكنولوجيا الاتصال فان عدد مشتركي الانترنت في الجزائر بلغ 44مليون مستخدم أي أكثر من عدد سكان الجزائر لاشتراك المستخدمين في أكثر من شبكة من الشبكات المتاحة جيزي موبيليس واووريدو، و25بالمئة منهم يستخدمون الفيسبوك عبر الهاتف النقال. (2019www.echouroukonline.com).

يعتبر الشباب أكثر فئات المجتمع تأثرا بنتائج التغيرات الاجتماعية السّريعة، وتبني المبتكرات الجديدة، حيث تعتبر فترة الشباب أكثر مراحل العمر حساسية للتغيرات التي تحدث في المجتمع، والتي تجعلهم في موقع يشعرهم بأن المجتمع الذي ينتمون إليه لا يمنحهم التوجيه الملائم للاختيار الرشيد إذ أنّ هذه التغيرات قد تخلق تناقضا بين قيم واتجاهات الأجيال المختلفة فهي عادة ما تكمن وراء الصّراعات القيمية بين جيل الشّباب وجيل الكبار أو بين قيم الشّباب من جهة والنسق القيمي للمجتمع من جهة أخرى(نسيمه طبشوش، 2012، ص 212).

وبما أن الفرد في عمليات الاتصال المتعددة المعقدة والمتشابكة ليس سلبيا، ولكنه يتفاعل مع غيره من المستخدمين خلال هذه الوسائط لتكوين صور متعددة عن هذه العوالم المحيطة به، وبناء صور ومعاني وتفسيراتها في بناءات اجتماعية ناتجة عن التفاعل بين الأفراد من خلال هذه الوسائط والتكنولوجيات، وهذه الأخيرة بتطورها وصلت إلى الحد الذي أصبحت فيه المصدر الأساسي للمعرفة لقطاع كبير من الأفراد في أي مجتمع، وأصبح هذا الأخير يتعامل على ما تقدمه هذه الوسائط على أنه الحقيقة نفسها بل أنه يكتفي بما تقدمه لرسم صور ومعاني عن العوالم المحيطة به(بلقاسم بن روان، 2007، ص28).

انطلاقا من هذه الأرقام يتبين لنا حجم الخطر الذي يحدق بالشباب المستخدم لهذه التكنولوجيات في حال سوء استخدامهم لها وابتعادهم عن قيمة العلم والحفاظ على الزمن واحترام الذات والحفاظ على الأخلاق، لاسيما ونحن نعيش تدفقا إعلاميا سريعا عبر الانترنت والهواتف الذكية وما تحمله من قيم غربية خطيرة يراد لها الانتشار والتوسع هدفها تنميط الثقافة وجعلها واحدة لدى جميع شعوب العالم معتمدين في ذلك على الإثارة والابتكار والإبهار ودقة التصوير.

على الرغم من نجاح ظاهرة العولمة الثقافية عبر وسائط الاتصال في السيطرة على تشكيل وصياغة معظم المجتمعات على مستوى العالم، ولئن سلمنا بالأهمية الكبيرة للعولمة الإعلامية من خلال توفر المعلومات العلمية وغزارتها في جميع الحقول المعرفية وتطور التقنيات والوسائل والتي ساهمت في تطوير القطاعات الاقتصادية المهمة، وتوسع فرص الاتصال الثقافي بين شعوب العالم واستفادتها من بعضها البعض، إلا أن الخطر الأكبر هو عدم استفادة شعوب الشرق والغرب بنفس القدر من هذه العولمة وان من يمتلك الوسائل التكنولوجية المتطورة هو من يبسط سيطرته على نشر الأفكار والمضامين والقيم النابعة من ثقافة الغرب مم يعرض ثقافة الشعوب العربية الإسلامية ومعها قيمها إلى خطر التقلص والضعف في ظل المد الإعلامي القوي للإعلام الغربي اقتصاديا وتكنولوجيا؟ ولمعالجة هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الآتية:

- ما مفهوم العولمة والعولمة الثقافية؟

- ما هي آليات التواصل والتفاعل الثقافي بين الشعوب-عنصر الاعلام-؟
- ما أبعاد ومظاهر العولمة؟
- ما هي سلبيات العولمة ومخاطرها؟
- ما هي القيم التي تدعوا إليها العولمة؟

1.مفهوم العولمة لغة واصطلاحا:

العولمة لغة: تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، فهي من العالم ويتصل بها فعل عولم على صيغة فوعلة وهي من أبنية الموازين الصرفية العربية، وهي صيغة تفيد وجود فاعل يفعل تماما(محمد منير حجاب، 2004، ص380).

فالعولمة مصطلح جديد في اللغة العربية ظهر كترجمة للمصطلح الانجليزي globalisation ومرادفه في اللغة الفرنسية Mondialisation .

Globalعالمي كتأثر العالم بظاهرة ما كالتلوث، globaly شامل أي مجموعة من المؤثرات التي تلحق العالم بأسره كالأزمات الاقتصادية مثلا. Globeاسم للكرة الأرضية منسجمة في شكلها وأبعادها وحدودها(oxford Word power, 2010, P335).

والعولمة في اللغات الأوروبية المختلفة هي سياسة أو سلوك على المستوى العالمي GLOBALISATIONوفي معنى آخر يقصد بها السياسة الكونية ويقال أيضاً الكوكبة والكونية وهي متقاربة مع مصطلح التدويل INTERNATIONALأي كل ما هو أممي، وهذه المصطلحات تصب في المفهوم الفكري الذي يضفي الطابع العالمي أو الدولي أو الكوني على النشاط البشري وقد تختلط الأمور بين الأنسنة من الإنسانية وبين العولمة من العالمية(تركي صقر، 1998، ص178).

العولمة اصطلاحا: العولمة هي التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية(غانم هنا، دس، ص23).

العولمة مفهوم ديناميكي لتفسير جملة التغيرات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية الناتجة عن حركة اندماج الأنظمة الاقتصادية من جهة، والتدفقات الحرة في مجال الاتصال من جهة ثانية على الصعيد العالمي.

يعرفها الدليمي: العولمة هي دمج ودمقرطة ثقافات العالم، واقتصادياته وبنياته التحتية، من خلال الاستثمارات الدولية، وتنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتأثير قوى السوق الحرة على الاقتصاديات المحلية والإقليمية والعالمية، ومنهم من يقول أنها حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية. وهناك من يرى أن العولمة هي إقحام الجميع في دخول ترس الآلة العالمية بسبب الثورة الجامحة للمعلوماتية وتطور تقنية الاتصالات، وبذلك يكون مصير الإنسانية مُوَحَّداً(عبد الرزراق محمد الدليمي، 2004، ص114).

العولمة الثقافيـــة: لما كانت الثقافة هي مجموعة السمات الخصوصية الروحانية والمادية والفكرية والشعورية التي تميز مجتمعا أو مجموعة اجتماعية فإن طرح عالمية الثقافة، أو الثقافة

العالمية، لا ينفيها ولا يجادل في وجودها بقدر ما يتطلع إلى توسيع فضائها (فضاء الثقافة) ليشمل لا المجتمع القطري فحسب، بل والمجتمع العالمي كله باعتبار الثقافة سلعة كباقي السلع الأخرى، وبحكم تناسق حاجات المستهلكين تحت ضغط التكنولوجيا الجديدة ووسائل الإعلام ومعيارية السلع(يحي اليحياوي، 2007، ص31).

وينطلق الطرح المتبنى لوجود ثقافة عالمية موحدة من مفهومي العولمة والشمولية، وهما محض مصطلحات اقتصادية تعني أن فضاء الإنتاج والتسويق قد توسع تدريجيا ليشمل مجموعة أطراف السوق العالم أو النظام العالم System monde، وهو النظام الذي ربط مجتمعات مختلفة بسلع وشبكات تعمل وفق منطق شمولي والثقافة هي الأخرى اندمجت أو تم دمجها، داخل هذا النظام.

من هنا أصبح السوق الدولي، عبارة عن مجموعات كبرى من الأفراد تتقاسم نفس طرق الحياة ونفس أنظمة القيم ونفس الأولويات والأذواق، وبالتالي لم يعد في ظل العولمة فضاء مستقلا بذاته بقدر ما أصبح جزءا من سوق عالمي يتحكم فيه منطق رأس المال، وتكرس في عمقه أطروحة الأحادية الثقافية، وهو ما يعمل على تمريره باستمرار ما يسمى بأسياد العالم(يحي اليحياوي، 2007، ص32).

وكانت نتيجة ذلك: تنميط العالم على نحو، نمط المجتمعات الغربية وبالذات المجتمع الأمريكي وذلك من خلال نقل قيم المجتمع الأمريكي ليكون المثال القدوة، وكذلك ترويج الإيديولوجيات الغربية وفرضها في الواقع من خلال الضغوط الإعلامية والسياسية وهذا ما تلعبه تكنولوجيا الاتصال اليوم(ياس خضير البياتي، 2007، ص31).

عملت هذه التكنولوجيات على الغزو الثقافي المتواصل وتفكيك ثقافات الشعوب وطمس الثقافات الوطنية، ومسائل الهوية الثقافية، لأن هذه التكنولوجيات الحديثة لا تعبأ بالتمايز الثقافي والأخلاقي، بل هي تتقدم دون أن تلتفت يمينا وشمالا تحقيقا للربح المادي.

لقد تحولت ميادين الحياة إلى شيء مرئي موجه للاستهلاك ويتضمن المشهد كلا من السلع المادية المرئية والصورة المرئية المادية عن السلع، ويكون المشهد في هذه الحالة لغة السلعة وتقنية المرئي، وهذا الواقع يسلب الوجود الإنساني من التجربة الحقيقية والمعنى، بل يحول الوجود بالمعنى الحقيقي إلى الوجود بلا معنى، ويصبح المرئي كذا أكثر أهمية من الحقيقة المعيشة ذاتها(عبد الرحمن عزي، 2010، ص140).

العولمة الثقافية: تشير الثقافة في شقها اللغوي إلى محصلة القيم والمعايير والرموز التي تشترك فيها مجموعة بشرية معينة في فترة زمنية بحيث تعكس نموذجها السلوكي ومرجعياتها الدلالية التي تكتسبها الأجيال المتعاقبة وتطورها. لكن الإشكال المطروح في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة هو مآل البنيات الثقافية المتنوعة في هدا السياق خاصة مع اتساع تعميم آليات العولمة اقتصاديا وتراجع دور المؤسسات الاجتماعية في الحفاظ على هده البنية أمام التدفقات الإعلامية الأجنبية التي تعكس نمط منتجيها(رحيمة عيساني، 2009، ص86).

يعرفها عبد الستار الراوي: تعني إشاعة قيم ومبادئ ومعايير الثقافة الأمريكية وجعله نموذجا كونيا يتوجب تبنيه وتقليده، وقد استفادت من التطور الهائل والسريع على صعيد وسائل وأجهزة

الإعلام والتقنيات العلمية والمعرفية وتقديم هذا النموذج إلى المجتمعات الأخرى(عبد الستار الراوي، 1997، ص32).

العولمة الثقافية هي تغيير سلة السلع المتاحة للاستهلاك وتغيير أذواق المستهلكين باعتبار أن الذوق يشير إلى المجتمع ككل وليس الفرد أو مجموعة من الأفراد كما أن الذوق يصبح مجرد اسم آخر لثقافة المجتمع.

برهان غليون: العولمة الثقافية هي الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية معا في طور من التطور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية موحدا أو نازحا للتوحد(حاتم بن عثمان، 1999، ص56).

العولمة ظاهرة العصر بامتياز نتجت عن مخاضات واقع سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وتقني إعلامي كانت كلها تعمل في الساحة الدولية المتصارعة وظروفها المتناقضة وجميع ما يكتنفها من طموح لبسط النفوذ وفرض الهيمنة على الآخرين.

العولمة الثقافية تعني توحيد أو تعميم مجموع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، وصهر الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات في بوتقة عالمية واحدة ذو وجهة نظر ذات طابع غربي كون الغرب هو الطرف الأقوى حاليا في العلاقة بين الأمم(خالد غسان يوسف المقدادي، 2013، ص67).

العولمة الثقافية هي توحيد القيم حول المرأة والأسرة وحول الرغبة والحاجة وأنماط الاستهلاك في الذوق والأكل والملبس، إنها توحيد طريقة التفكير والنظر إلى الذات والى الأخر والى القيم والى كل ما يعبر عنها السلوك وهذه هي الثقافة التي تدعوا العولمة إلى توحيدها(طلاء عتريس، 1988، ص44).

العولمة ليست ظاهرة جديدة من مستحدثات الفرن العشرين بل هي مصطلح جديد للتعبير عن واقع قديم كان ملازما لجميع الأمم والقوى العظمى التي استخدمت جيوشها للهيمنة على غيرها من الدول، فالإمبراطورية الرومانية مثلا بسطت سيطرتها على العالم المعروف في زمانها، ونشرت أنظمة حكمها وأنماط حياتها السياسية والاجتماعية والثقافية ممارسة بذلك ضربا من ضروب العولمة. وهكذا كان الحال لنابليون الذي رسخ في حملته على الشرق اللغة الفرنسية وأساليب التفكير وأشكال الحياة الفرنسية التي ما تزال سائدة في أكثر تلك الأقطار(بشرى محمود الزوبعي، باتنة2011، ص169).

ومن أهم سمات العولمة الثقافية هي عملية نشر الصفات الثقافية من مكان إلى مكان آخر ويعرف الموقع أو المنطقة التي كانت مصدرا غنيا للصفات بالموقد الثقافي، ففي الماضي كانت المواقد محدودة وكانت الهجرات والإمبراطوريات أهم قنوات النشر إلى جانب التفاعل الشخصي، بينما اليوم تنتشر المعني والأفكار والقيم والمعايير المشتركة من خلال فضاءات واسعة من التدفقات الإعلامية دون وجود مواقد محددة إقليميا، فالمواقد الثقافية في زمن العولمة الجديدة هي شبكة مدن العالم تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية(وورويك موراي، 2013، ص272).

القيم لغة: وقوم درأه:أزال اعوجاجه، وقيم:مستقيم، والديانة القيمة أي المستقيمة، ويقال: أقوم كلاما: أعدل قولا، والقوام:العدل و الاعتدال. (المنجد في اللغة والإعلام،200، ص160).

قال الله تعالى "فيها كتب قيمة(سورة البينة 03).أي في تلك الصحف المطهرة كتب من الله مستقيمة، "وذلك دين القيمة(سورة البينة 05)، أي دين الله القيمة أي المستقيمة(أبو بكر جابر الجزائري1995، ص600).

إن مفهوم " القيم " من المفاهيم التي تطرقت إليها الفلسفات القديمة في الفكر الإنساني إذ حضيت بالاهتمام منذ زمن بعيد في عهد الفكر اليوناني من خلال كتابات بعض الفلاسفة مثل أفلاطون حتى وإن لم يسموها بهذا الاسم إلا أن كثيرا من المصطلحات التي كانوا يستعملونها تشير إلى القيمة كالخير والحق والجمال والعدل، لكن مع ظهور الثورة الصناعية وتطور المجتمعات الإنسانية من الناحية المادية ثم إغفال القيمة من كل نشاطات الكائن البشري لا سميا في المجتمعات الغربية ،ومع التطور الهائل لتكنولوجيا الاتصال والإعلام ثم إقصاء القيمة من محتويات هذه التقنيات ،اعتقادا منهم أن القيم لا علاقة بالجانب المادي أو أنها مثبطة ومعرقلة للنشاط الاتصالي والإعلامي.

لكن من منظورها نحن كمسلمين نرى أن القيمة هي الأساس والموجه والغابط والمعيار لكل نشاط إنساني فإن كان السلوك أو الفعل موافقا للقيمة كان محمودا وايجابيا وإذا كان مجانيا أو مخالفا للقيمة كان سالبا وبعيدا عن الحق.

حاول ماكس فيبر Maxe vibre شرح تطور الرأسمالية الغربية انطلاقا من الدور الذي تلعبه القيم الدينية البروتستانتية كما كان مع بداية القرن الماضي قد انشغل بأثر القيم في توجيه البحث العلمي كما ابتكر مصطلح اللياقة القيمية و أشار إلى قيمنا تحدد موضوعات البحث التي نبحث فيها ، وفي نفس الاتجاه كان Talcots Parsons قد أشار في ورقته إلى الجذور الأساسية الدينية للقيم تحت عنوان Religions Organisation in the United(السعيد بومعيزة، 2009، ص30).

2. آليات التواصل والتفاعل الثقافي(مجتمعات معولمة):

وسائل الإعلام المختلفة: هي مظهر كبير للعولمة والتفاعل بين الشعوب، بما أن اللغة هي وعاء الثقافة وأداتها، فاز وسائل الإعلام تعتمد على اللغة والصورة لأنهما تؤديان دورا كبيرا في عملية التواصل الثقافي، وتعد من أكثر آليات التواصل الثقافي انتشارا، كما يلعب مضمون وسائل الإعلام السمعية البصرية أو الصحافة المكتوبة والمجلات في نشر الثقافة.

لقد أصبحت وسائل الإعلام السابقة إضافة إلى السنما والمسرح والكتيبات والنشرات والمطبوعات والملصقات والمحاضرات والدوريات تلازمنا في جميع شؤون حياتنا وتأخذ كثيرا من أوقاتنا، غير أن تأثر الأمم والأفراد بها يتفاوت بشكل كبير ولكنه قي النهاية يتراوح بين الايجابية والسلبية وفق الرسالة الاتصالية التي توجه لنا(نورية الرومي، 2011، ص157).

إن علاقة الاتصال بالثقافة علاقة بنيوية وكثيرا ما يتداخلان فلاتصال هو الجانب التطبيقي المباشر لفكر الثقافة السائد أو المعتقد(عواطف عبد الرحمان، 2006، ص45).

يدل هذا على علاقة التأثير والتأثر بين الاتصال والثقافة، فالثقافة تؤثر على الاتصال فيم يبثه أو يذيعه أو ينشره في حين أن الاتصال يؤثر على الثقافة عن طريق ما يبثه من قيم وعادات وأنماط

السلوك في مختلف البرامج التلفزيونية والإذاعية والأفلام السينمائية(عبد الغني عماد، 2006، ص45).

وترى مدرسة فرنكفورت أن الثقافة الجماهيرية التي تروج لها وسائل الإعلام والاتصال تقول عنها بأنها هابطة أو رديئة تؤثر على الثقافة الجيدة، خاصة مع ثورة الاتصالات والتفاوت الملحوظ في موازين القوى في العالم بين الشمال والجنوب فان الغرب أحسنوا استغلال هذه التكنولوجيات في توصيل وفرض قيمهم الثقافية على باقي شعوب العالم في ظل العولمة، لان ثقافة العولمة ثقافة ما بعد المكتوب ظهرت ووطدت حضورها بعد ضمور الثقافة المكتوبة أمام هجمة ثقافة الصورة التي استطاعت أن تحطم الحواجز اللغوية بين المجتمعات الإنسانية(عبد الغني عماد، 2006، ص289).

لقد ركز الغرب ومهندسو العولمة الثقافية إلى التركيز على ما يعرف بثقافة الصورة إذ أصبحت الصورة في ظل العولمة هي المفتاح السحري لنظام إنتاج وعي الإنسان، فالصورة هي المادة الثقافية التي يمكن تسويقها على أوسع نطاق جماهيري إذ لا تحتاج الصورة إلى المصاحبة اللغوية كيف تنفذ إلى إدراك المتلقي إذ أنها تمثل لغة بذاتها، ولعل ذلك مكمن خطورتها فإذا كانت فعالية الكلمة مرهونة بسعة الاطلاع اللغوي للمتلقي فان الصورة قادرة على تحطيم الحاجز اللغوي(ممدوح محمد منصور، 2003، ص86).

إن طغيان ثقافة الصورة على الوعي الثقافي الإنساني مع التراجع الشديد لمعدلات القراءة وانحدار ثقافة الكلمة أمام الهجمة الشرسة للسمعي البصري، وفي ظل هذا الوضع أضحت الصورة ابلغ من الكلمة والأكثر إيصالا للمعاني والقيم والأكثر تأثيرا على عقول البشر لذلك ركز الغرب كثيرا عليها في كل انتاجاتهم الثقافية عبر وسائل الإعلام والاتصال.

طرائق التعامل مع التفاعل الثقافي: لا يخرج تفاعل الشعوب مع العولمة عن ثلاثة طرائق:(ووروويك موراي، 2013، ص233):

الاستيعاب: يحدث عندما تتغير ثقافة ما تماما وتفقد صفاتها الأصلية بسبب إدراجها من قبل الثقافة المهيمنة.

التثاقف: يحدث عندما تتخذ مجموعة ما صفات الآخرين بينما تحتفظ ببعض صفاتها والنتيجة الجغرافية لهذه العولمة المحلية أو الهجينة متميزة بأنماط غير متجانسة.

السيادة المطلقة: تحدث حينما تعيد ثقافة ما إثبات أصالتها وخصوصيتها في وجه تهديد حقيقي أو مدرك من ثقافة أخرى والنتيجة الجغرافية لهذا هي المحلية وعدم التجانس أي في شكل فسيفساء.

من المنطقي أن الشعوب تتواصل بين يبعضها البعض بطرائق وأساليب شتى عن طريق الهجرات التجارة السياحة الأنشطة الثقافية والرياضية المنتجات الثقافية الأفلام والمسلسلات، وكذا مواقع التواصل الاجتماعي التي وسعت هذه العلاقات بين الشعوب، وكل الشعوب انخرطت في هذه العولمة ولا يمكن العيش دون هذه المنظومة الاتصالية العالمية، لكن الشعوب التي تملك الإنتاج والمضامين القوية تسيطر على عالم الأفكار والسلع والتجارة والإشهار والأذواق وحتى القيم الاجتماعية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الابتعاد عن هذه العولمة بل ضرورة مسايرتها والاستفادة منها .

3. أبعاد ومظاهر العولمة:

البعد الاقتصادي: ربطت التعاريف السابقة ذات البعد الاقتصادي العولمة باليات توسيع دائرة تطبيق النظام الاقتصادي الرأسمالي على الصعيد العالمي، فقد أوضح داني وودرك Dani Worrick أن العولمة ليست سوى جزءا من توجه أوسع يمكن تسميته بإعمال قوى السوقMarketizationوليس بتقليص لدور الحكومات وإعادة النظر في النظم والأعراف الاجتماعية، فما هي سوى العمليات المحلية المتممة لعملية تضافر الاقتصاديات المحلية معا(داني وودريك، 1997، ص105).

إن العولمة هي صيرورة رأسمالية تاريخية يتحول معها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة الإنتاج سوية مع عولمة رأس المال الإنتاجي وقوى وعلاقات الإنتاج الرأسمالية، مم يقود إلى إخضاع العالم كله إلى النظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الكبرى المركزية، وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز لصالح اقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، ومن مظاهرها صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة(عبد المنعم سيد علي، 2003، ص43).

يقود العولمة تيار اقتصادي جديد عرف بالكلاسيكيين الجدد تقوم أفكارهم على أطروحة اقتصاديات العرض والمدرسة النقدية وهدفهم مواجهة أزمة الركود التضخمي، واستغل هذا التيار الليبرالي فراغ الساحة العالمية لنموذج منافس للرأسمالية لفرضها متخفيين وراء مصطلح العولمة الذي يشير إلى عملية تحويل الظواهر المحلية الإقليمية إلى ظواهر عالمية، ومدعيا من جهة أخرى قيام العولمة بتعزيز الرابط بين شعوب العالم في إطار مجتمع واحد لكي تتضافر جهودهم معا نحو الأفضل(جمال سالمي، 2010، ص41).

ومن ابرز مظاهر العولمة الاقتصادية تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات من خلال تزايد نشاطاتها وأرباحها واتساع أسواقها وتعاظم نفذها في التجارة الدولية وفي الاستثمار، لتتضاءل في مواجهتها دول الجنوب التي باتت تمثل نهبا أو فريسة لهذه الإمبراطوريات الاقتصادية العملاقة من خلال استخراج الخامات والموارد الطبيعية الزراعية والمعدنية ومصادر الطاقة من الدول النامية بأسعار متدنية، واستغلال العمالة المحلية والاستحواذ عل نسبة كبيرة من قروض المؤسسات الدولية(ممدوح محمود منصور، 2003، ص73).

بروز الأسواق العالمية: لعل الجانب المالي يمثل أوضح دليل على ظاهرة العولمة وتكامل الأسواق المالية والمجسدة في النمو المتسارع للصفقات بملايير الدولارات من رأس المال العالمي(نجاح كاظم، 2005، ص139).

البعد السيـــاسي:

تنطلق من المتغيرات الحاصلة في مواقع العلاقات الدولية، ووفق نظرة وبرنار بادي B.BADIE فإن العولمة هي عملية إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والأهداف مع ادعاء إدماج مجموع الإنسانية ضمن إطاره بحيث لا تستطيع آي مجموعة ولا أي ارض ولا أي مجتمع من الإفلات من الانخراط فيه.أما عن مسار هذا النظام الدولي فيعود إلى تاريخ طويل بالرغم من انه يبدو جديدا، ويظهر دلك من خلال التوجه إلى إدارة الأعمال وفق

نظام عالمي من خلال توحيد القواعد والممارسات وتقنين وتنظيم وتطوير كل حلقات التبادل الإنساني والثقافي(راضية فويال، 2003، ص32).

من أبرز مظاهر العولمة في المجال السياسي ظاهرة التحول الديمقراطي إذ حدثت موجة ذات طابع عالمي من التحول الديمقراطي والاتجاه نحو الاقتصاد الحر، ورغم أن بدايات هذه الموجة بدأت في منتصف السبعينات للتحول الحاصل في البرتغال واليونان واسبانيا، إلا أنها اتسعت خلال الثمانينات والتسعينات لتشمل العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا واسيا ووسط اروبا وشرقها(أماني قنديل، 1995، ص7)، ثم انتقلت هذه الموجة إلى البلاد العربية مع ثورة الياسمين بتونس 2010 وثورة مصر 2011.

في ظل ثورة المعلومات لم يعد بمقدور أي نظام سياسي مهما كانت درجة تسلطيته أن يخفي ممارساته أو يحجب الحقائق عن العالم الخارجي. ومن إفرازاته تراجع مبدأ السيادة الوطنية نتيجة الانتقال الحر للأفراد والسلع والخدمات والأفكار والمعلومات عبر المجتمعات والقارات خاصة بعد التسعينات مم أدى إلى انحسار نسبي للسيادة المطلقة، وخلق الانطباع بان الدولة لم تعد ضرورية وأنها فقدت دورها وأهميتها، بيد انه لم ولن يسقط كل مظاهر السيادة ولن يضع نهاية للدولة أو بروز الحكم العالمي، وإنما تتضمن دخول البشرية إلى مرحلة سياسية جديدة يتم من خلالها الانتقال الحر للقرارات والتشريعات والسياسات والصناعات والخيارات عبر المجتمعات والقارات، وبأقل قدر من القيود والضوابط متجاوزة بذلك الدول والحدود الجغرافية(عبد الخالق عبد الله، 2005، ص84).

بروز منافسين جدد للدولة الوطنية: كان لتراجع دور الدولة سياسيا أثره في بروز مجموعة من القوى العالمية الإقليمية والمحلية الجديدة والتي أخذت تنافس الدول في المجال السياسي وخاصة في مجال صنع القرارات وصياغة الخيارات والبدائل ومن أبرزها التكتلات التجارية الإقليمية كالسوق الاروبية المشتركة، والمؤسسات المالية والتجارية العالمية كمنظمة التجارة العالمية والتي أصبحت تشرف على النشاطات التجارية العالمية لتصبح من فرط الضخامة قادرة على فرض قراراتها وتوجيهاتها على كل دول العالم دون استثناء(عبد الخالق عبد الله، 2005، ص85).

هنالك أيضا المنظمات الأهلية غير الحكومية وعماها على الساحة السياسية العالمية كقوة فاعلة ومؤثرة في المؤتمرات العالمية كمؤتمر قمة الأرض بريو دوجانيرو ومؤتمر السكان بالقاهرة ومؤتمر حقوق الإنسان فينا. دون أن ننسى المنظمات الدولية العالمية المتخفية كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والاتحاد الأوربي.

إن الحماية الاقتصادية التي تجدها الشركات الأجنبية داخل الدول، تنعكس على النظام السياسي لهذه الدول، إذ تؤدي إلى تقليص دور الدولة وتراجعه أمام تلك الشركات، التي تتحرك بدعم ومساندة القوانين الدولية، ومن ثم تتدخل الدول الأجنبية لحماية شركاتها، فتظهر انعكاسات ذلك على الأوضاع السياسية عامةً في الدولة، ويكون ذلك أكثر وضوحاً في الدول النامية حيث يتم الحديث عن الديمقراطية، والحريات العامة، وحرية الإعلام. ويتبعه الحديث عن قوانين الدولة

وأنظمتها تجاه الأقليات، وحقوق الإنسان، والإرهاب، وغير ذلك مما يسفر عن الأهداف والأبعاد السياسية جرَّاء الاتفاقيات الاقتصادية(مجذوب بخيت محمد توم، 2007، ص6).

هي مذهب فكري جديد حل محل التيارات الفكرية السابقة العاجزة عن تفسير تغير المشهد الفكري معرفيا واستيعاب المصطلحات والمفاهيم التي صاحبت هذا التغير. يرى GIDDENS.A أن العولمة هي توسيع للحداثة من نطاق المجتمع إلى نطاق العولمة، على انم ابعد الحداثة هي نسخة راديكالية من الحداثة فالعولمة هي تكييف للعلاقات الاجتماعية على مستوى العالم بطرق تجعل الإحداث المحلية تتشكل بفعل الأحداث التي تقع على مسافة بعيدة والعكس صحيح.

البعد الإعلامي والاتصـــالي:

شهد القرن الأخير من الألفية الماضية قيام ثورة الكترونية علمية عالمية هائلة اعتبرها بعض الباحثين بمثابة ثالث ثورة صناعية تعرفها الرأسمالية، خاصة بعد بروز تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتنامي دورها الاستراتيجي في الحياة الاقتصادية للدول والمؤسسات.

أصبح العالم بفعل تكنولوجيا الاتصال ووسائل الإعلام والمعلوماتية عبارة عن قرية عالمية ترتبط أجزاءها يبعضها البعض بصورة تفاعلية، وتعرف تدفقات إعلامية وثقافية بشكل غير مسبوق وعليه فالعولمة في بعدها الاتصالي هي الاتجاه نحو تشكيل فضاء عالمي متشابك ومتفاعل من الناحية الاتصالية وهو ما يطلق عليه بالمجتمع الكوني.

عولمة الرسالة الإعلامية من أهم التطورات الإعلامية في العقدين الأخيرين، وكثيراً ما نسمع اليوم عن ظاهرة العولمة ونتائجها وآثارها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكننا أن نغض النظر عما يجري تحت مظلة هذه الظاهرة العالمية كظاهرة أخذت تضع بصماتها حتى على ما يمارسه الأفراد يومياً ناهيك عن المجتمعات التي انجرّت وراء هذه الظاهرة العالمية. أما عن الإعلام فما هي العلاقة بين العولمة والإعلام؟ هل أن الإعلام العالمي تأثر بالعولمة؟ أم أن العولمة هي انعكاس لظاهرة الإعلام العالمي الذي حمل الرسالة السياسية والاقتصادية والثقافية عبر وسائله التقنية؟

الحقيقة هي أن كلا الظاهرتين متلازمتان لا يمكن أن ينفكّ احدهما عن الآخر على الأقل في عالمنا المعاصر الذي طوى شوطا من الزمن توسعت فيه دائرة العولمة من ناحية وكثرت وتشعّبت وسائل الإعلام فيه من ناحية أخرى. فالإعلام الغربي الذي يؤمن بمبادئ السوق الحرة في التعامل مع الآخرين، يمكننا القول بأن ينتهج سياسة بيع المشاهدين إلى المعلنين.

يرى أرمان ماتلار ARMAND MATTELARD أن العولمة تعكس التبادلات والسيل غير المادي العابر للحدود على أساس أن شبكات الاتصال أصبحت في العصر الراهن تتحكم في طريقة تنظيم الكوكب. أما أوليفيه دولفوس OLIVIER DOLOVOSS فيرى أن العولمة تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون، يتحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية كلها وهي نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط بين الناس والأماكن ملغية المسافات ومقربة للمعارف دون قيود(محمد شومان، 1999، ص160).

أضحت العولمة الإعلامية تجسد عملية ترابط مستمر بين المجتمعات بحيث أن الأحداث التي تقع في مكان ما من العالم تكون لها على نحو متزايد انعكاسات على شعوب ومجتمعات نائية عنها.

إن معظم القنوات الإعلامية تعمل على عولمة الفكر وتوحيد نمط العيش بالأسلوب السيكولوجي المؤثر للأخذ بفوائد الاستهلاك الضخم وتفضيل الإنتاج الغربي عن طريق توفير إعلان واسع له ويعمل بوسيلتي الإغراء والإثارة وفي طليعته الإنتاج الأمريكي مادة وفكرا ونهجا(عبد الهادي بوطالب، 1997، ص125).

لقد عملت الانترنت على تغيير أوضاع العالم فأصبح الناس يعيشون في قرية صغيرة وتحول هذا الكوكب إلى مسرح مفتوح على كل الجهات، ويمكن لآي واحد أن يتصل بالأخر بالصوت والصورة، غير أن أهم ميزة فيه هي غلبة دور البطل في هذا المسرح والبطل هنا يقوى دوره على حساب الأضعف الأدوار الأخرى، وليس ما يفترضه الجميع خطا على الدوام لكن ثمة حقيقة في الكوكبية الناشئة تبرز دائما صحة الرؤية الأمريكية وقوتها من حيث الأصل والمحتوى(بيتر ال برغر 2004، ص15).

تشهد الساحة الإعلامية الدولية اختلالا واسعاً وهائلا بين دول الشمال ودول الجنوب حيث تشير الإحصائيات إلى أن 97% من الأجهزة المرئية موجود في دول الشمال، فضلاً عن 87% من الأجهزة المسموعة من مجموع ما تملكه دول العالم، وان دول الشمال هي المصدر الأساس لأكثر من 90% من مصادر الأخبار، وتنطبق هذه الحقائق على شبكة المعلومات العالمية الإنترنت فقد أصبحت لغات هذه الدول لاسيما اللغة الإنكليزية هي المهيمن الكامل على اللغات المستخدمة في مجال الإنترنت، ذلك أن معطيات 88% من الإنترنت تبث باللغة الإنكليزية مقابل 9% بالألمانية و 2% بالفرنسية فيما يوزع 1% على بقية لغات العالم. ويتركز 60% من مجموع شبكة الإنترنت في العالم في الولايات المتحدة و 26% في دول أوروبا فيم تضم بقية دول العالم 14%(عبد الرزاق محمد الدليمي، ص127).

البعد التاريخي: العولمة هي تواصلية تاريخية من الأحداث، فهي حقبة محددة من التاريخ أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطارا نظريا بدأت بشكل عام منذ ما عرف بسياسة الوفاق التي سادت في الستينات بين القطبين المتصارعين الرأسمالي والاشتراكي حول النظام الدولي إلى انتهاء الصراع الذي يرمز له بانهيار حائط برلين الشهير. إذن فالعولمة فكرة قديمة من حيث الطرح جديدة من حيث المفهوم والتشكل والتجسيد.

ويذهب الاقتصادي المعروف، بول سويزي إلى أن العولمة هي صيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتسويق والتجارة إلى دائرة عولمة الإنتاج الرأسمالية، مع عولمة رأس المال الإنتاجي وقوى وعلاقات الإنتاج الرأسمالية مما يقود إلى إخضاع العالم كله إلى النظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية والمركزية وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، ففي عالم معولم ستنعدم الحدود ويزول التمييز بين الأسواق الوطنية المحلية والأسواق الأجنبية العالمية وستتزايد الاندماجات والاستحواذات والتحالفات بين المشاريع

المتنافسة بحجة تقليص التكاليف وزيادة الكفاءة الإنتاجية والتسويقية لكل منها ويعترف دعاة العولمة بأن عولمة الأعمال والتمويل ستؤدي إلى الحد بدرجة كبيرة من قدرة الحكومات الوطنية على رسم سياسات اقتصادية وطنية مستقلة وعلى إضعاف سيطرة الحكومات على اقتصادياتها(عبد المنعم السيد علي، 2010، ص45).

منذ عام 1990، تم إسدال الستار على المشهد الأخير من العلاقات الدولية المحكومة بالثنائية القطبية، حيث تم الإعلان عن نهاية الحرب الباردة، وولادة المشهد العالمي الجديد المحكوم بالرؤى والممارسات الأحادية للنظام الرأسمالي في طوره الأمريكي المعولم.

وبولادة هذا المشهد، تكرس انجاز ميزان القوى العالمي لصالح المشروع الأمريكي في الهيمنة على هذا الكوكب وإخضاعه –بصورة مباشرة أو غير مباشرة- للسياسات والمصالح الأمريكية، حيث تحولت معظم حكومات وأنظمة هذا العالم إلى أدوات خاضعة أو شريكة من الدرجة الثانية للنظام الامبريالي الأمريكي في هذه المرحلة التي قد تمتد إلى عقدين أو أكثر من هذا القرن الحادي والعشرين، خاصة وانه لا يزال أمام الهيمنة الأمريكية أيام السيطرة على الكتل الإقليمية القادرة على تهديدها ليست على جدول الأعمال(غازي الصوراني، 2010، ص3)، ذلك أن العولمة الليبرالية السائدة حالياً ليست عولمة اقتصادية بحتة مستقلة عن إشكالية الهيمنة أو منطق التوحش الامبريالي التوسعي وأدواته الذي تمارسه المؤسسات والأجهزة الأمريكية الحاكمة التي تعلم أن الخطاب السائد الذي يزعم أن الأسواق تضبط من تلقاء نفسها، وأن سيادتها المطلقة دون قيود تنتج تلقائياً الديمقراطية والسلام.

في منظورنا أن الأنظمة الاقتصادية خاصة الرأسمالية هي من أنتجت العولمة في بداية الأمر بعد تراجع نسب نمو التجارة العالمية، من اجل تصريف المنتجات الصناعية للدول الغربية الكبرى وتعظيم المداخيل والفوائد، وبعد ذلك أضحت العولمة الإعلامية بفعل تطور وسائل وتقنيات الاتصال نظاما قائما بذاته ووسع جذوره وأصبحت العولمة نظاما مهيمنا في يد الشركات الكبرى وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة.

4. سمات العولمة الثقافية وايجابياتها:

التكنولوجيا المتطورة: إن السمة الغالبة على العولمة هي اعتمادها المطلق على التقنية العلمية القائمة على تطور تقنيات الاتصالات، المعرفة والمعلوماتية والبرمجة والكمبيوتر بهدف تغيير شكل ومضمون العلاقات الدولية بغية تحقيق التكامل الاقتصادي والجغرافي والتجاري.

إن ثورة لاتصالات والمعلومات التي يشهدها العالم أحدثت نقلة مجتمعية قوية بسبب الانفتاح على الروافد العلمية والتكنولوجية وأنظمة الاتصالات، وان من ابرز ملامح هذا النمط المجتمعي الجديد استخدامه مصادر طاقة متنوعة ومتجددة وطرق إنتاج جديدة، وقيامه على علاقات ومؤسسات تختلف عن تلك التي عهدناها(حسن العبد، ص80).

لقد حصلت تطورات كبيرة في التقنية بشكل عام وفي تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بشكل خاص، فبعد أن كانت التقنيات متاحة للتخزين وإرسال وعرض المعلومات وبالصور عن طريق الأفلام، الراديو والتلفزيون والهاتف، أصبحت في الزمن المعاصر تعتمد اعتمادا كبيرا على

الحواسيب واستمر التقدم في تكنولوجيا الاتصالات مم أدى إلى ظهور خدمات لنقل المعلومات عبر البريد الالكتروني والانترنت.

لقد أضافت الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي إلى حياة الملايين من البشر الكثير فقد سهل من التواصل فيم بينهم وبين عائلاتهم وأصدقائهم وكذلك فتح آفاقا جديدة لتشكل شخصياتهم وعاداتهم الاجتماعية حول ثقافة الشبكات الاجتماعية والتواصل عبر الانترنت لذلك كان لهذه الثقافة تأثيرات ايجابية أم سلبية على طبائعهم وثقافتهم، إلا أنهم بمجرد انضمامهم لمواقع التواصل فأنهم ضمنيا ينضمون إلى ثقافة تلك المواقع الالكترونية والتي يصيرون جزءا منها وعقدة وحلقة من حلقاتها(خالد غسان يوسف المقدادي، ص67).

تنوع مصادر المعرفة: يتمتع الإنسان المعاصر في عالمنا اليوم بفرص أكثر مما كانت متاحة من قبل حيث ارتفعت معدلات المعرفة والقراءة والكتابة بين البالغين من 48% سنة 1970 إلى 72% سنة 1997 ويعيش أكثر من 70% من سكان العالم في ظل نظم ديمقراطية تعددية وأصبح العالم أكثر ازدهارا(تقرير التنمية البشرية عام 1999)

الانفتاح على الثقافات العالمية: حيث تتأثر يبعضها البعض إذ لم يحدث في التاريخ أن أصبحت المناطق الثقافية والحضارية بما في دلك أكثر المناطق الثقافية انعزالا ورغبة في الانعزال منفتحة ومنكشفة بقدر ما هي عليه اليوم، ويطهر ذلك من خلال الحرية الكاملة لانتقال المعلومات والبيانات والاتجاهات والقيم والأذواق على الصعيد العالمي وبقدر اقل من القيود والعراقيل والضوابط. انطلاقا من هذا الأمر برزت مساعي تعمل من اجل التقارب بين الحضارات وتعزيز الهوية العالمية التي من شانها أن تخلق عالما بلا حدود ثقافية، وبالفعل فقد فقدت الدول القدرة على التحكم في تدفق الأفكار والقيم والأذواق بين المجتمعات والأجيال(صموئيل هنتنغتون، 1995، ص27).

التنوع الثقافي: يعتبر التنوع الثقافي سنة من سنن الكون لان الحياة أساسها التنوع والتعدد لذلك قال الله تعالى: "ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم"(سورة الروم، الآية 22)

واختلاف الألسن يعني تعدد القوميات واختلاف الألوان يعني تعدد الأجناس البشرية وهذا ينجر عنه اختلاف في أنماط المعيشة والقيم والعادات والسلوكيات والفنون، ثم إن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية ضروري للتجمعات البشرية وضرورة للتنوع البيولوجي لأنه افصل ضمان للسلام، ومعه تتحدد القناعة الرافضة لمقولة حتمية النزاع بين الحضارات لذلك لابد من صيانة هذا التنوع والدفاع عنه كما تجليه رسالة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(عبد القادر تومي، 2011، ص85).

هذه العناصر الثلاثة تؤكد أن العولمة صارت فتحا جديدا للمجتمعات إذا عرفت كيف تستغل هذه الفرصة وتستفيد من المعلومات وطرائق العمل وتجارب الشعوب المتقدمة في مجال التعليم، البحث العلمي واقتصاد المعرفة ، تنمية الإدارة والصناعة والتجارة والأعمال فهو تنوع مبهر لكن بروية وذكاء في أساليب الاقتداء والاستفادة.

5. سلبيات العولمة وتأثيراتها:

للعولمة سلبيات عديدة سواء على مستوى الأفراد أو المجتمعات، فالعولمة تعمل على إضعاف الدول وخلق الصراعات والتوترات والنزاعات والتمكين لقيم الأقوياء من الدول الصناعية لان المغلوب مولع بتقليد الغالب، أما على مستوى الأفراد فقد عملت العولمة على إضعاف الجانب الإيماني والمعنوي، كشف خصوصيات الأفراد، القضاء على الشخصية الثقافية وإلغاء التميز، سيطرة القيم المادية وتعليم الأفراد الكسل والخمول.

العولمة تتحدى السيادة الثقافية للدول: لكل دولة من الدول سيادة ثقافية تتمثل في مجموعة من الجوانب المكونة للثقافة أفراد تلك الدولة-اللغة، الدين، العادات والتقاليد وكل ما يعبر عن الهوية الثقافية، لذلك فالدولة ترفض أي اختراق لسيادتها الثقافية وتجهز جميع مؤسساتها الثقافية لمواجهة أي هجوم بمس خصوصياتها الثقافية. وتكمن الخطورة في كون الدول العاجزة على المحافظة على جوهر كينونتها وروحها الحضارية والدفاع عن خصوصياتها قابلة للذوبان في أي محلول حضاري غريب عنها ليست جديرة بالبقاء ولن تجد من يأسف عليها(عبد القادر تومي، 2011، ص83).

ومن أهداف العولمة في المجال الثقافي، أن يسير البشر على النمط الغربي، ووفق تقليده وسلوكه ويبدو ذلك أكثر وضوحاً في أنشطة المؤسسات الغربية في الدول النامية ، وعلى سبيل المثال ما تقوم به هيئة المعونة الأمريكية، والمعونة الأسترالية، وسيدا كندا وهي تتبع للحكومة الكندية والدانمرك، وفينا وفنلندا، والنرويج، والسويد وغيرها. فالمؤسسات المذكورة توفر التمويل للجمعيات الأهلية النسائية في دول العالم الثالث، مستغلةً ندرة مواردها، ومما يشير إلى الاتجاه الاستغلالي لهذه المؤسسات، أن تمويلها قاصر على الدول الفقيرة، كمصر، والمغرب، وتونس والجزائر، والسودان، وموريتانيا، ولإضفاء الهدف الثقافي لمؤسسات التمويل، فإنها لا تغيب عن النشاط الثقافي لهذه الجمعيات، بل تنفذ للمشاركة في الأنشطة المختلفة كالمؤتمرات، والمعارض والمحاضرات(سهيلة زين العابدين حماد، 2000، ص84- 89).

التمكين للنزعة المادية على حساب النزعة الروحية: أي تغليب الأمور الحسية على الأمور المعنوية بوجه عام، بحيث يولي الإنسان في زمن العولمة وجهة شطر الماديات ويعرض وينأى بجانبه عن الاعتبارات القيمية، وذلك على اعتبار أن القيم هي التي تضفي على الإنسان ذاتيته وتميزه في مواجهة غيره من بني البشر، وهي بذلك تشكل مجالا للاختلاف والتمايز الفكري والثقافي بين المجتمعات، ومن ثم فهي التي قد تمثل عائقا يعترض طريق سياسات العولمة ، ومن هذا المنطلق فقد كان من المنطقي أن تتجه آليات العولمة الثقافية خاصة السنما العالمية والقنوات الفضائية الموجهة نحو تسطيح الثقافة نحو التجهيل(نبيل علي، 2001، ص42).

محو الخصوصية الثقافية والترويج لفكرة الثقافة العالمية: إذا كان الهدف من العولمة هو إزالة الحدود الفاصلة بين المجتمعات والقضاء على فكرة المحلية أو الإقليمية، فانه من الطبيعي أن يكون هدفها على الصعيد الثقافي هو محو الهوية الثقافية للمجتمعات الأطراف وطمسها، فالهوية الثقافية لأي مجتمع إنما يتمثل أساسا في دلك الشعور بالانتماء والولاء لنسق قيمي معين ومن ثم فهي التي ترسم حدود التميز الثقافي بين الأنا والآخر(أمال رحماني،2011/2010، ص38).

تذويب الخصوصية الثقافية: تمر الأمة العربية الإسلامية في صراعها مع موجة العولمة من أجل أن يكون لها حضور فاعل واستلاب الشخصية وتواجه تحديات كبيرة في الحفاظ على ثقافتها وفكرها وقضاياها، مم يشكل تهديدا لهويتها الثقافية.

ترسيخ الثقافة الاستهلاكية: تتعرض الثقافة العربية الإسلامية لخطر كبير في ظل العولمة التي تمثل العولمة الثقافية فيها اخطر التحديات الثقافية لان العولمة ظاهرة تقفز على الدولة، الوطن والأمة، وتعمل على إضعاف الدولة والتخفيف من حضورها مم يؤدي إلى استنهاض الأطر التقليدية السابقة على الدولة كالانتماء للقبيلة-الطائفية والتعصب المذهبي-بقصد تمزيق المجتمع والقضاء على الهوية والقومية والوطنية(فيصل محمود الغرابية، دس، ص508).

ومن مظاهر الثقافة الاستهلاكية التشابه الكبير في العديد من أنماط الحياة، والتشابه في تدريس العلوم ولغاتها ومناهجها وأساليبها، وكذا التشابه في العادات ونظام الأسرة والقوانين وحجم العلاقات والأدوار الفردية، كما نلاحظ تشابه في الشكل المادي للشوارع، المساكن المقاهي، وأماكن التسوق، والتشابه أيضا في الملابس والمأكولات والمشروبات والذوق والموسيقى والألعاب والرياضيات المسلية.

إلغاء الرابطة الروحية والتراث والتاريخ للأمم التي يعد الدين، التاريخ والتراث جزءا من تكوينها الشخصي والحضاري والاجتماعي والإنساني، ولكي تلغي الميزة الإنسانية لهذه الأمم وجعلها بدون رابط روحي حضاري، ولا تاريخ لها مثل الكيانات التي قامت على الاغتصاب والقوة كالكيان الصهيوني وأمريكا.

السيطرة على وسائل الدعاية والإعلام: بغرض نشر وبث الأفكار الهدامة المعادية لاماني الأمم والشعوب لخلق وتثقيف أجيال تكون منسلخة عن جذورها وتراثها وأخلاقها من خلال السيطرة على الفضاء إعلاميا وغزوه وامتلاك وسائل التحكم به(نجم عبد الأمير الانباري، دس، ص88).

على الرغم من التقدم الهائل الذي تحقق في القرن العشرين يواجه العالم اليوم تراكمات ضخمة منها الحرمان التبعية والتبادل غير المتكافئ وعدم المساواة والتفاوت الكبير داخل البلدان والمناطق أو بين الدول حيث تحتكر الولايات المتحدة قطاع صناعة الإعلام والمعلوماتية ووسائل تصنيعها، ورغم توفير التكنولوجيا الحديثة لفرص انتقاء المضامين الإعلامية من طرف الجمهور وتسهيلها لعملية التفاعل إلا أن القدرة على صناعة هذه المضامين تبقى حكرا على الدول الكبرى(راضية فويال، 2003، ص89).

الهيمنة الأمريكية إذ أن هناك أربع وكالات أنباء عالمية كبرى تحتكر 80% من فيض المعلومات المتداولة عبر العالم، و10% من شركات الإعلان الأمريكية تسيطر على 80% من إجمالي الإنفاق الإعلاني في الولايات المتحدة، و100 موقع فقط عبر الانترنت تستولي على 80% من إجمالي زوار مواقعها تاركة الخمس تتنافس عليه ملايين المواقع الكبرى. إن تحرير المعلومات عبر قوة التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال سيغير العلاقة بين المواطن والحكومة، فبشكل المعلومات والأفكار المتدفقة بحرية قوة جديدة تؤدي إلى تقوية الأفراد على الحكومات وإضعاف الأنظمة المركزية وتقزيم سلطتها(فنور بسمة، 2008، ص73).

يعمل الغرب على الهيمنة المستمرة: إذ يعتبر Merrill أن الهيمنة الثقافية تقع ضمن حلقة سياسية مفادها محاولة الغرب لفرض نمط معين من الحياة على مجتمعات العالم الثالث، هذه المحاولة يعبر عنها بأشكال عدة مثل الإشهار والموسيقى والأفلام، وهذه الأخيرة تعد في قوالب وتجد سبيلها إلى دول العالم الثالث بواسطة الإعلام الخارجي والمحلي أيضا.

يقول ميريل Merrill: إن المجتمعات الأكثر تقدما من حيث التكنولوجيا هي التي تفرض نفسها إذ أن مثل هذه الهيمنة تستند إلى تفوق تكنولوجي، وهذه الوضعية يمكن تجاوزها نظريا عندما تقوم دول العالم الثالث بالتركيز على معالمها الذاتية والتخلي تدريجيا عن الاعتماد على الغرب تكنولوجيا وثقافيا، وعدم اتهام الغرب بالهيمنة وهي لا تدخر جهدا في ترويج بضاعتها الثقافية لدى هذه الدول.(john Merrill (1980)).

نلاحظ أن Merrill يعرض الهيمنة على نمط بارسونز إذ يرى أن أولويات التكنولوجيا أولى بالزعامة حضاريا ومخرجا للقبول بالأمر الواقع، لان هناك علاقة بين التطور التكنولوجي والنمو الثقافي ضمن مجتمع ما، لكن أن يستخدم هذا التطور للهيمنة على الثقافات الأخرى فهذا ما يدعوا إلى المراجعة والحيرة.(عبد الرحمان عزي، السعيد بومعيزة، 2010، ص466).

التبادل الحر للقيم: حيث أضحى الانتشار الواسع للشبكات العالمية للاتصال جديدا على عملية الاتصال الثقافي الذي كان في السابق عن طريق المبادلات التجارية والحروب حيث اتسعت دائرة التفاعل بين مختلف البني الثقافية لتشمل الأفكار والمعلومات والمنتجات وحتى القيم على الصعيد العالمي. وكذا بث الثقافة الجماهيرية التي تنمو في المجتمع دون تجانس كأنماط الاستهلاك الجديدة، الأغاني، الأزياء وأنماط السلوك فتنشرها وسائل الاتصال الجماهيرية وهي بذلك تجسد توحيد القيم الجديدة وجمع الناس حولها.

خاصة إذا علمنا أن الثقافة يسيطر عليها قانون السوق فتصبح خاضعة للتجارة، فخلق حاجات جديدة مزيفة تكون افردا مستهلكين تضع لهم مجالا وهميا من الرفاه المتاح ورؤى وأحلاما تسلب وجودهم الحقيقي الواقعي(فنور بسمة، 2008/2007، ص72) .

التمكين لسيادة القيم الغربية والأمريكية: من ابرز السمات المميزة للعولمة هيمنة الثقافة الغربية بوجه عام والثقافة الأمريكية بوجه خاص، بل ونمط الحياة الفرد الأمريكي ذاته على الثقافة الإنسانية ككل وتعود تلك الهيمنة إلى سيطرة الدول الغربية على تكنولوجيا الاتصال ونقل المعلومات بمختلف صورها وأدواتها. وكذا هيمنة الدول الكبرى على عمليات إنتاج المادة الإعلامية والثقافية والإعلانية وعلى كافة عمليات تدفق الأفكار والمعلومات عبر العالم من خلال هيمنتها على الصحافة العالمية، وعلى عالم الكمبيوتر وشركات البث الفضائي والتلفزيوني وصناعة الترفيه للأطفال(منصور محمد ممدوح، 2003، ص84).

إن العالم ينزع إلى النمط الثقافي الأحادي فالثقافة في ظل العولمة لابد أن تتفاعل ايجابيا أي تجعل لنفسها مكانا ضمن الثقافات العالمية بحيث تأخذ وتعطي تنتج ولا تنغلق على ذاتها لان الثقافة التي تأخذ ولا تعطي ستظل الأضعف وتسهل السيطرة عليها(ليلى شرف، 1997، ص9).

تعمل العولمة على تنميط القيم وجعلها واحدة لدى البشر سواء في المأكل أو الملبس أو العلاقات الأسرية أو بين الجنسين، وفي كل ما يتصل بحياة الإنسان الفردية والجماعية وخصوصا قيم

الاستهلاك التي تعتبر إحدى أهم ركائز اقتصاد العولمة وانعكاساته على القيم والثقافة، أن الأسباب الحقيقية لظهور هذه القيم الهجينة هو ضعف منظومة القيم التقليدية التي لم تستطع مقاومة تأثير العولمة من جهة، وضعف انتقال القيم عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية من الأجيال القديمة إلى الأجيال الجديدة من جهة أخرى(فيروز مامي زرارقة، 2014، ص66).

وكذلك التحرر من القيم الأسرية وبروز الجفاف العلائقي الذي يبعد قيم مهمة في المجتمعات العربية الإسلامية كصلة الرحم، بر الوالدين والتمرد باسم الحرية في ممارسة الرذيلة من أي طرف دون اعتراض الطرف الأخر في الأسرة-(أمال رحماني، 2011/2010، ص41).

إن ما يؤاخذ على العولمة تنميطها للأخلاق وقضاؤها على الثقافات لصالح تكوين حضارة مادية تكرس هيمنة وسيطرة الإطراف القوية وهو ما يستتير رد فعل قوي من جانب الهويات الوطنية(عبد الإله بلقزيز الكويت، 1994، ص86).

-زعزعة الهويات الوطنية للشعوب خاصة في البلاد العربية الإسلامية.

-تسطيح الوعي وتسليع الثقافة.

هيمنة شركات الإعلان الأمريكية على عمليات التسويق أدى إلى سيطرتها على أساليب الدعاية والفاعلان ومن ثم قدرتها على تشكيل أذواق واتجاهات ورغبات المستهلكين فأمريكا بلد المهاجرين ومن ثم فهي خليط من الجماعات العرقية المتباينة سلا ليا ودينيا وثقافيا، فهي لا تملك طابع ثقافي خاص بها أو هوية ثقافية مميزة فضلا عن افتقارها إلى هوية تاريخية حضارية عميقة الجذور(فنور بسمة، 2008/2007، ص72).

إن المؤسسات العلمية البحثية الجامعية الأمريكية قد حققت شهرة كبيرة ومكانة مرموقة من خلال نجاحاتها الباهرة في مجالات الإبداع والتطوير العلمي والتكنولوجي مم جعلها قبلة النخب العلمية والثقافية من جميع دول العالم وهذا ينطوي على تزايد درجة التأثر بالمجتمع الأمريكي وثقافته وبأسلوب معيشته.

فقدان الدول للقدرة على التحكم في تدفق الأفكار والقيم والقناعات بين المجتمعات والأجيال كما فقدت السيطرة على التداول الحر للمعلومات والأخبار والذي يتم عبر وسائط الاتصال.

إخراج المرأة من أنوثتها: وإبعادها عن القيم الإنسانية السليمة باسم الحرية أو العمل ونحوها، وتحويلها إلى سلعة يتاجر بها ووسيلة جذب في الدعايات وعلى أغلفة الصحف وتقديم البرامج الاغرائية في القنوات الفضائية.

عملت العولمة الثقافية عبر وسائط الإعلام والاتصال دورا كبيرا في نشر قيم الغرب المادية كالإفراط في الاستهلاك اللباس الفاضح والتعري، تعلم فنون الكذب والخيانة وشرب الكحول والمخدرات والحفلات الصاخبة الماجنة ونبذ العمل وإهمال الواجبات المدرسية والعيش في الواقع الافتراضي وضعف الشخصية.

6. القيم التي تدعوا إليها العولمة: العولمة أنشأت بغرض نشر قيم الغرب المادية وتصريف منتجاتهم وسلعهم ولا يكون ذلك إلا بنشر قيم الفرد الغربي البورجوازي كقيمة المتعة والحرية والمال بدون ضوابط، المساواة بين البشر لقتل الخصوصية الثقافية .

الفر دانية: إقناع الفرد بان حقيقة وجوده محصورة في فرديته وان كل ما عداه لا يعنيه، وذلك بهدف تحطيم الرابطة الجماعية والاجتماعية تمهيدا لإلقاء الهوية الجمعية بحيث يبقى فقط الإطار العالمي.

الخيار الشخصي: وهو يرتبط بالنزعة الفردية حيث يتم تكريس النزعة الأنانية لدى الأفراد تحت سيطرة وهم حرية الاختيار والحرية الشخصية وبالتالي القضاء على فكرة الوعي الاجتماعي والولاء وطمس الروح الجماعية.

الحياد: أي جعل الانفراد والأشياء المحيطة بالإنسان تتسم بالحياد، ومن ثم فالأمور كلها بالنسبة له سواء، مم يؤدي إلى غلبة قيم اللامبالاة وتكريس التنصل والتحلل من كافة الالتزامات القيمية أو الأدبية أو الأخلاقية وعدم الارتباط بأي مبدأ أو قضية.

الاعتقاد بان الطبيعة البشرية لا تتغير: أو الحتمية والنظر إلى الفوارق الاجتماعية بوصفها أمورا طبيعية لا يمكن تغييرها، بحيث ينظر إلى الفرد إلى الفوارق بين الأغنياء والفقراء أو بين المستغلين وضحاياهم باعتبارها أمورا طبيعية.

الاعتقاد بغياب الصراع الاجتماعي: وذلك يمثل تتويجا للقيم السابقة على اعتبار أن التسليم بغياب الصراع الاجتماعي معناه إشاعة مناخ الاستسلام والخضوع للجهات المستغلة والمهيمنة، أي محاولة فرض نوع من التطبيع مع الهيمنة بهدف التمكين لعملية الاستتباع الحضاري والثقافي، وهذا يؤدي بالأفراد إلى قبول التبعية والخضوع للهيمنة عن خاطر، وهو ما يجسد الغاية العليا للعولمة كعملية تستهدف السيطرة والهيمنة الاستعمارية(منصور محمد ممدوح ، 2003، ص90-91).

تقليص العلاقة بين المثقفين: وبين الخبرة المباشرة بعمله وبالحياة من حوله، فعولمة الأعلام تقدم للمتعلم والمثقف كل ما كان يختبره بنفسه تقدما جاهزا موثقا، فتغنيه عن الانتقال في الزمان والمكان وعن تطوير خبرته الجمالية والاستدلالية، فيصبح تلقيه آليا تمهيدا لجعل الإنسان المستقبل نسخا متكررة يفكر ويتذوق ويستدل بالطريقة شبه موحدة أما ما يستعصى على التوحيد فسينقرض تدريجيا كالشعر والفلسفة(محمد الكتاني، 1997، ص86.)

تطويق الإبداع الأدبي والفني لدى الشعوب ذات الهويات الثقافية بإغراقها في تسويق صناعاتها وإنتاجها، ففي قلب الصناعة الترفيهية الأفلام والموسيقى نجد سيطرة متزايدة لمنتجات الولايات المتحدة حيث تحصل على50 من إيراداتها من الخارج(تقرير التنمية البشرية 1999).

تهميش الثقافة الوطنية واللغة القومية: عن طريق فرض لغة وثقافة القطب الاقتصادي الذي ينتج وحده ويفرض لغته وطريقته عبر وسائل الاتصال والتواصل وحده(محمد الكتاني، 1997، ص85).

ومن مظاهر العولمة اللغوية الانتشار العالمية للغة ما وهيمنتها على غيرها من اللغات، وان اللغة باعتبارها وسيلة اتصال البشر بعضهم ببعض أصبحت أهميتها في عصر العولمة أكثر مما كانت عليه والاعتزاز باللغة ليس وليد الاعتزاز بذات اللغة، وإنما اعتزاز بالثقافة التي تمثلها هذه اللغة، ومن هنا كانت اللغة مقوما أساسيا من مقومات الثقافة(عبد الإله بلقزيز، 1994، ص86).

أضحت اللغة الانجليزية بل واللهجة الأمريكية تشكل إقبالا عالميا عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مم هيا المجال للثقافة الأمريكية بالذيوع والانتشار لعدم وجود عائق للغة كوسيط للتفاعل.

العولمة تتجسد في تحريك المعلومات والأفكار والأموال والأشياء وحتى الأشخاص بصورة لا سابق لها من السهولة والآنية والشمولية والديمومة، إنها قفزة حضارية تتمثل في تعميم المبادلات الاقتصادية والاجتماعية على نحو يجعل العالم واحدا أكثر من أي وقت مضى من حيث كونه سوقا للتبادل أو مجالا للتداول وافقا للتواصل.

إضعاف القيم النابعة من الثقافة العربية الإسلامية: تتعرض الثقافة العربية لعملية اختراق أو غزو ثقافي أتى على منظومتها القيمية وشوه معالمها الثقافية فاحدث شرخا بداخلها سبب نوعا التيهان لدى أفراد المجتمع العربي، جعله يفقد بعضا من ثقافته وقيمه وعجز عن الاندماج في الثقافة الغربية الوافدة إليه بكل ما تحمله في جعبتها، ويهدف هذا الاختراق إلى إقصاء الثقافة المحلية وإحلال الثقافة العولمة الغربية مكانها حيث تسعى العولمة ومن ورائها القوى المهيمنة إلى إبعاد الفرد العربي عن دينه الذي يعد مصدر ثقافته وقيمها ومعتقداتها مصنفة بذلك الحضارة العربية الإسلامية كحضارة متحدية أو تصادمية مع الحضارة الغربية التي يفخرون بها، ومحاولين تجنيس العرب بها وطمس كل ماله علاقة وصلة بالحضارة العربية الإسلامية.

يقول الجابري: إننا معرضون لغزو ثقافي مضاعف الغزو الكاسح الذي يحدث على صعيد عالمي غزو تمارسه علينا الدول الاستعمارية التقليدية أما الوسائل فهي نفسها، الإعلام بالمعنى الواسع والمتشعب الإعلام الذي يغزو العقل والخيال والعاطفة والسلوك ناشرا قيما وأذواقا وعادات جديدة تهدد الثقافات الوطنية والقومية في أهم مقوماتها ومكامن خصوصيتها(يعقوب ألمليحي، 2003، ص40).

ويقصد بذلك الغزو الثقافي الناتج عما تبثه وسائل الإعلام والاتصال من قيم وأذواق وافدة لا صلة لها بالثقافة العربية فهي تؤثر أيما تأثير عليها وتدفع الفرد العربي إلى الانقياد وتبني النموذج الثقافي الغربي الذي تفرضه العولمة دون مقاومة تذكر وبذلك تتوجه ثقافة العولمة إلى ابتلاع الثقافات الفرعية أو المحلية عبر العالم والتي ترى فيها عقبة في سبيل توحيد العالم وبالتالي تكريس الهيمنة والتبعية.

هذه أوروبا بالرغم من تداخلها القيمي والثقافي الشديد مع الولايات المتحدة الأمريكية مازالت تنظر بتوجس إلى محاولات فرض الهيمنة الثقافية الأمريكية عليها، فعدا بريطانيا التي تشكل اللغة الانجليزية عاملا مشتركا بينها وبين الو.م.ا فان بقية المجموعة الاروبية مازالت ترى في ثقافاتها ولغاتها خصوصية يجب أن تحافظ عليها وتدافع عنها على الرغم من إقرارها بسيادة اللغة الانجليزية كوعاء للثقافة(أمال رحماني، 2011/2010، ص49).

إذا كان هذا حال أوروبا التي تجمع بينها وبين الو.م.ا قواسم ثقافية مشتركة فالأجدر بنا نحن العرب أن نخاف على ثقافتنا من طغيان الثقافة الغربية ومحاولتها إذابة كل معالم الثقافة العربية الإسلامية فالأطعمة الأمريكية غزت أسواقنا وأسلوب حياة الأمريكي بدا يكتسح شيئا فشيئا أسلوب حياة الفرد العربي حتى أن اللغة التي يتحدث بها الناس في كثير من المواقف ليست اللغة العربية

واللغة هي التي توحد الأقطار العربية والملاحظ أن اللغة الانجليزية تحاول أن تحل مكان اللغات الأخرى منها اللغة العربية(حسين مؤنس، 1978، ص136).

صراع القيم: العولمة تساهم في زيادة التوترات والصراعات بين القيم لدى أفراد المجتمع الواحد لان من خصائصها انتقال القيم الغربية ومحاولة فرضها على سكان الكرة الأرضية، ويعني ذلك محاولة القوى المهيمنة إجبار المسلمين على التخلي عن قيمهم وتبني القيم الغربية الجديدة كالحديث عن التعليم والتصنيع والتكنولوجيا بعيدا عن القيم الأخلاقية، ونحن بحاجة إلى إنسان بأكمله ولسنا بحاجة إلى إنسان إلي، فالتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم بمعزل عن الجانب الإنساني، لأنه هو الهدف من التنمية ولهذا فان القيمة التي يؤمن بها تتقدم من حيث الأهمية على العوامل المادية، والتقدم في المجالات المادية والعلمية والصناعية يتحول إلى قوة مدمرة ما لم يلتزم بالضوابط الأخلاقية(عبد الكريم غريب، 2012، ص151).

انطلاقا مم سبق نلاحظ أن العولمة عملت على إبعاد الفرد عن طبيعته الاجتماعية التواصلية وغرست فيه الأنانية وحب النفس بشكل كبير وأبعدته عن التلاقي الفكري والثقافي مع الأصدقاء والعلماء والمثقفين.

نتائج الدراسة:

العولمة الإعلامية ظاهرة عالمية بدأت معالمها مع الفضائيات وتطور الأقمار الصناعية وتطورت بشكل كبير مع شركات الاتصالات والإنترنت وتطبيقات الإعلام الجديد وتطبيقات الهواتف الذكية.

- إن ظاهرة العولمة الثقافية عبر وسائط الاتصال الحديثة أصبحت نظاما فكريا اقتصاديا ثقافيا اجتماعيا ممنهجا يعمل على وسم كل من يرفض العولمة متخلفا وهمجيا وعدوا للتطور والتحضر والتنمية، ومن فرط قوة هذه الأفكار والقيم في الواقع العملي للمجتمعات الغربية أضحى أمر إنكارها ضربا من المحال لان الشعوب تؤمن بما تراه وتشاهده عبر وسائط الاتصال أكثر مم تتلقاه من العلماء والمصلحين والمنظرين ومؤسسات التنشئة الاجتماعية. هذه القوة مكنت للقيم الغربية من التسلل بسهولة إلى قلوب الأفراد والشباب والأطفال في الدول العربية وأصبحت قيمهم الأصيلة محل شك وريبة لأنها لا تحقق لهم الإشباع والمنافع والمصالح المادية والطموحات التي تقتضيها كل مرحلة عمرية فتزعزعت القيم العربية الإسلامية وتراجعت بشكل كبير لعل أبرز تجلياتها تقليد حياة الغرب في التعاملات ونمط اللباس والمعيشة والاحتفالات والتباهي والتفاخر بالقصور ومواد الزينة.

- المخاطر الكبرى تقتضي من مؤسسات التنشئة الاجتماعية إعادة النظر في طريقة تعلم القيم وتعليمها للناشئة من أبنائنا لان جيل اليوم لا يتأثر بالتلقين والتنظير في الوسط الأسري والمدرسي فقط بل لابد من تفعيل هذه القيم (طلب العلم حب العمل، الاحترام، حسن التعامل، الرفق، قيمة الوقت...) وكذلك لابد من إعادة النظر في منظومة الإعلام من حيث بناء القيم والأفكار في المجتمع دون إهمال التطورات والتغيرات الحاصلة اقتصاديا ثقافيا واجتماعيا وإنتاج المضامين التي تعمل على الإشباع الإعلامي بم يتناسب مع هوية المجتمع وتوجهه الحضاري.

لا يمكن منع زحف العولمة الثقافية عبر وسائط الاتصال فالمنع والرقابة لن يجديا نفعا في ظل الإعلام الجديد وقوة البث الفضائي بل يجب وضع ميثاق آو آليات تعامل الأفراد وخاصة الشباب والأطفال مع مختلف الوسائط والمضامين الإعلامية التي تهدد منظومة القيم لأن اكتساب مهارة التعامل مع مختلف وسائط الاتصال وتمييز المضامين والوعي بان الإعلام صناعة وراءها اقتصاديات الدول الكبرى وضرورة تحديد الهدف من استخدام وسائط الاتصال واحترام زمن الاستخدام يجعل الأفراد يمتلكون حصانة شخصية آو ما يطلق عليه بالتربية الإعلامية وهي وحدها الكفيلة بإنهاء هذا المأزق الكبير في علاقة الأفراد المستخدمين بوسائط الاتصال وامتدادها العولمي المتمدد بسرعة كبيرة.

قائمة المراجع:

1. القرآن الكريم.
2. أبو بكر جابر الجزائري(1995)، أيسر التفاسير لكلام العلمي الكبير، م5، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
3. أماني قنديل(1995)، عملية التحول الديمقراطي في مصر 1993/1981، ط1، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية القاهرة.
4. أمال رحماني(2011/2010)، قيم العولمة الثقافية من خلال الملصقات الإعلامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة.
5. المنجد في اللغة والإعلام(2010)، حرف"ق"، مكتبة الفلاح، القاهرة.
6. السعيد بومعيزة(2009)، لماذا نهتم بدراسة القيم؟، جامعة الأمير عبد القادر، أعمال ندوة وطنية حول نظرية الحتمية القيمية، قسنطينة، الجزائر.
7. الموسوعة الحرة(2009)، تاريخ النشر2009/10/4، تاريخ الزيارة 2018/07/20.
8. بلقاسم بن روان(2007)، وسائل الإعلام والمجتمع، ط1، دار الخلدونية، الجزائر.
9. بيتر ال برغر(2007)، عولمات كثيرة، التنوع الثقافي في العالم المعاصر، ترجمة فاضل جنكر، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض.
10. بشرى محمود الزوبعي(2011)، العولمة والثقافة، المخاطر وكيفية المواجهة، كتاب التثاقف في زمن العولمة، مخبر حوار الحضارات والعولمة، باتنة.
11. تركي صقر(1998)، الإعلام العربي وتحديات العولمة، وزارة الثقافة، دمشق.
12. تقرير التنمية البشرية عام(1999)، منشورات برنامج الأمم المتحدة، البحرين.
13. جمال سالمي(2010)، الاقتصاد الدولي وعولمة اقتصاد المعرفة، ط1، عنابة، دار العلوم.
14. راضية فويال(2003/2002)، العولمة الثقافية ومفهومها ضمن الركن الثقافي لجريدة الخبر، مذكرة ماجستير غير منشورة، إشراف احمد بن مرسلي، جامعة الجزائر.
15. رحيمة عيساني(2009)، العولمة مظاهر وتجليات، مجلة كنوز الحكمة، ع1، س1، دار الحكمة، الجزائر.
16. حاتم بن عثمان(1999)، العولمة والثقافة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان.

17. حسين مؤنس(1978)، الحضارة، دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها، عالم المعرفة، الكويت.
18. خالد غسان يوسف المقدادي(2013)، ثورة الشبكات الاجتماعية، ط1، دار النفائس، الأردن.
19. داني وودريك(1997)، المعقول وغير المعقول في الجدل الدائر حول العولمة، مجلة الثقافة العالمية، الكويت
20. سهيلة دعدوع(2014)، تقرير إحصائيات الشبكات الاجتماعية، http://www.ssrcaw.org
21. سهيلة زين العابدين حماد(2000)، المرأة المسلمة ومواجهة تحديات العولمة، م45-47، المنهل، الإصدار السنوي الخاص.
22. صموئيل هنتنغتون(1995)، صدام الحضارات، مجلة شؤون الشرق الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث.
23. طلاء عتريس(1988)، مفهوم العولمة، ندوة فكرية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
24. عاصم بن محمد(2013)، https://www.androydi.com إحصائيات مستخدمي الانترنت في الجزائر، الزيارة18/03/19.
25. عبد الرحمان عزي(2010)، الإعلام والمجتمع، ط1، دار الورسم، الجزائر.
26. عبد الرحمن عزي(2010)، دراسات في نظرية الاتصال، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
27. عبد الكريم غريب(2012)، القيم العالمية وأثرها في السلوك الإنساني، مجلة عالم التربية، منشورات عالم التربية، ع12، المغرب.
28. عبد الرزراق محمد الدليمي،(2004)، الإعلام والعولمة، ط1، دار السحاب، عمان.
29. عبد الخالق عبد الله(2005)، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، ط1، عالم الفكر، بيروت.
30. عبد الهادي بوطالب(1997)، لا بد من تكامل العولمة والهوية ليكون العالم واحدا متعددا، من كتاب العولمة والهوية المملكة المغربية.
31. عبد الستار الراوي(1997)، الفردوس الموعود وحجم الواقع، مجلة الموقف الثقافي، ع10، الكويت.
32. عبد الإله بلقزيز(1994)، الثقافة العربية أمام تحدي البقاء، مجلة شؤون عربية، ع79، الكويت.
33. عبد المنعم السيد علي(2009)، العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية ولاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي، المستقبل العربي ع290، بيروت.
34. عبد القادر تومي(2011)، الأسس الفلسفية للعولمة الاقتصادية، ط1، كنوز الحكمة، الجزائر.

35. عبد الغني عماد(2006)، سيميولوجيا الثقافة- المفاهيم والإشكاليات- من الحداثة إلى العولمة، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
36. عواطف عبد الرحمان(1984)، قضايا التبعية الإعلامية الثقافية، الكويت، عالم المعرفة
37. غازي الصوراني(2010)، العولمة والقضايا الدولية الراهنة، بحث علمي.
38. غانم هنا(دس)، هوية الاختلاف في الثقافة، ندوة إستراتيجية ثقافة التنمية، جامعة الكويت.
39. فيروز مامي زرارقة(2014)، مشكلات وقضايا سوسيولوجية معاصرة، ط1، دار الأيام، عمان.
40. فيصل محمود الغرابية(دس)، الثقافة العربية في عصر المعلومات والعولمة، ندوة إستراتيجية ثقافة التنمية، جامعة الكويت.
41. فنور بسمة(2008/2007)، الرسالة الإشهارية في ظل العولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة.
42. محمد الكتاني(1997)، أي منظور لمستقبل الهوية في مواجهة تحديات العولمة، كتاب العولمة والهوية، المملكة المغربية.
43. محمد منير حجاب(2004)، المعجم الإعلامي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر.
44. مجذوب بخيت محمد توم(2007)، أبعاد العولمة وتأثيرات التدفق الإعلامي على الدول النامية، ملتقى علمي، البحرين.
45. محمد شومان(1999)، عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي، مجلة عالم الفكر، بيروت.
46. مجلة واحة الحاسب الالكترونية، الإمارات 15ديسمبر 2014، تاريخ الزيارة www.valhaseb.com. 2015/20/08
47. ممدوح محمد منصور(2003)، العولمة-دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد، دار المعرفة الجامعية للنشر، مصر.
48. مستخدمو الانترنت والفيسبوك في الجزائر النشر2018/11/10الزيارة2019/03/19، .www.echouroukonline.com
49. ليلى شرف(1997)، التحديات التي تواجه الإعلام العربي في المرحلة القادمة، مجلة الرسالة، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ع5، أكتوبر، دمشق
50. نسيمه طبشوش(2012)، القنوات القضائية وأثرها على القيم الأسرية لدى الشباب، ط1، كنوز الحكمة، الجزائر
51. نورية الرومي(2011)، التواصل الثقافي والعولمة، من كتاب التثاقف في زمن العولمة، مخبر حوار الحضارات والعولمة، جامعة باتنة.
52. نجاح كاظم(2005)، العرب وعصر المعلومات، ط1، البعد الخامس، الكويت.
53. نبيل علي(2001)، الثقافة العربية وعصر المعلومات، عالم المعرفة، الكويت.
54. نجم عبد الأمير الانباري(2010)، الموقف من العولمة في فكر القائد صدام حسين، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، بغداد.

55. وكالة الأنباء الجزائرية(2013)، تاريخ النشر2013/10/8، تاريخ الزيارة 2018/07/20.
56. وورويك موراي(2013)، جغرافيا العولمة، ترجمة سعيد منتاق، ط1، عالم المعرفة، الكويت.
57. يحي اليحياوي(2007)، العولمة في التكنولوجيا والثقافة، ط1، دار الكتاب العربي، القاهرة.
58. ياس خضير البياتي(2006)، الاتصال الدولي والعربي، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
59. يعقوب المليحي(2003)، المدخل للثقافة الإسلامية، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر.
60. john Merrill(1980) The world élite presse. Conférence givrent. NTSC. Denlon.usa.april
61. oxford Word power(2010), Dictionary. Saudia Arabie, Oxford university presses.

تمكين المرأة في الجزائر مقارنة مع بلدان المغرب العربي" تونس والمغرب "

د.بن زايد ريم، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر

Empowering women in Algeria compared with Maghreb countries «Tunisia and Morocco»

Dr. BENZAID Rim, Faculty of Human and Social sciences, University Abu Bakr Belakaid Tlemcen- Algeria

ملخص: إن فتح المجال أمام المرأة لإبداع قدراتها، وفرض مكاناتها، وتنمية وعيها هي ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المجتمعية والشاملة ككل، لذلك يحظى موضوع تمكين المرأة في الوقت الراهن اهتماما كبيرا ومتزايدا من طرف العديد من الدول والمنظمات العالمية، بهدف فك قيود المرأة، والقضاء على كل أشكال التمييز ضدها، وفتح مجالات التعليم أمامها، وتأهيلها لتقلد المناصب العليا، وإشراكها في الحياة الاقتصادية.

تعتبر الجزائر إلى جانب تونس والمغرب من بين البلدان التي تسعى إلى تحسين وضع المرأة وتمكينها في شتى المجالات، لأجل ذلك حاولنا في هذا المقال التطرق إلى موضوع تمكين المرأة في هذه البلدان من خلال مقارنة إنجازات كل دولة فيما بينها، في ثلاثة مجالات أساسية متعلقة بتمكين المرأة وهي «مجال التعليم – المشاركة الاقتصادية للمرأة-ومواقع صنع القرار".

الكلمات المفتاحية: تحسين وضعية المرأة، تعزيز قدرات المرأة، المشاركة الاقتصادية للمرأة، المشاركة السياسة للمرأة، تعليم المرأة.

Abstract: Opening the way for women to create their own capacities, imposing their places, and developing their awareness is an urgent need for community and overall development as a whole, so that the empowerment of women is now receiving considerable and increasing attention from many States and global organizations, with the aim of removing women's restrictions and eliminating All forms of discrimination against them, opening the fields of education before them, qualifying them for senior positions and involving them in economic life.

Algeria, along with Tunisia and Morocco, are among the countries that seek to improve the status and empowerment of women in various fields, so in this article we have tried to address the issue of empowering women in these countries by comparing the achievements of each country with each other in three key areas related to women's empowerment "Education--women's economic participation--and decision-making positions."

Keywords: Improving the status of women, enhancing women's capacities, women's economic participation, women's political participation, women's education.

مقدمة:

تعتبر قضايا المرأة والتنمية في العالم من القضايا الهامة التي حظيت بمكانة كبيرة في مختلف الدراسات، وكانت محل اهتمام العديد من المفكرين وصناع القرار، باعتبار المرأة تشكل عنصرا هاما وفعالا في العملية التنموية، وخاصة وأنها تمثل حاليا نصف سكان العالم وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية، فهذا أكبر دليل على الثقل الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي التي تحتله المرأة، فكل تهميش أو إقصاء لمكانة المرأة ينتج عنه تعطيل وعرقلة السياسة التنموية، وتقدم الأمم حاضرا ومستقبلا(المعايطة، 2010، ص17).

لقد تغيرت المفاهيم المتعلقة بتنمية المرأة منذ الخمسينيات، وتبلورت في مفهوم تمكين المرأة في التسعينيات ليندمج بدلك مفهوم التنمية بالتمكين، ويصبح من أهم المفاهيم المستحدثة والمتداولة في العديد من المجالات والحقول المعرفية والمحافل الدولية، وأصبح أيضا من أبرز القضايا التي تشغل بال صناع القرار في دول العالم بأسره، باعتباره يمثل مطلبا رئيسيا لنجاح العملية التنموية.

على الصعيد العالمي تعد اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ومنهاج عمل بكين من أهم الالتزامات الدولية في مجال تحقيق تمكين المرأة، وقد وصفت الاتفاقية بكونها " الية دولية محددة تستوجب احترام الحقوق الانسانية للنساء"، أما منهاج بكين " فقد تبنى خطة عمل تدعو إلى إجراءات عالمية للتحقيق المساواة والتنمية والسلام، كما أن الأهداف الانمائية للألفية التي اتفق عليها في عام 2000 تتضمن التزامات بتحقيق المساواة النوعية و تمكين المرأة بحلول 2015 وتشمل مؤشرات و أهداف ملموسة تتعلق بتعليم الفتيات ومشاركة المرأة اقتصاديا وفي مواقع صنع القرار(المعايطة، 2010، ص18).

على الصعيد العربي في الوقت الراهن شهد موضوع تمكين المرأة وإشراكها في العملية التنموية اهتماما كبيرا من طرف العديد من البلدان العربية وهذا بفضل الحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي كان له دور في تغيير أوضاع المرأة ومكانتها وأدوارها الاجتماعية.

أما على صعيد بلدان المغرب العربي لم تكن الدول المغاربية " الجزائر-تونس-المغرب' بمعزل عن التطورات التي تحدث في العالم، بل وجدت نفسها أمام حتمية، وإلزامية لمسايرة كل التوجهات الدولية والإقليمية إضافة لتوقيعها على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بالمرأة (كهينة جربال، 2015، ص7)، بهدف تحسين وضعيتها وتمكينها اجتماعيا، واقتصاديا، وسياسيا، وإشراكها في التنمية الوطنية.

ومن خلال كل هذا نطرح تساؤلنا الرئيسي **"ما هو واقع تمكين المرأة في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب؟ وهل نجحت هذه البلدان في تحسين وضعية المرأة اجتماعيا واقتصاديا وحتى سياسيا؟"**.

أولا.ماهية تمكين المرأة

1. مفهوم تمكين المرأة: يعتبر مفهوم تمكين المرأة من المفاهيم الاجتماعية الهامة باعتباره عنصرا حيويا لا يمكن تجاهله في عملية التنمية ، فعملية تمكين تعني العمل الجماعي في الجماعات المقهورة، أو المضطهدة للتغلب على العقبات وأوجه التمييز التي تقلل من أوضاعهم أو

سلب حقوقهم(المجلس القومي للمرأة، 2012، ص59)، وهو من أحدث المفاهيم المستعملة والأكثر تداولا يهدف لإدماج المرأة في العملية التنموية باعتبارها عنصرا فاعلا فيها, وقد ظهر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات, وهو عملية تمكين النساء وزيادة وعيهن عن طريق توسيع الوسائل الثقافية و التعليمية والمادية حتى تتمكن من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد التي تعنيهم, وهو يتيح للمرأة الإبداع بقدراتها الإنتاجية والمهنية بالاعتماد على الذات وذلك عن طريق الثقافة والتعليم والتوظيف , ويساهم هذا المفهوم في القضاء على كل التمييز الذي يطبق ضد المرأة وإزالة كل المعوقات القانونية التي تعيق مسيرتها في التنمية(صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2006، ص27).

ويعتبر هذا المفهوم جزءا لا يتجزأ من مفهوم المشاركة، حيث يهدف أساسا لتدريب ورفع قدرات المرأة القيادية والإدارية في اتخاذ القرار والتخطيط والتنفيذ. لذلك أبرز هذا المفهوم أهمية المرأة كعضو فعال في المشاركة والمساواة مع الرجل في دفع عجلة التنمية، وأن يهدف هذا المفهوم بصورة أساسية لتسليح المرأة بجميع العناصر اللازمة لأداء دورها الفعال، وتحقيق رفاهية المرأة كعضو مشارك في المجتمع والأسرة.

فالتمكين بصفة عامة يعني منح القوة للمرأة وكسر كل قيود الضعف ضدها لاستغلال قدراتها وإمكاناتها وخبرتها لتصبح كقوة فعالة لإحداث التغيير في المجتمع، ولا يكون هذا إلا بمنحها فرصا للتعلم والتدريب لتنمية مواهبها، فالتمكين أيضا قائم بالضرورة على إشراك المرأة في العملية التنموية باعتبارها عنصر فاعلا ومنتجا فيه، لا تبقى دوما تتلقى مساعدة من المجتمع، فمشاركة المرأة في الحياة العامة ككل يساهم في توفير الموارد التي تمكنها من تطلعاتها الشخصية، ودعم أسرتها.

2. أهداف التمكين: يهدف تمكين بصفة عامة إكساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته، وما بداخله من قدرات ومهارات يصل بها إلى نوعية الحياة التي يريدها والتطور نحو الأفضل، وأهم الأهداف المتعلقة بالتمكين(Herbert, 1980, p67):

-زيادة ثقة واستقلالية الأفراد وفتح المجال للحرية الابداع واستغلال المواهب.

-التحكم في شؤون الحياة الشخصية، وزيادة الثقة بالنفس، القدرة على التصرف في الأمور الحياتية اليومية.

-خلق سياق تنموي ملائم للمشاركة والتفاعل بالاستناد على تطوير المهارات والقدرات ومنح فرص التطوير المعرفي.

-دعم وتشجيع المشاركة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد دون تمييز.

-وسيلة أساسية لتحقيق الأهداف المجتمعية، تحقيق العدالة ومحاربة الفساد وكفالة التضامن الاجتماعي.

يهدف تمكين المرأة إلى كسر كل القيود التي تقف أمام تنمية المرأة وتحسين أوضاعها، وفتح كل المجالات أمامها للتعلم واكتساب المهارات والكفاءات لفرض ذاتها داخل أسرتها ومجتمعها، فبالتعليم تتغير أوضاع المرأة ويضمن لها مستقبلا أفضل، إضافة إلى هذا زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي من خلال ما حصلت عليه من تأهيل وكفاءات وتدريب على العمل، والقضاء

على كل أشكال التمييز الذي يطبق ضد المرأة، وبناء مجتمع يتمتع بالمساواة بين الجنسين في كل المجالات، إضافة إلى المساهمة في منح المرأة فرصا لتقلد مناصب العليا والقيادية وهذا حسب القدرات والكفاءات التي تملكها المرأة.

تبين لنا من خلال كل هذه الأهداف أن تمكين المرأة هو الوسيلة الناجعة للخروج المرأة من دوامة الفقر والجهل والحرمان، وهذا بدعم مشاركة المرأة في الحياة العامة، وتطوير مهاراتها وكفاءتها، فرض ذاتها في المجتمع دون أي تمييز وتفرقة.

3.أنواع تمكين المرأة: يمكن حصر الأنواع الأساسية للتمكين المرأة كما يلي:

التمكين الاجتماعي: مبني على مجموعة من الأمور التي تهدف إلى زيادة إشراك المرأة في الحياة المجتمعية والتنموية، وهذا لا يكون إلا إذا كانت العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين في شتى المجالات، إضافة إلى توفير كل الخدمات الضرورية التي من شأنها أن تساعد المرأة في تحسين وضعها وإحداث توازن في مسؤولياتها ودورها داخل أسرتها ومجتمعها ككل.

التمكين الاقتصادي: الهدف منه القضاء على التبعية الاقتصادية للمرأة بدعم وزيادة مشاركتها في سوق العمل، واستفادتها من عائد مشاركتها في التنمية، وزيادة قدرتها على الاعتماد على ذاتها من أجل إسهامها في الحياة الاقتصادية.

التمكين السياسي: الهدف منه السعي إلى دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتشجيعها لتقلد مناصب عليا في مواقع صنع القرار، وزيادة تمثيلها في الأحزاب السياسية، والنقابات، والجمعيات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني.

التمكين القانوني: يسعى إلى إيجاد ضمانات تحافظ على دور المرأة، وتضمن حقوقها من خلال العمل على تعديل التشريعات التي تحد من دورها في المجتمع، وتطبيق جميع الاتفاقيات التي تضمن لها جل حقوقها المدنية.

التمكين المؤسساتي: الهدف منه دعم وتقوية البنية الأساسية للمنظمات والهيئات التي تسعى للنهوض بأوضاع المرأة وتحسينها.

4.**مبادئ التمكين المرأة**: يعتمد التمكين على مجموعة من المبادئ الأساسية أهمها التي تعتبر كركيزة لتحقيق النهوض وتمكين المرأة وأهمها(المشاركة، الاعتماد على الذات، العدالة المجتمعية، التعامل مع المجتمع من حيث هو)(عثمان، 2005، ص351-352).

تعتبر المشاركة من أهم المبادئ تعتمد بالأساس على دعم وتشجيع مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وفتح المجال لها لإبداع قدراتها واستثمار مواردها، إضافة إلى مبدأ الاعتماد على الذات الهدف منه السعي إلى تنمية قدرات المرأة لكي تتمكن من تسيير أمورها ووضع الثقة في نفسها لمواجهة مختلف الصعاب والمشاكل التي ستواجهها في هذه الحياة بأقل الإمكانيات المتاحة لها، كذلك مبدأ العدالة المجتمعية يعتبر دو أهمية كبيرة لأن المجتمع الذي لا تتوفر فيه العدالة والمساواة بين أفراده، فأبدا لن يكون هناك بناء اجتماعي جيد ومساهمة مشتركة في التنمية والتطوير، بينما مبدأ التعامل مع المجتمع كما هو الهدف منه هو التعامل مع المرأة كونها كفرد هام و فعال في المجتمع لا يمكن إقصاؤها أو تهميشها، وإنما تقديم لها كل

المساعدات التي من شأنها أن تحسن و تنمي قدراتها، ويتم التعامل معها بحسب الإمكانات والموارد المتاحة لها.

5.المفاهيم التي تتعلق بالتمكين المرأة والتنمية:

المرأة في التنمية(la femme dans le développement): هو اختصار للمصطلح الانجليزي **women in développement** يقوم هذا المفهوم على أن اعتبار المرأة عنصر ضروري لا يمكن استبعاده من التنمية, ويركز على أدوار المرأة الإنتاجية واحتياجات النوع الاجتماعي من خلال توجيه المشاريع الخاصة بالمرأة لمواجهة مشاكلها ومحاربة الفقر الذي تعاني منه ومحاولة جعلها في مستوى الرجال أو على الأقل تساعدها على ذلك , ومشكلة هذا المفهوم هو اعتبار مشاريع تنمية المرأة مجال خاص لا يرتبط بالتنمية العامة(الصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2006، ص28).

المرأة والتنمية(La femme et le développement): ظهر هذا المفهوم في النصف الثاني من السبعينيات ويركز هذا المفهوم على العلاقة بعملية التنمية بدلا على الاستراتيجيات دمج المرأة في التنمية(صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2006، ص27)، ويتجه هذا المفهوم إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمرأة وتحسين قدراتها ومهاراتها للعمل في جميع المجالات دون اللجوء إلى المشاريع الخاصة بها , ويهتم هذا المفهوم بتطوير التكنولوجيات التي تخفف الأعباء الأسرية على المرأة وتوفير الوقت اللازم لها للقيام بالعمل الإنتاجي, وتتمثل سلبيات هذا المفهوم ظهور صراع الدور الذي نجم عن قيام المرأة بأدوار متعددة في أن واحد و عدم قدرتها في نفس الوقت الانتفاع بثمار عملها في ضوء علاقات النوع السائدة التي تميز دور الرجل على المرأة لذلك زادت أعباء المرأة داخل الأسرة وخارجها دون أن يكون هناك أي مردود فعلي لهذا العبء بسبب سيادة العادات والتقاليد التي لم تستطع الكثير من المجتمعات وخاصة العربية التخلص منها(الصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2006، ص28).

النوع الاجتماعي والتنمية(البخاري، 2008، ص26)(**Gendre et développement):** يعتبر مفهوم النوع أو(الجندر) من المفاهيم الجديدة التي برزت بصورة واضحة في الثمانينات من القرن الماضي. وقدم هذا المفهوم بواسطة العلوم الاجتماعية من خلال دراسة الواقع الاجتماعي والسياسي، كمحاولة لتحليل العلاقات والأدوار والمعوقات لكل من الرجل والمرأة.

ثانيا.التحديات التي تقف أمام تمكين المرأة في العالم العربي ككل:

يمثل وضع المرأة في البلدان العربية محصلة تفاعل عدد من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتشابك بصورة مركبة، والتحديات التي تواجه المرأة في العالم العربي لا تختلف بشكل جوهري عن التحديات التي تواجه المرأة في العالم بأسره، والواقع أنه اختلاف في الدرجة لا في النوع، وفي الأولويات لا في جملتها، والمقصود هو أن حدة معاناة المرأة في العالم العربي هو أعلى نسبيا من معاناة الكثير من مناطق العالم بما في ذلك بعض الأقاليم النامية.

1.التحديات التي تتعلق بتعليم الإناث: على الرغم من ضخامة التوسع في تعليم الإناث في البلدان العربية فإن النساء لازلن يعانين من الحرمان من فرص اكتساب المعرفة أعلى من الرجال، وذلك هو الحال على الرغم من تفوق البنات في ميدان العلم وهن أفضل أداء من البنين في التعليم.

ووفقا للمؤشرات الأساسية تبدي المنطقة العربية واحدا من أعلى معدلات الأمية إذ يبلغ معدل الأمية للإناث النصف مقارنة بالثلث فقط للذكور(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي، 2005، ص6).

إضافة إلى أنه رغم انتشار التعليم باعتباره مطلبا عاما، إلا أن نظرة الاجتماعية التقليدية مازالت في هذه المجتمعات وخاصة البادية والأرياف والأحياء الشعبية التي تعتبر أن الوضع الطبيعي للمرأة هو الزواج وإنشاء بيت وتقسيم الأدوار على هذا الأساس(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي، 2005، ص8).

2.المشاكل المرتبطة باختلال ميزان المساواة والتكافؤ الفرص بين الجنسين: عربيا تعاني المرأة في بعض البلدان العربية من عدم المساواة في الحقوق والتطبيقات القانونية التي غالبا ما تتجلى في حرمانها من حقها في التصويت والانتخاب، ولا تزال الاستفادة من قدرات المرأة العربية من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية هي الأقل في العالم، كما يتضح من حلال انخفاض تمثيل المرأة العربية في المجالس التشريعية ومجالس الحكومة، إضافة إلى أن الإناث يعانين أكثر من الذكور في مشكل البطالة.

3.تأنيث الفقر: النساء العربيات بصفة خاصة يتميزن بهشاشة أوضاعهن في ظل نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية، يميل الفقر إلى أن يصيب النساء أكثر من الرجال، فالفقر يؤدي إلى إضعاف قدرات المرأة في مختلف المجالات.

4.التحديات الصحية للمرأة العربية: تعاني النساء في البلدان العربية وخاصة الأقل نموا منها درجة غير مقبولة من مخاطر الوفاة المتصلة بوظائف الحمل والإنجاب، وتصل متوسط معدل وفيات الأمهات إلى 270 وفاة لكل ألف حالة ولادة وترتفع المعدل إلى ألف أو أكثر لكل مئة ألف ولادة في أفقر البلدان العربية كموريتانيا والصومال (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي، 2005، ص9) بينما تنخفض إلى 7 لكل مئة ألف ولادة حية في قطر.

5.التحديات الخاصة بمشاركة الاقتصادية للمرأة: بحسب دراسة جديدة صادرة عن منظمة العمل الدولية نشرت عشية اليوم الدولي للمرأة، تظهر أن مشاركة الإناث في القوة العاملة العالمية تبلغ 48.5% في عام 2018، أقل بنسبة 26.5% من معدل من الذكور (أخبار الأمم المتحدة)، وبالإضافة إلى ذلك، زاد معدل البطالة العالمي للنساء لعام 2018 بنحو 0.8% عن معدل الرجال. وإجمالا، لكل عشرة رجال يعملون يناظرهم ست نساء فقط.

تعتبر المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية أدنى معدلات في العالم، تختلف بين البلدان ويبلغ المعدل المتوسط ب 24% مقارنة ب أكثر من 60 % في بلدان منظمات التعاون والتنمية الاقتصادية(competitiveness)، بالنسبة لمعدلات البطالة المرأة في المنطقة العربية

فهي الأعلى في العالم أكثر من 10% من النساء الناشطات اقتصاديا عاطلات عن العمل، وهي أعلى بكثير من الرجال.

ثالثا. تقييم مؤشرات تمكين المرأة في الجزائر مقارنة مع بلدان المغرب العربي " تونس والمغرب".

يقاس تمكين المرأة من خلال ثلاثة مجالات أساسية التي من خلالها نقيم الانجازات والتقدم المحرز في مجال المرأة والتنمية في الجزائر مقارنة مع بلدان المغرب العربي " تونس والمغرب" وأهمها:

-التمكين في مجال التعليم: الذي يقاس من خلال نسبة الإناث إلى الذكور في جميع أطوار التعليم(الابتدائي-الثانوي-العالي).

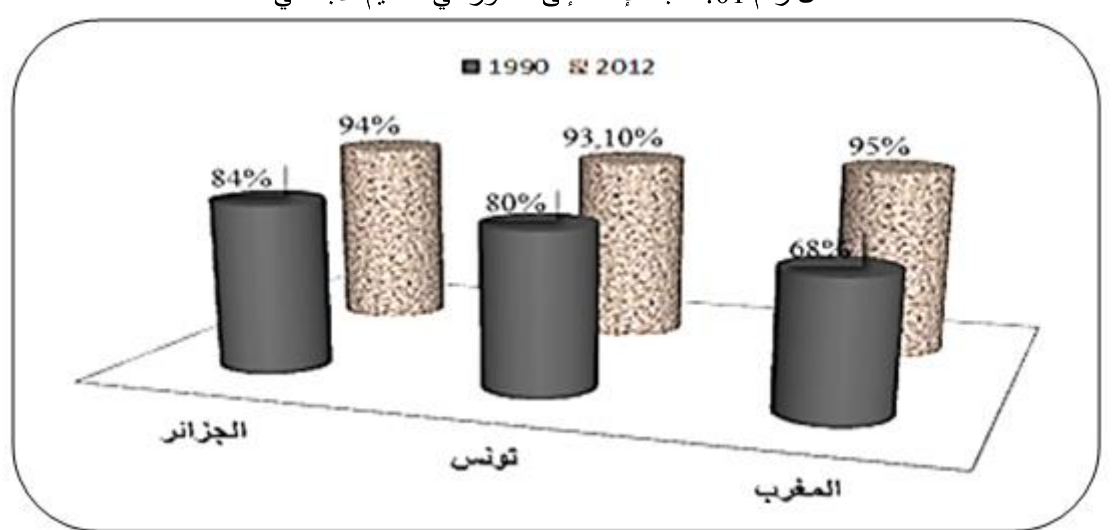
-التمكين الاقتصادي: يقاس من خلال نسبة الأجيرات خارج مجال الزراعة.

-التمكين السياسي: يقاس من خلال نسبة الإناث في مناصب صنع القرار.

1.تمكين المرأة في مجال التعليم: يعتبر التعليم العصب الرئيسي للتمكين المرأة في شتى الميادين، فهو أحد الأسباب الرئيسية لرقيها وتقدم مستواها، وزيادة مساهمتها الفعالة داخل الأسرة والمجتمع ككل، وهذا من شأنه أن يدعم التنمية البشرية، ويكون فاعلا مهما في فهم المرأة لحقوقها.

أ.التعليم الابتدائي:

الشكل رقم 01: نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي



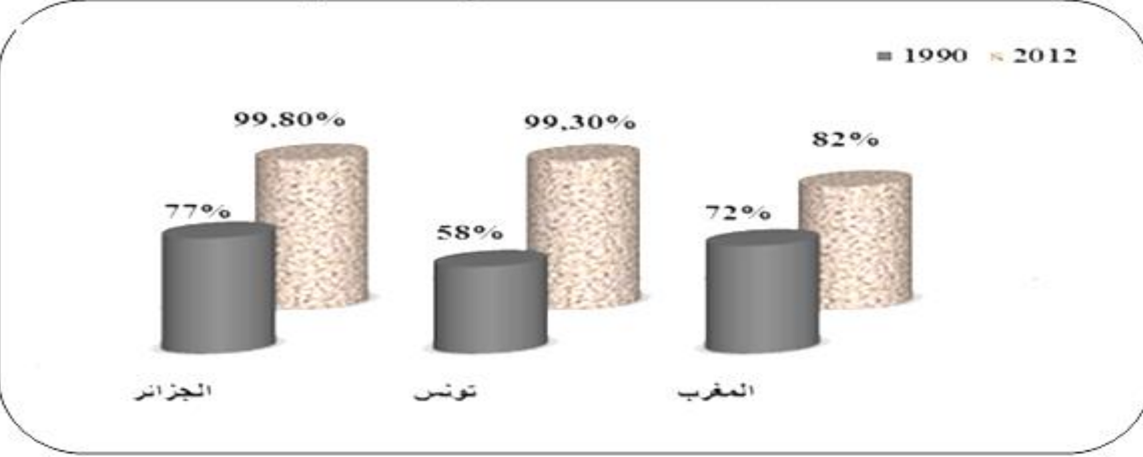
الإحصائية المتعلقة بنسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي، نلاحظ أنه لا يوجد فارق كبير بالنسبة للجميع بلدان المغرب العربي.

فحسب المعطيات احتلت المغرب المرتبة الأولى في تقليص الفجوة القائمة في التعليم الابتدائي بين الجنسين من 1990 إلى 2012 بـ 27 نقطة، ثم تليها تونس في المرتبة الثانية بـ 13 نقطة في نفس الفترة، ثم الجزائر بـ 10 نقاط، فتعليم الإناث في بلدان المغرب العربي أصبح متاحا للأجيال

الحالية أكثر مما كان عليه في الماضي، وهذا نتيجة للتوجهات هذه الدول نحو تحقيق المساواة في التعليم، والقضاء على كل أشمال التمييز، والإيمان بأهمية تعليم الإناث إلى جانب الذكور.

ب.التعليم الثانوي:

الشكل رقم 02: نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الثانوي



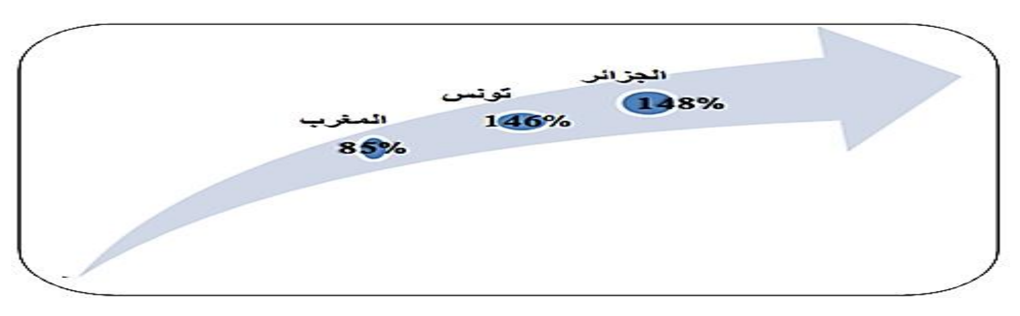
كل من الجزائر وتونس حققا تكافؤ للفرص التعليم الإناث مع الذكور في الثانوي فالنسبة شبه تامة تقريبا، أي الإناث يتساوى مع الذكور في التعليم الثانوي.

فبالنسبة لقيمة الفارق بين الجنسين من الفترة 1990-2012، تونس هي البلد المغاربي الذي حقق تقدم كبير في تقليص فجوة الفارق بين الجنسين في هذا الطور ب 41.3 نقطة، ثم تلتها الجزائر ب 22.8 نقاط، وفي أخير المغرب حققت تقدم جد بطيء مقارنة بتونس والجزائر والمقدر ب 10 نقاط.

إن هذا التحسن الملحوظ الذي حققته كل من تونس والجزائر في تقليص الفجوة في التعليم الثانوي كله كان بفضل المجهودات المبذولة في تشجيع تعليم الإناث، وارتفاع نسبة النجاح لهن.

ج.التعليم العالي:

الشكل رقم 03: نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم العالي.



Source : Population Référence Bureau, 2013, p 6.

من خلال التمثيل البياني يتبين لنا أن الفتاة المغاربية أبرزت وجودها بقوة في التعليم العالي، وهذا بفضل ارتفاع نسبة نجاح الإناث في الباكالوريا، ومواصلتهم للتعليم للحصول على شهادات جامعية تؤهلهم للدخول إلى سوق العمل، حيث نجد تفوق نسب الإناث عن الذكور، وهذا في كل الجزائر وتونس الذين يسرون وفق خط واحد، فقد فاقت النسبة فيهما 100% ب (48 نقطة في الجزائر و 46 نقطة في تونس) بالنسبة للتعليم العالي، أما بالنسبة للمغرب الأقصى فنجد فارق الجنس في التعليم العالي بتفوق الذكور على الإناث في هذا القطاع ب15 نقطة.

2.**التمكين الاقتصادي:**

-إن منافع زيادة دور المرأة اقتصاديا متعددة، فزيادة مشاركتها في سوق العمل، وتنوع مجالات الأعمال التي تمارسها، يُمَكنها من إحداث أثر إيجابي بالنسبة لها كتحسين مستواها المعيشي ولأسرتها، واكتسابها المزيد من الثقة بنفسها.

-رغم الانجازات والمكتسبات التي حققتها المرأة العربية في العقود الأخيرة، إلا أن نصيبها من سوق العمل ضعيف مقارنة بالذكور، مما يجعل مشاركتها الاقتصادية تصبح إشكالاً يؤثر على معدلات التنمية في بلدانها.

-من خلال هذه النقطة سنحاول تقييم المشاركة الاقتصادية للمرأة ، من خلال نسبة النساء من الأعمال مدفوعة الأجر في القطاع الغير الزراعي، وحسب البنك العالمي تعني حصة النساء العاملات في القطاع الغير الزراعي نسبة العاملات في قطاعي الصناعة و الخدمات، معبرا عنها بنسبة مئوية من اليد العاملة في القطاع الغير الزراعي، وتشمل مختلف الفروع كالصناعة، التعدين، واستغلال المحاجر، والكهرباء، والغاز والمياه، في حين تشمل أيضا الخدمات كتجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم، والفنادق، والتخزين، والاتصالات، والتمويل ، والتأمين، والعقارات، وخدمات الأعمال، والخدمات المجتمعية، والاجتماعية، والشخصية(البنك العالمي، 2016).

-فهذا المؤشر يبين لنا فوائد دمج المرأة في الاقتصاد النقدي، وهذا من خلال استقلاليتها وقدرتها على اتخاذ القرار.

-لقد عرف مؤشر المساواة بين الجنسين في توزيع الدخل في الجزائر ارتفاعاً بنسبة 20% خلال الفترة الممتدة بين عامين 1998-2008، نتيجةً لاستفادة العديد من النساء بمناصب الشغل، و بالتالي من الدخل الذي قدر ب 2317 دولار بالتكافؤ مع القدرة الشرائية لسنة 2008، أي بارتفاع مقدر بحوالي 70% عن سنة 1998 (CNES,2009,p12).

الجدول رقم01: نسبة النساء الأجيرات في القطاع الغير الزراعي في الجزائر

السنوات	2000	2003	2004	2009	2013
% النساء خارج قطاع الزراعي	%13,4	%14,2	%14,5	%16,2	%18

Source : ONS 2009).OIT,2016.

من خلال المعطيات الإحصائية المتوفرة لدينا نجد تزايد بطيء في نسبة النساء الأجيرات خارج قطاع الفلاحي، فبالرغم تعدد النشاطات التي تمارسها المرأة خارج قطاع الزراعة إلى جانب ارتفاع المستوى التعليمي الذي وصلت إليه، تبقى مشاركتها الاقتصادية في هذا القطاع متدنية مقارنة بتونس والمغرب التي تقدر ب 21% و22.5% على التوالي لسنة 2013، فقد انتقلت النسبة من 13,4% سنة 2000، إلى14,5% سنة 2004، ثم إلى 16,2% سنة 2009، ثم 18% سنة 2013، حيث تزايدت النسبة من 2000إلى 2013 ب 5,4 نقاط فقط.

أما مغاربيا:

بالنسبة لتونس: قدرت نسبة العاملات خارج القطاع الفلاحي في تونس ب 21% سنة 2013 (INS, 2013, p88) ، فقد انخفضت النسبة عما كانت عليه سنة 2008 ب 28.8% ب 7 نقاط تقريبا و هذا نتيجة للظروف الصعبة التي مرت بها تونس والتي كان لها بالغ التأثير على عمل المرأة ومشاركتها الاقتصادية.

أما المغرب: لقد عرفت المشاركة الاقتصادية للمرأة في المغرب ركوداً خلال السنوات الأخيرة، حيث تبقى أقل بثلاث مرات عن المشاركة الاقتصادية للرجال، إضافة إلى ظروف العمل، وكذا الرواتب أقل ملائمة بالنسبة للنساء مقارنة بالرجال.

فالمشاركة الاقتصادية للمرأة في المغرب يظل يطبعه العمل الغير المأجور الذي لا يأخذ بعين الاعتبار، مما يشكل عائقاً لتقييم مساهمتها في الاقتصاد الوطني، حيث تقدر نسبة النساء الأجيرات خارج القطاع الزراعي ب 22.5% سنة 2012، فقد انخفضت عما كانت عليه سنة 1990 ب نقطتين (المندوبية السامية للتخطيط، 2012، ص40).

يتبن لنا من خلال هذه المقارنة أنه رغم التحسن الذي شهدته المرأة في بلدان المغرب العربي في التعليم، إلا أن مشاركتها اقتصاديا تبقى محدودة وضعيفة مقارنة بنساء في العالم، ولايزال هناك فارق بين الجنسين في الحصول على مناصب شغل الأجر فالذكور دوما هم الأكثر حظا من النساء، وكل هذا سيكون كعقبة أمام مشاركتها في الحياة الاقتصادية، فمساهمة المرأة اقتصاديا تساهم بشكل كبير في استغلال مواهبها وزيادة الإنتاجية كما ونوعا.

3.التمكين السياسي:

إن التمكين السياسي هو دعم المشاركة السياسية للمرأة من خلال زيادة تمثيلها في مواقع اتخاذ القرار (السلطة)، فالمشاركة السياسية للمرأة تعتبر أحد أهداف التنمية السياسية التي تجسد قيمة المساواة في الحقوق والواجبات.

لقد حظي هذا الملف اهتمام كبير من معظم البلدان المغرب العربي " الجزائر-تونس-المغرب" خلال العقود الأخيرة، حيث جعلت منه كحق مكفول دستوريا وقانونيا.

من خلال هذا سنحاول تقييم التمكين السياسي للمرأة في بلدان المغرب العربي من خلال تواجدها في مواقع صنع القرار (1. الحكومة-2. البرلمان-3.السلطات المحلية).

1.3 تواجد المرأة على مستوى الحكومات المغاربية: إن تواجد المرأة في حكومات الدول المغاربية ضعيف نوعا ما رغم أنها تمثل نصف مجتمعات هذه الدول، فنصيبها من الحقائب الوزارية يبقى ضعيف مقارنة مع دول العالم.

الجزائر: لقد كان حضور المرأة في الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال شبه معدوم، رغم أنه كان للمرأة دور فعال في ثورة التحررية الكبرى، فقد كان أول منصب تقلدته المرأة كوزيرة سنة 1984.

الجدول رقم02: عدد النساء في المناصب الوزارية من 1962 إلى 2014.

السنوات	1962	1984	1987	2002	2007	2014
عدد الوزيرات	0	1	2	5	3	7

المصدر:نعيمة سمينة، 2011، ص40. الشروق 2016.

فحسب المعطيات نلاحظ أن تواجد المرأة في الحكومات الجزائرية السابقة كان غير منظم فتارة يرتفع عددهن وتارة ينخفض، وقد سجلت الحكومة الجديدة قفزة تاريخية تتعلق بتواجد سبع وزيرات في طاقم عبد المالك سلال المعدل وهي المرة الأولى التي يتم تعيين هذا العدد من النساء في الجهاز التنفيذي.

أما بالنسبة لتونس: إن تواجد المرأة في الحكومة التونسية ضعيف لا يعكس مستوى تواجدها في القطاعات الأخرى، وكانت أول امرأة تونسية تقلدت مهمة وزيرة سنة 1983.

الجدول رقم03: عدد النساء في المناصب الوزارية في تونس من 1983 إلى 2009.

السنوات	1983	1993	2001	2004	2009
عدد النساء في الحكومة	1	1	2	7	1

المصدر: معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة العربية، 2010، ص8.

في تونس رغم الإصلاحات السياسية التي قامت بها الدولة إلا أن تواجد المرأة في الحكومة التونسية لا يزال ضعيفا، ليشهد عدد الإناث في الحكومة سنة 2004 قفزة ب 7 نساء وزيرات، ثم يتراجع العدد مجددا قبل ثورة الياسمين 14 جانفي 2011.

بينما المغرب: فقد ولجت المرأة فيها الحكومة لأول مرة سنة 1997، حيث تم تعيين 4 نساء في المناصب الوزارية من بين 38 عضوا، وبقين إلى غاية 1998 (تومبيرت، 2005، ص197)، فتواجد المرأة في حكومة المملكة المغربية ليس بالمستوى المطلوب.

2.3 البرلمان: يتكون البرلمان الجزائري من غرفتين هما: "المجلس الشعبي ومجلس الأمة"، بينما برلمان التونسي وبرلمان المملكة المغربية من هيئتين هما مجلس المستشارين، ومجلس النواب. **الجزائر:** تواجد المرأة في البرلمان كان منذ السنوات الأولى للاستقلال، و لكن سرعان ما تراجع العدد سنة 1991، ليرتفع من جديد سنة 2007 إلى 34 امرأة، لكن هذه الزيادة في العدد لا يقابلها زيادة في النسبة التي بقيت 5% منذ الاستقلال، و مع 2015 أ صبحت تقدر نسبة النساء البرلمانيات ب 31%(Union interparlementaire, 2015, p17)، وهذا راجع إلى قوة تمثيل في الهياكل التشريعية و الانتخابات.

الجدول رقم04: عدد النساء في البرلمان جزائري من 1962إلى 2007.

السنوات	1962	1976	1991	1997	2002	2007
عدد النساء	8	9	5	10	26	34

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية

أما تونس: لقد اكتسبت المرأة التونسية حق التصويت في البرلمان منذ 1959، بحيث وفي نفس العام تم انتخاب أول امرأة بمجلس النواب(تومبيرت، 2005، ص197).

لكن بقي دورها ضعيف رغم ارتفاع النسبة من 1% سنة 1959 إلى 5% سنة 1986 (الاتحاد الوطني للمرأة التونسية)، وبقيت النتائج على حالها، من أجل دلك شكلت لجنة خاصة بالمرأة عام 2007 داخل مجلس النواب مهمتها السهر على تعزيز حقوق المرأة، وتمثيل أفضل للنساء في البرلمان وداخل الهيئات السياسية الوطنية، مما جعل نتائج أخر الانتخابات قبل الثورة التي أجريت سنة 2009، تحقق قفزة نوعية ب 59 امرأة برلمانية بنسبة 27,59% وهذا ما توضحه المعطيات الخاصة بالجدول أسفله.

الجدول رقم05: عدد النساء في مجلس النواب التونسي من 1959 إلى 2011.

السنوات	1959	1969	1974	1981	1994	2004	2009	2011
عدد النواب	90	101	112	136	144	189	214	207
عدد النائبات	1	4	3	7	6	42	59	49

المصدر: وزارة الداخلية والتنمية التونسية.

بينما المغرب: نفس الشيء بالنسبة للمغرب فإن تواجد المرأة في البرلمان يكاد يكون معدوما، إلى غاية 2002 حيث قدر عدد النساء النائبات في البرلمان ب 35 امرأة بنسبة 10,77%، لتشهد ارتفاع سنة 2011 ب 60 امرأة بنسبة 17% كما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم06: عدد النساء في مجلس النواب المغربي من 1963 إلى 2011.

السنوات	1963	1977	1984	1993	1997	2002	2007	2011
عدد النساء	0	0	0	2	2	35	34	60
نسبة من إجمالي النواب	-	-	-	%0,9	%0,6	10,77 %	10,47 %	%17

المصدر: وزارة الداخلية للملكة المغربية.

أ.السلطة المحلية: تتمثل السلطة المحلية أو السلطة اللامركزية في الجزائر في (الولاية، والدائرة، والبلدية)، أما في تونس والمغرب فتتمثل في الولايات، والمعتمديات، والعمادات، والمجالس البلدية.

الجزائر: يبقى تمثيل المرأة في المجالس المحلية ضعيف إلى درجة كبيرة منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، حيث بلغ عدد النساء في المجالس الشعبية البلدية سنة 1967ب 20 امرأة، وقد ترأست امرأة بلديتين في أدرار جنوب البلاد، أما عدد الإناث في المجالس الولائية ب 45 امرأة سنة 1969(الوزارة المنتدبة المكلفة بقضايا الأسرة والمرأة، 2009، ص40).

الجدول رقم 07: عدد النساء في مجالس البلدية والولائية من 1967 إلى 2007.

السنوات	1967	1969	1997	2002	2007
عدد النساء في المجالس البلدية	60	62	75	147	103
عدد النساء في المجالس الولائية	-	45	62	113	129

المصدر: الوزارة المنتدبة المكلفة بقضايا الأسرة والمرأة ،" تقرير عن المرأة الجزائرية واقع و معطيات، بدون تاريخ نشر".

إن تواجد المرأة في المجالس المحلية يتسم بالضعف، وهذا راجع إلى ضعف الاهتمام الذي تبديه الأحزاب السياسية بمسألة إدماج المرأة في المجالس البلدية والولائية، إضافة إلى عدم تبني نظام الكوتا النسوية(مركز المرأة العربية للبحوث والتدريب،2009، ص28).

بالنسبة لتونس: لم يكن للمرأة التونسية حضور كبير في السلطة المحلية في السنوات الأولى للاستقلال، رغم أن كل القوانين إلى جانب المرأة، وبعد الاستقلال وضعت الأسس الأولى للتحرر المرأة، بفضل المصادقة على مجلة الأحوال الشخصية، منذ ذلك الوقت كرس المشرع في النصوص القانونية المساواة بين الرجل والمرأة في مجال الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

ولم تظهر مشاركة المرأة بشكل جلي إلا بعد الإصلاحات التي جاءت نتيجة مطالب النساء المناضلات في سبيل ضمان حقوق المرأة.

المغرب: ظل دور المرأة المغربية في المجالس المحلية ضعيفا، ولا يكاد يذكر، حيث بلغت نسبتهن ب 0,67% في المجالس المحلية سنة 1976، وبقيت على حالها في الثمانينات والتسعينات والعشرية الأولى للألفية الثالثة، فمثلا بلغت نسبة النساء في المجالس المحلية ب 0,48%، و 0,54% سنة 2003، ولكن في 2009 شهدت النسبة قفزة نوعية ب 12% (المملكة المغربية، 2015، ص18)، و لكن رغم هذا إلا أن نصيب المرأة من الحكم المحلي ضعيف مقارنة بالرجال، وهذا ما يفسر غياب المناصفة في قائمة الانتخابات وغياب المرأة عن الثلث الأول من القائمة الذي يحتله دائما الرجال.

من خلال كل هذا نلاحظ أن المشاركة السياسية للمرأة في كل بلدان المغرب العربي لا زالت تتسم بالضعف ولسنوات عديدة رغم كل المجهودات المبذولة في زيادة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار والبرلمان.

نتائج الدراسة: من خلال هذا الموضوع الذي تطرقنا فيه إلى تقييم تمكين المرأة في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب توصلنا إلى ما يلي:

-بفضل المجهودات المبذولة من طرف بلدان المغرب العربي في مجال التعليم منذ حصول هذه البلدان على استقلالها الذاتي، وهذا بضمان حق التعليم لكل شخص وبدون تمييز حققت هذه البلدان تحسنا ملحوظا و جيدا في تعليم الإناث، فبالنسبة لتعليم الابتدائي المغرب هو البلد الذي حقق أعلى قيمة في تقليص فجوة التعليم الابتدائي، ثم تلتها تونس وبعدها الجزائر، أما بالنسبة لتعليم الثانوي فقد حققت كل من الجزائر وتونس تكافؤ فرص التعليم الثانوي بين الذكور والإناث بمعنى تساوى العدد بين الإناث وذكور تقريبا في التعليم الثانوي، أما بالنسبة لتعليم العالي فقد ارتفع عدد الإناث بهذا القطاع لتتجاوز فيه عدد الذكور في كل من تونس والجزائر، بينما المغرب لازال جنس الذكور يتجاوز الإناث في التعليم العالي.

-بالنسبة للمشاركة الاقتصادية للمرأة في كل بلدان المغرب العربي "الجزائر، تونس، المغرب"، تبقى ضعيفة مقارنة بالمرأة في العالم ككل، فرغم تحسن مؤشرات تعليم المرأة فيها، إلا أنه لا زالت هناك صعوبات كثيرة في سد فجوة بين عروض العمل والطلبات عليها وخاصة في وسط الفتيات المتعلمات والمتحصلات على الشهادات العليا، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في وسطهن، واتجاههن نحو الوظائف الغير الرسمية وبقيمة أجر زهيدة، كل هذا قد يتسبب في ضعف مساهمتهن الاقتصادية في بلدانهن.

-بالنسبة للمشاركة السياسية للمرأة في بلدان المغرب العربي" الجزائر، تونس، المغرب"، فهي ضعيفة أيضا ولا ترتقي للمستوى المطلوب، رغم كل المجهودات المبذولة من أجل ذلك، ولعل الأسباب التي تعود إلى ذلك: ضعف خبرة المرأة سياسيا مقارنة بالرجال، واحتكار الرجال لمعظم المناصب السياسية وتصدرهم القوائم، نظرة المجتمع إلى المرأة حيث يفضلها كربة بيت بحكم العادات والتقاليد، قلة ثقة المرأة بنفسها وقدرتها على تقلد مناصب عليا.

خاتمة:

رغم التحسن الملحوظ الذي شهده وضع المرأة في مجال التعليم والقضاء على الأمية في الجزائر وبلدان المغرب العربي (تونس والمغرب)، إلا أن موضوع تمكين المرأة والنهوض بها في شتى المجالات لا زال يحتاج إلى المزيد والمزيد من المجهودات من أجل تحقيق ذلك، كون المرأة عنصر هام وفعال في بناء المجتمع وإقصائها من العملية التنموية يعتبر كعقبة وعرقلة أمام النجاح والتقدم وازدهار الأمم.

لذلك مسألة تمكين المرأة والنهوض بها في جميع المجالات هي مسألة متعددة الأبعاد ومتعددة المراحل، تعتمد على تبني متكامل للتنمية المستدامة في جميع المجالات وتتطلب تعاونا وتنسيقا مستمرا بين الدول وقادة الرأي العام، والفئات النسائية والمجتمع المدني ككل.

قائمة المراجع:

1.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي(2005)، تقرير التنمية الانسانية العربية، القاهرة، مصر العربية.
2.ثمينة نذير ولي تومبيرت(2005)، حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا " المواطنة والعدالة"، مؤسسة فريدوم هاوس للنشر، و م أ.
3.الوزارة المنتدبة المكلفة بقضايا الأسرة والمرأة(2009)، تقرير حول المرأة في الجزائر.
4.رويدا المعايطة(2010)، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، منظمة المرأة العربية، مصر.
5.صندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA)(2006)، مفاهيم و المصطلحات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، منشورات المفتاح، القدس.
5.عبد اللطيف، سوسن عثمان(2005)، التمكين وأجهزته، المعهد العالي للخدمة الاجتماعي، القاهرة.
6.المجلس القومي للمرأة(2005)، المرأة في مصر، القاهرة.
7.محمد حميد بخاري(2008)، دليل مقاربة النوع و التنمية ، مشروع مشاركة الساكنة في إصلاح التعليم الابتدائي بجهة سوس ماسة درعة.
8.مركز المرأة العربية للبحوث والتدريب(2009)، تقرير حول المرأة والحكم المحلي بالجزائر واقع وأفاق.
9.معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة العربية(2010)، "تقرير حول النساء في النقابات في الجزائر – تونس-والمغرب".
10.المملكة المغربية(2015)، تقرير بكين +15.
11.المندوبية السامية للتخطيط(2012)، التقرير الوطني للأهداف الإنمائية، المملكة المغربية.
12.نعيمة سمينة(2011)، دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية، مذكرة الماجستير، تخصص علوم سياسية والعلاقات الدولية جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
13.وزارة الداخلية للملكة المغربية.
14.وزارة الداخلية والتنمية التونسية.
15.وزارة الداخلية والجماعات المحلية
16.CNES (2009), R résultat globaux du rapport national sur le développement humain.
17.data.worldbank.org.
18.INS (2013), rapport nationale sur les OMD TUNISIE .
19.jawahir.echoroukonline.com
20.OIT (2016), la base des données des indicateurs de marché de travail .
21.ONS (2009), «EMPLOI ET CHÔMAGE (au quatrième trimestre).
22.Référence Bureau (2013), Fiche de donnes sur la population mondiale.

23.Union interparlementaire (UIP) (2015), Les femmes dans les parlements : regard sur les dernières années,Genève.
24.AFDB (2014), African Statistical Yearbook , Ghana.
25.Herbert. J (1980), Community Organization and Development, second Edition, Allyn and Bacon, London.
26.jawahir.echoroukonline.com
27.www.UNFT.org.tn
28.news.un.org
29.data.worldbank.org.
30.www.prb.org
31.Statistics@afdb.org www.afdb.

استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي كمصادر للمعلومة الصحية- الفايسبوك نموذجا-

د.مبني نور الدين، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2- الجزائر
أ.حامدي كنزة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2- الجزائر

The use of social media as a source of the medical information – Facebook model –

Dr.MEBNI NOUREDDINE, UNIVERSITY MOHAMED LAMINE DEBAGHINE, ALGERIA
HAMDI KENZA, UNIVERSITY MOHAMED LAMINE DEBAGHINE, ALGERIA

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى هدفين أساسين الأول هو محاولة تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه شبكات التواصل الاجتماعي في تقديم المعلومة الصحية باعتبارها المكون الرئيسي للوعي الصحي، والهدف الثاني هو معرفة استخدامات أفراد عينة الدراسة لشبكات التواصل الاجتماعي كمصدر جديد من مصادر استقاء المعلومات الصحية لدى الأفراد لإشباع رغباتهم، حيث تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول استخدامات الجمهور لموقع الفايسبوك لإشباع رغبة المعرفة الصحية، وللإجابة عليها تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي واعتماد أداة الاستبيان التي وزعت على عينة من مستخدمي شبكة الفايسبوك و التي بلغ عددهم 70 فردا.
الكلمات المفتاحية: الاستخدام، مواقع التواصل الاجتماعي، المعلومة الصحية، فايسبوك، الوعي الصحي.

Abstract: This study aimed two main goals the first one is to highlight the role of the social media providing the medical information as the main component of the health awareness, and the second one is to identify the uses of the social media research sample for social networks as a new source of the medical informations extraction to satistfy their medical information need. And to answer it we followed the Descriptive analytical method and the form tool which was ditributed on a sample of Facebook users and their number was 70 person.
Keywords: The uses, Social media, The medical information, Facebook, health sensitization.

مقدمة:

تعد شبكات التواصل الاجتماعي من أحدث منتجات تكنولوجيا الاتصالات وأكثرها شعبية، ورغم أن هذه المواقع أنشئت في الأساس للتواصل الاجتماعي بين الأفراد لكن استخدامها امتد ليشمل مختلف النشاطات من خلال تداول المعلومات، إلا أن دور شبكات التواصل الاجتماعي لم يعد يقتصر على بث وتداول المعلومات وتبادل الآراء وربط وتكوين الصداقات في إطار المواضيع ذات الاهتمام المشترك، بل هي كأداة اتصالية حديثة ألقت ظلالها على كل مناحي الحياة بما فيها الحياة الصحية للأفراد من خلال المساحات العريضة التي وفرتها لتبادل الآراء والمناقشات وهذا ما عجزت عنه الوسائل التقليدية، حيث أصبحت هذه المواقع تعد من أكثر الأدوات استخداما لتحقيق اشباعات وحاجات الحصول على المعرفة الصحية.

إشكالية الدراسة:

شهد العالم طفرة نوعية على جميع الأصعدة نتيجة ما أفرزته التكنولوجيا الحديثة وما أحدثته من نقلة نوعية في كافة مجالات الحياة الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، الفكرية، خاصة مع ظهور شبكة الانترنت التي عرفت انتشارا كبيرا في كافة الأقطار وربطت بين مختلف الأجزاء لتصبح عالما واحدا متصلا وأصبحت أيضا جزءا هاما من حياة المجتمعات العصرية حيث أتاحت بذلك سرعة وسهولة التواصل والتقارب والتعارف بين الأفراد والجماعات، ومكنت من مشاركة وتبادل الأفكار والخبرات فيما بينهم، وأصبحت بذلك أفضل وسيلة وأرقاها لتحقيق التواصل بين الأفراد والمجتمعات مما جعل هذا العصر يوصف بأنه عصر العلم والتفجر المعرفي، وهذا لما حققته الثورة المعلوماتية في مجال تداول وانتقال المعلومات، بعدما أصبحت خدمات الانترنيت أحد أهم وسائل الاتصال بين الناس، ومع التطور الحاصل في الخدمات التي تقدم بواسطة الويب 2 - الجيل الثاني للانترنيت الذي أتاح فرصا أكبر وأعظم لإحداث هذا الاتصال والتواصل– والتي تتميز بالتفاعلية التي تسهل تبادل المعلومات وأفرزت ما يسمى بالمجتمع التفاعلي وسهلت هذه التقنية للمجتمعات أن تتفاعل مع بعضها عبر العالم الالكتروني دون حدود جغرافية أو لغوية أو زمنية. ولعل أبرز هذه الشبكات العنكبوتية مواقع التواصل الاجتماعي التي ظهرت في العقد الأخير من القرن العشرين؛ والتي أضحت تغزو مختلف مجالات الحياة كوسيلة للاتصال وتبادل الأفكار والمعلومات، التي أحدثت بدورها تحولات جذرية في بنية العمليات الاتصالية وأتاح للمستخدمين إمكانيات غير محدودة للاختيار والتفاعل للقائمين بالاتصال واستطاعت بسرعة كبيرة أن تقلب المعادلة التي قامت عليها المؤسسات الإعلامية، حيث تجاوزت بذلك الإعلام المكتوب والمسموع إلى مرحلة الصورة والمشاهدة، ومن أبرزها موقع الفايسبوك الذي عرف انتشارا واسعا في الوسط الاجتماعي من خلال تعدد استخداماته من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وباعتباره واجهة سهلة الفهم على غرار باقي المواقع **(تويتر) (لكيند ان)**، وهو ما يسمح له باجتذاب الأشخاص من جميع الأعمار والمستويات، وهذا الأخير أي الفايسبوك غير تماما من نمطية تدفق المعلومات الاتصالية حيث بات الفرد المتلقي منتجا ومرسلا ومستقبلا في الوقت نفسه، ولم يتوقف الأمر إلى هذا الحد بل تجاوزه إلى أن يكون هذا النمط الجديد أقوى وأبلغ في التعامل مع قضايا المجتمعات تشكيلا

وتعزيزا وتغييرا، حيث شكل موقع الفايسبوك أحد المصادر الأساسية التي تساهم في نشر المعلومة الصحية، باعتبارها تعد الخطوة الأولى لرفع المستوى الصحي لدى الأفراد، لاسيما بعدما ازدادت المخاطر الصحية التي يشهدها العصر الحالي والتي دفعت إلى الأفراد السعي جاهدين للحصول على المعلومة الصحية في ظل الاحتكار أو النقص الذي تشهده الوسائل التقليدية في تقديم المعلومة الصحية والذي يمكن إحالته إلى محدودية الوصول والانتشار بين مختلف شرائح الجماهير، ومحدودية تناول المواضيع الصحية في البرامج التلفزيونية أو الإذاعة مثلا وحتى في الصحيفة. وهذا ما دفع بالفرد إلى اعتماد مواقع التواصل الاجتماعي كأحد مصادر الحصول على المعرفة الصحية لما تتسم به هذه الوسائل من فورية وتفاعلية وتعدد الوسائط والتحديث الذي جعلها مصدرا رئيسيا للحصول على المعلومة بما فيها المعلومة الصحية والقواعد الصحية التي تعكس بالدرجة الأولى على تحسن الوضع الصحي. ومنه تتحدد معالم دراستنا النظرية التطبيقية في معرفة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي كأحد أهم وسائل الاتصال الحديثة كمصدر للحصول على المعلومة الصحية. وسنحاول في هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى اعتماد مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للحصول على المعلومة الصحية؟

وضمن هذا التساؤل الرئيسي نود الإجابة عن جملة التساؤلات الفرعية الآتية:

-ما هي عادات وأنماط استخدام أفراد عينة الدراسة لشبكات التواصل الاجتماعي- الفايسبوك؟

-ما هي دوافع تعرض أفراد عينة الدراسة للمواضيع الصحية في الفايسبوك؟

-ما هي الاشباعات المحققة من وراء تعرض أفراد عينة الدراسة للمواضيع الصحية في الفايسبوك؟

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي الذي نسعى من وراءه للقيام بهذه الدراسة هو معرفة مدى اعتماد مواقع التواصل الاجتماعي كمصادر للحصول على المعلومة الصحية في ظل التطورات التكنولوجية الحاصلة، بالإضافة إلى جملة من الأهداف الجزئية التي تسهم الدراسة في تحقيقها وهي كما يلي:

- معرفة أنماط استخدام أفراد عينة الدراسة لشبكات التواصل الاجتماعي-الفايسبوك-

- التعرف على دوافع تعرض أفراد عينة الدراسة للمواضيع الصحية في الفايسبوك.

- التعرف على الاشباعات المحققة من وراء تعرض أفراد عينة الدراسة للمواضيع الصحية في الفايسبوك.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة في أهمية قضية الصحة التي تعد من اولويات كل مجتمع يصبوا الى الرقي، ومن جانب اخر تتجسد اهمية الدراسة كونها تناولت موضوع حديث وذلك في محاولة لتسليط الضوء على أكثر الوسائط الإعلامية الحديثة استخداما ومعرفة دور هذه الوسائط الجديدة-شبكات التواصل الاجتماعي ككل والفايسبوك على وجه الخصوص كوسائل فاعلة في نشر المعلومة الصحية.

مفاهيم الدراسة:

الاستخدامات: حسب معجم le robert de sociologie فإن الاستخدام نشاط اجتماعي يتحول إلى نشاط عادي لدى ثقافة معينة بفضل التكرار وبظهور الوسائل الاتصالية الحديثة تعزز مفهوم المستخدمين والذي يرمز إلى الجمهور النشط الايجابي الذي يحدد نوع الموضوع الذي يرغب في التعرض له، الوسائل التي يتعرض لها وفقا للمعلومات التي يرغب الحصول عليها(عبد الفتاح علياء سامي، 2009، ص72).

الإشباع: يعني الإشباع في نظرية التحليل النفساني خفض التنبيه والتخلص من التوتر، فالتراكم والتنبيه يولد إحساسا بالألم ويدفع الجهاز إلى العمل لكي يحدث مرة أخرى حالة إشباع يدرك فيها خفض التنبيه كأداة لذّة(محمد منير حجاب، 2004، ص487).

شبكات التواصل الاجتماعي: هي مواقع الكترونية تسمح للأفراد بإنشاء صفحة خاصة بهم يعرضون فيها لمحة عن شخصيتهم أمام عدد كبير أو محدد من الأفراد وفقا لنظام معين يوضح فيه قائمة المستخدمين المشاركون في الاتصال مع إتاحة إمكانية الاطلاع على صفحاتهم الخاصة ومعلوماتهم المتاحة(Danahm Boyd) Nicole B Ellison, 2010, p13

الوعي الصحي: ويقصد به إلمام المواطنين بالمعلومات والحقائق الصحية وأيضا إحساسهم بالمسؤولية نحو صحتهم وصحة غيرهم، وفي هذا الإطار يعتبر الوعي الصحي هو الممارسة عن قصد نتيجة الفهم والإقناع(مصطفى يوسف الكافي وآخرون، 2017، ص210).

المعلومات الصحية: تعد المعلومة الصحية المكون الأساس في تكوين المعرفة الصحية اللازمة لممارسة سلوك صحي معين، ويتوقف اكتساب هذه المعرفة على مصدر تلك المعلومة، والكم والكيف الذي تقدم به(محمود حسن بني خلف، 2017، ص717).

الفايسبوك: عرفه sherry kinkoph gunfer بأنه احد مواقع الشبكات الاجتماعية، يمثل مجتمع دولي على الانترنت، وهو كل مكان يجتمع فيه أفراد المجتمع للتفاعل مع بعضهم من خلال تبادل الصور وأشرطة الفيديو وغيرها من المعلومات، والاتصال بشكل عام مع الأصدقاء والعائلة وغيرهم.(Sherry Kinkoph gunter, 2012, p5).

الإطار المنهجي للدراسة:

منهج الدراسة: اعتمدنا في هذه على المنهج الوصفي التحليلي الذي نعتبره مناسبا لطبيعة الموضوع الذي يهدف الى وصف وتحليل مظاهر استخدام أفراد عينة الدراسة للفيسبوك ومعرفة أنماط وطرق استخدام هذه المواقع وكذا الاشباعات المحققة من وراء هذا الاستخدام لدى أفراد العينة بما يؤدي إلى الحصول على المعلومة الصحية.

عينة الدراسة: ويتمثل مجتمع البحث في هذه الدراسة في مستخدمي شبكة الفايسبوك، ونظرا لاتساع هذا الجمهور وضخامة حجمه وصعوبة حصر وصعوبة الإحصاء أي عدم امتلاك قائمة بأسماء أو عدد مجتمع الدراسة، كان لزاما علينا الاعتماد على أسلوب العينة والتي تمثلت في العينة العرضية (الصدفية) وهي تعتبر من انسب أنواع العينات غير الاحتمالية لهذه الدراسة، وقد بلغ عدد أفراد عينة دراستنا 70 فردا.

أداة الدراسة:اخترنا استمارة الاستبيان كأداة أساسية في هذه الدراسة وتم صياغة أسئلة استمارة الاستبيان في أربعة محاور أساسية:

المحور الأول: المتغيرات السوسيوديمغرافية، المحور الثاني: عادات وأنماط التعرض لأفرد عينة الدراسة، المحور الثالث: متعلق بدوافع الاستخدام، المحور الرابع: متعلق بالاشباعات المحققة من وراء استخدام الفايسبوك للحصول على المعلومة الصحية.

أدوات تحليل البيانات: لقد تمّ استخدام بعض الأساليب الإحصائية الّتي يوفرها برنامج SPSS (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) لتبويب وتحليل البيانات، وفيما يلي عرض أهم هذه الأساليب:

1.استخدام أساليب الإحصاء الوصفي: تمّ استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، نذكرها كما يلي: **التكرارات والنسب المئوية:** لوصف عينة الدراسة.

حساب المتوسط الحسابي: (أحد مقاييس النزعة المركزية)، وهو متوسط مجموعة من القيم، أو مجموع القيم المدروسة مقسوم على عددها، وذلك بغية التعرف على متوسط إجابات المبحوثين حول الاستبيان ومقارنتها بالمتوسط الفرضي المقدر ب 2 لأن التنقيط يتراوح من (1) إلى (3)، وهو ما يساعد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط.

الانحراف المعياري: وذلك من أجل التعرف على مدى انحراف استجابات المبحوثين اتجاه كل فقرة أو بعد، ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركز الإجابات وعدم تشتتها، وبالتالي تكون النتائج أكثر مصداقية موجودة، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات أو الفقرات لصالح الأقل تشتتا عند تساوي المتوسط الحسابي المرجح بينها.

2.استخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي:

استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة One SampleT-test: لمقارنة المتوسط العام للإجابات مع المتوسط الفرضي، وذلك بالنسبة للسؤالين الأول والثاني. ويرجع سبب اختيار أسلوب T لعينة واحدة لأنّنا نتعامل مع بيانات كمية لعينة واحدة. وتتم المقارنة على أساس الدلالة المعنوية كالتالي: لتحديد درجة القرار، نأخذ بدرجة الدلالة المعنوية **sig** حيث تقسم هذه الدلالة إلى ثلاثة مجالات كالتالي:

Sig أكبر من 5% فيمثل مجال التقييم المتوسط.

Sig أصغر من 5% هنا يمكن الاعتماد على المتوسط الحسابي من أجل تحديد مجال التقييم إذا كان كما يلي:

إذا كان متوسط العبارة أكبر من المتوسط الحسابي فمجال التقييم مرتفع.

إذا كان متوسط العبارة أصغر من المتوسط الحسابي فمجال التقييم منخفض.

اختبار الصدق والثبات: بالاستعانة بمعامل ألفا كرونباخ، حيث يتم استعمال هذه المعادلة لحساب معامل ثبات الاستمارة، وحساب قدرتها على قياس المتغيرات المدروسة، أخذا في الاعتبار النسبة المعتمدة في العلوم الاجتماعية، وهي 60%. حيث كلما تجاوز معامل ألفا كرونباخ هذه القيمة تدل على مصداقية الأداة وإمكانية اعتمادها في الدراسة. والاستعانة كذلك بمعامل الارتباط

(Spearman) لقياس الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، وكذلك الاستعانة بمعامل الارتباط لبرسون لقياس صدق الاتساق البنائي.

ثبات الاستبيان: لقياس مصداقية الاستبيان المعدل إحصائيا تمّ الاعتماد على معادلة ألفا كرونباخ Alpha Crombach، لحساب معامل ثبات الاستبيان، فقبل البدء في تحليل بيانات الاستبيان يجب التأكد من ثباتها، حيث تمّ إجراء اختبار الثبات على جميع أجزاء الاستبيان، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (01): قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة

البيان	المحور الثاني	المحور الثالث	الإستبيان ككل
معامل الثبات ألفا كرونباخ	0.863	0.898	0.910

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج تفريغ الاستبيان بواسطة برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أنّ معاملات الثبات ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة مقبولة وهي أكبر من النسبة المقبولة إحصائيا 0.60، حيث بلغ معامل الثبات (المجموع) لكافة فقرات الإستبانة 0.935 وهي نسبة ثبات كبيرة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان: يقصد بالاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان من خلال حساب الارتباطات (سبيرمان) بين كل فقرة من محاور الاستبيان والدرجة الكلية للمحاور التابعة له كالتالي:

أ- الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: يوضح الجدول رقم (2) معامل الارتباط لسبيرمان بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور (t1)، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة المعنوية
1	تساعدني على التعرف على الاكتشافات الطبية الحديثة	**0.441	0.000
2	أتابع للتعرف على أنواع الأمراض	**0.362	0.002
3	أتابع للحصول على معلومات حول الأغذية	*0.258	0.031
4	أتابع للتعرف على الموضوعات الصحية التي تتعلق بصحة عائلتي	**0.983	0.000
5	أتابع لاكتساب ثقافة حول الأمراض التي أعاني منها	**0.761	0.000
6	أتابع لمعرفة طرق الوقاية من الأمراض	**0.893	0.000
7	للحصول على حلول بسيطة في للمشاكل الصحية المفاجئة(ارتفاع الحرارة، آلام البطن...)	**0.761	0.000
8	أتابع لتجنب الذهاب إلى الطبيب	**0.983	0.000

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05

ب- الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: يوضح الجدول رقم (3) معامل الارتباط لسبيرمان بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور (t2)، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (03): قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة المعنوية
1	اكتساب العادات الصحية السليمة	**0.611	0.000
2	التوقف عن ممارسة العادات الصحية السيئة	**0.864	0.000
3	دفعتني للفحص الأولي لاكتشاف الأمراض	**0.658	0.000
4	ترسيخ عادات غذائية منتظمة	**0.864	0.000
5	الحد من التدخين	**0.788	0.000
6	اكتساب مهارات جيدة في مجال الإسعافات الطبية	**0.449	0.000
7	أصبحت أكثر الماما بالقضايا الصحية	**0.836	0.000
8	زال خوفي من بعض الأمراض	**0.788	0.000
9	علمني كيفية الحفاظ على رشاقة جسمي	**0.871	0.000

**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01

* الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج تفريغ الاستبيان بواسطة برنامج SPSS

صدق الاتساق البنائي للاستبيان: يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة (الاستبيان)، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان مجتمعة. وعليه قمنا بحساب معامل الارتباط "بيرسون" بين الأسئلة (الأولى والثانية) للاستبيان والدرجة الكلية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): صدق الاتساق البنائي للمحور الثالث والرابع

المحاور	معامل الارتباط	الدلالة المعنوية
السؤال الثاني	**0.963	0.000
السؤال الثالث	**0.920	0.000

**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج تفريغ الاستبيان بواسطة برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن معاملات الارتباط لبيرسون دالة إحصائيا، ومنه تعتبر جميع المحاور صادقة ومتسقة لما وضعت لقياسه.

تحليل بيانات الدراسة:

المحور الأول: المتغيرات السوسيوديمغرافية

الجدول رقم (5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

السن	التكرارات	النسب
30-20	40	57.14
40-30	20	25.57
50-40	10	14.28
المجموع	70	100

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الفئة العمرية من20الى30سنة اكبر نسبة والتي قدرت ب57.14% وتليها الفئة العمرية من 30الى 40 سنة بنسبة 25.57% ثم الفئة العمرية أكثر من40 الى50 سنة بنسبة 14.28%، وتوضح النسبة المرتفعة للفئة العمرية من 20الى 30 لخصوصية مواقع التواصل الاجتماعي التي تستخدمها الفئة الأقل عمرا وهي فئة الشباب.

الجدول رقم (6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسب
ذكر	20	28.57
أنثى	50	71.42
المجموع	70	100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن فئة الإناث تتصدر أعلى مرتبة بنسبة 71.42%، في حين أن نسبة الذكور هي ادني منها ومثلت 28.57%، وعليه ومن خلال الجدول نلاحظ طغيان العنصر النسوي بصفة أكبر في مقابل العنصر الذكري.

الجدول رقم (7): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرارات	النسب
أعزب	30	42.85
متزوج	40	57.15
المجموع	70	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم(3) والذي يمثل الحالة الاجتماعية أو العائلية للمبحوثين أن اكبر نسبة منهم هم متزوجين حيث شكلوا نسبة 57.15 % من إجمالي العينة، في حين بلغت فئة العزاب نسبة 42.85 %.

الجدول رقم (8): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسب
ابتدائي	00	00
متوسط	5	7.14
ثانوي	25	35.71
جامعي	40	57.15
المجموع	70	100

يتبين من الجدول أعلاه والمتعلق بالمستوى التعليمي لعينة مجتمع الدراسة، أن المستوى الجامعي مثل أعلى نسبة والتي قدرت ب 57.15%، ويليها مباشرة المستوى الثانوي بنسبة 35.71% أما المستوى المتوسط قدر بنسبة 7.14 %في حين مثلت نسبة الأفراد ذوي المستوى الابتدائي 0%.

ويمكن أن نشير إلى أن هذه النسب رغم تفاوتها تؤكد على أن هناك ارتفاع في المستوى التعليمي، حيث يعد من أهم المتغيرات الاجتماعية التي أثرت في السنوات الأخيرة لاستخدامات الشباب للوسائل التكنولوجية الحديثة.

وتم الاعتماد عليه كمتغير سوسوديمغرافي لأن استيعاب المعلومة الصحية يتفاوت بين فرد وأخر وقد يرجع ذلك إلى المستوى التعليمي بصورة خاصة، ومنه يؤدي إلى حدوث سوء الفهم لدى الفرد من ناحية المعرفة الصحية ، وبالتالي فإن طرح المعلومة الصحية يتطلب مراعاة المستوى التعليمي للفرد لتجنب حدوث خلط وتداخل هذا من جهة. ومن جهة أخرى الأفراد يختلفون حسب المستوى التعليمي من حيث تعاملهم مع المعلومة الصحية ومصادر الحصول عليها وطرق وأساليب تقييمهم لها من حيث مصداقيتها.

عرض نتائج المحور الثاني" عادات وأنماط استخدام شبكة التواصل الاجتماعي- الفايسبوك-":

الجدول رقم (9):الشبكات الاجتماعية الأكثر استخداما لدى أفراد عينة الدراسة

أكثر الشبكات استخداما	التكرارات	النسب
الفايسبوك	60	85.71
تويتر	00	00
انستغرام	10	14.28
المجموع	70	100

تظهر نتائج الجدول أعلاه ان اغلب المبحوثين يستخدمون بالدرجة الأولى الفايسبوك وذلك بنسبة 85.71% وما نسبته 14.28% يفضلون استخدام الانستغرام بدرجة الأولى، أما التويتر فكان بنسبة 0% ويمكن تفسير هذه النتيجة بجهل أفراد عينة الدراسة استعمال موقع تويتر.

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه أن موقع الفايسبوك هو أكثر مواقع التواصل الاجتماعي تفضيلا واستخداما من طرف الكثيرين نظرا لانتشاره الواسع في الآونة الأخيرة حيث أصبح هذا الموقع فضاء لعديد الأنشطة بالنسبة لمستخدميه على غرار دوره التواصلي الذي يسمح بالاتصال والتواصل مع الأصدقاء، كما بينت دراسة الباحثان عبد الكريم علي الدبيسي وزهير ياسين الطاهات أن نسبة كبيرة من طلبة الجامعات يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي، وقد احتل موقع الفيس بوك المرتبة الأولى كمصدرا من مصادر الحصول على الأخبار والمعلومات كما ساهمت هذه الشبكات من خلال نتائج دراسة الباحثين في تشكيل الآراء والاتجاهات وذلك من خلال نشر أخبار ومعلومات من شأنها التأثير في تشكيل الرأي العام كما لعب أدوار أخرى توعوية تحسيسية متعلقة بالمجال الإنساني من خلال نشر الوعي البيئي والصحي(عبد الكريم علي الدبيسي وزهير ياسين الطاهات، 2013).

ومن جانب أخر ما أكدته الدراسة التي قامت Melissa حول استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي في المؤسسات الصحية لنشر الرعاية الصحية أن أكثر وسائل التواصل الاجتماعي استخداما هي الفيسبوك(Melissa l Verhaag, 2014).

الجدول رقم 10: يوضح مدة استخدام أفراد عينة الدراسة للفايسبوك

مدة استخدام الفايسبوك	التكرارات	النسب
اقل من ساعة	8	11.42
من ساعة إلى ساعتين	15	21.42
ثلاث ساعات فأكثر	47	67.14
المجموع	70	00

تبين نتائج الجدول ان ما نسبته 67.14% تستخدم الانترنت لما يزيد عن 3 ساعات فما فوق، وما نسبته 21.42% يستخدمون الانترنت من 1-2 ساعة، وما نسبته 11.42% يستخدمونه أقل من ساعة.

مما يعني أن هذه المواقع لها دور كبير في برنامجهم اليومي وحياتهم الشخصية والاجتماعية نظرا لطبيعة الأوقات التي يقضونها في استخدامها،ويمكن القول ان مستخدمي موقع الفايسبوك قد وصلوا لدرجة الإدمان عليه وهذا ما تأكده الإحصائيات التي نشرتها مدونة digitalbuzzblog في يناير 2011 أن 48 % من مستخدمي المواقع تتراوح أعمارهم بين 18-34 سنة، ويقومون بالاطلاع عليه بمجرد استيقاظهم من النوم، و58% يفعلون ذلك قبل قيامهم من السرير(مركز المحتسب للاستشارات، 2007، ص28).

الجدول رقم 11: يوضح أكثر المجموعات والصفحات متابعة من أفراد عينة الدراسة

أكثر المجموعات و الصفحات متابعة	التكرارات	النسب	المجموع
ترفيهية	70	100	70
ثقافية(صحية)	50	71.42	70
علمية	30	42.85	70
سياسية	10	14.28	70

يمثل الجدول طبيعة المجموعات التي ينتمي إليها المبحوثين عبر موقع الفايسبوك، حيث بين الجدول أن معظم أفراد العينة وبنسبة 100% ينتمون إلى مجموعات ترفيهية وأن 50 فردا من العينة وبنسبة 71.42% ينتمون إلى ذات طابع ثقافي في حين أن42.85%ينتمون إلى مجموعات ذات طابع علمي، فيما يشارك 10افراد من المبحوثين في مجموعات سياسية وذلك بنسبة 14.28%.

ويميل أغلبية مستخدمي الفايسبوك من أفراد العينة إلى الاشتراك في المجموعات الثقافية والمجموعات الترفيهية وقد يكون الهدف من ذلك رفع المستوى الثقافي وكذا محاولة الاندماج في أمور مسلية يمكن للجماعات الافتراضية أن تتيحها بهدف الترفيه والهروب من مشاكل الواقع في حين نلاحظ عزوف أغلبية أفراد العينة عن المشاركة في المجموعات السياسية.

الجدول رقم12: يوضح الموضوعات المفضلة لدى أفراد عينة الدراسة على الفايسبوك

الموضوعات الصحية المفضلة على الفايسبوك	التكرارات	النسب	المجموع
الرشاقة	40	57.14	70
الاكتشافات الطبية الحديثة	20	28.57	70
الصحة الغذائية	55	78.57	70
الطب البديل	10	14.28	70
الصحة الإنجابية	10	14.28	70
الصحة النفسية	40	57.14	70
الطب التجميلي	60	85.71	70

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه والتي تمثل الموضوعات الصحية المفضلة على الفايسبوك، نجد أن أعلى نسبة من المبحوثين أجمعوا على أن الطب التجميلي هو الموضوع الصحي المفضل وذلك بنسبة 85.71%، ويليها بالدرجة الثانية الصحة الغذائية بنسبة 78.57%، وموضوع الرشاقة وموضوع الصحة النفسية بنسبة متشابهة قدرت ب57.14%، ويليها موضوع الاكتشافات الطبية بنسبة قدرت ب28.57%، أما موضوع الطب البديل والصحة الإنجابية جاءا بنسبة ضئيلة متساوية قدرت ب 14.28%.

وقبل تفسير نتائج هذا الجدول تجدر الإشارة إلى انه بالرغم من عدم اشتراك كل أفراد العينة الدراسات في الصفحات والمجموعات التثقيفية الصحية إلى أنهم يتعرضون للمواضيع الصحية في الفايسبوك والتي قد يكون مصدرها المشاركة من احد الأصدقاء أو مشاركتها في مجموعة أو صفحة ترفيهية.

ويمكن تفسير هذه النتائج بالرجوع إلى نتائج الجدول المتعلق بالجنس والتي أكدت نتائجه أن أغلب المبحوثات هم نساء وفي هذا الصدد يقول جونفيي رشارد أن غريزة حب الجمال والغريزة لجنسية هي مصدر أساسي لسلوكيات البشر(عواج سامية، 2016، ص239).

أما التفضيل الثاني والذي جاء بنسبة متقاربة للتفضيل الأول فيمكن تفسيره إلى أهمية الغذاء في حياة الفرد فهو الأساس الذي يعتمده في بناء جسمه وعقله ونموه عموما، ونقص الغذاء يؤدي إلى نقص المناعة وبالتالي الإصابة بمختلف الأمراض. وبالتالي يعتبر من أهم مواضيع التوعية الصحية.

وفيما يخص الصحة النفسية وهذا راجع إلى الدور الذي تقوم به مواقع التواصل الاجتماعي بصفة عامة والفايسبوك بصفة خاصة في منح ممارسي الصحة النفسية مسارات جديدة لتوفير الدعم وعلاجات مبتكرة من خلال المنصات الاجتماعية وهذا دفع الأفراد إلى تفضيل المواضيع النفسية على الفايسبوك بدلا من الذهاب إلى الطبيب النفسي.

ويمكن القول أن تفضيل متابعة أفراد عينة الدراسة لهذه المواضيع المتعلقة بالصحة بهدف الحصول على المعلومة الصحية على الفايسبوك يعود إلى نقص تناول هذه القضايا في الوسائل التقليدية (التلفزيون، الإذاعة، الصحف...) فهي تقتصر على بعض القضايا الصحية كبعض الأمراض مثلا على عكس الفايسبوك الذي تناول الصحة التجميلية، الصحة الغذائية،

الرشاقة....الخ، وهذا ما دفع جمهور عينة الدراسة إلى اعتماد الفيسبوك كوسيلة لتعرف على القضايا الصحية المختلفة ومواكبة التطورات الصحية.

عرض نتائج المحور الثالث "دوافع التعرض للمواضيع الصحية في الفايسبوك".

الجدول رقم 13: يوضح دوافع تعرض أفراد عينة الدراسة للمواضيع الصحية

العبارة	التكرارات			النسب		
	موافق	محايد	معارض	موافق	محايد	معارض
تساعدني على التعرف على الاكتشافات الطبية الحديثة	67	00	03	95.71	00	4.28
أتابع للتعرف على أنواع الأمراض	68	00	02	97.14	00	2.85
أتابع للحصول على معلومات حول الأغذية	69	00	01	98.57	00	1.42
أتابع للتعرف على الموضوعات الصحية التي تتعلق بصحة عائلتي	50	00	20	71.42	00	28.57
أتابع لاكتساب ثقافة حول الأمراض التي أعاني منها	60	00	10	85.71	00	14.28
أتابع لمعرفة طرق الوقاية من الأمراض	55	00	15	78.57	00	21.42
للحصول على حلول بسيطة في للمشاكل الصحية المفاجئة(ارتفاع الحرارة،آلام البطن.......)	60	00	10	85.71	00	14.28
أتابع لتجنب الذهاب إلى الطبيب	50	00	20	71.42	00	28.57

حسب إجابات المبحوثين والنتائج المبينة في الجدول الخاص بدوافع التعرض للمواضيع الصحية التي تنشر عبر الفايسبوك يتضح أن جميع أفراد العينة وافقوا على الفايسبوك يساعدهم على التعرف على الاكتشافات الطبية الحديثة وهذا راجع إلى عالمية الفايسبوك، ووافقوا أيضا على أنهم يتابعون المواضيع الصحية للتعرف على الأمراض وذلك بنسبة 100 %ووافقوا جميعا على المتابعة للحصول على معلومات تتعلق بالأغذية، في حين وافق 85.71 %من أفراد عينة الدراسة على أنهم يتابعون لاكتساب ثقافة حول الأمراض التي يعانون منها، ونفس النسبة أقرت بأنها تتعرض للحصول على حلول بسيطة في المشاكل الصحية المفاجئة(ارتفاع الحرارة، آلام البطن...)، وما نسبته 78.57 %من أفراد عينة الدراسة تتعرض لمعرفة طرق الوقاية من الأمراض، ونسبة 71.42% تتعرض للتعرف على الموضوعات الصحية التي تتعلق بصحة عائلتي، ونفس النسبة تتعرض لتجنب الذهاب إلى الطبيب.

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه على ان مواقع التواصل الاجتماعي عموما وموقع الفايسبوك خصوصا تعد أهم مصادر المعرفة الصحية لعينة الدراسة وتلعب دورا مهما في تحقيق الوعي الصحي، وذلك لقدرته على بث معلومات صحية وإكساب الأفراد اتجاهات إيجابية نحو الصحة أو تعديل اتجاهات قائمة في المجتمع مضرة بالصحة، وسهولة الوصول إلى المعلومات ووجود

صفحات ومجموعات متخصصة في التوعية الصحية وتنوع أساليب عرض المحتويات الصحية من فيديوهات ومقالات وصور ...الخ. ويتحدث kirkpatrik.david في كتابة the facebook effect عن هذه الشبكة التي ربطت بين أجزاء العالم المترامية وغيرت معالمه، ويلقى الضوء على كيفية تأثير الفيس بوك على كل العالم وعلى الناس جميعا. (Kirkpatrick David, 2011, p10).

يتم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للسؤال الثاني كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 14: حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثالث

المتوسط الفرضي=2						
البيان	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة المعنوية	الأهمية النسبية	القرار
1	تساعدني على التعرف على الاكتشافات الطبية الحديثة	2.91	0.408	0.000	3	مرتفع
2	أتابع للتعرف على أنواع الأمراض	2.94	0.336	0.000	2	مرتفع
3	أتابع للحصول على معلومات حول الأغذية	2.97	0.239	0.000	1	مرتفع
4	أتابع للتعرف على الموضوعات الصحية التي تتعلق بصحة عائلتي	2.43	0.910	0.000	6	مرتفع
5	أتابع لاكتساب ثقافة حول الأمراض التي أعاني منها	2.71	0.705	0.000	4	مرتفع
6	أتابع لمعرفة طرق الوقاية من الأمراض	2.57	0.827	0.000	5	مرتفع
7	للحصول على حلول بسيطة في المشاكل الصحية المفاجئة(ارتفاع الحرارة، آلام البطن....)	2.71	0.705	0.000	4	مرتفع
8	أتابع لتجنب الذهاب إلى الطبيب	2.43	0.910	0.000	6	مرتفع
t1 المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		2.7107	0.51716	0.000		مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج تفريغ الاستبيان بواسطة برنامج SPSS

يتضمن الجدول رقم (14) تحليل المحور الثالث الخاص: **"دوافع التعرض للمواضيع الصحية في الفايسبوك"**، والّذي كان عدد الأسئلة الّتي تقيسه 8 أسئلة من (8-1)، كما جاء في أداة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا السؤال 2.7107، وهي درجة قبول مرتفعة، كما أنّ الانحراف المعياري قد بلغ 0.51716 وهو ضعيف، مما يدل على أنّ إجابات المبحوثين محل الدّراسة متجانسة (أي لا يوجد تشتت في الإجابات)، ويعزى ذلك إلى:

بلغ المتوسط الحسابي للعبارات (3) التي احتلت المرتبة الأولى حوالي 2.97، وبانحراف معياري 0.239 أي بدرجة قبول مرتفعة، وهذا يدل على أن المبحوثين يقومون بمتابعة الحصول على المعلومات حول الأغذية.

بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (2) التي احتلت المرتبة الثانية حوالي 2.94، وبانحراف معياري قدره 0.336 وهو ضعيف أي بدرجة قبول مرتفعة مما يدل على أن المبحوثين يقومون بالمتابعة من أجل التعرف على أنواع الأمراض.

بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم(1) التي احتلت المرتبة الثالثة بحوالي 2.91، وبانحراف معياري قدره 0.408 وهو ضعيف، أي بدرجة قبول مرتفعة مما يدل على أن المبحوثين تساعدهم التعرف على الاكتشافات الطبية الحديثة.

بلغ المتوسط الحسابي للعبارتين رقم (7-5) التي احتلت المرتبة الرابعة حوالي 71.2 وبانحراف معياري قدره 0.705، أي بدرجة قبول مرتفعة فيما يتعلق بالعبارتين (أتابع لاكتساب ثقافة حول الأمراض التي أعاني منها، للحصول على حلول بسيطة في للمشاكل الصحية المفاجئة(ارتفاع الحرارة،آلام البطن.......).

بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم(6) التي احتلت المرتبة الخامسة حوالي2.57، وبانحراف معياري قدره0.827، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يدل على أن المبحوثين يتابعون لمعرفة طرق الوقاية من الأمراض.

بلغ المتوسط الحسابي للعبارة(8)التي احتلت المرتبة السادسة حوالي2.43، وبانحراف معياري قدره 0.910، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يدل على أن المبحوثين يتابعون لتجنب الذهاب إلى الطبيب.

من خلال ما سبق نستنتج أن المبحوثين أو أفراد العينة لديهم دوافع التعرض للمواضيع الصحية في الفايسبوك.

عرض نتائج المحور الرابع "الاشباعات المحققة من وراء التعرض"

الجدول رقم 15: يوضح الاشباعات المحققة من وراء التعرض للمواضيع الصحية

العبارة	التكرارات			النسب		
	موافق	محايد	معارض	موافق	محايد	معارض
اكتساب العادات الصحية السليمة	60	00	10	85.71	00	14.28
التوقف عن ممارسة العادات الصحية السيئة	40	00	30	57.14	00	42.85
دفعتني للفحص الأولي لاكتشاف الأمراض	12	00	58	17.14	00	82.85
ترسيخ عادات غذائية منتظمة	30	00	40	42.85	00	57.14
الحد من التدخين	20	00	50	28.57	00	71.42
اكتساب مهارات جيدة في مجال الإسعافات الطبية	65	00	5	92.85	00	7.14
أصبحت أكثر الماما بالقضايا الصحية	45	00	25	64.28	00	35.71

زال خوفي من بعض الأمراض	50	00	20	71.42	00	28.57
علمني كيفية الحفاظ على رشاقة جسمي	33	00	37	47.14	00	52.85

يمثل الجدول أعلاه طبيعة الاشباعات التي يحققها موقع الفايسبوك للمبحوثين في المجال الصحي، حيث يتضح من الجدول أن اكتساب مهارات جيدة في مجال الإسعافات الطبية هو أكثر الاشباعات المحققة لدى أفراد عينة الدراسة وذلك بنسبة قدرت ب 92.58%، ووافق ما نسبته 85.71% على أن الفايسبوك اكسبه عادات صحية سليمة، وما نسبته71.42% أزالت التوعية الصحية عبر الفايسبوك خوفه اتجه بعض الأمراض وهذا من خلال التفصيل في تناولها، ونسبة 47.14% أشبعت رغبتها في الحصول على جسم رشيق، ونسبة معتبرة من أفراد عينة الدراسة قدرت ب42.85 % ترسخت لديها عادات غذائية منتظمة، وما نسبته 37.14 %أصبحت أكثر إلمام بالقضايا الصحية أكثر من قبل ،وساعدت التوعية عبر الفايسبوك نسبة 28.57 %من أفراد عينة الدراسة على الحد من التدخين ويمكن حصر هذه النسبة في الذكور باعتبار ان التدخين في المجتمع يقتصر تعاطيه بالدرجة الأولى على الذكور،ونسبة ضئيلة جدا قدرت ب 17.14% وافقت على ان التوعية الصحية في الفايسبوك دفعتها إلى الفحص الأولي.

ويمكن تفسير هذه النتائج أن استخدام أفراد عينة الدراسة مواقع التواصل الاجتماعي والاعتماد عليها في المجال الصحي تعكس حاجاتهم المعرفية والشخصية للمعلومة الصحية خاصةً في ضوء تطور المستجدات الطبية مما يعني أن أسباب وجود تأثيرٍ واتجاهٍ إيجابي نحو الفايسبوك في مجال التثقيف الصحي إنما يعبر عما يشبعه من حاجات لدى أفراد عينة الدراسة ويؤكدون دور الفايسبوك الرئيس في حياتهم بعيدا عن الترفيه وقضاء وقت الفراغ.

ونفسر التباين من حيث الاشباعات إلى الإشباع في حد ذاته فالإسعافات الأولية كانت أكثر الاشباعات المحققة لأن الإنسان قد يواجه ظروفًا ومواقف صعبة تفرض نفسها فجأة ودون إنذار، وعندما يكون لدى الإنسان المعرفة والدراية بكيفية التصرف في مثل هذه الظروف والمواقف فإن ذلك قد ينقذ حياة إنسان؛ تلك الحياة التي لا تقدر بثمن. ولهذا يلجأ الأفراد إلى الفايسبوك إلى التعلم أسس الإسعافات الأولية وذلك نظرا لخصوصية الفايسبوك في عرض طرق الإسعافات الأولية في مختلف القوالب الفنية(صور، فيديوهات، مقالات، تعليقات...).

وفي ما يخص إشباع زوال الخوف من الأمراض التي في بعض الأحيان يعود ذلك إلى الخصائص والسمات المميزة التي تتحلى بها الفايسبوك خاصة ما تعلق منها بالتوعية الصحية من مختلف الأمراض، وذلك لأنه يعتمد على الشرح والتفسير المطول لكل الأبعاد والجوانب المرتبطة بالمرض، إضافة إلى الشخصيات التي تكون ذات علاقة بالموضوع سواء كانوا مختصين في المجال الطبي والصحي، أو كانوا أصحاب تجارب مع هذا المرض وهو ما يزيد في درجة الإقناع لدى الفرد، وتأثره بالرسالة المقدمة، لأنها رسالة واضحة ومفسرة ومدعمة بالحجج والبراهين.

ونفسر موافقة أفراد عينة الدراسة على إلمامهم بالقضايا الصحية من خلال الاعتماد الفايسبوك أي أن الجمهور تكون لديهم ما يعرف بالثقافة الصحية والتي تعني تقديم المعلومات والبيانات والحقائق الصحية التي ترتبط بالصحة والمرض لكافة المواطنين والهدف الأساسي منها هو الإرشاد والتوجيه بمعنى الوصول إلى الوضع الذي يصبح فيه كل فرد على استعدادٍ نفسيٍ وعاطفيٍ للتجاوب مع الإرشادات الصحية، فالوعي الصحي يبدأ بإعطاء المعلومات الصحية أي بالمعرفة وينتهي بممارسة السلوك الصحي السليم.

الجدول رقم(16) حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الرابع

المتوسط الفوضي=2						
البيان	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة المعنوية	الأهمية النسبية	القرار
1	اكتساب العادات الصحية السليمة	2.71	0.705	0.000	2	مرتفع
2	التوقف عن ممارسة العادات الصحية السيئة	2.14	0.997	0.235	5	متوسط
3	دفعتني للفحص الأولي لاكتشاف الأمراض	1.34	0.759	0.000	9	منخفض
4	ترسيخ عادات غذائية منتظمة	1.86	0.997	0.000	7	متوسط
5	الحد من التدخين	1.57	0.910	0.000	8	منخفض
6	اكتساب مهارات جيدة في مجال الإسعافات الطبية	2.86	0.519	0.000	1	مرتفع
7	أصبحت أكثر الماما بالقضايا الصحية	2.29	0.965	0.016	4	مرتفع
8	زال خوفي من بعض الأمراض	2.43	0.910	0.000	3	مرتفع
9	علمني كيفية الحفاظ على رشاقة جسمي	1.94	1.006	0.636	6	متوسط
المتوسط الحسابي t2 والانحراف المعياري العام		2.1270	0.66969	0.117		متوسط

الجدول رقم (12) تحليل المحور الرابع الخاص **"الاشباعات المحققة من وراء التعرض"** والّذي كان عدد الأسئلة الّتي تقيسه 9 أسئلة من (9-1)، كما جاء في أداة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا السؤال 2.1270، وهي درجة قبول متوسطة، كما أنّ الانحراف المعياري قد بلغ 0.66969 وهو ضعيف، مما يدل على أنّ إجابات المبحوثين محل الدّراسة متجانسة (أي لا يوجد تشتت في الإجابات)، ويعزى ذلك إلى:

بلغ المتوسط الحسابي للعبارات (4-2-9) بحوالي(1.94، 2.14، 1.86) على التوالي بدرجة قبول متوسطة فيما يتعلق بالعبارات (علمني كيفية الحفاظ على رشاقة جسمي، التوقف عن ممارسة العادات الصحية السيئة، ترسيخ عادات غذائية منتظمة).

بلغ المتوسط الحسابي للعبارات (1- 8-7-6) بحوالي (2.71، 2.86، 2.29، 2.43) على التوالي بدرجة قبول مرتفعة فيما يتعلق ب(اكتساب العادات الصحية السليمة، اكتساب مهارات جيدة في مجال الإسعافات الطبية، أصبحت أكثر الماما بالقضايا الصحية، زال خوفي من بعض الأمراض).

بينما حازت العبارتين (5-3) على متوسطات حسابية على التوالي ب(1.34، 1.57) وبدرجة قبول منخفضة فيما يتعلق ب: (دفعتني للفحص الأولي لاكتشاف الأمراض، الحد من التدخين).

ومن خلال ما سبق ينتج أن المتوسط الحسابي لهذا المحور جاءت بدرجة قبول متوسطة يدل على أن أفراد العينة ليس لديهم اشباعات محققة من وراء التعرض للفايسبوك.

نتائج الدراسة: توصلنا من خلال هذه الدراسة الميدانية إلى جملة من النتائج أهمها:

-فيما يتعلق بعادات وأنماط تعرض أفراد عينة الدراسة للفايسبوك أكدت النتائج أن موقع الفايسبوك أكثر المواقع استخداما وولوجا وذلك بصفة دائمة لدى المبحوثين بمعدل يفوق ثلاث ساعات في اليوم.

-فيما يخص المواضيع التي تتناول الشأن الصحي عبر موقع الفايسبوك تتنوع المواضيع المنشورة على الفيسبوك كموضوع الرشاقة، الاكتشافات الطبية الحديثة، الصحة الغذائية، الطب البديل، الصحة الانجابية، الطب النفسي، الطب التجميلي، وهي إحدى ميزات هذه الشبكة حيث كان له أثر على تنوع المعلومات الصحية في الفيسبوك وتمتاز شبكة الفيسبوك بالشرح والتفصيل للمواضيع التي تطرحها فإن أكثر ما تتسم به موضوعات الإعلام الصحي في شبكة الفيسبوك هي ميزة "التنوع" التي تصدرت النتائج .

-أما في ما يخص دوافع استخدام شبكة التواصل الاجتماعي الفايسبوك توصلت نتائج الدراسة الميدانية أن أفراد عينة الدراسة يعتمدون على الفايسبوك أكثر وسائل الحصول على المعرفة بصفة عامة والمعرفة الصحية بصفة خاصة واحتل موضوع الاكتشافات الطبية الحديثة وهذا راجع إلى عالمية الفايسبوك، ويتابعون المواضيع الصحية للتعرف على الأمراض، والمتابعة للحصول على معلومات تتعلق بالأغذية، ويتابعون لاكتساب ثقافة حول الأمراض التي يعانون منها، وتتعرض للحصول على حلول بسيطة في المشاكل الصحية المفاجئة(ارتفاع الحرارة، آلام البطن...)، وتتعرض لمعرفة طرق الوقاية من الأمراض، وتتعرض للتعرف على الموضوعات الصحية التي تتعلق بصحة عائلتي، ونفس النسبة تتعرض لتجنب الذهاب إلى الطبيب.

-أفراد عينة الدراسة يستعملون الفايسبوك من اجل تحقيق اشباعات صحية تختلف باختلاف الأفراد، وهذا ما يدعم الفرضية التي جاءت بها نظرية الاستخدامات والاشباعات والتي ترى بأن الجمهور يختار وسيلة ورسالة إعلامية معينة من أجل تحقيق اشباعات معينة.

وعليه يمكن القول أن موقع الفايسبوك يساهم في نشر المعلومة الصحية التي تنعكس بالضرورة على رفع مستوى الوعي الصحي لديهم ، ويساهم المبحوثين في نشر مواضيع تخص الصحية

حيث تتمثل هذه المساهمة في نشر صور وكتابة أخبار ومعلومات والتعليقات وكتابة المقالات وكذا نشر فيديوهات.

خاتمة:

يتضح مما سبق ذكره ان شبكات التواصل الاجتماعي بشكل عام والفايسبوك على وجه الخصوص تسهم بشكل فعال في تقديم المعلومة الصحة التي تعد المكون الأساس في تكوين المعرفة الصحية اللازمة لممارسة السلوك الصحي، وتوجيه أفراد المجتمع إلى السلوكات الايجابية التي تهدف إلى الحفاظ على الصحة.

قائمة المراجع:

1.عبد الفتاح علياء سامي(2009)، الانترنت الشباب دراسة في آليات التفاعل الاجتماعي، ط1، دار العالم العربي، مصر.

2.عبد الكريم علي الدبيسي وزهير ياسين الطاهات (2013)، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، م40، ع1.

3.عواج سامية(2016)، الإشهار التلفزيوني والسلوك الاستهلاكي للمرأة، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

4.محمد منير حجاب(2004)، المعجم الإعلامي، دار الفجر، مصر.

5.محمود حسن بني خلف(2007)، أفضلية مصادر المعرفة الصحية من حيث أهميتها والإفادة منها كما يراها طلبة المرحلة الأساسية العليا في الأردن، مجلة دراسات العلوم التربوية، م34.

6.مركز المحتسب للاستشارات(2007)، دور مواقع التواصل الاجتماعي في الاحتساب تويتر نموذجا، ط1، دار المحتسب للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.

7.مصطفى يوسف كافي وآخرون(2017)، قضايا إعلامية معاصرة، ط1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن.

8.Danahm Boyd Nicole B Ellison(2010), Social Network Sites; Definition, History and Scholarship, Journal of computer Mediated Communication, vol 13.

9.Kirkpatrick David(2011), The Face book Effect, The Inside Story of the Company That Is Connecting the World, Simon & Schuster, USA.

10.Melissa L. Verhaag(2014), social media & health care - hype or future university of twente - master thesis, communication studies.

11.Sherry kinkoph gunter(2012), sams teach yourself facebook in 10 minutes, pearson education, 3ed edition, usa.

الممارسة السياسية النسوية في المخيال الذكوري الجزائري

أ.بوفلجة مليكة، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان

FEMINIST POLITICAL PRACTICE IN ALGERIAN MASCULINE IMAGINATION

BOUFELDJA MALIKA University OF Abou Bakar Belkaid - Tlemcen - Algeria.

ملخص: تُشكِّل ممارسة المرأة للعمل السياسي في الجزائر، استجابة وتطبيقاً لمبدأ المساواة، وكذا دلالة على التشبع بالقيم الديمقراطية، إلا أنها مهما كانت هناك قوانين وضعية فتعادلها أو تسبقها قوانين اجتماعية، تفرض نفسها على أنها القاعدة أو ما يسمى بالمخيال الاجتماعي، الذي يمثل السلطة الحاضرة والغائبة في نفس الوقت؛ فممارسة المرأة للعمل السياسي في مجتمع تأسس على ذهنية ذكورية خلق لدينا شرخاً وصراعاً من خلال بروز وظهـــــور خصوصيات اجتماعية، تضع كل ممارسات الأفراد ضمن قالب اجتماعي عبر آليات التنشئة الاجتماعية، التي تساهم في إعادة إنتاج وضعية المرأة المتفق عليها اجتماعياً، فعليه تبقى الممارسة السياسة النسوية حبيسة البيئة التي تنمو فيها.

الكلمات المفتاحية: المخيال، المرجعية الثقافية، التنشئة الاجتماعية، الممارسة السياسية النسوية، الهيمنة الذكورية.

Abstract: the women’s practice for political action in Algeria is a response and application of the principle of equality and indication of democratic values. Whatever, the positivism laws who impose themselves as rules (imaginary social) represents the present and future authority. This study focuses this subject who founded on a male mind, has created a conflict through the emergence of social characteristics, putting all the practices of individuals in a social mold through the mechanism of socialization. Which contribute to the reproduction of status of women socially agreed upon. Accordingly, this theme remains locked in the environment in which grow up.

Keywords: imaginary social, male mind, socialization, practice of political.

مقدمة:

يُعد الاهتمام بالعامل الإنساني من أبرز المسائل التي عرفها العالم وذلك للاهتمام بالعنصر البشري وتوفير حياة كريمة للفرد، وعليه نجد مختلف دول العالم تبنت شعار حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة، إيمانا بأن تطور المجتمعات مرهون بالظروف العامة التي يعيشها الفرد داخلها، فمسايرة لهذا النسق كانت الجزائر السباقة لتبني رهان المساوات بين المرأة والرجل وهذا بإدراج أهميتها داخل منظومة القوانين التي يسير وفقها الدستور الجزائري، وهذا لإخراج هذه الشريحة من الهامش بضمان حقوقها التي تقتضي التفعيل بداية من إدماجها في المشاركة الاجتماعية والسياسية، ولعل هذا يدل على مدى مصداقية الإرادة السياسية المنتهجة بخلق نوع من المساواة بين المرأة والرجل وجعله من الأساسيات التي تقوم عليها مختلق المؤسسات الاجتماعية، فالبرغم من كل الآليات المتبعة التي أقل ما يمكن القول عنها أنها كانت في صالح المرأة اصطدمت بطرف ثاني يسمى القوانين الاجتماعية التي تقوم عليها سلوكات الأفراد وهي من انتاجاتهم وتتدخل فيها مجموعة من العوامل الثقافية والاجتماعية وتشكل للفرد مرجعيته التي ينطلق منها.

وبما أننا ضمن مجتمع جزائري عاش بقيم اجتماعية تقوم فيها أولوية الرجل عن المرأة على أنها حالة طبيعية وقامت على أسسها مختلف الأجيال، وكذلك بحكم العادة والتكرار لمختلف التصورات والموافق التي بنيت حول هاته الوضعية من التفاوت والتراتب على مختلف مستويات الحياة التي اتسمت وأخذت المرأة دور التابع والمهيمن عليه من طرف مخيال اجتماعي, تداول وضعية المرأة على هذا النحو وأقصى هاته الشريحة من المجتمع من مجالات عديدة ومنحها للرجل دون المرأة، فموضوع الدراسة الذي نحن بصدده تناول جانب مهم من حياة المرأة ألا و هو عنصر المشاركة السياسية لهذه الأخيرة جنباً للرجل من الناحية القانونية وتأخره من الناحية الفعلية للتطبيق رغم كل الفرص التي خلقت لتحسين وضعيتها في هذا المجال، أي هناك تفاوت بين الخلفية القانونية والاجتماعية لتفعيل هذه الممارسة، فاعتباراً لهذه المفارقة جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على الخلفية التي تقوم على أساسها وضعية المرأة السياسية في المخيال الاجتماعي الجزائري.

1.أهمية موضوع الدراسة:

يندرج البحث ضمن الدراسات السوسيولوجية باعتباره يسلط الضوء على مسألة اجتماعية تمس جميع الفاعلين الاجتماعين داخل البنية الكلية للمجتمع، وتظهر أهمية الموضوع في أنه محاولة لدراسة الممارسة السياسة النسوية، وذلك على مستوى المخيال الاجتماعي، وكذلك باعتبار هذا البحث يحاول الكشف إذا ما كانت القوانين المصاغة عن هذه الشريحة من المجتمع أي النساء قد تم اكتسابها وتقبلها على مستوى الواقع والعقليات بالنسبة للرجل والمرأة معاً.

2.الدراسات السابقة: من بين أهم الدراسات التي تم الإطلاع عليها والتي أُتّخِذَت كانطلاقة، تخدم الموضوع, وتناولت جانب المرأة من الوجهة الاجتماعية، وسلطت الضوء على وضعية المرأة في المجتمع الجزائري، كانت تتمثل في دراسة عالم الاجتماع بيار بورديو.

الدراسة الأولى: شكلت دراسة بيار بورديو التي قام بها على مجتمع بربر القبائل في الجزائر مع بداية الستينيات، أهمية كبرى وذلك في أنها سلطت الضوء على وضعية المرأة في هذا المجتمع التقليدي، إن صح القول وما تعكسه من آليات للهيمنة الذكورية المستوطنة داخل هذا المجتمع ، فبورديو لم يتوقف عند هذا الحد فقط وإنما قام بهذا البحث الميداني وقام باستخلاص مجموعة من الملاحظات والنتائج التي هي ضمن مجتمع تقليدي، لكن في حقيقة الأمر تستوطن الهيمنة الذكورية بالنسبة للبحر المتوسط، وقد مثل هذا البحث الذي كان على مجتمع القبائل بالجزائر، نموذجاً لمجتمع المركزية الذكورية، وذلك لكشف المجتمعات المعاصرة التي مازالت قائمة على الهيمنة الذكورية، من خلال التمييز الرمزي بين ما هو مذكر وما هو مؤنث، مُنطلقاً من التساؤل التالي: عن ماهية الآليات التاريخية المسؤولة عن اللاتاريخانية والتأبيد النسبين لبنى التقسيم الجنسي ومبادئ الرؤية المطابقة لهما، وكان هدف الدراسة يتمحور حول تفكيك جدلية التبادل الاجتماعي بين قطبي المعادلة من الرجال والنساء وجعلها مرئية، حيث أن بورديو من خلال هذه الدراسة يشير إلى أن هذا التقسيم الجنسي والاعتباطي ولد لدينا وضعاً اجتماعياً يترجم تواجد للهيمنة الذكورية، وتستر هذه الأخيرة خلف ما يسميه بورديو العنف الرمزي(بيار بورديو، 2009، ص8).

الدراسة الثانية: كانت بمثابة دراسة دكتوراه للباحثة هيلين فيلد والذي خصت المرأة الجزائرية موضوعاً لدراستها منطلقة من ثلاث ملاحظات أساسية، أولها كانت حول غياب المرأة الجزائرية عن الحياة الاجتماعية والعامة لا سيما في المدن الداخلية، أما الثانية كانت تخص عدم الانسجام العمل المجتمعي مقارنة بتحليل الأسباب التاريخية لها، وآخرها والمهم بالنسبة لموضوعنا غياب تكوين المرأة الجزائرية في المجال السياسي، واتخذت الباحثة من مدينة قسنطينة مجتمعاً لبحثها ومكاناً لإجراء هاته الدراسة، حيث بلغت عينة البحث 1292 مبحوث، وذلك في اطار دراسة عامة حول المرأة الجزائرية، وأدلت الباحثة في آخر الدراسة بأهم النتائج المتوصل لها، أن مشاركة المرأة في الهياكل السياسية كانت لها قاعدة منذ الاستقلال، أي أنها ورثت في مجال مشاركتها السياسية امتيازات قانونية، وذلك كنتيجة لمشاركتها الفعلية في ثورة التحرير، لذلك أدرجت بنود تسهل عملية المساواة في مجالات العمل منها السياسي، إلا أن هذه المساواة بقيت نظرية بعيدة التطبيق الميداني.

أولاً: الرغبة الضعيفة للمرأة الجزائرية للدخول للمجال السياسي، طرح تناقض بين الجهود المبذولة لدفع هاته المشاركة وبين غياب المرأة عن العمل السياسي، وأرجعت الباحثة سبب ذلك إلى تأثير المحيط والفكر الاجتماعي على الخيارات السياسي والتوجه نحو هذا الوسط.

ثانياً: ارتباط مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية بمدى اهتمام وأهمية مشاركة الرجال، في حد ذاتها لأنهم هم الذين يتحكمون في جميع المراكز العامة، والمناصب السياسية والمسؤوليات.

الدراسة الثالثة: تمثلت في رسالة ماجيستير لمناد سميرة في سنة 2001 و2002 حول الزعامة النسوية في المخيال الاجتماعي، واعتمدت على حالتين هما المرابطية التركية وزهور ونيسي

واستعرضت لهما تاريخياً حول الصورة التي تكونت لهما في المجتمع الجزائري منطلقة من التساؤلات التالية: أ. ماهي أشكال السلطة التي تطمح إليها المرأة الجزائرية؟

ب. وما هو موقفها من نظرة المجتمع إليها؟

ج. أما النتائج المتوصل إليها تمثلت فيما يلي:

د. وعي المرأة بفكرة الدونية التي تغذيها الثقافة التقليدية للمجتمع، وطموحها نحو تنفيذ نحو الإبداع والنفوذ مرتبط بالعوامل التالية:

ه. عوامل مرتبطة بشخص المرأة نفسها كونها مسؤولة عن هذا الخضوع والدونية، وإعادة إنتاج هاتين الأخيرتين من خلال عملية التربية التي تمارسها مع أبناءها.

و. تعلم المرأة يعد فعلاً السبيل الوحيد لفرض نفوذها، إذ أرادت ذلك فعلاً وسعت لأجله.

ز. عوامل متعلقة بالأسرة والبيئة المحيطة بها.

3.الإشكالية:

إن الدساتير الجزائرية الأربعة المتعاقبة (1963, 1979, 1989, 1996) التي تناولت وضعية المرأة وأعطتها حق الظهور والمشاركة في كافة مجالات الحياة، تدل على الإرادة السياسية والقانونية لتفعيل وجود شريحة النسوة جنباً لنظيرها الرجل بما فيها الولوج إلى ميدان العمل السياسي، وهذا ما أدرج في المادة 29 على أن كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه للمولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي ظرف شخصي أو اجتماعي.

والمادة 31: أن تهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الجريدة الرسمية، 1996).

هنا يمكن القول أن هذه المواد المدرجة ضمن الدستور، تعطي الأحقية الكاملة لمشاركة المرأة في الأوساط السياسية، إلا أن واقع المشاركة السياسية للمرأة يعكس تواجدها الضعيف في مختلف مناصب القرار وعلى مختلف الهيئات السياسية، ووجودها إن صح القول رمزياً، وما يمكن قوله هنا أن أي ممارسة سياسية ترتبط بالبيئة التي تنمو فيها، وبما أننا بصدد دراسة المجتمع الجزائري الذي له خصوصيات ثقافية تميزه عن باقي المجتمعات، ولكن في الوقت ذاته لا يخفى علينا أن هذا المجتمع حاول عقب الاستقلال الاندماج في المسيرة الديمقراطية وفلسفة الحداثة، بالرغم من أنه عاش في كنف التقليد فترات من الزمن أكسبه موروثاً ثقافياً، تلقن مختلف أفراده من خلاله، إذ أصبح يعاد إنتاجه في اللاوعي لدى الأفراد، وقد انتقل هذا الموروث الثقافي مع النظرة الديمقراطية الجديدة التي تقضي تفعيل مشاركة النوع الاجتماعي، فهنا أصبح لدينا قيم تتخبط بين الموروث الثقافي وكذا بين فرضيات التغيير هذا كله ساهم في وجود شرخ على مستوى التطبيق وباتت التناقضات في هذا المجتمع تطرح نفسها. وبما أننا بصدد دراسة المشاركة السياسية للمرأة في هذا المجتمع، الذي تبنى هذه المشاركة وأدرجها بطريقة قانونية وقد تم تهميشها بطريقة أخرى، وأن النصوص القانونية جاءت لتثبيت وضعية المرأة لكن المشهد

السياسي يشهد عكس ذلك ومنه جاءت الإشكالية التالية: **ماهي المحددات الظاهرة والخفية التي تساهم في تشكيل الرؤية اتجاه الممارسة السياسية النسوية في المخيال الاجتماعي الجزائري؟**

4.الفرضية:

تشكل الممارسة السياسية النسوية إحدى ضروريات الخطابات الدولية التي تقتضي التفعيل، فالوسط السياسي الذي تنمو فيه هاته الممارسة يعكس ثقافة وصورة المجتمع، فبالرغم من الاتفاقيات والبنود التي دعمت قضية المرأة، تبقى الممارسة السياسية النسوية في المجتمع الجزائري هي استجابة وسير وفق النظام الدولي، إلا أنها أيضاً لا تخرج في ممارستها عن المحيط الاجتماعي الجزائري، بثقافته وخصوصياته الاجتماعية، أي أن تأخرها أو تقدمها يعكس صيرورة مبدأ الديمقراطية في هذا المجتمع ويصرح لمختلف الهيئات الاجتماعية والسياسية منها بممارسة تراتبية تترجم الوضع الاجتماعي لهذا المجتمع الذي يقوم على التقسيم الاجتماعي للعمل وتتداخل مجموعة من الآليات في تشكيله، وعلى هذا الوضع جاءت فرضية الدراسة:

-يتحدد الموقف من الممارسة السياسية النسوية انطلاقاً من مرجعية المجتمع الذي تنمو فيه.

5.مفاهيم البحث:

من بين أهم الالتزامات التي يمر بها البحث السوسيولوجي مفاهيم البحث، باعتبارها تمثل مفاتيح الدراسة وكذلك لمركزيتها وأهمية وجودها في كل مراحل التحليل, ويتم استعمال هذه المفاهيم بما أنها تمثل بناء نظري تجريد فكري يؤدي دور الأداة من أجل المعرفة، فكل ما كان المفهوم واضح ودقيق كل ما كانت النتائج المراد التوصل إليها صائبة، وهذا لأن غاية المفهوم لا تكمن في كونه إجرائي، وإنما في بعد تجريده وذلك بغية تشخيص واقع ضبابي بهدف ملامسته وكشف ملابساته، من خلال أهمية المفهوم وما يحمله من دلالات ومعاني تكمن وراءه أبعاد ومؤشرات، وفي خضم الدراسة الميدانية التي تهتم بالمخيال الاجتماعي بصفة عامة ودلالته الرمزية، من خلال المعاني والتصورات والآراء التي يعطيها الأفراد لسلوكاتهم ومواقفهم، وفي إطار الدراسة المتناولة كانت هناك مفاهيم تتعلق بهذا المصطلح أي المخيال، وكانت الممارسة السياسية المفهوم الثاني المهم الذي من خلاله أردنا أن نكتشف الدلالة والموقف الذي يعطيه الفرد لها انطلاقاً من المخيال الاجتماعي.

المخيـــــال الاجتماعي: استعمل مفهوم المخيال بصفة كبيرة في الثقافة الفرنسية والعلوم الاجتماعية والإنسانية، إذ وُلِدَ هذا المصطلح على يد العالم الفرنسي المتخصص في التحليل النفسي **جان لاكان** (Jacquelacan) فالمخيال هو الإطار الجماعي الذي يؤسس لخطاب ما تجاه قضية ما(محمود الذاودي، دس، ص14).

أما **جورج بالانديه** (Georges Balandier) فقد تطرق لهذا المفهوم من خلال الدراسة التي أقامها على المجتمعات الإفريقية، في مجال التقسيم الجنسي وكيف يؤثر هذا التقسيم على الثقافة والنسق الاجتماعي بمجمله إذ عرَّفه كالتالي «المتخيل الاجتماعي هو المعبر عن العلاقات الاجتماعية القائمة على التخاصم والتكامل وفي نفس الوقت هو الناظم المعياري لهذه العلاقات»(بيار أنصاري، 1992، ص 72).

أما **محمد أركون** في صدد تعريفه للمخيال الاجتماعي هو الآخر نَوَّهَ على أنه مجموعة التصورات التي تنتقل بواسطة ثقافة ما بحيث أن الثقافة في وقت ماض كانت تنتشر شعبوياً بوسطة الملاحم والشعر والخطاب الديني، إلا أنه في الوقت الحالي نجدها تعمم بواسطة الإعلام ثم بواسطة الراديو، ومن هنا يشير إلى أن كل فرد أو مجتمع له مخياله الخاص المرتبط باللغة المشتركة.(محمد الشبه،2017، ص79).

وقد تناول **مالك شبل** هذا المفهوم كذلك من خلال كتابه "المخيال العربي الإسلامي وعرفه على أنه «حصيلة اجتماعية يقبلها الإنسان بكل حرية، وهو نتيجة مباشرة للتوترات والتداخلات التي يتفاعل بها الإنسان مع محيطه المادي والنفسي على حد سواء، أو بعبارة أخرى فالمخيال قبل كل شيء هو تجربة الحياة معنى ومفهوماً».

ويحدد كذلك مفهوم المخيال في **العلوم الاجتماعية** «على أنه الإطار الجماعي الذي يوجه ويحدد طبيعة ومسيرة المجتمعات وحضارتها، فهو يمثل الشخصية القاعدية لمسار الفرد وسلوكه».

ويعرف المخيال الاجتماعي كذلك على أنه مجموعة من التصورات وأشكال الوعي التي يبنيها الفاعلين الاجتماعيين في إطار محدد بنسق رمزي وثقافي خاص به وهو الآلية التي يستعيد بها الأفراد ذواتهم التاريخية بهدف إنتاجها وإعادة بنائها في صورة جديدة قد تظهر في سلوكاتهم الحاضرة أو توقعاتهم المستقبلية»(سميرة مناد، 2005، ص68).

من خلال كل ما سبق عن هذا المفهوم، نلاحظ أن المخيال الاجتماعي هو عبارة عن مرجعية الفاعل التي يستنبط منها سلوكاته، التي تكون محددة مسبقاً بحدود رمزية، تؤطرها الأفكار والتصورات المنتجة داخل الحقل الإجتماعي، فكل فرد داخل الجماعة يعطي تمثلاً اجتماعياً يعكس فيه الإطار الجماعي، هكذا تبقى سلطة المخيال حاضرة وغائبة في نفس الوقت، واستعملنا هذا المفهوم وربطناه بالممارسة السياسية النسوية، بغية معرفة واكتشاف أهم الصور والأفكار التي تبنى ويتمثلها الفاعل الاجتماعي في المجتمع الجزائري انطلاقاً من هذه المرجعية.

المرجعية الثقافية: استعملنا هذا المفهوم انطلاقاً من الفرضية المتبناة للتحقق من صلاحيتها ونقصد من خلاله أن هذه المرجعية الثقافية هي عبارة عن خزان المجتمع وموروثه الاجتماعي بكل مقاييسه من عادات وتقاليد وتنشئة اجتماعية، وكل ما يدخل في تكوين هذه المرجعية التي تمثل بالنسبة للفرد الوعاء الذي يسطر سلوكاته ويعطي الصورة العامة لهذا المجتمع من خلال التمثلات الاجتماعية التي يكون الفرد خاضع لها.

الممارسة:

لغة: يتحدد هذا المفهوم بمجموعة من المصطلحات والدلالات مستمدة من مجال استخداماتها، إذ هي مشتقة من الفعل شارك يشارك مشاركة وتعني المساهمة المشتقة من الفعل ساهم يُساهم مساهمة، وهي بهذا المعنى يُستدل بها على أنها المشاركة في كل المكاسب الاجتماعية, وقد حظي هذا المفهوم بالكثير من الدراسة والاهتمام فقد جاء على لسان **ليفي بروهل** «هي الهوية الرمزية المشتركة بين الأفراد، ويقصد بالهوية الرمزية الخصائص الغير المادية التي تجمع بين الأفراد

وهي الانتماءات السياسية والعقائدية والإيديولوجية التي تجمع بين الأفراد وتحدد توجهاتهم»(شريفة ماشطي، 2010، ص8).

ويعرفها كذلك"**اسماعيل علي سعد وعبد الحليم الزيات**« على أنها عملية اجتماعية سياسية طوعية ورسمية تتضمن سلوكا منظما ومشروعا ومتواصلا ، يعبرعن اتجاه عقلاني رشيد ينم عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها ، وفهم واع لأبعاد العمل الوطني وفعاليته من خلالها يباشر المواطنون أدوار وظيفية ومؤثرة في الحياة السياسية وخرجاتها»(اسماعيل علي سعد،عبد الحليم الزيات، 2003، ص450).

بينما يعرفهاهنتغتون« أنها تلك الأنشطة التي يمارسها الأفراد بهدف التأثير لصناعة قرار حكومي ، وتكون على شكل فردي أوجماعي منظمة أوعفوية، مستمرة أوموسمية،سلميةأوعنيفة فعالة أوغير فعالة ، شرعية أوغير شرعية»(مكي ثروت، 2005، ص67).

ويمكن كذلك تعريف المشاركة السياسية من وجهة نظر علم الاجتماع «على أنها تلك العملية التي من خلالها يقوم الفرد بدوره في الحياة السياسية بهدف تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية, على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يساهم في وضع الأهداف وتحقيقها».(مولود زايد الطبيب، 2007، ص75).

وهكذا كانت مشاركة المرأة الفعلية من خلال التصويت والانضمام للأحزاب والترشح رهان دولي مفروض على كل المجتمعات(Loven duskik, 2000, P90)، لضبط الأنساق الاجتماعية والسياسية في كل مجتمع لكل كل حسب بيئته لذا استعملناه كمفهوم لمعرفة مدى تماشي الفكر الحداثي بخصوصياته الديمقراطية مع البيئة المتخذة كأرضية للتطبيق.

6.المنهج: يمثل المنهج مجموعة من القواعد والإجراءات التي يستند عليها الباحث للوصول إلى حقائق علمية، وهكذا كانت الدراسة تتطلب الاقتراب أكثر من مجتمع البحث لفهم الظاهرة، والتقرب اكثر من المبحوثين للحصول على معلومات أكثر عن طريق تقنية المقابلة، لذا وقع اختيارنا للمنهج الكيفي الذي يتماشى مع تقنية المقابلة، التي تهدف إلى فهم معاني الأقوال التي تم جمعها،أو السلوكات التي تمت ملاحظتها(موريس أنجرس، 2004، ص100).

7.المقاربة النظرية:

إن الباحث من خلال معالجته ظاهرة معينة تكون انطلاقته من إشكالية مكونة من مفارقة يكون فيها له طرحه الخاص لموضوع بحثه(كيفي ريمون، كمبنهود لوك فان، 1997، ص124) ويتموضع داخل إطار نظري معين وانطلاقاً من التساؤل الذي تبنيناه كإشكالية محورية لبحثنا، حول بُعد المرجعية الثقافية للفرد الجزائري عن الممارسة السياسية النسوية، كان الطرح البنيوي التوليدي لبيار بورديو(Pierre Bourdiau) يمثل الإطار النظري للبحث وذلك لانطلاقه من أن كل سلوك إنساني يمثل محاولة لتقديم جواب دال على وضعية مطروحة، وفي خضم هذا كانت إشكالية البحث تتمحور حول أن الفرد الجزائري يعطي جواباً عن الممارسة السياسية النسوية انطلاقاً من التماثل البنيوي بين البنيات الذهنية لمجموعة اجتماعية وطبيعة العالم المتخيل، وقامت نظرية **بيار بورديو** على مجموعة من الأسس:

نسق المواقف والعلاقات: هو تصور لموضوع العلاقات الداخلية في البنية تبحث عن الطريقة التي تنتقل بها العناصر النسقية المكونة للبنى وكيفية ترابطها وأدائها واشتغالها، فهنا حسب موضوعنا كيف تترابط أجزاء التكوين الاجتماعي للفرد الجزائري في تشكيل مرجعية ذكورية وكيف تحافظ من خلال هذا على سيرورتها(مساعد ابراهيم طيار، دس).

الهابتوس: نسق الاستعدادات المكتسبة وتصورات الإدراك والتقويم والفعل التي طبعها المحيط في لحظة محددة وموقع خاص، وكذلك تعتبر موجه لسلوك الأفراد اعتماداً على مرجعية معينة تقع في البنية الذهنية.

بحيث يندرج البحث من أن الفرد ينطلق من مخيال اجتماعي قائم على الفروقات بين الرجل والمرأة، إذ أن كلا الطرفين ينطلق من مرجعية معينة، من خلال المكانة والدور الاجتماعي فالرجل ينطلق من هيمنته وما تملكه هذه الأخيرة من رأس مال رمزي، أما المرأة تنطلق من مرجعيتها الاجتماعية حسب مكانتها المهيمن عليها.

إعادة الإنتاج: ويتم استعمال هذا المفهوم وأهميته البالغة بالنسبة للنظرية وموضوع بحثنا في كون أن كلا من المرأة والرجل يكرسان التمايز بين الطرفين، أي أن المحافظة على النظام الاجتماعي القائم من خلال بقاء للهيمنة الذكورية ومواصلة المرأة إعادة انتاجها وكذلك بتدخل البنية الكلية للمجتمع بتكريس النظرة الدونية للمرأة والقصور خاصة ضمن مجالات عرفها المجتمع من نصيب الرجل كمجال السياسة.

8.تعريف مجتمع البحث وتحديد العينة والتقنية: كان مجتمع البحث الذي أردنا تخصيصه للدراسة يتركز حول العنصر الذكوري والعنصر الأنثوي بما أن كليهما يحددان نظرتهما انطلاقاً من الوضعية الاجتماعية التي هم فيها، إذ كان مجتمع بحثنا يضم هاتين الشريحتين باعتبارهما يمثلان بالنسبة لنا باب للدراسة, لذلك ضم مجتمع الدراسة مجموع الأفراد الذين قابلانهم من خلال الدراسات الاستطلاعية يمثلون مجتمع الدراسة داخل مدينة تلمسان.

1.8 العينـــــة: تنطلق الدراسة السوسيولوجية من مجتمع البحث المراد دراسته إلا أن هذا الأخير يكون يخضع لمعاينة معينة وتختلف هذه الأخيرة من دراسة لأخرى كما تختلف باختلاف الوسائل والتقنيات وبما أن دراستنا تدخل ضمن البحوث الكيفية كان لابد من استعمال وسيلة المقابلة، ولعل هذه الأخيرة تبتغي نوع المعاينة غير الاحتمالية، والتي تندرج ضمن نوع العينة العرضية، كما أن طريقة الفرز كانت تعتمد على الفرز الموجه الذي يمثل إجراء غير احتمالي للمعاينة(موريس أنجرس، 2004، ص322)، ولعلها الطريقة الأسهل لحصر عناصر البحث التي تمثل جزءاً من مجتمع البحث المستهدف.

2.8 التقنية: للتأكد من الفرضية المتبناة وكإجابة عن الإشكال المطروح حول البحث في الذهنيات والتصورات التي يعطيها الفرد الجزائري للممارسة السياسية النسوية، وجب علينا من خلال النزول للميدان باختيار وسيلة تساعد في عملية البحث الميداني ،إذ كانت المقابلة كتقنية تخدم موضوع بحثنا وذلك لأنها تضع الباحث في وضعية مباشرة مع المبحوث وتساعدنا باكتشاف الحوافز العميقة للأفراد والأسباب المشتركة لسلوكاتهم، إضافة إلى هذا تعمل للتعرف

أكثر على المعنى التي يعطيه الأفراد للأوضاع التي يعشونها، فهكذا ناسبت تقنية المقابلة موضوع البحث.

بما أننا بصدد البحث عن الأسباب الكامنة وراء تصور الرجل الجزائري وكذا تصور المرأة لنفسها للعمل السياسي، إعتمدنا على المقابلة الموجهة، انطلاقاً من خصوصية الموضوع كما سبق الإشارة وعلى ذلك أجرينا حوالي ثلاثين (30) مقابلة خصت العنصر الذكوري والنسوي، وتنوعت المقابلة انطلاقاً كذلك حسب العينة المختارة حسب المبحوثين، فقد قسمنا المقابلة إلى شقين لمعرفة مختلف وجهات النظر، وذلك من طرف تمثله فئة الذكور المنخرطين في العمل السياسي على مستوى الأحزاب، فقد وقع اختيارنا على الأحزاب ذات المكانة والأهمية البارزة في الساحة السياسية، وذلك بالنسبة كذلك لفئة الإناث ذوات العمل السياسي. أما القسم الثاني فقد خصصناه للفئة الأفراد العاديين بما فيهم الذكور والإناث والجدول التالي يبين خصائص المبحوثين، التي يتميز فيها عنصر تنويع اختيار العينة أولاً حسب التخصص بالنسبة للذكور والإناث غير الناشطين في العمل السياسي، في حين يكون صنف من مبحوثي الدراسة بين التخصص في العلوم السياسية وصنف آخر في العلوم الشرعية، البعض الآخر خارج التخصصين وذلك كله لمعرفة درجة تأثير الشهادة مع التخصص على رأي المبحوث، بالإضافة إلى المبحوثين بدون مستوى، وأجريت الدراسة على مستوى مدينة تلمسان.

جدول رقم 01 يُبين توزيع العينة حسب الخصائص الاجتماعية للمبحوثين غير المنتمين للأحزاب.

خصائص / المبحوثين	السن	الجنس	المستوى التعليمي	الحالة العائلية	المهنة
مبحوث 01	38	ذكر	ماجستير علوم إقتصادية	متزوج	مقدم بالأمن
مبحوث 02	48	ذكر	السنة الثانية جامعي +تكوين	متزوج	موظف بالبلدية
مبحوث 03	37	ذكر	ليسانس تسير واقتصاد	متزوج	عامل نسخ الوثائق
مبحوث 04	42	ذكر	ليسانس أدب	متزوج	موظف بالمكتبة
مبحوث 05	31	ذكر	بكالوريا	أعزب	مقاول
مبحوث 06	25	ذكر	ليسانس قانون	أعزب	طالب
مبحوث 07	23	ذكر	ماستر علوم سياسية	أعزب	طالب
مبحوث 08	24	ذكر	ماستر علوم سياسية	أعزب	طالب
مبحوث 09	26	ذكر	ماستر علوم إسلامية	أعزب	طالب

مبحوث 10	48	ذكر	ماستر علوم إسلامية	متزوج	تاجر
مبحوث 11	28	ذكر	ماستر علوم إسلامية	أعزب	طالب
مبحوث 12	51	ذكر	ماستر علوم سياسية	متزوج	أعمال حرة
مبحوث 13	33	ذكر	بدون مستوى	متزوج	عامل مهني
مبحوث 14	35	ذكر	ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية	متزوج	أستاذ جامعي
مبحوث 15	38	ذكر	دكتوراه علوم اسلامية	متزوج	أستاذ جامعي
مبحوث 16	28	أنثى	ماجستير علوم سياسية	متزوجة	أستاذة جامعية
مبحوث 17	30	أنثى	ليسانس تاريخ	أعزب	أستاذة التعليم
مبحوثة 18	29	أنثى	ماستر فلسفة	أعزب	أستاذة التعليم
مبحوثة 19	27	أنثى	طبيبة أسنان	أعزب	طبيبة أسنان
مبحوثة 20	35	أنثى	بدون مستوى	أعزب	عاملة مهنية

المصدر: من إعداد الباحثة.

جدول رقم 02 يُبين توزيع العينة حسب الخصائص الاجتماعية للمبحوثين المنتمين للأحزاب.

خصائص / المبحوثين	الجنس	السن	الحالة العائلية	المستوى التعليمي	المهنة	الحزب
مبحوث 01	ذكر	30	عازب	ليسانس أدب	موظف	FLN
مبحوث 02	ذكر	34	متزوج	ماجيستير	موظف	RND
مبحوث 03	ذكر	32	عازب	ماستر علم الاجتماع	موظف	RND
مبحوث 04	ذكر	48	متزوج	ليسانس علم النفس	موظف	حمس
مبحوث 05	أنثى	33	غير متزوجة	ليسانس أدب	موظفة	RND
مبحوث 06	أنثى	30	غير متزوجة	ليسانس أدب	موظفة	RND

مبحوث 07	أنثى	29	غير متزوجة	ليسانس حقوق	موظفة	RND
مبحوث 08	أنثى	34	غير متزوجة	ليسانس علم النفس	موظفة	حمس
مبحوث 09	أنثى	42	متزوجة	ليسانس تسيير	موظفة	رئيسة حزب

المصدر: من إعداد الباحثة.

9.مناقشة الفرضية:

تبقى المشاركة على مختلف أفقها تجسيداً لمبدأ الديمقراطية، ولا تتحقق هذه الأخيرة إلا من خلال مبدأ أساسي يقوم على المواطنة، وهاته الأخيرة بدوها تقوم على مبدأ الفردنة، أي تتطلب وجود فرد حر من الناحية السياسية, الاقتصادية، والاجتماعية التي تبتغي مواطنة مفعلة ركيزتها كائن اجتماعي بغض النظر عن جنسه أو عرقه أو أي من الفرو قات، ولما كانت صفة الفرد تتطلب حرية في الرأي ومساواة على مستوى مختلف الهيئات الاجتماعية، وبما أن البحث يتناول داخل المجتمع الجزائري. بخصوصيات الثقافية والاجتماعية تبقى قضية المساواة والمواطنة رهينة البيئة الاجتماعية، أي أنها تخضع لخصوصيات هذا المجتمع، فبالرغم من كل المبررات القانونية والخطابات السياسية التي تدعم وضعية المرأة لجانب الرجل، ودفع وتيرة مشاركتها خارج التخصص الاجتماعي إلى المشاركة السياسية والحياة العامة. لم تبين هذه القوانين والخطابات سوى عقم المشاركة السياسية للمرأة داخل مجتمع جزائري من خلال تأخر نسبة مشاركة المرأة مع السبق في الخطابات والقوانين، ولعل هاته الأخيرة أي مشاركة المرأة في المجال السياسي مازالت تخضع لذهنية اجتماعية ذات بعد واتجاه واحد يبرز فئة مُهيمِنة عن فئة مُهَيمَن عليها.

فالنتائج المتوصل إليها من خلال المقابلات مع مختلف المبحوثين سواءً فئة الذكور أو الإناث داخل المجتمع الجزائري تتداخل مجموعة من العوامل الثقافية والاجتماعية في تكوين مخياله الاجتماعي، الذي يعكس بدوره محتوى وخصوصيات المكونات الثقافية المنتجة، التي تشكلت عبر التجارب التاريخية والعلاقات المتنوعة، والذي تناول المرأة من جانب التمييز واللامساواة بالرجل، انطلاقاً من تصورات كانت صادرة ونابعة من خصوصياته، وهذا ما عكسته تصريحات المبحوثين حيث كانت هناك معارضة من كلا الطرفين (الرجال/ النساء) في قيام الشريحة النسوية بالوظيفة السياسية لأنها لا تناسب المرأة انطلاقاً من مجموعة من التصورات، كانت قائمة على إيديولوجية ذكورية، إذ يتكلم فيها الرجل من خلال اكتسابه لرأس مال رمزي صادر عن مكانته ودوره الاجتماعي أعطى المسؤولية والسلطة للذكر، هذا ما كان بالنسبة للتصريحات الذكورية، وحتى المرأة في حد ذاتها تقوم نظرتها على الهيمنة الذكورية التي تتربع داخل البنية الكلية للمجتمع، وتعيد هاته المرأة بدورها إفراز هيمنة أخرى عن طريق إعادة الإنتاج، وذلك يكون انطلاقاً من مجموعة التصورات والاستعدادات التي تكونت لديها عبر مختلف مراحل التنشئة الاجتماعية, هذا ما يُكوِّن لها عملية الخضوع للمنطلقات الذكورية، وأبعدها عن مجالات

من بينها المجال السياسي وآمنت على أن هذا المجال هو بحاجة لذكر أكثر من أنثى، وهذا يدل أن هاته الأخيرة استبطنت هاته الإيديولوجية الذكورية. ولعل النتائج المتحصل عليها أن كلا من المرأة والرجل يخضعان لمخيال اجتماعي يقوم على تجاه واحد ذو نظرة مهيمنة، ركيزتها اللامساواة المشرعنة على أساس رمزي ومستتر متشكل في اللاوعي الاجتماعي، تعيد المرأة والرجل إنتاجه بحيث يكون من مركزية ذكورية تمثل البنية الكلية إذّ تتداخل في تشكيلها مجموعة من آليات الهيمنة من بينها عوامل التنشئة وهي تشرح لنا طبيعة العالم المتخيل أي المجتمع الجزائري، وتتوافق هاته الهيمنة بين مُهَيمَن ومُهَيمِن عليه، قامت على تبريرات على أنه واقع مقبول ومتعارف عليه اجتماعياً، في حين هذا ما هو في الحقيقة إلا إعادة صياغة الهيمنة، فالرجل يعارض تواجد المرأة في السياسة انطلاقاً من مكانته الاجتماعية ليعطي جواباً دالاً على هاته الهيمنة، أما المرأة تتكلم انطلاقاً من الخضوع، فمن هنا نقول بما أننا ضمن المجتمع الجزائري له خصوصياته ومرجعياته التي ينطلق منها قائمة على مبدأ الفروقات بين الرجل والمرأة، بحيث أن النتائج بَيَّنَت أن الرجل يجيب دفاعاً على مركزيته داخل هذا المجتمع، والمرأة تحافظ على نظرة المجتمع لها، وتشكلت النظرة الذكورية في الوسط السياسي والاجتماعي معاً بتشابك مجموعة من الآليات الخفية تظهر نفسها على أنها تبريرات قائمة على مجموعة من الإيديولوجيات.

10.خصوصية الحقل السياسي في المجتمع الجزائري:

إن التبريرات المستخلصة من تحليل المقابلة تبين أن الحقل السياسي في المجتمع الجزائري يتميز عن غيره من الحقول، في كونه متكون من الغلبة الذكورية وصعوبة هذا الوسط عن المرأة، بما أنه يفرض مجموعة من التضحيات يستطيع تقديمها الرجل دون المرأة، وذلك أن هاته الأخيرة لها وظيفة مزدوجة تخلق لديه عائق في أداء هذا المجال، أما الرجل يحظى بالمسؤولية التي اكتسبها من المجتمع والتحرر من الخدمات الاجتماعية، فهنا تظهر أنه كنتيجة مازالت المرأة تبقى رهينة الخدمة المنزلية رغم خروجها للعم(**Maurice Duverger,2010, p55**) ،حيث أن الحدود الثقافية للمجتمع الجزائري تخول وتسمح للمرأة القيام بمجموعة من الوظائف مع إجبارية التوفيق بين العمل والمنزل، في حين يتحرر الرجل وتكون كل الخطوط مسموحة بأنه يلج جميع المجالات.

1.10غياب ثقافة المساواة بين المرأة والرجل: من خلال تصريحات المبحوثين (المنخرطين وغير المنخرطين)، نستنتج أن المرأة في الوسط السياسي تفقد أنوثتها بمجرد دخول هذا الوسط وتوصف بالترجل، وما يمكن قراءته من أجوبتهم أن نظرة الفروقات بين المرأة والرجل، مازالت قائمة وتفتقد للمساواة الاجتماعية قبل أن تكون مساواة قانونية, حيث أن المرأة لكي تدخل هذا المجال بحرية جنباً مع الرجل هي بحاجة إلى ثقافة مساواة اجتماعية من الأسرة إلى المجتمع، تلقن هاته التصورات لمختلف شرائح المجتمع وتقوم على المساواة بحيث أنه في مجتمعنا مازالت استثناءات دخولها للمجال السياسي رغم الدعم القانوني الدولي والوطني منه، إذ أنه مازال في مجتمعنا إلى غاية اليوم ينظر للمرأة على أنها كائن بيولوجي لا كائن اجتماعي سياسي، ويقوم تقسيم عمل المرأة من المنطلق الذكوري لا من منطلق متطلبات الوظيفة من أداء، وهذا ما

يشهده المشهد السياسي في المجتمع الجزائري إذ هناك تمثيل رمزي للفئة النسوية، مقارنة مع الذكور حيث أن غياب المرأة على مستوى مراكز صنع القرار، يكون واضحاً كلما إرتفعنا على مستوى الهرم السلطوي نجد المرأة تحال للوظيفة الاجتماعية وهذا ما جاء موافقاً لدراسة الباحث الفرنسي بيار بورديو حول الهيمنة الذكورية في منطقة القبائل بالجزائر، بحيث أن تَقَلُّد المرأة مثلاً لمنصب وزيرة محسوب على الأصابع في الهيكل الوزاري القائم على الهيمنة الذكورية هو الآخر، إذ أن الدولة في بنيتها تقوم على جدلية المذكر والمؤنث وهو في حقيقة الأمر تماشياً مع النسق الاجتماعي العام، فالدولة تعيد التعارض بما أنها تحيل الوزارات التمويلية والانفاقية إلى الرجل، أما المرأة تكون يدها اليسرى، فتكون من مسؤوليتها الدولة الاجتماعية بوصفها أولاً امرأة وصاحبة هذا المجال ثانياً.

2.10 الإيديولوجية الدينية والخطاب الديمقراطي عن المرأة: بما أننا قاربنا موضوع الدراسة من الجانب التمكين السياسي للمرأة، كان هناك اعتراض حول دخول هاته الشريحة كما سبق القول وتبريره من الجانب الديني، إذ كان هناك إجماع على أن التفسيرات الإسلامية لا توافق على دخول المرأة الوسط السياسي انطلاقاً من التبريرات كـ « لعن الله قوم تحكمهم امرأة» وهذا ما اكتشفناه من خلال تصريحات المبحوثين، إلا أنه حسب قاسم أمين يقول أن تكريم المرأة جاء مع الشريعة الاسلامية ورد في القرآن كذلك موضوع المساواة بين الرجل والمرأة، أي أنه لا يوجد ما يعارض عمل المرأة في المجال السياسي، لذلك يمكن القول في هذا الشأن أن خطابات وتصريحات المبحوثين، حاولت كتبرير وآلية للدفاع والمحافظة عن صورة المرأة المتشكلة في الذهنية الاجتماعية والذكورية منها، وعدم تكسير القاعدة الاجتماعية التي تحاول عزل المرأة عن هذا المجال، والدفاع بشتى الإستراتيجيات والاستناد بالخطابات الدينية التي تكتنفها أفكار تقليدية ذكورية تحاول تمرير الآلية الذكورية بصفة رمزية.

خاتمة:

تطرح المشاركة السياسية للمرأة تحدياً في مناخ ومحيط مثقل بالسيطرة الاجتماعية الذي يستند إلى مرجعية ثقافية تتداخل في تأليفها مجموعة من الآليات والعوامل لتكوين صورة حول المرأة بدخول حقل ووسط كان حِكراً على الرجل، ففي المجتمع الجزائري هُيئ المناخ القانوني والدستوري لتفعيل هذا النوع من المشاركة الذي يدعم قضية ووضعية المرأة في هذا المجال، إلا أن مساهمة المرأة في هذا المجال خضع للتقسيم الجنسي وكان العمل السياسي للمرأة هو إحدى الوظائف التي خلقت صراعاً مع المرجعية الثقافية لهذا المجتمع، وذلك راجع إلى بنيته الكلية التي تتداخل مجموعة من العناصر لتكوين ذهنية اجتماعية ذكورية، من الصعب مقاومتها وتكسيرها لأنها مكونة بصفة رمزية ومستترة، تمرر عن طريق مجموعة من المؤسسات الاجتماعية من بينها الأسرة التي يصقل فيها الرجل والمرأة بالذهنية الذكورية، عن طريق الاستعدادات والتصورات التي يكتسبها الفرد من المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه، ولعل هذه الاستعدادات والتصورات تشكل هابيتوساً مستدمجاً في البنية الذهنية للمجتمع الجزائري وتوجه سلوك الرجل والمرأة انطلاقاً من هاته المرجعية الذهنية.

قائمة المراجع:

1. إسماعيل قيرة، وآخرون(2011)، مستقبل الديمقراطية بالجزائر، الجزائر.
2.إسماعيل علي سعد، السيد عبد الحليم الزيات(2003)، في المجتمع والسياسة، دار المعرفة، الجامعية، الإسكندرية.
3. أمال قرامي(2007)، الإختلاف في الثقافة العربية الإسلامية دراسة جندرية دار المدار الإسلامي، بيروت.
4. إمام عبد الفتاح(1996)، أريسطو والمرأة، ط1، القاهرة.
5. أنتوني غيدنز(2005)، علم الاجتماع، فايز الصياغ، الطبعة الرابعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
6. بيار أنصار(1992)، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمة نخلة فهد، ط1، بيروت.ـ
7. جون استيوارت ميل(السنة)، استبعاد النساء، ترجمة، إمام عبد الفتاح، الطبعة الـأولى، القاهرة.
8. بيار بورديو(2009)، الهيمنة الذكورية، ترجمة، سليمان قعفراني، ط1، بيروت.
9. بيار بورديو(2012)، مسائل في علم الاجتماع، ترجمة هناء صبحي، ط1، أبو ظبي.
10. رجاء بن سلامة(2005)، بنيان الفحولة أبحاث في المذكر والمؤنث، ط1، دار بترا للنشر والتوزيع، سوريا.
11. سعاد بن جاب الله(2004)، مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية، ـدراسة ميدانية في إحدى عشرة بلد، المشاركة السياسية للمرأة العربية، تونس.
12. سميرة مناد(2009)، الزعامة النسوية في المخيال الاجتماعي - دراسة ميدانية بالجزائر، مجلة إنسانيات، وهران.
13. الشبه محمد(2017)، مفهوم المخيال عند محمد أركون، مكتبة الفكر الجديد، الرباط.
14.شريفة ماشطي(2010)، المشاركة السياسية، أساس الفعل الديمقراطي، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة، سبتمبر.
15.كيفي ريمون، كمبنهود لوك فان(1997)، دليل الباحث في العلوم الاجتماعية ترجمة يوسف الجباعي، المكتبة العصرية، بيروت.
16.منصوري سميرة واشنان حكيمة(2007)، وضعية المرأة والتغيرات الاجتماعية في الجزائر، مجلة البحوث للثقافة والفنون، ع11، الجزائر.
17. موريس أنجرس(2004)، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر.
18.مكي ثروت(2005)، الإعلام والسياسة –وسائل الإتصال والمشاركة السياسية-عالم الكتب، القاهرة.
19. مولود زايد الطبيب(2007)، علم الاجتماع السياسي، ط1، ليبيا.
20. نوال السعداوي (20)، قضايا المرأة الفكر والسياسة، ط1، القاهرة.

21.Maurice Duverger(2010), *The Political Role of Woman,* University of Paris and Bordeaux. Paris .
22.Loven duski(2005), *Feminizing Politics,* Cambridge University: Polity Press.
23.P.D.R. of Algeria(2009).Third and Fourth Periodic Reports of Algeria on the Implementation of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women. Consideration of reports submitted by States parties under article 18 of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, Algeria.
24.Mosadak, Rokya(2006) Almara wa Alsaysa (Women and Politics).Tobcal for Printing. Casa Blanca , Morocco.
25.Abo Jara, Sultani(2004) Jozor Alsera Aljazary(The Roots of the Algerian Conflict) Algerian Institute for Print, Algeria.

النسق الثقافي لمفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها

د.فتيحة طويل، جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر

The cultural context of the concepts and dimensions of sustainable development

Dr. FATIHA TOUIL, University Mohamed Khedr Biskra, Algeria

ملخص: تسعى هذه الدراسة إلى إبراز الوظيفة التي تؤديها التوجيهات القيمية لمفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، والتي تتميز بمجموعة من المعايير والأنساق الرمزية، والتي تحتل أهمية علمية كبيرة، لما تحمله من معاني ودلالات توضح العلاقة بين أبعادها الثلاث ، على اعتبار أن هناك مفاهيم ترمز إلى أكثر من معنى، مما يترتب علينا تحديد مفاهيم التنمية المستدامة وفق أبعادها، تحديدا محكما وعلميا؛ حتي يزيل الغموض أمام القارئ، ويوجه فهمه نحو فكرة معينة، يوضح ويحلل بها المعاني والدلالات الإجرائية للمفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التوجيهات القيمية، أبعاد التنمية المستدامة،

Abstract: This study aims to highlight the role played by the value directives of the concepts of sustainable development and their social, environmental and economic dimensions, which are characterized by a set of standards and symbolic systems, which occupies great scientific importance because it has meanings and indications illustrating the relationship between its three dimensions, On the grounds that there are concepts that symbolize more than meaning ,Which will lead us to define the concepts of sustainable development according to its dimensions, in particular, arbitrarily and scientifically; to remove the ambiguity in front of the reader, and directs his understanding towards a particular idea, clarifying and analyzing the meanings and procedural implications of the concepts of sustainable development and its dimensions.

Key words: sustainable development, value directives, Dimensions of sustainable development.

مقدمة:

لقد ظهرت التنمية المستدامة، كوسيلة ورؤية جديدة للتغلب على المشكلات البيئية، ومرحلة ترفض الحداثة بعقودها المتعثرة مع التنمية، وتدعو للعودة إلى التوافق مرة أخرى مع الطبيعة، القائمة على الخصوصية التاريخية لكل مجتمع، والتي تكتسب دلالتها الحقيقية على التقدم القائم وفق قضية أخلاقية وإنسانية اتجاه أجيال الحاضر والمستقبل. إذ تتطلب عصرا جديدا من النمو الاقتصادي ينطوي على ما هو أكثر من التمويل، ساعية للتغيير في مضمون النمو مما يجعله أقل كثافة في استخدام الموارد البيئية، ولا تنكر أهميته وتوسعه، بل تريد له أن يكون نموا أكثر إنصافا، نموا فعالا وفي الوقت نفسه مستداما، وتوسيع خيارات الناس في الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشة كريمة، ويحصلوا على حياة أكثر رعاية وأمنا من الجريمة والعنف، بإتاحة حرية المشاركة لهم في القرارات التي تمس حياتهم وحرياتهم، وللانتفاع بقدراتهم المكتسبة في المجالات الشخصية والإنتاجية والثقافية، مع الحاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد البيئية؛ للحد من التلوث والتدهور البيئي، من أجل عدم خلق ديون اجتماعية وبيئية للأجيال القادمة.

من هنا كانت الحاجة إلى توضيح وظيفة النسق الثقافي لمفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها، والتي تلعب دورا بالغ الأهمية من خلال توجيهاتها القيمية لمفاهيم التنمية المستدامة، والتي تحتل أهمية علمية كبيرة، لما تحمله من معاني ودلالات توضح العلاقة بين أبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإيجاد توازن بين الرخاء الإنساني الاقتصادي، والثقافية المدنية، واستدامة الموارد الطبيعة البيئية، لتزويد الإنسان بالمعرفة والمهارة للتثقيف المستمر، لمساعدته في إيجاد حلول جديدة لقضاياه البيئية والاجتماعية والاقتصادية، من أجل جعل العالم صالحا لمعيشة هذا الجيل والأجيال القادمة، وتفعيل الاستدامة والعمل على أن تكون غاية وليست توعية ونظريات فقط، خاصة وسط الجدل المستمر حول المقصود بالتنمية المستدامة؟.

1.النسق الثقافي ; Cultural system

1.1 مفهوم النسق الثقافي:

يعتبر مفهوم النسق الثقافي بأنه:" التوجه المعياري للفعل يعمل من خلال رموز إدراكية وتغبيريه وتقويمية"(الحوراني، 2006، ص169).

يبز هذا التعريف الأنساق الرمزية الثلاثالمشكلة للنسق الثقافي، والتي يتشيد من خلالها فعل الانسان لإستدماج مفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها،ضمن عملية إدراكية وتعبيرية وتقويية.

كما يشير النسق الثقافي إلى: مجموعة القيم والمعايير التي تساعد على خلق التضامن والولاء، والضبط وتؤكد على أن النسق الاجتماعي يتصف بقدر من الثبات النسبي عبر الوقت(روشيه، 1981، ص106).

يوضح هذا المفهوم العمليات التفاعلية العلائقية المتوقعة من أفراد المجتمع، المدفوعين بموجب الميل لمجموعة من المعايير والقيم التي تخلق روح المسؤولية للإنسان المتضامن،المنضبط مع البيئة والمحقق للتنمية المستدامة إلى أقصى حد ممكن، من الإشباع الذي يتخلل علاقته بموقفه وتعريفه له؛ مفاهيم مشتركة مبنية ثقافيا.

في حين يتحدد مفهوم النسق الثقافي عند بارسونز" الذي يعتبره المعنى والنسق الرمزي هما وحدته الأساسية، ومن أمثلة هذه الانساق الرمزية المعتقدات الدينية، واللغات والقيم الوطنية. وكما يمكن أن يتوقع فإن بارسونز يركز في هذا المستوى على القيم المشتركة"(والاس،2011-2012، ص67).

في هذا التعريف يبن بارسونز بأن القيم المشتركة هي الوحدة الأساسية المكونة للنسق الثقافيوالمستمدة أصلا من مختلف المعاني الرمزية التي تشمل المعتقدات الدينية، واللغات والقيم الوطنية.

وعليه يمكن القول أن النسق الثقافي في هذه الدراسة يشير إلى الأنساق الرمزية والتوجيهات القيمية التي تشمل على مفاهيم التنمية المستدامة التي يحددها العلماء ضمن مجلات أو اتجاهات معينة؛ يتم استدماجها من قبل أفراد المجتمع؛ الذين يجعلون من مفاهيم التنمية المستدامة، ملكية خاصة بهم، ضمن الطريقة أو العملية التي يتفاعلون بموجبها، لتبين أبعادها في الواقع.

2.1 توجيهات النسق الثقافي نحو التنمية المستدامة:

التوجيهات القيمية الادراكية: وتشمل المعتقدات والأفكار المرتبطة بتعريف الفاعل لقضايا البيئة والتنمية المستدامة، والموجودات والمكونات الاجتماعية التي تتفاعل معها، إذ أنها تعكس فهم ودلالة الواقع البيئي وقيمة الموجودات بالنسبة للفاعل، ليشمل الحرية والإرادة الحرة، والآخر، والكل الاجتماعي، والمصلحة العامة، باعتبارها قيم وجودية تحويها بنية النسق الثقافي التي تفتح بنية الإدراك الاجتماعي والمعتقد حول البيئة والتنمية المستدامة ليكون حاضر في عقول أعضائه.

التوجيهات القيمية التقويمية: وتتضمن هذه التوجيهات مفاهيم وأفكار عن الحكم والتفسير المرتبط بالاختيار بين مسارات مختلفة للفعل البيئي، بحيث يضمن الأخلاق البيئية، ومراعاة حقوق الآخرين، واحترام انتماءاتهم ومعتقداتهم وتغليب العام على الخاص من أجل تنظيم الفعل البيئي بالاستناد إلى إطار مرجعي ومشترك تعمل على إثره هذه التوجيهات القيمية التقويمية على توجيه الفاعل إلى التكيف مع متطلبات التوجيه المعياري للبيئة ككل لتتحقق العلاقة الارتباطية للفاعل مع البيئة والتنمية المستدامة بكل أبعادها، من خلال انضباط أداتيه الفاعل وفق مقتضيات الأخلاق البيئية والمصالح الكلية لحماية البيئة والتنمية المستدامة.

التوجيهات القيمية التعبيرية: وتتمركز هذه التوجيهات القيمية التعبيرية حول ضبط انفعالات النفس وإدارة التفاعل والإدارة السليمة للصراع، وتهذيبها في السياق العام بما يتوافق مع طبيعة المواقف البيئية. والتي تظهر بصورة الغيرة والحمية على مصالح البيئة وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها(محمد الحوراني، 2013، ص117-118).

حيث ستعمل هذه التوجيهات القيمية للنسق الثقافي من خلال وظيفة الكمون (إدارة التوتر وحفظ النمط) على توضيح مفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها،لإبراز الفضيلة والاحترام المتبادل لتأمين الحقوق الأساسية للأجيال الحاضر والمستقبل، والعمل كوسيط بين البيئة وبين البيئة والفاعلين، وتوفير الاستقلالية والحرية لاختيارات الأفراد والجماعات، والحد من تمايزات القوة وضبطها، وتجنب الشروط المسبقة للثورة والصراع، من خلال فرض إرادة الذوات الفاعلة، وإعادة الاعتبار إلى الإرادة البشرية في عملية التغيير على أساس إدراكي وتقويمي منظم، بحيث تخضع

البنى البيئية إلى إرادة الذوات الفاعلة لتصبح ذوات اجتماعية(الحوراني، 2013، ص120-121)، تضمن تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعرف على الموارد البيئية المتجددة وغير المتجددة، وعلى التراث الحضاري والطبيعي، وأيضا التعرف على أهمية المشاركة الجماعية في تنمية المجتمع والتنمية السياحية، وعلى دور المنظمات العالمية في حماية البيئة، ويتذكر الفاعل دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تحقيق البرامج التنمية، و يظهر المسببات الطبيعية التي تخل بتوازن البيئة، وعليه أن يدرك الأبعاد البيئية ومكوناتها، ويميز علاقة التكنولوجيا والتقنية المثمرة والمدمرة بالبيئة ، ويلخص تأثير النمو الاقتصادي على تدهور البيئة، ليستنتج التأثيرات الضارة على صحة الإنسان من جراء التلوث ويبين أهم مصادر هذا التلوث،ويشير إلى ضرورة الرعاية الصحية ويبين تأثير الأنماط الاستهلاكية للإنسان على استنزاف الموارد البيئية، ويعمل على تنظيم حقوق الإنسان، ويبرز الآثار البيئية المترتبة على النمو السكاني، ويشير إلى طريقة الاستهلاك الرشيد للموارد البيئية، ليوضح العلاقة بين مستويات الإنتاج ونوعية البيئة.

كما تسعى لشرح أساليب التخطيط الحضري لحماية البيئة ويستنتج أثر العنف والجريمة على التدهور البيئي، يدرك أهمية التوازن في النظام البيئي، يحدد العلاقات بين الإنسان والموارد البيئية، يشير إلى رمي القمامات في الأماكن العامة يلحق الأذى للآخرين، يكتشف الاعتبارات الواجب مراعاتها في صنع القرارات البيئة وإدارة مواردها، يتعرف التلميذ على دور التعليم في الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية، يشرح أثر الفقر في استنزاف الموارد البيئية، توضيح عوامل الهجرة التي تؤثر على البيئة في المدن، يتعرف التلميذ على دعم برامج تنظيم الأسرة، يتعرف على مصادر الطاقة البديلة لمواجهة الاحتياجات المستقبلية، توظيف بعض القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة، يبين للتلميذ دور العدالة في توزيع الموارد بين الأجيال، يشير إلى دور وسائل الإعلام في التوعية البيئية، يتعرف على أهمية السد الأخضر، يحدد نتائج حروب الموارد البيئية بين الدول الغنية والفقيرة، ويغيب في جميع المستويات الأخرى، يكتشف من ينبغي أن يتحمل ثمن مواجهة المشكلات البيئية.

2. مفهوم التنمية المستدامة Substainable development:

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة؛ من المفاهيم التي عرفت وفهمت وطبقت بطرق مختلفة جدا، مما تسبب في درجة عالية من الغموض حول معنى المفهوم، فالبعض يرى أن التنمية المستدامة هي نموذج تنموي بديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو أسلوب لإصلاح أخطاء وتعثرات هذا النموذج في علاقته بالتنمية، والبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كقضية إدارية وتقنية بحتة؛ للتدليل على حاجات المجتمعات الإنسانية المتقدمة والنامية إلى إدارة فنية واعية، وتخطيط جديد لاستغلال الموارد. ولكن هناك من يتعامل مع التنمية المستدامة، كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات وأولويات النظام العالمي الجديد(المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، أسيسكو، 2002، ص118).

كما تعددت مفاهيم التنمية المستدامة بصورة كبيرة؛ باختلاف وجهات النظر الأكاديمية والفلسفية والتطبيقية، وباختلاف الترجمات العربية لمصطلح Substainable development، فقد تم ترجمتها بأنها مطردة أو أنها قابلة للإطراد، ويرى آخرون أنها قابلة للإدامة، كما يحتج

البعض على أنها مستمرة، ويرى آخرون أنها قابلة للاستمرار ومستديمة ومتواصلة، وأخيرا مستدامة (محارب، 2011، ص170).

فعرفت التنمية المتواصلة، أو المستدامة بأنها: "التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل، من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، ذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي، والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي من خلال استخدام الأساليب العلمية والعملية التي تنظم استخدام الموارد البيئية، وتعمل على تنميتها في نفس الوقت".

يبرز هذا التعريف أهمية البعد البيئي كأحد أهم أبعاد التنمية المستدامة ذات القدرة الاستمرارية والتواصلية في استعمالها العقلاني والرشيد والعلمي للموارد الطبيعية للمحافظة على الموارد الطبيعية والبشرية ومن ثم تحقيق التوان البيئي.

كما تم تحديد مفهوم التنمية المستدامة بأنها: "أساليب علمية مخططة لتحقيق التوازن البيئي بين أنشطة الإنسان وجهوده، والبيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من خلال إستراتيجية واضحة وحسن إدارة وتنظيم وتنمية استخدام الإنسان لموارد البيئة المتاحة، والتي يمكن إتاحتها لتحسين فرص الحياة للإنسان في المجتمع حاضرا ومستقبلا"ل(السروجيي، 2009، ص212).

يوضح هذا التعريف الطريقة الأفضل لحماية البيئة وتحقيق حياة كريمة للإنسان في الحاضر والمستقبل، من خلال الاعتماد على الأساليب العلمية المخططة والمدعمة بإدارة فعالة ومنظمة للاستعمالات الموارد البيئية المتوفرة من قبل الانسان تحقيقا للتوازن البيئي كأحد أهم مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

في حين عرف المبدأ الثالث؛ الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، الذي انعقد في ريودي جانيرو عام 1992، التنمية المستدامة بأنها:" ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه: لكي تتحقق التنمية المستدامة؛ ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها"(دوغلاس، 2000، ص17).

يظهر هذا التعريف عملية الدمج بين مؤشرات البعد البيئي والاجتماعي من خلال التأكيدضرورة الاعتماد على حماية البيئة وتحقيق المساواة بين الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.

كما تم تعريفها بأنها: "تلك التنمية التي تهيئ لجعل الحاضر بمتطلباته الأساسية والمشروعة، دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم، أي استجابة التنمية لحاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها، وهناك من يرى أنها تنمية متكاملة، ويعتبر الجانب البشري فيها وتنميته هي أولى أهدافها، لذلك فهي تراعي

الحفاظ على رأس المال البشري والقيم الاجتماعية، الاستقرار النفسي للفرد والمجتمع، حق الفرد والمجتمع في الحرية وممارسة الديمقراطية في المساواة والعدل"(قاسم، 2007، ص157).

يتفق هذا التعريف مع التعريف السابق بالتأكيد على ضرورة الاعتماد على حماية البيئة وتحقيق المساواة بين الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، مضيفا أهمية الاهتمام بتنمية المورد البشري الداعم الحقيقي لتحقيق التوازن البيئي والتنمية المستدامة.

أما صلاح عباس فيعرف التنمية المستدامة بأنها "صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة؛ تلبية لاحتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والاقتصادية، وإدارتها بأرقى التكنولوجيا والعلم المتاحين، مع ضمان استمرارية الموارد لرفاهية الأجيال التالية"(عباس، 2010، ص17).

لا يخرج هذا لتعريف عن التعاريف السابقة بضرورة الاهتمام بحماية البيئة واستدامة مواردها بأفضل الوسائل التكنولوجية والعلمية، تحقيقا لاحتياجات أجيال الحاضر والمستقبل.

كما تعرف التنمية المستدامة على أنها:" ربط الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية بشؤون البيئة؛ كجانب أساسي في التنمية المستدامة، وخلق هذه الروابط؛ يتطلب طريقة عميقة وطموحا في التفكير في التربية، وهذه الطريقة تتوجه نحو التحليل الناقد عندما نركز على الإبداع والتجربة، وباختصار أنها تتطلب نظاما أخلاقيا مرتبطا بقيمة الهوية الثقافية، وحوار متعدد الثقافات"(جميل، 2008، ص71).

يوضح هذا التعريف أهمية الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، والذي يتحقق بفضل بوصلة أخلاقية تقودنا بالاعتماد علىالثقافة والتربية البيئية إلى تحقيقالمبادئ المستديمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية.

ومن هذه التعاريف يمكن الخروج بهذه النقاط:

-التنمية المستدامة تنمية تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل.

-تراعي البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد البيئية.

-إستراتيجية شاملة في جميع الجوانب الاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والاقتصادية.

-الارتقاء بنوعية الحياة؛ من خلال زيادة قدرة البيئة الاجتماعية على دعم الظروف التي تخدم الإنسان، وتهيئ له الحياة الطويلة السليمة، والمعرفة الواقعية ومستوى المعيشة اللائقة.

-عملية تطوير القدرات البشرية؛ بالتعليم والتربية والتخطيط، وتغيير مطامع الإنسان ومختلف المؤسسات.

مما سبق يتضح أن مفهوم التنمية المستدامة يطرح إشكالا، طالما لا يوجد تعريف مقبول عالميا، بل توجد تعاريف تتماشى مع مختلف التخصصات وأبعاد التنمية المستدامة، مما ضاعف صعوبة إيجاد اتفاق عام حول هذا المفهوم، وقد يرجع ذلك لعدة عوامل منها:

-اختلاف أساليب تحقيق التوازن بين الإنسان والبيئة من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر.

-تباين الاستراتيجيات المتعددة والضرورية؛ التي تحدد أهداف التنمية المستدامة على المدى القريب والبعيد، وعدم وضوحها أو غيابها في بعض المجتمعات.

-تباين التخصصات التي تتناول التنمية المستدامة في اهتمامها بتحديد متطلبات؛ وكيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة(علي، 2012، ص228).

ونتيجة لهذا الغموض حول معنى مفهوم التنمية المستدامة، فقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 توضيح هذا الخلط، وذلك بإجراء مسح شامل لهذا المفهوم، واستطاع التقرير حصر عشرين تعريفا واسع التداول للتنمية المستدامة، وقد حاول التقرير توزيع هذه التعريفات إلى أربعة تخصصات هي كالآتي:

المفاهيم الاجتماعية والإنسانية: فاجتماعيا وإنسانيا، فإن التنمية المستدامة **"**تسعى إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية**"**(محارب، 2011، ص167-168)، من جمع أعضاء المجتمع، لتوفير احتياجاتهم الحاضرة والمستقبلية لأن التنمية المستدامة ليست حركة بيئة فقط بل حركة مجتمع، كما يقول مورين هارت، تسعى لتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بتلبية احتياجات الخاصة للأجيال المستقبل(Barrlmus:1994, P65).

إن هذا المفهوم بين أن التنمية المستدامة ليست طريقة للتحليل، إنها طريقة جديدة للنظر إلى الواقع، إنها تتطلب أن تحقق مجموعة من المؤشرات أهمها:

-نقص النمو الديموغرافي.

-وقف الهجرة الداخلية والخارجية.

-تطوير المشاركة الشعبية للتخطيط للتنمية.

هذا إلى جانب العديد من مؤشرات المجال الاجتماعي للتنمية المستدامة؛ التي سنقف عليها ضمن العنصر الثالث من هذه المداخلة.

ولكن الاعتماد على هذا البعد والجانب من التنمية المستدامة، يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحقيق التنمية المستدامة، مما يتطلب تكامل هذا البعد مع أبعاد أخرى؛ لتحقيق التوازن بين جميع أبعاد ومجالات التنمية المستدامة.

المفاهيم الاقتصادية: حيث يأخذ مفهوم التنمية المستدامة نمطين:

-في دول الشمال الصناعي تعني: تخفيض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا.

-في الدول الفقيرة والنامية تعني: توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب"(علي، 2012، ص228-229).

فالتنمية المستدامة وفق مفهومها الاقتصادي؛ تشير إلى رؤية جديدة للمستقبل، وليست إجابة سحرية، أنها تتطلب:

-ترشيد الاستهلاك في دول الشمال.

-امتناع تصدير النموذج الصناعي لدول الشمال.

-التخفيف من الفقر وحدوثه في دول الجنوب.

-تبني إستراتيجية تنموية تحافظ على الموارد البيئية، وهذا ما سيوضحه المفهوم البيئي الآتي:

المفاهيم البيئية: وتعني التنمية المستدامة بيئيا: "التنمية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل في استخدامها للموارد الطبيعية؛ وخاصة الزراعية والحيوانية والمائية، والمحافظة على تكامل الإطار البيئي في تنظيم الموارد البيئية، والعمل على تنميتها في العالم؛ مما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الأرض"(علي، 2012، ص229).

إن فكرة التنمية المستدامة في هذا البعد البيئي، إنما تدعم القدرة والتحكم في استمرار الموارد الطبيعية، والمحافظة عليها عند الاستخدام من خلال:

-المحافظة على الموارد المتجددة بالدرجة الأولى كالزراعة والحيوانات.

-أهمية تكامل النظام البيئي وتنميته في العالم.

-مضاعفة المساحات الخضراء على الأرض.

ولكن ما يعاب على هذا التعريف؛ أنه لا يأخذ في الحساب مشاكل التلوث، التي تتباين من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى عدم الإشارة لأهمية استعمال الطاقة المتجددة كطاقة الشمس والرياح...، ولكن المطلع على المفهوم التقني والإداري، يجد بعض التكامل لهذا النقص، من خلال تدعيم مداخل جديدة؛ من أجل البحث عن طرق جديدة، تتميز في أهمية استخدام التكنولوجيا الأنظف، كأهم مؤشرات يوضحها المفهوم الرابع.

المفاهيم التقنية والإدارية: ففي هذا البعد تعني التنمية المستدامة:" التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات التطبيقية؛ التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتتيح الحد الأدنى من الغازات والملوثات؛ التي لا تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض والضارة بالأزون".

والملاحظ لهذه التعريفات الأربعة أن لها قاسم مشترك هو أن التنمية لكي تكون مستدامة يجب:

-ألا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية.

-ألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية.

-أن تؤدي إلى تطوير الموارد البشرية (المسكن، الصحة، التعليم، أوضاع المرأة، الديمقراطية، حقوق الإنسان).

-أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية، كما يقول تقرير الموارد الطبيعية(المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة أسيسكو، 2002، ص119).

الأمر الذي بين أن أهمية مفهوم التنمية المستدامة، يكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك الأبعاد والمجالات؛ بوصفه يحيط بأبعاد ثلاثة هي: البعد الاجتماعي، والبيئي، والاقتصادي، بدليل الإجماع المشترك في الأدبيات النظرية للتنمية المستدامة؛ الذي يركز تحليله بصفة رئيسية على الموارد البيئية، والحفاظ على مخزونات الموارد، والثروات الإنسانية والمشيدة والاجتماعية والبيئية على مدى الزمن، كما يؤكد(محارب، 2011، ص169).

ويتفق مع تعريف التنمية المستدامة من وجهة نظر إسلامية، الذي يشير إلى أنها :"عملية متعددة الأبعاد، تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والبعد البيئي من جهة أخرى، ويهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد، والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي، يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض؛ له حق الانتفاع بمواردها دون حق

ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة، على أن يراعي في عملية التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر، دون إهدار حق الأجيال اللاحقة، وصولا إلى الارتفاع في الجوانب الكمية والنوعية للمادة والبشر".

ويتبين من هذا التعريف أنه يتضمن ثلاث عناصر أساسية هي:

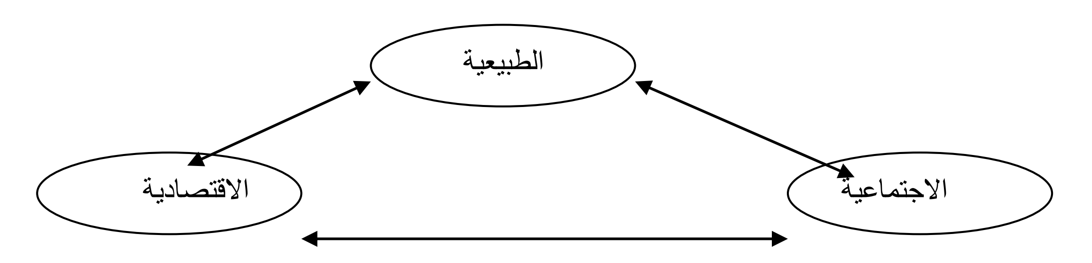
-عملية متعددة الأبعاد تقوم على التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الشاملة من جهة، وبعدها البيئي من جهة أخرى.

-الاستعمال الأمثل للموارد من منظور إسلامي.

-توفير حق أجيال المستقبل من الموارد، والارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للمادة والبشر(المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، أسيسكو، 2002، ص138-139).

ويتضح ذلك من خلال دراسة وفهم العلاقة المتبادلة بين الإنسان ونشاطاته المختلفة؛ التي تتسبب في أضرار حية للبيئة، فهي تستخدم موارد الحاضر وتستهلك موارد المستقبل، وتلوث البيئة وتزعزع استقرارها؛ بكل أنواع المخلفات التي تعد ذات خطر، قصير، وطويل الأمد على الحياة فوق ظهر هذا الكوكب، الذي ليس لنا مسكن سواه حتى الوقت الحاضر(جميل، 2008، 74)، ويدعم استمرارية التنمية؛ مع المحافظة على البيئة لتلبية احتياجات الحاضر، دون الإخلال بالقدرة على تلبية احتياجات المستقبل. ولتحقيق هذا الأمر فإنه لابد من العمل على تفعيل الجهد الذاتي لأفراد المجتمع، من خلال صناعة الإنسان؛ وتكوين رأس المال البشري المحافظ على البيئة والمحقق للتنمية المستدامة، وذلك بالارتقاء بمعارفهم ومهاراتهم، وتشكيل اتجاهاتهم وقيمهم؛ لمساعدتهم في إيجاد حلول جديدة لقضاياهم البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وتحفزهم لكسب رزقهم وتحسين أنماط معيشتهم، وكذا الممارسة الفاعلة في المجتمع، والعيش في نمط حياة مستدام، مما يتطلب منظور شامل من المعارف والتكنولوجيا والقيم والمهارات، التي تساعد الأفراد والجماعات على المساهمة المسؤولة والفعالة في بلورت حل المشكلات البيئية، وتنمية السلوك البيئي وتوفير الحياة الكريمة وسط البيئة (GILLET: 1977.P18-20)،والوصول إلى تنمية متواصلة، من خلال الالتزام بأخلاقيات البيئة الطبيعية والاجتماعية وتنميتها من قبل المجتمع والدولة، والدعوة لها ومعاقبة المنحرف عنها، بتنمية وعي الأفراد واتجاهاتهم الإيجابية وسلوكهم الاجتماعي نحو الحفاظ على البيئة، وترشيد الاستهلاك ومراعاة المصالح العامة قبل الخاصة، عن طريق التربية البيئية ونشر القيم الجمالية والإنسانية، ونشر القيم الأخلاقية والإنسانية التي يمكن تعلمها من المدارس وتطوير المهارات وقدرات التواصل والتفكير الناقد، وكذلك المهارات الاجتماعية اللازمة على تطبيق المعرفة في الواقع واستكشاف موضوعات بيئية على جميع المستويات المحلية والدولية لتحقيق التنمية المستدامة (Reinfried: 2009,p 231).ويتضح هذا التكامل في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): أبعاد التنمية المستدامة.



المصدر: الباحثة.

وسيظهر ذلك وفق العنصر القادم، الذي سوف يعتمد ليتناول بالتحليل والمعالجة نظريا وسيجمع في نقاط تلتقي بين الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية المستدامة كما يلي:

3.أبعاد التنمية المستدامة:

يرى كثير من المتخصصين والباحثين؛ أن التنمية المستدامة بعدما أصبحت متداولة ومتعددة الاستخدامات ومتنوعة المعاني، وغنية بالمكونات والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية المترابطة والمتداخلة والمتفاعلة والمتوازنة، لتحقيق استدامة التنمية كرؤية أخلاقية، تناسب اهتمامات وأولويات النظام العالمي الجديد الذي لا يزال قيد التشكيل، والذي يترتب حاليا جدول أعماله، وكذلك كأسلوب لإصلاح أخطاء وتغيرات النماذج التنموية الغربية السابقة في علاقتها بالبيئة، بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية، كإطار مرجعي جديد، يتزامن بروزه مع بروز مرحلة ما بعد الحداثة، وكقضية إدارية بيئية واعية، وتخطيط جديد لاستغلال الموارد الطبيعية، لتحقيق حاجات الإنسان في الحاضر والمستقبل(عبد الله، 1993، ص95).

هذه الأبعاد التي يمكن التعبير عنها من خلال مفهوم مخزون رأس المال، الذي يمثل كل معطيات ومقدورات المجتمع من خلال:

-رأس المال الطبيعي Natural capital: ويشمل النظم البيئية والموارد الطبيعية.

-رأس المال الإنتاجي Produced capital ويضم الأصول المادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات مما يتطلب وجود:

-رأس المالي الماليFinancial capital: ويقصد به رأس المال النقدي الذي يحتاج لإدارته وتسييره.

-رأس المال البشري Humani capital: ويعني القدرات الإنتاجية للأفراد، سواء الموروثة أو المكتسبة عن طريق الثقافة الاجتماعية السائدة، بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها، والتي تمثل رأس المال الاجتماعي social capital(أبو زيط، 2005، ص69-70)، هذا المفهوم الذي يعكس محتوى ومكونات أبعاد التنمية المستدامة، التي يمكن التمييز بينها فيما يلي:

1.3 البعد الاجتماعي: فكرة التنمية المستدامة من وجهة نظر اجتماعية، تندرج تحت ما يعرف بالبعد الإنساني، الذي يجعل من النمو وسيلة للالتئام الاجتماعي، ولعملية التطوير في الاختيار

السياسي؛ الذي يركز على تخفيف الفقر والبطالة، وتوسيع العدالة الاجتماعية بين أجيال الحاضر وبينهم وبين أجيال المستقبل(الزعبي، 2008، ص153)، ويتم ذلك من خلال:

-الحكم الرشيد؛ الممثل بتنميط السياسات والقواعد، ومدى الشراكة بين القطاعات الرئيسية كالحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وقد أطلق عليه Googouvernance(الغامدي، 2006، ص11)، ومشاركة السكان في مختلف مراحل الاختيارات السياسية، وعلى جميع المنتجات الإقليمية والدولية، ومعالجة بين نماذج التنمية بإتباع وسائل أكثر فاعلية من التشريعات، لتحقيق أهداف صيانة البيئة ضمن مشروع ديمقراطي(بشاينية، 2004، ص43).

-توعية الأفراد والجماعات؛ وتنميتهم بزيادة المعارف والمهارات، من خلال التعليم والتربية البيئية التي تهدف إلى وضع نظام جديد للقيم، وإيضاح القيم السائدة إيضاحا منهجيا في مختلف مراحل العملية التربوية كافة، بإعداد الإنسان الإعداد البيئي الصحيح الذي يجعله قادرا على المحافظة على البيئة، التي تقوده إلى اكتساب قوة الإرادة اللازمة، لإنقاذ ما يراه مناسبا من البيئة، وكيفية التعامل معها ومع مختلف أنماط الاستهلاك وأشكال الحياة الاجتماعية(الطائي، 2010، ص412-414)، بالدرجة الأولى لأن الاعتماد على القوانين لوحدهالا تكون كافية لحماية المصالح المشتركة بدليل أن أول تشريع بيئي صدر عام 1906 من قبل الملك أدوارد الأول ملك أنجلترا خاص بالهواء، يقضي بمنع حرق الفحم، ورغم هذا زادت عملية حرق الفحم وتلوث الهواء أكثر وأكثر (Aldern: 1973, P29).

-تحقيق الاستقرار في النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد على المدن، وذلك من خلال توفير الرعاية الصحية داخل الخدمات الطبية، وتقليل استيراد الأدوية والاعتماد على الذات، وتطوير مستوى الخدمات التعليمية في جميع المناطق لا سيما الريفية، وتحقيق قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية (قاسم، 2007، ص158).

-تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية البيئية على الصعيد الوطني والدولي بين الناس، هذا العنصر المهم الذي تناولته جميع تعريفات التنمية المستدامة، وقامت بتحليل طرق جديدة ومبتكرة لتقييم السياسات الدولية، للوصول إلى نظام عالمي أكثر عدلا، تعالج فيه قضايا العدالة الاجتماعية والمخاوف بشأن عدم المساواة (Mehta: 2009, P11) بين الأجيال البشرية التي لم تأت بعد، والتي تتجاهل مصالحها التحليلات الاقتصادية المألوفة وقوى السوق التي لا تراعي المستقبل، كما لا يمكن التكهن بقيم الأجيال المقبلة وأفضليتها وثقافتها، وأيضا العدالة لمن يعيشون اليوم ولا يجدون فرصا مساوية للحصول على الموارد الطبيعية، أو على الخيارات الاقتصادية والاجتماعية. والأخذ بيد الفئات المحرومة والمستضعفة وتحقيق تنمية مستقلة لها، تتفق مع أوضاعها وخصوصيتها وسياستها، لأن فقر هذه الفئات يشكل عائق في توزيع الدخل والثروة، والتفاوت الطبقي الذي أدى إلى التدهور البيئي، وكذلك العدالة بين الأجيال الراهنة والمستقبلية، للاستفادة من الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع، ورفع مستوى معيشتها دون الإضرار بالموارد البيئية(مصطفى، 2005، ص208-2009).

2.3 البعد البيئي: زاد الاعتماد في العقود التي ظهرت فيها المشكلات البيئية الناتجة عن التنمية الاقتصادية في الشمال، والفقر وضرورات البقاء والافتقار إلى التنمية، إلى اللجوء كرد إلى

استخدام غير عقلاني للأرض وللموارد الطبيعية الأخرى، وتعتبر هذه الأفعال التي تسبب أخطار جسيمة للبيئة وتضع حياة الإنسان وجميع أنواع النباتات والحيوانات والعناصر غير الحية للبيئة؛ بما في ذلك الطقس والتربة على المحك(Valadbigi :2010, P543)، الأمر الذي تطلب ضرورة الحافظ على البيئة والاستخدام الأمثل الذي يسهم في بقاء الحياة البشرية والحيوانية والنباتية، والحيلولة دون استنزافها أو تلوثها وتحقيق التوازن البيئي على أساس مستديم، والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية للاحتياط والوقاية، وضرورة القضاء على الفقر وتحسين مستوى الدخل، ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية، وإنما من منظور حماية البيئة، ولتحقيق ذلك لابد من الاهتمام بالعناصر التالية:

-الثروات والمواد المكتشفة والمخزونة من الطاقة بأنواعها، وبمختلف مصادرها الناضبة والقابلة للتعدد، إلى جانب التنوع البيولوجي؛ والممثل في البشر والنباتات والحيوانات، والمشكلة البيئة كالتخلص من النفايات بكل أنواعها والتدهور البيئي للسواحل، ومشكلة التلوث الذي تتعرض له البيئة بكل مكوناتها، وعلى الأخص المياه والهواء والأراضي، وكل ما يحيط بالإنسان من فضاء خارجي، ومن منبهات سمعية وبصرية تؤدي إلى اختلال التوازن على نوعية الحياة(الغامدي، 2006، ص10-11).

-اختيار تكنولوجيا أنظف وأكفأ لا تسبب الأضرار للبيئة، أو تخفيف منها إلى أقصى حد، وتقوم على استخدام البدائل الممكنة؛ التي تعتمد على الموارد المتعددة والدائمة، والترشيد في استهلاك الموارد غير الدائمة، وإعادة استخدام الفضلات المقاومة المتكاملة للآفات، وإنتاج الغذاء وحفظه وتوفير المياه الصالحة للشرب، والصناعات المقللة للتلوث البيئة، ومكافحة الكوارث البيئية، الأمر الذي يمكن من تلبية احتياجات الناس، وتحسين أساليب حياتهم لاسيما في الدول النامية؛ التي تحتاج إلى تطور تكنولوجيا ملائمة لطبيعتها وإمكانياتها(مصطفى، 2005، ص196).

3.3 البعد الاقتصادي: ويراد منه تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان، وتحسين مستوى الرفاهية له؛ عن طريق نصيب الفرد من السلع والخدمات الضرورية، وعن طريق توفير الاستقرار والتنظيم والمعرفة ورأس المال، وزيادة معدلات النمو في العمليات الإنتاجية، وبالتالي زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات الضرورية، مع العمل على تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي، وذلك عبر تحسين مستوى الاستغلال الكفء وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ورفع مستوى الكفاءة والفعالية للأفراد والمؤسسات المعنية بتنفيذ البرامج التنموية، مع التأكد على عدم تصدير الضغوط البيئية إلى الدول الفقيرة(الترابي، 2005، ص26)، لأن البعد الاقتصادي في التنمية المستدامة، يحدد الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، ويطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقسيمات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية(الزغبي، 2008، ص153).

يبين هذا العنصر أن التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية قائمة على مجموعة من المعايير والأنساقالرمزية، التي تملك مصادر واضحة تستمد شرعيتها من معطيات ومقدورات المجتمع الغني بالمكونات والأبعاد المترابطة والمتداخلة والمتفاعلة والمتوازنةديناميا ضمن نسق من العلاقات المشكلة بين الأفراد والجماعات والمؤسسات والموارد البيئية، وما تنسبهم به من جهود

تعاونية أو يطرحه من احتياجات وضغوطات على النظم الاقتصادية والسياسية والأمنية والبيئية، أو ما تحدثه من إشكاليات تحتاج لتوسيع نطاق قدرات الإنسان وتوظيفها لتلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان، وتحسين مستوى الرفاهية له؛ عن طريق نصيب الفرد من السلع والخدمات الضرورية، وزيادة معدلات النمو في العمليات الإنتاجية لأجيال الحاضر والمستقبل، وبقاء الحياة البشرية والحيوانية والنباتية، والحيلولة دون استنزاف موارد البيئة أو تلوثها وتحقيق التوازن البيئي على أساس مستديم.

4.مؤشرات التنمية المستدامـــة:

مما سبق يتبين أن التنمية المستدامة هي تنمية بأبعاد ثلاث : الاجتماعي والبيئي والاقتصادي، وعند قياس استدامة التنمية لابد من تطوير مؤشرات تغطي هذه الجوانب الثلاث، ويتيح لمتخذي القرارات التنموية أن يعرفوا ما إذا كانوا في الطريق الصحيح، من خلال دلالات على ظواهر وأوضاع معيشية يدركها المرء بالمشاهدة والمتابعة، لمسألة من المسائل التي تستدعي انتباهه؛ من خلال المعايشة والمراقبة لها، على أن تكون واضحة ودقيقة وممثلة ومتكاملة فيما بينها، وقيمة المؤشر متناسبة مع مستوى مجال التنمية المستدامة، والموازنة بين مختلف أبعادها وبين الناحية النوعية والكمية عند اختيار المؤشر لتسهيل جميع البيانات واستخدامها في الدراسات العلمية(الجوارنة، 2009، ص47-49).

وقد وافقت لجنة التنمية المستدامة للإدارة الشؤون الاقتصادية، والاجتماعية للأمم المتحدة في دورتها الثانية عام 1995، على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة، يحتوي على قائمة مكونة من 134 مؤشر للتنمية المستدامة، نشرت عام 1966 في وثيقة تعرف باسم الكتاب الأزرق، سميت بمؤشرات الضغط والحالة والاستجابة،-pressure-state réponseinaicators، لأنها تميز بين مؤشرات الضغط البيئية كالنشاطات الإنسانية، التلوث... ومؤشرات تقييم الحالة الراهنة كنوعية الهواء والمياه والتربة، والمؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، لتغطي بذلك جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، والبيئية والمؤسسية للتنمية المستدامة(الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2001، ص7-8).

حيث تتمحور هذه المؤشرات على مجموعة من القضايا التالية : المساواة الاجتماعية، الصحة العامة العلم، النوع الاجتماعي، الاستهلاك وأنماط الإنتاج، الأمن والسكن، والسكان، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، الغلاف الجوي والأراضي، المياه، التغذية، التنوع الحيوي والنقل والطاقة والنفايات الصلبة والخطرة، الزراعة، التكنولوجيا الحيوية، التصحر والجفاف، التجارة والغابات والسياحة والقوانين والتشريعات وللأطر المؤسسية(وردم، 2003، ص211)، مع العلم أن كل مؤشر من هذه المؤشرات، مبين في بطاقة منهجية مفصلة تبين التعريف ومناهج الحساب، ومعايير اختيار المؤشر من طرف منظمة الأمم المتحدة، وقد طلب من البلدان أن تختار من بين هذه المؤشرات، تلك التي تتوافق مع أولوياتها الوطنية وأهدافها وغايتها. وفيما يلي سنعتمد على شرح مفصل يتم في صياغة تطبيق المؤشرات من منظور الأبعاد السابقة للتنمية المستدامة:

1.4 المؤشرات الاجتماعية:

-التخفيف من أوضاع الفقر وحدوثه، ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.

-الصحة العامة ونوعية الحياة وتقاس بحالة التغذية، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة والوفيات النفاسية، إلى جانب نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة، وخدمات صحية وصرف صحي، مع مراعاة عدد الأطباء والممرضين للمواطنين، لاسيما الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة ومحصنون تحصينا كاملا.

-التعليم؛ ويراعي فيه معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، ومقدار الإنفاق على مراحل التعليم المختلفة، كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي أو الناتج القومي الإجمالي(مصطفى، 2006، ص454-455).

-الأوضاع الديمقراطية بدعم برامج تنظيم الأسرة، خاصة في الدول التي تتميز بمعدلات نمو سكاني سريعة جدا، بهدف الحفاظ على البيئة والتوعية والتربية، والالتزام من خلال تخفيض النمو السكاني، الذي يتوافق مع معدلات التنمية والقدرات البيئية.

-دعم دور المرأة في التنمية المستدامة؛ باعتبارها محور التنمية، وهي ضحية في ذات الوقت وإن كانت متهمة بعداء البيئة(قاسم، 2007، ص159).

-السكن الذي يقاس بمؤشر نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص، الذي يرتبط مع الازدحام والبناء المركز، لا سيما في المدن الكبرى؛ التي تتأثر شروط الحياة في مستوطناتها بالوضع الاقتصادي، ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة والجريمة، وسوء التخطيط والهجرة، ونسبة المشردين الذين لا يجدون مأوى ملائم لحقوقهم الإنسانية في العيش في مسكن آمن ومريح ومستقل.

-الأمن؛ ويقاس من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة، كالجرائم ضد الأطفال والمرأة، وجرائم المخدرات والاستغلال الجنسي، والإرهاب وغيرها مما يقع في بنود الأمن الاجتماعي.

-المساواة الاجتماعية، كأحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، لأنها تعكس درجة كبيرة لنوعية الحياة والمشاركة العامة، والحصول على فرص الحياة، وترتبط بالعدالة والشمولية في توزيع الموارد، وإتاحة الفرص وإيجاد القرارات، وتقاس بجميع تلك القضايا السابقة، إلى جانب المساواة في النوع الاجتماعي، من خلال حساب معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل(وردم، 2003، ص211-213).

2.4 المؤشرات البيئيـــة:

الغلاف الجوي الذي يندرج ضمن إطاره التغير المناخي وثقب الآزرون ونوعية الهواء، التي لها تأثيرات مباشرة على صحة الإنسان، واستقرار وتوازن وتأثيرات غير قابلة للانعكاس والتراجع، نتيجة استخدام الإنسان للفحم الحجري، ومصادر الطاقة الملوثة وإشعاعات ثاني أكسيد الكربون،

والعديد من المركبات والموارد الملوثة الأخرى من المصانع ووسائل النقل، وللغلاف الجوي ثلاث مؤشرات هي:

-التغير المناخي، ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاث ثاني أكسيد الكربون.

-نوعية الهواء؛ ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في المحيط وسط المناطق الجغرافية.

-ترقق طبقة الأزون، ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للآزون.

ضرورة استخدام منهج متكامل للإدارة الأنظمة البيئية والأراضي، تأخذ بعين الاعتبار قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية بالموارد وعدم استنزافها، والعمل على حماية الأراضي من التلوث والتدهور والتصحر، وغيرها من أشكال التأثيرات على الموارد، ولاستخدام الأراضي مؤشرات أهمها:

-التصحر الذي يتم قياسه من خلال حساب نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر، مقارنة بمساحة الأراضي الكلية.

-الزراعة؛ التي يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.

-الغابات؛ ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات.

-البحار والمحيطات والمناطق الساحلية؛ التي يتم قياسها من خلال مؤشرات:

-المناطق الساحلية؛ التي تقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

-مصادر الأسماك؛ ويقاس بوزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

المياه العذبة: والتي تمثل عصب الحياة الرئيسي، والعنصر الأكثر أهمية للتنمية، وتعتبر من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث، ويتم قياس التنمية المستدامة من خلالها ضمن مؤشر نوعية المياه، حيث يراعي تركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا الموجودة في المياه، أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية، التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

التنوع البيولوجي: ويتم قياسه من مؤشر الأنواع؛ ويتم قياسها بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض، أما المؤشر الثاني فهو الأنظمة البيئية؛ التي يتم حسابها بنسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية، وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة(وردم، 2003، ص214-218). حيث يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال إنشاء المحميات الطبيعية الحيوية واسعة الإنشاء، واستخدام الأشجار القائمة واستغلالها بطرق متنوعة، مع مراقبتها باستمرار وإجراء الدراسات والبحوث البيولوجية ودعم التربية البيئة، والدعوة للعمارة الخضراء، والحد من استنزاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وتنظم استخدامها فيما بينها لمصلحة أجيال الحاضر والمستقبل، وتعمل على تحقيق التوازن البيئي؛ معيار الضبط للتحقيق التنمية المستدامة(قاسم، 2007، ص160).

3.4 المؤشرات الاقتصادية:

البيئة الاقتصادية: من أولويات قياس التنمية المستدامة؛ العمل على تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة، لها علاقة مباشرة بالتنمية، وتعكس طبيعة تأثيرات السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية، إلى جانب ما تساهم به التحديات التي تضعها التجارة العالمية، وزيادة معدلات الاستهلاك التي تعطي إحساسا لنمو اقتصادي كبير، ولكنه في الواقع يخفي حقيقة التدهور البيئي والاجتماعي، إلى نسبة السياسات الاقتصادية الرأسمالية، لذلك يتم وضع هذه المؤشرات التي تعتمد على:

-الأداء الاقتصادي، الذي يتم قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.

-التجارة، ويمكن قياسها بالميزات التجاري ما بين السلع والخدمات.

-الحالة المالية، والتي تراعي عند قياس قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، وكذا نسبة المساعدات التنموية الخارجية، التي تم تقديمها والحصول عليها مقارنة بالناتج القومي المحلي.

أنماط الإنتاج والاستهلاك كأهم قضية اقتصادية في التنمية المستدامة؛ التي تم تحديد مؤشراتها من خلال:

-استهلاك المادة، التي تقاس بمدى كثافة استخدام المادة لكل الموارد الخام الطبيعية في الإنتاج.

-النقل والمواصلات؛ ويتم قياسها بالمسافة التي تم قطعها مستوى كل فرد مقارنة بنوع المواصلات(وردم، 2003، ص218-219).

الطاقة؛ وتقاس عن طريق الكثافة الطاقية، وتحدد من خلال العلاقة بين استهلاك الطاقة النهائية وبين الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بهدف إبراز فاعلية أنظمة إنتاج الطاقة(الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2001، ص14).

إنتاج وإدارة النفايات، وتقاس من خلال الردم الصحي، الحرق وإعادة التدوير النفايات، مع اتخاذ إجراءات تكفل تحقيق التنمية المستدامة، بتقليل حجم هذه النفايات وفرض ضرائب عليها، وتشجيع ودعم الاستثمارات في هذا المجال(قاسم، 2007، ص160).

لقد ساهم هذا العنصر في بلورة وظائف وأدوار إيجابية، تهتم بالجوانب الدينامية لقياس التنمية المستدامة،من خلال شرح مفصل لصياغة وتطوير وتطبيق مؤشرات التنمية المستدامةالتي تختلف باختلاف معطيات الزمان والمكان الكمية والنوعية،وباختلاف أهداف التنمية المستدامة في حد ذاتها،من منظور أبعادها الثلاث الاجتماعية والاقتصادية والبيئية،مما يساعدالمؤسسات التخطيطية والتنبئية على تطبيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية كبنية تحتية.

5.نتائج الدراسة النظرية:

-لا يوجد تعريف موحد للتنمية المستدامة، نتيجة اختلاف وجهات النظر الأكاديمية والفلسفية والتطبيقية، حيث تضع كل دولة تعريف يتماشى ووضعها البيئي والاجتماعي والاقتصادي.

-للتوجيهات القيمية للنسق الثقافي وظيفة تتمثل في وظيفة الكمون (إدارة التوتر وحفظ النمط)، والتي تعمل على توضيح مفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها واستدماجها لأفراد المجتمع.

-ضرورة إدراج التوجيهات القيمية لمفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها في مؤسسات التنشئة الاجتماعية النظامية وغير النظامية.

-تعتبر التنمية المستدامة أهم الاستراتيجيات التنموية لحد الآن.

-إعداد قائمة بالمؤشرات الجيدةلأبعاد التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية؛ وتقويم دورها في تطبيق التنمية المستدامة وادخالها في برامج التعليم المختلفة التي يجب أن تنطلق منها هذه التنمية.

-تقتضي متغيرات الواقع المعقد، تحليل هذا الواقع وفق رؤية متعددة الأبعاد، تستند الى التكامل بين مستويي التحليل الكلي والجزئي للأنساق الثقافية لمفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها.

خاتمة:

أكدت هذه المقالة أن للتنمية المستدامة كنسق اجتماعي أبعاد تعترف بالعلاقات بين الحاجات الإنسانية في الحاضر؛ دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجياتها، وبين البيئة الطبيعية، وهي علاقة طويلة المدى جديدة ومتجددة بين الناس ومعيشتهم، وهي التي يمكن أن تضع الإنسان في المقدمة، ومرتبطة بنسق ثقافي وبتوجهات قيمية صيغت وفق أهداف عقلية، ونظريات التعاطف والعدالة والمشاركة العالمية التي يحياها الناس، والعمليات التفاعلية التي يدرك بها الناس علاقتهم بالآخرين، ولكنها دعوة للتفكير المتكامل المرتبط بالنظم الواقعية للحياة اليومية والاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بشؤون البيئة الطبيعية، وتتطلب من دول العالم خطوات جذرية لمواجهة المشكلات المرتبطة عن الاستهلاك والإنتاج وما يترتب عليها، وأن تعمل على تنمية المساواة والتخفيف من حدة الفقر وتعزيز العدالة والديمقراطية والمشاركة الشعبية، وأن تتبنى استراتيجيات تنموية تستفيد منها كل فئات المجتمع، وأن تواجه المشكلات البيئية الخطيرة كمعوقات للتنمية المستدامة على أرض الواقع، التي تتطلب لتكاملها قدرات على التكيف والتوافق من خلال نسق أخلاقي، يستطيع بأجزائه التكيف مع التحولات التي تظهر على الحياة اليومية، ويعمل وفق دور الجزء في الكل لتحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

1.أبو زيط ماجدة(2005)، قياس التنمية ومعاييرها، مجلة الزيتونة للدراسة والبحوث العلمية، ج3، ع1، سلسلة العلوم الإنسانية، الأردن.

2.الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا(16-13مارس،2001)، وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا، بحث مقدم إلى الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة المغرب.

3.بشاينية سعيد(2004)، من التنمية الشاملة إلى التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،ع09، جامعة باتنة.

4.جميل محمد السيد (2008)، دور مدرسة التعليم الأساسي في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة. ج1، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جمعية الدعوة والإسلام العالمية، تونس.

5.الجوارنة المعتصم بالله، ديمة محمد وصوص(2009)، التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن.

6.الحوراني محمد عبد الكريم(2006)، القوة وإنتاج المعنى في الفعل الاجتماعي، قدمت هذه أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
7.دوغلاس موسشيت(2000)، مبادئ التنمية المستدامة،ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة.
8.روشيه جي(1981)،علم الاجتماع الأمريكي دراسة لأعمال تالكوتبارسونز، ط1، دار المعارف، القاهرة.
9.الزعبي علي زيد(2008)، كفالة التنمية المستدامة في البلدان العربية مقاربة سوسيوثقافية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع102، شركة المجموعة الكويتية للنشر والتوزيع، الكويت.
10.السروجي طلعت مصطفى(2009)،التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة.
11.الطائي إياد عاشور، محسن عيد علي(2010)، التربية البيئية، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت.
12.عباس صلاح(2010)،التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
13.عبد الله عبد الخالق(1993)، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية –العرب والتنمية وقمة الأرض، مجلة المستقبل العربي، ع 176، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، لبنان.
14.علي ماهر أبو المعاطي(2012)، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة: معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية، ط1، سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية الكتاب الثامن، المكتب الجامعي الحديث، مصر.
15.الغامدي عبد العزيز بن صقر(2006)، تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية نموذجا، بحث مقدم للملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم، بيروت.
16.قاسم خالد مصطفى(2007)، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
17.محارب عبد العزيز قاسم(2011)، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، الأزارطية، الإسكندرية.
18.مصطفى محمد سمير(2006)، إستراتيجية التنمية المستدامة، مقاربة نظرية وتطبيقية:الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، مقدمة عامة، ط1، ج1، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت.
19.مصطفى مريم أحمد وإحسان حفيظي(2005)، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية،الأزارطية الإسكندرية.
20.المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، أسيسكو(2002)، العالم الإسلامي والتنمية المستدامة الخصوصيات والتحديات والالتزامات، مطبعة أليت سيلا، المملكة المغربية.

21.وردم باتر محمد علي(2003)، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

22.valadbigi Akbar, shahabGhobadi(2010), sustainabledevelopment and environmental challenges, European journal of social sciences,vol13, N04.

23.Barrlnus(1994),Environment growth and development. The concept and strategies of sustainability. London.

24.Gillet, Margret(1977), Unesco Conferenceon Environmental EdricationTibpsiGeorglaNews Letter With TheIntenationalBurerauofEducationtUnescond V,NO,U,DE,Cenber.

25.Aldern, G.P(1973), Mansa global ecologicalin,JolmHoldren et al,eds, population perspective, San Francisco,Free-man,cooper and co.

26.Mehta Ruchi(2009, March 19-21), Sustainable development,How far is it sustainable? Proceedin GS of international conference on energy and environment.

27.Rein fried Sybille(2009, November), Education for sustainable development and the Lucerne declaration, GUEST editorial international research in geographical and environmental education, Vol.18, N04.

العملية الرقابية وأهميتها في الحد من السلوكات الإنحرافية في المؤسسة

د.توفيق درويش، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2- الجزائر

Types of control and their importance in reducing deviant behaviors

Dr. derouiche toufik, University mohamed lamin debbaghine setif2, Algeria.

ملخص: إن عملية الرقابة في أي مؤسسة مهما كان نوعها ونشاطها لها من الأهمية الكبيرة في الحد من السلوكات الإنحرافية والأخطاء وتصحيحها ومعالجتها بما هو متاح من صلاحيات وإمكانيات، ونظرًا لاختلاف الأفراد الممارس عليهم الرقابة من حيث خصوصيتهم الوظيفية، والشخصية وقناعاتهم وثقافتهم وظروف العمل التي يعملون بها، يتطلب اختيار طريقة مناسبة تتوافق مع هذه الإختلافات.

فكثيرًا ما نجد تذمر ومعارضة العمال لنوعية الرقابة المتبعة في المؤسسة مما جعل منها عملية غير فعالة وغير مجدية وفي كثير من الأحيان تأتي بنتائج عكسية، بالإضافة إلى صعوبات ميدانية في تطبيقها، ولذلك لابد من حسن اختيار القائمين بعملية الرقابة وتدريبهم وتوجيههم التوجيه السليم والمناسب لطبيعة خصوصية المؤسسة والعاملين بها، وهذا ما سنحاول التركيز عليه في هذا المقال بالتطرق لمفهوم الرقابة وأهميتها وأهم الأنواع الرقابية محاولين إبراز الفئات والظروف المناسبة لتطبيقها.

الكلمات المفتاحية: مفهوم الرقابة، أهمية الرقابة، أهداف الرقابة، أنواع الرقابة، السلوك الانحرافي.

ABSTRACT: The process of control in any institution, of any kind and activity, has a great importance in reducing and addressing them with the available powers and capabilities; and because of the different types of workers in terms of their functional and personal features , their convictions, and their culture and the circumstances of the work they do, all of that requires choosing an appropriate method that corresponds to these differences, we often find campaints and opposition of the workers to the supervision fallowed quality in the institution, which would make it ineffective, useless and often counterproductive, in addition to that, there are other difficulties related to the application of this process which require the selection, training and guidance of the supervisors of this procedure as well as the good monitoring of those supervisors to be congruent with the special nature of the institution and its personnel, this is what we will try to focus on in this article by addressing the concept of oversight and its importance, and the most important types of oversight in attempt to highlight the categories and the appropriate conditions for its application.

key words: The concept of censorship, The importance of censorship, The objectives of oversight, Types of control, Behavior.

مقدمة:

إن نجاح المؤسسات في تحقيق أهدافها المحددة يرتبط بمدى الإنسجام والتناغم بين مجموعة من العناصر والإمكانيات المادية والمعنوية، متمثلة في الإمكانيات المادية المتاحة، والخطط والأهداف والتشريعات القانونية، والموارد البشرية وكفاءتها وثقافتها والتزامها بالمعايير الوظيفية لأداء المهام الموكلة لهم، ومن أجل تحقيق هذا الانسجام لابد من وجود نظام رقابي فعال يساهم في تحقيق الأهداف المسطرة وتصحيح الانحرافات والأخطاء التي تعيق الوصول إليها.

ولذلك فالرقابة عملية ضرورية لكل مؤسسة حتى يتسنى لها النجاح والفعالية المطلوبة لتحقيق أهدافها، فكل مؤسسة لها معاييرها الخاصة بها التي تحدد سلوك العاملين، ومستويات الأداء المطلوب تحقيقها ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف، ويتمثل دور الرقابة في منع التصرفات والسلوكات التي لا تتوافق مع معايير السلوك ومستويات الأداء المرغوبة والمحددة، والإبقاء على الأساليب والسلوكيات المناسبة التي تتوافق مع المعايير المحددة للأداء، كما تعمل على تصحيح وتعديل أو إلغاء السلوكيات المسببة لتعطل العمل والإنجاز وتحقيق الأهداف، ولذلك تظهر أهمية العملية الرقابية في الحد من السلوكات السلبية والإنحرافات الوظيفية التي تعرقل السير الحسن للعمل والإنتاج وتعرقل تنفيذ الخطط المرسومة وتحقيق الأهداف المسطرة، وعلى هذا النحو سيكون تناولنا لموضوع الرقابة كعملية لتحسين أداء العاملين وتصحيح جوانب النقص في مستوى الأداء ما يساهم في تحقيق الأهداف المسطرة من خلال التطرق لمفهوم الرقابة، أهدافها وأهميتها، أهم التقسيمات المختلفة للرقابة مع بيان مجالات تطبيقها حسب الضرورة.

1. ماهية الرقابة وطبيعتها:

نظرًا لأهمية العملية الرقابية سواءً من حيث متابعة تنفيذ النشاطات والمهام وفق ما هو محدد في الخطة أو المعايير المتفق عليها للأداء، أو من حيث مساهمتها في تصحيح وتعديل الأخطاء التي يقع فيها العاملين خلال أدائهم لوظائفهم، أو من حيث إعادة النظر في المعايير والخطة والأهداف بناءً على المستجدات والمتغيرات التي لم تكن في الحسبان باعتبار أن الخطة قائمة على توقعات وافتراضات محتملة فقط، ما أدى إلى إهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين والمختصين إلى توجيه اهتمامهم بالعملية الرقابية وتخصيص أبحاث ودراسات للبحث عن أهم الأساليب الرقابية والشروط الضرورية لها، التي بإمكانها أن تساعد على تحقيق الإنضباط الوظيفي ورفع مستويات أداء العاملين ودافعيتهم، ونظرًا لاختلاف توجهات الباحثين واختصاصاتهم، اختلفت وجهات نظرهم لمفهوم الرقابة، ونحن في تناولنا لتحديد معالم الرقابة سنحاول طرح وجهات النظر المختلفة لمفهوم الرقابة.

1.1 مفهوم الرقابة:

لقد اختلفت المفاهيم كما أشرنا سابقا لتعدد التوجهات والإختصاصات، واختلاف طبيعة وهدف الرقابة وأساليبها ومن التعاريف التي تناولت مفهوم الرقابة ما يلي:

ففي تعريف **لصلاح الشنواني** إذ يرى الرقابة بأنها: "وظيفة إدارية تنطوي على قياس وتصحيح أعمال المساعدين والمرؤوسين بغرض التأكد من الأهداف الموضوعة والخطط المرسومة قد تحققت ونفذت، وعلى ذلك فهي وظيفة يقوم بها الرئيس لمجموعة من الأفراد للتأكد

من أن ما أنجز فعلا يتفق مع ما كان مطلوبا القيام به"(صلاح الشنواني1997، ص200)، يتضح من هذا التعريف أن عملية الرقابة هي مراقبة أعمال المرؤوسين لتصحيح ما يقومون به إذا لم يتماشى مع الخطة المرسومة، وهذا غير كافي لتحقيق الفعالية الرقابية والتي تشمل على الرقابة الذاتية والرقابة الخارجية التي يقوم بها المسئول المباشر لهذه الجماعة أو هيئة مهمتها تنحصر في الرقابة على أعمال وسلوكات العمال على أدائهم، فالرقابة عملية اشمل من أن يقوم بها فرد معين أو مجموعة أفراد على مجموعة أخرى تقوم بالعمل، فتشمل أيضا رقابة العمال على أداء بعضهم البعض ليس بغرض الوشاية للمسئولين كما يراه الكثير من الناس وإنما لزيادة وحدة الجماعة وتعاونها وتماسكها لإنجاز العمل على النحو المرغوب والمطلوب لتحقيق أهداف المؤسسة، كما تشمل عملية الرقابة أيضا الرقابة الذاتية للعمال على أدائهم وتصحيحها كما ينبغي أن يكون وطلب الإعانة دون خجل أو إحراج، بالإضافة إلى مراقبة سلوك العاملين وتجاوبها مع ماهومطلوب القيام به لأداء العمل، وجوانب النقص في المهارات بغية تنميتها وتطويرها.

ويعرفها رجل الإدارة **هنري فايول** في كتابه "الإدارة العامة والصناعة" بأنها "عملية تقوم بالتأكد من أن كل شيء يتم حسب الخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والمبادئ القائمة وأن هدف الرقابة هو تشخيص نقاط الضعف والأخطاء وتصحيحها ومنع حدوثها في المستقبل، وتمارس الرقابة على الأعمال والأشياء والإجراءات" (صلاح الشنواني، 1997، ص200)، يتضح من التعريف السابق وظيفة الرقابة التي تنحصر في التأكد من تنفيذ الخطط بما هو مرسوم ومحدد، واكتشاف جوانب النقص سواءً في الخطة أو في الأداء ومنع حدوثها في المستقبل، كما يشير التعريف على شمولية العملية الرقابية لتشمل أداء العاملين، وأدوات العمل والظروف المادية المحيطة بالعمل، والعمليات التنظيمية والإدارية التي تقوم بها الإدارة، وهي بذلك تحصر وظيفة الرقابة في منع حدوث الأخطاء المتعلقة بنشاط وأداء العمال ونشاط وممارسات الإدارة، وكما أشرنا فإن الرقابة تشمل كذلك بمتبعة ومراقبة السلوكات والممارسات السلبية للعاملين والمسؤولين على حد سواء، جنبًا إلى جنب مع وظائفها التقليدية.

وفي تعريف آخر للرقابة "أنها عملية منتظمة يتأكد من خلالها المدراء من مدى تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف، باستخدام طرق فعالة وذات كفاءة عالية(James Higgins, 1991, p568) يعبر هذا التعريف عن الإجراءات التي تتبعها الإدارة أو المسئولين، تمكنهم من التأكد من تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف بفعالية، ونفس الملاحظة يمكن أن نقدمها لهذا التعريف كون حصر الرقابة في هدفها المتعلق بتحقق الأهداف وتنفيذ الخطط، والرقابة أشمل من ذلك حسب ما أوضحناه سابقًا.

كما تعرف أيضا بأنها" إحدى عناصر العملية الإدارية وهي تسعى إلى متابعة العمل وقياس الأداء والإنجاز الفعلي ومقارنته مع ما هو مخطط باستخدام معايير رقابية يقارن بها القائد مستوى الإنجاز، وتحدد نتيجة المقارنة الإنجازات الإيجابية التي يجب تدعيمها والانحرافات السلبية التي يجب علاجها وتلافيها مستقبلا، وبالتالي تحقيق الأهداف المطلوبة (Samuel Grto and Paul Peter, 1990, p148). يوضح هذا التعريف أن الرقابية وظيفة إدارية تسعى لقياس وتقييم ما أنجز من أهداف ومقارنتها بالخطة المحددة، التي من خلال يمكن اكتشاف الجوانب الإيجابية

وتدعيمها وتعزيزها، واكتشاف الجوانب السلبية بغرض تجنبها مستقبلاً ما يمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها، وما يجب الإشارة إليه أن التعريف السابق لم يوضح لنا ما هي الجوانب السلبية وارتباطها من حيث تعلقها بالخطة أو الهدف، أو أداء العاملين، وما هي السلوكيات والعراقيل التي تعيق تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطة بطريقة جيدة والتي يجب معالجتها أو تعديلها بما يساهم في تحقيق الأهداف.

ويعرفها **دافيد هولت** للرقابة بأنها: "عملية تهتم بمراقبة جهود المنظمة ومقارنة التقدم مع الأهداف المخطط لها مسبقًا ووضع القرارات الضرورية لضمان النجاح"(david halt,1975,p548).بمعنى التحقق من مستوى إنجاز الأهداف على أرض الواقع واتخاذ الإجراءات التي تضمن تحقيق النجاح، فيتضح من التعريف أنه إقتصر على المهام التقليدية للرقابة في متابعة تحقق الأهداف والخطة بما هو مخطط له، ووضع الإجراءات المناسبة لذلك بما يضمن الوصول للأهداف المسطرة، والرقابة أشمل وأوسع بحيث تشمل مراقبة مستوى الأداء وسلوك العاملين والمسئولين، والنشاطات التنظيمية والإدارية، والتكاليف وغيرها من الأمور التي يجب أن تشملها الرقابة.

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن الرقابة عملية ووظيفة إدارية بحتة، تقوم مهمتها في متابعة العمل وقياس الأداء والإنجاز الفعلي، ومقارنته مع ما هو مخطط له والأهداف المرسومة مسبقًا، باستخدام أساليب وإجراءات لتقييم وقياس الأداء والسلوك (المهني والتنظيمي) ومعالجة الجوانب السلبية وفق المعايير المحددة لقياس الأداء والأهداف المحددة، التي من خلالها يمكن التعرف وقياس الإنجازات الإيجابية التي يجب تعزيزها وتصحيح وتعديل الأخطاء السلبية التي تعيق تحقيق الأهداف، وما يجب الإشارة إليه أن الرقابة من هذه الزاوية تتعلق بمهام ووظائف الإدارة التقليدية، غير أن الرقابة بمفهومها الحديث تشمل الرقابة الذاتية للعمال على أدائهم، ورقابة جماعة العمل لأداء أعضاء فريق العمل، كما تشمل مراقبة العاملين لسلوك وأساليب الإدارة التي لا تتماشى مع ما هو متفق عليه من منظور الإدارة بالمشاركة أو الإدارة بالأهداف، بالإضافة إلى مراقبة العتاد وأدوات العمل وجاهزيتها.

ولهذا فوظيفة الرقابة هي عملية إدارية تهتم بتقويم إنجازات المنشأة باستعمال معايير محددة سلفًا ما يساعدها في اتخاذ القرارات التصحيحية بناءً على نتائج التقويم، فهي إذن تراقب الأداء وتقيسه لمعرفة ما إذا كانت النتائج مرضية أم العكس وبعبارة أخرى معرفة مدى تأثير الانحرافات في تحقيق النتائج المرغوبة، وهل يستدعي الأمر قرارات تصحيحية، وهذه المعايير الرقابية يجب أن تحدد بشكل دقيق ومرن، مرفقة بهامش مقبول من الانحراف الذي لا يؤثر في السير الحسن للمؤسسة والنتائج النهاية للأداء المرغوب، ومنه ففعالية الرقابة مرتبطة بمدى وضوح هذه المعايير وتحديدها الدقيق وقدرتها على القيام بعملية التصحيح والتعديل لسلوك وأداء العاملين والمنظمة.

وخلاصة القول أن الرقابة الإدارية عملية تهتم بالتأكيد وتنظيم وتوجيه الجهود الخاصة بالعمل وفقًا للخطة الموضوعية من أجل الوصول لتحقيق الأهداف المرغوبة، وأن كل شيء في المنظمة

من الأهداف والسياسات المرسومة والخطط الموضوعة والأوامر والتعليمات الموجهة يسير بالشكل الصحيح من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الواردة في الخطة.

والرقابة شأنها شأن وظائف الإدارة الأخرى، وظيفة يمارسها المدير أو من ينوب عنه، من الرئيس الأعلى حتى رئيس القسم أو رئيس الشعبة أو المكتب إلى العاملين على أدائهم وأداء زملائهم وأداء الهيئات الإدارية، وذلك في حدود الصلاحيات والخطط والسياسات المرسومة وفلسفة المؤسسة الرقابية، وتدرج مستوى السلطة بين المستويات الإدارية المختلفة، وما يتبعه من تدرج المسؤولية، ما يؤدي إلى اختلاف طبيعة ونطاق ممارسة وظيفة الرقابة واختلاف نوعية وأساليب وطرق ممارستها من مستوى إداري إلى مستوى آخر، وتمارس على كل شئ في التنظيم ابتداءً بالأفراد، والأموال والأجهزة والمعدات والآلات، وعلى كيفية القيام بالعمل، وعلى العمليات ومستوى الإنتاجية والتسويقية ونوعيتها، والتمويل والإستثمار ... إلخ، ومن هذا المنطلق تعتبر العملية الرقابية عملية شاملة لكل ما يتعلق بنشاطات المؤسسة والعمال والأدوات وكل ما له تأثير على نشاطها في الداخل والخارج.

2.1 أهمية العملية الرقابية في الحد من السلوك الإنحرافي:

إن عملية الرقابة ليست وظيفة خالية من أي أثر على العاملين بالخصوص، فكثيرًا ما نلاحظ معارضة العاملين لنظام الرقابة، وهذه المعارضة راجعة في حقيقة الأمر لطريقة ممارسة الرقابة التي غالبًا ما تفهم على أنها تتعلق بمتابعتهم الشخصية بدل الأداء، فالمعارضة غالبًا ما تكون للأشخاص المراقبين أو الأسلوب الرقابي وليس لنظام الرقابة في حد ذاته، باعتبار أن العملية الرقابية لها من الأهمية ما يجعل ليس بالإمكان التخلي عنها في أي مؤسسة، نظرًا لضرورتها القصوى في الحد من السلوكات السلبية والتأكد من مدى إنسجام العمال ومهاراتهم مع الخطط والأهداف المرسومة، وأهمية العملية الرقابية تختلف حسب طبيعة الهدف الذي تسعة إليه وطبيعة الأشخاص الممارسين للرقابة والأشخاص الممارسة عليهم، ومن هنا تتضح أهمية العنصر البشري، سواءً تعلق المر بالمُراقِبين والمُرَاقَبِين أو الأداء والسلوك البشري.

لنجاح الرقابة لا بد من توفر أفراد(مراقبين)يتمتعون بالكفاءة والمهارة التي تمكن من تحقيق النجاح للعملية الرقابية، فغالبا ما يرجع فشل النظام الرقابي إلى عدم صلاحية وأهلية وكفاءة الأفراد الذين يقومون بالرقابة وعملياتها، أو الأفراد الذين صمّموا وخططوا الأنظمة الرقابية وإجراءات تنفيذها، سواء كان هؤلاء الأشخاص من العمال أو المشرفين أو على مستوى الإدارة العليا.

غالبًا ما توكل وظيفة الرقابة لمصلحة إدارة شؤون العاملين خاصة فيما يتعلق بالرقابة على سلوك العمال وتقييم مستويات الأداء، التي يقع على عاتقها مسؤولية توفير الموارد البشرية اللازمة للمنظمة ومتابعتهم، تمهيدًا لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب من جهة، أو تكليف المسئولين على العملية الرقابية بالتنسيق مع مديرية الموارد البشرية من جهة أخرى، ذلك لأنها مسئولة عن عمليات التخطيط والتنظيم والمراقبة لكل من حركتي دخول وخروج العاملين، وعمليات الاختيار، والتعيين، وتحديد الأجور، والمكافآت، والتدريب، والنقل، والترقية، والعقاب

والإثابة، والمنح والإجازات، والفصل، والإحالة للمعاش وغيرها مما يتعلق بشؤون الموظفين، الأمر الذي يفرض عليها مسؤولية الإشراف على العملية الرقابية أو متابعتها على الأقل.

فمسؤولية إدارة الأفراد غاية في الصعوبة ومن أجل القيام بالمهام الموكلة إليها يتطلب وجود أفراد ذوي كفاءة عالية قادرة على الوصف والتحليل والتقويم والتصنيف لوظائف المنظمة المتاحة والمرتقبة، وتشغيل الأشخاص المناسبين لهذه المناصب ومتابعتهم، الأمر الذي يبين أهمية توفر أفرادي قادرين على هذه المهام ومن أهمها العملية الرقابية للرقابة لضمان تحقيق غايتها الرئيسية بتوظيف الموظف المناسب في العمل المناسب، ومتابعة استمرارية صلاحيته وإبداعه المتجدد لمتطلبات وظيفته مع مرور الوقت(عادل حسين، 1988، ص507-511).

وعليه لا بد عند وضع أي برنامج لنظام الرقابة أن يكون واضعي هذه البرامج من ذوي الكفاءات العالية والتمتع بالروح المهنية التي تسمح بوضع نظام رقابي فعال، واختيار المراقبين الذين يتمتعون بالمصداقية والأمانة والفطنة والخبرة التي تسمح لهم بسرعة اكتشاف الانحرافات وقت حدوثها أو التنبؤ بها قبل وقوعها، ومن ثمة اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تمنع حدوثها وتصحيحها إذا وقعت، كما أنه قد تلقى الرقابة معارضة من طرف العمال وامتعاضهم منها أو من طرف الأفراد الذين كلفوا بها أو حتى من طرف المسئولين الإداريين لأنهم يعتقدون في قرارة أنفسهم أنهم قادرين على تسيير المؤسسة دون الحاجة إلى مساعدين لتولي مهمة الرقابة ومتابعة الأداء والإنجازات والإنتاج مما يحقق الفعالية للمؤسسة التي يديرونها، وعليه فلا بد من الاعتراف بأهميتها أولاً من طرف العمال والمسئولين معًا، والاقتناع بالحاجة الملحة إليها لضرورتها، كما يتطلب توفير أفراد فنيين وذوي خبرة في مجال العمل وتدريبهم على أنماط وأساليب الرقابة الفعالة وإجراءات تنفيذها، وهذا ما يبرر أهمية العنصر البشري لضمان فعالية العملية الرقابية، ولأجل ذلك يجب توفر مجموعة من الشروط الضرورية لضمان الفعالية، والتي نوضحها في النقاط التالية(عادل حسين، 1988، ص521-522):

الاعتراف بالحاجة إلى ضرورة الرقابة: إن أهم عائق لفعالية النظام الرقابي هو العنصر البشري والمتمثل في المقاومة التي يبديها العمال اتجاه أنظمة الرقابة المفروضة عليهم، نظرًا لاعتقادهم بعدم أهميتها، غير أنه في الحقيقة أنها تعيق تحقيق مصالحهم الشخصية، وهناك من يرفض الرقابة تجنبًا لنشاطات وأعباء إضافية يرونها زائدة عن مهامهم ومرهقة، أو لاعتقادهم أنها تمثل عدم بقدراتهم ضنًّا منهم أنهم يقومون بأعمالهم على أحسن وجه ولا حاجة للرقابة، وفي هذه الحالة يجب الاعتراف بضرورتها من طرف الجميع، وليس لوضع قيود على العمال وتكليفهم بأعباء إضافية ولكن لتحفيزهم على أداء العمل على أحسن الطرق لتأتيته، وهذا ما يتطلب الاقتناع بها.

الاقتناع: يتوقف نجاح الرقابة على درجة تعاون الجميع على تنفيذ الخطة الموضوعة من أدنى عامل إلى أعلى مستوى في سلم الإدارة، فنجاح الرقابة هي مسؤولية الجميع، ولهذا فلا بد من إقناع واقتناع الجميع بأهميتها وضرورتها الوظيفية في تحقيق نجاح وفعالية المؤسسة في تحقيق الأهداف التي تسعى لتحقيها، واعتبارها وظيفة ليس الغرض منها الإهانة والتقليل من أهمية الأعمال التي يقومون بها، وإنما محاولة لمساعدتهم على التكيف وتنفيذ الخطة بسلام وتصحيح

الانحرافات إن وجدت في حينها حتى لا تتعاظم ويصعب إيجاد حل لها، مما يزيد من الأعباء المادية والتأخر عن إنجاز المهام.

التعليم والتدريب: بما أن الوظيفة الرقابية عملية يقوم بها أشخاص، يتعين على الإدارة تدريب العمال الذين يقومون بوظيفة الرقابة على تقنيات وطرق النظام الرقابي الفعال بدون أن يكون هناك تأثير سلبي على جماعة العمل وعلى طريقة أدائهم، ومن أهم صور التعليم والتدريب تدريبهم على العلاقات الإنسانية، وطرق التعامل والاتصال الفعالة التي تسمح بتقبل الغير لما يطلب منهم القيام به بدون مساس أو شعور العامل باهتزاز كرامته، بالإضافة إلى تدريبهم على أنواع الأداء الفعالة أو خصوصيات الأداء الفعال للعمل، حتى يتسنى لهم توجيه وتصحيح الانحراف عن الأداء المطلوب نحو ما كان يجب أن يكون لتحقيق الأهداف المرسومة، وعملية التدريب ليست عملية مؤقتة بل هي عملية مستمرة لملاحقة أي تغيير طارئ في نظام العمل والتكنولوجيا.

وتنبع أهمية الرقابة على الأفراد من خلال مدى علاقتها بالعوامل التالية(أميرة اسماعيل،2013 www.hrdiscussion.com):

-الحاجة إلى الرقابة على الأفراد تعد من المبادئ والضروريات الأساسية لمبدأ مساءلة الأفراد عن الأعمال التي أُوكِلوا بالقيام بها لتقييم أدائهم، ومن ثَمَّ تحديد مستواه خلال مقارنته بالمعايير المحددة مسبقًا، ووفقًا لهذا المبدأ يجب أن يعرف الفرد مُسبقًا ما حدود السلطة والمسؤولية لديه، كما يجب أن يعرف أيضًا الكيفية التي بموجبها تتم مراقبة الأفراد في المنظمة ومعرفة معايير ومقاييس التقييم المستخدمة.

-إن التطور الذي تواجهه المنظمة، ولا سيما منظمات الأعمال بسبب تأثرها بالبيئة الخارجية يُلزمها القيام بوظيفة الرقابة على سلوك أفرادها من حيث مستوى أدائهم، وتقييم أعمالهم لتحديد مواطن الضعف والقوة، ومن ثم تحديد احتياجات المنظمة من الأفراد ومستويات كفاءاتهم التي تتناسب مع هذا التطور أو تحديد برامج لتأهيل قدرات العاملين، ما يمكنها من القدرة على التنافس، ومراقبة سلوك العاملين خارج المؤسسة من تسريب تقنيات عمل جديدة، قد تستحوذ عليها المؤسسات المنافسة.

-إن التطورات التي تواجهها المنظمات في العصر الحالي خلقت نوعًا من التعقيد على مستوى التطور التكنولوجي والعلمي في أداء العمل والإنتاج، أو استعمال التقنيات الحديثة للرقابة والموازنة، ما تطلب طرقًا وأساليب ووسائل رقابية متقدمة، لتكون قادرة على قياس فاعلية وكفاءة المنظمة والأفراد العاملين فيها، وخصوصًا في المنظمات التي تتبع الأنماط اللامركزية في تنظيماتها وأساليب إدارتها، ما أصبح يطلق عليه بالإدارة أو الرقابة الإلكترونية.

-إن أهمية الرقابة في العملية الإدارية تنبع من القناعة التي تُؤكِّد أن الأفراد يُخطئون في أعمالهم، وأن الوقوع في الخطأ صفة من صفات البشرية، وعلى هذا الأساس يجب أن يقتنع العاملين بضرورة الرقابة، ومن خلال العملية الرقابية يتم تحديد حجم الخطأ ومستواه، مما يساهم في تحديد أنواع الدورات التدريبية ومستوياتها عند الحاجة.

وتظهر أهمية الرقابة والحاجة إليها نتيجة لمجموعة من الأسباب أيضًا(أميرة اسماعيل، 2009):

-هناك دائما فجوة زمنية بين الوقت الذي يتم تحديد الأهداف والخطط والوقت الذي يتم فيه تنفيذها، وخلال هذه الفترة قد تحدث ظروف غير متوقعة تسبب انحرافًا في الإنجاز عن الأداء المرغوب فيه، ومن هنا تظهر أهمية الرقابة في تحديد هذا الإنحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الإنحراف، فالمنشأة تعمل في ظل نظام مفتوح على البيئة، التي تتميز بالتغير المستمر في عناصرها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وتصرفات المنافسين، إلى غير ذلك من التطورات في مجال العمل والإنتاج والتسيير، وأي تغيير في هذه العوامل قد يؤدي إلى تغيرات في النتائج المرغوبة، فعلى سبيل المثال إذا تم تحديد هدف تحقيق حجم مبيعات معينة خلال العام المقبل، وقد يحدث خلال ذلك العام أن ينخفض الطلب على السلعة نتيجة لتغير أسعار السلع المنافسة أو ظهور منتجات جديدة أخرى في السوق أو بعض القرارات الحكومية، بما يؤدي إلى انخفاض حجم المبيعات وهذا الأمر يتطلب نظام رقابي يستطيع مجارات هذه التغيرات في البيئة الخارجية وتعديل الإجراءات والخطط بما يناسب تحقيق أهداف المؤسسة.

-عادة ما تختلف أهداف التنظيم عن أهداف الأفراد العاملين داخل هذا التنظيم، فتوقعات الأفراد وأهدافهم الشخصية قد تتعارض مع ما تسعى المنشأة إلى تحقيقه، ومن ثم فإن الرقابة الفعالة تسعى إلى ضمان أن عمل الأفراد موجها أساسًا، في المقام الأول نحو تحقيق الأهداف التنظيمية، بالتوازي مع أهداف العمال، فالنظام الرقابي الفعال هو الذي يحقق الموائمة بين هذين النوعين من الأهداف حتى يقلل من الصراعات والنزاع بين الأفراد والمنظمة.

-أن عملية الرقابة تمثل المحصلة النهائية للأنشطة الإداري للمنظمة، فعن طريقها يمكن قياس مدى كفاءة الخطط الموضوعة وأساليب تنفيذها، وما إذا كان هناك بدائل أفضل لتحقيقها، فعن طريق الرقابة تتمكن إدارة المنشأة من معرفة مدى الرقي في أداء أفرادها وتحقيقهم للأهداف الموضوعة سلفًا، وبغياب الرقابة تنتشر المظاهر السلبية كالإهمال والتخبط الوظيفي، غياب الإنضباط، والفوضى في العمل، مما يعرقل إنجاز المهام على الوجه المرغوب، وتنتشر مظاهر التسيب، التغيب ، ...الخ.

-ارتباط العملية الرقابية بوظيفة التخطيط، فالتخطيط مطلب أساسي للقيام بوظيفة الرقابة، فمعايير الرقابة يجب أن تستند على خطط واضحة ومتكاملة، ومستويات الأداء التي يجب تحقيقها، فلا معنى لوجود الخطط بدون وجود نظام رقابي فعال يسهر على تنفيذها ومتابعتها والتحقق من ملائمة هذه الخطط الواقع الفعلي لتنفيذها ومع مستوى قدرات العاملين وتجاوبهم معها، ومنه فإن أساليب الرقابة الإدارية هي في المقام الأول أساليب تخطيطية مثل الموازنات التخطيطية، وأساليب الرقابة على مدى تجاوب الأفراد وإمكانياتهم مع الأهداف المحددة، وكفاية الميزانية، وتحديد البرامج التدريبية للعمال للرفع من كفاءتهم الوظيفية وتأهيلهم للتجاوب مع الخطط المرسومة وهكذا، فإن الخطة تحدد الوسائل الرقابية وهذه الأخير تأثر على الخطة لتحقيق النتائج والتأكد من صلاحيتها.

-تتطلب برامج الرقابة الفعالة وجود هيكل تنظيمي واضح يبين أوجه المسؤولية المختلفة للمديرين والقائمين بعملية الرقابة، فيما يتعلق بمعالجة الإنحرافات التي قد تظهر أثناء أو بعد تنفيذ المهام، فبدون وضوح المسؤولية التنظيمية عن معالجة الأخطاء، فلن يتم تصحيحها بسهولة أو اكتشاف المسئول عن حدوثها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية،وبالإضافة إلى ذلك فإن وضوح درجات المركزية واللامركزية، والموضوعات الخاصة بتفويض السلطة يؤدي إلى سهولة تحديد المسئول عن النواحي الرقابية في المستويات الإدارية المختلفة، ولهذا كلّما كان الهيكل التنظيمي واضحا ومحددًا للمسؤوليات كلما سهلت عملية الرقابة وزادت كفاءتها.

-تتأثر الرقابة الفعالة بمدى وجود توجيه سليم للعاملين داخل المنشأة، فكلما توافرت صفات قيادية جيدة للمسئول عن النشاط، ونظامًا فعالاً يراعي الجوانب الإنسانية للاتصال كلما سهلت عملية الرقابة وزادت كفاءتها، ومن ناحية أخرى يمكن عن طريق الرقابة إجراء تعديلات في نظم الرقابة والإتصال أو عملية التحفيز والقيادة نتيجة لوجود الأخطاء في عملية التنفيذ تتطلب التغيير والتعديل.

يتضح من العرض السابق مدى أهمية العملية الرقابية سواءً على مستوى أداء العاملين، أو على مستوى الإجراءات الإدارية وعملياتها ومسؤوليتها في تحديد الخطط المناسبة والمعايير التي بإمكان العملية الرقابية قياس ومعرفة جوانب النقص ومستوى الأخطاء التي تستحق التعديل والتصحيح، أو على مستوى الخطط والأهداف المحددة وملائمتها للواقع ومع قدرات العاملين، أو على مستوى الأساليب القيادية ونظم الإتصال والإجراءات التحفيزية ومدى ملائمتها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية بإعادة رسم الخطط والأهداف ومعايير الأداء وأساليب القيادة والإتصال والتحفيز بما يتوافق مع المستجدات غير المتوقعة.

3.1 أهداف الرقابة:

للوظيفة الرقابية مزايا وأهداف تسعى لتحقيقها بما يخدم مصلحة المؤسسة وتحقيق الأهداف المرجوة التي ما وجدت المؤسسة إلاّ لتحقيقها سواءً الأهداف المتعلقة بالمؤسسة أو العاملين، وفيما يلي بعض الأهداف التي تسعى العملية الرقابية لتحقيقها ومن أهمها (kathryn p.& david m, p595.):

-تتبع عمليات تنفيذ الخطة ومدى ملائمة هذه الأعمال مع المعايير الموضوعة للأداء الفعال.

-اكتشاف الانحرافات العملية والتنفيذية عن المعايير والخطة الأولوية في حينها مما يسهل عملية تصحيحها وفق الخطة المرسومة، أو تعديل الخطة ومعايير الأداء بما يناسب الوقائع المستجدة.

-تصحيح الأخطاء والانحرافات الواقعة التي تعوق تحقيق الأهداف بطريقة تسمح بتحقيق تلك الأهداف.

-منع وقوع الأزمات والتداخل في الوظائف والصلاحيات مما يؤدي إلى إنجاز الأعمال على النحو المطلوب.

-تقييم ومراجعة الأعمال التي أنجزت ومدى ملائمة الظروف الحالية لتنفيذ الخطة أو عدم ملائمة الخطة للظروف والمواقف ما يسمح بتعديل الخطط أو إلغائها واستبدالها بخطط أخرى فعالة حسب الموقف الذي يسمح بتحقيق الأهداف.

ومن أهداف الرقابة كذلك حسب ما توضحه الممارسات اليومية والأنشطة التي يجب على القائمين على عملية الرقابة القيام بها:

-الوقوف على جاهزية وصلاحية الآلات وأدوات وظروف العمل ما يمكن من إعادة تجهيزها وتنظيمها وإصلاحها بما يساهم في قيام الأعمال على الوجه المرغوب.

-الوقوف والتعرف على إمكانيات وقدرات العاملين الفعلية ومدى تجاوبهم مع الخطط والأهداف المحددة، ما يسمح بمعرفة جوانب النقص واتخاذ الإجراءات المناسبة للتصحيح، سواء في الخطة والأهداف وظروف العمل، أو في قدرات وإمكانيات العمال للرفع من مستوى أدائهم وتجاوبهم.

-تعديل أساليب القيادة والتسيير، ونظم الإتصال والتحفيز بما يناسب الخطة ويساهم في تحقيق المصالح المشتركة للعمال والمؤسسة.

-تعديل المظاهر السلبية لسلوك العاملين أو المسئولين مثل التغيب، عدم احترام مواعيد العمل، عدم الإنضباط، التمارض، التسيب، الإهمال،...وغيرها من المظاهر السلبية وأهمها التنصل من المسؤولية بالنسبة لأعضاء الهيئة الإدارية، والأساليب التي يتبعونها في التسيير منها التحيز والتعسف في استعمال السلطة، واستعمال المنصب لتحقيق المكاسب الشخصية....إلى غير ذلك من مظاهر التجاوزات الإدارية لبعض الإطارات خاصة بالنسبة للقطاعات العامة.

-تقليل التكاليف المالية والمادية وإنجاز الأعمال بأفضل الطرق وفي الوقت المحدد أو أقل من ذلك، فمثلا إذا لم تقم المؤسسة بالرقابة المباشرة لأداء العمال وحدث أن وقع خلل ولم يبلغ العمال لهذا الخلل في حينه قد يؤثر هذا في الوظائف الأخرى للمؤسسة ما يساهم في تراكم المشاكل الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف المادية والمالية تكون المؤسسة في غنى عنها لو قامت بالرقابة بطريقة فعالة ومستمرة، وبالتالي تساهم في سرعة إنجاز الخطة.

-بالإضافة إلى حماية ممتلكات المنظمة من الضياع والسرقة والتخريب كما هو واقع في كثير من مؤسسات الدول النامية.

-التأكد من أن القوانين مطبقة تماما، وأن القرارات الصادرة محل إحترام من طرف الجميع(العربي دخموش، 2001).

إذن فالوظيفة الرقابية تعتبر ضرورية لكل مؤسسة تريد النجاح وتحقيق الفعالية المطلوبة حتى الإنسان مع نفسه إذا لم يراقب تصرفاته وسلوكاته قبل وقوعها وتعديلها بطريقة تتوافق مع الموقف الذي هو فيه بطريقة لا تحدث له مشاكل مع الآخرين، يصبح المجتمع من وراء ذلك عبارة عن فوضى والقوي فيه يأكل الضعيف ولا تصبح للمعايير والقيم الأخلاقية أي فعالية في ردع ومعالجة سلوك الأفراد، وكذلك الحال بالنسبة للتصرفات والأفعال التي صدرت منه فإذا لم تحقق الانسجام وتحقق أهدافه التي يطمح بلوغها وإلا كان العكس،وينطبق هذا الأمر على المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق هدف معين أن تقوم بالوظيفة الرقابية على هذا النحو.

2.أنواع الرقابة:

الرقابة كنظام تستخدمه المنظمات لتحقيق مجموعة من الأهداف المرجوة منها، يختلف من مؤسسة لأخرى طبيعة ونوعية النشاط الوظيفي لها والهدف الذي تسعى لتحقيقه، فقد تكون رقابة جزئية وقد تكون شاملة وذلك حسب إستراتيجية المؤسسة وعملياتها وطبيعتها، ولتصرفات

وأعمال الموظفين والعمال التي لا تتماشى مع السياسات العامة وتحقيق الأهداف المرسومة في الخطة. (Mohamed Sadeg, 1999 p142).

وبالنظر لأنشطة النظام الإداري أو ما يسمى بميكانيكية العملية الإدارية فإننا نجدها تعتمد على ثلاث مراحل رئيسية تبدأ بتوفير المدخلات ومن ثم عملية التحويل وتنتهي بتحويل المدخلات إلى مخرجات (محمد بن علي شيبان العامري، 2012)، وبالتالي فإن هذا النظام يحتاج إلى أنواع رقابة مختلفة، للمؤسسة الحرية في تطبيق أيٌّ الأنواع من الأنواع التي يناسب الموقف والمرحلة والهدف، وحسب الإمكانيات المتاحة والميزانية وطبيعة النشاط الوظيفة والمؤسسة، وفي الغالب يصنف الباحثين العملية الرقابية إلى ستة أصناف إمّا حسب توقيت حدوثها، وإمّا حسب أهدافها، أو الأنشطة المعنية بالرقابة، أو من حسب المستويات الإدارية، أو من حيث كمية العمل المنجز، أو من حيث مصدرها، بالإضافة إلى تصنيفها حسب شموليتها، وحسب الممارسة العملية.

وفيما يلي شرح موجز لأهم تصنيفات الرقابة(Kathryn. B & David M, 1991, P 595.):

1.2 أنواع الرقابة حسب توقيت حدوثها: إن الوقت الذي يتم فيه تنفيذ وظيفة الرقابة يعتبر عاملاً هامًا في تصميم النظام الرقابي الفعال، والرقابة المثالية هي التي تقوم بتحديد المشاكل والتنبؤ بها قبل حدوثها، و لكن من الناحية العملية أمرًا يصعب تحقيقه، وتنقسم الرقابة حسب توقيتها إلى رقابة مسبقة، ورقابة متزامنة، ورقابة لاحقة.

الرقابة المسبقة (التنبؤية): عندما يتمكن التنظيم الرقابي من تحديد مشكلة ما قبل حدوثها يكون حينئذ أمام رقابة تنبؤية، فالطب الوقائي أو الصيانة الوقائية مثالان للرقابة التنبؤية، وهي عبارة عن مجموعة من الأساليب والإجراءات التي يستخدمها المدير في تحديد واكتشاف العوامل التي قد تحد من نجاح العملية الإدارية بصورة مبكرة مما يؤدي إلى تجنب ظهور أية مشاكل والإنشغال بمراقبة أية تغييرات، فعلى المستوى التشغيلي فإن الرقابة المسبقة تتطلب من المدير تركيز جهوده نحو اختيار المدخلات والسياسات والإجراءات بعناية كاملة للحد قدر الإمكان من أية مشاكل محتملة، أما على المستوى الاستراتيجي فإن الرقابة المسبقة تعمل على التنبيه والتحذير من أية تغييرات بيئية من شأنها التأثير على تحقيق الأهداف التنظيمية الطويلة الأجل(Kathryn. B & David M, 1991, P 597.)، ومن أمثلة ذلك قيام المؤسسات بعمليات تجريبية أو اختبارات أو تدريب للعمال الجدد قبل تشغيلهم وإعطائهم مسؤوليات وظيفية، ما يمكن المؤسسة من التنبؤ بقدرات العامل وملائمته للوظيفة التي تسند إليه، وقيامه بها على أحسن وجه.

الرقابة المتزامنة: تعتبر الخطط الأساس الذي يشتق منه أي نظام للرقابة، ومن ثمة فمن المنطقي أن تكون أول خطوة في العملية الرقابية، وضع الخطط في المجالات الوظيفية المختلفة من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن هذه الخطط تختلف فيما بينها في درجة التفصيل اللازم ودرجة تعقدها، بما لا يمكن المديرين من ملاحظة كل شئ في الخطة، مما يوجب تحديد معايير بشكل دقيق، وتعتبر هذه المعايير بمثابة نقاط تركيز لقياس الأداء الفعلي وإنجاز البرامج، بحيث أن قياس الأداء عن طريقها تعطي للمديرين دلائل عن مدى القيام بالأداء بالشكل المخطط له(الصباح عبد الرحمن، 1996، ص195-205)، الرقابة المتزامنة عبارة عن مجموعة من الأساليب

والإجراءات والترتيبات المستخدمة في الكشف عن الانحرافات أثناء تنفيذ الأنشطة، خصوصاً أثناء عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات والتأكد من مدى مطابقتها للمعايير التنظيمية الموضوعة، والرقابة المتزامنة على المستوى التنفيذي تسعى للتأكد من أن النشاط الذي يتم ممارسته أثناء عملية التحويل يؤدي بدقة وموضوعية كما خطط له، وعدم الوقوع في أي انحراف، فالمشرف التنفيذي مثلاً يقضي معظم وقته في الحركة بين العاملين والمصالح التابعة له لمتابعة ومراقبة سلوك وأداء العاملين ومطابقته للمعايير المحددة .

أما على المستوى الاستراتيجي فتتمثل الرقابة المتزامنة على النتائج الدورية (الشهرية أو الفصلية مثلاً)، والأحداث ومراحل الإنجاز للتعرف على طبيعة التقدم التنظيمي،واتخاذ الإجراءات الضرورية المناسبة للتصحيح والتعديل.

الرقابة اللاحقة: وهي مجموعة الأساليب والإجراءات والرقابية التي تركز على مخرجات الأنشطة التنظيمية بعد انتهاء عملية التشغيل والإنتاج، أي أن الرقابة اللاحقة تركز جهودها على المنتج النهائي وعلى سبيل المثال تقوم شركة بتفتيش دقيق للمنتجات من حيث النوعية والكمية ودرجة مطابقتها للمعايير المحددة والمواصفات المطلوبة(محمد فريد الصحن وآخرون،2001، ص350).

وتلعب الرقابة اللاحقة على المستوى التشغيلي ثلاث أدوار رئيسية تتمثل في تزويد المدير التنفيذي بالمعلومات التي يحتاجها، لتقييم فعالية الأنشطة التنظيمية التي تقع تحت سيطرته، وتستخدم الرقابة اللاحقة كأداة للتقييم وتحديد الجزاء (الأجور والمكافئات) المناسب لمستوى الأداء والمحرجات، وتعتبر كتحذير وتنبيه للمسئولين عن الحاجة لإدخال تعديلات على المدخلات أو العملية الإنتاجية نفسها، أما على المستوى الاستراتيجي فإن الرقابة اللاحقة تزود الإدارة العليا بالمعلومات التي تستخدم في عملية تغيير وتعديل معايير والأهداف والخطط المستقبلية للمنظمة.

2.2 أنواع الرقابة من حيث الهدف: وتنقسم الرقابة من حيث الهدف إلى رقابة إيجابية، ورقابة سلبية وهي(محمد عبد الفتاح ياغي، 1987، ص87-123)**:**

الرقابة الإيجابية: وتهدف الرقابة الإيجابية إلى التأكد من أن الأنشطة والإجراءات والتصرفات تسير وفق الأنظمة والقوانين واللوائح والتعليمات الخاصة بالمنشأة لتجنب الوقوع في المخالفات والأخطاء بما يكفل تنفيذ الخطة وتحقيق الأهداف كما سطر لها، واتخاذ التدابير المناسبة لتصحيح الأخطاء والإنحرافات الواقعة بدون أن تؤثر على السير الحسن للمؤسسة ومعنويات العاملين.

الرقابة السلبية: وتهدف إلى اكتشاف الانحرافات والأخطاء بطريقة يقصد بها تصيد الأخطاء التي يقع فيها العاملين دون توجيه انتباههم إلى أوجه القوة والضعف،أو تقديم الحلول لمعالجة المشكلة القائمة وتلافي تكرار حدوثها وهذا النوع من الرقابة في الغالب يستعمل لتقليص العمالة الزائدة عن الحد، أو معرفة المستوى الفعلي لأداء العاملين لتحديد الأجور والمكافئات المناسبة لكل فرد، ومن بينها عملية الخصم من أجور العمال غير الملتزمين، أو يحققون مستوى أداء ضعيف، وهذه الطريقة بالرغم من إيجابياتها ولكن يجب أن يتبعها إجراءات تصحيحية لتعديل ورفع مستوى أداء العمال إلى المستوى المطلوب.

والفرق بين الرقابة الإيجابية والرقابة السلبية هو أن الرقابة الإيجابية تهدف إلى ضمان حسن سير العمل وتصحيح الأخطاء وتحقيق الأهداف، أمّا الرقابة السلبية تهدف لتصيد الأخطاء والإنحرافات لوضع معيار للأجور أو التخلص من العمال محدودي الكفاءة، ولكنها ليست سلبية دائمًا فقد تضطر المؤسسة إلى تطبيقها لمعرفة المستوى الفعلي للعاملين وتحديد المكافئات المناسبة لكل فرد وما يقدمه من أداء فلا يمكن مساواة العاملين المتميزين مع غيرهم العمال في المكافئات، وقد وسيلة لبث روح المنافسة بين العاملين للرفع من مستوى أدائهم، كما قد تستعمل للتعرف على أسباب الخلل الحقيقية ومعالجتها.

3.2 أنواع الرقابة حسب نوعية النشاط والتخصص: للرقابة حسب النشاط عدة أنواع يمكن تلخيصها في الأنواع:

الرقابة على الأعمال الإدارية: وظيفة من وظائف الإدارة تمارس على إدارة المؤسسات وأعمالها، وتمارس عادة الهيئات المختصة فيها بالإشراف عليها، وتمثل رقابة السلطات والأجهزة الإدارية المركزية واللامركزية لنفسها ولأعمالها، أي أن تراقب السلطة الإدارية ما يصدر من أعمال وتصرفات للتأكد من مدى مشروعيتها، ثم تقوم بتصحيحها أو تعديلها أو إلغائها أو سحبها حتى تصبح أكثر توافقًا وانسجامًا مع أحكام وقواعد القانون السائد في الدولة(عمار عوابدية، 1982، ص10).

ويهدف هذا النوع من الرقابة إلى حسن استخدام الموارد البشرية والمادية من خلال متابعة وتقييم جميع الأنشطة الإدارية المختلفة في المنظمة بما فيها الخدمات المقدمة، وتمتد لتشمل المستويات الإدارية المختلفة، الهيكل التنظيمي، طرق العمل شئون الأفراد والنواحي المالية الفنية، مكاتب البريد، وجميع المرافق التابعة لها، وتكمن أهميتها في مراقبة التجاوزات التي يقوم بها الرؤساء للحد من تسلطهم وتعسفهم، والأساليب السيئة التي يستعملونها في التسيير، المراقبة، القيادة، استغلال المنصب، التحيز، وغيرها من الأساليب التسيير السيئة التي تجعل المؤسسة عاجزة عن تحقيق أهدافها.

الرقابة المالية (المحاسبية): ويهدف هذا النوع من الرقابة إلى حماية الأموال والتكاليف المالية للعمل من خلال التأكد من التصرفات والنواتج المالية بعد مراجعة المتحصل من النفقات والإيرادات، وينتشر هذا الأسلوب في القطاعات الإنتاجية والمالية بالخصوص، بالإضافة إلى مراقبة التجاوزات المالية وحماية أموال وممتلكات المؤسسة من التبذير والإختلاسات، وأن صرف الميزانية تمت وفق الخطة المحددة والقوانين والتعليمات والقواعد التنظيمية للمؤسسة، وتكمن أهميتها في الحفاظ على أموال المؤسسة من التبذير غير المبرر والمصاريف التي في غير محلها، والتقليل من التكاليف والأعباء المالية(ابو بكر مصطفى بعيرة، 2003، ص13).

الرقابة الفنية والقانونية: ويهدف هذا النوع من الرقابة إلى التركيز على المشرفين الفنيين في المجالات المهنية المختلفة كالأعمال الهندسية والتصميم وجاهزية أدوات العمل وسلامتها من الأعطاب ومراقبة جودة وتكاليف الإنتاج، ومطابقة نشاط المؤسسة ونوعية الإنتاج للمعايير القانونية المعمول بها في الدولة أم لا، وتوكل هذه المهمة لهيئات التفتيش الفني والقانوني على مثل هذا النوع من الرقابة، ومن أهميتها مطابقة مثلاً مطابقة نوعية الإنتاج لمعايير السلامة الصحية،

ومراقبة الإجراءات المعمول بها في المؤسسة ومطابقتها للشروط القانونية ومن أمثلتها التأمين القانوني على العاملين، وتوفير وسائل السلامة والوقاية المهنية، بالإضافة إلى مطابقة نشاط المؤسسة لمعايير السلامة البيئية، وغيرها من الجوانب الفنية والقانونية.

الرقابة على الأنشطة الروتينية: ويتركز هذا النوع من الرقابة على مجموعة الأعمال والأنشطة والمعاملات المتكررة، وقد تكون يومية وتتمثل هذه الأنشطة في إجراءات أو أساليب أو مراحل العمل ومن أمثلتها وسائل الوقاية والسلامة المهنية، أدوات وآلات العمل والإنتاج، مواعيد العمل كمية ونوعية المنتوج، البريد الوارد والصادر، حفظ السجلات والوثائق. ومهمتها تهيئة الجو المناسب للعمل وقد تكون قبلية أو تزامنية أو بعدية.

وتتمثل طرق الرقابة الإدارية المستخدمة في الإجراءات الروتينية مثل خريطة عمل الآلات ومستويات أدائها وكمية العمل الذي تقوم به، وبيان الوقت الضائع على شكل بياني يظهر عدد الساعات التي اشتغلتها الآلة الواحدة كل يوم من أيام العمل،ومستوى إنتاجيتها من الوحدات خلال الساعة واليوم، أما بالنسبة للعامل التوصل إلي معرفة الوقت الذي يستغرقه العامل في عمله ومقدار الإنتاج الذي حققه في ذلك الوقت. وعلى ضوء هذه العملية يتم تقييم أداء الآلات وجاهزيتها وصلاحيتها، وكفاءة العمال وقدراتهم ومدى تطابقها مع هو متوقع، ليتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية لتحقيق التلائم بين قدرات العامل مع النشاط المحدد له، أو ملائمة الآلة للنشاط والهدف المحدد لها إمّا بإعادة تهيئتها وتجهيزها بما يناسب ذلك، أو تدعيمها بأدوات مساعدة، وقد تلجأ المؤسسة لكي تلائم الآلة مع قدرات ومهارات العامل لتحقيق الأهداف المرجوة إلى تغيير الآلات القديمة بآلات حديثة أكثر تطورًا.

4.2 أنواع الرقابة حسب المستويات الإدارية: إن مسئولية وظيفة التخطيط تختلف باختلاف المستويات الإدارية ولذلك فإن مسئولية وظيفة الرقابة تختلف باختلاف المستوى الإداري كذلك، وعليه يمكن التفرقة بين ثلاث مستويات من الرقابة حسب المستويات الإدارية داخل المنظمة والتي نفصلها على النحو التالي(الرقابة الإدارية، 2009،http://www.startimes.com):

الرقابة على مستوى المنظمة: وهذا النوع من الرقابة يتضمن مراقبة ومتابعة العوامل البيئية الأكثر تعقيداً والتي يمكنها التأثير بصورة كبيرة على مدى تطبيق الخطط المحددة، كما يتضمن تقييم مطابقة الإجراءات التنظيمية والتأكيد من قدرتها على تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف المسطرة كما خطط لها، وتساهم الرقابة على مستوى المنظمة في وضع خطط رقابية تكتيكية وتشغيلية، والجدير ذكره أن الرقابة هنا تتم بواسطة الهيئات القيادية على مستوى الإدارة العليا الذين يتمتعون بالخبرة وبالنظرة الشمولية لكل أنشطة وأقسام المنظمة المختلفة (Kathryn B.& David M 1991 ,P 596.)

ويسعى هذا النوع من الرقابة إلى محاولة تقييم الأداء الكلي للمنظمة أو بعض الأقسام، ويهدف هذا النوع من الرقابة التعرف على مدى قيام نشاطات التنظيم كوحدة متجانسة لتحقيق الأهداف الموضوعة، ومدى إمكانية الرقي بالأداء الكلي لأنشطتها، كما تمكن عملية الرقابة في هذا المستوى من التعرف على مواطن الخلل التي أدت أو قد تؤدي إلى الفشل الأمر الذي يساعد في تعديل وتصحيح خطط جديد تتلاءم مع المتغيرات الحاصلة، وبالتالي إعادة النظر في الأهداف

بصورة واقعية، وقد تلجأ إلى إعادة تصميم الهيكل التنظيمي، وبناء أساليب وإجراءات أكثر فاعلية من تغيير أنماط الإتصال وجعله أكثر ملائمة داخليًا وخارجيًا، ووضع برامج لتدريب وتأهيل العمال والمشرفين، وخلق نظام مناسب للتحفيز وإثارة دافعية العمال لتحسين مستوى أدائهم وإنتاجيتهم.

الرقابة على مستوى العمليات التنفيذية: وهي نوع من أنواع الرقابة التي تقوم بها الإدارة الوسطى أو على المستوى التنفيذي، والتي تركز على تقييم عملية التنفيذ للخطط المحددة، ومتابعة النتائج الدورية المرافقة لعملية التنفيذ، ومتابعة مدى التقدم وتحقيق الأقسام لأهدافها وبرامجها وموازنتها الإنسجام بينها، ومتابعة التقارير الأسبوعية والشهرية لمدى التقدم في تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف، والرقابة من هذا المستوى تكمل وتدعم عملية الرقابة على مستوى المنظمة كما أوردنا في السابق**(kathryn B& David M, 1991, p596).**

ويقيس هذا النوع من الرقابة الأداء اليومي للعمليات المختلفة في كافة الأنشطة داخل المنظمة من أداء العمال ونشاطهم، إنتاجيتهم، سلوكهم، المدخلات والمخرجات...إلخ)، ويتم فيه تحديد الإنحرافات عن المعايير الموضوعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية، وهناك العديد من المعايير التي يمكن استخدامها في هذا الصدد مثل:

-إجمالي عدد الوحدات المنتجة إلى عدد ساعات العمل، وتشغيل الآلات لمعرفة مدى فعالية ساعة التشغيل للآلة، وكفاءة العاملين وجوانب النقص في أدائهم.

-نسبة الإنتاج غير المطابق للمواصفات إلى إجمالي عدد الوحدات المنتجة لقياس نسبة الإنتاج المعيب، ونسبة الأخطاء المسموح بها.

-التكاليف المالية والزمنية لأداء المهام والإنتاج، فالرقابة تكشف القيمية الحقيقية لتكاليف الإنجاز من حيث القيمة المالية والوقت المحدد للإنجاز وتنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف المسطرة.

الرقابة على مستوى الأفراد: وهذا النوع من الرقابة يقوم به مديري المستويات الإدارية الدنيا من خلال الإشراف على تنفيذ الخطط التشغيلية، بمتابعة النتائج اليومية للأنشطة، اتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الضرورة، والرقابة التشغيلية تقدم تغذية راجعة عما يجري في المنشأة على مستوى التنفيذ في المدى القريب وللتعرف على مستوى تحقيق كل من الأهداف القصيرة والطويلة الأجل **(kathryn B& David M, 1991 , P596).**

ويختص هذا النوع من الرقابة بمحاولة تقييم أداء الأفراد و الرقابة على نواتج أعمالهم وسلوك أدائهم، وهناك العديد من المعايير الرقابية التي يمكن استخدامها في هذا الصدد منها تقارير كفاءة الأداء التي يقوم بإعدادها الرؤساء في مختلف الأقسام والإدارات عن مستويات أداء العاملين في القسم بصفة دورية،وتتيح هذا المستوى من الرقابة إلى زيادة مهارات الأفراد عن طريق تحفيزهم أو تدريبهم لرفع مستوى كفاءة الأداء لديهم، أو القيام ببعض الإجراءات التأديبية لضمان مستوى مستقر من الأداء.

5.2 أنواع الرقابة حسب كمية العمل ونوعيته:

الرقابة حسب كمية العمل: ويركز هذا النوع من الرقابة على كمية العمل من حيث عدد الوحدات المنتجة، عدد ساعات العمل، عدد الآلات المستخدمة، عدد الوحدات المباعة كل ذلك يهدف إلى معرفة مدى الزيادة أو النقصان والعمل على معالجة الانحرافات إن وجدت.

الرقابة حسب نوعية العمل: ويهدف هذا النوع من الرقابة إلى التأكد من مدى مطابقة الأداء أو السلعة للمواصفات والمعايير المطلوبة والمحددة مسبقاً من حيث جودة نوعية طريقة أداء العمل أو تلك الخاصة بالرقابة على جودة السلعة من حيث الشكل واللون والحجم والتكلفة والدقة والسلامة الصحية.

6.2 أنواع الرقابة من حيث مصدرها:

الرقابة الخارجية: وفيها عدة أشكال(محمد أحمد عبد النبي، 2012، ص39):

رقابة الجمهور والصحافة: ويمارس هذا النوع من الرقابة من قبل المنظمات والأحزاب والنقابات والصحافة وجماعات الضغط، ومنظمات حقوق المجتمع المدني، ورقابة المجتمع وقد تستخدم هذه المنظمات أساليب إيجابية تتمثل في مؤازرة ومناصرة وتأييد والتضامن مع المؤسسات أو تستخدم أساليب سلبية تتمثل في المظاهرات والشكاوي وأعمال الشغب، ومن بين الهيئات الرقابية الخارجية المنظمة الوطنية لحماية المستهلك.

رقابة السلطة التشريعية: ويمثلها أعضاء البرلمان أو المجلس الشعبي الوطني أو مجلس النواب ولجانه المنبثقة عنه سواء كانت دائمة أو مؤقتة ويهدف هذا النوع من الرقابة إلى مناقشة ومتابعة القوانين والسياسات والتشريعات العامة والخاصة سواء المتعلقة بمنظمات القطاع الخاص أو العام، من خلال استجواب أعضاء وموظفي الهيئات والمؤسسات والوزارات الحكومية والدفاع عن حقوق المواطنين من تجاوزات الإدارة التنفيذية، من خلال نقل انشغالات المجتمع إلى أعلى الهيئات الإدارية والتشريعية ومعالجة بما يكفل ضمان حماية المواطنين وتوفير سبل التقدم والرفاهية الإجتماعية(محمد فتحي، 2003، ص302).

رقابة السلطة القضائية: وتمثلها بعض المحاكم الإدارية المتخصصة والتي تهتم في الحكم على المخالفات والقضايا والانحرافات التي ترفع من قبل الجهات المتضررة سواء كانت فرد أو مؤسسة، ومن بين الهيئات القضائية التي تتكفل بالقضايا المهنية والنزاعات العمالية المحاكم الإدارية، أو ما يعرف بقضاء العمل(محمد فتحي، 2003، ص302).

الرقابة الداخلية: ويتمثل هذا النوع من الرقابة فيما يلي(محمد عيسى الفاعوري،2007، ص36):

الرقابة الذاتية: ويقصد بها الرقابة التي تمارسها المنظمة بنفسها على عملياتها وأنشطتها كما يقصد بها مراقبة الموظف على أدائه مراقبة ذاتية دون تدخل من أحد، وتكمن أهميتها في سرعة معالجة الموقف والقيام بتصحيح الخطأ حين وقوعه، ما يساهم في الحد من تفاقمه وتخفيف الأعباء الإدارية التي قد تستغرق وقت للتصحيح، وقد تلجأ إلى إتخاذ إجراءات عقابية ضد العامل حسب درجة الخطأ، والرقابة الذاتية تجنب المؤسسة تكاليف تعطل العمل وتحقيق الأهداف في موعدها، وتجنب العامل الإحراج والتعرض للعقاب(أحمد رشيد، 1981، ص76).

رقابة متخصصة: وتقوم عليها إدارة خاصة بالرقابة أو لجنة إدارية أو لجنة رقابية أو أشخاص من داخل المؤسسة ومن الأمثلة على هذه الأجهزة المتخصصة وحدة الحسابات والمراجعة

المالية، وحدة شئون الأفراد، وحدة الرقابة المالية، فرق التفتيش، وتكمن أهميتها في استقلاليتها وتخصصها، ما يجنب التحيز والدقة في اكتشاف الأخطاء ومعالجتها.

رقابة رئاسية (هرمية): وأساسها طبيعة التدرج الرئاسي ووظيفته، والمستويات الإدارية المختلفة بمعني أنها تمارس من قبل كل موظف في مستوى إداري أعلى على موظف تابع لوحدته الإدارية أدنى منه، ويهدف هذا النوع من الإدارة إلى التأكد من حسن سير العمل في الوحدات الإدارية المختلفة كما أنه مسئول عن التأكد من تعليماته وتوجيهاته وكذلك توجيهات وتعليمات رؤسائه الصادرة إن كانت منفذة بصورة مرضية.

7.2 أنواع الرقابة من حيث شموليتها(https://hrdiscussion.com/hr106707.html):

رقابة شاملة: ويتم ممارستها على جميع الأفراد العاملين والأعمال والأنشطة في المؤسسة، أو النتائج الكلية المكلف بها كل فرد أو مجموعة من الأفراد أو المؤسسة ككل، وتساعد هذه الرقابة في التقييم الشامل للمؤسسة ومعرفة مكمن الخلل الحقيقي من حيث مصدره هل يتعلق بسلوك العاملين ومستوى أدائهم أو بالآلات التشغيلية من حيث جاهزيتها وصلاحيتها أو العكس، أو يتعلق بالأساليب التنظيمية والقيادية التي تتبعها المؤسسة في إدارة المؤسسة، أو بالمسئولين في حد ذاتهم من حيث كفاءتهم وجديتهم والتزامهم بتنفيذ الخطط أو العكس، أو ما يتعلق بالظروف المحيطة بالعمل والمواقف التي على ضوئها يتم تصحيح الخطأ من مصدره، وتجنب مظاهر إلقاء اللوم على الغير واتهام الآخرين، وهذه العملية قد تقوم بها المؤسسة بنفسها لتقييم نشاطها، وبواسطة لجنة متخصصة مكلفة من قبل المؤسسة أو الوزارة التابعة لها المؤسسة.

رقابة جزئية: ويتم ممارستها على أنشطة معينة ومحدودة، وتتعلق بقابة نشاط قسم أو فرع معين في المؤسسة، أو وظيفة محددة ، أو لعامل محدد بذاته أو مجموعة عمال، وتقع في الغالب هذا النوع من الرقابة لوجود خلل في هذا الجزء المقصود بالرقابة سواءً تعلق بالأفراد أو بالأدوات أو ببيئة العمل التي على ضوئها يتم تحديد الخلل بدقة واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لتدارك الموقف.

8.2 أنواع الرقابة من حيث الممارسة العملية:

رقابة مفاجئة: وتمارس على شكل جولات تفتيشية مفاجئة، دون إعلام مسبق ومن أهدافها التحقق من مدى التزام العاملين أو المسئولين بالمهام المكلفين بها على النحو المناسب ووفق المعايير المحددة، والوقوف على التجاوزات في العمل، وتتم إمّا بصفة إرادية من طرف الهيئات الإدارية العليا، أو نتيجة وجود معلومات توحي بوجود انحرافات وتجاوزات في مصلحة معينة(محمود أحمد فياض وآخرون، 2010، ص184).

الرقابة الدورية: ويقصد بها الإشراف الدوري على الأنشطة المختلفة أو على النتائج باستخدام جولات تفتيشية ميدانية أو تقارير دورية سواء كانت يومية أو أسبوعية أو شهرية أو فصلية، وتتم إمّا بالنزول لميدان العمل والقيام بالملاحظة العيانية، أو مراقبة التقارير والسجلات الحسابية المتعلقة بشؤون الموظفين أو الخدمات أو المنتوجات، كما تهدف هذه الرقابة إلى الموازنة بين المدخلات والمخرجات وتكاليف العمل والإنتاج، أو بين النفقات والإيرادات والتعرف على

مستوى النتائج المحقق مع مستوى النفقات والأهداف المسطرة(محمد محمود مصطفى، 2012، ص107).

يتضح مما سبق وبالنظر لأنشطة النظام الإداري أو ما يسمى بميكانيكية العملية الإدارية التي تتطلب وجود أجهزة وأنظمة رقابية متنوعة ومختلفة وفق خطة وأهداف محددة ومرسومة بدقة ومعايير تحدد نوعية وكمية الأداء والإنجاز والإنتاج والتسويق، هذا ما يفرض وجود أنظمة رقابية مختلفة ومتنوعة، يختلف تطبيقها من موقف لآخر ومن وظيفة وشخص لآخر تختار المؤسسات بما يناسب هذه الموقف والأفراد والمرحلة والهدف، وحسب الإمكانيات المتاحة والميزانية وطبيعة النشاط الوظيفة والمؤسسة، ومن هذه الأصناف كما رأينا تتنوع بين:

حسب توقيت حدوثها: والتي تنقسم إلى رقابة قبلية أو تنبؤية، ورقابة متزامنة مع تنفيذ الخطط والعمل ورقابة لاحقة لتواكب جميع مراحل العمل ولكل رقابة أهميتها في تحقيق أهداف المؤسسة لمعالجة الإنحرافات والأخطاء وتصحيحها حسب الإمكانيات والموقف والظروف المتاحة.

كما تنقسم الرقابة إلى رقابة إيجابية وسلبية: تتمثل الأولى في تجنب الأخطاء والانحرافات والتأكد من انجاز المهام واحترام القوانين ومعايير الأداء، والرقابة السلبية تهدف إلى اكتشاف الأخطاء والإنحرافات والتجاوزات من طرف العمال أو الإداريين بمختلف مستوياتهم بغرض تعديلها وتصحيحها.

ومن حيث الأنشطة المعنية بالرقابة، والتي تنقسم إلى رقابة مالية محاسبية وتتعلق برقابة الأنشطة المالية خاصة من حيث النفقات والإيرادات، ورقابة فنية وقانونية خاصة فيما يتعلق بمطابقة النشاط والمهام والأدوات والآلات مع المعايير القانونية والسلامة المهنية لظروف وأدوات العمل، ورقابة على الأنشطة الروتينية التنفيذية.

ومن حسب المستويات الإدارية: وتنقسم بدورها إلى رقابة على مستوى الأفراد من مهامها متابعة مدى تقيد العمال بالمهام المنوطة لهم بالنوعية والكمية المناسبة، وعلى مستوى العمليات التنفيذية من وظيفتها تنفيذ الخطط المرسومة على مستوى الأداء التنفيذي وعلى مستوى الإدارات والأقسام التنفيذية، ورقابة على مستوى المؤسسة ككل تقوم بتقييم نشاطها والأهداف المحققة خلال فترة زمنية معينة.

وتنقسم الرقابة أيضًا من حيث كمية العمل المنجز ونوعيته، ومن حيث مصدرها وتنقسم إلى رقابة داخلية تتمثل في رقابة ذاتية تمارسها المؤسسة على الأعمال والنشاطات التي تقوم بها، ورقابة متخصصة من طرف لجنة تعينها إدارة المؤسسة أو الوزارة مهمتها متابعة وتقييم الأعمال والنشاطات المنجزة، ورقابة رأسية هرمية تمارسها الإدارة حسب المستويات والأقسام الإدارية داخل المؤسسة، ورقابة خارجية والتي تنقسم الى رقابة الصحافة الجمهور ورقابة السلطة التشريعية والرقابة القضائية، وهذه الأنواع تدخل مهامها في مدى انسجام النشاطات والمهام الوظيفية للمؤسسة وفق القوانين المعمول بها في الدولة وتحقق مطالب وحاجيات المجتمع.

بالإضافة إلى تصنيفها حسب شموليتها: والتي تنقسم إلى رقابة شاملة لجميع نشاطات المؤسسة وفروعها وأقسامها ومدخلاتها ومخرجاتها، وعلى مستوى جميع المستويات الإدارية والتنفيذية،

ورقابة جزئية تشمل فرع أو قسم أو نشاط معين من نشاطات المؤسسة أذا كان فيها انحراف أو تجاوز عن الخطط والمعايير المحددة للأداء والإنجاز.

وحسب الممارسة العملية: والتي تنقسم إلى رقابة مفاجئة ورقابة دورية تتمثل الأولى في الرقابة التفتيشية التي تقوم بها الإدارة أو لجنة متخصصة وزارية أو قضائية أو تشريعية من أجل الوقوف على التزام العمال والمؤسسات بالمهام والنشاطات والتجاوزات التي تحدث داخل المؤسسة، أمّا الثانية فتتم بصفة دورية محددة بأوقات معينة تقوم بها المؤسسة بنفسها أو من طرف جهات خارجية للوقوف الفعلي على سير العمل وفق الأهداف المسطرة والمعايير والخطط المسطرة.

خاتمة:

يتبين مما سبق أن للرقابة أهمية بالغة وكبيرة للحد من السلوكات السلبية والمنافية لقواعد ومعايير الأداء وتقييمه، كما تساهم في تصحيح الإنحرافات الوظيفية والأخطاء المهنية في طريقة أداء العمل أو في نوعية الإنتاج، كما تساعد في تحقيق الإنضباط الوظيفي واحترام قواعد ومواعيد العمل، كما تساعد على التحقق من سير العمل ومدى انجاز المهام وتحقيق الأهداف بطريقة مناسبة وفق الخطة والأهداف المرسومة، وكلما كانت الرقابة مناسبة لطبيعة النشاط والهدف المرجو منها، وساهمت في اكتشاف الأخطاء في حينها وتصحيحها كلما ساعد ذلك في تحقيق الأهداف بسلاسة وفعالية، واقتصاد في الجهد والتكاليف العملية والانتاجية.

وباعتبار أن الرقابة وظيفة إدارية تهدف لقياس وتصحيح الأخطاء والتأكد من تحقيق الأهداف، والتأكد من أن كل شيء يتم وفق الخطة والتعليمات والمبادئ والقوانين المعمول بها في البلد، تلقى الامتعاض والمعارضة من طرف الكثير من العمال والإداريين وهذه المعارضة ترجع في الغالب إلى الطريقة التي يمارس بها المراقبين عملية الرقابة التي تركز على العامل بدل العمل، ولا يراعون فيها كرامة العمال ويركزون على عقاب المخطئ بدل تصحيح الخطأ بالإضافة إلى التمييز بين العمال.

ولذلك لابد من حسن اختيار المراقبين وواضعي الخطط من ذوي الكفاءة والمصداقية والفطنة والخبرة، لوضع خطة مناسبة لخصوصيات العمال والموقف والظروف المتغيرة، وتسمح لهم بسرعة اكتشاف الأخطاء قبل وحين وبعد وقوعها لمنعها أو تصحيحها أو معالجتها وتعديلها، ولتجنب الاعتراض من العمال والإداريين(المسئولين والمشرفين) مهما كان مبرر الإعتراض لا بد من إقناع واقتناع جميع العمال بمختلف مستوياتهم بأهمية الرقابة وضرورة الحاجة إليها، بالإضافة إلى تدريب المراقبين وواضعي الخطط والمسئولين على أساليب التواصل الفعال والعلاقات الإنسانية والمعاملة الحسنة، واحترام كرامة العمال وجهودهم، وعلى أفضل الطرق الرقابية التي تجعل العمال يتجاوبون مع الأساليب الرقابية ومع المراقبين.

ومن أهمية الرقابة وأهدافها ضرورة تفعيل الرقابة لتواجه الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسة من تحقيق أهدافها، قيام المؤسسة بتقييم أداء العاملين وتحمل المسؤولية ومطابقة ما يقومون به من أعمال مع معايير الأداء والخطط والأهداف المرسومة، كما للتطور العلمي والتكنولوجي ودخول أدوات وآلات عمل وإنتاج جديدة متطورة، كل هذا يتطلب نظام رقابي يراعي هذا التطور يساعد على اكتشاف الأخطاء والخلل والإنحرافات وتصحيحها سواءً على

جاهزية وصلاحية الأدوات أو على مستوى كفاءة وقدرات العاملين لتشغيل هذه الآلات والأجهزة، بالإضافة إلى أن الخطأ من سمة الإنسان وكل واحد معرض للخطأ ما يتطلب الإعتراف بأهمية الرقابة من الجميع، ووجود نظام رقابي يستطيع اكتشاف هذه الأخطاء من حيث حجمها ومستواها ومكانها لتصحيحها حين وقوعها، بالإضافة إلى أن التغير ضرورة ومنه تغير الظروف ما يتطلب وجود نظام رقابي مرن بإمكانه التكيف مع هذه التغيرات لمواجهة الإنحرافات والعجز في الخطط او في أداء العمال وتعديلها وفق المستجدات التي لم تكن في الحسبان.

ومن أهمية وأهداف الرقابة متابعة تنفيذ الخطط لتحقيق الأهداف المسطرة من خلال قياس مستوى أداء العمال من حيث الكمية والنوعية لاكتشاف الأخطاء والتجاوزات والمخالفات والسلوكات المنحرفة، واكتشاف الأزمات والصراعات وتداخل المهام والصلاحيات بغرض تصحيحها وتعديلها بما يناسب الأهداف والخطط المرسومة والمستجدات، وتحيين معايير الأداء المطلوب وأساليب وأدوات وأجهزة العمل وفق المتغيرات والظروف الجديدة.

كما تعمل الرقابة على معرفة واكتشاف مستوى كفاءة وقدراتهم ونقاط الضعف في مهاراتهم، وجوانب النقص في الخطط والأهداف، لتغطيتها وتحديد برامج مناسبة للرفع من مستويات أداء العاملين وتغيير الخطط والأهداف لتتوافق مع معايير الأداء المطلوبة لتحقيق أهداف المؤسسة.

كما تعمل الرقابة على معالجة المظاهر السلبية لسلوك العاملين والقيادات الإدارية وأساليب التسيير من مثل التسيب والإهمال والتحيز والمحسوبية والخيانة ....، والحفاظ على ممتلكات المؤسسة من السرقة والاختلاس والتخريب، والتأكد من تطبيق القوانين واحترام متطلبات العمل بجدية وإخلاص.

وكما رأينا نظرا لاختلاف نشاطات المؤسسة ومستوياتها الإدارية واختلاف طبيعة ومستويات أداء العمال وظروف العمل، يتطلب وجود أنظمة رقابية متنوعة تختلف من نشاط لآخر ومن مستوى إداري لآخر ومن شخص لآخر ومن مرحلة وظيفية لأخرى من أنواع الرقابة كما رأينا تختلف من حيث توقيتها التي تنقسم من رقابة قبلية ومتزامنة ولاحقة، كما تنقسم من حيث الهدف إلى رقابة إيجابية لتجنب الوقوع في الخطأ ورقابة سلبية لاكتشاف ومعالجة الأخطاء.

كما تنقسم الرقابة من حيث النشاط والتخصص إلى رقابة على الأعمال الإدارية، ورقابة مالية (محاسبية) ورقابة فنية وقانونية ورقابة على الأنشطة الروتينية، وتنقسم حسب المستويات الإدارية إلى رقابة على مستوى الأفراد وعلى مستوى العمليات التنفيذية وعلى مستوى المنظمة، بالإضافة إلى الرقابة حسب نوعية العمل وجودته، ورقابة داخلية تقوم بها المؤسسة على نشاطاتها وأخرى خارجية تمارسها الجهات الرسمية(التشريعية والقضائية) وغير رسمية متمثلة في رقابة المجتمع والصحافة، كما تنقسم أيضا من حيث شموليتها إلى رقابة شاملة ورقابة جزئية، ومن حيث ممارستها إلى رقابة مفاجئة ورقابة دورية.

يتضح مما سبق أن للرقابة أهمية كبيرة في تصحيح وتعديل الإنحرافات مهما كان مصدرها ونوعيها ودرجتها، وكلما كانت الرقابة مضبوطة ومناسبة، وكلما كان القائمين على وضع الخطط والبرامج التشغيلية، المعايير المناسبة للعمل والأداء بما يتوافق وأهداف المؤسسة، وكلما كان المراقبين من ذوي الكفاءة وتم تدريبهم على استخدام العلاقات الإنسانية وأساليب الرقابة

والتواصل الفعالة، وتم تطبيق الأنظمة الرقابية وأساليبها بجدية دون تمييز وتحيز وبعدالة، كلما ساهم ذلك في الحد من السوكات السلبية والانحرافية في أداء العمل، ومظاهر السلوكات السلبية كعدم الانضباط والتسيب والإهمال، والتغيب والاختلاس والتخريب لأدوات ووسائل العمل، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق المؤسسات لأهدافها بكفاءة وفعالية عالية.

قائمة المراجع:

1.أحمد رشيد(1981)، نظريات الإدارة العامة، دار المعارف، ط5، القاهرة .

2.أبو بكر مصطفى بعيرة(2003)، الرقابة الإدارية في المنظمات مفاهيم أساسية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الدول العربية، ع27، دار الهدى للنشر، مصر.

3.محمد أحمد عبد النبي(2012)، الرقابة المصرفية، دار زمزم للنشر والتوزيع، عمان.

4.محمود أحمد فياض وآخرون(2010)، مبادئ الإدارة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

5.محمد عبد الفتاح ياغي(1987)، الرقابة في الإدارة العامة، إصدارات كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض.

6.محمد محمود مصطفى(2012)، الرقابة الادارية، دار البداية للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

7.محمد عيسى الفاعوري(2007)، الإدارة بالرقابة، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان.

8.محمد فريد الصحن وآخرون(2001)، مبادئ الإدارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

9.محمد فتحي(2003)، 766 مصطلحا إداريا – إيضاح وبيان، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، مصر.

10.العربي دخموش(2001)، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر

11.عادل حسين(1988)، التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

12.عمار عوابدية(1982)،عملية الرقابة القضائية على الأعمال الإدارية في النظام القضائي الجزائري، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

13.الصباح عبد الرحمن(1996)، مبادئ الرقابة الإدارية: المعايير، التقييم والتصحيح، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.

14.صلاح الشنواني(1997)، التنظيم والإدارة في قطاع الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية

15.James Higgins(1991),the management challenge,Macmillan publishingCompany ,USA.

16.Samuel Grto and Paul Peter(1990), stratégicmanagement, afouison process, New York.

17.David Halt(1975), management, Englewoodgliffs, prentice Hal, 3ed.

18.Mohamed Sadeg(1999), Management des entreprises publiques, les Presses d’Alger.

19.Kathryn Batrol and David martin(1991), Management, McGraw Hill, INC,1991.

20.http://www.startimes.com. الرقابة الإدارية، تاريخ: 26-04-2009

21.https://www.hrdiscussion.com/hr36828. أميرة اسماعيل، الرقابة الادارية: تاريخ:2013/12/13

22.http://sst5.com/readArticle.aspx محمد بن علي شيبان العامري، أنواع الرقابة، تاريخ: 2012/02/06.

23.https://hrdiscussion.com/hr106707.

التأثير الاقتصادي والاجتماعي للتكنولوجيات الحديثة على الحياة الشخصية للعامل

د. صاولي مراد، جامعة 08 ماي 1945 قالمة- الجزائر

د. بومعراف الياس، جامعة سطيف 1- الجزائر

The economic and social impact of modern technologies on the worker's personal life

Dr.Saouli mourad, university 8 may 1945 Guelma, Algeria

Boumaraf lyes, university setif 1 Setif, Algeria

ملخص: تهف هذه الدراسة إلى دراسة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في خدمة الإدارة المعاصرة وعلى الأداء الوظيفي في المنظمات الحكومية من جهة والتوفيق بين الحياة الشخصية من جهة أخرى. ولتحقيق هذا الهدف تم استعراض الإطار النظري والمفاهيمي لموضوع الدراسة قصد الوقوف على خلفيته النظرية والوقوف على سلوك الأفراد في أدائهم لأعمالهم وفي حياتهم الشخصية أي تفاعل الأفراد مع بيئة عملهم ومحيطهم العائلي ، أخيرا هدفت الدراسة إلى استخلاص أهم السياسات والإجراءات التي تراها ضرورية التطبيق لتحقيق الموازنة بين الحياة العملية والخاصة من خلال تقديم مجموعة من التوصيات في ضوء نتائج الدراسة لمنظمات المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية : سياسات العمل، الحياة الشخصية، وسائل الاتصالات الحديثة، الأسرة الحضرية، سلوك الأفراد.

Abstract: This study aims to study the impact of the use of information technology in the service of contemporary management And on the functioning of governmental organizations on the one hand and the reconciliation of personal life on the other. To achieve this goal, the theoretical and conceptual framework of the subject of the study was reviewed in order to identify its theoretical background And to identify the behavior of individuals in the performance of their work and in their personal lives any interaction of individuals with their work environment and family environment The aim of the study is to draw the most important policies and procedures that it deems necessary to achieve a balance between working and private life By providing a set of recommendations in light of the results of the study of Algerian community organizations.

Keywords: employment policies, personal life, modern communication methods, urban family, Behavior of individuals.

مقدمة:

وضعت التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على اختلاف تعددها وتنوعها، البشرية في مواجهة عصر جديد سيادة الإعلام مما يجعل الفرد تعترف بأهمية الدور الحضاري للتكنولوجيات الحديثة ، حيث ساهمت هذه التكنولوجيات في تفعيل آثار متعددة على جميع جوانب النشاطات العملية والاجتماعية، فكلما تطور النظام التكنولوجي تغير النظام الاقتصادي والاجتماعي إذ أن هذا التطور فتح للمجال العملي والشخصي آفاقا جديدة وكبيرة من حيث الوسائل المتاحة والإمكانيات والتقنيات الجديدة المستعملة.

لا يخفى على الذين استأنسوا بوسائل الاتصال والمعلومات أهمية هذه الوسائل في مجال الحياة العملية إذ إنها تساعد المتعلم مهما كان مستواه، على الحصول على المعرفة فمن الممكن سهولة قياس استخدام تكنولوجيا العصر الحديث على سلوك الفرد، وتأثيره على المجتمع، فلا بد أن ننظر إلى حجم الاستخدام اليومي له؛ حتى يمكننا معرفة مدى التأثير على الحياة الشخصية والعملية فضمن المتطلبات الحديثة تبرز أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في بيئة العمل كمتطلب رئيسي لمواجهة تلك التطورات الكبيرة فمن جهة أخرى يساعد العمل على تلبية احتياجات الفرد، ويعزز عملية الاندماج الفعال في المجتمع، حتى يصبح الفرد جزءا من المجتمع.

إشكالية الدراسة:

لقد أدخلت التكنولوجيا الحديثة مفهومها أوسع وأكثر حداثة من حيث التفاعل بين العمليات الشخصية المختلفة لأي مجتمع، إن هذه النظرة الاجتماعية ضمن هذا المستوى تقترح نظاما تكنولوجيا تتفاعل فيه مختلف العناصر الاقتصادية كذالك، حيث لا تؤدي تكنولوجيا الإعلام والاتصال دورا مهمًا ونافعا في تلك الجوانب الاجتماعية فقط بل في طرق تنظيم العمل في حياة الفرد اليومية، وفي هذا الإطار تندرج إشكالية الدراسة حول التساؤل الجوهري التالي:

-ما هي سبل تعزيز التوازن بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي في حياة الفرد الناتجة عن تأثير للتكنولوجيات الحديثة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الجوهري التساؤلات الفرعية التالية:

-من خلال تحقيق التوازن بين الحياة الشخصية والعملية كيف يؤثر ترشيد استخدام العنصر البشري داخل المنظمة على تحقيق الميزة التنافسية لها وتوفير العوائد ذات القيمة المضافة؟

-هل تمارس التكنولوجيات الحديثة دورا مهما في بناء قيم أسرية وعملية جديدة ؟

-ما هي السبل لجعل وسائل الاتصال الجديدة تقوي من فعالية العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يشكل الأفراد العاملين داخل المنظمة الميزة التنافسية لها لذالك تعمل الإدارة الفعالة للموارد البشرية على تعزيز ترشيد استخدام العنصر البشري للشركة.

الفرضية الثانية: تمارس التكنولوجيات الحديثة دورا مهما في بناء قيم أسرية وعملية جديدة.

الفرضية الثالثة: تعمل وسائل الاتصال الجديدة على تقوية فعالية العلاقات الاجتماعية والعملية في الأسرة الجزائرية.

أهمية الدراسة:

تسعى منظمات الأعمال الناجحة إلى اعتماد السياسات الاجتماعية لتي تتوافق وتتماشى مع أهدافها التنظيمية المستقبلية، وتعمل في نفس الوقت على خلق الوعي الاجتماعي والشخصي والالتزام الكافي لدى الموظفين ليتم تطبيقها بنجاح بما يحقق ضعف إنتاجية العامل داخل المؤسسات وبذلك تعتبر سياسات العمل تعمل على ضمان العديد من الجوانب الاجتماعية والشخصية للعامل.

أهداف الدراسة:

-توضيح التغييرات التي طرأت على الجوانب الاقتصادية والشخصية من جراء استخدام هذه التكنولوجيات الحديثة.

-اندماج العاملين والتوازن بين العمل والأسرة والذين قد خطى باهتمام الباحثين في الآونة الأخيرة، وبالتالي فهي تساير التطور الإداري المنشود.

-تحقيق ودعم شروط وظروف العمل التي تسمح بإقامة توازن بين العمل الحياة العائلية.

-الوصل إلى صياغة إستراتيجية توفيقية بين ضغوط العمل والحياة الشخصية للفرد.

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على منهج المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول شرح وتفسير قضايا التكنولوجيات الحديثة والفرد من خلال لرسم العلاقة بين الحياة الشخصية والعملية للفرد ووضع الاستدلالات التفسيرية لها .كما تهتم الدراسة بالتحليل الذي يعرف بأنه يقوم بتحديد للعلاقات الخفية للفرد المكونة للظاهرة العلاقة بين الحياة العلمية والشخصية له.

الدراسات السابقة:

دراسة Jean-François Amadieu عام 2003 بعنوان: التوفيق بين مظهر الحياة المهنية والاجتماعية ADIA يسعى الأفراد للبحث عن وظيفة تخلو من التوتر والقلق أي يفكرون في تغيير مهنتهم من أجل تحقيق توازن أفضل بين حياتهم الشخصية والمهنية. كما قدم الباحث مجموعة من الإحصائيات حول حقائق والإحصائيات تبين مدى أهمية التوازن بين الحياة المهنية والشخصية حيث صرح العديد من العمال أن بأن سوء التوازن بين حياتهم المهنية والشخصية يسبب لهم التوتر وتؤثر على مستويات تحفيز المهنيين، كما أن تحقيق توازن أفضل بين حياتهم المهنية والشخصية سيجعلهم يشعرون بالمزيد من الرضا في حياتهم (Jean-François Amadieu , 2003)

دراسة Ame loones et Marie-Odile SIMON عام 2007 بعنوان: دراسة حول إعادة الدمج الاجتماعي والمهني للأشخاص المغادرين لمؤسسات أو الخدمات الصحية والطبية (MPR)، قام الباحث باستعراض عدة أساليب وعادات الحياة التي قد تساعد على التوفيق بين الحياة الشخصية والمهنية من خلال تنظيم بعض العادات مثل التحكم في الوقت والاستمتاع بوقت العطلة والقيام بانجاز الأعمال في مكان ووقت عملها وليس في البيت، أخيرا خلص الباحث باقتراح من التوصيات في سبيل التوفيق بين الحياتين العملية المهنية والشخصية العائلية (Ame loones et Marie-Odile SIMON , 2007).

المحور الأول. الاستعراض النظري للأدبيات المتعلقة بسياسات العمل وأهمية استخدام التكنولوجيات الحديثة في الحياة الشخصية:

أولا. مفهوم سياسات وإجراءات العمل:

مفهوم العمل: يعرف العمل من حيث المبدأ، على كل شخص أجنبي يريد ممارسة نشاط مهني مستقل الحصول على بطاقة مهنية. كما يعرف على أنه الجهد الجسدي الذي يقوم به الإنسان من أجل تحقيق هدفٍ مُعيّن يعود عليه بالنفع ويختلف مفهوم العمل حسب الهدف المنشود منه ، كون كل عمل له هدف، مثل: إنتاج سلعة، أو تقديم خدمة ما من أجل إشباع حاجاته ورغباته صناعية كانت أو تجارية أو زراعية أو فنية(Africat; 1995, p21)، يعكس مفهوم العمل الهادف، عنصر مهم في الهوية الذاتية وتقدير الذات ونموها والاهتمام بعلم النفس الإيجابي الذي يؤكد على الحاجة إلى التركيز على تطوير الذات بشكل إيجابي (Susan Cartwright, Nicola Holmes,2006,P202).

مفهوم سياسات العمل: قبل اللجوء إلى دراسة سياسات العمل لابد من دراسة تأثير القوانين على مرونة مكان العمل والنظر في السياسة العامة له.(Ariane Hegewisch,2009,P13)، وتعرف سياسات العمل على أنها مجموعة من ألمبادئ والقواعد الإجرائية الشاملة التي تعتمدها إدارة المنظمة بهدف توجيه أداء وفكر العاملين فيها نحو أهداف المنظمة ويعرفها Anosoff بأنها مجموعة القواعد والأسس التي تضعها القيادة الإدارية لتوجيه فكر المنظمة وأعمال العاملين بها.

وتعرف سياسة العمل أيضا على أنها بيان رسمي لمبدأ أو قاعدة يجب أن تتبع من أعضاء الشركة، وكل سياسة تحدد أهمية موضوع معين لمهمة أو عمليات الشركة، وتعرف سياسات العمل كذلك على أنه " مجموعة من القواعد والإجراءات التي تهدف إلى توجيه المدراء والموظفين نحو أهداف المنظمة ، وهي منبثقة بشكل أو بآخر عن أهدف المنظمة التي تعتبر المصدر الأساسي لكل القرارات، ويرى الباحث أن سياسات وإجراءات العمل يمكن تعريفها على أنه "مجموعة القواعد والأسس التي تضعها القيادة الإدارية لتوجيه فكر وأداء العاملين نحو مستوى معين تهدف من ورائه إلى تحقيق أهداف المنظمة، وتكون هذه السياسات واضحة ومعلومة لدى جميع الموظفين(خالد جمال أبو سلطان، 2015، ص10).

إن سياسات العمل عبارة عن دوام جزئي مقدرة بعدد ساعات العمل حسب نوع الوظيفة في صناعة معينة أو مهنة معينة.حيث يختلف عدد ساعات العمل في من نشاط مهني لآخر ومن بلد إلى آخر(Alois van Bastelaer, Georges Lemaître,Pascal Marianna,1997,P06)

تعريف تكنولوجيا الاتصال: قبل أن نعرف تكنولوجيا الاتصال يجب أولا أن نحدد ماهية التكنولوجيا في حد ذاتها، ذلك أن الجديد فيها ليس معناها وإنما لفظها، فالظاهرة نفسها قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، ومن الخطأ أن نربط بين التكنولوجيا وبين المخترعات الحديثة التي تعتبر آخر المراحل في تطور الظاهرة الاتصالية، وكلمة تكنولوجيا كلمة معربة لا أصل لها في كتب اللغة والقواميس وما يقابلها في اللغة العربية هو مصطلح" تقنية " وكلمة تكنولوجيا مكونة من مقطعين هما: " تكنيك "والذي معناه الطريق أو الوسيلة و" لوجي "التي تعني العلم، وبالتالي

يكون معنى الكلمة كلها" علم الوسيلة " الذي بها يستطيع الإنسان أن يبلغ مراده مصطلح التكنولوجيا في ثلاث مفاهيم أساسية:

-التكنولوجيا كعملية: وهو التطبيق المنظم للمحتوى العلمي أو المعلومات بغرض أداء محدد يؤدي في النهاية إلى حل مشكلة معينة.

-التكنولوجيا كمنتج: محصلة تطبيق الأساليب العملية يكون في المساعدة في إنتاج الآلات والخامات، فالفيلم كمادة خام وآلة العرض نفسها هما نتاج للتطبيق التكنولوجي للمفاهيم والأساليب العلمية.

-التكنولوجيا كمزيج للأسلوب والمنتج: من هذا يتضح أن عملية الاختراع تصاحبها عملية إنتاج وبالتالي لا يمكن فصل التكنولوجيا كأسلوب عنها كمنتج وأوضح مثال على ذلك هو الحاسب الآلي، فنفس الجهاز يصاحبه دائما تطور في إنتاج البرامج وتوسع كبير فيها أما الاتصال فهو تبادل الأفكار والمعلومات والآراء بين طرفين أو أكثر عن طريق أساليب و وسائل مختلفة مثل الإشارة، الكلام، القراءة والكتابة وبالتالي نعني بتكنولوجيا الاتصال" أي أداة أو جهاز أو وسيلة تساعد على إنتاج أو توزيع أو تخزين أو استقبال أو عرض البيانات واسترجاعها، التعريف المقدم لتكنولوجيا الاتصال نجد أنه من الصعب إيجاد وجه للشبه بين مختلف وسائل تكنولوجيا الاتصال مثلا : الهاتف ، الآلة الكاتبة ،الحاسب الإلكتروني من الناحية الظاهرية، أما من الناحية الضمنية للدور الذي تؤديه هذه الأجهزة فإننا نجد أن تكنولوجيا الاتصال تزيد من طاقة الإنسان وقدراته المختلفة وبالتالي يمكن القول أن تكنولوجيا الاتصال هي مجموع التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي أو الجمعي والني يتم من خلاله جمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة أو المرسومة أو المسموعة المرئية أو المطبوعة أو الرقمية من خلال الحاسبات الإلكترونية ثم تخزين هذه البيانات المعلومات واسترجاعها في الوقت المناسب وأخيرا نشر هذه المواد الاتصالية ونقلها من مكان إلى آخر وتبادلها، وقد تكون تلك التكنولوجيات يدوية أو آلية أو إلكترونية حسب مرحلة التطور التاريخي لها والمجالات التي يشملها هذا التطور(حديد يوسف و براهمة نصيرة، 2014، ص261).

ثانيا. أهمية استخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في الحياة الشخصية:

ويعتبر الاتصال الشخصي الأساس لأغلب العمليات الإعلامية والاتصالية في أي مجتمع، فهو يتميز بمقدرة كبيرة على التأثير في الأفراد .ويحصر كل من" أ.كاتز" E. Katz وب.ف لازارسفالد Paul.f.Lazarsfild العوامل التي تزيد من قوة الاتصال الشخصي وفعاليته في توجيه الرأي العام في ما يلي:

-من السهل أن ينصرف الفرد عن المواد الإعلامية التي لا تتفق مع آرائه وميوله التي تنشرها أو تذيعه أو سائل الإعلام الجماهيرية، بينما ليس من السهل أن ينسحب الفرد من الحديث مع زميل أو قريب أو صديق له.

-يتيح النقاش المباشر مرونة أكبر في عرض وجهات النظر والتأثير في الأفراد.

-من السهل تقدير رد الفعل مباشرة.

-من السهل أن يقتنع الأفراد بوجهات نظر أفراد معروفين لديهم وموضع ثقة، بينما ليس من اليسير أن يقتنعوا بما يقوله أفراد مجهولون لديهم عبر وسائل الإعلام الجماهيرية.

-يستطيع القائم بالاتصال الشخصي، تحقيق أهدافه بتصرفه النموذجي مع الفرد الذي يتصل به دون الحاجة إلى استخدام أسلوب التحريض المباشر الذي قد ينفر منه بعض الأفراد وفضلا عن تميز الاتصال الشخصي بالتجاوب والحيوية والمرونة، فإنه يعطي أيضا فرصة أكبر للتفاهم والوصول إلى نتائج حقيقية ملموسة بين طرفي أو أطراف عملية الاتصال(بومالي امينة، 2017، ص10).

1.**أهمية استخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في الحياة العملية والإدارية:** وتتمثل في ما يلي(عبد الرحمان سوالمية، 2015، ص189).

التكامل والاندماج: بين كافة وسائل الإعلام الجماهيري وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، فمع تطور الحاسبات وشبكات الهاتف وشبكات المعلومات، واستخدام تكنولوجيا البث الفضائي، ظهرت تكنولوجيا الاتصال متعدد الوسائط وتكنولوجيا الاتصال التفاعلي بتطبيقاتها المختلفة وأشهرها حاليا شبكة الانترنيت.

التفاعلية: أي القدرة على تبادل الأدوار بين المرسل الرسالة الاتصالية ومستقبلها إذ يتحول من يتعامل مع وسائل الاتصال الحديثة من مجرد من متلقي سلبي إلى مشارك متفاعل يرسل ويستقبل المعلومات في الوقت ذاته.

اللاتزامنية: إن عمل وسائل الاتصال الحديثة بتكنولوجياتها المتقدمة والتي مكنتها من العمل الدائم والمستمر على مدار 24 ساعة يوميا تجاوز بها محدودية الوقت في استقبال الرسائل والاتصال من طرف الجمهور إلى إمكانية إرسال واستقبال الرسالة في الوقت الذي يناسب المرسل والمستقبل على حد سواء.

قابلية التحرك والتحويل والتوصيل : فهناك وسائل اتصال كثيرة يمكن استخدامها والاستفادة منها في أي مكان دون الحاجة إلى التواجد في مكان ثابت ولا إلى معدات كثيرة من أجل الاتصال أو التشغيل مثل الهاتف النقال، التلفون، السيارات أو الطائرات، والتلفون المدمج مع ساعة اليد،...وغيرها كثير من الوسائل الحديثة التي طور تكنولوجياتها كما أصبحت لكثير من وسائل الاتصال الحديثة ذات التكنولوجيات العالية القدرة على نقل المعلومات من وسيط، إلى آخر، وتحويلها من صورة إلى أخرى.

تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية: لا تتطلب تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دائمًا الوصول إلى البنية التحتية للشبكة حيث يمكن تنفيذ الكثير منها على أساس "مستقل ."ومع ذلك ، فإن التطبيقات الأخرى التي من المحتمل أن تدعم أولويات التطوير تستفيد من بنية تحتية للاتصالات تعمل بشكل جيد(Mansell, R. 1999 ,P07)

2.**أثر التكنولوجيات الحديثة في الحياة العملية والشخصية :** وتتمثل فيما يلي(العربي عطية، 2012، ص 323):

العوامل الفنية: وتشمل التقدم التكنولوجي، المواد الخام، الهيكل التنظيمي وطرق وأساليب العمل. إن الجوانب الفنية تؤثر بشكل واضح ومباشر على كفاءة المنظمة والأفراد، فنوعية الآلات

وكميتها والطرق والأساليب العملية المستخدمة في العمل جميعها تؤثر على مستوى الإنتاجية والأداء بشكل عام.

العوامل الإنسانية: وتشمل القدرة على الأداء الفعلي للعمل وتتضمن المعرفة والتعليم والخبرة، بالإضافة إلى التدريب والمهارة والقدرة الشخصية، كما تشمل الرغبة في العمل والتي تحدد من خلال ظروف العمل المادية والاجتماعية وحاجات و رغبات الأفراد. كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الأداء الوظيفي نجملها في الآتي : خصائص العمل ؛ الرقابة الفعالة ؛ نظام الأجور والحوافز، الخصائص الديمغرافية مثل: الجنس، السن، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية، المركز الوظيفي.

ثالثا.تفاعل تكنولوجيا الاتصال مع متغيرات الأسرة الحضرية: إن التحولات التاريخية الكبيرة كان لها دور تحولي في التطور البشري والتقدم الحضاري ولكن التحولات التي شهدها القرن العشرين هي شيء آخر في تحولاته ، إذ استخلص هذا القرن كل تجارب التاريخ واستجمع خبراته وبدأ حركة تصاعدية بلغت ذروتها في نهايته وبدأ إطلالته على القرن الواحد والعشرين ، والتقدم التقني والمعلوماتي في الاتصال كان علاقة هذا العصر التي طرحها مبتكروها كمرحلة انتقالية حاسمة في الحياة الاجتماعية، واستطاعت هذه التقنية أن ترفع الحواجز وتقرب المسافات إلى حد جعل العالم شاشة صغيرة تمتد عبر شبكة معقدة من الاتصالات وهذه التقنية قد ولدت وتولد مفاهيم جديدة لأنها قد قاربت بين الأفراد والأمم إلى حد التفاعل الشديد والسريع بحيث أنتجت حالة تواصل شديدة بين الأفكار والثقافات. لذلك فقد أشارت العديد من التحليلات إلى فعالية تأثير وسائل الإعلام على الأفراد في مجالات مختلفة كما أكدت نتائج عدد من الدراسات أهمية الدور الذي تمارسه وسائل الإعلام في توجيه السلوك وتشكيل الإدراك، إلا أن غالبية هذه التحليلات والدراسات تميل إلى تجاهل المحيط الاجتماعي الذي يتم خلاله التأثير من وسائل الإعلام على المتعرضين لها، فكما تؤكد النظريات الاجتماعية النفسية فإن سلوكيات الأفراد ليست مجرد ردود أفعال للمواقف بل هي نتاج لقدرتهم على إدراك معاني الرموز وتفسير الواقع أو المواقف، كما تُبرز هذه الدراسات أنماط وأساليب التفاعل الإيجابي الواعي مع هذه الوسائل الإعلامية وذلك ما يمكن أن توفره الأسرة باعتبارها وسيطاً فاعلاً ومؤثراً بين الفرد ومحيطه الاجتماعي والثقافي، سواء عن طريق التأثيرات بنوعيها المباشرة وغير المباشرة أو عن طريق مؤسسات الإعلام وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية.

التأثيرات المباشرة والغير مباشرة لتكنولوجيا الاتصال على الأسرة الحضرية: شهدت الأسرة الحضرية الجزائرية وبالموازاة شهدت الأسرة الحضرية تطوراً على مستوى الحقوق والقوانين والسياسات الداعمة لوظائفها باعتبارها وحدة أساسية لتوازن الفرد وتماسك المجتمع وفي نفس الوقت المستفيدة والمحرك الأساسي لاستراتيجيات التنمية المستدامة. ويقر المهتمون بالشأن الأسرة الجزائرية كخلية أساسية في المجتمع تشهد بعض الصعوبات التي تعيق تماسكها واستقرارها وتحدث اضطراباً في وظائفها نستعرضها من خلال بعض الإشكاليات الأسرية كالخلافات الزوجية والعنف الأسري، والاضطرابات المرضية لدى المراهقين والسلوكيات

الخطرة لدى الشباب كاضطراب السلوكيات الغذائية واستهلاك المخدرات وغيرها مما يستوجب وضع سياسات اجتماعية تكون الأسرة محورها.

وتعتبر وسائل الإعلام وما صاحبها من ثورة تكنولوجية وتطور متواصل للأدوات الرقمية من العناصر التي أثرت على الأسرة الحضرية الجزائرية، فقد تغيرت العلاقة التقليدية للمستهلك لهذه الأدوات وأصبحت وسائل الإعلام التي يصعب السيطرة عليها حالياً، لا تعد أساسية فحسب في الحياة الاجتماعية للفرد بل ساهمت في إحداث تغييرات على علاقات الفرد بمحيطه الاجتماعي وبأسرته وعلاقات الأسر بالمجتمع حيث قربت وسائل الاتصال الحديثة بين الأشخاص المتباعدين جغرافيا، وجعلت العالم يبدو بحق كقرية صغيرة من حيث سهولة التواصل وتبادل المعلومات والخبرات، وإن كانت هذه القرية الصغيرة اتصالاً، لا تزال عالما متنافرا أفكارا وقيما تغيرات عديدة في ظل التحولات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى تأثير بعض القيم الجديدة (عوفي مصطفى وبن بعطوش أحمد عبد الحكيم، 2016، ص 462)

رابعا.علاقة الموازنة بين الحياة العملية والخاصة:

تنوعت وتعددت تعريفات الباحثين حول مفهوم جودة الحياة الوظيفية وطبيعة إسهامها في تحسين بيئة العمل وحياة العاملين فيها، حيث عرف جاد الرب جودة الحياة الوظيفية على أنها العمليات المتكاملة والمخططة والمستمرة التي تستهدف تحسين مختلف الجوانب التي تؤثر على الحياة الوظيفية للعاملين ، والذي يسهم بدوره في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة والعاملين فيها والمتعاملين معها وعرف روبين جودة حياة العمل على أنها العملية التي عن طريقها تستجيب المنظمة لاحتياجات الموظفين عن طريق تطوير الوضع الذي يسمح لهم أن يشاركوا في القرارات التي تؤثر في حياتهم العملية بشكل كامل، وعرفت أيضا على أنها الوضع الأمثل والبيئة المفضلة للموظفين التي تحتوي ميزة وجذب ورفاهية للموظفين وكذلك تساوي نظرة المدراء نحو العاملين في العمليات والأنشطة التنفيذية بنفس النظرة لأي موظفين.

وذهب كاسيكو إلى أن جودة حياة العمل هي عبارة عن تصورات الموظفين حول مكان العمل : هل يشعرون بالأمن والرضا ؟ هل لديهم القدرة على الموازنة بين حياتهم العملية والخاصة وكذلك القدرة على النمو والتطور كبشر؟ ويرى جيبوسن وآخرون بأن جودة الحياة الوظيفية هي فلسفة الإدارة التي تؤكد على كرامة العالمين، وتطور التغيرات في ثقافة المنظمة، وتحسين الجوانب المعنوية والجسمانية للعاملين عن طريق إتاحة وفيما يتعلق بمكونات جودة الحياة الوظيفية، فقد يرى كل من(بادلا و سيريانااليا)أن أبعاد جودة الحياة الوظيفية تقوم على الأبعاد التالية(خالد جمال أبو سلطان، 2015، ص16):

-أبعاد كلاسيكية وتشمل ظروف العمل المادية ورفاهية العاملين ودعم الموظفين وعوامل وظيفية وعوامل مالية.

-أبعاد عصرية وتشمل بيئة عمل صحية آمنة ومشاركة الإدارات في اتخاذ القرارات والمفاوضات الجماعية بين الاتحادات والإدارة ودوائر الجودة وإجراءات تقويم المظالم والتوازن بين الحياة والعمل.

فيما أوضح والتوازن هو التمسك بقوانين العمل والتوازن بين الحياة والعمل، واتزان العلاقات الاجتماعية في الحياة العملية يعدان من أهم عناصر جودة حياة العمل.

مما سبق يتضح أن جودة حياة العمل تعني رضا الموظفين عن بيئة العمل ممثلة بأبعادها المادية كمستوى الأجور والمعنوية كالمشاركة في اتخاذ القرار والذي ينعكس ذلك على مباشرة على المنظمة والأفراد على حد سواء .ومن خلال ما سبق ذكره ؛ تظهر هناك علاقة ترابط واضحة بين جودة الحياة الوظيفية وقدرة الموظف على التوازن بين الحياة العملية والخاصة باعتباره جزءا لا يتجزأ منها والذي يعطي انعكاسات مؤثرة على جودة العمل وحياة الموظف.

خامسا. طرق التعامل مع تكنولوجيا الاتصال الحديثة في الوسط الأسري: تتمثل في ما يلي(عوفي مصطفى وبن بعطوش أحمد عبد الحكيم، 2015، ص466):

الحوار بين أفراد الأسرة :على الآباء والأزواج إتباع نظام أسري محدد منظم يعتمد على الاتصال الايجابي المستمر كتواجد أفراد الأسرة في غرفة الطعام وقت تناول الوجبات، على أن تغلق جميع أجهزة الهواتف أو التلفاز حتى تتاح الفرصة للتحدث والتحاور والنقاش، وإيجاد أوقات فراغ ولو مرة في الأسبوع بأن يجلس جميع أفراد الأسرة لممارسة نشاط ترفيهي أو للتحاور بهدف تقوية العلاقات الأسرية بين كل الأطراف الفاعلة في الأسرة.

تنظيم الوقت: إن الأفراد بشكل عام يعانون من هدر أوقاتهم لأسباب عديدة خاصة بعد تقدم العلوم ووجود أوقات الفراغ لدى الأفراد، وحيث أنهم لا يقدرون قيمة الوقت أو أنهم محاسبون على هذه الأوقات خاصة التي تذهب هدرا وضياعا يوم الحساب، لذا لا بد من توعية أفراد الأسرة كبيرهم وصغيرهم على قيمة الوقت واستغلاله في ينفع يفيد، ومنها التقليل من المكوث أمام أجهزة التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة.

دورات تدريبية: توجد دورات تدريبية في مجال التواصل الاجتماعي والترابط الأسري ينبغي مسايرتها خاصة لمن يعاني من العزلة بسبب أجهزة التكنولوجيا، وتوجيه أولياء الأمور بالالتحاق بهذه الدورات كي يتغلبوا على ضعف العلاقات الاجتماعية في الأسرة.

أجهزة الأعلام: تلعب وسائل الإعلام الرسمية والمحلية دورا في توعية الأفراد بأضرار وسلبيات أدوات التكنولوجيا، لكن بشرط عدم التخلي عن هذا الدور بحجة الانفتاح الحضاري والثقافي ونقل كل أنواع التفسخ والانحلال الخلقي من خلال أفلام السينما ومسلسلات التلفاز وشبكة الانترنت وقد تم اعتماد عدد مضيفي الإنترنت كتدبير لاختراق الإنترنت من البلد ودرجة "الاتصال" الوطني حيث تحدد معالجات الشبكة مضيفًا فيما يلي: "اسم مجال له سجل عنوانIP مرتبط به(United Nations,2003,P10)

مؤسسات المجتمع المدني :نقصد بها المؤسسات التي تهتم بقضايا الشباب والأسرة بشكل عام عليها أن تكثف جهودها في التنسيق والتعاون فيما بينها من أجل المحافظة على ترابط الأسرة وتوعية أبنائها لأن صلاح الأسرة وأفرادها هو صلاح للمجتمع والأمة.

إبرام الاتفاقيات الدولية :اتفق دول العالم باتفاقيات تكون من شأنها تقوية القيم الدينية والمجتمعية للحفاظ على ترابط وتماسك الأسرة بعضهم ببعض، إلى جانب اتفاق هذه الدول بمنع الشركات الخاصة التي تروج قيما تمس تماسك الأسرة وانحلالها سواء بعدم إنشائها أو إغلاقها، وسيطرة

هذه الدول على شبكات الانترنت خاصة التي تخاطب المراهقين والشباب بحيث تطرح برامج تعليمية بدلا من برامج تدعو إلى التفسخ والانحلال الخلقي والإجرام.

المحور الثاني. إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات في تطبيق متطلبات التكييف بين الحياة الخصوصية والعملية للأسرة الجزائرية:

أولا.دور تكنولوجيا المعلومات الاتصال في التوفيق بين الحياة الخصوصية والعملية للأسرة الجزائرية:

تشكل تكنولوجيا الاتصال في كل مجالاتها جانبا مهما يستحق الدراسة و التحليل باعتبارها الجانب الحيوي الديناميكي من عملية الاتصال ككل سواء أكانت عن طريق تكنولوجيا الاتصال المطبوع (كما في الصحافة و المطبوعات دورية و الغير دورية) أو عن طريق تكنولوجيا الاتصال المسموع(كما في الراديو و التسجيلات) أو تكنولوجيا الاتصال المسموع المرئي) كما في التلفزيون، السينما، الفيديو (و قد اكتسبت وسائل الاتصال أهمية كبيرة في القرن العشرين خاصة الوسائل الالكترونية باعتبارها قنوات أساسية للمعلومات والأخبار والترفيه وأصبحت برامج التلفاز تعكس قيم المجتمع وثقافته وأساليب معيشة أفراده، في حين عكست برامج الراديو اهتمامات الناس وقضاياهم الأساسية وقدمت الأفلام السينمائية شيء من واقع المجتمع وطموحاته وساعدت الإعلانات في تلبية حاجيات الناس إلى السلع والخدمات وأصبحت تكنولوجيا الاتصال لا غنى عنها بل كل عالم الإنسان الذي لا يستغنى عنه أبدا في كافة المجالات الثقافية والسياسية، الاقتصادية، التعليمية. تعتبر التكنولوجيا المحرك الأساسي للتغير الثقافي و الحضاري وفي نفس الوقت من أهم إفرازات هذا التغيير الذي لا يمكن أن يقبل أو يستوعب إلا إذا أدنت له الثقافة بذلك إذا فمدى تمسك المجتمعات بخصوصياتها الثقافية هو الذي يحدد الدرجة التي تمرر بها ثقافات أخرى عبر مختلف تكنولوجيات الاتصال ويلتقي الاتصال والثقافة في أوجه كثيرة فمن ناحية نجد أن كل العمليات الثقافية لا تخلو من تفاعلات اتصالية وكل العمليات الاتصالية لا تخلو من تفاعلات ثقافية " فنجد أن الاتصال يساهم في نشر المعارف ودفع عجلة الأنشطة الثقافية كما وتعتبر رموزه جزء من الثقافة السائدة واللغة والإشارات والإيحاءات التي تعتبر عناصر ثقافية وفي نفس الوقت أدوات لنقل ثقافة المجتمع، وبالتالي لا أحد ينكر الدور الكبير الذي لعبته هذه التكنولوجيات في الاختراق الثقافي للدول والشعوب التي لا تستوردها التكنولوجيات أي أن السيطرة أصبحت للتكنولوجيا ومن يسيطر عليها والذي أصبح بإمكانها بث الثقافة التي تريد حتى أصبحت صناعة ممنهجة لغسل الأدمغة أي أن الحديث أصبح عن عولمة ثقافية تعني تعميم نموذج ثقافي واحد على المجتمعات أخرى باستهداف مفاهيمها الحضارية و قيمها الثقافية و هذا ما أشار إليه برهان غليون في ندوة عقدت بالقاهرة عام 1997 تحت عنوان مستقبل الثقافة العربية "إن العولمة الثقافية تقوم بتعميم أزمة الهوية حيث تتضاءل مع تزايد الثقافات الأقوى في فضاء مفتوح على الثقافة الوطنية و نفذوها حيث تسعى العولمة الثقافية إلى نحر الهوية المحلية عبر الاستلاب وتهجين وفرض نسق واحد من القيم فأصبحت هوية الثقافية مهددة في ظل التراكم الكمي الهائل والنوعي المبرمج لثقافة العولمة، ويذكر بورديو في نفس السياق دور المحدد الاقتصادي على الهيمنة الإعلامية أي إصرار مالكي وسائل وتكنولوجيات الاتصال على السيطرة

التامة على المادة الإعلامية وتوجيهها حسب ما يخدم مصالحها الإستراتيجية وذلك عند حديثه عن التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول " من الممكن أيضا أن نفكر أيضا في الرقابة الاقتصادية في التحليل النهائي من الحقيقي كذلك القول بأن الذي يمارس الضغط على التلفزيون هو المحدد الاقتصادي، هذا يعني أنه لا يمكن السعي لقول شيء عبر التلفزيون غير الذي تحدد مقدما من قبل أولئك الذين يمتلكون هذه المحددات، أي من قبل المعلنين الذين يدفعون ثمن إعلاناتهم، من قبل الدولة التي تمنح الدعم طبعا والكلام يسحب على مختلف وسائل وتكنولوجيات الاتصال والإعلام، من أجل هذا طالبت بعض التيارات الفكرية بتجنب الاقتراب من هذه التكنولوجيات كونها اختراق ثقافي ونوع من أنواع الاستعمار في حين اعتبرها آخرون تقنيات تساعد في امتزاج الثقافات والحضارات والخلل ليس فيمن يرسل بثقافته ولكن فيمن يستقبلها حيث لن تؤدي هذه التكنولوجيات دورها الايجابي إلا في إطار تبادل ثقافي متوازن خال من أي سيطرة أو هيمنة أو تجاهل أو محاربة لثقافة جهة معينة، وهذا ما لن يتحقق أبدا لأن تكنولوجيا الاتصال مرتبطة ارتباطا وثيقا بظاهرة العولمة التي تعني تجاوز الحدود الوطنية والاختلافات الثقافية والحواجز الاقتصادية مما يترك تأثيرات هائلة على صناعة الإعلام في العالم الذي تحدث فيه تلاعبات كثيرة بعقول من يتلقونه بل وبعقول من ينتجونه أيضا إذ أن" الأفراد الذين يشتركون في ذلك يخضعون للتلاعب والتأثير بقدر ما يمارسون هم أنفسهم عملية التلاعب والتأثير، إنهم يمارسون التلاعب والتأثير على الآخرين في كثير من الأحيان بشكل أفضل مما يخضعون له هم أنفسهم من تأثير وتلاعب بدرجة أكبر وبشكل لا واع ، خاصة وأن تكنولوجيا الاتصال تتحول شيئا فشيئا نحو النظر إلى السوق العالمية بوصفها سوقا واحدة والواقع أن المزيد من النشاط الإعلامي يخضع لعدد محدود من الشركات العملاقة مما سيشكل تهديدا للثراء الثقافي الذي ميز البشرية كما وقد ساعد البث المباشر من خلال الأقمار الصناعية على التخطي المعلوماتي للحدود القومية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات أضف إلى ذلك الاتفاقيات الدولية لمنظمة التجارة العالمية التي لا تضع عراقيل أمام عبور مختلف السلع والمنتجات بما فيها المنتج الثقافي والإعلامي، أما العولمة في بعدها الثقافي فتحمل في طياتها تهميشا للثقافات الوطنية بل وإلغاؤها أحيانا(حديد يوسف و براهمة نصيرة، 2014، ص265-26).

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: إن ترشيد استخدام العنصر البشري يعد أمرا صعبا نظرا لتعدد المتغيرات المحددة له ولتعميق ارتباط العمال بالمنظمات التي يعملون بها لا ينبغي استثناء العوامل الشخصية المرتبطة بحياته والتي تؤثر على دفعتم للعمل كالإنهاك الذي يصيب العاملين بعد العمل أو ما يتعلق بالصحة الجسدية والنفسية للعاملين بالإضافة إلى تحقيق مستوى مرض من العدالة الاجتماعية على مستوى المنظمة كلها عوامل من شانها خلق القدرة على تحقيق التوازن بين الحياة الشخصية والحياة العملية وهذا ما يعمل على توفير العوائد ذات القيمة المضافة للمنظمة، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.**

الفرضية الثانية: ما لا شك فيه أن التكنولوجيات الحديثة دورا كبيرا في توجيه سلوك العمال والتأثير فيهم وعملية التأثير والتأثر بوسائل الإعلام والاتصال شيء مركب إذ تتداخل فيها عوامل

كثيرة، مثل شخصية الإنسان وبنيته الاجتماعية، وتشكيله الثقافي، حيث تستطيع أن تحدث وسائل الإعلام تغييراً معرفياً لدى العمال متى استطاعت أن توظف العوامل السابقة، وتوجهها في بالتغيير المعرفي المنشود، كما تساعد التكنولوجيات الحديثة الأسرة في توجيه أفرادها نحو الأحكام الصائبة، شريطة سيادة المناخ الحواري؛ صحيح في الإقناع من ترغيب وترهيب بحيث تحدث آثاراً إيجابية على الفرد العلمية؛ **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.**

الفرضية الثالثة: من خلال العرض السابق نلاحظ انه كان لوسائل الاتصال فضل كبير ومفيد في سوق العمل خاصة خدمات التسويق والترويج، كما يمكن لبعض المؤسسات والشركات عرض منتجاتها باستخدام وسائل الاتصال الحديثة. وكذا ما يحدث في عمليات البيع والشراء من خلال استخدام الوسائل الإليكترونية. إلا أنه هذه التأثير كان سلبي على الأسرة الجزائرية، فقد شغلتهم وسائل الاتصال الحديثة عن القيام بواجباتها الاجتماعية وحتى العملية، **وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.**

نتائج الدراسة:

-على الفرد اكتساب المهارات اللازمة لتحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية.

-تكامل الجهود في إعداد مواد إعلامية إيجابية من خلال نشرها وعرضها بالوسائل الإعلامية المختلفة لها آثارا إيجابية على مستوى الفرد ومنظمات الأعمال.

-تحسين نظام العطل بما يناسب جميع العمال يضمن زيادة جودة حياة العمل وتحقيق الرضا الوظيفي والتوازن في الحياة الشخصية للفرد.

-الزيادة في عدد ساعات العمل تزيد من حدوث الصراعات بين الحياة العملية والخاصة.

توصيات الدراسة:

-تعزيز القيم الإيجابية التي تحملها وسائل الاتصال الحديثة والانتفاع بما تقدمه من أشياء إيجابية مثل نقل المعلومات المفيدة والبرامج الجيدة الخاصة بالحياة العملية وتنمية العقل والفكر والمدارك فيما يتعلق بالأمور الشخصية.

-استخدم تقنيات الاتصال الحديثة في العمل وفي المنزل وتسخيرها لتحسين الكفاءة وتحقيق التوازن بين العمل والحياة من اجل توفير عليك الكثير من الجهد والوقت.

-الإطلاع على مضمون وسياسات الشركة مع عقد خطط بأيام العمل والعطل الأسبوعية، والتأكد من أن تشتمل تلك الخطة على أوقات خاصة وشخصية.

-السيطرة على تحديد ساعات العمل والالتزامات الشخصية الأخرى، حيث لا يطغى طرف على آخر.

خاتمة:

يشكل التوازن بين العمل والحياة الشخصية بالنسبة للإنسان أهمية خاصة، حيث تأتي أهمية التوازن كما يوصي به المختصون في الشؤون الاجتماعية من ضرورة الاهتمام في هذا الجانب حرصا على سلامة الفرد، حيث أنه أي خلل فيه يأتي على حساب طرف دون آخر.

إن تحقيق المفهوم الصحيح للتوازن بين العمل الرسمي والحياة المنية يساعدنا بصورة كبيرة على تحقيق النجاح في كل جانب من جوانب حياتنا لذالك تحديد الأولويات وترتيبها بين العمل

المهني من جهة والحياة والأسرة من جهة ثانية حسب أولوياتها ومتطلباتها ركن أساسي لتحقيق التوازن بين العمل والحياة.

تعمل سائل التوجيه الحديثة المتمثلة في التكنولوجيات المتطورة التي من شأنها الإرشاد إلى الطريقة المناسبة في إدارة التوازن وإرساء قواعد التوازن التي تتفق مع الخصوصيات الشخصية للفرد وخصوصيات عمله، لذالك فإن مفتاح التوازن بين العمل والحياة الشخصية هو حق مكتسب للعامل، وعليه فإننا نوصي بمعالجة لهذا الأمر من خلال اتخاذ الخطوات التالية لتقليل مستويات التوتر والحفاظ على القيمة المضافة في منظمات الأعمال وعدم الإجهاد المفرط في العمل وفي الوقت نفسه الحفاظ على حياتهم الشخصية.

قائمة المراجع:

1.العربي عطية(2012)، استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي للعاملين في الأجهزة الحكومية المحلية- دراسة ميدانية في جامعة ورقلة– الجزائر-، مجلة الباحث، ع10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة- الجزائر- .

2.بومالي أمينة(2017)، أثر تكنولوجيات الاتصال الحديثة على الاتصال الشخصي في المجتمع الجزائري، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، ع9، جامعة الجزائر.

3.حديد يوسف وبراهمة نصيرة(2012)، تكنولوجيا الاتصال الحديثة واختراق الخصوصية الثقافية للأسرة الحضرية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع17، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر-.

4.خالد جمال أبو سلطان(2012)، سياسات وإجراءات العمل المؤثرة في تحقيق التوازن بين الحياة العملية والخاصة من وجهة نظر العاملين في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة، فلسطين.

5.عبد الرجمان سوالمية(2015)، استخدامات تكنولوجيا الاتصال الحديثة وانعكاساتها على نمط الحياة في المجتمع الريفي -دراسة ميدانية بقرية بسكارة بلدية القيقبة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع21، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر-.

6.عوفي مصطفى وبن بعطوش أحمد عبد الحكيم(2015)، تكنولوجيا الاتصال الحديثة ونمط الحياة الاجتماعية للأسرة الحضرية الجزائرية: أية علاقة؟، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع26، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر-

7.Africat C,(1995), La dynamique de l’activité et sa traduction en emplois, Partage, N 99.

8.Anne Loones et Marie-Odile SIMON(2007), étude sur la réinsertions social et professionnelle des personnes sortant d’établissements ou service sanitaire de médecine physique répartition (MPR) , collection des rapport, N° 250 ,Paris , France.

9.Ariane Hegewisch, Flexible working policies: a comparative review, (2009),First published Spring,Institute for Women's Policy Research, United States,P13.
10.Jean-François Amadieu(2003), Les discriminations sur l'apparence dans la vie professionnelle et sociale ADIA.
11.Mansell,R(1999),Information and Communication Technologies for Development: Assessing the potential and the risks', Telecommunications Policy.
12.Susan Cartwright, Nicola Holmes(2006), The meaning of work: The challenge of regaining employee engagement and reducing cynicism, Human Resource Management Review,N 16.
13.United Nations(2003),information and communication technology development indices, New York and Geneva.
14.van Bastelaer, A., G. Lemaître and P. Marianna(1997), "The Definition of Part-Time Work for the Purpose of International Comparisons", OECD Labour Market and Social Policy Occasional Papers, No. 22, OECD Publishing.

دراسة أثر المساحة والإنتاجية على إنتاج الفاصوليا الجافة في السودان في الفترة (2015-2008)

د. محمد محمود الكناني، جامعة كرري- السودان

Study the effect of area and productivity on the production of dry beans in Sudan during the period (2015-2008)

Dr.Mohammed Mahmoud AlKinani, University of Karary, Sudan

ملخص: السودان قطرٌ شاسع وغني بالموارد الطبيعية الزراعية، الحيوانية، النباتية والمعدنية، والمائية. الاعتماد الرئيس للسكان على الزراعة، حيث تمثل 80٪ من نشاط السكان. حتى النصف الثاني من عام 2008، تتوفر حوالي 84 مليون هكتار صالحة للزراعة، تم استغلال 18مليون هكتار وفقا لتقديرات منظمة الاتحاد العربي للصناعات الغذائية. يتمتع السودان بحوالي 46% من إجمالي الأراضي العربية الصالحة للزراعة البالغة مساحتها 471 مليون فدان تقريبا. عانى قطاع إنتاج البقوليات في السودان من مشاكل عديدة متمثلة في صغر المساحات المزروعة وضعف الإنتاج، مقارنة بالدول العربية، لعدم توفر مدخلات الإنتاج وارتفاع أسعارها، لذلك لا يستطيع المزارع من استعمالها بالصورة المطلوبة مما أثر على الإنتاج والإنتاجية. لقد تم دارسة هذه الآثار من خلال الفرضيات التالية، هل هناك زيادة في المساحة والإنتاجية وإنتاج الفاصوليا الجافة في السودان؟ وما أثر الزيادةفي المساحة والإنتاجية علي زيادة الإنتاج في السودان مقارنة بالدول العربية في الفترة (2008-2015**)**. لقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي للتعرف على المساحات المزروعة والإنتاج وإنتاجية الفاصوليا الجافة في السودان، للمنهج التاريخي لمتابعة التطور بالزيادة، في المساحة، الإنتاج والإنتاجية وللمنهج الإحصائي وبرنامج الاكسيل لتحليل البيانات وتوصلت الدراسة لمجموعة النتائج منها، أثبتت الدراسة أن المساحة المزروعة في السودان مقارنة مع الدول العربية من محصول الفاصوليا الجافة في الفترة (2015-2008) بلغت 6.47ألف هكتار، ثم انخفضت عام 2013 بنسبة 17% وأن الإنتاج السودان من محصول الفاصوليا الجافة في الفترة (2012-2008)بلغ 12.00ألف طن /هكتار، ثم انخفض عام 2013 بنسبة6.6%،ثم ارتفعت المساحة عام 2014 بنسبة8.5%، ثم حافظت على نفس المستوي من المساحة عام 2015، بينما إرتفع الإنتاج عام2014 بنسبة9.9%، ثم إرتفع عام 2015 على بنسبة 8.1**%.** أوصت الدراسة بضرورة دعم وتطوير زراعة محصول الفاصوليا الجافة بالسودان بإنتهاج سياسات اقتصادية وزراعية مشجعة للاستثمار ومحفزة للمنتج. دعم البحوث العلمية لتطوير طرق الإنتاج لاستنباط الأصناف عالية الإنتاجية والنوعية ومقاومة للآفات والأمراض وتفعيل التعاون الاقتصادي بين الدول العربية لتحقيق الشراكة الاقتصادية وتذليل العقبات أمام التجارة البينية وإزالة القيود الجمركية بين الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: المساحة، الإنتاجية، الإنتاج، الفاصوليا الجافة، السودان.

Abstract: Study the impact of the size and productivity in the production of pulses in the Sudan during the period (2008-2015) Summary: The Sudan Qatar vast and rich natural resources; agriculture, animal, plant, and mineral resources, and water. The President of the population rely on agriculture where represents %80 of the activity of the population. Until the second half of 2008, about 84 million hectares of arable land, the exploitation of 18 million hectares, according to estimates of the Arab Union for Food Industries, the Sudan, around %46 of the total arable land area of almost 471 million391 | acres. Bean production sector had facing many problems in Sudan, represented in the small cultivated areas and weak production, compared to the Arab States, the lack of production inputs, high prices, and therefore could not farms from their use as required, the impact on production and productivity It has been fairly these effects through the following questions: Is there an increase in area, production and productivity of pulses in the Sudan? The study has followed the descriptive approach to identify the cultivated area, production and productivity of pulses in the Sudan, as well as curriculum development, historic follow-up to the survey sampled 1,306 adults with increase in size, production and productivity and pulses crops. statistical approach to analyze data: the results of study are most important, that the size of the pulses in the Sudan for the period (2008 -2012), amounting to an average of 153.64 hectares, rose in 2013 by 75%, then rose in 2014 grew by 44.72%, it is noticeable that there is an increase in the production of pulses, the180.78 thousand tons/ha for the same period, in 2013, then increase by %9 in 2014, then increase by %8, and then maintained the same level of 2015. The study recommended the need to support and develop the production of pulses in Sudan to play a role in the national economy, economic and agricultural policies encouraging investment and stimulating the product and encourage. research and development, and the introduction of the cultivation of pulses in the agricultural cycle, major state projects, for more product.

Keywords: Area, Productivity, Production, Dry Beans, Sudan.

مقدمة:

السودان قطرٌ شاسع وغني بالموارد الزراعية الطبيعية والحيوانية، النباتية، المعدنية، والمائية. يعتمد معظم السكان على الزراعة حيث تمثل 80٪ من نشاط السكان. حتى النصف الثاني من عام 2008، تتوفر حوالي 84 مليون هكتار صالحة للزراعة ،تم استغلال 18 مليون هكتار وفقا لتقديرات منظمة الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، يتمتع السودان بحوالي 46% من إجمالي الأراضي العربية الصالحة للزراعة البالغة مساحتها 471 مليون فدانتقريبا، مقابل 20% الجزائر، 18% في المغرب،10 % في العراق. سجل الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 10% سنويا في عامي 2006 و2007م بنسبة5.1%عام 2010 وشكل قطاع الزراعة بنسبة 44.5%، بينما ساهم قطاع الصناعة: 45.3%.

تلعب البقوليات دوراً رئيسياً في تغذية الإنسان والحيوان، فهي تأتي بعد الحبوب من حيث الأهمية الغذائية، تعتبر مصدراً هاماً من مصادر البروتين والكالسيوم، كما تعتبر الغذاء الرئيسي للدول الأقل نمواً، كما تعتبر النباتات البقولية المصدر الأساسي والرئيسي للبروتينات، بما توفره من مركبات عضوية معقدة تتكون من اتحاد عدد كبير من الأحماض الأمينية التي تنتج عن تحلل هذه البروتينات أثناء عملية الهضم، هي ضرورية لبناء أنسجة جسم الإنسان المختلفة، من أهم الأحماض الأمينية آلانينAlanine، جليسينGlycine، برولين Praline، ليوسين Leucine، من أشهر محاصيل البقول الفول الجاف، الفاصوليا بأنواعها، فول الصويا الذي انتشرت زراعته بشكل واسع مؤخرا في أوربا وأمريكا(وزارة الزراعة والغابات،2015).

المشكلة:

يعاني قطاع إنتاج البقوليات من مشاكل عديدة متمثلة في صغر المساحات المزروعة وضعف الإنتاج والإنتاجية مقارنة بالبلاد الأخرى وعدم توفر مدخلات الإنتاج من البذور المحسنة والأسمدة، المبيدات، ارتفاع تكلفة الإنتاج، مما يؤدي لتدنى الإنتاج والإنتاجية، بجانب مشاكل التسويق وتذبذب أسعار المنتجات، بالإضافة لضعف استخدام التقنيات الحديثة والأساليب العلمية في الزراعة.

الفروض:

الفرضية الأولي: هناك زيادة في مساحة وإنتاج **و**الإنتاجية **الفاصوليا الجافة** في السودان مقارنة بالدول العربية.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة بين المساحة وإنتاج والانتاجية الفاصولياء الجافة في السودان مقارنة بالدول العربية.

أهداف الدراسة:

-بيان العلاقة بين مساحة وإنتاج الفاصوليا الجافة في السودان مقارنة بالدول العربية.

-دراسة العلاقة بين إنتاج وإنتاجية الفاصوليا الجافة في السودان مقارنة بالدول العربية.

-بيان تطور إنتاجية الفدان من الفاصوليا الجافة في السودان مقارنة بالدول العربية.

أهمية الدراسة: تنبع **أهمية الدراسة من أهمية** الدور الكبير الذي تلعبه الفاصوليا الجافة في سد الفجوة الغذائية ولمحتواها من العناصر الغذائية خاصة البروتينات، كما تعطى قدراً من الربح

أكبر مقارنة بالمحاصيل الحقلية، كما تساعد الدراسة في معرفة المساحات المزروعة والإنتاج والإنتاجية الفاصوليا الجافة في السودان.

منهجية الدراسة: تستخدم الدراسة المنهج الوصفي للتعرف على المساحات المزروعة،الإنتاج وإنتاجية الفاصوليا الجافة في السودان،بالإضافة للمنهج التاريخي لمتابعة التطور في المساحة،الإنتاج والإنتاجية والمنهج الإحصائي وبرنامج الاكسيل لتحليل البيانات والوصول للنتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

دراسة أحمد سعيد حاتم، (2017) أثر استراتيجية ترقية الصادرات وإحلال الواردات على الناتج المحلي الإجمالي في السودان للفترة من 2014- 1970، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،هدفت الدراسة إلى التعرف على الأثر الإستراتيجي لإحلال الواردات وترقية الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي، معرفة أثر سعر الصرف على تطبيق هاتين الإستراتيجيتين،بالتالي أثره على الناتج المحلي الإجمالي، توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها، ترقية الصادرات ورفع جودتها يؤثر علي الناتج المحلي الإجمالي طرديا. أن إحلال الواردات بالمنتجات المحلية للمواد الغذائية الأساسية يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، لقد أوصت الدراسة بأهمية المتابعة في ترقية الصادرات والمنتجات المحلية، بجانب توصيات أخري، لقد تناولت الدراسة الجوانب الفنية من ترقية وتحسين الإنتاجية من خلال تطوير المنتج المحلي للاستهلاك المحلي،أو المعد للتصدير وأثر ذلك على الناتج المحلي الإجمالي، بينما تناولت الدراسة الحالية أثر المساحة والإنتاجية على انتاج الفاصوليا الجافة في السودان فيالفترة (-2015 2008).

دراسة الكناني، محمد محمود، (2003)، أثر سياسات التمويل الزراعي على القطاع الزراعي في السودان في الفترة من1990-1999، رسالة دكتوراه غير منشورة بعنوان، كلية الدراسات العليا، جامعة امدرمان الإسلامية،هدفت الدراسة،بيان عدم كفاية التمويل وتوفره في الوقت المناسب، العمليات الزراعية التي يغطيها،أهم مصادر التمويل الزراعي،دراسة أثر ارتفاع تكلفة التمويل،الصيغ المستخدمة والعائد من التمويل، معرفة نوع الضمانات المصرفية التي تطلبها المصارف وكيفية تعامل المصارف في حالة تعثر المزارعين عن سداد ديونهم. توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها ،إن التمويل بصيغة المرابحة بلغ نسبة 28.7%، بصيغة المشاركة نسبة 9.1% ،بصيغة السلم 57.1%، ضعف التمويل بصيغة المشاركة التي بلغت 3.5% و بصيغة المضاربة بنسبة 1.6% ،إن تأخير التمويل يؤدي لتأخير تنفيذ العمليات الزراعية في مواقيتها من زراعة ،نظافة وحصاد ،مما يؤدي إلي ضعف الإنتاجية وتدني الإنتاج لان الزراعة مواقيت معلومة ،توفير التمويل في غير ميقاته يكون سببا لإهدار للمال العام،قد يستخدم في أغراض غير الزراعة وهو احد أسباب تعثرالسداد ،كما توصلت دراسة اثر السياسات التمويل الزراعي علي القطاع الزراعي في السودان لمجموعة من التوصيات منها ،ضرورة دعم موارد البنك الزراعي لتقديم التمويل الزراعي متوسط وطويل الأجل،بجانب التمويل قصير الأجل.أهمية ربط التمويل الزراعي بحيازة الأرض الزراعية، نوع المحصول المزروع، إن يتم تقديم التمويل حسب

تقديرات المساحة والإنتاج مع اختيار الصيغة المناسبة للتمويل، التأكد من وجود دارسة جدوى وتوفر الخدمات لمساندة،توفر مدخلات الإنتاج من تقاوي محسنة ومبيدات، بينما تناولت الدراسة الحالية أثر المساحة والإنتاجية على انتاج الفاصوليا الجافةفي السودان فيالفترة (2008-2015).

دراسة الكناني، محمد محمود سليمان (1999) اثر النقل البحري علي تصدير السلع الزراعية للفترة 1987- ، جامعة امدرمان الإسلامية، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر انتظام الناقل الوطني علي استقرار صادرات السودان من السلع الزراعية التقليدية ،إن فتح خطوط ملاحية جديدة يزيد من كميات صادرات السودان من السلع الزراعية. توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها، إن انتظام الخط الملاحي للناقل الوطني ضروري لوصول الصادرات الزراعية السودانية للأسواق العالمية ليحافظ علي استقرار أسواق صادرات السودان التقليدية للسلع الزراعية، كما توصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات منها، النظر إلي النقل البحري كحلقة مكملة ولازمة لترقية وتطوير صادرات السودان الزراعية .تحسين نظام تعبئة وتغليف المنتجات من السلعة الزراعية لتواكب التطور في وسائل النقل البحري الحديثة، اعطاء سفن الناقل البحري الوطنية أفضلية التعامل بالموانئ السودانية لسواق بالدول الأخرى، مما يساعد في خفض تكاليف النقل البحري، وزيادة القدرة التنافسية للصادرات السودانية من السلع الزراعية، بينما تناولت الدراسة الحالية أثر المساحة والإنتاجية على إنتاج الفاصوليا الجافة في السودان فيالفترة (-2015 2008).

دراسة سليمان، سعيد احمد، (2015) تقييم أثر سياسات الصادر في ترقية أداء الصادرات السودانية للفترة (2007– 2014)، مجلة الدراسات العليا جامعة النيلين استعرضت الدراسةمشكلة تعدد أنواع الصادرات السودانية من جميع إشكاليا أن كانت زارعيه وصناعية وحيوانية ومعدنية إلا إنها لم تنعكس حتى الآن على أداء الاقتصاد القومي مما يؤكد أن هناك اختلالات واضحة من حيث التطبيق والتنفيذ لذلك حاولت الدارسة الإجابة على بعض الأسئلة، ما مدى تأثير سياسات الصادر على أداء الصادرات السودانية؟ ماهية المعوقات التي تؤثر عمليا وتودي لزيادة العائد من الصادرات السودانية؟ اهتمت الدارسة بالدور الذي تلعبه سياسة ترقية الصادر في أداء الصادرات السودانية، ذلك أن السياسات الحكومية يمكن أن تساهم بصورة فعالة في ترقية القطاع من خلال وضعها لعدد من الضوابط والشروط التي يجب إتباعها حتى يتحقق الهدف المنشود. افترضت الدراسة إن سياسات ترقية الصادر لم تحقق هدف زيادة الإنتاج والإنتاجية، كذلك لم تحقق هدف زيادة العائد، توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها، إن معظم الصادرات السودانية عبارة عن مواد خام أولية، بالتالي انخفضت قيمة عائداتها من النقد الأجنبي. وعدم قدرة الصادرات السودانية على المنافسة عالمياً بسبب تدني جودتها وارتفاع أسعارها نتيجة لارتفاع تكاليف إنتاجها. هناك قصورا كبير في حجم التمويل الموجه إلى قطاع الصادرات السودانية. توصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات منها ضرورة اعتماد سياسات تطوير الصادرات على الإنتاج الموجه للمصادرات حسب المواصفات المطلوبة من الأسواق الخارجية. وان يكون هناك تطبيق جيد لسياسات ترقية الصادرات السودانية لتحقيق هدف نمو حجم وقيمة الصادرات السودانية. العمل على خفض الضرائب والرسوم المفروضة على قطاع

الصادرات السودانية، وتنمية وتطوير القطاعات الفرعية للقطاع الزراعي،بينما تناولت الدراسة الحالية أثر المساحة والإنتاجيةعلى انتاج الفاصوليا الجافة في السودان فيالفترة (2008-2015).

هيكلية الدراسة: تعتبر البقوليات من أقدم المحاصيل المعروفة لدى الإنسان، فقد دلت بقايا كهوف المكسيك على أن زراعة الفاصوليا الكلوية قد سبقت زراعة الذرة الصفراء بألف سنة.

الأهمية الغذائية لمحاصيل البقوليات:

دور البقوليات في زيادة استدامة الزراعة: تتميز البقوليات بخاصية مهمة بيئياً واقتصادياً، وهي قدرتها على تثبيت النيتروجين الجوي حيوياً، حيث يمكن لهذه النباتات التعايش مع أنواع مختلفة من البكتيريا العقدية، التي تعيش في جذور البقوليات في نظام تكافلي، حيث تقوم هذه البكتيريا بتحويل النيتروجين الموجود في الغلاف الجوي إلى مركبات نيتروجينية التي يحتاجها النبات، بالتالي تحسين خصوبة التربة، حيث نجد أن كل هكتاراً من البقوليات يمكنه تثبيت كمية ازوت جوى في التربة تتراوح بين 72و 350 كيلوجرام سنوياً، ما يترتب عليه عدم استخدام الأسمدة الازوتية ، مما يقلل تلويثها للبيئة سواءً إثناء بتصنيعها ،أو بعد استخدامها في التربة.تختلف كميات النيتروجين المثبتة حيوياً بواسطة البقوليات تبعاً لنوع المحصول المستخدم فمثلاً، هكتاراً من فول الصويا يثبت من 65 – 125 كجم نيتروجين/سنة لكل هكتار من البرسيم الحجازي يثبت من 125 – 375 كجم نيتروجين/سنة(مركز البحوث الزراعية، 2005).

دور البقوليات في إطلاق الفسفور من التربة: يعتبر الفسفور من العناصر الغذائية الأساسية لكل النباتات والميكروبات، يوجد الفسفور بالتربة في صورة غير ميسرة سواءً في صورة مركبات الكالسيوم، الحديد، الألمونيوم، أو في صورة عضوية، مركبات الفايتين،الفوسفوليبدات، الأحماض النووية. هناك بعض أنواع البقول لها قدرة على تحرير الفسفور المرتبط بحبيبات التربة، مما يساهم بفعالية في سد جزء من احتياجات الأسمدة الفوسفاتية للنبات، الذي يكتسب أيضاً دوراً هاماً في تغذية النباتات(الخضر، 2007).

الأهمية البيئية للبقوليات: يؤدي استخدام البقوليات لتقليل استخدام الأسمدة الازوتيةالفوسفاتية.زيادة كفاءة التربة وزيادة خصوبتها نتيجة تعمق جذور البقوليات لمستويات مختلفة في التربة، مما يعمل على تحسين التركيب البنائي للتربة.للبقوليات أهمية خاصة بالنسبة لنُظُم الإنتاج الزراعي البيئي.البقوليات من النباتات ذات الاستخدامات المتعددة، يمكن استخدامها في مُختَلَف نظم الإنتاج الزراعي مثل أنظمة الدورة الزراعية، كمحاصيل مؤقتة، وزراعة المراعي، كمحاصيل لتغطية التربة. يمكن أن تقلّل من استخدام(وزارة الزراعة والغابات، 2015).

يمكن للبُقوليات تحسين خصوبة التربة، بالإضافة لمميزات البقوليات المعروفة من تثبيت النيتروجين الجوي، وفي إطلاق الفسفور المرتبط بحبيبات التربة، فان البُقوليات تساعد في زيادة الموادّ العضوية ونشاط الكائنات الدقيقة في التربة، كما تعمل البقوليات على تحسين التركيب البنائي للتربة وزيادة قدرتها على الاحتفاظ بالمياه، كما تساعد بفعالية على الحدّ من تعرية التربة بفعل الرياح اوالتعرية المائية من خلال استخدامها كمحاصيل تغطية للتربة(الزوكة، 1995).

دور البُقوليات في تخفيف حدّة الآثار الناجمة عن تغيّر المناخ: نظراً للتنوع الجيني الواسع للبقوليات، لذا فيمكنُ اختيار الأصناف المحسَّنة وتربيتها للتأقلم مع الظروف المناخية المختلفة، تطوير أنواع من البُقول قادرة على النمو في درجات حرارية أعلى من المعدل الطبيعي الذي يتحمّله المحصول. تساعد البقول في تخفيف حدّة الآثار الناجمة عن تغيّر المناخ بالحد من الاعتماد على الأسمدة الكيماوية المخلقة، كما تتّسم صناعة الأسمدة بكثيفة استهلاك طاقة، ينبعث منها الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، بالتالي فالإفراط منها ضارٌّ بالبيئة. إن العديد من أنواع البُقول تزيد من مُعدّلات تراكم الكربون في التربة أكثر من نباتات الحبوب والنجيليات. فلماذا لا تحتل البقول المرتبات التي تحتلّها المحاصيل الأخرى؟ يكمن الجواب عن هذا السؤال جزئيا في تغيير أنماط النظام الغذائي وأفضليات المستهلكين. فعندما تصبح الدول أغنى ينحو السكان عن أكل البروتينات النباتية إلى مصادر بروتين أكثر تكلفة مثل منتجات الألبان واللحوم. لكن هذا لا يعني أن هناك فائضاً من البقول أو انخفاضاً في الطلب، ففي العديد من البلدان، ينمو عدد السكان بمعدل يتجاوز الإنتاج الزراعي، أي لا يمكن للمزارعين زراعة ما يكفي من الحبوب لمواكبة الطلب المتزايد. في هذه الحالات، تضطر البلدان إلى استيراد البقوليات، هو ما يفسر لماذا نمت تجارة البقوليات الدولية بصورة أسرع بكثير من إنتاجها. من المتوقع أن يظلّ إنتاج البقول في مستوى أقلّ من التجارة بها. وقد بدأت فعلا تظهر النتائج المترتبة على هذا الخلل في الهند والصين. فقد تحوّل وضع الصين مؤخرا من صافي مصدّر إلى صافي مستورد للبقول، أما الهند هي أكبر منتج وأكبر مستورد للبقوليات في العالم، فتشهد ارتفاعات هائلة في أسعار البقول بعد ضعف المحصول هذا العام(وزارة الزراعة والغابات، 2015).

الفاصولياء الجافة: الاسم الشائع لبذور مجموعة من النباتات المتنوعة التابعة لأجناس من الفصيلة البقولية دوريًا، أو القرنيةLeguminousيتم استخدام معظم أنواعها كغذاء الإنسان.

المصطلحات :أشار مصطلح الفاصوليا في الأصل إلى بذور وثمار الفاصوليا الخضراء، المصطلح اتسع لاحقا ليشمل ، الفاصولياء الشائعة،الفاصوليا الإسبانية، الجنس المرتبط اللوبيا،Veganيشمل المصطلح حاليًا بصورة عامة العديد من النباتات الأخرى ذات الصلة مثل أنواع العالم القديم كالفول الصويا، البازلاء، الحمص(garbanzos) والترمس(مركز البحوث الزراعية، 2005).

خلفية تاريخية: كان يتم زراعة الفاصوليا في تايلاند، في شكل محسن عن الأنواع المزروعة طبيعيًا، منذ وقت مبكر من الألفية السابعة قبل الميلاد، التي سبقت العصر السيراميكي، قد كان يتم وضعها مع الموتى في مصر القديمة .كانت ولا تزال مصدرًا هامًا للبروتينعلى مر التاريخ القديم والجديد.تم العثور على أقدم الحبوب المستأنسة المعروفة في الأمريكيتين في **كهف غويتاريرو**، هو موقع أثري في **بيرو**، ويرجع تاريخها إلى الألفية الثانية قبل الميلاد تقريبًا.

أهم الأصناف التي تزرع هي تسمان، سافانا، نيوتن، برونكو. الأصناف الجافة التي تزرع للحصول منها على الحبوب الجافةPinto bean ، لون البذور بيج، أو بنى، أو قرمزية.، Navy beanبذورها بيضاء صغيرة الحجم، أو متوسطة Cranberrybean بذورهاحمراء، أو بنية

مبرقشه بنى فاتح، أو بيج،Black bean بذورها سوداء اللون. جيزة3، جيزة 6(مركز البحوث الزراعية، 2005).

الزراعة: تزرع الفاصوليا من أجل استخدام قرونها الخضراء، أو استخدام حبوبها الجافة، تستخدم في الأكل بعد طهيها، تحتوي حبوب الفاصوليا على بروتين نباتي بنسبة 24.9%، نسبة مرتفعة من الحديد 2.7ملج. تعد الفاصوليا من المحاصيل الصيفية التي تحتاج إلى درجات حرارة عالية لكي تنمو، عادةً ما يكون النضج بعد فترة تتراوح من 55 إلى 60 يومًا من الزراعة إلى الحصاد(مركز البحوث الزراعية، 2005).

الأرض المناسبة: تنجح زراعة الفاصوليا في الأراضي الصفراء الجيدة الصرف قليلة الملوحة، الفاصوليا حساسة جداً للملوحة، لا تنجح في الأراضي الجيرية لأنها حساسة لعنصر الكالسيوم(الخضر، 2007).

ميعاد الزراعة المناسب للمحصول الأخضر: العروة الصيفية، منتصف فبراير. أولمارس. العروة الخريفية، من آخر أغسطس إلى أول شهر سبتمبر. مواعيد زراعة الفاصوليا الجافة(مركز البحوث الزراعية، 2005).

كمية التقاوي: الأصناف التي تزرع بغرض استخدام قرونها الخضراء: يحتاج الفدان من 15-22 كجم بذور/فدان، حسب حجم البذرة. الأصناف التي تزرع بغرض الحصول على الحبوب الجافة كمية التقاوي من 35- 40 كجم / فدان حسب حجم الحبوب(الخضر، 2007):

عملية الري: الفاصوليا من النباتات الحساسة لزيادة مياه الري، أيضاً لنقص المياه خصوصاً أثناء فترة التزهير والعقد حيث أن زيادة المياه أثناء الري تؤدى إلى شلل النباتات وموتها. رية المحايا بعد الزراعة بحوالي أسبوعين. ينظم الري بعد ذلك كل 10- 15 يوم تروى الأرض مرة خصوصاً في الزراعة الصيفية(الخضر، 2007).

العزيق: يكون سطحياً لأن جذور الفاصوليا لا تتعمق بالأرض أكثر من 3- 5 سم وتزال الحشائش مع الترديم حول النباتات.

الأسمدة: يحتاج الفدان المنزرع بالفاصوليا إلى كميات الأسمدة، بالإضافة إلى الكميات التي تم إضافتها أثناء خدمة الأرض 300 كجم سلفات نشادر، أو250 كجم نترات نشادر تضاف مع رية المحايا يضاف 150 كجم سلفات نشادر/ فدان .الشهر الثاني يضاف 100 كجم سلفات نشادر الشهر الثالث يضاف 50 كجم سلفات نشادركما يجب رش عناصر صغرى على النباتات بمعدلات 200 جرام حديد مخلبي+ 100 جرام زنك مخلبي+ 100جرام منجنيز مخلبي، على أن يكون الرش على دفعتين بنفس المعدلات،الرشة الأولى عند بداية التزهير .الرشة الثانية بنفس المعدلات بعد 15 يوم من الرشة الأولى .ينصح برش الكبريت الميكرونى بمعدل 250جم/ 100 لتر ماء على أن تكون الرشة الأولى عند بدء خروج البراعم الثانية بنفس المعدلات بعدها بحوالي2- 3أسبوع، ذلك لمقاومة الأمراض الفطرية التي تصيب النبات،كما يجب رش الفاصوليا بعد ظهورها على سطح الأرض بأسبوع بالأيكاتين لمقاومة ذبابة الفاصوليا أو سيلكرون بمعدل 750 سم3/ فدان(مركز البحوث الزراعية، 2005).

النضج والحصاد: تجمع الفاصوليا في أطوار مختلفة من النضج تبعاً لغرض الاستهلاك فعند جمع القرون الخضراء يجب ألا يكتمل تكوين الحبوب فيها، إلاتلفت القرون وأصبحت غير صالحة للأكل، أي تجمع الفاصوليا الخضراء، هي غضة قبل أن تتلف، تجمع عادة باليد مرة كل 3- 5 يوم. للحصول على الحبوب الجافة تقلع النباتات بعد جفاف القرون،اكتمال نموها واصفرارها ولكن قبل تفتحها حتى لا يفقد جزء من المحصول في الأرض، ثم تنقل إلى لتجف ثم تدرس بماكينات الدراس والتذرية، أو تدق لتفريط الحبوب في المساحات الصغيرة وتغربل وتعبأ **المحصول، يعطى الفدان من الفاصوليا الخضراء حوالي من 3- 5 طن حسب الصنف. أمافي حالة الحبوب الجافة من الفاصوليا يعطى الفدان من 1.25 طن- 1.5 طن تقريباً**(الخضر، 2007):

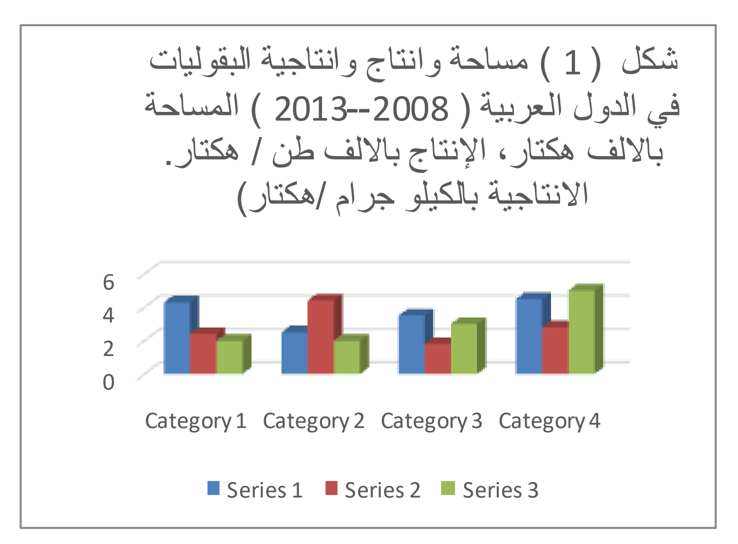
الدراسة التحليلية:

جدول (1) مساحة وانتاج وانتاجية البقوليات في الدول العربية (2008-2013) (المساحة بالألف هكتار، الإنتاج بالألف طن / هكتار. الانتاجية بالكيلو جرام /هكتار).

الدولة	2008-2012			2013		
	المساحة	الإنتاج	الانتاجية	المساحة	الإنتاج	الانتاجية
الأردن	2.13	8.58	4028	4.48	22.50	5022
تونس	83.54	79.69	954	79.83	92.29	1156
الجزائز	75.09	67.98	905	84.99	95.83	1128
السودان	153.64	180.78	1177	269.56	19 6 .24	624
سوريا	243.54	193.82	796	243.56	232.06	953
الصومال	127.79	43.12	337	127.79	43.12	337
العراق	22.68	23.20	1023	16.25	23.10	1422
فلسطين	1.86	1.98	1065	1.59	2.25	1415
لبنان	4.79	8.64	1804	6.25	11.23	1797
ليبيا	4.79	8.64	1804	8.74	4.26	2052
مصر	102.07	311.87	3055	82.0	255.06	3109
المغرب	391.74	275.66	704	400.00	292.40	731

موريتانيا	38.62	31.74	822	40.20	55.90	1391
اليمن	45.97	92.53	2013	48.01	95.77	1995
جيبوتي	7.00	2.25	321	8.00	2.50	313
الجملة	1305.36	1329.07	1018	1416.81	1400.94	989

إعداد الباحث. المصدر :الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية .2016.



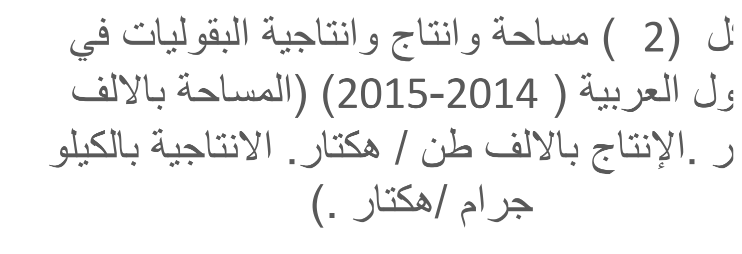
إعداد الباحث. المصدر :الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية .2016.

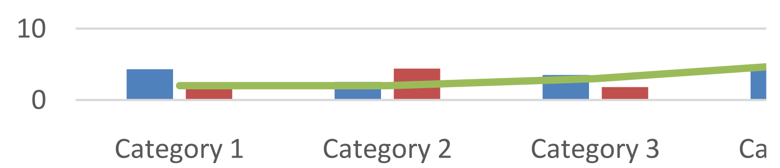
جدول (2) مساحة وانتاج وانتاجية البقوليات في الدول العربية (2014-2015) (المساحة بالألف هكتار. الإنتاج بالألف طن / هكتار. الانتاجية بالكيلو جرام /هكتار.)

الدولة	2014			2015		
	المساحة	الانتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	الانتاجية
الأردن	2.49	8880	22	3	23	8895
تونس	72.67	977	71	67	59	888

الجزائر	90.50	1035	94	85	87	1027
السودان	390.12	212	544	390	212	544
جيبوتي	8.00	313	3	8	3	313
سوريا	230.00	935	215	230	215	935
الصومال	127.79	337	43	128	43	337
العراق	2.36	2513	6	2	6	2513
فلسطين	1.59	1415	2	2	2	1188
لبنان	6.25	1797	11	6	11	1797
ليبيا	4.25	2068	9	4	9	2068
مصر	87.43	3059	267	87	255	2951
المغرب	400.00	742	297	370	297	802
موريتانيا	40.26	1388	56	40	56	1388
اليمن	48.01	1995	95.77	48.01	95.77	1995
الجملة	1511.72	929	1404.04	1469.35	1373.87	935

إعداد الباحث. المصدر :الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية .2016.



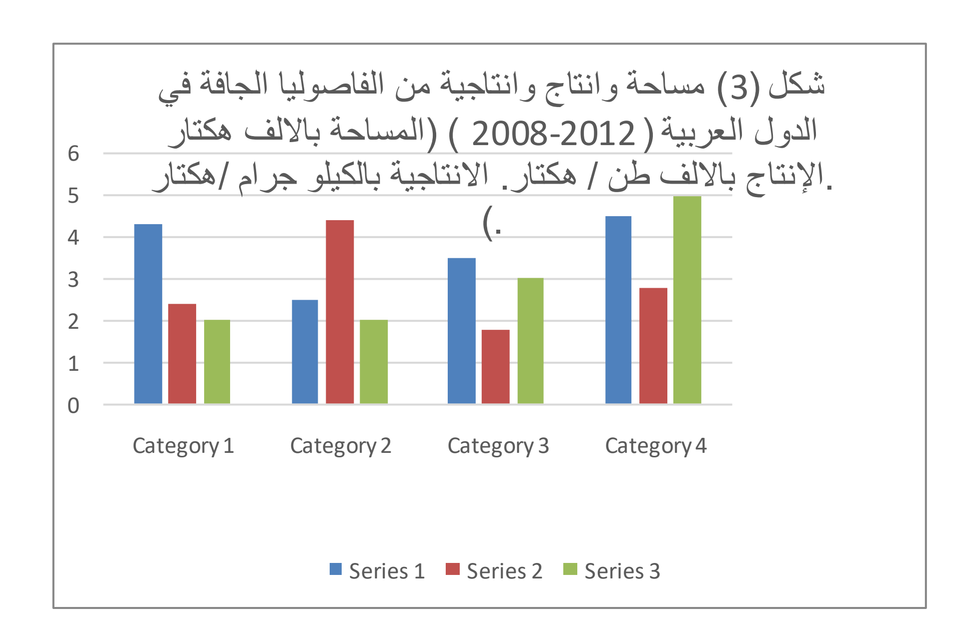


جدول (3) مساحة وانتاج وانتاجية من الفاصوليا الجافة في الدول العربية (2008-2012)
(المساحة بالألف هكتار. الإنتاج بالألف طن / هكتار. الانتاجية بالكيلو جرام /هكتار)

الدولة	متوسط الفترة 2008-2012			2013		
	المساحة	الإنتاج	الانتاجية	المساحة	الإنتاج	الانتاجية
تونس	0.18	0.12	667	0.18	0.18	1000
الجزائر	1.33	0.90	677	1.43	1.36	951
جيبوتي	7.00	2.25	321	8.00	2.50	313
السودان	6.47	12.00	1855	5.88	11.20	1905
سوريا	0.73	1.54	2110	5.40	16.00	2963
الصومال	71.59	21.57	301	80.00	25.00	313
لبنان	0.24	0.48	2000	0.42	1.00	2381
ليبيا	0.36	1.05	2917	0.30	0.70	2333
مصر	19.83	57.18	2884	34.30	90.96	2652
موريتانيا	8.51	10.85	1275	10.20	12.40	1216
اليمن	1.41	3.67	2603	1.54	2.99	1942

الجملة	117.65	111.61	949	147.65	164.29	1113

إعداد الباحث. المصدر :الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية .2016



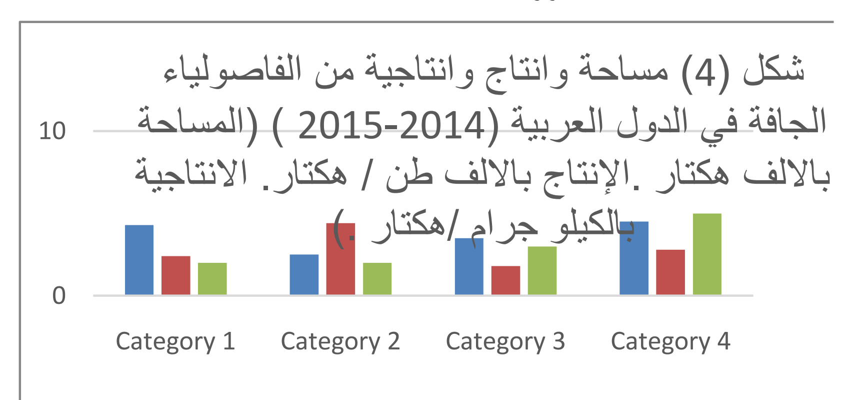
إعداد الباحث. المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية .2016

جدول (4) مساحة وانتاج وانتاجية من الفاصولياء الجافة في الدول العربية (2014-2015) (المساحة بالألف هكتار. الإنتاج بالألف طن / هكتار. الانتاجية بالكيلو جرام /هكتار)

الدولة	متوسط الفترة 2014			2015		
	المساحة	الإنتاج	الانتاجية	المساحة	الإنتاج	الانتاجية
تونس	0.08	0.08	1000	0.08	0.08	1000
الجزائر	1.63	1.34	822	1.79	1.42	793
جيبوتي	7.22	2.26	313	7.22	2.26	313
السودان	6.38	12.31	1929	6.38	13.31	2086

سوريا	5.40	16.00	2963	5.40	16.00	2963
الصومال	79.13	24.90	315	79.13	24.90	315
لبنان	0.42	1.00	2381	0.43	0.97	2256
ليبيا	0.29	0.76	2621	0.29	0.76	2621
مصر	45.90	127.11	2769	48.51	128.43	2647
موريتانيا	10.26	12.85	1252	10.26	12.85	1252
اليمن	1.41	3.69	2617	1.41	3.69	2617
الجملة	158.12	202.30	1279	160.90	204.67	1272

إعداد الباحث. المصدر :الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية .2015.



إعداد الباحث. المصدر :الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية .2016.

أولا. مساحة البقوليات في الدول العربية: من الجدول (1)، الجدول (2) يتضح أن المساحة المزروعة من البقوليات في الدول العربية للفترة (2008-2015): بلغت1305.36، في الفترة (20122008-) ثم ارتفعت إلي 1416.81عام 2013بزيادة بلغت 45111.ألف هكتار، بنسبة 8.5%، ثم إرتفعت إلي 1511.72 عام 2014ب زيادة 9194.ألف هكتار بنسبة 6.7%، ثم انخفضت إلي 1469.35ألف هكتار عام 2015، بانخفاض 42.37 ألف هكتار، بنسبة 2.8%.

ب-لقد حققت المغرب أكبر مساحة مزروعة من البقوليات في الدول العربية الفترة (2008-2015) بلغت391.74 الف هكتار في الفترة (2008- **2012)**، ثم ارتفعت إلي 400.00ألف هكتار عام 2013 بزيادة 8.26ألف هكتار بنسبة 2.1%، ظلت محافظة عل نفس المساحة عام 2014، ثم انخفضت إلي 370ألف هكتار عام 2015بانخفاض30ألف هكتاربنسبة 7.5%.

ج- لقد حققت فلسطين اقل مساحة مزروعة من البقوليات مقارنة مع الدول العربية بلغت1.86ألف هكتار في الفترة (20122008-)، ثم انخفضت إلي 1.59 بانخفاض 0.27 ألف هكتار عام 2013 بنسبة 14% ثم حافظت علي نقس المساحة عام 2014، ثم ارتفعت إلي 2 ألف هكتار عام بزيادة بلغت 0.41ألف هكتار عام 2015 بنسبة0.03%.

2- مساحة الفاصولياء الجافة على مستوي الدول العربية: من الجدول (3) الجدول (4) يتضح أن مساحة الفاصولياء الجافة في الدول العربية للفترة (2015-2008)، بلغت 117.65ألف هكتار في الفترة (20122008-)، ثم ارتفعت الي 147.65ألف هكتار عام 2013 بزيادة بلغت 30 ألف هكتار، ثم ارتفعت إلى 158.12ألف هكتار عام 2014 بزيادة 10.47ألف هكتار، بنسبة17.%، ثم ارتفعت إلي 160.90 ألف هكتار عام2015 بإرتفاع 2.78 ألف هكتار بنسبة 1.8%.

ب- لقد حققت الصومال أكبر مساحة من الفاصوليا الجافة في الدول العربية بلغت71.59 ألف هكتار في الفترة (22008- 201)، ثم ارتفعت الي .80ألف هكتار عام 2013،بنسبة 11 74.%، ثم انخفضت إلي 79.13 ألف هكتار عام 2014 بنسبة 11%، ثم حافظت على نفس المستوي عام 2015.

ج- لقد حققت تونس اقل مساحة من الفاصوليا الجافة مقارنة مع الدول العربية بلغت0.18 ألف هكتار في الفترة(2008-2012)، ثم حافظت على نقس المشوي عام 2013،ثم انخفضت عام 2014 بنسبة 655.% ثم حافظت على نفس المستوي عام2015.

ثانيا. **انتاجية البقوليات في الدول العربية من البقوليات للفترة** (2015-2008)**:** من الجدول (1)، (2) يتضح أن:

أ- متوسط انتاجية البقوليات في الدول العربية بلغ1018 كيلو جرام /هكتار، ثم انخفض إلي 989 كيلو جرام /هكتار عام2013 بنسبة3%، ثم انخفض عام 2014، الي929 كيلو جرام /هكتار بنسبة 7%، ثم ارتفع إلي935 كيلو جرام /هكتار عام 2015 بنسبة زيادة 0.6%.

ب- حققت الأردن من خلال الجدول (1)والجدول(2) أعلى إنتاجه بمتوسط 4028 كيلو جرام /هكتار لنفس الفترة، ثم ارتفع إلى 5022 كيلو جرام عام 2013 بنسبة 20%، ثم ارتفع إلى كيلو جرام /هكتار 8880 كيلو جرام /هكتار عام، بنسبة 77%، ثم ارتفعت إلى 8895 كيلو جرام /هكتار عام 2015 بنسبة 0.02 %.

ج- حققت جيبوتي اقل انتاجية مقارنة مع الدول العربية بلغ 321كيلو جرام /هكتار لنفس الفترة، ثم انخفض إلي 313كيلو جرام /هكتار ثم حافظ علي نفس المستوي للأعوام2014 و2015.

ثالثا. "**نتاج الدول العربية من البقوليات**: من الجدول (1)، (2) يتضح أن:

أ- انتاج من البقوليات في الدول العربية بلغ 1329.07الف طن في الفترة (2008- 2012)، ثم ارتفع إلي 1400.94ألف طن عام 2013 بنسبة 5%، ثم انخفض عام 2014بنسبة 2%، ثم انخفض عام 2015 بنسبة زيادة 2%.

ب- حقق المغرب أعلى إنتاج 275.66ألف طن من الفاصوليا الجافة مقارنة مع الدول العربية في الفترة (2008- 2012)، ثم ارتفع عام 2013 بنسبة 6%، ثم ارتفع عام 2014، بنسبة 2%،ثم حافظ علي نفس المستوي عام2015.

ج- قد حققت فلسطين اقل إنتاج من البقوليات مقارنة مع الدول العربية بلغ 1.98ألف طن لنفس الفترة، ثم ارتفع بنسبة 13%. ثم ارتفع عام 2014الي 2ألفطن، ثم حافظ علي نفس المستوي عام 2015.

الخاتمة: النتائج:

-مساحة البقوليات في السودان في الفترة (2008-2012)بلغت 153.64 ألف هكتار ثم ارتفعت عام 2013 إلى 269.56 هكتار، بنسب 75% ثم ارتفعت إلى 390.12 ألف هكتار عام بنسبة 44.72%، ثم انخفضت إلى 390ألف هكتار عام 2015، بانخفاض12.ألف هكتار بنسبة 4 %.

- مساحة الفاصوليا الجافة في السودان مقارنة بالدول العربية في الفترة (2015- 2008): أثبتت الدراسة أن المساحة المزروعة في السودان من محصول الفاصوليا الجافة في الفترة (2008-2015) مقارنة مع الدول العربية 6.47بلغت ألف هكتار، ثم انخفضت عام 2013 إلى 5.88 ألف هكتار بنسبة 17. %، ثم ارتفعت عام2014 بنسبة إلي 6.38ألف هكتار بنسبة 8.5%، ثم حافظت على نفس المستوي من المساحة عام 2015.

- إنتاجية البقوليات في السودان الفترة (2015-2008)، مقارنة مع الدول العربية بلغت1177كيلو جرام / هكتار ثم انخفض إلى 624 كيلو جرام / هكتار عام 2013، بنسبة 47%ثم انخفض إلى كيلو جرام / هكتار544عام 2014كيلو جرام / هكتار،بنسبة 13%، ثم حافظ علي نفس مستوي إنتاجية أيضا عام2015.

- إنتاجية السودان من الفاصولياء الجافة، من الجدول (3)و(4) أن الإنتاجية في الفترة (2008-2015) مقارنة مع الدول العربية بلغت بمتوسط 1855كيلو جرام/هكتار ثم ارتفعت إلى 1905 كيلو جرام / هكتار عام 2013 بنسبة 3%، ثم ارتفع عام 2014 إلى 1929 كيلو جرام /هكتار بنسبة3%، ثم ارتفعت إلى 2086 كيلو جرام / هكتار عام 2015بنسبة 8%.

- إن إنتاج البقوليات في السودان مقارنة مع الدول العربية بلغ180.78ألف طن / هكتار في الفترة (2015-2008)، ثم ارتفع إلى 24. 6 19 ألف طن/هكتار 2013، بنسبة9%ثم ارتفع مرة أخرى إلى 212ألف طن/ هكتار عام 2014، بنسبة 24. 6 19%، ثم حافظ علي نفس مستوي الإنتاج أيضا عام 2015.

- إنتاج السودان من الفاصوليا الجافة في الفترة (2015-2008): يتضح من الجدول (5) و(6 مقارنة مع الدول العربية بلغ 12.00ألف طن لنفس الفترة ثم انخفض إلى 11.20 ألف طن/هكتار عام 2013 بنسبة 7%، ثم ارتفع عام 2014 إلى 12.31 ألف طن/هكتار بنسبة 9%، ثم حافظ علي نفس المستوي عام 2015.

المناقشة، الفرضية الأولي:

ا-هناك زيادة في مساحة الفاصوليا الجافة في السودان مقارنة بالدول العربية في الفترة (2015- 2008). أثبتت الدراسة أن المساحة المزروعة في السودان من محصول الفاصوليا الجافة في الفترة (2015-2008) مقارنة مع الدول العربية 6.47 بلغت ألف هكتار، ثم انخفضت عام 2013 إلى 5.88 ألف هكتار بنسبة 17. %، ثم ارتفعت عام2014 بنسبة إلى 6.38 ألف هكتار بنسبة 8.5%، ثم حافظت على نفس المستوي من المساحة عام 2015.

ب-هناك زيادة في إنتاج الفاصوليا الجافة في السودان مقارنة بالدول العربية في الفترة (2015-2008). أثبتت الدراسة أن إنتاج السودان من محصول الفاصوليا الجافة في الفترة (2008-2012) مقارنة مع الدول العربية بلغ 12.00ألف طن /هكتار، ثم انخفض عام 2013 إلى 11.20ألف طن /هكتار بنسبة6.6%، ثم ارتفع عام2014 إلى 12.31 ألف طن /هكتار بنسبة 9.9%، ثم ارتفع عام 2015 إلى 13.31 ألف طن /هكتار بنسبة. 8.1%.

ج- توجد زيادة في إنتاجية الفاصوليا الجافة في السودان مقارنة بالدول العربية في الفترة (2015-2008). أثبتت الدراسة أن إنتاجية السودان من محصول الفاصوليا الجافة في الفترة (2008-2012) مقارنة مع الدول العربية بلغت 1855كيلوجرام /هكتار، ثم ارتفعت عام 2013 إلى 1905 كيلوجرام /هكتار بنسبة2.6%، ثم ارتفعت عام2014 إلى 1929 كيلوجرام /هكتار بنسبة 1.3%، ثم ارتفعت عام 2015 إلى 2086 كيلوجرام /هكتار بنسبة. 8.2%.

الفرضية الثانية: هل توجد علاقة بين زيادة المساحة وإنتاج الفاصولياء الجافة في السودان مقارنة بالدول العربية في الفترة (2008-2015): أثبتت الدراسة أن:

ا- المساحة المزروعة في السودان من محصول الفاصوليا الجافة في الفترة (2008-2015) مقارنة مع الدول العربية 6.47 بلغت ألف هكتار، ثم انخفضت عام 2013 بنسبة 17% وأن إنتاج السودان من محصول الفاصوليا الجافة في الفترة (2008-2012) مقارنة مع الدول العربية بلغ 12.00ألف طن /هكتار، ثم انخفض عام 2013 بنسبة6.6% ثم ارتفعت المساحة عام2014 بنسبة 8.5%، ثم حافظت على نفس المستوي من المساحة عام 2015. وأن الإنتاج ارتفع عام2014 بنسبة9.9%، ثم ارتفع عام 2015 إلى نسبة8.1%.

ب- أن إنتاجية السودان من محصول الفاصوليا الجافة في الفترة (2008-2012) مقارنة مع الدول العربية بلغت 1855 كيلوجرام /هكتار، ثم ارتفعت عام 2013 بنسبة2.6% وأن إنتاج السودان من محصول الفاصوليا الجافة في الفترة (2008-2012) مقارنة مع الدول العربية بلغ 12.00ألف طن /هكتار، ثم انخفض عام 2013 بنسبة6.6% إرتفعت الإنتاجية عام2014 بنسبة 1.3%، ثم إرتفعت عام 2015 بنسب. 8.2% وأن الإنتاج ارتفع عام2014 بنسبة9.9%، ثم ارتفع عام 2015 إلى نسبة. 8.1%.

التوصيات:

-دعم وتطوير زراعة البقوليات بالسودان لابد من مراعاة، انتهاج سياسات اقتصادية وزراعية مشجعة للاستثمار ومحفزة للمنتج لمزيد من الإنتاج.

-دعم البحوث العلمية لتطوير طرق الإنتاج لاستنباط الأصناف عالية الإنتاجية والنوعية ومقاومة للآفات والأمراض.

- توفير مدخلات الإنتاج،خدمات الإرشاد الزراعي والتدريب والتمويل الزراعي.

-إتباع دورة زراعية ثلاثية إدخال زراعة الفاصولياء الجافة في **الدورة الزراعية بالمشروعات الحكومية.**

-التوسع في استخدام التقنيات الزراعية، مما يؤدي لزيادة الإنتاج والإنتاجية والاكتفاء الذاتي وتوفير كميات للتصنيع والتصدير.

التوصيات العامة:

-تفعيل التعاون الاقتصادي بين الدول العربية لتحقيق الشراكة الاقتصادية وتذليل العقبات أمام التجارة البينية وإزالة القيود الجمركية بين الدول العربية.

-المشاركة في المعارض الدولية في الدول العربية للترويج والتعريف بمنتجات الدول الزراعية، والاستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية والامتيازات الممنوحة لخلق شركات ومشروعات استثمارية مشتركة لمواجهة المنافسة العالمية.

قائمة المراجع:

1.أحمد، سعيد حاتم(2017)، أثر إستراتجية ترقية الصادرات واحلال الواردات على الناتج المحلي الإجمالي في السودان للفترة من 2014- 1970، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

2.الخضر، علي عثمان(2007)، إنتاج محاصيل الحبوب الغذائية في السودان، مكتبة الشريف الأكاديمية للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان.

3.الزوكة، محمد خميس(1995)، الجغرافية الزراعية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

4.الكناني، محمد محمود(2003)، أثر سياسات التمويل الزراعي على القطاع الزراعي في السودان في الفترة من1990-1999"، رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية.

5.الكناني، محمد محمود سليمان(1999)، أثر النقل البحري علي تصدير السلع الزراعية للفترة 1987- 1996، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية.

6.المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2016)، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية.

7.سليمان، سعيد أحمد(2015)، تقييم أثر سياسات الصادر في ترقية أداء الصادرات السودانية للفترة 2007– 2014، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.

8.وزارة الزراعة والغابات، مركز البحوث الزراعية، إدارة الإحصاء(2015)، البرنامج القومي للمحاصيل البقولية في السودان في الفترة من 2013-2015.

Democratic Arabic Center for Strategic,Political and Economic Studies

Berlin- Germany

Journal of social sciences

International, scientific refereed Journal

Legal deposit V.R33616

ISSN 2568-6739